



الأخيم أبي الكاويمة

الإمام

الشيخ محمد عبد الله

تفاسير وتفسيرات

والكثير من غيرها

٢

الإمام الكامل

الرضا

الشيخ محمد عبده

الطبعة الثانية

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

جميع الحقوق محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيديويه المصري - رابعة العدوية - مدينة نصر
تليفون : 4023399 (202) - فاكس : 4037567 (202)
e-mail: dar@shorouk.com - www.shorouk.com



الأعمال الكاملة



للامام

الشيخ محمد عبد الله

تحقيق وتقديم

الدكتور محمد حمادة

المجلد الثاني

في الكتابات الاجتماعية



دار الشروق



حكومتنا والجمعيات الخيرية^(١)

إن مما تثلج به الصدور، وترتاح له النفوس، ويبعثنا على الثقة بحسن مستقبلنا، ما نراه من إقدام أبناء قطرنا على الأعمال الخيرية، وجدهم ونشاطهم فى تأليف الكلمة، وضم الشمل، واتحاد المقصد لنجاح البلاد وتقديمها، وأخذهم بالوسائل الحقيقية التى تؤدى إلى ذلك، وإن سَبَقْنَا إليها سكان الممالك المتمدنة، وبلغوا بها آمالهم من الثروة والقوة وكمال السطوة، وهى إنشاء الجمعيات الخيرية المتعددة، تختلف أشكالها وتتحد مقاصدها، وتتعدد أماكنها وطرق سيرها، وتتفق غاياتها وفوائدها، فتكون على تنوع وظائفها بمنزلة بدن واحد ذى أعضاء مختلفة، يقوم كل عضو منه بما يعود على البدن كله بالصحة والقوة. ويزيدنا أملاً وثقة ما نشاهده من تأييد الحكومة السنية لتلك الجمعيات، وشد عضدها، بما تبديه من المساعدات لها فى كل ما يوجب ثباتها وتقديمها وتشبيد أركانها وتقوية دعائمها، وبما تصدره من الأوامر السامية فى شأن تقريرها واعترافها بها، حتى يظهر لجللى النظر ودقيقه أن الحكومة بأقوالها وأعمالها كخطيب فصيح العبارة، لطيف الإشارة، يثبث الغيرة فى القلوب، ويجذب الهمم من خطة الخطابة، ويدعو أفراد الرعايا إلى الهدى والرشد، ويعلمهم الواجب عليهم لأنفسهم، وهو المحبة الوطنية، والألفة الإنسانية، والتعاون على جلب المنافع العامة التى يشترك فيها كل واحد منهم، ودفع بلايا الفقر والفاقة والذلة الناشئة من الشقاق والتباغض، المتولدين من الجهل بحقيقة الحياة الإنسانية.

وصدور مثل ذلك من حكومة مصرية، وإن كان غريباً عجيباً. إذا رجعنا إلى صفحات التاريخ فى الأزمان الماضية- إلا أنه ليس بمكان الغرابة فى عصرنا هذا؛ فإن

الجناب الخديوى المعظم قد عرف من عهد شبوبته بالميل إلى المعارف، وشدة الحب لها، والسعى فى تربية الأهللى وتهذيب عقولهم، وعلى ذلك وزراؤه الكرام، أيد الله شأنهم. ومن ذلك لا نعجب إذا رأينا هذه الحكومة^(٢) الجليلية مساعدة لأهل الخير، ممهدة لهم طرق الوصول إلى خير ما يقصدون، بعدما ذلت لهم المصاعب الكلية. التى أدركهم اليأس من تذليلها فى سنين طويلة. بعناية خديويها الجليل، وهمة دولتلى رئيس النظر. وإن من أقوى البراهين على ما نقول، إقبال الجناب الخديوى ودولتلى رياض باشا، ناظر الداخلية الجليلية، على من قدموا إليه من رجال الجمعيتين الخيرييتين (الجمعية الخيرية الإسلامية) بالإسكندرية و(جمعية المقاصد الخيرية) بمصر؛ فقد قابلهم الجناب المعظم بصدر رحيب، ووجه باش، وأجاب التماس كل بأن يصير سعادة ولى العهد رئيساً عاماً للجمعية المبعوث من طرفها.

وعندما عُرِضَ قانون كل من الجمعيتين على دولتلى ناظر الداخلية الجليل، أقره واستحسنه، وبعث إلى نظارة المعارف باعترافه وقبوله، وأصدر الأمر بتقرير كل من الجمعيتين، وشكر صنيع كل من رجالهما، وحث على مساعدتهما فى كل ما به تقدمهما. غير أنه لم يفض الطرف عما يلزم لعموم نفعهما، وهو مراعاة وحدة التعليم، وأن تكون موضوعات التعليم فيهما متحدة مع ما فى المدارس الميرية، ليتأتى قبول تلامذتهما فى المدارس العالية، ليتمتعوا بتتميم دروسهم فيها، ونيل الشهادات الحقيقية على ما اكتسبوه من الفنون. وخصَّ جمعية الإسكندرية بإعانة نقدية، يبلغ مقدارها ٣٥٠ جنيهًا من جانب الحكومة فى كل سنة، حيث إنها قرنت بين العزم والفعل، وشوهد لها أثر فى العيان. إلا أنه حث مندوبها على مراعاة الفقراء والأيتام، والإكثار منهم بالمدرسة، قائلاً: إن للأغنياء طرقاً كثيرة فى تعليم أبنائهم، أما الفقراء فليس لهم سبيل إليه، وإننا لو رأينا زيادة عنايتكم بالفقراء لزدناكم فى الإعانة والتفدية. ثم أكد وصيته بأن يكون التعليم حقيقياً، راسخاً فى القلوب، ثابتاً فى العقول، لا أن يكون ظاهرياً على سطوح الخيالات والأوهام.

فهذا الصنيع الجميل من هذا الوزير الجليل يستدعى انطلاق الألسنة بالثناء عليه، وميل الأفئدة بكليلتها إليه. وما كل ذلك إلا بعناية الخديوى وحسن مقاصده، خلد الله دولته، ومكن فى الآفاق سطوته. وسرى من آثار هاتين الجمعيتين ما يحمد أثره ويخلد ذكره.

وهذا محصل ما كتب من نظارة الداخلية إلى نظارة المعارف في شأن الجمعية الخيرية بالإسكندرية بتاريخ ١٣ من ذى القعدة سنة ١٢٩٧هـ^(٣٢):

«ليس يخاف ما نهض إليه الموفقون من أهل البر والإحسان، من «ذوات» ووجوه الثغر السكندري في تأليف وإنشاء جمعية خيرية لتعليم العلوم واللغات المفيدة والصنائع النافعة، وقد قارنوا العزم بالفعل إذ أنشئوا المكاتب التعليمية ابتغاء مرضاة الله تعالى، وحباً فيما يعود على الوطن بالخير. والآن قدّموا لنا قانون الجمعية الدال على حسن مقاصدهم، بما قرروه من إنشاء مستشفى للمرضى، ومكتبة لمطالعة الكتب واستساخها، ثم دار ضيافة لمن يقدّم على الجمعية، وأن يكون من شئونها مواساة الأراذل، وتربية الأيتام من أبناء أعضائها بعد موتهم، وغيرهم، ومساعدة من يصابون في أنفسهم وأموالهم بما يقوم بدوائهم. وتكون رياستها العمومية في عهدة سعادة ولي العهد الأكرم. وحيث كان هذا المشروع من محاسن الأعمال العائدة بالمزايا على الوطن وأهله، الدالة على جمال المقصد، وهي مطابقة من كل وجه لأفكار الحضرة الخديوية، وعند تلاوة مفصلات القانون المحكى عنه وجد مقبول الوضع، ملائماً موافقاً للطبع، فبناء على ذلك وجب قبول هذه الجمعية، وتقريرها على حدتها، ومعرفتها بالاسم الذي عنونت به، ولزم تحريره لسعادتكم إخطاراً بذلك، لتقوموا بما ينبغي من المساعدة لها فيما يمكن به تقدمها وحسن سيرها. ومن طيه نسخة القانون للعلم بما اشتملت عليه، وحفظها أساساً لذلك بالمعارف:

«وحيث اشتملت هذه الجمعية على تعليم وتدرّس العلوم، ونشرها بالصفة التي أوضحت بقانونها، وهذا مما يجعلها تحت سلطة المعارف وملاحظتها، فعليكم إعطاء جميع التعليمات والأوامر التي تلزم لذلك».

حب الفقر أو سقته الصلاح^(٤)

كان أهالى بلادنا محملين من الأثقال النقدية ما لا يطيقون، من ضرائب على الأراضي متنوعة متكررة، تتجدد على الدوام بتجدد الأشهر والأعوام، و«جرائم»^(٥) تفرض على الأنفس وتوابعها من غير نظام، لا تنتهى إلى غاية، ولا تقف عند حد، حتى بلغت بهم نهاية لا يستطيعون معها الأداء لشيء مما فرض عليهم. ثم لم يكن لاقتضاء هذه الفرائض الثقيلة منهم وقت معين، ولا قاعدة معروفة، بل ذلك كان على حسب اشتواء الحاكم وإرادته غير المرتبة. فتارة يجبرون على أداء جميع أموال السنة بأنواعها فى أول شهر منها، وتارة يطالبون بأموال السنة القابلة فى منتصف السنة الحاضرة. ولا محيص لهم عن الأداء، فإن من تأخر عنه عومل بالضرب المهلك، والحبس المؤبد، أو انتزع منه جميع ما بيده قهراً، وما شاكل ذلك من المعاملات الخشينة.

ولا يجد للخلاص من جميع ذلك سبيلاً سوى الالتجاء إلى التجار وأرباب «البنوك» الذين هم كانوا أعظم أعوان الظلم فى ذلك الوقت، وأشد أنصاره؛ فإذا رأوا حاجة الأهالى إليهم تدللوا وتمنعوا، لعلمهم أن «القرباج» وراءهم؛ فلا قدرة لهم على الصبر، ولا سبيل إلى التخلص من ألم العذاب ولو مؤقتاً إلا بالرضاء بكل ما يرسمون عليهم من الفائدة؛ فكان التاجر لا يؤدى نقوده «سلماً»^(٦) ولو قبل الحصاد بعشرين يوماً إلا: ستين فيما يساوى مائة وقت الحصاد، فتكون الفائدة أربعين أو تزيد فى الشهر الواحد. وصاحب «البنك» لا يعطى إلا بفائدة فى المائة عشرة بل أو تزيد فى كل شهر. ومن الناس من كان يأخذ المائة بمائتين فى أربعة أشهر. وجميع هؤلاء حاضرون أحياء نعلمهم وهم يشهدون؛ فكانت تلك الأيام ويلاتاً

ووبالاً على الحكومة والأهالى جميعاً، وكانت سعداً وريحاً للتجار وأرباب «البنوك» الغرباء الدخلاء، الذين انتشروا بين أبناء البلاد انتشار الذئب بين الأغنام، فأثقلت كواهل الفلاحين وغيرهم من الوطنيين بالديون الهائلة، واضطروهم العجز لبيع أملاكهم ورهن عقاراتهم وأراضيهم، أو الانسلاخ عنها بالكلية، فأحاط بهم الفقر وصاروا فى أسوأ حال.

والحمد لله، أصبحوا فى هذه الأيام وقد خففت عنهم الأثقال، وألغى كثير من الضرائب غير القانونية، ووقفت المطالبات عند حد معروف، وضربت لتأديتها مواقيت محددة، على حسب فصول السنة وما يكون فيها من حاصلات الزراعة، فتوافرت على الأهالى ثمرات أنعامهم، وصاروا الآن لا حاجة لهم إلى بيع شئ بأقل من قيمته ولا بفلس واحد، فإن أوقات الأداء هى أوقات اجتناء ثمرات الزراعة. ومع ذلك، فالمطلوب مقسط بأقساط خفيفة سهلة الأداء، لا تلجئ صاحبها إلى ارتكاب شئ مما كان يرتكب أولاً، فنمت الثروة ثمواً لم يكن يخطر بالبال، وأيقنا أن الأهالى سيثبتون على أملاكهم، ويعتبرون بسوابق أحوالهم، فيحرصون على تقديمهم فى الثروة والغنى، حتى يستردوا ما سلب من أيديهم قهراً ولو بأعلى قيمة وأعلى ثمن، وتأخذهم الغيرة على أملاكهم وأملاك إخوانهم التى أصبحت فى أيدي غيرهم، يتمتع بخيراتها، ويتلذذ بشهى ثمراتها، فيطلبون رجوعها إليهم بدفع أضعاف قيمتها الأصلية، كما هو شأن الأحرار ذوى الشرف والهمة، وذلك لا يكون إلا باتباع قانون الاقتصاد، والاكتفاء من اللوازم بقدر الحاجة أو دونها، حرصاً على نيل الشرف الحقيقى، وهو تخليص أملاكهم، أو حفظها من تطرق يد الغير إليها.

إلا أننا نأسف كل الأسف إذ لم ننظر بهذه الأمانة، فإن الحكومة لما رفعت عن كواهلهم أثقال المظالم، وخففت عنهم أحمال المغارم، فتحوا على أنفسهم باباً من الفقر آخر يلجونه باختيارهم وإرادتهم، بدون قاسر ولا قاهر، وهو باب السرف والتبذير، والإكثار من لوازم الرفاهية والزينة، وما يكسب الظهور الكاذب بلاطائل؛ فربأناهم يتفاخرون فى إعداد الولائم، وإتقان أشكال الزينة، ويتنافسون فى تشييد الأبنية، ويتكاثرون فى الملابس وأنواع الملاذ، لا يقفون فيها عند حد، ولا يبتهون إلى غاية. كما كانت الضرائب فى الزمن السابق. وليتهم مع ذلك ينقدون

فى اجتلاب هذه الأشياء قيمتها الحقيقية، ولكنهم من الجهل يشترى ما يساوى عشرة عشرين، إن لم نقل بمائة، فإن ضاق إيراد أحدهم عن هذا المصرف الواسع إلى «البنوك» يرهن فيه أرضه وعقاره، بفائدة ليست بقليلة يلزم نفسه بأدائها أعواماً كثيرة، ويظنها سهلة الأداء، مع أنها تحت شروط شديدة عليه، لطيفة على صاحب البنك، غير متدبر عاقبة الأمر، ولا متبصر فى نتائج هذه الغفلة .

بلغنى أن بعض الأعيان فى بلادنا رهن أرضه الزراعية الخصبة على خمسة وعشرين ألف جنيه، يدفعها فى خمسين سنة مائة ألف جنيه وكسور!! أليس هو الأحق بهذه الفائدة، التى هى ثلاثة أضعاف ما أخذ؟! وهى ثمرة كسبه ونتيجة تعبهِ؟! وما عليه إذا اقتصد فى مصرفه، ليحفظ على نفسه ذلك المبلغ، بل أكثر منه؟! ولعمر الحق، إنه لو أنفق على قدر إيراده، أو نصفه، لقلنا إنه من المسرفين، ولكن أبى حاكم الشهوات إلا أن يكلف هؤلاء الضعفاء النفوس، المنحطى الأفكار، بما لا يطيقون، كأنهم يبرهنون بأعمالهم هذه، وتهورهم فى الإسراف والإنفاق، على أنهم ليسوا أهلاً للثروة، ولا مستحقين للغنى، ولا يتحملون نقل الخير على أنفسهم. بل يحبون أن يكونوا على الدوام فقراء، مُتربِّين^(٧) لا يملكون شيئاً، وإن كانوا فى صورة أغنياء مشرين، ويرغبون أن يكونوا تحت ذل الدين وأثقاله، إذ رسموا على ذواتهم أن تكون فى قبضة أرباب الدين، يتصرفون فيها وقت ما يشاءون. ولا يعلمون أن نكبات الدهر كثيرة الورد، شديدة البطش؛ فربما اجتاحت (زرعه) جائحة سماوية - (كالمعروف عندنا بالندوة أو الهيفة) - أو أصيب بموت ماشيته، أو نزلت به حادثة غرق أو شَرَق^(٨)، أو ما شاكل ذلك من المصائب التى لا مندوحة عنها، فيعجز عن الأداء، فتباع أملاكه، ويصبح من الخاسرين، ولا يبقى له سوى الخسرة فى قلبه على ما فرط فى شأن نفسه. وكان من الواجب على هؤلاء المساكين - الأغنياء والمتوسطين - أن يتنزهوا فرصة الراحة ليعدوا فيها ما ينفعهم زمن الشدة، ويوفروا على أنفسهم شيئاً من ثروتهم لتكون بفضل الله فرجة لهم يوم الكربة، وإلا فقد دلت التجارب على أن عاقبة الإسراف حسرة تملأ القلب، وحيرة تدهش اللب. وسنعود إلى هذا الموضوع مراراً إن شاء الله .

عُذْنَا والعود أحمد

إلى موضوع حب الفقر أو سفه الفلاح^(٩)

الاقتصاد هو فضيلة من فضائل الإنسانية الجليلة، بل هو من أهمها، مدحته جميع الشرائع، وبينت فوائده. وهو كثيره من الفضائل مركب من أمرين: بذل، وإمساك. وأعنى أن الاقتصاد هو التوسط فى الإنفاق، بحيث لا ييسط صاحب المال يده كل البسط، حتى لا يُقضى فيها شيئاً، ولا يقبضها كل القبض، حتى لا يُخرج منها شيئاً، بل يتفق من ماله على حسب حاله، يقدم الأهم فالمهم، فيدفع الضرورة، ويقيم البنية على قدر ما يناسب درجة غناه وفقره، مع حفظ بقية من كسبه يعدها للعوارض غير المتظرة، التى قلما ينجو الإنسان من ورودها عليه بغتة من حيث لا يشعر. فإذا جمع الشخص بين الإمساك عما لا يلزمه، والبذل فيما هو أحوج إليه، فقد حاز فضيلة الاقتصاد التى قال فيها نبينا صلى الله عليه وسلم: «الاقتصاد نصف المعيشة». والمعنى أن المعيشة تقوم بأمرين: الكسب والاقتصاد فى إنفاق ثمرته. فمن كسب مالا فقد حاز أحد الأمرين. فإن لم يحز الآخر وهو حسن التدبير فقد نصف معيشته، أى فقد انهدم أحد ركنى المعيشة. فإن حاز الأمر الثانى وهو الاقتصاد فقد تمت له المعيشة.

وتوضيح الحقيقة فى هذا الباب، أن من أجهد نفسه فى الاكتساب وتحصيل الأموال، ولم يتفق منها شيئاً على نفسه فى مأكله ومشربه وملبسه ومسكنه وغير ذلك من لوازم معيشته، أو أنفق منها قليلاً جداً بحيث لا يفى بلوازمه، ولا يقضى واجباته، فهو - وإن كثر ماله وغزرت مادة ثروته، لكنه فى الحقيقة ناقص المعيشة - فقير جداً. وهذا الكاسب ليس إلا بمنزلة خادم حقير مكلف بالجمع والتحصيل والحفظ، فهو خفير فقير بيده مفاتيح الخزان، ولكن كأنها مملوكة لغيره، لا ينال

منها شيئاً، ولم ينل إلا التعب والشقاء لا غير . وكذلك إن تجاوز في النفقة حد الواجب ، بأن حدد لنفسه من الأمور ما ليس بلازم ، وصرف جميع ما اكتسب أولاً فأولاً ، فإنه يكون في غاية من الفقر - وإن كثر الإيراد جداً - لأنه في كل آن لا يملك من ثمرة كسبه شيئاً . فهو بمنزلة من يصب ماء في حوض فتح في قاعه بالوعة كبيرة لا تبقى شيئاً مما يصب في الحوض ؛ فالماء دائم السيلان لكن الحوض فارغ ؛ فهو في الحقيقة فقير جداً ، إن ألت به مصيبة أصبح مُتربِّياً في غاية الاحتياج والاضطرار . يرشد إلى هذا كله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (سورة الإسراء - الآية : ٢٩) .

وهذه القاعدة الجلييلة ، مع ظهور فائدتها في انتظام أحوال الإنسان ، بحيث لا يعارض فيها عاقل ولا جاهل ، وترغيب الشريعة الطاهرة في اتباعها والعمل بها ، على ما نطق به الآيات والأحاديث - نرى كثيراً من الناس في ديارنا منحرفين عنها كل الانحراف : بعضهم يميل إلى جانب الإمساك بالمره ، والبعض الآخر يميل إلى جانب الإسراف بالكلية . أما الأولون ، فإنهم يصرفون جميع أوقاتهم في الكد والتعب ، والأخذ بأنواع الحيل لتحصيل الدينار والدرهم ، ثم يودعون جميع ما يحصلون بطن الأرض ، وترتعد يد الواحد منهم عندما يقرب من الصرة أو الوعاء المحتوى على النقود . فإن وجب في ذمته لله أو للناس حق ، صعب عليه أداؤه ، فيكتسب الوزر والجرم ، وينال من الناس الإهانة والتعزير في طلب حقوقهم ، وتحيط به الضرورات بأنواعها ، ولا يدفع شيئاً منها بشيء من ماله ؛ بل إن ماله المكنوز ربما كان يمكن استزادته وتنميته ، ولكنه لا يرضى بذلك ، ويجب أن يدوم كما أودعه ، لا يزيد إلا بما يضممه من خارج . ويقتصر على نفسه في كافة لوازمه ، فلا يحافظ على صحة بدنه ، ولا يبذل شيئاً في تربية أبنائه وتهذيبهم ، وإن كان على علم بأن ذلك واجب ، خشية من نقص عدد من النقود . وإن كان ذا عائلة أضربها من عدم الإنفاق ، وأهمل واجباتها ، وتركهم يثنون تحت آلام الاحتياج ؛ فمثل هذا السفیه أتعس حالاً من الفقير ، فإن الفقير ربما يمنعه عن قضاء حاجاته العوز والإعدام ، ولكن هذا يمنعه عنها حب الفقر والاضطرار ، والتلذذ الوهمي بأن له نقوداً في بيته . فإذا مات ، تركها لا يعلم بها أحد ، لأنه اكتنزها في أخفى الأمكنة وأشدّها بعداً عن الأعين ، فيصبح أبنائوه ومن كان في نفقته فقراء معوزين لا يملكون

شيئاً. فهذا الصنف من الناس خلق لأن يتحرك في الهواء حركات الذرات غير الشاعرة، لا يدرى لأى شىء يغدو ويروح، وهو عاشق للافتقار والاضطرار، ويلتقى فى نهاية سيره مع إخوانه فى الرذيلة المسرفين.

وأما قسم المسرفين من أهالى بلادنا، فأولئك شأنهم غريب، إذا خَفَّت عنهم المغارم، وأقالتهم الحكومة من المظالم، وتوافر لدى البعض منهم شىء من النقود، وارتفعت أسعار المحصولات، أو جاد موسمها، ورأى بعضاً من النقود يَرِنُ فى يديه، قصد إلى سوق البضائع الإفرنجية - التى يعد اقتناؤها عمداً - يشتري أحسها وأذناها بأعلى القيمة وأرفعها، حلية لزوجته، وزينة لابنته أو ابنه، ويهرجه لنفسه يظهر بها، يظنها رونقاً يكسبه حلية واعتباراً، حتى يعود وقد صرف جميع ما توافر لديه. وربما كان مع ذلك بيته مهذماً يحتاج إلى البناء، ومضجعه خالياً من الفراش لا يستر بسوى الحصر البسيط، وزوجته التى يحليها هى المنغمة فى الأقدار، المكلفة بأداء جميع الأعمال الخسيسة، وليس عندها من الأوقات ما تتجمل فيه بتلك الزينة، اللهم إلا يوم المأتم والفرح، وأبناءؤه الذين حباهم بتلك الزخرفة فاقدى الثرية، متروكين فى زوايا الإهمال، يسره أن يراهم يلعبون ويتواثبون فى مساحة بيته المفترشة بطبقات من الأتربة، ثم إذا ازداد إirاده مرة أخرى رأيته يتفنن فى الولايم وإقامة الأفراح لأبنائه وأقاربه، تحت مصاريف متى فتحها على نفسه أخرجته عن طاقته، وأنفق فيها المثين والألوف، بجانب الأشياء الثالفة التى لا قيمة لها سوى العدم، ويسره فى كل ذلك أنه فرح بابنه أو أخيه أو ابنته الذين لم يكتسبوا شيئاً من الفضائل.

وكان الأليق بهذا المسكين أن يتخذ له من فضل الكسب مُعيناً له فى أعماله، يخفف عنه بعضها، فلإن ما ينفق على المساعدين يأتى بالربح، ويفرغ صاحب الكسب لأعمال أخرى لم يكن يقدر على تعاطيها، أو يأتى لأهل بيته بمعين على أعمالهم، حتى ينالوا شيئاً من الراحة، أو يؤدب أولادهم ويهذبهم، على سُرط أن يكون ذلك غير مستغرق كافة الكسب، بل لابد أن يبقى منه ذخيرة ينفقها عند الحوادث، وينظر للمعاقب نظر الحكيم، ويكفيه من الأفراح أن ابنه خُتِنَ أو تزوج فى حياته، بلا احتياج إلى ما هو أزيد من ذلك.

فقد رأينا كثيراً من هؤلاء المساكين تأتئهم أراضيهم بالمحصولات الجيدة، والأرزاق الوافرة، ثم ينفقونها عند ورودها فى أمثال هذه الزخارف الباطلة، حتى

إذا مضت مدة السكرة التي أتى بها الإيراد، وطرقته نائبة من موت مواشيه، أو فساد زرعه بجائحة سماوية، أو خسران تجارته، أو كساد صناعته، أو حدوث أمراض أو فتنه عن الأعمال، وكيسه فارغ وبيته خال -إلا من الزخارف التي لا أساس لها- عمد إلى بيع مصوغات زوجته وأثاث بيته، ورهن أملاكه أو بيعها، حتى يصبح فقيراً معدماً. وقلما مكثه الزمان من الرجوع إلى مثل حالته الأولى أو ما يوازئها، فيأخذ في الانزواء قهراً عنه، ويخلع ثياب الفخفة والزينة ويلبس رداء الخمول والفقر، وترميه العقلاء -بل وأمثاله من السفهاء الذين ذاقوا مثل ما ذاق أو ينتظرون عاقبة كعاقبته- بالسفه وضعف الرأي وقلة العقل، ويمسى ذليلاً محتاجاً بعد أن كان يظن نفسه غنياً عزيزاً؛ فما أصعبها على النفس من حالة، ويا ليت النعمة خاصة بشخصه، ولكنها تأتي على عائلة جسيمة ينالهم من شرها أكثر مما ناله.

وهذه الحالة نراها في الكثير من أوساط البلاد وأغنيائها، وهذا كما يضرُّ بهم وبحواشيهم يضرُّ أيضاً بثروة البلاد نفسها، إذ تحصر الثروة في دوائر مخصوصة عند أشخاص قليلين، لوازهم ليست بالكثيرة، فتكسد أسواق الصناعة والتجارة لقلة الراغبين في الصنائع والبضائع، أي لقلة القادرين على اقتنائها، وتقل الرغبة في الأعمال الزراعية، إذ يكون الجميع كأجراء لا يهتمون اهتمام الملاك. وإن أغنى البلاد وأسعدها هي البلاد التي توزعت ثروتها على غالب أهاليها، ويزداد الضرر إذا وقعت الأملاك والمبيعات في أيدي الغرباء والأجانب، الذين لا يسرنا أن نراهم واضععي أيديهم على غالب الأملاك العظيمة والأراضي الواسعة التي كانت في أيدي أبناء البلاد، بل هذا أمر يحزن كل ذي عقل وإدراك، ولا يغفل عنه إلا غبي دنيء محب للفقر والفاقة.

وإننا لنخجل من حكاية هذه الأحوال عن أهالي بلادنا خوفاً من وقوع بصر الأجنبي عليها، فيعرفون منا ما لا نحب أن يُعرف، لكننا نظن أنهم على خبرة من أمورنا بحيث لا يفيدنا السكوت. ولكننا ندعو النباه بل والعلماء أن يجتهدوا في بث هذه الأفكار بين عموم الناس، لعلها تنجح فيهم، ولا أراها إلا ناجحة، ونرغب إلى بعض ذوي الكلمة في بلاد الفلاحين، بل وفي المدن، أن يلاحظوا ذلك، وينصحوا المتوغلين في الإسراف على غير قاعدة راشدة، بأن يكفوا عنه، وأن يعتدلوا في أحوالهم خيراً لهم من ضياع أموالهم.

« حب الفقر أوسطه الفلاح »

(نعود إليه من وجه آخر غير الذى بدأنا به) (١٠)

خلق الإنسان ولوعاً بالمنفعة، حريصاً على إحراز الفوائد، نقوراً من غائلات الأضرار، يطلب لاجتلاب رزقه قريب الوسائل ويعيدها، ويجهد النفس فى توفير ثمرات الكسب، توقياً من عوارض الاحتياج، وطوارئ الافتقار. وهذه فطرة ألهمه الله إياها لتكون له مخلصاً من تعاسة المعيشة التى تنشأ عن الاضطراب فى حفظ الحياة، فهو يتعب الجسم ويشغل الفكر ويواصل العمل - وإن كان فى ذلك نوع من الآلام والشقاء - ليعتاض من تعب هذا راحة كان يعسر نيلها لولا هذه الأتعاب، وهى الاطمئنان على النفس، والوثوق بصونها من التهلكة؛ فترى العامل يشتغل بأشق الأعمال بياض نهاره، ويتألم ويتضجر من صعوبة العمل، كأنما قهره عليه قاهر، وفى الحقيقة لا قاهر له سوى علمه بأن لو لم يشتغل لفقد أجر الاشتغال، وهو مادة قوته، وقوام معيشته فى مسكنه وملبسه وكافة ما يقى حياته من الزوال، فيستسهل هذه الأعمال البدنية فى جنب ما تأتى به من الفائدة الكلية، وهى حفظ الوجود، ورفع ألم الاضطراب الطبيعى وهو الجوع والعري، وتسلب القوى الطبيعية من الحر والبرد على بدنه. ومصدق ذلك ما نراه من السنن المقررة فى أهالى المعمورة عموماً على اختلاف أصنافهم ومواقع أوطانهم: يشقى كل واحد شقاء جزئياً وقتياً لينال سعادة كلية ثابتة على زعمه؛ ويترك فوائد جزئية لا ثبات لها، كللة الراحة والبطالة، لتحصيل فوائد أعلى وأثبت. ولو سألنا حال الصبيان فى سن الرضاع، لنطق بحقيقة ما قلنا، فهل يرتاب بذلك أحد؟!.

لكننا من العجب نرى هذا الإلهام الإلهى - (إلهام الدأب فى السعى وارتكاب

بعض المشقات لنيل الراحة الثابتة). قد غشيه في بلادنا سحب من الجهل، فاستتر عن النفوس؛ فعاد الناس لا ينظرون إلا للغايات الوقتية، بل الآنية، التي ربما لا يكون لها امتداد أزيد من آن حصولها. وذلك بعد أن نذكره عاماً في غالب طبقات الناس، كما يشهد به العيان، من ميل جميع الطبقات إلى البطالة، والكسل عن تعاطي الأعمال التي يناط بها كل واحد منهم، استلذاً للراحة الوقتية، وركونهم إلى قضاء واجبات أغراضهم وشهواتهم على أى وجه كان، لا يُحكّم الواحد منهم قانوناً، ولا يستفتى شريعة، طلباً لمنفعة آنية ربما أعقبها نكد يمتد مع الحياة. نذكره كذلك خاصاً في طبقة المزارعين من إخواننا الفلاحين، فإن لهم في ذلك شئناً غريبة، وأطواراً عجيبة، أقتصر منها هنا على وجه واحد من وجوه انحرافهم عن الجادة المستقيمة في تحصيل أرزاقهم وحفظ حقوقهم.

يعلم كل زارع علم اليقين أن الزرع لا ينبت، والنبات لا يشمر، والثمر لا يجود إلا إذا أصاب الزرع من المياه حظه القانوني. ويوقن أن بلادنا ليست أقطاراً يكثر فيها نزول الأمطار فتعم المزارع بدون عمل منا، فننال حظنا منها ونحن رقبود وليس لنا من الأمر شيء سوى انتظار ماء السماء؛ فإن يبس الجو مات النبات، ونزل القحط والعياذ بالله، بل يعلم حقاً أن الله منح أراضينا ماء النيل، روحاً لنبتها وحيوانها. وهو ميسر يأتي في مواقيت الاحتياج على سبيل الاضطراب، حاملاً من المواد المغذية للنبات ما شاء الله أن يحمل. غير أنه يحتاج إلى أعمال اليد في توزيعه على المزارع، وحفظها من الزيادة المفسدة لها، فتحتم لذلك شق الترع والجداول وتطهيرها، وإقامة الجسور والقناطر وما شاكل ذلك مما هو معلوم عند الفلاحين أيضاً. ويتحقق كل فلاح أن هذه الأعمال لو أهملت وكانت الجسور ضعيفة، أو قيعان الترع غير عميقة إلى الحد الكافي لجلب المياه بسرعة، أو سدت مسالك المياه من أى وجه من الوجوه الطبيعية، لفسد الزرع: إما بالغرق العام، وإما بالبیس الكلى المعبر عنه (بالشرق)، فتعطل مادة الرزق، ويسوء حال الزارعين على العموم.

جميع هذا الذى قلناه يعلمونه حق العلم، ثم نراهم مع ذلك يفرون من الأعمال العمومية التي دعت إليها ضرورة حياتهم. على ما قدمنا. فرار الفريسة من المترس، وما هذا الفرار إلا ملاحظة للأتعاب الجزئية التي تنالهم من البعد عن بلادهم قليلاً، وترك بعض أعمال خصوصية في البيت أو أرض الزراعة، وصعوبة العمل نوعاً.

على أن هذه الأتعاب لا تعد شيئاً بالنسبة إلى ما ينشأ عنها من الفوائد، وعن تركها من المضرات الكلية المؤدية إلى فقد الحياة، وعموم القحط. فلو أن لهم بصيرة واعية لتقسموها على أنفسهم بالتراضى، كبيرهم يستوى مع صغيرهم فى كيفية أدائها بطيب القلب وصفاء الحاطر، استجلاً لمادة رزقه، بدون أن يحتاجوا فى ذلك إلى سائق يسوقهم أو قائد يقودهم، خصوصاً فى هذه الأوقات التى توافرت فيها الأفراد توافراً تاماً، بسبب ارتفاع أنواع السخرة الخصوصية التى كانت عامة البلوى فى أنحاء القطر؛ فكان عدد البلد الواحد الذى لا يزيد عدد القادرين على العمل فيه عن مائة، يؤخذ منه عشرون للعمل فى «الجفتلك» الفلانى المتعلق بالسفلى الفلانية، وعشرون آخرون «للأوسية» الفلانية التابعة للباشا الفلانى، وعشرة «لأبعادية» أخرى، وهكذا، فربما أتى يوم من الأيام لا تجد فى البلاد إلا الشيايب والعجائز والصبيان. أما الآن، وقد علموا أن معدل المطلوب يبلغ ثمن التعداد بالتقريب، والباقيون يشتغلون بالأعمال الزراعية فى الأراضى، فلا يليق بهم التقاعد عنها، بل من الواجب على كل واحد المسارعة والمبادرة إليها بكل ما فى قوته وإمكاناته، تعاضداً وتعاوناً واتفاقاً تاماً على جلب هذا الخير العظيم لأنفسهم عموماً. وأى سفة أعظم من أن يعلم الشخص طريق منفعته التى لا طريق له سواها، ثم يتقاعد عنها، ويحتاج إلى من يجذبه إليها بالقوة القاهرة؟! .

فإن تعللوا بأنهم لا يفرون من العمل نفسه، ولكنهم ينفرون من الأعمال التى كانت تصدر من الحكام وتابعيهم: من الضرب المؤلم، والإرهاق المزعج، وإعمال سوط السطوة فيمن يذهب إلى مواقع الأعمال العمومية، وتكليف العامل بما لا يطاق من العمل، والظلم البين، وتوزيع مقاديره على حسب ميل المأمورين والمهندسين إذ ذلك إلى بعض الجهات، لغرض ما، وانحرافهم عنها، فيخفون عن بعض البلاد ما ينقلون به كاهل البعض الآخر، حتى ينال من هذه أيضاً مثل ما نال من تلك، فيقع التوازن والتعادل بين البلاد، لكن يقع معه الاختلال فى العمل المطلوب، إذ يخفف العمل عن الجميع بواسطة ما دفعوا من النقود، فيقيمون الزمن المحدد ثم ينصرفون إلى بلادهم بدون طائل، فهذا هو الذى يوجب النفرة والفرار من الأعمال العمومية، كراهة فى الذين كانوا يتولون أمرها، فأقول لهم فى الجواب عن ذلك:

أولاً: إن تلك الأيام قد مضت وانقضت، وهى الأيام التى كان قَدْرُ الفلاح فيها مجهولاً، وكان يستعمل فى الأعمال كما تستعمل الدواب والماشية، لا يعلم لأى شئ يشتغل، ولا لأى شخص يعمل: هل لنفسه أو لغيره؟ حتى صار يعد جميع الأعمال لغيره لا لنفسه. أما الآن، فقد عرفت الحكومة قَدْرَ رعاياها، وتقدمت إليهم بجميع الوسائل النافعة لهم، وسارت أوامرها الشديدة فى أنحاء البلاد سيراً حثيثاً، ناطقة بأن لا سلطة لأحد من الحكام على أحد من الناس إلا فيما ينفعهم، ويعود عليهم بثمرات الثروة، والوقاية من موجبات الضرر. وقد شاهدنا رأى العين أن كل من ينحرف فى سيره ومقته عين الحكومة التى لا تغفل، حتى تتحقق سوء فعله، فتأخذه بجرمه، أو تضعه تحت المحاكمة كائنًا من كان. وقد نشرت الجرائد كثيراً من مثل هذا. أفيلق بالزارعين بعد ما رأوا صدق عزيمة الحكومة فى تعميم المنافع بينهم، وأنها تجدد كل الجدد فى تسييرها بأى الوسائل، أن يتقاعدوا عما علموه منفعة لأنفسهم؟ استحضاراً للصور الماضية وإن كانت هائلة تنزعج منها النفوس؟!.

ثانياً: إن الذى دعا أرباب السلطة فى الزمن السابق إلى التناول عليهم، إنما هو تباطؤهم عن منافعهم، بترق الكلمة فى طلب المنفعة العائدة على الجميع. فلو أنهم صدقوا جميعاً فى تنميم ما يجب عليهم من الأعمال، وكل واحد يشتغل وهو يعلم أن هذا العمل عائد إليه بالنفع، كعمله فى مزرعته بلا تفاوت، فهل كان يمكن لأحد أن يشغل عليه أو يخفف عنه؟ كلا. . إنهم كانوا جميعاً يقدرون على دفع الظالم وتبديده، لو اتفقوا على منفعتهم برفع أمره إلى من فوقه، وإظهار حاله الرديئة، فلا يستقر قدمه بينهم. ولكن ظنهم أن العمل أجنبى للحكومة لا لهم، هو الذى بث فى نفوسهم حب التخلّص منه بأى الوسائل، فيتداخل كل منهم فى صرفه عن نفسه بكل ما يمكنه، فيقع الظلم على البعض بل الأغلب من جهة، ويختل نظام الأعمال من جهة أخرى، لوقوع التهاون من البعض الذى أَرْضَى الحاكم السافل. وهذا جهل بَيْنَ فإن الحكومة لا شأن لها فى هذه الأعمال إلا لإيصال الخير إلى رعاياها، فهم الغاية المقصودة بشمرة العمل. فليس من العقل بعدما تحققوا هذا المقصد. فى عهد حكومتنا الحاضرة. وأن سلطة الباشوات و«الستات» والمأمورين قد ارتفعت، ولم يبق إلا سلطة الحق والمساواة، أن يتقاعد مُكَلَّفٌ بعمل ما عن عمله، اللهم إلا أن يكون سفيهاً يستحق الحجر عليه.

على أننا ننظر في أحوال الفلاحين أمراً أغرب من هذا الذى قدمنا، وهو الإعراض عن الأعمال الخصوصية المتعلقة ببلد واحد، كتطهير ترعة مخصصة بأراضيهم، أو المحافظة على القنطرة المقابلة له. فيعلم أهل البلد علم اليقين أن ترعتهم الخصوصية لو لم تطهر لتأخرت عنهم المياه، وتعطلت زراعتهم، إما بتلفها كلية وإما بالنقص فى ثمراتها، وأن المحافظة على قنطرتها أيام النيل مثلاً، أمر لا بد منه، وإلا اندفعت المياه على أراضيهم فأفسدتها. ثم إن عملية التطهير ربما لا تحتاج إلى أكثر من أربعة أيام أو خمسة. ومع ذلك ترى كثيراً من البلدان يهملون المساقى الخصوصية التى لا طريق لرى المزروعات سواها؛ فإذا جاء أو ان فيضان النيل ارتوت الأراضي عن يمينهم وعن شمالهم، وهم يتلهفون على نقطة من الماء فلا يجدونها. وكلما دعاهم داع فى أيام التطهير إلى العمل، يحتج كل واحد منهم بحجة أن له شغلاً خصوصياً فى بيته أو غيطه يمنعه من ذلك، حتى تمضى الأيام ويأتى وقت الندم حين لا ينفع. فإن لم يكن فى البلد «عمدة» يهيمه أمر زراعته، لأنها أكثر من زراعة الباقين، فيلجئهم إلى العمل قهراً لتعمهم الفائدة. وإن لم يبعثه إلا المنفعة الخصوصية لكنها أوصلت إلى العمومية. فهذا حالهم.

فانظر إلى هذه الحالة الرديئة التى نشأت من تفرق القلوب وانقطاع التواصل بين النفوس، فلا يهتم واحد بعمل يشترك فى منفعته مع آخر، وإن كان يتحقق الضرر لنفسه بتركه؛ كأن اشتراك الغير فى المنفعة صيرها مضرّة ينبغي اجتنابها. وكان من الواجب أن الاشتراك يدعو إلى التعاون والقوة بدل التهاون والانحطاط، فكأنهم سلبوا الخواص الطبيعية التى لإنسان الجبال والغابات. وقد علمت الحكومة ذلك، فأرسلت إلى المديرىات بالتأكيدات الشديدة لتتميم العمليات الخصوصية، ومع ذلك لم نزل نسمع بأن بعض البلاد لم تعمل شيئاً فى لوازمها الخصوصية، فكان المأمورون يعاملون الفلاحين بما فى نيتهم. لكن ليس هذا غرض الحكومة. فالواجب على كل مأمور فى جهته أن يهتم بتنفيذ أعمالها الخصوصية، فقد أرف وقت العمليات العمومية، ولا يمكن فيه قضاء عمل خصوصى، وإلا فكل مأمور سيُسأل عن جهات مأموريته، وإن عاقبة السؤال غير مجهولة. نسأل الله أن يصلح أحوالهم، ويتعمهم بنور البصيرة فيرشدوا إلى حسن المآل، ويوفقوا لخير الأعمال.

إبطال البدع من نظارة الأوقاف العمومية^(١١)

عرض إلى نظارة الأوقاف العمومية من شيخ خدمة مسجد سيدنا الحسين رضى الله عنه فى تاريخ ٣ القعدة ما مفاده : إن مجلس ذكر «السعدية» الذى ينعقد بذلك المسجد فى كل يوم ثلاثاء ، لا يُذكر فيه اسم الله إلا مصحوباً بضرب الباز- (نوع من الطبل ذى الصوت المزعج ، معروف) . ولما فى ذلك من تشويش الأسماع ، نهنا عليهم مراراً بإبطال هذه العادة- (وأن يذكروا الله ذكراً مجرداً عن الطبل)- فلم تثمر التبيّهات أدنى ثمرة . وحيث إن الزائرين لضريح الإمام الحسين ، وطلبة العلم ، وجهوا اللوم والاعتراض على هذه العادة يقولون : إنها من المحرمات شرعاً ، ويجب على الحاكم منعها بموجب صدور الأمر بإبطالها ، فكتب من نظارة الأوقاف العمومية إلى حضرة فضيلته شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ما معناه :

قد تبين من إفادة شيخ خدمة مسجد سيدنا الحسين ما ذكر فيها ، وحيث إن النظر فى ذلك مختص بسيادتكم ، بعثنا بها إليكم لإفادة الحكم الشرعى فيها . فوردت إفادة حضرة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية إلى ديوان الأوقاف ناطقة بأن ضرب طبل الباز (أى ونحوه) فى المساجد مما لا يسوغ شرعاً ، فعلى ديوان الأوقاف أن يتخذ الطرق لمنعه . ثم زاد حضرة الأستاذ فى حاشية رقيقة : إن ذلك ليس مختصاً بالباز ، بل هو عام بكل ما أوجب تشويشاً على المصلين ، حتى صرح أئمة العلماء بأنه يحرم رفع الصوت بذكر الله فى المسجد إذا ترتب عليه التشويش ، وكذلك كل ما يترتب عليه اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد ، كاختلاط الفتيان

بالفتيات، ومزاحمتهم ومكافئتهم معهن في المساجد المحترمة. فصدر أمر نظارة الأوقاف إلى مأمورى أقسام أوقاف المحروسة بإلزام كل مأمور بمنع وقوع مثل ذلك فى المساجد التابعة لقسمه، وأرسلت إلى كل منهم صورة الإفتاء المحرر من قبل حضرة شيخ الجامع الأزهر، ونهت عليهم بالاطلاع عليه، وفهم ما أودعه من الحكم الشرعى، والسير على مقتضاه، وأخذ التعهدات القوية على خدمة المساجد دوام المراقبة والتيقظ لمنع أى لفظ يوجب تشويشاً على المصلين أو إخلالاً بحرمة المساجد اتباعاً لنصوص الشريعة الغراء. اهـ (١٢).

وهذه طلائع خير تبشرنا بحياة الشريعة الحققة، والسنة القوية، وبانتصار جيش نور الهدى على كتاب ظلم البدع والضلالة، إذ وجه أولو الأمر منا نظرهم إلى تخفيض شأن البدع وإزالتها. فلنشكر همه سعادتلو ناظر الأوقاف العمومية على عنايته بشأن الشرع الشريف، واهتمامه باحترام أماكن العبادة، وصيانتها عن وقوع اللهو وسعى الأفعال. ونثنى كل الثناء على حضرة سيادتلو شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية الذى لا تأخذه فى الحق لومة لائم، ولا يبالى فى نصرة دين الله بكثرة عدد الجاهلين؛ فلقد نسمع بعضاً من الجهلة، بل عدداً وافراً منهم يقول: هذه سنة وجدنا عليها آبائنا، وأخذ العهود علينا باتباعها أشياخنا، وطبعت على جيبها قلوبنا، وتمرننا على القيام بها أعضاؤنا؛ فكيف يصح أن يحكم علينا بتركها؟ إن هذا لشيء عجاب! تلك حججهم الواهية كحجج غيرهم من البدعين، يُهدرون دم الشريعة طوعاً لأغراضهم، وتنفيذاً لأحكام عاداتهم. ولبئس ما كانوا يصنعون. ويأبى الله إلا أن يحق الحق على يد نصرائه الذين يفضلون تأييده على مدحة تصدر من جاهل لا تقنى من الجاه شيئاً.

ولا يتوهم من مطلع على أمر نظارة الأوقاف أن المنع خاص «بالباز» وطريقة «السعدية»، أو بالطبل على العموم، بل هو صريح فى عموم كل فعل يوجب تشويشاً على مصل، أو إخلالاً بحرمة مسجد؛ فيدخل فى المنع طريقة «المغاربية» المنسوبة للسيد «عبد السلام الأسمر» (كذباً وافتراء). ومن شعائر أبناء تلك الطريقة، اتخاذ طبول متنوعة، بعضها مستطيل على شكل المدفع يحملونه على

أعناقهم وقت الذكر، وله صوت أشبه بصوت المدفع أيضاً، وبعضها مستدير (يعرف بالطار) إلا أنه كبير ينشأ من ضربه صوت عنيف يصم الآذان، ولا يجتمعون للذكر إلا وفي مركز دائرتهم موقد نار ليشدوا عليها جلد الطبل لتزداد ضخامة الصوت. فإذا قاموا إلى الذكر، غطوا شناعة أصوات تلك الطبول الكثيرة بضججتهم المزعجة، يجارون بالفاظ لا مدلول لها. وعندما يشتد خمر الأوهام في عقولهم، يهيمون هيام المعانيه، ويتجرد البعض منهم عن ثيابه ويأخذ جذوات من النار ويدخلها في فيه، ويلامس بها بدنه إظهاراً للكرامة. وحاش أن يكون - من الكرامة - كل ذلك مع حركات شديدة، واختباط غريب. ومن عاداتهم أن يأتوا بمثل هذا العمل في مسجد سيدنا الحسين بولده، فيجتمع عليهم الناس ويزدحم المتفرجون ويشوشون أذهان الزائرين، وهذا حظهم. ولا يعلم أية سنة تبيح أمثال هذه المنكرات التي يجريها الجهلة في بيوت الله المعظمة.

ولا يخرج من حكم المنع أيضاً ما يفعل من نحو ذلك بأضرحة الأولياء، رضى الله عنهم، وإن لم تكن مساجد، لمنافاتها الأدب الواجب في حقهم. على أن الشريعة المطهرة مانعة من أن يُقرَن ذكر الله بآلات لهو على العموم، بدون استثناء، خصوصاً وأنه لا يشك عاقل في أن قصدهم بضرب الطبول وتوقيع الذكر على نغماتها إنما هو اللهو والطرب المتنوعان شرعاً. يرشد لذلك تضاحكهم وتلاعبهم في نفس محافلهم الموقرة، وتهافتهم فيها على ما لا يليق بشأن العبادة. ولو كلف أحدهم أن يهتف بذكر الله مرة وهو وحده لم تسمح له نفسه بذلك، ولكن يحركه إلى هذا الذي يسميه ذكراً حب الطرب والميل إلى اللعب، وأقبح شيء في هذا الباب اعتقادهم أن طاعة شهواتهم هذه طاعة الله. نعوذ بالله من الزيغ. ولا ريب أن علماءنا - رفع الله قدرهم - سيفرحون بمنع هذه البدع فرحاً شديداً، ويرجون من عدالة الحكومة إزالة أمثالها مما تنكره نصوص الشرع، ويعاب على العقول السليمة أن تقره.

ويشمل حكم المنع أيضاً الازدحامات التي تكون بالمساجد الشهيرة في أيام تعرف «بالخضرات» كيومى الأحد والأربعاء بمسجد السيلة زينب، ويومى السبت والثلاثاء ويوم عاشوراء بمسجد سيدنا الحسين؛ إذ يختلط فيه النساء والرجال على

هيئة ينكرها الشرع والطبع جميعاً، ويجرى فيها من الفعال القبيحة ما لا يليق ذكره .
ولا يدع الأزدهام مكاناً لمصلٍّ يصلى فيه ، ولئن وجد المكان فقلباً يستطيع أداء
الأركان بدون تشويش فيها .

فهذا الأمر الذى أصدرته نظارة الأوقاف متبعة فيه إفتاء شيخ الإسلام - حفظه الله -
يعتبر أساساً جليلاً لمنع كثير من البدع ، وقد فتح به باب من الخير لا بد من الوصول
إلى غايته إن شاء الله ، وسيسرى ذلك من القاهرة إلى بلاد الأرياف ، فعلى الناهجين
لطرق البدعة أن يعدلوا عنها قبل أن تمسهم يد الحق فيجبروا على العدل غير
مشكورين .

وخامة الرشوة (١٣)

ورد من مديرية الجيزة في ١٩ ذى الحجة سنة ٩٧:

«قبض على أشخاص من ناحية «كومبره» (١٤) معهم أربع «زكايب» (١٥) ملح «برانى» بها ٥٠٧ أفة و ٣٤٠ درهما، بواسطة مندوبى المديرية، بإرشاد متعهد المصلح بناحية «بولاق الذكور» (١٦)، فدفعوا للمتعهد والمندوبين ٣٠٠ قرشا وكسورا، على وجه الرشوة، فورّد المبلغ للخزينة، وها هو اللازم جار لإتمام التحقيق، ومحاكمة الأشخاص، ومبيع الحمير التى كانت حاملة للملح، لنورّد أثمانها للميرى، حسب المنشورات فى هذا الشأن» اهـ (١٧).

قد تقرر فى عقول جهلة العوام أن الرشوة هى السبب الوحيد للخلاص من أية جريمة يرتكبونها، فيقدم الواحد منهم على مخالفة الأصول المتبعة، أو يخل بالأمن والسكينة، أو يهتك حرمان الحقوق، اتكالا على ما يضره فى نفسه من أن الرشوة كافية للنجاة من العقاب، أو الحصول على غرضه بأى وجه كان. وقد غلب على عقول العامة أن كل صاحب وظيفة ميرية أو غير ميرية لا يصح أن يقضى أمرا فى مصلحته لأحد إلا بالرشوة، ولذلك يرون أنه من الوجوب على من التمس إنجاز أى عمل يتعلق بمصلحته أن يقدم إلى صاحب الوظيفة رشوة تبعثه على مباشرة ذلك العمل، غير ملتفت لما تطالبه به واجبات المصلحة التى انطبقت بزمته على أجر يتقاضاه فى رأس كل شهر. ولذلك صضار أمر الرشوة بينهم من قبيل العوائد التى لا تشمئز منها طباعهم، ولا يستنكرها أحد منهم، بل كادت أن تكون من الوسائل للمحمودة لنجاح المقاصد، ودفع الغوائل. ومن الناس من تكون حقوقه بيئة جلية الثبوت، خالية عن عناد خصم أو تدليس محتال، ولا يكتفى بذلك فى اقتضاها،

فيسارع إلى الرشوة يدفعها لمن يرجع إليه تخلص حقه، غنيمة باردة، وقد ينهره الحاكم العفيف ولا يرضى بقبولها، وهو من سفهه يتوسل إليه في قبولها منه، لظنه أن لا نجاح بدونها. وليس ذلك إلا لرسوخ تلك العادة الشنيعة المضرة بالدنيا والدين في طباع أذنياء الهمم، تقرُّباً لذوى المناصب، وتذلاًّ خبيثاً لا يُجوزُه الشرع ولا القانون، وتنفّر منه نفس كل ذى إحساس إنسانى، مع أن حفظ الأموال من الضياع فيما لا ينبغي، وصرفها في وجوهها الضرورية، كالمطالب المبررة والنفقات اللازمة، ألبق يفعل العقلاء، وأصون لحرمان القانون، وأبعد في طريق السلامة من الوقوع تحت أعباء المعاقبة والتهلكة، وأحسن طريقة لردع أرباب الشره والخسة، إذ لو كف كل ذى حق عن أداء الرشوة، واعتصم بالطريق الأقوم، وخضع للأحكام الحقة، لتحصل على حقه بدون أن يرى من خصمه أدنى محاولة أو مراوغة إلا بالحق، وبدون أن يقع في عناد من بيده زمام الحكم وتبسطه طمعا في ما يأخذه منه.

على أن أى متوظف كان، وإن بلغ ما بلغ من الزهد والعفة، فلا أظنه يتمتع عن تناول ما يقدمه الغير إليه بالرغبة والرجاء، خصوصاً إذا أكثر التردد مع ظهور الحق له. فإذا مد يده إليها، تعود شيئا فشيئا، حتى يرتشى في الحق والباطل، وبالرغبة بدل الرغبة. فالعلة الأولى في فساد أخلاق بعض المتوظفين هي رغبة ذوى اليسار في إرشائهم بدون تأمل، فيعودونهم على ذلك، وحينئذ فما يلحق الراشئ من اللوم أشد مما يلحق المرتشى، وإن كان كل منهما مجرماً، لأن الأول ضيّع ماله، واسترسل مع الجبن وضعيف الوهم في مقام يستوى فيه الحاكم والمحكوم عليه أمام القانون، وأمال المرتشى لأخذ الرشوة، وقوى طمعه، ودله على الشره، وكلف نفسه بما لم يُكلّف به.

ومن غوائل الرشوة، ما رأيناه في الزمان السابق يحصل كثيرا بين الخصماء، حيث يبذل الواحد منهم ما يدخل تحت طاقته من الأموال، رشوة بالغة ما بلغت، في سبيل إعانت خصمه، والحصول على غرضه، وإن زادت النفقات عن الحق الواقع فيه الخصام أضعافا مضاعفة. ومثل ذلك كثير، لا يمكن الشرح أن أتى على بعضه. وهذه الحادثة المتقدمة تشهد بالتقريب لما قلناه، فإن ما دفعه الأشخاص المقبوض عليهم من الرشوة يقرب من ثمن الملح الذى كان معهم. فلو أنهم اشتروه

على الطريقة المألوفة، لما وقعوا فى الخسائر الجمة، وأثقال المحاكمة، ولكان ذلك أقرب إلى وفرة الكسب، وأسلم للمال والنفس. ولكنهم ظنوا أن الزمن الحاضر هو السالف، والحكومة هى هى، فسهل عليهم أن يتعدوا الحدود، ظناً منهم أن الرشوة تقيهم من عواقب أعمالهم وقد خاب ظنهم بتيقظ المتعهد والمندوبين وأمانتهم.

ومن العجب، بل ما يُتأسف عليه غاية الأسف، أن الأهالى مع علمهم بأن الحكومة تنادى بمنشوراتها وأوامرها وإجراءاتها الفعلية بالألا يستقر فى وظائفها سوى ذوى الاستقامة والعفاف، وأنها تبادر إلى عقاب المرتكبين ولو بالمظنة، نرى البعض منهم، بل الكثير، لا يزال يطلب حقوقه بتلك الطريقة الفظيعة السلوك، التى سكنت فى أفئدة الناس بطريق السريان من الأزمنة السالفة (وصعب على الإنسان ما لم يعود) أليس كان من الواجب على الأهالى أن يتتهزوا هذه الفرصة (فرصة العدل وحفظ القانون) ويقوموا فى طلب حقوقهم بمقتضى القوانين والمنشورات التى سهر فى إنشائها وتنقيحها أولو الأمر، طلباً للعدل ورغبة فى الإنصاف، ويتفق أهالى كل جهة على ألا يدفعوا لذى وظيفة شيئاً من الأشياء، بل يسلموا أمورهم إلى القوانين تحكم فيهم بما انطوت عليه؟ فإن الحاكم إذا لم يكن له ميل إلى أحد الجانبين، لغرض كهذا الغرض الخبيث، فلا يرى سبيلاً ولا يجد من نفسه داعية إلا إلى الحكم بالقانون، فإن أخطأ فقد جعلت المجالس القضائية درجات ثلاثاً، يستأنف فى كل منها النظر فى القضايا من أى نوع.

لا نشك فى أن سلوك طريق الاستقامة أهدى وأقوم، وأفيد للعموم والخصوص وأحكم. أما تلك الطرق العتيقة فهى قريبة العطب، شديدة الخطر، لا نرى لمرتكبها نجاة، خصوصاً فى هذه الأوقات التى أصبح بصر الحكومة فيها حديداً، ومن توارى تحت التستر وقتاً ظهر بعار الفضيحة فى آخر. نسأل الله الهداية والتوفيق لأرشد طريق.

العفة ولوازمها (١٨)

سبق أننا أدرجنا في جريدتنا فصلاً معنوناً بالرشوة ووخامتها، بينا فيه أن هذا الداء المميت، لروح العدل، المفسد لمزاج النظام، أزم من في طباع الأهالي من زمن بعيد، حتى ظنوه صحة، وحسبوه حالاً لازمة لهم، وصاروا يعدونه من نوع المعاملات السائرة بينهم، ويجازفون فيه بأموالهم، مع عدم التبصر والتدبر، وانتفاء الموجب والمقتضى. ولا يقتصرون في أداء نقودهم وعروضهم لأرباب الوظائف - إن قبلوا منهم - على حالة الضرورة، وربما يؤدون على طريق الرشوة ما يساوى الحق المطلوب أو يزيد عليه، وهذا يعد من سفه الرأي، وقلة العقل، ودناءة الطبع. وكان من الواجب على أرباب الحقوق أن يعلموا أن الوظائف ليست للموظفين مجاناً، بل كل موظف له مرتب على حسب أهمية عمله في وظيفته، يصرف له ذلك المرتب من خزينة الحكومة، التي هي خزينة الأهالي حقيقة، فلا حق لموظف أيا كان أن يأخذ «بارة» من أحد من الناس في مقابلة عمل من الأعمال، بل كل ما أخذه فهو سحت. وقد قال نبينا صلى الله عليه وسلم: «كل جسم نبت من السحت فالنار أولى به»، أو كما قال. وقد أجمعت الشرائع الإلهية على لعن الراشى والمرتشى، واتفقت القوانين السياسية والقضائية على وجوب العقاب والطرده والخزى واللعنة على كليهما أيضاً.

غير أن كلامنا في ذلك الفصل لم يكن موضوعه أن الموظفين يتعاطون هذا الأمر على العموم، بل صرحنا فيه بأن من الحكام العفيف الذي ينهر راشيه ويبيعه. وكيف يصح التعميم، مع علمنا عين اليقين أن في رجال الحكومة وموظفيها الأعفاء المتزهين؟ ولولا هم لما استقامت الأعمال وانتظمت الأحوال، وهم معروفون بين

الناس، تشهد لهم أعمالهم، وتشرح صدورهم، وتثنى عليهم سرائرهم عندما يحسون من أنفسهم الاستقامة وسلامة الذمة. حتى كأني بالرجل العفيف منهم عندما يخلو بنفسه، ويدخل إلى مخدعه، يحدثه ضميره وخوابره بأنه الرجل المستقيم، الذى عرض عليه حطام الدنيا والنفس من الذهب والفضة. وربما كان محتاجاً إليه، ومع ذلك كف يده عن أخذه، وترفع عن مد كف يد الخيانة لاستلامه، حفظاً لشرفه، وصوناً لقدره عن الانحطاط والسقوط من أعين العقلاء، بل والسفهاء، إذا ذكر عنه أنه ارتشى، ومراقبة للأحكام الإلهية والعهود الإنسانية. فعندما يرى لنفسه هذه المزية الشريفة يطير فرحاً وهو وحده، وتكون صداقته سميماً ومحذراً له ينسر بمرافقتها وملازمتها، ويتحكم فى نفسه سلطان الافتخار الذى لا يعارض فيه أحد. فأمثال هؤلاء (الأعزاء الوجود) هم عماد الملك وقوام النظام، وإن دوائر حكومتنا متشرفة بهم.

بخلاف أولئك الساقطى المهمة، الفاسدى الأخلاق، الذين يقبلون ما يقدم إليهم من أرباب الحاجات، قليلاً كان أو كثيراً، أو يطلبون ذلك منهم بصريح أقوالهم، أو بتعطيل أشغالهم. إذ يقول الواحد منهم لصاحب الحاجة: إن شاء الله يكون قضائها، فإذا جاءه مرة ثانية قال: اذهب إلى غد، فإن جاء فى الغد عبس فى وجهه، وقال: إن عندى أشغالات أهم من شغلك، ونحو ذلك من المماطلات. وصاحب الحاجة مضطرب الفؤاد، حريص على نيل مقصوده، فإن كانت فيه غفلة عن المعنى المقصود أخذ المتوظف يكنى ويلوح ويعرض، حتى ينتبه الطالب إلى الغرض، فيبذل ما يُقَصِّرُ به على نفسه مدة الطلب. ولولا جهله ما فعل. فهؤلاء الأشرار وإن استتروا تحت ذيل الخيل والخدم يوماً، فلا بد أن تنشر فى الجور ورائعهم الكريهة. وربما غضت عنهم الأبصار زمناً، لكن لا بد من نفوذ أشعتها إليهم فى آخر، فإذا أدركتهم كانت يد السطوة ضاربة على أبدانهم وأموالهم ضربة الحق التى لا تغفل. ولعلمهم بقبح سيرتهم، ومخالفتهم لمقتضى الطبيعة، وشدة حرصهم على إخفاء هذا الأمر الشنيع، تراهم إذا خلوا بأنفسهم يتذكرون ما صنعوا من الحيل لالتهام الأموال، وأنها طرق غير منضبطة تحت قاعدة. فرب صاحب حاجة ذكى نبيه يشكو أمره لمن فوق، ورب رقيب من طرف الحاكم يلقظ يطلع على وجوه حيله، ورب ناقد بصير رأى صاحب الحاجة سائراً إلى بيته، ورب حر غيور يبصر الهدية وهى

طارقة باب منزله، ثم يأخذ يعلل نفسه بأن تلك الإشارة كانت غامضة على الحاضرين والناظرين، وذلك كان خفياً على المراقبين. وهكذا تستولى عليه الأفكار السيئة والأوهام الخبيثة، فيبيت مضطرباً خائفاً مرهوباً، لكن شقاءه يحتم عليه الرجوع إلى قبيح صنعه، فتحث السرية يكون بمنزلة «منكر» و«نكير» بحاسبه ويعاقبه على ما فرط منه، خصوصاً وأن قلبه وعقله في كل وقت يحدثانه بأن هذا مضاد للإنسانية، منافر للطبيعة. إذ لولا ذلك، لما حافظ على إخفائه كالسرقة والنصب، بل يحرص على كتمانها أكثر من ذلك، فإن عاره أشد وجرمه أعظم، وكفى بهذا عقاباً وعذاباً لو كان له عقل وبصيرة. طهر الله من أمثال هؤلاء دوائرنا، وقطع من الكون دابرهم.

ولأنه ليسرني ويملاً قلبي ابتهاجاً ما سمعته من أن كثيراً من المتوظفين تكذبوا من قولنا في ذلك الفصل «على أنى لا أظن أن المتوظف، وإن بلغ ما بلغ من الزهد والصلاح، يتمتع عن أخذ ما يقدم إليه بطريق الرجاء، وخصوصاً مع ظهور الحق لصاحب التقدم إلخ»، خوفاً على أنفسهم من الدخول تحت هذه الكلية، فيمسهم ولو بطريق الوهم شيء من عار هذا الوصف الشنيع، أعنى أخذ الرشوة وعلى أى وجه كان. فإن تكذبهم هذا برهان على نزاهتهم وعفتهم وحبههم ألا يتظلموا فى سلك المتصفين به، ولو فى مفهومات الألفاظ على وجه بعيد. وهذا غاية فى المحافظة على الشرف، والنفرة من هذا النقص الذى موت الإنسان خير من أن يتصف به.

لكنى أقول: لو دققوا النظر لما تكذبوا من هذه الجملة، لوجهين:

الأول: الاستثناء المتقدم فى صدر العبارة، والمفهوم من السياق.

والثانى: أن منطوق جملتنا صادق فيمن يقدم إليه ويسكت حتى يحصل الرجاء. وإننى أعلم أن العفيف لا يتجاسر أحد على أن يقدم إليه شيئاً متى اشتهر عنه ذلك. ولو اتفق أن أحداً بذل له رشوة ولم يقبلها، فلا يصح له السكوت عليها، بل عليه أن يخبر فى الحال جهة الاختصاص به، حتى يعاقب الراشئ، وتضاف الرشوة إلى جانب الديوان، فيكون بذلك قد برهن على استقامته بأجلى الأدلة وأوضحها. أما إن سكت على ذلك واكتفى بالمنع من جهته، فلأنى أراه

موضعاً لقولنا فى الجملة السابقة ، فإن كثرة الرجاء تلين الحديد إذا كانت فى أمر يتكلف الشخص فيه مشقة ، فما ظنك إذا كانت فى إيصال منفعة إلى المرجو .

وإنه ليعجبني جداً ما ذكر فى قانون العقوبات من قوانين المحاكم الجارى عليها العمل فى بلادنا فى باب الرشوة منه ببند ١٠٧ حيث قال فيه : « المتوظف أو المأمور الذى قدمت له أو أعطيت له عطية وعده بشىء ما لأجل التوصل إلى الغرض السابق ذكره (أداءه عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن الأعمال المذكورة ولو كان يظهر له أنه غير حق) ولم يخبر بذلك فوراً جهة الاقتضاء يجوز أن يحكم عليه بالعقوبات المقررة بحق الرشوة » . على أن هذا الإنذار لو لم يكن مثبتاً فى القانون لوجب أن تثبته الذمة والغيرة . فإن من عُرِض عليه شىء على سبيل الرشوة إذا كان غيوراً وجبت عليه المبادرة بطلب مجازاة من عرض عليه ، لوجهين :

الوجه الأول : خصوصى ، وهو الانتقام من الشخص الذى ظن السوء فى هذا المتوظف ، بل جزم بنقصه وعدم شرفه حتى أقدم على إرشائه ، فهو ينتقم منه .

والثانى : عمومى ، وهو أنه إذا عوقب الراشى لسبب إخبار المتوظف ، وشاع ذلك بين الناس ، يقع الرعب فى قلوبهم ، ويخافون من أن يقدموا شيئاً لمتوظف خشية أن يخبر كما أخبر ذاك ، فيقع الراشى تحت العقاب ، فيتكف أرباب الحاجات عن البذل خوفاً ، حتى ولو مد المتوظف يده طالباً الرشوة لظن صاحب الحاجة أنها حيلة لإيقاعه فى الخطر . هذا من جهة ذوى الحاجات . وأما من جهة أرباب الوظائف ، فإنهم متى سمعوا أن فلاناً أخبر براشيه ، وظهر اسمه ، وانتشر ذكره ، خصوصاً إذا ترتب على ذلك رفعة قدره ، اقتدوا به لينالوا مثل ما نال فى ظهور الشرف والفضار ، فيمتنعوا عن قبول الرشوة ، بل يتسببوا فى إضافة أموال جملة إلى بيت المال ، ويقع التنافر والتسابق فى فضيلة العفة والاستقامة .

وقد بلغت أن بعضاً من موظفين أخبر الجهة الموظف من طرفها بما وقع من مثل ذلك ، لكن بمبالغ زهيدة ربما يسمح بها الخاطر ، لإظهار العفة ، فينال شرفها بقيمة زهيدة . ولم نسمع بأن موظفاً أبلغ جهة عمومية بمبلغ وافر من تلك المبالغ التى كنا نسمعها ، وهى التى يعد التعفف عنها تعففاً حقيقياً ، ومع ذلك فإننا نشكر المتزهد عن القليل والكثير .

وربما يتوهم بعض ذوى الاستقامة أن فى الإخبار ضرراً بالراشى وفضيحة له، فالستر عليه أولى. فهذا الوهم خطأ صرف، لأن الله تعالى جعل من العقاب حكمة بالغة، وهو ردع النفوس الشريرة حتى يقل الشر أو يتقطع. قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (سورة البقرة- الآية: ١٧٩). والمعنى أن قتل القاتل وإن كان فيه إعدام لنفس واحدة، لكن يرتدع بسببه أشخاص كثيرون ربما كانوا يقدمون على قتل كثير من الناس إذا لم يعلموا أن جزاءهم القتل. فترتب على قتل القاتل حفظ نفوس كثيرة. فكان فى القصاص الذى هو موتٌ حَيَاةٌ. وإن الشفقة والرافة على من استحق العقاب غير جائزة، بل مخالفة لأمر الله. فقد قال فى سياق حد الزانى والزانية: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (سورة النور الآية: ٢). وهكذا الذمة والإلهام الإلهى المودع فى طبيعة النوع البشرى يرشدانا إلى ذلك أى أن الواجبات الإنسانية تطالبنا بأن من اقترف سيئة تخل بنظام العدالة، وتؤدى إلى مفسدة عامة، كالرشوة، وجبت علينا المبادرة لطلب عقابه، فإن فيه صلاحاً له بعدم عودته، وردعاً لغيره.

وبالجملة، فإننا نؤمل من ذوى الاستقامة أن يكونوا قدوة للناس، ودعاة إلى مثل أخلاقهم، وذلك لا يكون إلا بظهور آثارها، وإجراء ما يوجب التنافس فيها، والمسابقة فى ميدانها. وإن داء الرشوة، وإن كان لا ريب يظهر أثره على المبلى به، فيكون محمقاً وإن اجتهد فى إخفائه بإظهار عوارض أخرى يظنها تحجب ما انطوى عليه، أو أخذ العهود والمواثيق على من يقدم إليه هذا السحت، لكن لا يظهر رسماً على وجه مطرد- حتى تظهر المجازاة عليه، وتعرف عند العامة والخاصة، فتعود الأنفس على تصور عاقبته- إلا بطريقة إخبار المتوظف بمن يرشيه؛ فإنها تظهر لنا شطر المقصود، والمراقبة والتيقظ يظهران الشطر الثانى (عند عدم الاستقامة) وإنا نسأل الله تعالى أن يكثر فى بلادنا عدد هؤلاء المستقيمين الزهراء، ويحق أولئك المجرمين الأشقياء.

ما أكثر القول وما أقل العمل (١٩)

إن من أخس الأوصاف وأدناها أن يقول الإنسان ما لا يفعل ، وأن يدل غيره على ما ضل هو عنه ، وأن يعيب على الناس ما لا يعيبه هو على نفسه .

وذلك أن من كانت هذه صفته فهو جاهل من وجه ، ومعتزف بنقصه من وجه آخر ، وخبيث المقصد دنىء الهمة من الوجه الثالث .

أما جهله ، فلأنه أدعى بما ليس فيه من علم أو فضل ، مع كون الناس لا يرون أثرًا ظاهرًا لعلمه أو فضله . بمعنى أنه لم يؤلف تأليفًا نفيسًا مثلاً يتنفع به عموم الناس ، ويعترف بنفاسه ما فيه العقلاء والمتبصرون من أى أمة . ولم يكشف حقيقة ، ولم يحل مشكلة ، واعتقد أن سامعيه يصدقونه فيما يدعيه . فقد جهل أن النفوس مجبولة على تطبيق المسموعات على المشاهدات وواقع الأمر ، فإن لم تجدها مطابقة رمت بها فى وجه قائلها ، فتقلب دعواه مقتًا عليه ، ويسقط من قلوب الناس أجمعين ، إذ لم يروا له أثرًا يفيدهم سوى أنه يخبر عن نفسه بأوصاف لا حقيقة لها . وكذلك إذا أرشد إلى غاية هو متوجه صوب ضلها ، ويظن أن الناس يسترشدون بإرشاده ، فهو لا محالة مُطبق الغفلة مُركَّب الجهل ، إذ لا يعلم أن الأفعال تؤثر فى النفوس أضعاف ما تؤثر الأقوال . فإن القول عند النفس يحتمل التصديق والتكذيب ، فتتردد فى مفهومه ، فلا يقودها إلى العمل إلا بعد تكرار وتذكُّار . أما الفعل ، فهو أمر مشهور ينطبع فى النفس أشد انطباع ، فتندفع إليه ، خصوصاً إن كانت فيه لذة معجلة . وإن عاب غيره وصفًا هو موجود فيه ، فقد جهل أن ذكره لعب غير ينبه الأذهان للنقص القائم بنفسه . فإن المتكبر مثلاً إذا ذم الكبير فى غيره ، فقد ذم نفسه من حيث لا يشعر ، فهو جاهل بنفسه وبما يعود عليها ، وهو ظاهر .

وأما اعترافه بنقصه وعجزه، فلأنه لم يصدر منه ذلك - أى الدعوى بما ليس فيه وترغب الناس فيما لا يرغب لنفسه، أى فيما ليس بمتصف به بل هو منحرف عنه وذكره لمثالب الغير وهى فيه - إلا لأجل أن يبين للسامعين كماله وفضله، ويظهر لهم وصوله لما يهديهم إليه، وخلوه من النقص الذى يلوم عليه الغير، حتى يعظموه، ويقوموا له بقضاء بعض حاجاته، حيث علم أن الكمال الذى يدعيه هو مناط التعظيم وجلب المنافع. وكأنه بذلك ينادى على نفسه بأنه لم يبلغ من ذلك شيئاً، لأنه لو بلغ الكمال الذى يدعيه لكانت نتائج ذلك الكمال ناطقة برفعة قدره، شاهدة بعلو مقامه، سواء ادعى ذلك عن نفسه أو لم يدع، وسواء نقص غيره أو كمل. ولم يكن هناك داع لمدحه لنفسه أو ذمه لغيره، بل تكون آثار فضله فاعلة فى النفوس، جاذبة لها إليه بذاتها. فمن تكلف الإطراء على نفسه بوصف من الأوصاف الفاضلة، أو رام إظهار كماله بالخط من قدر غيره، فذاك معترف بأنه خال من الفضيلة، حيث لم تشهد له الحقيقة، فاضطر إلى النداء بالكذب، ليقنع السامعين بأنه كذلك.

وأما خبث مقصده ودناء همته، فلأن من هذه صفته لا يريد أن يكون ذا فضيلة قط، ولا يتغنى الوصول إلى كمال، ولكنه يطلب عيشاً حيشماً اتفق. فإذا جلس إلى بعض البسطاء أو غيرهم، طلب التلبس على عقولهم، ليقرر فى نفوسهم أنه بالصفة التى يذكرها عن نفسه، أو يرشد إليها، وأنه خال من العيب الذى يسب به غيره، ليوقروه فيكتسب منهم مساعدة على بعض أغراضه الخسيسة، أو يستفيد منهم خطأً يسد به باباً من أبواب نهمته وشره، فهو فى ذلك بمنزلة المشعبدى أو المختلسين أو السارقين، ونحو ذلك من كل ذى حيلة خسيسة لجلب الأموال، ولا يختلف عن هؤلاء إلا بالاسم فقط، حيث يقال إنه غش الناس بحكاية الكذب عن نفسه. . وهو المسمى فى عرفنا (بالقُشْر) ويقال لصاحبه قُشَار).

فالقول الذى لا يعضده الفعل يُحسب من أردإ الأوصاف وأقبحها؛ لأنه يشعر بوجود أوصاف تشهد البداة بقبحها. ومن المؤسف، أن الوصف يوجد فى كثير من أهالى بلادنا، بل فى الغالب منهم، بل لا يوجد القائل الفاعل إلا قليلاً جداً. (وإننا نخجل من تسجيل مثل ذلك فى الجرائد، ولكن أى فائدة فى إخفاء عيب فينا عرفه الغير منا، فحق علينا أن نُذكر به لعلها تنفع الذكرى؟).

إننا، إن طرقتنا المجالس الخصوصية في بواطن البيوت والأندية العمومية في الأماكن العامة، لا نعدم قائلًا عن نفسه: إنه قرأ من العلوم معقولها ومنقولها، وطالع الكتب العالية، ووقف على المباحث الجليلة وكشف بواطن الدقائق الخفية، واستطلع الأسرار، وكان مع ذلك مشهوراً في زمن الاشتغال بالفطنة والذكاء، وتوقد الفكر وقوة الحافظة ونحو ذلك. . وآخر يقول: إنه بلغ من الاقتدار على الإقناع في الجدل والإفحام عند المخاصمة، وتفهم الطالب عند الاستفادة حدًا لا يصل العالمون إلى غباره، وإن له من طريق الإقناع والإفهام ما لا يتيسر لغيره معرفتها، وإنه يحى بكلامه الأذهان الميتة، ويحشر إليها صور المعلومات، ويودع فيها أسرار الكائنات. . ولو سألت كل واحد من الذين يُظنُّ فيهم وصف العلم والتعليم، لرأيتَه يحدث عن ذاته بكل الذي قلناه، ويقول: لو كان الناس يسلكون هذا المسلك الذي أسلكه، لانتشر العلم وعمت المعرفة.

لكننا إذا رجعنا إلى الواقع ونفس الأمر، رأينا أن التأليف والتصنيف مفقودة، وإن وجد منها شيء كان ناقصاً، إما من جهة المعنى وإما من جهة اللفظ، بحيث لا تلد عبارته على ما قصد منه، فيكون كعدمه. والطالبون للعلوم على اختلافهم قاصرون عن إدراك ما أضاعوا عمرهم فيه، ودليلنا على ذلك احتياجهم دائماً إلى غيرهم، وعدم قدرتهم على الاستقلال بعمل يعملونه في نفس العلم أو الصناعة التي تعلموها. فتارة يحتاجون إلى الأجانب، وأخرى إلى بعض من الوطنيين. (وربما نبين هذه الجملة في وقت آخر).

ومن الناس من إذا ذكرته في المنافع العامة والمصالح الكلية، أخذ يشرح غوامضها، ويبين الواجب فيها، والطرق الموصلة إلى جلب المنافع ورفع المضار، والوسائل المؤدية إلى تقويم حال الأمم وارتفاع شأنها، من رفع منار العدالة، وبث روح العلم، وتقدير المساواة وما شاكل ذلك. ثم إذا قُوِّضَ إليه أمر من تلك المصالح رأيتَه أبعد الناس عن الخير، وأقربهم إلى الشر، واستنكف عن المساواة، واستهجن معنى العدالة، وإن كان يعبر عن نفسه بلفظها، وسار مع أغراضه وشهوته، وجعلها قانوناً يُتَّبَع. ويَعُدُّ كل ذلك حقاً. وهو في درجة وعظه الأولى لم يخجل ولم يتلغم له لسان في النصيح ودعوى معرفة الحق، ولو أن أحداً عارضه بحق في أي جزئية

عقب ترغيبه في قبول النصيح والمساواة، لرأيته يتذمر ويتضجر، ويود أن يفتك بمن يناقشه في بعض آرائه ويهدى نصيحاً في بعض أعماله .

ومنهم من يقول : إن كل مصيبة ألمت بالنوع الإنساني لم يكن منشؤها إلا التباغض والتحاسد، وتفرق الكلمة، والميل إلى المنافع الشخصية، وعدم الاكتراث بمنافع العامة، ونحو ذلك من الأقوال الصحيحة المسلّمة . ولو أنك لاقيت كل يوم ألف شخص لرأيته يقر بذلك ويعترف به، مدعيًا أنه يميل كل الميل إلى الاتحاد والاتلاف، وإنما تأتي النفرة من غيره . ثم لو أتى إليه طالب بحق في وقت المذاكرة، لرأيته يعد هذه المطالبة أمراً كبيراً، وإن كانت بغاية من اللطف والإنسانية، والتوى من الغيظ التواء الثعبان . ولو دُعيَ إلى إغاثة ملهوف، أو إزالة مكروه عن بعض إخوانه أو الداخلين تحت إمرته، رأيته يتعالى ويعتذر أو يتنعم ويستكبر، ويقول : ليس هذا من خصائصي . . ! ولو طُلبَ إلى تأسيس أمر خير يفيد الزراعة أو الصناعة، أو يساعد على التربية الحقة، يستصغر ذلك ويسفه آراء طالبيه، ويقول : ماذا يعود على شخصي من ذلك ؟ وما لي وللعمامة ؟ دعهم في شأنهم يرزقهم الله من غيري ! ! كأن جنابه يظن أن المحبة والاجتماع والألفة التي يدعيها ويميل إليها يجب أن تكون له من الغير : لا في مقابلة منفعة، ولا جزاء لدفع مضرة، بل لا بد أن ينفعه الناس وهو لا ينفعهم . وما أجهل أمثال هؤلاء السفهاء وأضل رأيهم ! (ومن العجيب أنهم كثير جداً) .

ومنهم من يرشد إلى العدل، ويدعو إلى الإنصاف، ولكن إذا عرض له حق في طريق منفعة خاصة له داس الحق برجله، طلباً للوصول إلى غايته، وكأنه يعد ذلك من قبيل الإنصاف الذي يدعيه، أو أضربَ عن النصيح والإرشاد إلى وقت آخر .

ومنهم من ينتقد على الظلمة ومرتكبي الجرائم وفاسدى الإدارة وسيئى التدبير، ثم تراهم واقعين فيما ينتقدونه على الغير، كأن محل الانتقاد أن يكون الفعل صادراً عن سواهم، أما إذا كان صادراً عنهم فقد اكتسب الحسن من ذواتهم المقدسة . . !

فأمثال هؤلاء الذين ذكرتهم لا يعرفون في العالم قبيحاً ولا حسناً، ولا صحيحاً ولا فاسداً . . وإنما هي ألفاظ ورثوها نطقاً ولم يتفهموها حق الفهم، وألفوا استعمالها في مواقع مخصوصة، فهم يستعملونها كما سمعوها بدون أن يعلموا لها

حقيقة أو يقفوا لها على مرمى . وحقيقة أمرهم أنهم جهلاء ، أنزال ، عديمو الشرف
الإنساني حقيقة . . ووجودهم في الهيئة الاجتماعية شؤم عليها . . وهم في رتبة
الحيوانية الأولى ، لا يعترفون بالحقائق الثابتة ، بل لا يرون حسناً إلا ما يصل إلى
إحساساتهم الظاهرة من اللذائذ الوقتية ، فإذا مضى وقتها ذهلت أذهانهم عنها ،
ولا ينتبهون لحسنها إلا إذا وردت عليهم مرة أخرى ، وهكذا . . ولا يرون قبيحاً
إلا ما يصل إلى إدراكاتهم من المؤلفات الوقتية كذلك . فإذا زال ألمها ، غفلوا عنها
كأنها لم تمسهم . فإن رأوها لاحقاً بغيرهم لم يعدوها مؤلمة ، ولم ينظروا إليها نظراً
الأسف المستنكر . . فيختلف عندهم حسن الشيء وقبحه بالإضافة إلى أنفسهم تارةً
وإلى غيرهم تارةً أخرى . . وليس عندهم صورة ثابتة لماهية الحسن وماهية القبيح ،
ولا حقيقة النافع أو حقيقة الضار . . وإنما هي أهواؤهم يعبرون عنها بالألفاظ
المصطنعة ، كالمصلحة العامة ، والمنفعة العمومية ، والحقوق الوطنية وما شاكل ذلك
من المحفوظات الخالية عن المعاني ، يلوكونها بألسنتهم . . ومع ذلك فهم لا يسلمون
من شر ما يقولون وما يفعلون ؛ فجهلهم لا محالة يعود عليهم بعاقبة بش العاقبة .

ولكننا لا نحب ذلك ، ونود أن يكون الفعل أكثر من القول ، وأن يكون كل
شخص من أبناء بلادنا - صغيراً كان أو كبيراً - مُجدداً في نيل الفضيلة الثابتة ، التي
يلهج بتحسينها وإجراء مقتضاها ، حتى تكون بذاتها شاهداً عدلاً على أهلية
صاحبها لما يقول ، وتنتشر الأعمال الصالحة المنطقية على الشرائع والقوانين . .
فتفسير المصالح على صراط مستقيم ، وينال كل شخص حظه الحقيقي من ثمرات
أعماله الآتية على وجه منتظم . . فيعود النفع على العامة والخاصة . أما الفخفخة
وكثرة اللغو ، فإنها من شدة العجز لا تعيد ولا تبدى . وسنعود إلى هذا الموضوع مرة
أخرى عند الفرصة إن شاء الله .

التمسك (٢٠)

ما وصلت إليه أمة إلا وحط عن كاهلها جميع الأتعاب والبلايا، والاضطهادات والرزايا. ولا رقى إليه شعب إلا وأمن غائلة الإعنت والاعتساف، وتحصنت أعماله من جائحة السلب والاعتداء. فصاحبه هو الساكن فى منازل الرغد والهناء، واللابس حلة الإسعاد. نقول - ولا مغالاة فى الحق - إنه هو الضامن لتوطيد أركان العمران، والكفيل بتشييد دعائم الاجتماع. كيف لا . . وهو الحقيقة الجامعة لكل فرد من أفراد الكمالات، من غير فرق بين أن يكون أدبياً، أو مادياً، حسياً أو معنوياً، فالتفنن فى الصنائع فصل من فصوله، والتسابق فى ميادين العلوم باب من أبوابه، والتجافى عن مواضع النقيصة جزء منه، والتجمل بالأخلاق الفاضلة نبت من جواهره.

فلذن، لا بدع إذا قلنا: إن صاحبه هو السعيد، والواطن ينعله غرف النعيم . . جد فى طلبه من أدرك نتيجه من الأمم، فجنى ثمره اليانع . . تراه يتقلب على بساط العز، ويتدرج فى معارج الإجلال والجمال . . عمرت دياره - بعد أن كانت قاعاً صفصفاً - بالأبنية العالية، وتزينت بالأسواق الفسيحة، والصنائع العديدة، وصارت محط رجال السياسة، ومطمح أنظار النبلاء . . ضاق بسيطها عن القيام بنفقاته الواسعات، فطار على جناح العلم يستطلع بقاعاً ربتها الجهالة، وثملتها يد البغى، ليكون فيها هو الوارث بعد بنيتها، يستخرج منها الكنوز بحكمته، ويفجر منها الينابيع بقدرته، ليبنى وأهلها الغارسون، ويقضى وهم المطيعون.

تَسْمَعُ أهل تلك الديار، صدى صوته فى العشى والإبكار، والغدو والأصال، ولكن يغالطون الحس، ويكابرون بإنكار البداهية، ويسلون أنفسهم بأن هذا

الأجنبي لا سطوة له ولا حكم، وإنما هو غريب دعتة الحاجة للتجول في البلاد لطلب الرزق . . ثم تحدثهم خواطرهم بأننا أرفع شأنًا من أولئك الغرباء، وأسبق منهم بدءًا في المدنية . ولئن تأخرنا عنهم حينًا من الزمن، لكننا لحقنا بهم في انتظام الهيئة، وحسن السلوك . وهذه قصورنا المشيدة، وثيابنا الملونة، وقُدُودُنَا المُجَمَّلة، وأطعمتنا المتنوعة تشهد بأننا قوم غُمُسْنَا في الترف، وحظينا بالثروة، ونهجننا الصراط المستقيم .

يحبسون تلك الأوهام حقائق تجعلهم من ذوى النعمة واليسار، والعزة والكمال، اعتماداً على كونها سنة الأم المثرية، والشعوب المتنورة . . وأيم الله إنها بالنسبة إلى أولئك البسطاء لداعية الفقر المدقع، ومجلبة الشر . وإن هذه الصور الظاهرية التى يظنونها تمدنا كسحابة حشيت بالصواعق، يتوهم الغافل من بريقتها ولمعانها أنها تأتى بوابل ينعش البقل، ويحيى الموات، ولكن إذا حل الأجل أمطرت ما يذهب الحياة، ويبدد الأجسام .

وذلك لأن الأمم المتقدمة وإن أنفقت الأموال الكثيرة فى تشييد القصور، وتزيين الملابس، وتحسين الأثاث، إلى غير ذلك من المصارف، فلما يكون على نسبة مخصوصة من إيراداتهم الحائزين لها بالكد والتعب فى إبراز المصنوعات الجميلة والمخترعات الجمّة، التى تكسب صاحبها فى قليل من الزمن ثروة واسعة، وقدرًا رفيعاً، ولا يجيزون الإنفاق من رأس المال إلا إذا مست ضرورة لا محيص عنها، ومع ذلك فنفقاتهم هذه لا تتجاوز حد اللزوم، ولا تخرج عن دائرة احتياجاتهم، فكلها مؤسسة على قاعدة جلب المصلحة ورفع الحاجة .

تدخل منزل الرجل منهم، فترى غرفه ومخادعه مشغولات بامتعته وبضائعه ونقوده، وليس فيها قدر شبر عُمُرٍ لغير حاجة، حتى حديقته . ولا يشتري ثوباً له أو لزوجته وأولاده إلا بقدر العوز، وحلى آل بيته ثلاثة أرباعه من النحاس، مهما كثرت ثروته . وليس فى إصطبله سوى عربة أو حمار للركوب، لا يجمع بينهما إلا نادراً . فرشاه وغطاؤه لا يخرج عن نوعى القطن والصوف، كتيابه .

أما أهل تلك الديار، الذين يزعمون أنهم قوم متمدون . وهم فى ذلك مخطئون . فقد ركبوا الشطط، وحملوا أنفسهم ما لا يطيقون من النفقات الباهظة، يصرف

الواحد منهم آلاًفاً من النقود فى سبيل تعمير أرض فسيحة، وربما كفاه ما لا يبلغ العُشْر من مساحتها، ويفرشها من أعلى أنواع الفرش، ويزينها بأبهج أصناف الزينة؛ فتبقى غرف المنزل بلا ساكن، يعلو التراب على ما فيها من الأثاث والفرش المغشاة بالفضة والذهب حتى يبيدها، وربما لا يستعملها مرة فى العام. يتختم بإصبعه بما تجاوز قيمته عقد الألوف من «الفرنكات»، ولدى زوجته من «الأماس» والجواهر ما يكفى ربحه لنفقات بيته أو يزيد لو استعمل ثمنه فى شىء يتجر به، إذا كان ممن يفقهون. . . إلى غير ذلك من المصارف التى يضيق بنا المقام عن تفصيلها، وما حملته عليها سوى الطيش والانهماك فى الشهوات، والسفه المفرط الذى بلغ مرتبة الجنون.

فإن رجعنا إلى سيرهم فى طرق جلب المنافع، وتخفيف آتاع المعيشة، وتحسين وسائل الاكتساب، رأيناهم واقفين على نقطة واحدة من آلاف من السنين. فلميراداتهم الآن واقفة عند الحد الذى كانت عليه قبل أن كانوا يسكنون المنازل المصنوعة من اللبن الأخضر، المفروشة بقصب «الحلفاء»، المعروشة بقضبان شجر «الجميز» وجذوع النخل، مكتفين من الثياب بما يستر البشرة، ومن الطعام بما يذهب النهمة؛ فمزروعاتهم الآن هى على ما كانت عليه فى تلك الأيام، لم تتغير أشكالها، ولم تبدل أصنافها. نعم. . . قد زادت حاصلاتها نظراً للتسهيلات التى ربما أجريت فى طرق الرى، ولكن هذا النمو لا يعادل فى الحقيقة الضعف الذى يلزم بشجارة أبناء البلاد؛ فقد كان يوجد قبل ورود الغريب إليهم فى القرية الصغيرة أشخاص عديدون يتجرون فى جميع أصناف المزروعات، وغيرها من الأقمشة والمأكولات، ويربحون من ذلك أجراً عظيماً. أما بعد ذلك، فلا ترى بينهم إلا من يتضورون جوعاً، ويثنون تحت أحمال المشقات، لبوار التجارة وكسادها، واختصاصها بيد النزىل. ويتبع ذلك سقوط صنعة التجارة والحدادة والحياكة وغيرها من الحرف الثلاثى نسختها مستحدثات الأمم المتمدنين. وربما ينتهى بهم الأمر لو استمروا على الجهالة والسفه إلى خلو أيديهم من الزراعة أيضاً، لوجود من يحسنها سواهم.

ولا عجب بعد هذا، إذا رأينا هؤلاء السفهة واقعين فى وهدة الفاقة والاضمحلال، يتنون تحت أثقال الديون التى تستغرق جميع ما فى حوزتهم من

الأملاك . وهذا ما يجعلهم حقراء أذلاء في قبضة الدائن الذى يكونون رهنه
أملاكهم، يتصرف فيهم بما يريد، فيلاقون منه شَمَمًا لا تقدر على تحمله النفوس
ولا تستطيعه الطباع . وربما كان الدائن من سفلة قومه والمدين من أعيان بلاده،
ولا تغنى عنه يومئذ قصوره العالية ولا ثيابه المزركشة ولا أثاثه الخزينة والحريرة .
وهذا فضلاً عما يعتره من اللبال وكثرة الوسوس والأفكار . يبيت ليله يتقلب على
فراش ولا تقلُّبه على جمر الغضا^(٢١) . يقدر محصولات زراعته قبل بذرها،
وينسبها لمقدار المطلوب فى إبان الحصاد، فإذا وجدها على قدره حصل له نوع من
الاطمئنان، ذاهلاً عما عساه يحدث من الغرق أو الشرق أو الأندية^(٢٢) المتساقطة
من الجو . حتى إذا حل الأجل ولم يجد لدينه ما يفى بالمطلوب، لإصابة الزرع بأحد
الأسباب التى ذكرناها، ضرب كفاً على كف، واسود وجهه، وساءت حالته،
وتسول الناس ليكفلوه عند عميله، إذا لم يف ما عنده بالرهن، فلا يجد محبباً ولا
نصيراً .

لعمر الحق، إن المفترش للحصى، المتوسد لحجر الصخر، المستكن فى منازل
الحيوانات، المتكفف فى معيشته، خير من هؤلاء الناس الذين لا يقر لهم قرار،
ولا يهدأ لهم بال . وما يسوءنا أن نراهم أكثر من الكثير فى بلادنا . . أهذا ما حسبه
تمدناً؟ وزعموه نعيمًا مقيمًا؟ بل إنه هو الشقاء الأبدى، الجالب للفقر المدقع
والعذاب الأليم .

هذه مشاربهم فى الأحوال المعاشية، تحزن المحب، وتفرح قلب الرقيب .
ولعلمنا بأن تلك الحالة لا يرضاها الشرع ولا القانون، لم نقصر فى النصيح فيما
مضى، ولم نقصر فى البيان الآن . وسأتى بعد على هذا الموضوع، كما أتينا عليه
سابقاً، مبينين علة الميل إلى الانهماك فى السرف الذى لا نعهده تمدناً، ونتبعه إن شاء
الله بشرح بعض ما نتحدث به فى متدياتنا مما هو عقبات فى طريق تقدمنا ونمو
ثروتنا، مفردين فى البيان كل موضوع على حدته، إنذاراً من سوء عاقبته، لعلنا
نعتاض بما هو خير منه، فنستبشر بانتهاجنا صراطاً قويمًا وطريقاً مستقيماً . . وما
ذلك على الله بعزیز .

منتدياتنا العمومية وأحاديثها (٢٣)

وعدنا فيما سلف بنشر ما ألفناه من الأحاديث، وما عكفنا عليه من الأقاويل في مجامعنا الاعتيادية ومخافتنا المتابعة، مما هو عقبات في طريق تقدمنا، وظلمات متكاثفة في وجه انتظام هيئتنا الاجتماعية، وحواجز دون الوصول إلى محجة الرشاد، وانتهاج خطة السداد، وإن خاله الكثير منا تمدناً، وزعمه السواد الأعظم من شعائر الأدب، وعلائم الذوق والترف. وقد أردنا الآن أن نتكلم على هذا الموضوع، وفاء بما وعدنا، فنقول:

إن أحاديث الأمم تدور على محور أفكارها، إذ اللسان هو المترجم عما يختلج بالضمير من الصور المحفوظة والمعاني المتخيلة، على اختلاف أشكالها وتنوع فنونها؛ فباختلاف صنوف البشر في المعارف والأمزجة تتباين مفاوضاتها وأحاديثها، وتتشعب مجادلاتها ومحاوراتها. وإن تواريخ الأمم الغابرة، وحوادث الملل الحاضرة لترشدنا إلى ذلك بأجلى بيان.

فهذه الأمة العربية في صدر الإسلام وقُبَيْلَه، لما مال عنصرها إلى التحجب في خُلُقِ الجِراة وحَمَلَتِها شهامة النفس على الجولان في ميادين الغزو والفتوح، قَصُرَتْ أحاديث رجالها على ما يتعلق بحرب ماضية ومعركة آتية. . . تعقد مجالسها على ذكر جياذ الخيل ومحاسنها، شارحة معائب الأقواس وأوتارها، منتقلة إلى الكلام عمن اشتهر من رجالها بالإقدام والظفر والبسالة والانتصار، وقصائد هم الشعرية مشحونة بأوصاف الحماس، وخطبهم النثرية موقوفة على مدح التزال والبراز. وبقيت هكذا أحاديثهم إلى أن ضعفت تلك الحواس، واستعصى عنها بالميل إلى الراحة، والانغماس في التعميم، فتولد فيهم من ذلك المحبة والعشق، ولهجت

شعراؤهم بأوصاف الغُزَل بعد الحماس ، وبنعت الحاجبين والخصر بعد الإسهاب فى وصف القوس والوتر .

وهذه أمة اليونان ، لما كانت ديارها مهد الحكمة ، ومطلع شمس العرفان ، دارت أحاديث قومها فى للجامع على تحديد العلوم ، وتبيين مهابا الأجناس والفصول . يطلب الواحد منهم منزل صديقه ، ليتحاور معه فى كيفية إنتاج الأقيسة المنطقية مع تغاير أشكالها ، فيطول بينهما الحديث وهما بين مثبت وسالب ، ومعتز ومجيب . وهذا فى حال كون المجالس الأخرى غاصة بجماهير النبلاء ، فئة تغوص فى البحث عن أمزجة المواد وعناصرها ، وأخرى تطلق عنان اللسان لاستكناه حركات الأفلاك ومراكزها . فإذا عقدوا عزائمهم على المزايا والانصراف ، ودعّتهم أوقات أحاديثهم شاكرة لهم على ما أودعوا فيها من تقرير المسائل ، وإمالة الحجاب عن كثير من المشكلات والمعضلات ، واستقبلتهم الأيام بوجه باش ونفر باسم ، فرحة بما سيكون لها فى بطون التواريخ مرسوماً بمداد الشاء على صفحات الأعصار والدهور ، لما ستبرزه فيها أفكار هؤلاء القوم إلى عالم الوجود ، من المطالب العالية المؤيدة بالبراهين الصحيحة ، والحجج السديدة ، وهذا مع محافظتهم وقت المحاورة والجدال على رعاية الآداب ، وحرمة قوانين المباحثة .

وهذه أم أوروبا ، تشعبت مجالسها ، وتنوعت مواضيعها ، تحمل إلينا الجرائد من أخبارها ما لا نكاد نصدقه ، لولا علمنا بوفرة معلوماتهم ، وكثرة مخترعاتهم . فيوماً نسمع بأن ذوى الشركات التجارية اجتمعوا للمداولة فيما يلزم اتخاذه لإنشاء بنك مالى يكون مركزه فى إحدى الممالك الأميرية مثلاً ، فتطول بينهم المخاطبة فى ذلك ، ويعلو صوت الخلاف بين أعضائها . فمنهم من يرجح إنشاءه فى الأملاك الفلانية من تلك القارة ، محتجاً بأن فلاحي تلك الديار يقرضون النقود بفوائد باهظة ، لاحتياجهم وشدة فقرهم ، فتكون الثمرة أجزل ، والريح أوفر ، مما لو أنشئ هذا البنك فى إحدى الديار الإفريقية التى أصبحت لخصب تربتها ووفرة حاصلاتها وأخذ الأموال الأميرية منها بتقسيط عادل ، لا تحتاج إلى استقراض من مالنا ، بل ربما إذا دامت لها هذه الحال يتوفر لها كثير من إيراداتها التى تقتدر لها على إنجاز مشروعات عمومية ، حتى تصير بذلك معادلة لأعظم ممالك أوروبا فى الثروة

واليسار . فيجابه الآخر قائلاً : إن الأجلد بنا أيها الشريك أن نعدل عن إنشائه في أى مركز من مراكز آسيا مطلقاً ، إلى اتخاذها بديار مصر . وأما ما قيل من أن تخفيف الضرائب عنها ، مع حسن تربتها ، وكثرة إيراداتها ، يجعلها غنية عن الاستقراض ، فذلك إنما يكون لو رجع فلاحها عن سرفه وسففه ، وإلا فما دام على هذه الحال فإنه يكون أبداً مثقلاً بديوننا ، يقرع أبوابنا أثناء الليل وأطراف النهار ، ولو أثمرت أرضه ذهباً ، وعوفى من جميع الضرائب سرمداً ؛ فإنه - على ما يقال - رهن عند أحد البيوت فيها ما يجاوز العشرين فى المائة من أطيافها تأميناً على ما أخذ من النقود فى مدة لا تزيد على العام كثيراً^(٢٤) . فيستحسن الحضور بيانه ، وتختتم الجلسة بالعزم على الشروع فيما قصدوا ، ليدركوا من الربح مثل من سلفوا .

وبينما هم كذلك ، ترى فئة أخرى تتروى فى مدسكك حديدية فى إحدى «الإيلات» المشرقية ، وإنشاء أسلاك برقية فوق البحار وتحتها ، تسهلاً للمواصلات التجارية ، وإحكاماً للعلاقات الدولية . وأخرى مجتمعة لتخير من بينها نبياً يكون رسولاً من قبلها عند رجال إحدى البلاد ، فيعقد معها شروط التزام مصالح عديدة ، وأراض فسيحة ، ومياه غنية ، ما كان أهل تلك الديار فى حاجة إلى التزامه . وترى على مقربة من هذه الفئات جماهير متألبة ، وجماعات متضافرة ، يحسنون صنع الخطابة ، ولا يجهلون تاريخ الخليفة ، يقلبون العالم بين أصابعهم ، ويقطعون وجه البسيطة فى أقل من لمح البصر ، وهم جلوس يتحدثون . . يعينون أوقات الفرص الملائمة للاستيلاء على تلك الجزيرة أو هذه الإمارة أو ذلك الإقليم . . يستطلعون الرسائل المتوالية الورد من أبناء جلدتهم المنبئين فى أنحاء المعمورة ، لاستكشاف خبايا القبائل والشعوب التى هم بين ظهرانيهم ، يذللون المصاعب ، ويمهدون طرق الاستيلاء والفتوح .

ونحن عن كل ذلك غافلون ، نواصل الليل بالنهار فى اللهو واللعب . . بلغت منا الخرافات والهذيانات مبلغاً جسيماً ، حتى استحوذت علينا ، فأنستنا ذكر الحقائق النافعة ، والمصالح المهمة . وصارت تلك الأخلاط الفاسدة كملكات للنفس ، يتعسر زوالها إلا بذهاب الأرواح والأشباح . تُعقد عندنا للمجالس ، ولكن على ذكر أنواع الخمور والمكسرات ، يطرب المجتمعون فيها بذكر أوصاف الغيد الحسنان ، ويصرفون

ثلثي الليل على قهاوين (كذا اصطلاح وإلا فهي مواضع رجس ودنس) يشربون فيها من المواد المزوجة بالعقاقير المسمة قدرًا لا تسوغه طباع الوحوش الضارية، ولا الأسود الكاسرة.

وفى خلال ذلك يتناقشون ويتخاصمون، حيث إن كلاً منهم يفضل مألوفه من ذلك على مألوفات أصحابه، ويعدد أوصافه، ويذكر محاسنه، ويشرح مزاياه، من حور عيون، ورقة خصور، وعذوبة منطق، وما شاكل ذلك. ويحتج عليه بأن فلاناً لا يبيت فى ذلك المخدع، ولا يطأ ذلك الموضع، حتى يدفع عشرين أو ثلاثين جنيهًا، وما شابه ذلك. والآخر يناقضه وينافسه، ويروم إقناعه فى مقام الجدل. ولا يروق لهم الحديث إلا إذا انتقلوا إلى القذف فى شرف من بينه وبينهم جامعة ديوانية، أو علاقة مجاورة منزلية، أو لا هذه ولا تلك، وإنما هدتهم شهرة ذكره إلى معرفته، فيرمونه بالجبن وعدم الذوق، لكونه نزبه النفس بأنف من سلوكهم، ويرمونه بغلظ الطبع والتقصيف ويسمونه «نطعاً». وهم فى خلال ذلك يهزءون ويسخرون ويضحكون بصوت جهورى (ولا يتكفون وهم سامدون).

يتبارون فى ميادين البذاء، واستحضار كل ما قبح وخبث من الألفاظ، وهو المسمى عندهم «تكتيتاً». فقسموا الألفاظ العرفية أبواباً وفصولاً ليستعملوها فى هزلياتهم السخيفة، حتى كثرت الفصول وتنوعت المواضيع. وإذا تبارى اثنان منهم فى باب منها استداما ساعة أو أكثر، وهما مع الحضور فى خلال ذلك يرفعون أصواتهم بالضحك المزعج فمن عجز منهما قبل صاحبه أو سعه توبيخاً، وصفقوا للمتصبر إعلاناً بظفره، وأجلسوه مكاناً علياً، ويسمونه المعلم الماهر. وهذه فئة غير قليلة فى المدن، وأكثرها من أبناء الأغنياء عديمى التربية.

وأما مجالس ذوى الكمالات من أهل المدن، فإنها إن اتفق وتجردت عن الحديث فى منكر، فهي لا تخلو عن حشو، فإنه على الأقل لابد أن يتشرف المجلس - ولو زماناً قليلاً - بحلول الغيبة أو النسيمة، المرافقتين لنا مرافقة الشخص لظله، إلا إذا سمحت الصدفة وكان زمن المجلس قليلاً جداً لا يسع سوى التحية دون ردها، وإنهم لن يستطيعوا أن يبرهنوا على خلال ذلك، فإننى قائل: إذا لم يجلسوا مستدئين الصمت، ومتصرفين كذلك، فيماذا ينطقون؟ هل ينطقون بعلم شرعى،

وقد جهلوه أو تجاهلوه؟! أم يعلم صناعي، وقد عادوه؟! أم فن طبي، وقد تناسوه؟! أم حديث عن منفعة عمومية، وقد أغفلوها؟! أم استفسار عن حوادث سياسية، وقد زعموا الاشتغال بها عبثاً؟! فإذا لا سبيل إلا الاشتغال بالعبهم المعتادة كالشطرنج والرد (الطاولة) وغيرهما من أصناف الملاعب. وإنها دون ريب لتحملهم إلى أسوأ مما فروا منه، كما هو مشاهد.

نعم. . يوجد بيننا بعض الأذكى الذين يتحدثون عن المعارف والسياسة، ولكن فضلاً عن كونهم نزرّاً يسيراً، فإن أعمالهم غير منطبقة على ما يقولون، لكونها جملاً حفظوها من غير أن يعقلوا لها معنى، أو لكونها أموراً إجمالية ضيقة المجال لم يبحثوا في تفاصيلها. هذه هي المجالس المتزلية.

وأما المجالس التي تعقد على قهاوى الشعراء أو الحشاشين المخرفين، فلا نستطيع تفصيل ما فيها من العجائب والأحاديث الجنونية، لكثرتها وتشعب مسالكها، سيما حديثهم فيما يتعلق بالجن والشياطين، أو خرافات المعاتية والمجانين.

كما أننا نكتفى في الكلام على منتديات الأرياف بأنها وإن قيل فيها ما يتعلق بالزراعة ومصالحها، ولكن لا تخلو من كلمات تدل على تمكن الحسد والحقد في أفئدتهم، وأن العداوة والبغضاء، راسختان في ضمائرهم بحيث يعسر زوالهما، وهذا مع مساواة غالبهم لأهل المدن في البنى والفجور، وأن بعض «عمد» البلاد أسوأ حالاً وأقبح عملاً من أهل المدن، كما هو معروف.

فهذه أحاديثنا في مجالسنا، وتلك أقاويل غيرنا في مجامعهم سردناها للذوى النقد والبصيرة معرضين عن كثير مما تنفوه به وقت اجتماعنا، ولعلنا نذكره وقتاً ما إذا رأينا لهذه البذرة أوراقاً يانعة وثماراً طيبة، فيبقى فينا ضعيف الأمل، وبحسب ميت الرجاء، ونشمر عن ساعد الاجتهاد، ونطلق لسان العظة داعين إلى طرق النجاح.

وإننا لنخشى أن تقابل هذه الجملة بمثل ما قوبلت به أخواتها من قبل، كأن يقول «زيد»: ما كُتِبَتْ هذه الجملة إلا للتنديد على أقوالى، ويظن مثله «عمرو». فيصرفونها عمّا وضعت لأجله من خالص النصيح ومحض الإرشاد، من غير أن

تناط بشخص مخصص أو فئة معينة ، فالملاحظ فيها كسابقاتها الخلق ، من حيث
تعلقه بالأفراد أيا كانت ، كما هو الشأن فى جميع المواعظ والنصائح العمومية ،
لا المرء المخصوص المتصف بتلك الأخلاق حتى تكون تنديدا وطمعنا ، فعسى ألا
نسمع بمثل تلك التصورات من أحد من الناس ، وليعلموا أن ما كتب وسيكتب
صادر عن نفوس تسعى فى تهذيب الأخلاق ما استطاعت ، ويسرها أن ترى أبناء
الديار رافلة فى حلق من الكمالات ، متحلية بالعزة والفخار ، حقق الله آمالنا ،
ونختم لنا بحسن مآلنا .

تخصيص لما يوجب التعميم (٢٥)

نشرت صحيفتنا في بعض أعدادها جملة تضمنت المقابلة بين ما يكون في الأندية الأوروبية (أى المجالس عامة كانت أو خاصة) وبين ما يدور على ألسنة المتجالسين في ديارنا . وقد شرحت حقيقة حال كثير من المجالس التى تنعقد وتنحل في ديارنا على وجه الحق والواقع ، إلا أن بعض قرائها من النهاء رأوا فيها نوعاً من التعميم ربما يجرح حاسة العموم بدون تفاوت ، فساءهم ذلك . غير أن التعميم لم يكن مقصوداً منها البتة ، وكيف يصح التعميم وإن بداهة العقل تشهد بأن بلادنا مزهرة برجال فضلاء وعقلاء لا يضيعون لحظة من زمانهم إلا فيما يعود عليهم وعلى بلادهم بالتقدم والفلاح ؟ وإن بلادنا لتفتخر بهم وتجل قدرهم وترفع ذكرهم كلما رأت من فوائدهم وجنت من ثمراتهم ، وإن كانوا قليلين فى العدد لا يصعب على الحاسب عددهم فى قليل من الزمن . فهو لاء أنديتهم مكلفة بالفضائل مضيئة بأنوار المعارف لا يسمع فيها إلا ذكر المنافع وأحاديث الفضائل .

وإن أولئك الفضلاء العقلاء يشاركوننا فى الأسف من وجود كثير من الشبان والكهول فى القرى والمدن لا يملون إلا للهزء والسخرية ، ولا يهرعون إلا لموارد الشهوات ومواقع اللذات . ولا يوجد فى مخيلة أحدهم عند تفتيشها إلا صور الكئوس وأمثلة الغيد الحسان ، بل قد استولت على مدرسته تلك التماثيل اللطيفة الغانية حتى لا يوجد فيها مقر لغيرها من المعارف الحقيقية الباقية ، وامتلكته الغنى حتى نفره من الرشاد . فلو قيل له هوّن على نفسك الأمر ، وكف يد الإسراف ، وأفق من ثمل السكر ، وارفق بأولادك وحواشيك ، فإنك إن تماديت فى غيبك

أصبحت محاطاً بالغرماء فأرهبوك وأرهقوك، فلا تجد سبيلاً للخلاص، فيتنازعون أموالك ويذك مغلوله، حتى تصبح صفر اليدين ذليلاً فاقداً لجميع اللذات. فاطلب لذاتك بالتأني والصبر، ولا تكن عجولاً، فالزمن باق واللذات وقية، كل ما فات منها عن وقته فله في الوقت الثاني عوض لا ينقص عما فات في شيء. وانظر إلى بلادك نظر المتبصر، واجعل من سعيك قسطاً ولو طفيفاً في منفعتها العمومية، فإنها مربى أبنائك ومرتع أصدقائك وأخلائك، فما يكون فيها من ثروة وانتظام قانون ورفعة شأن وقوة شوكة فهو سعادة لكل من تحب من نفسك إلى غير المتناهي من نسلك، فإن الرحمة العامة لا تدع فرداً من الأفراد حتى تمسه، وينال حظاً منها على حسبه.

فكلما ذكر له شيء من هذه النصائح رأته يقتل شاربه ويمده على صفحة وجهه ليقطعه بمستقيم، ويذهب على ظهره ضاحكاً كأنما سمع نكتة غريبة، متعجباً من سفه الناصح وضعف عقله إذ لم يجعل لنفسه حظاً من الدنيا إلا حفظ الكلمات المؤذية التي لا طائل تحتها، وطسب الأمور المستحيلة التي يسميها المنافع العامة ولا سبيل إليها. لعمر الله إن أمثال هؤلاء كثير في بلادنا.

وإن أولئك العقلاء لا ينكرون أن كثيراً من ذوى اليسار والغنى لا يلبون إلا داعي الشهوة، ولا يجيبون إلا نداء اللذات. فإذا قيل إن في جهة كذا مهرجاناً، أو في بيت فلان مغنياً مطرباً أو موسيقياً بارعاً، رأيت الناس يتدافعون إليه ويتقاتلون عليه، كأنما يطلبون ضرورة القوت أو يلجئون إليه خوفاً من القوت. وإذا قيل انتظم مجلس علم أو التأمت جمعية فضيل أو جاء خطيب رفيع الفكر واضح البيان أو ما شابه ذلك، رأيهم يتقاعدون عنها لا يأتونها إلا كسالى أو مجبرين، كأنما يساقون إلى الموت. لكننا لا نياس من صلاح أحوالهم، فإن الناس في شئونهم وأخلاقهم وأفكارهم تابعون لسير القوة العظمى النافذة أمرها فيهم، التي نعبر عنها بالحكومة. فحيثما تولى الحكومة وجهتها يتبعها رعاياها ويتسابقون إلى اللحاق بها في سيرها. وليست الحكومة إلا الأمير وهيئة رجاله. فإن ساروا في الناس سيرة الإنصاف وسلوكوا طرق الجد، رأيت هذه السيرة تفعل في النفوس فعلاً عظيماً، لكنه يختلف

بالسرعة والبطء، ورأيت الأفكار تتجه إلى هذا الطريق المسلك خوفا من الانحراف عنه وطلباً للانتظام فى سلك السالكين فيه . وإن كانت على خلاف ذلك لم تر إلا تسابقاً وتلاحقاً فى مجال الاعوجاج والانحراف وميلاً إلى التقرب من الحالة التى عليها الأقرباء وذوو السلطنة لتنال مزية الانتساب إليهم فى شبه أعمالهم .

وإن الأزمنة السابقة لو تأملنا حال السلطة فيها لرأيناها أهواء وأغراضاً، تنبعث عن شهوات نفسانية وأغراض جاهلية، لا يراعى فيها نظام ولا قانون، ولا ينظر إلى تأسيس إصلاح أو تعميم منفعة، فلا يتسلط المتسلط إلا رغبة فى الاقتدار على السلب واكتساب الأموال من وجوهها غير القانونية، ليقندر على طلب اللذائد ويتمكن من استيفاء جميع مقتضى الشهوات .

وتوجهت رغبة المتسلطين إلى تقريب كل من يصلح آلة لهم فى اجتلاب رغباتهم، فاندفعت الناس إلى التشبه بأولئك فى أطوارهم، والتمثل بهم فى أفكارهم، ورجعوا عن سبل الاستقامة جازمين بأنه لا ينالهم منها إلا تعب دائم وعناء سرمدى، حيث أقيم عليها من قطاع طريق الخير ما لا تقوى القوى على مقاومته، فأنحلت عرى الآمال وخدمت النفوس، وانقطعت عن الاشتغال بالمنافع الكلية، ليتقنهم أن جميع سعيهم يذهب سدى .

لكننا فى عهد خديونا المعظم، وهىة حكومتنا الحالية، نرى الحكومة باذلة جهدها فى الوقوف على ذوى الاستقامة لتقييمهم فى الوظائف، رفيعة كانت أو غير رفيعة، وساعية كل السعى فى تسهيل الطرق لاتساع دائرة العلوم والمعرفة، راغبة كل الرغبة فى انتقال البلاد من حالة الجهل والهمجية إلى درجة العلم والانتظام، وانقبضت أيدى الظلم، وكفت عوامل التعدى على قدر الإمكان . فاستحى فى الناس الأمل، وأخذ كل يشغل بما فيه النفع الحقيقى، لكن الزمن قصير لا يكفى لانتقال عموم الأمة دفعة واحدة، ولا يقضى بظهور ثمرات أنعاب المشتغلين ظهوراً تاماً، فكفى أن شكلت جمعيات عديدة من الوطنيين لنشر المعارف، ولم يكن ذلك يخطر ببال فى الأزمنة السابقة، وانتعش كثير من أهل الفضل والإدراك فأخذوا يثون الأفكار العمومية غير خائفين ولا وجلين . وإن نار الغيرة قد بدأت فى الاشتعال،

بل قوى لهبها حتى أيس الضالون من انطفائها، وصار الناس يقتفى بعضهم أثر بعض فى الفضل والكمال، بل يكفينا أن يكون للكلام العمومى تأثير كلى يفعل فى النفوس فتحس به، وتلتفت إلى فهم ما انطوى عليه، لترى ما فيه من لوم عليها أو شكر لها.

لكننا لا نود أن تكون هذه غاية المسعى، بل نحب أن يكون فى بلادنا كثير جدا من أرباب الفضل تظهر آثارهم فى الهيئة الاجتماعية، ويشهدوا الأجانب فضلاً عن الأهلىن، ويغلب فضلهم على بساطة العامة، فتسمى بلادنا: بلاداً فاضلة، وتحسب فى عداد الأمم الكاملة.

ورجاؤنا من ذوى الأفكار وأرباب الغيرة الذين يصلون إلى مدارك الأقوال، وينفرون من وجود ما يوجب لوماً أو يوجه اعتراضاً، أن يقوموا بإرشاد الناس وبث الأفكار الصحيحة بينهم بالقول والعمل، حتى ترى آثارهم مشهودة ويكونوا مثلاً لغيرهم وقدوة لمن سواهم، حقق الله آمال، وهياً لنا أسباب الكمال.

تنبيه رسمى

بطلان الدوسة (٢٦)

أطلقنا فى بعض أعداد جريدتنا السابقة (٢٧) من عهد قريب لسان الشكر والثناء للجناب الخديوى، وهيئة الحكومة المصرية الحاضرة، وللسيد البكرى، على عنايتهم بإبطال بدع كثيرة ليست من الدين فى شىء، بل هى مناقضة للدين المحمدى على خط مستقيم. ومن أفظع تلك البدع، بدعة «الدوسة»، وهى أن ينطرح الناس مصطفىين أحدهم لجنب الآخر، ثم يعلو أحد المشايخ على ظهورهم بحصان يدوسهم واحدا بعد واحد، حتى ينتهى إلى آخرهم!؟ وهم مسلمون من أهل الإيمان، وقد أمر الله بتكريمهم وحرّم إهانتهم إلا لحد أو تعزير شرعى. بل قد نطق الكتاب العزيز بتكريم بنى آدم على سائر الحيوانات مطلقا، فكيف بالمؤمنين وهم أشرف هذا النوع، وقد جعلهم الله فى الدرجة الثالثة من عزته سبحانه وتعالى فقال: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون: ٨). فهل يليق بعد هذا أن يطرح المؤمن الشريف مهانا على التراب ليطأه حافر من البهم، وقد نهت الشريعة الغراء عن إهانة أجساد الأموات فضلا عن الأحياء!؟

ولما نلعلم علم اليقين أن حضرة مولانا سيادتلو شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية قد وقع لديه هذا الأمر، أعنى إبطال «الدوسة» موقع الاستحسان، لعلمه أنها كانت من المنكرات الشرعية، وكان يتمنى التفات الحكومة إلى إبطالها، وهو متشكر من الحكومة التى أقرت السيد البكرى على إزالتها. ولما عاد الجناب الخديوى للمذاكرة معه فى هذا الشأن بين - حفظه الله - ما فى هذه البدعة من للحظورات الشرعية، كإهانة المؤمنين، والتعرض للخطر، فإنه لا يؤمن أن تقلت رجل الحيوان

الضخم كالحصان الذى يركبه الشيخ «الدوسة»، فترض عضوا يابسا، أو تبتك (٢٨) عضوا رخوا، ويكون فيه تلف المصاب. وإن التعرض للخطر من المحظورات الشرعية المحرمة الارتكاب. فأمره الجنب الخديوى أن ينبه على بعض المشايخ ليينوا ذلك للعامه، حتى يقتنعوا بحرمه هذه البدعة. وقد نبه سيادته على كثير من الرعاظ والمدرسين، وأوعز إليهم أن يشرحوا للعامه حقيقة الأمر، ويقفوههم على أن أمثال هذه البدع مما لا أصل له فى الدين. (على أن أصل «الدوسة» فيما تقول العامه كانت كرامة «للشيخ يونس». بأن يدوس حصانه على آنية من الزجاج ولا تنكسر، وهى مرة واحدة؛ فكيف تبدل الزجاج بالإنسان، وصارت عادة مستقرة؟! نعوذ بالله).

وكذلك سر كل السرور بذلك حضرات العلماء الأعلام، أيدهم الله، فإنهم متضلعون من الأدلة العقلية والعقلية الناطقة بفضل المؤمنين وتحريم امتثالهم، خصوصا وأن «الدوسة» وأمثالها من البدع لم يرد لها نوع مشابه ولا مماثل فى السنة النبوية الغراء، حتى يلتمس أحد موافقتها للشرع، ولو بطريق التشبه على بعد.

وأما دعوى أنها من الكرامات، فهى باطلة عند أهل السنة والجماعة. فإنهم نصوا فى كتب التوحيد على أن شروط الكرامة ألا تصير عادة يتعاطاها من يريد إظهارها على حسب إرادته؛ فإن صارت كذلك «كأكل النار» و«ضرب السلاح» و«الدوسة» ونحوها، التى يتعاطاها كل من «يأخذ عهدا على طريقة الرفاعى أو السعدى» أو «يتولى مشيخة السعدية» أيا كان، فلا تكون من قبيل الكرامة، بل تُعد من الحيل المذمومة. ومن أجل ذلك، قد بادر السيد البكرى، وساعده أهل الشرع والعقل، على إبطال هاته البدع المضرة بالدين والدنيا.

فما يتفوه به العامة الجهال الذين لا يعرفون ما الشرع وما الإنسانية، ولا يميزون الحسن والقبيح من: أن هذه عادة قديمة، فكيف يسوغ إبطالها؟! يعد من الهذيان الذى لا طائل تحته. فإن العلماء الشرعيين على العموم شاهدون بأن «الدوسة» ونحوها من البدع المنكرة، فهل يريد الجهال بجهلهم أن يغيروا شرع الله؟! أو يرومون أن العلماء يتحاشون عن إنكار البدع خوفا من جهل الجاهلاء؟! أو لا يعلم الجاهلون أن مصر، بل وغيرها من البلدان، قد حدث فيها من البدع المضرة بالدين

ما كاد يُذهب بهجة الشريعة؟، وأن ذلك كان تبعاً لأهواء الأمراء السالفين، وأن العلماء فى الأزمان السابقة كانوا لا يستطيعون إعلان الحقيقة خوفاً من سطوة الظالمين؟!

أما الآن، وقد نظر الجناح الحديوى ورجال حكومته إلى الأصول الدينية بعين الاحترام، فلا يخشى العلماء لومة لائم فى إنكار المنكر وإقرار المعروف. فليس على الجاهلين بالأصول الشرعية إلا أن يتعلموا خيراً لهم من أن يصادموا أوامر الدين الحق التى اتفق عليها العلماء، وغضب الله ورسوله على كل من خالفها. فإن المصائب لم تُصَبَّ علينا، ولم تصل أيدي الغدر والفجور إلينا، إلا من يوم تبدَّ المسلمون أمور دينهم وراءهم ظهرياً. ولم يلتفتوا إلى حقيقة الشرع، ولم يقفوا عند حدوده القويمة، بل زادوا فيه أموراً ظنوها منه وهى ليست منه فى شيء.

وإن بطلان هذه العادة السيئة ليس إلا مفتاحاً لبطلان عادات كثيرة، وسنرى البدع الضالالية تبطل شيئاً فشيئاً حتى يرجع الأمر إلى الكتاب والسنة ومذاهب الأئمة الراشدين. هداًنا الله للاقتداء بهم. وسنعود إلى الكلام فى أمثال هاته البدع مراراً أخرى، إن شاء الله تعالى.

الدوسه (٢٩)

تقدم لنا الكلام على ما يتعلق بهذه العادة المخالفة لأحكام الشريعة ونواميس الطبيعة الإنسانية، وأظهرنا ما شملنا من الأفراس، وما عمنا من المسرات عندما توجهت عناية الجناح العالى الخديوى إلى تطهير معالم الدين من دنس البدع ومستقبحات العادات المناهضة لقواعده القوية الأساس، الواضحة البيان، واستضاءت بمشكاة نوره عزيمة حضرة الحسيب الأستاذ السيد البكرى فأعلن أمره فى السنة الأولى من توليه نقابة الأشراف (ستتنا هذه) ببطان «الدوسه» وإلغائها كلياً من جميع الموالد والاحتفالات وقد رأينا بداية اتباع هذا الأمر فى مولد النبى صلى الله عليه وسلم الذى أقيم فى ستتنا الحاضرة فى العاصمة وجميع مدن القطر وبنادره، فتيقنا أن جيوش البدع الضالة قد انهزمت طلائعها، وأن أنوار القواعد الشرعية أخذت تسطع فى آفاق بلادنا، فتطهر مرآة العقل من رجس الخرافات، وتحفظ هيكل الإنسان - الذى كرمه الله - من وطئه بمناسم الحيوانات، ورجونا أن يثل عرش كثير من أعماهم الجهل وأضلتهم الشهوات .

فبينما نحن نستشقى خيراً ينبى بإبادة تلك البدعة، أو يشعر بزجر أولئك المشعوذين، وتأديب المخرفين، إذ سمعنا الآن أن نفرا ممن ألفوا تلك العادات استفزتهم مصالحهم الخصوصية، وتحركت حميتهم للمحافظة على عوائدهم البالية، والتمسوا من حضرة الحسيب النسيب السيد البكرى أن يبيح لهم إعادة «الدوسه» فى مولد الشيخ «يونس» المدفون بجهة باب النصر - الذى روى عنه أن الزجاج صف أمام مناسم حصانه، فركبه ومر عليه من غير أن يصاب بكسر أو يعتره اختلال - محتجين على حضرة السيد المشار إليه فى طلبهم هذا بأن «الدوسه»

فضلا عن أنها من كرامات أحد الأولياء - الشيخ يونس - فإنه عُمِلَ بها من زمن طويل بمحض كثير من العلماء الأعلام والسادة الفضلاء ، ولم يبدُ من واحد من حضراتهم معارضة أو تنديد بها . ومضت تلك الأزمان المديدة عليها ينقلها الخلف عن السلف ، فلا يصح بطلانها الآن اتباعا لسنة الآباء والأجداد ، ومحافظة على العادات والمشارب .

فأسفنا لهذا الخبر ، ووقفنا ننتظر ما سيكون من إجابتهم ، وتردنا بين أن ندحض ما قام بمخيلاتهم من الشبهات التي جسمها لهم حب الصالح الخصوصي ، أو تقتصر على ما شرحناه من ذلك في بعض الأعداد السالفة . ولكن لعلمنا بأن تلك العادة وما شابهها متمكنة في أفكار كثير من العامة وبسطاء الإدراك ، فلا بد أن يكون طلب تلك الفئة ملائما لجاهلين بأحكام الشرع منهم ، ترجح عندنا أن نذكر شيئا مما يتعلق بطلبهم ، دفعا لأوهام بعض العامة الذين ربما يوقرون أولئك البسطاء الملحين على إعادة البدع ، وإن كنا على يقين من أنهم لا يجابون لما طلبوه ، فنقول :

إذا صح ما عزوه إلى الولي الشهير «يونس» من أنه ركب الحصان وداس به على ألواح الزجاج ولم تنكسر ، فتلك كرامة خصه بها المولى عز وجل ، وذلك لا يفيد إباحة «الدوسة» ، بمعنى أن تصف الرجال منكبين على وجوههم متلاصقي الأكتاف يظاً ظهورها حيوان من العجم ، لم نَشُم من سميتها كرامة ولم نتيين من حافره منهاج الصالحين ، ويمشى أمامه وخلفه نفر من حاشيته وَجَم من المتفرجين ، وكلهم يطئون بنعالهم أجساما أعلى قدرها الحق في كتابه العزيز ، ولكن صوت بينها وبين العناصر الصلبة شرذمة الجاهلين . ولو توسعنا في تلك الرواية - غير الموثوق بها - وقلنا إن ذاك الولي وطى بمناسم فرسه ظهور الأدميين أيضا ، ولم يلحقهم من ذلك ضرر ، فهذا إنما كان - لو وقع - إظهارا لأمر خارق للعادة على يد رجل من المتقين ، ولا يستلزم جواز وطء أجسام الرجال بحوافر الخيل ونعال العامة من الناس ، بحيث يكون ذلك عادة يقع في كل زمان ومكان ، فإنه لا يكون من الكرامات في شيء ، فضلا عما فيه من انتهاك حرمة الإنسان وتعريضه للخطر والمضرات .

وأما وقوعها في الأزمان السالفة بمحض العلماء والأفاضل بهذه الصفة التي كانت عليها الآن ، فلا يستدل به على جوازها ، وذلك لأن نصوص الشرع الشريف

تكلفنا بالنظر في البدع والمستحدثات في الدين من حيث انطباقها وعدمه على المباحات . فإن كان وجودها مخالفاً لتلك النصوص (القرآن الشريف ، والأحاديث الصحيحة ، وقول الأئمة المجتهدين) أو يترتب عليها ما يخالفها ، كانت من المحرمات ، ووجب نهى فاعليها مهما طال عليها المدى في أى وقت وأى مكان ، وسواء نهى عن فعلها العلماء السابقون أو قضت عليهم ظروف أوقاتهم بعدم إذاعة النهى عنها ، وإلا فتكون من الملحقات بالمباح .

وحيث إن هذه البدعة التي كلامنا الآن فيها - «الدوسة» - موجبة لانتهاك حرمة الإنسان المنصوص على تكريمه ، ومظنة للخطر المنهى عن التعرض له شرعاً ، ولا تنطبق على قواعد الشرع الشريف ، سيما وأن عملها تحت اسم كرامة من كرامات الأولياء مما يؤدي بالعقول إلى سوء الظن بالمتقين والصلحاء ، فهي لهذه الأسباب من المحرمات التي يجب التضافر على إزالتها من صفحة الوجود ، وإن أتى عليها دور غير قليل من الزمان وهي متسلطة على عقول الجاهلين ، بل التي طال الزمن على وجودها يجب الاهتمام بإزالتها بكل ما أمكن من الوسائل خشية أن تعتقدها العامة من المعالم الدينية ، ولا يخفى ما في ذلك من المضرات التي توجب اشتباه الحق بالباطل والخيب بالطيب .

وأما سكون العلماء عن إزالتها وقت مشاهدتهم لها في تلك الأيام الخالية فليس ناشئاً إلا عن تسلط الخرافات والبدع في أفكار معاصريهم من العامة ، ويأسهم من أن يساعدهم ولادة أمورهم على بطلانها ، لعدم اهتمامهم بشئون معالم الدين ، والمحافظة على سلامته من الأوهام والبدع . فلو طلبوا إذ ذاك إزالتها لم يجدوا سمياً لدعوتهم ، ولا ظهيراً يعضد مقاصدهم من أولى الحل والعقد ، فضلاً عن أن عامة الناس تسلفهم بالسنة الجاهلة ، وترميهم بالخروج عن الدين .

أما الآن ، وقد رزقنا أميراً يهيمه أمر الدين ، ويسعى ما استطاع في تشييد معالمه وتثبيت أركانه ، فلا غرو إذا رأينا الفضلاء من العلماء والأتقياء من الصلحاء يتسابقون في وعظ العامة وزجرهم عن الإقدام على اعتناق البدع ، والتهافت على الخرافات المفسدة لكمال العقل ، والطامسة لنور البصيرة . وقد رأينا من حضراتهم هذه الفعال المكلفين بها شرعاً رأى العين . فإن ذلك من قبيل الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر ، فهم يثابون عليها إثابهم على الفروض العينية والواجبات . وقد نشرنا من مدة ما كان من جناب الأستاذ مفتى الديار المصرية وشيخ الأزهر من التنبيه على الوعاظ والمدرسين ببيان هذه العادة السيئة ومخالفتها للشرعة وكفى بهذا إقناعاً للمتعصين .

فلتعلم إذن أهل البدع والخرافات أن نجوم طلاسهم قد أفلت ، واستعيض عنها ببزوغ شمس الحق ، ومصايح الإرشاد إلى طرق الدين القويم . فليريحوا أنفسهم من طلبات لا تعود عليهم إلا بالخيبة والنكال ، وليعودوا أنفسهم على التمسك بعروة الشرع ، والاستضاءة بنور الحق ، فإنه عما قليل تنقش ظلماتهم عن قلوب العامة فلا يصغون لكلماتهم المبهمة ، ولا يعبتون بأعمالهم الشعوذية . ذلك خير لهم من أن يحاولوا إعادة البدع الضالة التي صار رجوعها متعسراً بل متعذراً .

ولنا أمل قوى في أن غيرة حضرة السيد البكرى ، وميله إلى تعزيز شأن الشرع ، والمحافظة على دعائمه ، لا تسمح له بإجابة طلب هؤلاء الناس ، بل يحثهم على العدول عن هذا الأمر الذي لا يوافق مذاهب السنة ولا ينطبق على قواعد الشرعة ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (البقرة- آية ٢١٣) ، (النور- آية ٤٦) .

المعرفة فى المجتمع (٣٠)

نرى البعض من الناس لا تحيل نفوسهم إلى سماع نصيحة تنفعهم لو وعوها،
يفترون من الأقوال المنبهة على بعض صفات ألفوها، الحائثة على اعتناق فضيلة
باعدوها، يولون الوجوه عندما يرتفع إلى أسماعهم شىء من ذلك مستنفرين منه
كأنما فيه نبال ترشقهم . وإذا أتاهم مخلص بأمر من هذا القبيل امتنعوا وامتنعوا،
واستشاطوا غيظا، وقالوا: ما بال هذا يلومنا على أمر ألفناه منذ القدم، ويشوقنا إلى
ما لم يكن عليه آبائنا من قبل؟! وما بال من قبله لم ينبهوا على ما نبه إله، ولم
يلتفتوا إلى ما التفت إليه؟! أكان عنهم غائبا، ولم يغب عنهم شىء أو جهلوه،
وكانوا أعرف منه وأوسع نظرا وأغزر علما؟!

ثم تحملهم الحدة والاستشاطاة على أن يرموه بما ليس فيه، ويختلقوا معائب
ينسبون لها إليه، ونقائص يحملونها عليه، يشتغلون بذلك كله دون أن يتفقهوا حديثه
ويتفهموا مقصد كلامه، حتى إذا راق لهم منه شىء تبعوه، وإن كان منبها على
نقص هو فيهم اجتنبوه، أو فضيلة بعيدة عنهم نهضوا لاقتنائها واجتلبوها . ومن
ثم، نراهم يعافون النظر فى صحف الأخبار، وينفرون من مطالعتها لاحتوائها على
ما كان من هذا القبيل متعلقا بأمر الآداب النفسانية والأوصاف الخلقية، ويتميزون
من الغيظ عندما يرون فيها تنليدا يخلق ذميم تلبسوا به، وعادة غير جميلة ألفوها .
وبدل أن يجهدوا أنفسهم بالإقلاع عنها وابتعادها، يأخذون فى اللوم على مصادرها
ويقولون عليهم بعض الأقاويل، شأن كل محب لذاته، راض عن صفاته، يتكدر
إذا نهبت حواسه إلى ما هو منظو عليه حقيقة، وإن كان يغالط نفسه بتبرئته منه،

فيحب أن يتناساه بإغفاله وعدم ذكره، ويحاول إظهار البراءة منه بما يدل على انصافه به، ويسلى نفسه بأوهام لا يصادقه عليها أحد.

ولن يغنى عنهم ذلك شيئا، فما فرحوا إلا بأمور اخترعتها أوهامهم، وما نسوا إلا حقائق ثابتة أبعدتهم عن فضائل حقيقية هم فى حاجة إلى القرب منها واعتناقها، إذ عليها مدار سعادتهم، ولن يبلغوا الكمال المطلوب إلا بالحصول عليها.

ولئن زعموا أن مصدر النصيحة دونهم فى القدر، أو لا يصل إليهم فى الكمال، حتى يلقى لإرشادهم، فعلى فرض تسليمه لهم، نقول: إن ذلك لا يوجب نبذ أقواله ومعاداتها متى كان فيها نفع وصلاح، إذ لا يعاف الثمر لكونه خارجا من الأرض، ولا تترك الدرارى لخروجها من الصدف. وليس بعار ولا شئ أن يأخذ الإنسان بالقول الحق والرأى الصواب. فالحق حق مهما كانت مصادره، والصواب صواب أيا كانت مظاهره، والفضيلة على حالها لا تتغير حقيقتها ولا تبدل صفاتها باختلاف مصادر المنبهين عليها. وإنما العار كل العار لمن يهمل محاسن الأقوال ويغل شأن نفسه مؤثرا بقاءها منغمسة فى أحوال الرذائل على تحليها بجميل الأخلاق وبدائع الصفات، بل المتصف بذلك مختل الشعور، إذ العقل السليم والطبع المستقيم يوجبان على المتلبس بهما أن يسعى جهده إلى اجتلاب المحامد والتخلق بمحاسن الأخلاق أيا كانت، لا فرق عنده بين أن يكتسبها من ناقص أو كامل. قال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ (١٧) الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أَتْلُوا الْأَنْبَابِ﴾ (سورة الزمر: ١٧، ١٨). ومع كل ذلك، فمن أين أتى لهم أن الناصح لا يدانيهم؟ وما يدرهم لعله أرقى منهم فى الصفات الكمالية، وإن كان أدنى منهم فى الصفات الحيوانية؟

ومن العجيب أن أنوفهم تشمخ عن استماع أقوال المخلصين النافعة لهم نفعاً حقيقياً، ولا يخجلون من التملق والتذلل لمن تكون لهم عنده حاجة دنيئة يريدون قضاءها منه، فكيف طابت نفوسهم بهذه الحال التعيسة مع حقارة فائدتها وصغر نتيجتها، واستعصت على تلك الصفة الجميلة، صفة الهداية والعقل؟!

هذه حال أقوام منهم يحسبون أنهم على شئ من المعرفة، تخدعهم شهراتهم بمثل هذه الأوهام، فيركنون إليها، ولا يبغون عما هم عليه حولا. أما غيرهم من

العامّة فإنهم إلى الآن لم يدركوا فائدة الجمل الأدبية والفصول التهذيبية، لكنهم إذا تليت آياتها لا يولون عنها نفورا، كما لا يحرصون عليها، فلا بأسفون لفواتها ولا يرتاحون إلى إلقتها. وربما فضل بعضهم سماع القصص والحكايات الخرافية عليها، لكثرة إلفها وتواردها عليهم ومناسبة معانيها لخيالات اعتادوها وتصورات نشأوا فيها.

وهذا ما أوجب كساد علم الأخلاق في بلادنا، وإغفال شأنه، وعدم الاشتغال به. فلا طالب يرغبه، ولا نفس تتوق إليه. ولئن كان، فليس سوى قليل جدا من ذوى الوجهة والاعتبار، ونفر قليل لا شأن لهم عند العامة ولا منزلة في القلوب، ينظر الجاهل إليهم شذرا ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ (سورة المطففين - الآية: ٣٠). بخلاف القصص والحكايات والنوادر والغراميات، فإن أسواقها في بلادنا نافقة، وبضاعتها رائجة، يطلبها السواد الأعظم، ويقصدون المحافل لتلاوتها، ويسهرون الليالي الطوال عمينين الأذان لاستماعها، لا ينالهم في ذلك ملل ولا تلحقهم سامة، بل يصغون إليها مجتمعين، وترددها خراطهم عند الافتراق، لا نجد بيتا من بيوتهم خاليا عن كتاب قصة أو مؤلف حكاية أو مجلد عشيقات وديوان غراميات ورواية خرافيات لا فائدة فيها، كالزير، والريادة، وقمر الزمان، وغريب وعجيب، وإبراهيم بن حسن، ورجوع الشيخ إلى صباه، وغير ذلك من الكتب الكاذبة التي هي من أكبر المضرات بالعقول، أو المهيجات للشهوات، المحركة لحاسة الحب الفاسد، التي هي من أشد المفسدات للفضائل.

وهذه الكتب المضلة أشد انتشارا في الأرياف منها في المدن، خصوصا عند بعض العمدة والمشايع ومعلمي الصبيان. ولا ترى في واحد منها كتاب أخلاق أو مجموع أداب. ولئن كان، فما تلقاه إلا في زاوية النسيان والإهمال، لم يطلع عليه صاحبه إلا يوم اشتراه، ولم ينظر إليه نظرة في العام. ولهذا نرى تلك الكتب التي ذكرناها وأمثالها من كتب الأوقاف والتنجيم الكاذب قد طبعت مرارا عديدة في مطابع مختلفة، وإحياء علوم الدين لم يطبع إلا قليلا بالنسبة إليها، ومع ذلك نرى أن كثيرا من نسخه باقية في الحوانيت لا أحد يسأل عنها ولا طالب يسومها كغيرها من كتب التهذيب والآداب النفسية المظهرة للنفس من دنس الطباع وسوء الأخلاق.

وليس اشتراك هؤلاء فى الجرائد بدليل على ميلهم للاطلاع على فصولها الأدبية وجملها التهذيبية، فلنا نرى أعدادها عند البعض منهم مطوية بختامها كما وردت إليه. والذين يفضونها منهم لا يقرءون فيها ما كان من هذا القبيل، مما يشرح الأخلاق الفاضلة ويبين مزاياها، وينبه على الصفات الرديئة ويوضح بلاياها، خشية أن يجدوا فيها من الكمال ما هم بعيدون عنه، ومن النقائص المذمومة ما هم متلبسون به، ومن يقرأها منهم فحالهم ما قدمناه من الامتعاض والامتعاص وشدة النكير على منشيئها.

وإنها لحالة لا ترضاها نفوس ذوى الغيرة. فعلينا جميعاً، أن نجد السير فى اكتساب المعرفة الصحيحة من أى أفق بزغت شمسها، ونطرح كل ما يعده العقلاء عديم الفائدة، أو موجبا للضرر. ولا بد أن نرجع إلى تاريخ أمتنا القديم، وننظر إلى شئون معاصرنا من الأمم ونطلب الوسائل المساعدة لنا على مظاهرتهم ومباراتهم فى القوة والشوكة والعزة والسطوة. وفقنا الله جميعاً لما فيه صلاح الحال.

الأدب الوهمي (٣١)

من المعلوم أن للأدب معنى مشهوراً عند العلماء والخاصة، وهو «ملكة للنفس تنشأ عنها الأعمال على وفق الحق والحكمة».

وليس هذا موضوع كلامنا الآن، فسنجعل فيما بعد مجالاً فسيحاً في جريدتنا نردد الكلام في حقيقته ولوازمه من أنواع الكمالات الإنسانية بالتدرّج شيئاً فشيئاً إن شاء الله.

ولمّا موضوع كلامنا هو ما يسميه العامة ومن لا خبرة لهم بالحقائق أدباً «وهو أداء رسوم تشعر باحترام من تؤدي إليه». وهذا المعنى إذا نظرنا إلى أصل وضعه يعتبر فرعاً من فروع الأدب بالمعنى الأول. فإن من الواجبات الإنسانية على كل شخص أن يحفظ حقوق غيره كحفظه لحقوق نفسه، فلا يأتي عند من يساويه في السن والفضل بما يوهّم تهاونا بشأنه، ولا يتكلم بما يشير إلى الازدراء بقدره، بل لابد أن يكون في أعماله وأقواله حافظاً لناموس جلسيه المساوي له، فإن كان أكبر منه سناً أو أرفع قدراً، وجب عليه أن يؤدي تلك الواجبات بعينها ويزيد عليها الرسوم التي تشعر بالأعلوية عليه، كإمثاله لأوامره فيما يمكن، على شرط ألا يكون منافياً لشرع أو خارجاً عن قانون وأن يكون صوته أخفض من صوته عند المحادثة، وأن يكون جلوسه على الهيئة المعتادة من الابن لأبيه، وهي تختلف باختلاف البلدان والأمم، إلى غير ذلك من الرسوم التي قررها العلماء والحكماء في كتبهم.

غير أنه يلزم المجلس، سواء أكان مساوياً أم أكبر من جلسيه، أن يعترف لمن يؤدي إليه تلك الحقوق حقه أيضاً، فلا يأتي بشيء يشين أو يشعر بإهانة من يحترمه

ويعظمه . ويجب على الأكبر سناً أو فضلاً ، زيادة عن ذلك ، أن ينظر إلى من يؤدي له حق التعظيم بنظر الرفق والرحمة ، حتى يزداد عظمة وفضلاً عنده . وجميع ما يلزم لكل من المتجالسين أو المجتمعين في مكان واحد مطلقاً مبين في كتب الأخلاق والشريعة ، يسهل على كل شخص أن يقف عليه حتى يعرف حدوده فلا يأتي شيئاً يوجه عليه لوماً أو يوقعه في شر ربما يأتي من سوء المعاملة عند التجادل في المباحث العلمية أو الحقوقية وغيرها ، وواجبات المتكلم عند المحادثة السمرية أو الفكاهية ، وجميع ذلك لا بأس به ، وهو فضيلة ينبغي اكتسابها .

لكن . . . ليت الذين يطلبون أن تقدم إليهم رسوم الاحترام يقتصرون على ما أرشد إليه العقلاء من الحدود والواجبات ، فكان ذلك أمراً يسهل تناوله ، إلا أنهم لم يرتضوا الاكتفاء بهذا ، بل جعلوا لأنفسهم واجبات فرضوها على الناس لابد من قضائها عند الاجتماع معهم على سبيل الملاقاة في طريق أو الجلوس في ناد أو نحو ذلك على حسب ما يحبون وما يشتهون (وهي التي نسميها بالأدب الوهمي) .

فإن من الناس من كثرت نقوده حتى ملأت صندوقه ، فينفق منها على نفسه أنواع الإنفاق ، ويجلب بها جميع اللذائذ ، أو ارتقى إلى درجة من الحياة يقضى حاجاته بسهولة ، ويأخذ راتباً وإفراً من الحكومة ، ويتصدر في المحافل المعتبرة فيجعل توفير هذه النعم له سبباً في تكليف الناس بواجبات الاحترام على حسب ما تشتهى نفسه من ذلك . فيرى من الأدب أن يجلس الناس عنده سكوتاً لا يتكلمون في شيء ، وإنما عليهم أن يصدقوه إذا نطق ، ويشيروا برءوسهم إلى الإذعان بما يبينه من الموضوعات التي يتكلم فيها سواء كان خطأ أو صواباً . ويعد من الواجب أن يسعى كل من يعرفه في خدمته ، ولا يحسب شيئاً من الخدم إهانة أو نقصاً . فإن جلس إليه أحد ممن دونه وجب أن يكون منه مزجر الكلب (أي بعيداً) وأن تكون هيئة جلوسهم من نحو قبض اليدين على الصدر وطأأة الرأس وغض الجفون وضم الرجلين إحداهما إلى الأخرى ، فإن كان على كرسي أو بجانب حائط فلا يسمح له بأن يستند إليه ، بل لابد أن يكون حائطاً ظهره ، وذلك كله بعد أداء رسوم الدخول ، كأن يدخل بالهويني جداً ، ثم يتعجل بالمشية عندما يقرب من جنبه حائطاً ظهره على هيئة الراكع حتى يصل إليه فيلمس شيئاً من أعضائه أو ثيابه ، ثم لا يجلس حتى يأذن له . ويعد هذا كله ربما يعد متساهلاً في أداء رسوم التعظيم لأمر في نفس حضرة هذا

المحترم كان يجب أن يزيد بها الوافد عليه في حركاته أو ألفاظه التعظيمية ونحو ذلك، ولا يرى عذرا لهذا الوافد أو المجتمع معه في عدم اطلاعه على ما في نفسه مما يجب أن يقام لديه من التعظيمات لعدم كونه مألوفاً. ويستمر مراقبا لكل حركة منتقدا لكل لفظة، حتى إذا صادف كلمة لم توافق ذوقه (وهو لا ذوق له)، ولحظ حركة يد أو رجل أو ما شاكل ذلك (وهو لا نظر له) ولم تأت على طبق ما يروم لنفسه، ولو كان ذلك بدون قصد، أضربت نار الحقد في قلبه، فلا يهدأ خاطره حتى ينتقم منه انتقاما ربما يفضي إلى هلاكه أو اضمحلاله، وأطلق لسانه بالقدح من عرضه، لا يذكر أنه مقصر في حقوق الآداب فقط، بل يخترع له المذام من كل نوع حتى يضر بالمسكين الذي لم يستفد من الاجتماع بهذا العظيم سوى مضرة تأتي على مقدار عظمه. والأغرب أنهم يطلبون ذلك ممن يعرفهم ولا يعرفهم، ولا يقيمون عذراً لغير العارفين.

ثم إن هذا العظيم الذي يوجب على الناس كل هذه الواجبات لا يوجب على نفسه شيئا إلا أن يماثله أو يكون أعلى منه. أما من دونه فيسأله ينزلهم منازل الحيوانات، بل الجمادات، فلا يرى فضلا لفاضلهم ولا علما لعالمهم ولا كمالا لكاملهم. فإن سمحت نفسه بطلاقة وجه عند الملاقاة أو قيام لأحدهم عند القدوم عليه احتراماً له، أو حسن استماع لكلام متكلم معه، عد ذلك تفضلاً منه وإنعاماً، لا حقاً واجباً، لكنه بعده على الناس من ألزم الواجبات.

فهؤلاء الذين يوجبون على الناس ما يشاءون من أنواع التعظيم، وإن كانت خارجة عن حدود القوانين المألوفة بين الأمم، ولا يوجبون على أنفسهم شيئا لأحد من دونهم، تأتي منهم مضرات غير محصورة على كثير من الناس بدون جرم. فهم يسعون في إذلال كل من يتهاون في الحقوق التي أوجبوها، ولم يوجبها لهم شرع ولا قانون. وإنهم لا يجعلون الضرر على قدر التهاون في الواقع، بل يجعلونه لا إلى حد، كما بينا أولاً. فالاجتماع عليهم وسيلة للأذى والضرر، وإن من لم يرههم لسعيد، فإن خواطرمهم لا تتوجه إليه، فلا يخطر لهم ببال، لا على صورة حسنة ولا رديئة. أما المخالط لهم فإنه معرض للخطر، فإن قبل يوما فلا يضمن أن يقبل في آخر. إذ لا يخلو امرؤ من التقصير، وهو غير مغتفر عندهم، لا حقيره ولا جليله، اللهم إلا أن يكون المخالط لهم نصب نفسه لجلب بعض الفوائد إليهم، كأن

يأتى بذوى الحاجات إلى أبوابهم لينالوا منهم شيئا فى نظر قضائها، فحينئذ لا يخشى شيئا، ما دامت الحاجات موجودة والناس أحياء .

وإننا لا نعلم سببا على إيجاب هذه الواجبات الشاقة على عموم الناس إلا كونهم أغنياء ينفقون على أنفسهم، أو أعلیاء المناصب فيستوفون الراتب ويقضون الأرب . ونظن أن هذا فى الحقيقة لا يوجب لها حقا زائدا . فليريحوا الناس من بلائهم، حفظهم الله، وليتركهم الناس وشأنهم، فإن احتياجهم إلى الناس أشد من احتياج الناس إليهم، ولكن أكثر الناس لا يعقلون . وكأنى أرى ضعف الرأى ثابتا فى الطرفين : الكبير، لأنه يتكبر على من لم يحسن إليه، والحقير لأنه يتحمل كل هذه التكاليف لمن ضره أقرب من نفعه . وسأعود إلى هذا الموضوع من وجه آخر، إن شاء الله .

حاجة الإنسان إلى الزواج (٣٢)

وعدنا فى أحد أعدادنا الماضية أن نتكلم فى المصائب التى عرضت من تزوج النساء المتعددات عند مخالفة حكم الشرع فى أمرهن، فالآن نوفى بما وعدنا، بادئين بتمهيد نتبعه بالمقصود فنقول :

لما كان من لوازم حفظ النوع الإنسانى، المعرض للفناء والزوال، والتناسل والتوالد، أودع الحق سبحانه فى طبيعة الإنسان قوة شهوية تدعوه إلى الاقتران، وتحمله على طلب الأزواج، كسائر أنواع الحيوانات.

غير أن الإنسان يمتاز عن الحيوانات بقوة مُدَكِّرة يستحضر بها ما شهدته فى الماضى، فيطلبه إن كان لذيذاً، استحصالا لمجرد اللذة. وله حرص بالطبع على المدافعة عن كل ما يروم جلبه من أن تمسه يد الغير، ويدافع عنه ما استطاع كل من حاول مشاركته فيه. ثم إن هذا التمييز العقلى دعاه لأن يطلب من الأزواج ما هو أبهى فى المنظر، وأنعم فى اللمس، وأسلم من الآفات والمشوهات ونحو ذلك، فلا يسمح لأحد بمقتضى الحرص الذى نسميه «غيرة» أن يشاركه فيه، ويدفع ذلك بكل ما يمكنه، حتى القتل والجرح. وهذا بخلاف باقى الحيوانات، فإنها وإن كان يغار ذكرها على أنثاها وقت طلبه لها، لكنها لِحَيَظَات وتنفضى، فإذا سافدها (٣٣) انقضت الغيرة بانقضاء الشهوة، والإنسان، لفكره، ليس كذلك، بل يلزم الحرص فى جميع أحواله، خوفاً على المستقبل.

ومن المعلوم أن تلك القوة وهذه الخواص منتشرات فى جميع الأفراد البشرية. فكل واحد منهم يطلب صرف شهوته مع من اتصف بالجمال، وسلم من الآفات،

حالة كون كل واحد منهم يطلب الاستئثار به ، ويدافع الغير عنه ، لما قدمناه من الأسباب . وزد على ذلك أن الإنسان في حاجة إلى التعاون بالضرورة ، وهو في فطرته لا ينظر إلى التعاون بجميع أفراد الإنسان ، فلا بد له من تعلق خاص يوجب عقد التعاون الخاص ، فلو ترك الإنسان مسترسلا مع شهوته من غير أن تقيد طرق استعمالها بقانون يحفظ ثمرتها ، ويكفل سلامة نتيجتها ، لاختل عقد نظام الإنسان ، وفسدت أركان سعادته ، ولم يضمن وجوده عن غائلة الزوال وعاديات الفناء ، وذلك من وجوه :

(الأول): أن النسوة إذا أبيضت لكل ذكر من الرجال ، وأبيض لكل أنثى أن تقترب بكل زوج في أى وقت ، لاشتعلت نار الغيرة في أفئدة كل واحد من البشر ، وسارع كل إلى مدافعة من يروم الاشتراك معه ، ولو أدى ذلك إلى سفك دماء الطالبين والطالبات .

(الثاني): أن المرأة عاجزة بالطبع عن القدرة على جلب لوازم معيشتها ، ودرء المكروهات عن ذاتها ، خصوصا في أزمات الحمل وعقب الولادة وسنى الرضاع . وما لم يعلم الرجل اختصاصه بها لا يسعى في القيام بحاجاتها والمدافعة عن حقوقها ، فتضيع وتضيع ذريتها .

(الثالث): وهو أعم من هذا : إن الرجل لا يخاطر بنفسه في تحمل الأتعاب واقتحام الشدائد طلبا للحصول على وسائل المعيشة ، إلا إذا رأى صبية وعيالا . هم عالة عليه في أمور معيشتهم ، ونوال مآربهم ، يؤدي إليهم ما استطاع من الرزق وقت قدرته ، مؤملا فيهم أنه إذا وهنت قواه بعد عنايته بتربيتهم إذا كبروا يعوضون عليه أتعابه السالفة ، وتسيئهم مصيئته ، ويفرحون بثروته وسعادته . بل لو لم تكن له زوجة وذرية تختص به ، وتعد نسبتها إليها كنسبة الجسد للروح ، لما أمكنه الادخار لنفسه من قوته ، فإن ادخار العيش - الذى هو من لوازم الإنسان - موقوف على عناية الزوجات والأبناء ، وتوجه القلوب منهم إلى مساعدة هذا الكاسب العانى ، فهو يجتهد للإيجاد ، وهم يهتمون بحفظ الموجود ، وكل ذلك مفقود إذا اختلطت الأنساب ، وجُهلّت الأصول ، بل لو اختلط النسب لم توجه همه رجل للسعى في تربية ولد ، فيستأصل الموت أفراد النوع في أوائل أعمارهم .

فظهر من ذلك أن سعادة الإنسان في معيشته، بل صيانة وجوده في هذه الدار، موقوفة على تقييد تلك الشهوة بقانون يضبط استعمالها، ويضرب لها حدوداً يقف كل شخص عندها، وتوجب الاختصاص بين الزوج والزوجة، فيمتنع التعدى، ثم يظهر منه التعلق الخصوصى بين كل شخص وزوجته وكل زوجة وبعيلها، فيسعى كل لخير من اختص به، حيث إن سعيه لكل البشر غير ممكن، بل هو بعيد عن الأفكار البسيطة الغالبة على أفراد النوع البشرى. وقد أنت الشرائع المنزلة بما يكفل هذا الأمر، وإن اختلفت مظاهره بالنسبة إلى اختلاف طبائع الأمم لما طرأ عليها من تقلبات الأجيال والأعصار. ولم تبح للرجل أية امرأة يريدّها، إلا إذا كانت خالية عن الأزواج، وتيقن فراغها من الحمل، وخلوها عن جميع الموانع التى تخل بهذا الاختصاص، وطلب العقد عليها، والإجابة منها أو وليها بالقبول بمحضر جماعة من الناس تذيب هذا الأمر لتتأكد الناس عن إرادتها إذا علموا أنها خُصّت برجل يقوم بحاجاتها، ويدراً عنها أى مكروه. وأمرت الطرفين بحسن المعاشرة، ونهت عن ارتكاب أى أمر يخل بنظام الاجتماع المنزلى، الذى لا تتم سعادة العائلة إلا برعاية حرمة، والمحافظة على حقوقه، كالقيام بواجبات وحاجات كل واحد من أفرادها، وحسن الاقتصاد فى المعيشة، وأن ينظر كل واحد إلى مصلحة العائلة نظره إلى مصلحته الخصوصية. وبعبارة أظهر، ليس عنده أمر يعد مصلحة إلا إذا كان يوجب لعائلته الثروة والتقدم، وينقلها من حطة الشقاء إلى درجات السعادة والهناء.

فتبين من ذلك أن الشهوة الحيوية المغروسة فى الإنسان لم تكن مقصودة لذاتها، بل هى آلة لنيل الإنسان مآربه التى لا يستطيع المقام بدونها، كبقائه فى عالم الوجود، يتعاون على جلب المنافع ودفع المكروه بزوجته وأولاده وأخيه وعمه ونحو ذلك ممن ارتبط معه بالرابط المعروف بصلة النسب والقربا، الذى يعد من أقوى الروابط الإنسانية التى لولاها لاختل نظام الوجود الإنسانى بالمرّة، كما هو ظاهر. ولما كان التعاون على المصالح المعاشية، والاتحاد والتآلف، وجمع الكلمة من ثمرات الزواج، لم يبح بالإجماع أن يقترن الرجل بأخته أو عمته أو ابنته، لأنه يُضَيِّقُ تلك الفوائد، ويقلل من الثمرات، فضلاً عن كونه فى نظر الأطباء يوجب العقم وانقطاع النسل. فلذلك أوجبت الشريعة أن يكون الزواج من عائلتين،

ليحصل الارتباط بينهما بعلاقة المصاهرة، بل لا بد أن يقع الاقتران من بيتين، لتجتمع العائلتان على مصلحة واحدة، وتصيرا بالمصاهرة كجسم تعددت أعضاؤه، فيقوم كل عضو بما فيه مصلحة الكل، وتتجاذب صلات المصاهرة ورابطة النسب مصالح القبائل المتفرقة، وتجعلها متجهة إلى كعبة الاتحاد والائتلاف، فيستريح الناس من ألم الشقاق وخامة البغض والعناء. أما العائلة الواحدة فيكفى في ارتباطها العلاقة النسبية.

هذا ما أتت به الشرائع، ونطق به علماء الدين، وأوضحه العقلاء في حكمة الزواج والاقتران، بقطع النظر عن كونه بواحدة أو متعددة. . اقتصرنا عليه الآن، وسنشفعه في صحيفة غد ببيان ما جاءت به شريعتنا من إباحة الزواج بأربع من النسوة وجواز مفارقتهن بالطلاق، مع بيان ما كان عليه السلف الصالح في معاشرة زوجاتهم، وما نحن عليه الآن من سوء معاشرتهن، وعدم العدل بينهما، وحصول ضد المقصود، إذ يكون الزواج موجبا للعداوات وتفريق الشمل بدلا من المحبة وجمع الكلمة كما أوجبته الشريعة، وليس لنا غرض من ذلك سوى تبين الحق وتوضيح الصراط المستقيم.

الزواج (٣٤)

رأيت فى كتب الفقهاء أنهم يعرفون الزواج بأنه: «عقد يملك به الرجل بضعة المرأة». وما وجدت فيها كلمة واحدة تشير إلى أن بين الزوج والزوجة شيئاً آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدية، وكلها خالية عن الإشارة إلى الواجبات الأدبية التى هى أعظم ما يطلبه شخصان مهذبان كل منهما من الآخر.

وقد رأيت فى القرآن الشريف كلاماً ينطبق على الزواج ويصح أن يكون تعريفاً له، ولا أعلم أن شريعة من شرائع الأمم التى وصلت إلى أقصى درجات التمدن جاءت بأحسن منه. قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (سورة الروم- الآية: ٢١). والذى يقارن بين التعريف الأول الذى فاض من علم الفقهاء علينا، والتعريف الثانى الذى نزل من عند الله يرى بنفسه إلى أى درجة وصل انحطاط المرأة فى رأى فقهاءنا وسرى منهم إلى عامة المسلمين. ولا يستغرب بعد ذلك أن يرى المنزلة الوضيعة التى سقط إليها الزواج حيث صار عقداً غايته أن يتمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به، وتبع ذلك ما تبعه من الأحكام الفرعية التى رتبوها على هذا الأصل الشنيع.

فهذا النظام الجميل الذى جعل الله أساسه المودة والرحمة بين الزوجين آل أمره بفضل علم الفقهاء الواسع إلى أن يكون اليوم آلة الاستمتاع فى يد الرجل، وجرى العمل على إهمال كل ما من شأنه أن يوجد المودة والرحمة وعلى التمسك بكل ما يخل بهما.

فمن دواعى المودة ألا يقدم الزوجان على الارتباط بعقد الزواج إلا بعد التأكد من ميل كل منهما للآخر . ومن مقتضى الرحمة ، أن يحسن كلاهما العشرة مع بعضهما . ولكن لما غفلنا عن معنى الزواج الحقيقي الشرعى استخففنا به وتهاونا بواجباته ، وكان من نتائج ذلك أن يتم عقد الزواج قبل أن يرى كل من الزوجين صاحبه .

بينما فيما سبق أن جميع المذاهب فى اتفاق على أن نظر المرأة المخطوبة مباح لحاطبها ، وذكرنا حديثاً عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أمر به أحد الأنصار أن ينظر إلى خطيبته ، وهو قوله : «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» . . فما بالنا أهملنا هذه النصيحة ، على ما فيها من الفائدة مع أننا نتمسك بغيرها بما يقل عنها فى الأهمية ؟! . . وذلك لأن الجاهل من عادته أن يميل إلى ما يضره وينفر مما ينفعه .

كيف يمكن لرجل وامرأة سليمى العقل ، قبل أن يتعارفا أن يرتبطا بعقد يلزمهما أن يعيشا معاً ، وأن يختلطا كمال الاختلاط ؟! . . أرى الواحد من عامة الناس لا يرضى أن يشتري خروفاً ، أو جمحاً قبل أن يراه ويدقق النظر فى أوصافه ويكون فى أمن من ظهور عيب فيه . وهذا الإنسان العاقل نفسه يقدم على الزواج بخفة وطيش يحار أمامهما الفكر !!

لعلك تقول : إن المرأة ترى خطيبها فى الشباك مراراً ، وإن الرجل يعرف بواسطة أمه أو أخته أوصاف خطيبته ، مثل سواد شعرها وبياض خدودها وضيق فمها واعتدال قوامها ورزاقه عقلها وما أشبه ذلك ، فيكون عنده علم بما هى عليه من جمال وشمال .

نقول : هذا قد يكون ، ولكن كل هذه الصفات متفرقة لا تفيد صورة ما ، ولا يمكن أن ينبعث عنها ميل إلى طلبها لتكون عشيرة تطمن لصحبته النفوس وتعلق بها وينسلها الآمال ، وإنما الذى يهيم الإنسان البصير هو أن يرى بنفسه خلقاً يفكر ويتكلم ويفعل . . خلقاً يجمع من السمائل والصفات ما يلائم ذوقه ويتفق مع رغباته وعواطفه .

كثيراً ما يرى الواحد شخصاً لم يكن رآه قبل ذلك، وبمجرد ما يقع نظره تنفر منه نفسه في الحال نفوراً تاماً ولا يعلم لذلك سبباً . . وربما يستقيح الناظر شخصاً على بعد ولكنه متى دنا منه وفاض الحديث بينهما تبدل منه ما وجد عنه أولاً بضده . وربما زين لأول نظرة منك صورة يظهر عليها بهاء الجمال، حتى إذا دنوت منها تبدل ذلك الإحساس بضده لأول كلمة تصدر منها، وخصوصاً أن هذا الإحساس المادى، سواء أكان ميلاً أم نفوراً، لا يتعلق بجمال وقبح المنظر، ولا يحس به جميع الناس على طريقة واحدة . فإن الإنسان الواحد يكون منظره سبباً للنفور عند شخص وللميل عند شخص آخر . فهذه الجاذبية الحسية لا بد منها عند الزوجين، وهى إن لم تكن ضرورية بين رجل وامرأة يطلبان الزواج مع بعضهما فلا أرى فى أى شىء آخر تكون لازمة .

على أن الانجذاب المادى ليس كافياً فى الزواج، بل يلزم أن يوجد أيضاً توافق بين نفوس الزوجين، أى أنه يوجد - لا أقول اتحاداً لأنه مستحيل - وإنما اتلاف بين ملكاتهما وأخلاقهما وعقولهما، ولا تنأتى معرفة وجود هذا التوافق وعدم وجوده إلا إذا خالط كل منهما صاحبه ولو قليلاً .

ولا يختلف اثنان فى أن الزواج الذى يبنى على هذا التوافق يكون أمراً محترماً فى نفوس الزوجين، وتكون عقدته من المثانة بحيث لا يسهل انحلالها، ويكون أيضاً موجباً للعفة والتصون . وعندى أن كل زواج لا يؤسس على هذا الاتلاف فهو صفقة خاسرة لا خير فيها لأحد من الزوجين، مهما طال أجل الزواج، ومهما كانت صفات الرجل والمرأة . ولهذا قال الأعمش : «كل تزويج يقع على غير نظر فأمره هم وغم» .

ولما كان الزواج لا يراعى فيه اليوم هذا الشرط، كانت الرابطة بين الزوجين واهية العقد، تنحل لأول عرض يطرأ عليها . وأغلب ما يكون من ذلك لا سبب له إلا رغبة كل منهما فى الخروج من قيد لا يرى وجهاً للمحافظة عليه، والتوصل من أمر لا قيمة له فى نفسه .

وكل ذى ذوق سليم يرى من الصواب أن يكون للمرأة فى انتخاب زوجها

ما للرجل في انتخاب زوجته ، فإنه أمر يهمها أكثر مما يهم ذوى قرباتها ، أما حرمانها من النظر في كل ما يخص بزوجها وقصر الرأى فى ذلك على أوليائها دون مشاركة منها لهم ، فهو بعيد عن الصواب .

قضت العادة عندنا أن يجتنب الحديث مع البنت فيما يتعلق بالرجل الذى خطبها ، فلا يصلها خبر عن صفاته وأخلاقه ، ولا تُسأل هل تحب الاقتران به ؟ ولا يبحث أحد عن ذوقها ورغبتها وميلها ، وهى لا تجد من نفسها جراءة على أن تبدى ما فى ضميرها . ويرى الناس أنه لا يليق بالمرأة أن يكون لها صوت فى أهم الأشياء لديها ، فيعطى القريب أو البعيد رأيه فى زواجها ما عداها ، ويظنون أن هذا من تمام فضيلة الحياء وكمال الأدب ، وهم مخطئون فيما يظنون .

منحت شريعتنا السمحاء إلى النساء حقوقًا لا تنقص عن حقوق الرجل فى الزواج ، لها الحق مثله فى أن تتأكد بنفسها من إمكان تحقيق آمالها ، وما علينا إلا أن نسمع صوت شريعتنا ، وننتع أحكام القرآن الكريم وما صح من سنة النبى صلى الله عليه وسلم ، وأعمال الصحابة لتتم لها السعادة فى الزواج .

جاء فى الكتاب العزيز : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (سورة البقرة الآية : ٢٢٨) . وكان ابن عباس يقول ، اتباعًا لهذه الآية الكريمة : «إني أحب أن أتزين لامرأتى كما أحب أن تتزين لى» . وقال تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (سورة النساء . الآية : ١٩) ، وقال فى تعظيم حقهن : ﴿ وَأَخْذَنْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (سورة النساء . الآية : ٢١) . وجاء عن النبى صلى الله عليه وسلم : «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا ولطفهم بأهلهم» . . وكان النبى صلى الله عليه وسلم ، يحب النساء ، كما ورد فى الحديث : «حب إلى من دنياكم ثلاث : النساء ، والطيب ، وجعلت قره عيني فى الصلاة» . وكان يحترم النساء احترامًا برهن للعالم على حسن خلقه ، حتى إنه كان يضع ركبته على الأرض لتضع زوجته عليها رجلها إذا أرادت أن تركب . وكان يتنازل إلى ملاعبتهن وممازحتهن حتى روى أنه كان يسابق عائشة ، رضى الله عنها فسبقتة يوماً وسبقها فى بعض الأيام ، فقال : «هذه بتلك» . وكان يراف بالنساء . والأحاديث فى هذا الموضوع كثيرة ، كلها تدل على أن الدين الإسلامى يبحث على اعتبار المرأة واحترام حقها ، ومعاملتها بالإحسان والمعروف .

ولكن ما دامت المرأة على ما هي عليه اليوم من الجهل ، فالزواج لا يكون - كما هو الآن - إلا شكلاً من الأشكال العديدة التي يستبد بها الرجل على المرأة .

أما إذا تعلمت المرأة حقوقها ، وشعرت بقيمة نفسها ، عند ذلك يكون الزواج ، بواسطة الطبيعية لتحقيق سعادة الرجل والمرأة معاً ، عند ذلك تؤسس الزوجية على انجذاب شخصين يحب أحدهما الآخر حباً تاماً بحسبهما وقلبهما وعقلهما . عند ذلك تعيش المرأة تحت حكم عقلها فتتخبط من بين الرجال من تحبه وتميل إليه وترتبط به بعقد الزواج ، ويعرف أهلها أن في كمال عقلها ما يكفى لحسن اختيارها ، فيكونون معها على اتفاق فى رأى ، فلا تخشى غضبهم ولا انتقاد الناس عليها ، عند ذلك يعرف الرجال قيمة النساء ، ويدوقون لذة الحب الحقيقي .

انظر إلى زوجين متحابين ، تجدهما من اليوم فى نعيم الجنة . ماذا يهمهما أن يكون الصندوق خالياً من المال ، أو أن يكون على المائدة عدس ويصل؟؟ أما يكفيهما فرح القلب فى كل دقيقة تمر من اليوم . ؟ هذا الفرع الذى يبعث النشاط فى الجسم والطمأنينة فى النفس ويحى فى القلب شعوراً بلذة الحياة ويزينها له ويخفف ثقلها عليه ويجعلها منه فى مكان الرضى ، حتى قال عمر بن الخطاب : « ما أعطى العبد بعد الإيمان خيراً من امرأة صالحة » .

أين هذا من حال عائلتنا اليوم ، التى نرى فيها الزوجين وأحدهما أبعد الناس عن الآخر؟! ولو لم يكن إلا هذا البعد لخف احتمالاه ، ولكن لما كان فى طبيعة الإنسان أن يجرى وراء سعادته ، كان كل من الزوجين يعتقد أن صاحبه هو الحجاب الحائل بينه وبينها ، ومن هذا الاعتقاد يتكون فى المنزل جو مشحون بالغيام والكهرباء يعيش فيه كل منهما وقلبه ملائع بعيوب الآخر ، وتبدو فيه المناقشات والمخاضات فى كل آن بسبب وبغير سبب ، فى الصباح وفى المساء حتى فى الفراش .

تنتهى هذه الحالة بأن تتخلى المرأة عن بيتها إلى الخدم يفعلون فيه ما يشاءون ، فيستولى الاختلال على ما فيه ، وتظهر فيه آثار الإهمال ، فيبدو للناس أنه غير مسكون بأهله ، ويعلو التراب فراشه والقدر موائده ، وتغفل شئون الزوج والأولاد فى ماكلهم أو مشربهم وملابسهم ، وتقضى الزوجة أوقاتها فى مكان واحد تفكر فى سوء ما وصلت إليه ، أو تترك منزلها من الصباح وتطوف على جاراتها لتفزع عن نفسها الهموم .

وليس الرجل بأحسن منها حالاً، فإنه يهجر منزله، ويستريح إلى العيش في القهاري أو عند جيرانه، فإذا رجع إلى بيته طلب العزلة عن زوجته والتزم السكوت.

نتج مما تقدم، أن الزواج على غير نظر - كما هو حاصل الآن - إنما هو طريق يستعملها الرجل في الغالب للاستمتاع بعدد من النساء يدخلن في حيازته دفعة واحدة، أو على العاقب، ولا تجد فيه المرأة مزية ترضى نفسها.

وكل رجل يقصد من الزواج أن تكون له صاحبة تشاركه في السراء والضراء يصعب عليه، بل قد يتعذر أن يبلغ ما يريد من ذلك. ولهذا السبب رأينا في هذه السنين الأخيرة كثيراً من الشبان القادرين على الزواج لا يرغبون فيه. ولما كان عدد الرجال المهذبين يزداد في كل سنة - لأن الشعور بوجود تربية البنين تقدم وستقدم كثيراً في المستقبل - صارت تربية المرأة على مبدأ التعليم والحرية أمراً ضرورياً لا يستغنى عنه، وإلا فما علينا إلا أن نعلن أن الثقة بالزواج قد فقدت، وأن المعاملة به قد بطلت، وحق عليه الإفلاس.

ولست مبالغاً إن قلت إن رجال العصر الجديد يفضلون العزوبة على زواج لا يجدون فيه أمانهم المحبوبة. فلإنهم لا يرضون الارتباط بزوج لم يروها، وإنما يطلبون صديقة يحبونها وتحبهم لا خادمة تستعمل في كل شيء، ويطلبون أن تكون أم أولادهم على جانب من العلم والخبرة يسمح لها بتربية أولادها على مبادئ الأخلاق الحسنة وقواعد الصحة.

وكل من تجرد من التعصب وحب التمسك بالعوائد القديمة لأبد أن ينشرح صدره عندما يرى ثم هذا الميل في نفوسهم، ويرى من نفسه وجوب الإصغاء إلى مقالهم والنظر في مطالبهم فلا يستهجنها لأول وهلة، ولا يرميهم بالتفرد في آرائهم قبل البحث فيها، بل يزنها بميزان العقل والشرع، ومتى ثبت له أن هذا التغيير الذي نطلبه ليس إلا رجوعاً في الحقيقة إلى أصول الدين وعوائد المسلمين السابقين، وأنه إصلاح يقضي به العقل السليم، لا يتأخر عن مساعدتهم على تأييدها.

حكم الشريعة في تعدد الزوجات (٣٥)

قد أباحَت الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع من النسوة، إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهن، وإلا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة. قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (سورة النساء- الآية: ٣). فإن الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقها، اختل نظام المنزل، وساءت معيشة العائلة، إذ العماد القويم لتدبير المنزل هو بقاء الاتحاد والتآلف بين أفراد العائلة. والرجل إذا خص واحدة منهن دون الباقيات، ولو بشيء زهيد، كأن يستقضيها حاجة في يوم الأخرى، امتضعت تلك الأخرى، وسئمت الرجل لتعديه على حقوقها بتزلفه إلى من لا حق لها، وتبدل الاتحاد بالنفرة، والمحبة بالبغض. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم، وجماعة الصحابة رضوان الله عليهم، والخلفاء الراشدون، والعلماء، والصالحون، من كل قرن إلى هذا العهد يجمعون بين النسوة، مع المحافظة على حدود الله في العدل بينهن. فكان صلى الله عليه وسلم وأصحابه والصالحون من أمته لا يأتون حجرة الزوجات في نوبة الأخرى إلا بإذنها.

من ذلك، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطاف به، وهو في حالة المرض، على بيوت زوجاته، محمولاً على الأكتاف، حفظاً للعدل، ولم يرض بالإقامة في بيت إحداهن خاصة. فلما كان عند إحدى نساؤه، سأل في أى بيت أكون غداً؟ فعلم نساؤه أنه يسأل عن نوبة عائشة، فأذن له في المقام عندها مدة المرض. فقال: هَلْ رَضِيتُنَّ، فقلن: نعم. فلم يَقُمْ في بيت عائشة حتى علم رضاهن.

وهذا الواجب الذى حافظ عليه النبى صلى الله عليه وسلم هو الذى ينطبق على نصائحه ووصاياه . فقد روى فى الصحيح أن آخر ما أوصى به صلى الله عليه وسلم ثلاث كان يتكلم بهن حتى تلجلىج لسانه وخفى كلامه : « الصلاة الصلاة ، وما ملكت أيمانكم لا تكلفوهم ما لا يطيقون ، الله الله فى النساء ، فإنهن عوان فى أيديكم - أى أسراء - أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله » . وقال : « من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى - وفى رواية ولم يعدل بينهما - جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل » . وكان صلى الله عليه وسلم يعتذر عن ميله القلبي بقوله « اللهم هذا (أى العدل فى البيات والعطاء) جهدى فيما أملك ، ولا طاقة لى فيما تملك ولا أملك » (يعنى الميل القلبي) . وكان يقرع^(٣٦) بينهن إذا أراد سفراً .

وقد قال الفقهاء : يجب على الزوج المساواة فى القسم فى البيتوتة بإجماع الأئمة ، وفيها وفى العطاء - أعنى النفقة عند غالبهم - حتى قالوا : يجب على ولى المجنون أن يطوفه على نسائه . وقالوا : لا يجوز للزوج الدخول عند إحدى زوجاته فى نوبة الأخرى إلا لضرورة مبيحة ، غايته يجوز له أن يسلم عليها من خارج الباب ، والسؤال عن حالها بدون دخول . وصرحت كتب الفقه بأن الزوج إذا أراد الدخول عند صاحبة النوبة ، فأغلقت الباب دونه ، وجب عليه أن يبيت بحجرتها ، ولا يذهب إلى ضررتها إلا لمانع برد ونحوه . وقال علماء الحنفية : إن ظاهر آية ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ ، أن العدل فرض فى البيتوتة ، وفى اللبوس ، والمأكول ، والصحبة ، لا فى المجامعة ، لا فرق فى ذلك بين فحل وعين ومجبوب^(٣٧) ومريض وصحيح . وقالوا : إن العدل من حقوق الزوجية ، فهو واجب على الزوج كسائر الحقوق الواجبة شرعاً ، إذ لا تفاوت بينهما . وقالوا : إذا لم يعدل ، ورفع إلى القاضى ، وجب نهيه وزجره ، فإن عاد عُرِّبَ بالضرب لا بالحبس . وما ذلك إلا محافظة على المقصد الأسمى من الزواج ، وهو التعاون فى المعيشة وحسن السلوك فيها .

أفبعد الوعيد الشرعى ، وذاك الإلزام الدقيق الحتمى الذى لا يحتمل تأديلاً ولا تحويلاً ، يجوز الجمع بين الزوجات عند توهم عدم القدرة على العدل بين النسوة

فضلاً عن تحققه! فكيف يسوغ لنا الجمع بين نسوة لا يحملنا على جمعهن إلا قضاء شهوة فانية، واستحصال لذة وقتية، غير مباليين بما ينشأ عن ذلك من المفساد، ومخالفة الشرع الشريف؟! فلأنا نرى أنه إن بدت لإحداهن فرصة للرشاية عند الزوج فى حق الأخرى صرفت جهدها ما استطاعت فى تنميقها وإتقانها، وتحلف بالله إنها لصادقة فيما افترت - وما هى إلا من الكاذبات - فيعتقد الرجل أنها أخلصت له النصيح لفرط ميله إليها، ويوسع الأخريات ضرباً مبرحاً وسباً فظيعاً، ويسومهن طرداً ونهراً من غير أن يتبين فيما ألقى إليه؛ إذ لا هداية عنده ترشده إلى تمييز صحيح القول من فاسده، ولا نور بصيرة يوقفه على الحقيقة؛ فتضطرم نيران الغيظ فى أفئدة هاتيك النسوة، وتسعى كل واحدة منهن فى الانتقام من الزوج والمرأة الواشية، ويكثر العراك والمشاجرة بينهما بياض النهار وسواد الليل . . . وفضلاً عن اشتغالهن بالشقاق عما يجب عليهن من أعمال المنزل، يكثرن من خيانة الرجل فى ماله وأمتعته لعدم الثقة بالمقام عنده، فإنهن دائماً يتوقعن منه الطلاق، إما من خبث أخلاقهن وإما من رداء أفكار الزوج . وآيا ما كان فكلاهما لا يهدأ له بال ولا يروق له عيش .

ومن شدة تمكن الغيرة والحقد فى أفئدتهم، تزرع كل واحدة فى ضمير ولدها ما يجعله من ألد الأعداء لإخوته أولاد النسوة الأخريات . . . فلإنها دائماً تمقتهم وتذكرهم بالسوء عنده وهو يسمع، وتبين له امتيازهم عنه عند والدهم، وتعدد له وجوه الامتياز . . . فكل ذلك وما شابهه، إن ألقى إلى الولد حال الطفولية يفعل فى نفسه فعلاً لا يقوى على إزالته بعد تعقله، فيبقى نفوراً من أخيه عدواً له، لا نصيراً وظهيراً له على اجتناء الفوائد ودفع المكروه كما هو شأن الأخ .

وإن تناول واحد من ولد تلك على آخر من ولد هذه، وإن لم يعقل ما لفظ إن كان خيراً أو شراً لكونه صغيراً، انتصب سوق العراك بين والديهما، وأوسعت كل واحدة الأخرى بما فى وسعها من ألفاظ الفحش ومستهجنات السب - وإن كن من المخدرات فى بيوت المعتبرين - كما هو مشاهد فى كثير من الجهات، وخصوصاً الريفية . وإذا دخل الزوج عليهن فى هذه الحالة، تعسر عليه إطفاء الثورة من بينهما

بحسن القول ولين الجانب، إذ لا يسمعن له أمراً، ولا يرهبن منه وعيداً لكثرة ما وقع بينه وبينهن من المنازعات والمشاجرات، لمثل هذه الأسباب أو غيرها، التي أفضت إلى سقوط اعتباره وانتهاك واجباته عندهن، أو لكونه ضعيف الرأي، أحق الطبع، فتقوده تلك الأسباب إلى فض هذه المشاجرة بطلاقهن جميعاً، وأو طلاق من هي عنده أقل منزلة في الحب، ولو كانت أم أكثر أولاده، فتخرج من المنزل سائلة الدمع، حزينة الحاطر، حاملة من الأطفال عديداً، فتأوى بهم إلى منزل أبيها - إن كان - ثم لا يمضى عليها بضعة أشهر عنده إلا ستمها، فلا تجد بدا من رد الأولاد إلى أبيهم، وإن علمت أن زوجته الحالية تعاملهم بأسوأ مما عوملوا به من عشيرة أبيها. ولا تسل عن أم الأولاد إذا طلقت وليس لها من تأوى إليه، فإن شرح ما تعانيه من ألم الفاقة وذل النفس ليس يحزن القلب بأقل من الحزن عند العلم بما تسام به صبيبتها من الطرد والتقريع، يثنون من الجوع، ويكون من ألم المعاملة.

ولا يقال إن ذلك غير واقع لأن الشريعة الغراء كلّفت الزوج بالنفقة على مطلقتها وأولاده منها حتى تحسن تربيتهم، وعلى من يقوم مقامها في الحضانة إن خرجت من عدتها وتزوجت. . فإن الزوج وإن كلّفته الشريعة بذلك لكن لا يدعن لأحكامها في مثل هذا الأمر الذي يكلفه نفقات كبيرة إلا مكرهاً مجبوراً. . والمرأة لا تستطيع أن تطالبه بحقوقها عند الحاكم الشرعي، إما لبعده مركزه فلا تقدر على الذهاب إليه، وتترك بينها لا يملكون شيئاً مدة أسبوع أو أسبوعين حتى يستحضر القاضى الزوج، وربما آبت إليهم حاملة صكاً بالتزامه بالدفع لها كل شهر ما أوجب القاضى عليه من النفقة، من غير أن تقيض منه ما يسد الرمق أو يذهب بالعوز، ويرجع الزوج مصراً على عدم الوفاء بما وعد، لكونه متحققاً من أن المرأة لا تقدر أن تخاطر بنفسها إلى العودة للشكاية، لو هن قواها واشتغالها بما يذهب الحاجة الوقتية. . وإما حياء من شكاية الزوج، فإن كثيراً من أهل الأرياف يعدون مطالبة المرأة بنفقتها عيباً فظيعاً، فهى تفضل البقاء على تحمل الأتعاب الشاقة، طلباً لما تقيم به بنتها هى وبينها على الشكاية التى توجب لها العار، وربما لم تأت بالثمرة المقصودة.

وغير خفى أن ارتكاب المرأة الأيّم^(٣٨) لهذه الأعمال الشاقة، ومعاناة البلى المتنوعة التى أقلها ابتذال ماء الوجه، تؤثر فى أخلاقها فساداً، وفى طباعها قبحاً، مما

يذهب بكمالها ويؤدى إلى تحقيرها عند الراغبين فى الزواج . ولربما أدت لها هذه الأمور إلى أن تبقى أيمًا مدة شبابها ، تتجرع غصص الفاقة والذل . وإن خطبها رجل بعد زمن طويل من يوم الطلاق ، فلا يكون فى الغالب إلا أقل منزلة وأصغر قدرًا من بعلمها السابق ، أو كهلاً قلت رغبة النساء فيه ، ويمكث زمنًا طويلاً يقدم رجلاً ويؤخر أخرى ، خشية على نفسه من عاتلة زوجها السالف . فإنها تبغض أى شخص يريد زواج امرأته ، وتضمر له السوء إن فعل ذلك ، كأن مطلقها يريد أن تبقى أيمًا إلى الممات ، رغبة فى نكالها وإساءتها إن طلقها كارهاً لها . أما إذا كان طلاقها ناشئاً عن حماقة الرجل لإكثاره من الحلف به عند أدنى الأسباب وأضعف المقتضيات ، كما هو كثير الوقوع الآن ، اشتد حنقه وغيرته عليها ، وتمنى لو استطاع سيلاً إلى قتلها أو قتل من يريد الاقتران بها .

وكأنى بمن يقولون إن هذه المعاملة وتلك المعاشرة لا تصدر إلا من سفلة الناس وأدنيائهم ، وأما ذوى المقامات وأهل اليسار فلا نشاهد منهم شيئاً من ذلك ، فإنهم ينفقون مالاً لا يُعد^(٣٩) على مطلقاتهم وأولادهم منهن ، وعلى نسوتهم العديديات فى بيوتهم ، فلا ضير عليهم فى الإكثار من الزواج إلى الحد الجائز ، والطلاق إذا أرادوا . بل هو الأجل والأليق بهم اتباعاً لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم : «تناكحوا تناسلوا فإننى مباه بكم يوم القيامة» . وأما ما يقع من سفلة الناس ، فلا يصح أن يُجعل قاعدة للنهى عما كان عليه عمل النبی والسلف الصالح من الأمة خصوصاً وآية ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (سورة النساء - الآية : ٣) لم تنسخ بالإجماع ، فإذا نيلزم العمل بمدلولها ما دام الكتاب .

نقول فى الجواب عن هذا : كيف يصح هذا المقال ، وقد رأينا الكثير من الأغنياء وذوى اليسار يطرودون نساءهم مع أولادهم ، فتربى أولادهم عند أقوام غير عشيرتهم ، لا يعتنون بشأنهم ، ولا يلتفتون إليهم؟! وكثيراً ما رأينا الآباء يطرودون أبناءهم وهم كبار ، مرضاة لنسائهم الجديديات ، ويسيتون إلى النساء بما لا يستطيع ، حتى إنه ربما لا يحمل الرجل منهم على تزوج ثانية إلا إرادة الإضرار بالأولى ، وهذا شائع كثير . وعلى فرض تسليم أن ذوى اليسار قائمون بما يلزم من النفقات ، لا يمكن إلا أن نقول كما هو الواقع ، إن إنفاقهم على النسوة ، وتوفية حقوق الزوجة

من القسَم في المبيت ليسا على نسبة عادلة، كما هو الواجب شرعاً على الرجل لزوجاته، فهذه الثقة تستوى مع عدمها من حيث عدم القيام بحقوق الزوجات الواجبة الرعاية كما أمرنا به الشرع الشريف .

فلِإِذْنِ لا تمايز بينهم وبين الفقراء في أن كلا قد ارتكب ما حرمته الشرائع، ونهت عنه نهياً شديداً، خصوصاً وأن مَصْرَرات اجتماع الزوجات عند الأغنياء أكثر منها عند الفقراء، كما هو الغالب . فإن المرأة قد تبقى في بيت الغنى سنة أو سنتين بل ثلاثاً بل خمساً بل عَشْراً لا يقربها الزوج خشية أن تغضب عليه من ميل إليها ميلاً شديداً، وهي مع ذلك لا تستطيع أن تطلب منه أن يطلقها لخوفها على نفسها من بأسه، فتضطر إلى فعل ما لا يليق . . وبقيّة المفاصد التي ذكرناها من تربية الأبناء على عداوة أخوتهم بل وأبيهم أيضاً موجودة عند الأغنياء أكثر منها عند الفقراء، ولا تصح المكابرة في إنكار هذا الأمر بعد مشاهدة آثاره في غالب الجهات والنواحي، وتطايير شره في أكثر البقاع من بلادنا وغيرها من الأقطار المشرقية .

فهذه معاملة غالب الناس عندنا، من أغنياء أو فقراء، في حالة التزوج بالمتعددات، كأنهم لم يفهموا حكمة الله في مشروعيته، بل اتخذوه طريقاً لصرف الشهوة واستحصال اللذة لا غير، وغفلوا عن المقصد الحقيقي منه، وهذا لا تجزيه الشريعة ولا يقبله العقل . فاللازم عليهم حينئذ : إما الاقتصار على واحدة إذا لم يقدرُوا على العدل كما هو مشاهد، عملاً بالواجب عليهم بنص قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ﴾ وأما آية ﴿ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ فهي مقيدة بآية ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ وإما أن يتصروا قبل طلب التعدد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعاً من العدل، وحفظ الألفة بين الأولاد، وحفظ النساء من العوائل التي تؤدي بهن إلى الأعمال غير اللائقة، ولا يحملونهن على الإضرار بهن وبأولادهن، ولا يلقونهن إلا لداعٍ ومقتضى شرعى، شأن الرجال الذين يخافون الله، ويوقرون شريعة العدل، ويحافظون على حرمان النساء وحقوقهن، ويعاشرونهن بالمعروف، ويفارقونهن عند الحاجة . فهؤلاء الأفاضل الأتقياء لا لوم عليهم في الجمع بين النساء إلى الحد المباح شرعاً، وهم وإن كانوا عدداً قليلاً في كل بلد وإقليم، لكن أعمالهم واضحة الظهور، تستوجب لهم الثناء العميم والشكر الجزيل، وتقربهم من الله العادل العزيز .

تعدد الزوجات (٤٠)

تعدد الزوجات هو من العوائد القديمة التي كانت مألوفة عند ظهور الإسلام، ومنتشرة في جميع الأنحاء، يوم كانت المرأة نوعاً خاصاً معتبرة في مرتبة بين الإنسان والحيوان . . وهو من ضمن العوائد التي دل الاختبار التاريخي على أنها تتبع حال المرأة في الهيئة الاجتماعية، فتكون في الأمة غالبية عندما تكون حالة المرأة فيها منحطة وتقل أو تزول بالمرّة عندما تكون حالها مرتقية، اللهم إلا إذا كان التعدد لأسباب خاصة قضت به عند فرد أو أفراد مخصوصين، فتقف عندهم وتقدر بقدرهم .

حتى في الأمة التي ألف تعدد الزوجات فيها، نرى الرجل إذا بلغ من كمال العقل ما يشعر معه بمنزلة زوجته من أهله وأولاده وعرف أن من حقوقها أن تكون في المرتبة التي تستحقها بمقتضى الشرع والفطرة، مال إلى الاكتفاء بالواحدة من الزوجات . ويمكن الاستدلال على ذلك بما نشاهده، ولا نظن أحداً ينازعنا فيه، من أن هذه العادة خفت في بعض الطبقات من أهل بلادنا عما كانت عليه من قبل عشرين أو ثلاثين سنة .

نعم . . إن منع الرقيق كان له أثر محمود في هذه العادة، حيث قطع ورود الجوارى التي كانت تملأ بيوت أكابر القوم وأعيانهم، ولكن يظهر لى أن ترقى عقول الرجال وتهذيب نفوسهم لهما أثر مهم أيضاً في تلاشيها؛ ذلك لأن الرجل المهذب لا يرضى معاملة المرأة بالاستبداد، ولا تطاوعه مروءته إن همت شهوته بامتثالها .

ويديهي أن في تعدد الزوجات احتقاراً شديداً للمرأة، لأنك لا تجد امرأة ترضى أن تشاركها في زوجها امرأة أخرى، كما أنك لا تجد رجلاً يقبل أن يشاركه غيره في محبة امرأته، وهذا النوع من حب الاختصاص طبيعي للمرأة كما أنه طبيعي للرجل. ولو سلم أنه ليس بطبيعي، كما ذهب إلى ذلك قوم استشهدوا على رأيهم بمثل الديك الواحد الذي يعيش بين العشرات من الدجاج، فأقل ما فيه أنه ميل مكتسب، بلغ من النفس الإنسانية بالعادة والتوارث مبلغ جميع الكمالات التي تولدت في نفوس أفراد هذا النوع عند ارتقائه من أدنى درجاته من الحيوانية إلى ما أمد له من الكمال الإنساني، فهذا الاختصاص، بما كسبه من التأصل في الأنفس والرسوخ فيها، لا يقل أثره عن أثر الغرائز الفطرية.

وعلى كل حال، فكل امرأة تحترم نفسها تتألم إذا رأت زوجها ارتبط بامرأة أخرى، إذ لا يخلو حالها من أحد أمرين: إما أن تكون مخلصمة في محبتها لزوجها، فتلهب نيران الغيرة في قلبها وتذوق عذابها، وإما ألا تكون كذلك، لكنها راضية بعشرته لسبب من الأسباب، فهي مع ذلك ترى لنفسها مقاماً في أهله، فإذا ارتبط بأخرى سواها قاست من الألم ما يبعث إحساسها بأن ذلك المقام الذي كان باقياً لها قد انهدم، ولم يعد لها أمل في بقاء شيء من كرامتها عنده، فالألم لا يصق بها على كل حال.

وإن قيل: إن التجارب دلت على إمكان الجمع بين امرأتين أو أكثر، مع ظهور رضا كل منهن بحالتها، فالجواب عنه من وجهين: الأول: إن ما يدعى من رضا كل منهن بحالتها، ليس بصحيح إلا في بعض أفراد نادرة لا حكم لها في تقدير حال أمة، وإن وقائع المنازعات بين النساء وأزواجهن، والجنائيات التي تقع بينهم بما لا يكاد يحصى، وهو شاهد على أن تعدد الزوجات مثار للنزاع بينهن وبين ضرائرهن وبين أزواجهن ومصدر لشقاء الأهل والأقارب. فمن يدعى أن نساءنا يرضين بمشاركتهن في أزواجهن ويعشن مع ذلك باطمئنان وراحة بال فهو غير عارف بما عليه حالة النساء في البيوت.

والثاني: إن ما يكون من ذلك الرضا في القليل النادر، ناشئ عن المرأة إنما تعتبر

نفسها متاعاً للرجل، فله أن يختص بها، وله أن يشرك معها غيرها كيفما شاء، وليس لها على هواه (حق) حتى تطالبه به، كما كان الرجال عندنا يعتبرون أنفسهم متاعاً للحكام في عهد ليس بعيداً عنا.

ويظهر لى أن رجلاً مهذباً عارفاً بما يفرضه عليه الشرع والعدل لا يطبق النهوض بما يضعه على عاتقه الجمع بين امرأتين.

قدمنا أن فى فطرة المرأة ميلاً إلى التسلط على قلب الرجل، فإذا رأت بجانبه امرأة أخرى فى فطرتها ذلك الميل، ويمكنها أن تبلغ منه بضروب الوسائل ما تشتهى، تولاهما الاضطراب والقلق، وهجرتها الراحة، وكانت حياتها عذاباً أليماً. وتلك الحال لا تخفى على الرجل المهذب، فكيف يمكن أن تطيب نفسه بمشهد ذلك العذاب الأليم؟

ويزيد النساء قلقاً واضطراباً ما صرح به الفقهاء من أنه لا يجب على الرجل أن يعدل فى محبته بين نسائه، وإنما طلبوا العدل فى النفقة وما شاكلها.

ولا ريب أن شقاء المرأة بهذه الحال يكون له أثر شديد فى نفس الرجل المهذب، حيث يشعر دائماً بأنه هو السبب فى هذا الشقاء.

ثم إن الأولاد من أمهات مختلفات ينشئون بين عواصف الشقاق والخصام، فلا يجدون ما يساعد غرائزهم على تمكين علائق المحبة بينهم، بل يجدون ما يعاكس تلك الغرائز وينمى فى نفوسهم البغضاء، ولا يستطيع أحد أن يحول بين ما يشهدون من تخاصم أمهاتهم بعضهم مع بعض وتخاصمهم مع والدهم فيؤثر ذلك فى نفوسهم، بل يسرى فى أفئدتهم سم الغش والخدعة والشر، ويظهر أثر كل ذلك عند الفرصة. . مثلهم كمثل الممالك الأوروبية تظهر بحالة السلم وهى تأخذ أهبتهما للحرب، حتى إذا حانت الفرصة وثب كل منها على الآخر فمزق بعضهم بعضاً، كما نشاهده فى أغلب العائلات.

أين هذا من منظر عائلة متحدة، يعيش فيها الأولاد فى حضن والديهم، تجمعهم محبة صادقة، ولا يتنافسون إلا فى زيادة الحب، ولا يتسابقون إلا إلى الخير يصل

من بعضهم لبعض، يربطهم ميثاق غليظ جعلهم كأعضاء جسم واحد، إن فرح أحدهم فرحوا معه، وإن بكى بكوا معه، هم سعداء الدنيا في كل حال، أسبغ الله عليهم أكبر نعمة يتمناها العاقل، وهي المودة في القربى .

فلا ريبة بعد هذا أن خير ما يعمله الرجل هو انتقاء زوجة واحدة، ذلك أدنى أن يقوم بما فرض عليه الشرع فيوفي زوجته وأولاده حقوقهم من النفقة والتربية والمحبة، وأقرب إلى الوصول إلى سعادته .

ولا يعذر رجل يتزوج أكثر من امرأة: اللهم إلا في حالة الضرورة المطلقة، كأن أصيبت امرأته الأولى بمرض لا يسمح لها بتأدية حقوق الزوجية . . أقول ذلك ولا أحب أن يتزوج الرجل بامرأة أخرى حتى في هذه الحالة وأمثالها، حيث لا ذنب للمرأة فيها، والمرءة تقضى أن يتحمل ما تصاب به امرأته من العلل، كما يرى من الواجب أن تتحمل هي ما عساه كان يصاب به .

وكذلك توجد حالة تسوغ للرجل أن يتزوج بثانية، مع المحافظة على الأولى إذا رضيت أو تسريحها إن شاءت، وهي ما إذا كانت عاقراً لا تلد، لأن كثيراً من الرجال لا يتحملون أن ينقطع النسل في عائلتهم .

أما في غير هذه الأحوال، فلا أرى تعدد الزوجات إلا حيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية، وهو علامة تدل على فساد الأخلاق واختلال الحواس وشره في طلب اللذائذ .

والذى يطيل البحث في النصوص القرآنية التى وردت فى تعدد الزوجات يجد أنها تخونى إباحة وحظراً فى آن واحد . . قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ

أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ (النساء: ٣) .

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمُخَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (النساء: ١٢٩) .

ومن هذه الآيات يتضح أن الشارع علق وجوب الاكتفاء بواحدة على مجرد الخوف من عدم العدل، ثم صرح بأن العدل غير مستطاع، فمن ذا الذى يمكنه ألا يخاف عدم العدل مع ما تقرر من أن العدل غير مستطاع؟! وهل لا يخاف الإنسان من عدم القيام بالمحال؟! أظن أن كل بشر إذا أراد الشروع فى عمل مستطاع يخاف، بل يعتقد أنه يعجز عن القيام به والوقوع فى ضده. . ولو أن ناظرا فى الآيتين أخذ منهما الحكم بتحريم الجمع بين الزوجات لما كان حكمه هذا بعيدا عن معناهما، لولا أن السنة والعمل جاء بما يقتضى الإباحة فى الجملة.

وكأن مجموع الآيتين قد قضى بتحليل الجمع بين الزوجات ديانة، وبأن الله تعالى وكل الناس فى ذلك إلى ما يجدونه من أنفسهم، فمن بلغت ثقته من نفسه حداً لا يخاف معه أن يجور، وإذا أراد أن يتزوج أكثر من واحدة أبيع له ذلك بينه وبين الله، ومن لم يصل إلى هذا الحد من الاقتدار والتحفظ من الجور حرم عليه أن يتزوج أكثر من واحدة. ثم نبه مع ذلك على أن هذه الغاية من قوة النفس لا يمكن إدراكها، زيادة فى التحذير.

وغاية ما يستفاد من آية التحليل إنما هو: حل تعدد الزوجات إذا أمن الجور، وهذا الحلال هو كسائر أنواع الحلال تعتريه الأحكام الشرعية الأخرى من المنع والكرهية وغيرهما بحسب ما يترتب عليه من المفسدات والمصالح. فإذا غلب على الناس الجور بين الزوجات، كما هو مشاهد فى أزماننا، أو نشأ عن تعدد الزوجات فساد فى العائلات وتعد للحدود الشرعية الواجب التزامها، وقيام العداوة بين أعضاء العائلة الواحدة، وشيوع ذلك إلى حد يكاد يكون عاما، جاز للحاكم، رعاية للمصلحة العامة، أن يمنع تعدد الزوجات بشرط أو بغير شرط، على حسب ما يراه موافقا للمصلحة الأمة.

ولأنه ليجمل برجال هذا العصر أن يقلعوا عن هذا العادة من أنفسهم. ولا أظن أن أحدا من أهل المستقبل يأسف على تركها. فإن التمتع بالنساء، وإن قل فى هذه الحالة من الجهة الشهوانية، فإنه يزيد من الناحية المعنوية التى يلزم أن تكون وجهة كل راغب فى الزواج. فإن رجلا يسوقه إلى الزواج سائق العقل، ويوجه رغبته إليه

حادى الفكر يعلم أنه إنما يتخذ لنفسه بالزواج قرينا صالحا يمدّه بالمعونة فى شئونه ويؤنسه فى وحدته ويشفعه فى عمله ويقوم معه على بنيه ومن يعول من أهله ؛ فهو يتخير لذلك خير العقائل وأكرم السلائل ، ويصطفئها على ما يحب من العقل والأدب وطهارة الظاهر وسلامة الباطن ، يكون له منها منظر بهى وملبس شهى وصورة تعجب ومعنى يطرب ، وفهم يسبق الإشارة وذكاء يستغنى عن العبارة ، ولذة بلطف الشمائل ومتاع بجمال الفضائل .

كل ذلك يكون له من زوجة يختارها لتكون صاحبة له مدة الحياة ، تأمن شره وانقلابه ، ويأمن منها المكر والخلافة ، تحسن القيام على أولاده بالتربية الصالحة ، وتغذيهم بأدائها كما غذتهم بلبانها ، فتأخذ أرواحهم من روحها ما أخذته أبدانهم من بدننها ، فينشئون على المحبة ويشبون على الألفة ، فيكون للرجل من ذلك كله مشهد ، ظاهره الراحة والطمأنينة وباطنه السعادة والهناء . . عيش ساعة مع التمتع به خير من حياة دهر مع الحرمان من بعضه ، فأين التمتع بمثل هذه اللذة من الخلود إلى ما انحط من دركات الشهوة ؟!

فتوى فى تعدد الزوجات (٤١)

السؤال الأول:

«ما منشأ تعدد الزوجات فى بلاد العرب (أو فى الشرق على الجملة) قبل بعثة النبى صلى الله عليه وسلم؟»

الجواب:

ليس تعدد الزوجات من خواص المشرق، ولا وحدة الزوجة من خواص المغرب، بل فى المشرق شعوب لا تعرف تعدد الزوجات كالتبت والمغول . وفى الغرب شعوب كان عندها تعدد الزوجات كالغولوا والجرمانيين . . ففى زمن «سيزار» كان تعدد الزوجات شائعاً عن الغولوا، وكان معروفاً عند الجرمانيين فى زمن «ناسيت»، بل أباحه بعض البابوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحى إلى أوروبا كشرلمان ملك فرنسا، وكان ذلك بعد الإسلام .

كان الرؤساء وأهل الثروة يميلون إلى تعدد الزوجات فى بلاد يزيد فيها عدد النساء على عدد الرجال توسعاً فى التمتع . وكانت البلاد العربية مما تجرى فيها هذه العادة لا إلى حد محدود، فكان الرجل يتزوج من النساء ما تسمح له أو تحمله عليه قوة الرجولية وسعة الثروة للإتفاق عليهن وعلى ما يأتى له من الولد .

وقد جاء الإسلام وبعض العرب تحته عشر نسوة . وأسلم غيلان، رضى الله عنه، وعنده عشر نسوة، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم، بإمساك أربع منهن ومفارقة الباقيات، وأسلم قيس بن الحارث الأسدى وتحته ثمانى نسوة، فأمره صلى الله عليه وسلم، بأن يختار منهن أربعاً وأن يخلى ما بقى .

فسبب الإكثار من الزوجات إنما هو الميل إلى التمتع بتلك اللذة المعروفة وبكثرة النساء . وقد كان العرب قبل البعثة في شقاق وقتال دائمين ، والقتال إنما كان بين الرجال ، فكان عدد الرجال ينقص بالقتل فيبقى كثير من النساء بلا أزواج ، فمن كانت عنده قوة بدنية وسعة في المال كانت نفسه تذهب وراء التمتع بالنساء فيجد منهن ما يرضى شهوته ، ولا يزال ينتقل من زوجة أخرى ما دام في بدنه قوة ، وفي ماله سعة .

وكان العرب ينكحون النساء بالاسترقاق ، ولا يستكثرون من ذلك ، بل كان الرجل يأخذ السبايا فيختار منهم واحدة ثم يوزع على رجاله ما بقي واحدة واحدة ، ولم يعرف أن أحداً منهم اختار لنفسه عدة منهن أو وهب لأحد رجاله كذلك دفعة واحدة .

السؤال الثاني:

«على أى صورة كان الناس يعملون بهذه العادة في بلاد العرب خاصة؟»

الجواب:

كان عملهم على النحو الذى ذكرته : إما بالتزوج واحدة بعد واحدة أو بالتسرى وأخذ سرية بعد أخرى أو جمع سرية إلى زوجة أو زوجة إلى سرية . ولم يكن النساء إلا متاعاً للشهوة لا يرعى فيهن حق ، ولا يؤخذ فيهن بعدل ، حتى جاء الإسلام فشرع لهن الحقوق وفرض فيهن العدل .

السؤال الثالث:

«كيف أصلح نبينا ، صلى الله عليه وسلم هذه العادة ، وكيف كان يفهمها؟»

الجواب:

جاء صلى الله عليه وسلم وحال الرجال مع النساء كما ذكرنا ، لا فرق بين متزوجة وسرية في المعاملة ، ولا حد لما يبتغى الرجل من الزوجات ، فأراد الله أن يجعل في شرعه صلى الله عليه وسلم رحمة بالنساء وتكريماً لحقوقهن ، وحكماً

عدلاً يرتفع به شأنهن. . . وليس الأمر كما يقول كتبة الأوروبيين: إن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً، وإنما أخذ الإفرنج ما ذهبوا إليه من سوء استعمال المسلمين لدينهم وليس له مأخذ صحيح منه .

حكم تعدد الزوجات جاء في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣) .

كان الرجل من العرب يكفل اليتيمة فيعجبه جمالها ومالها، فإن كانت تحل له تزوجها وأعطاهما من المهر دون ما تستحق وأساء صحبتها وقتر في الإنفاق عليها وأكل ما لها، فنهى الله المؤمنين عن ذلك، وشدد عليهم في الامتناع عنه، وأمرهم أن يؤتوا اليتامى أموالهم، وحذرهم من أن يأكلوا أموالهم إلى أموالهم. . . ثم قال لهم: إن كان ضعف اليتيمات يجركم إلى ظلمهن، وخفتم أن لا تقسطوا فيهن إذا تزوجتموهن، وأن يظفى فيكم سلطان الزوجية فتأكلوا أموالهن وتستذلوهن، فدوّنكم النساء سواهن فانكحوا ما يطيب لكم منهن من ذوات جمال ومال من واحدة إلى أربع . ولكن ذلك على شرط أن تعدلوا بينهن فلا يساح لأحد من المسلمين أن يزيد في الزوجات على واحدة إلا إذا وثق بأن يراعى حق كل واحدة منهن ويقوم بينهن بالقسط، ولا يفضل إحداهن على الأخرى في أى أمر حسن يتعلق بحقوق الزوجية التى تحجب مراعاتها . فإذا ظن أنه إذا تزوج فوق الواحدة لا يستطيع العدل، وجب عليه أن يكتفى بواحدة فقط .

فتراه قد جاء في أمر تعدد الزوجات بعبارة تدل على مجرد الإباحة على شرط العدل، فإن ظن الجور منعت الزيادة على الواحدة، وليس في ذلك ترغيب في التعدد بل فيه تبخض له، وقد قال في الآية الأخرى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِطْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ١٢٩) .

فإذا كان العدل غير مستطاع، والخوف من عدم العدل يوجب الاقتصار على الواحدة، فما أعظم الحرج في الزيادة عليها!

فالإسلام قد خفف الإكثار من الزوجات، ووقف عند الأربع، ثم إنه شدد الأمر على المكرين إلى حد لو عقولهم لما زاد واحد منهم على الواحدة.

وأما المملوكات من النساء، فقد جاء حكمهن في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣) وهو إباحة الجمع بينهن وإن لم يكن من الرجل عدل فيهن، لأن المملوكة لا حق لها، ولما لكها أن يتركها للخدمة ولا يضاجعها البتة. وقد اتفق المسلمون على أنه يجوز للرجل أن يأخذ من الجوارى ما يشاء بدون حصر، ولكن... يمكن لفاهم أن يفهم من الآية غير ذلك، فإن الكلام جاء مرتبطاً بإباحة التعدد إلى أربع فقط، وإن الشرط في الإباحة التحقق من العدل، فيكون المعنى: أنه إذا خيف الجور وجب الاقتصار على الواحدة من الزوجات أو أخذ العدد المذكور مما ملكت الأيمان، فلا يباح من النساء ما فوق الأربع على كل حال، ويباح الأربع بدون مراعاة للعدل في المملوكات دون الزوجات، لأن المملوكات ليس لهن حقوق في العشرة على ساداتهن، إلا ما كان من حقوق العبد على سيده، وحق العبد على سيده أن يطعمه ويكسوه وألا يكلفه من العمل في الخدمة ما لا يطيق، أما أن يتمتع بما تتمتع به الزوجات فلا^(٤٢).

وقد ساء استعمال المسلمين لما جاء في دينهم من هذه الأحكام الجليلة، فأفراطوا في الاستزادة من عدد الجوارى، وأفسدوا بذلك عقولهم وعقول ذرائعهم بمقدار ما اتسعت لذلك ثروتهم.

أما الأسرى اللاتي يصبح نكاحهن فهن أسرى الحرب الشرعية التي قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشروطها، ولا يكن عند الأمر إلا غير مسلمات. ثم يجوز بيعهن وإن كن مسلمات. وأما ما مضى المسلمون على اعتياده من الرق، وجرى عليه عملهم في الأزمان الأخيرة فليس من الدين في شيء فما يشترونه من بنات الجراكسة المسلمين اللاتي يبيعهن أبائهن وأقاربهن طلباً للرزق، أو من السودانيات اللاتي يتخطفهن الأشقياء السلبية المعروفون «بالأسيرجية» فهو ليس بمشروع ولا معروف في دين الإسلام وإنما هو من عادات الجاهلية، لكن لا جاهلية العرب بل جاهلية السودان والجركس.

وأما جواز إبطال هذه العادة، أى عادة تعدد الزوجات فلا ريب فيه .

أولاً: لأن شرط التعدد هو التحقق من العدل، وهذا الشرط مفقود حتماً، فإن وجد فى واحد من المليون فلا يصح أن يتخذ قاعدة، ومتى غلب الفساد على النفوس، وصار من المرجح ألا يعدل الرجال فى زوجاتهم جاز للحاكم أن يمنع التعدد أو للعالم أن يمنع التعدد مطلقاً مراعاة للأغلب .

وثانياً: قد غلب سوء معاملة الرجال لزوجاتهم عند التعدد، وحرمانهن من حقوقهن فى النفقة والراحة، ولهذا يجوز للحاكم وللقائم على الشرع أن يمنع التعدد دفعاً للفساد الغالب .

وثالثاً: قد ظهر أن منشأ الفساد والعداوة بين الأولاد هو اختلاف أمهاتهم، فإن كل واحد منهم يتربى على بغض الآخر وكراهته، فلا يبلغ الأولاد أشدهم إلا وقد صار كل منهم من أشد الأعداء للآخر، ويستمر النزاع بينهم إلى أن يخربوا بيوتهم بأيديهم وأيدي الظالمين . ولهذا يجوز للحاكم أو لصاحب الدين أن يمنع تعدد الزوجات والجوارى صيانة للبيوت عن الفساد .

نعم . . ليس من العدل أن يمنع رجل لم تأت زوجته منه بأولاد أن يتزوج أخرى ليأتى منها بذرية، فإن الغرض من الزواج التناسل، فإذا كانت الزوجة عاقراً فليس من الحق أن يمنع زوجها من أن يضم إليها أخرى .

وبالجملة . . فيجوز الحجز على الأزواج عموماً أن يتزوجوا غير واحدة إلا لضرورة تثبت لدى القاضى، ولا مانع من ذلك فى الدين البتة، وإنما يمنع ذلك هو العادة فقط .

فوائد المصاهرة (٤٣)

لا يخفى أن أحكام الشريعة المقدسة ترشدنا إلى أن المصاهرة نوع من أنواع القرابة، تلتحم به العائلات المتباعدة في النسب، وتتجدد بها صلات الألفة والاتحاد. فقد حرم الله على الشخص أن يتزوج بأمه أو أُنثى من أصولها وفروعها، كما حرم عليه أن يتزوج بأخته أو أُنثى من أصول نفسه وفروعه، وكذلك حرم على زوجته أن تقترب بشيء من أصوله أو فروعه، فكأنما أنزل الله كلا من الزوجين منزلة نفس الآخر حتى أنزل فروع كل منهما وأصوله بالنسبة إلى الآخر منزلة أصول نفسه وفروعه، فهذه حكمة بالغة أقامها الشرع لنا برهاناً واضحاً على أن اتصال إحدى العائلتين بالأخرى بطريق المصاهرة ومساو لنفس القرابة النسبية في الأحكام والحقوق والاحترام، وهذا هو الموافق لما عليه طبيعة الاجتماع الإنساني، ولازم لرابطة القرابة النسبية بالطبع.

فإننا قد ذكرنا في جملتنا السابقة أن حكمة الزواج كما نص عليه علماؤنا إنما هي حفظ النوع ووقاية الوجود البشري من خطر الفناء والزوال، وبيننا أن هذا إنما يكون باطمئنان كل من الزوجين إلى الآخر، وتوجههما معاً إلى غاية واحدة وهي حفظ أنفسهما وحفظ نسلهما، وإعداد جميع ما يلزم لوقايته ونمائه وإبلاغه الحد الذي يستقل عنده بالسعي في حفظ وجوده، ويطلب من أسباب بقاء النوع ما طلبه والداه. فمن كانت له ابنة، وهو يميل إليها ميل الوالد إلى ولده، وقضت سنة الله في خلقه بأن يقترب بها شخص من الناس، فمقتضى محبة الوالد لابنته أن يطلب لها جميع الخيرات، ويود لو بلغت أقصى درجات السعادة.

وحيث إن سعادتها يبعد أن تكون بدون سعادة زوجها الذى هى مقترنة به ، فمن الواجب عليه أن يميل إلى زوجها ميلا إلى نفسها ، ويكون عوناً له على سعادته ، لتتصل بها سعادة ابنته ، وهكذا كل من ينسب إليها بتوابع من القرابة ، فعليهم أن يكونوا على طراز من المحبة لزوجها مثل ما هم عليه بالنسبة إليها . فلو سعى أحد منهم فى تكدير خاطر الزوج ، الذى هو مرتبط بها ارتباط الروح بالبدن ، فقد سعى فى تكديرها لا محالة .

وهكذا يجب على نفس الزوج وأقربائه لنفس الزوجة وأقربائها مثل تلك الواجبات ، فيلزم أن تكون المصاهرة سبباً حقيقياً فى ارتباط العائلات ، توجب على كل من العائلتين للأخرى مثل ما توجب القرابة النسبية على كل من أعضاء العائلة للأخرى .

وعلى هذا جرت عوائد الأم التى كنا نسميها وحشية فى الأزمنة السابقة ، ولا عوائدها على ذلك إلى هذا الوقت فى الأقطار التى لم يشرفها اسم التمدن ، فلا تصاهر قبيلة قبيلة أخرى إلا إذا أرادت أن تدخل معها تحت ميثاق واحد تكون به كل منهما عوناً للثانية على دفع جميع المكروه وجلب كافة المألوفات . ولو أن دماء سفكت بين قبيلتين ، وعداوة تمكنت فى نفوس جميع أفرادها أزمة طوالة ، ثم ملوا مفارقة الحروب ، وكلوا من مقارعة القتال ، وطلبوا الراحة الدائمة والسلم المستمر ، لم يجدوا وسيلة تقطع عرق العداوة وتستبدل به رباط المحبة إلا أن تتصاهر القبيلتان ، فتصيران كذى نسب واحد ، ويتناسى بذلك ما كان من أمر العداوة .

وهكذا كانت السنة فى البلاد المتقدمة ، ولم تزل عليها إلى اليوم ، يعدون المصاهرة علاقة تامة من علائق القرابة ، حتى إن الملوك اتخذوها واسطة سياسية ، لاستمالة كل من الدولتين إلى الأخرى ، فانتقل أمر المصاهرة وعظم شأنها حتى عدت رابطة بين الأمم المتنافرة ، كما تقتضيه الطبيعة وتشير إليه الشريعة .

غير أن جميع هذه الفوائد الجليلة التى وضعها الله سبحانه وتعالى ، فى عقد الزواج والمصاهرة إنما تتوافر للإنسان ويتمتع بها إذا روعى فيه حكمته الأصلية ، واتبعت فيه الأصول الشرعية ، وعلم كل من الزوجين علم اليقين أنه لم ينضم إلى

الأخر إلا ليكون ركناً من أركان مسعاده وعونا له على القيام بتلك الوظيفة الإنسانية، وهى وظيفة حفظ النسل والبلوغ به حد الكمال. وهذا إنما يكون إذا حسنت تربية كل من الذكر والأنثى، وتحملت نفوسهما بالفضائل، وعقولهما بالمعرفة الحقة، حتى عدوا لذة الاجتماع وسيلة وطريقة إلى ذلك الخير الكلى، أعنى التعاون والتعااض على حفظ الذات الشخصية والنوع الكلى، أعنى حفظ الذرية. فإن هذا التصور يستدعى نظراً عاماً وتطلعاً لغاية كلية تفنى عندها كل الغايات الجزئية فتوجه همه كل من المزدوجين إلى جلب المصالح ودرء المفاسد. وعلى ذلك تكون عزائم الأنساب والأقرباء لكل منهما، ومراعاة لغاية المحبة الرحمة عندها، كما بيناه أولاً.

لكن إذا كانت أهالى البلاد منصرفة العقول عن رعاية الحكم الإلهية، قاصرة الأذهان فلا تنظر إلا إلى اللذائذ الوقتية الآنية، رأيت أسباب المودة تنقلب عندها إلى أسباب عداوة ونفور. ألا ترى أن المصاهرة التى وضعها الله من أقوى أسباب الارتباط، وأنزلها منزلة النسب، كيف صارت عند غالب الناس فى بلادنا سبباً للعداوة والتقاطع الشديد؟... والسبب فى ذلك قصور التربية ونقص العقول. فقد يتزوج الرجل من عائلة فتكون عند الزواج وقبله وعلاقات المحبة أكيدة وصلات الوداد نامية، حتى إذا مضى بعد الزواج أمد غير بعيد رأيت نوعاً من المناقشات يبدو ويظهر غالباً بين أهل الزوج وزوجته، فتأخذ تلك المناقشات مأخذاً من قلب الزوجة، إما لجهلها وإما لسوء معاملة أهل الزوج حقيقة. فإن كان الأول، فهو من قصور تربيتها ونقص فطرتها. وإن كان الثانى، فه، من حماقة الأهل وفساد نظرهم. وعلى كلا الحالين، فمتى وصل الخبر أذان أهل الزوجة أخذ من قلوبهم ما أخذ من قبلها، وهكذا يتزايد النفور حتى تنقلب تلك المودة الأولى بعداوة وتقضى على كل من العائلتين المتصاهرتين بالسعى فى كيد الأخرى ونكبتها.

وهكذا لو سرت فى أطراف بلادنا، خصوصاً فى الجهات الريفية، لا فرق فيها بين الأوساط وذوى الشرف، لرأيت هذه الحالة غالبة. فكأن من يريد المصاهرة يطلب أن يتخذ لنفسه أعداء ومباغضين!!... وإننا لا نتأسف فى ذلك على ما يكون بين العائلات أو الأشخاص من العداوات والمنافسات إذا بقى ضرره قاصراً على

ما بينهما من المصالح الجزئية ولكن الضرر الكلى هو أن روح العداوة متى نفث في روح الأشخاص وفشا في نفوس العائلات تعدى شره إلى المصالح العمومية، وتوجهت نفوس الأفراد إلى حب الاختصاص بالمنافع، وانصرفت الهمم عن وجهة حب الخير الإنساني، فتكون أعضاء الهيئة الاجتماعية مختلفة النظام بما بين أعضائها من الفساد. فتلك المنازعات الجزئية يظهر تأثيرها في الهيئة الاجتماعية الكلية، حتي إذا عرض أمر من الخير أو الشر، واحتاج إلى التروى والتشاور فيه لتقرير ما يدفع الشر أو يجلب الخير رأيت تلك المنافسات الشخصية تحول بين الآراء والصواب، وظهر ذلك النفور الذي ابتدأته المصاهرة يقوم مقام النفور الذي توجهه المباينة في الجنس أو المخالفة في المشرب.

فما لنا لا نتخذ الأسباب الطبيعية الاعتيادية التي وضعت لجمع الكلمة والتتام المتفرق وسيلة لما وضعت له، معتبرين في ذلك بما يرشد إليه الشرع القويم، وبأحوال الأمم المتعدنة، أو آثار القبائل المتوحشة، وما بالنا ضربنا صفحا عن مراعاة وسائل الألفة والوئام، مع أننا أشد الناس احتياجا إليها؟

نعم.. هناك سبب واحد هو الذي أوجب هذا، بل وغيره من الأمور غير المرضية. وهو نقص التربية العمومية، وعدم جريانها على طريقة شرعية كاملة. وإن موضوع التربية لميدان أوسع تتسابق الأقدام فيه، وإننا - إن شاء الله - نعود إليه، فهو هو الذي يليق أن تصرف إليه الأفكار وتستجلب إليه الأنظار.

عوائد الأفراح (٤٤)

نذكر قراء هذه الصحيفة بما وعدنا به في أحد أعدادها السابقة من التكلم على بعض العوائد في الأفراح والمآتم، وتبيين ما هو مخالف منها لنواميس الآداب وقواعد الشرع الشريف. ولعله يصادف آذاناً واعية ونفوساً زكية تقوى على مقاومة العادات المنافرة للأذواق السليمة، وتتوق إلى التخلق بخلق أهل الفضل والتشبه بذي البصيرة والتقد، وما ذلك على الله بعزيز.

إن حرص الإنسان على منافعه الذاتية، العاجلة منها والآجلة، حمله على أن يستبشر لخير أعوانه ونصرائه، وينقبض إذا نالهم أو مسهم سوء. فعلى هذا يكون سرور الإنسان عند النعمة ويؤسه عند النقمة أمراً طبيعياً لا خيار له فيه، فلا مجال للتلذيد أو الثناء على ما يختلج في الفؤاد ويظهر على الجوارح في السراء أو الضراء. إذ لا يعاب على الإنسان ولا يمدح إلا بما صدر منه عن الاختيار والإرادة. ولأجل هذا نجعل كلامنا الآن متعلقاً باختياراته في هذين البابين، ليصادف النهى والترغيب موضعاً، فنقول:

ترى الناس على اختلاف مواقعهم في المديرات والأقاليم متعودين في الأفراح أموراً كثيرة بعيدة عن الآداب، ومخالفة ما جاء من أحكام الشريعة. ولنأت على بعض ما في حافظتنا الآن منها، معترفين بأنه قليل من كثير في جانب مرتكباتهم التي يضيق صدر الصحيفة عن سردها، لأنها إذا تبعنا ما يفعل قبيل زفاف العروسين إلى ما بعد الدخول نجد أموراً كثيرة نجعل بالحقيقة مبدءاً ظهورها وعلّة تداولها (كالبلصة، وحل الدكة، وإزالة البكارة بالأصبع، وصلاة ركعتين وقتئذ على قميص العروس وإن بغير وضوء) وبيان ذلك ببعض التفاصيل:

إن أبوى البعل هما اللذان يختاران زوجة لولدهما . غير ملاحظين فى شروط انتقاها غالباً إلا أن تكون من عشيرة تعادلهم فى الثروة والصيت أو تزيد عنهم فيها ، فإن ظفروا بذلك سارعوا إلى خطبتها وإن كانت خبيثة الذات قبيحة التربية ، وأكرهوا الولد على قبولها ، إن لم يتحد معها مقصداً . ولا يخفى ما فى ذلك من النتائج المضرة بالزوجين معا . ويدفعان من الصداق ما يرضى أبويها ، ولو حملهما ديناً باهظاً وكلفهما حملاً ثقيلاً .

وإذا أتى وقت الدخول بها ، توجهت نسوة ورجال عديدون من أقرباء الزوجة إلى منزل الزوج ، وأخذوا ما يكفيهم من السمن والعسل والقمح والدقيق وغيره (من غير أن تأخذهم شفقة على عويل أهل المنزل وصراخهم) ليعدوه طعاماً ليلة الزفاف . وبعد ذلك إذا أراد آل الزوج أن يأتوا إليه بمخطوبته تبعثهم جموع كثيرة ، فئة تضرب بالسلاح ، وقوم يلعبون الحطب ، وجماعة تتسابق على ظهور الخيل : (نبهت الوقائع على مضرات هاته العادات الثلاث فيما سلف ، فلا حاجة بنا إلى إعادة ذلك الآن) . ولغيف من النسوة والفتيات يترنن بأصوات بخالها السامع أنها منبئة عن متوحشات إفريقية الجنونية ، وهذا مع اختلاط الذكور بالإناث والصغار بالكبار .

حتى إذا جاءوا بيت الزوجة وأرادوا حملها على الهودج المعد لزفافها ، كان دون فتح القاعة التى هى فيها صعوبات أخفها تمنع أخيها أو خادمتها عن فتحها حتى ينقده والد الزوج ما يرضيه من النقود ، وكذا يرضى جميع خدم أبيها وحاشيته ، وهذا هو المسمى عندهم (بلصة) .

وأما الدة الزوجة فإن كسوتها يبعثها إليها الزوج قبل الزفاف بنحو شهر ، على شرط أن تكون مضاربة لكسوة عروسه وإلا ردت إليه وطولب بأئمن منها .

هذا وقبل أن نخرج بالعروس إلى هودج الزفاف نعود بالقارئ إلى ما يفعل بها من صبيحة اليوم الذى تزف فى مسائه إلى وقت الزفاف فنقول :

قبل شروق الشمس من هذا اليوم تأتى الماشطة وتنخضب قدمى العروس وكفيها

بالحناء على شكل خطوط متقاطعة، ثم تدعها واضعة قدميها على لبنتين من الطوب الأخضر مكشوفة الأطراف، وليس عليها إلا قميص رقيق، محفوفة بلفيف من الفتيات يصرفن الوقت في الترميمات واللعب. فإذا حان وقت العصر غسلتها بالمشطة وسرحتها وألبستها ثياب الزينة والزفاف. وفي هذا الوقت، تخرج نسوة عديدات من أقاربها وتمر بأنحاء القرية مثني وثلاث رافعات الأصوات بألفاظ يحسبها ترمما، وكلما مررن بباب منزل وقفن به قليلاً، فتخرج من فيه من النساء ويقابلنهن بالزغاريط. وعند اجتيازها، يخترن من النساء اللاتي في المنزل أجملهن ذاتا ويدعونهن إلى بيت العروس لتحضر العشاء، فتقاطر المدعوات أفواجا إلى بيتها. وكلما دخلت منهن واحدة وضعت على صدر العروس بين ثدييها ما أتت به من النقود، وهذا هو المسمى (نقود). ثم ينصرفن إلى منازلهن بعد العشاء، ولا يعدن إلا وقت زفاف العروس.

(عود). . حيث تخرج العروس من منزل أبيها تكثر طلقات الأسلحة النارية، ويعلو صوت المغنيات، ويشد رعد الطبول، وتنتشر الغوغاء، ويعلو العثير^(٤٥) المنبعث عن حوافر أفراس السباق وجوه المارة بالموكب وثيابهم، ويزيد صراخ الأطفال الساقطين تحت أرجل الناس من الازدحام، إلى أن يقرب الموكب من بيت الزوج، فيخرج سائق الجمل المقل العروس عن الطريق الموصل إلى البيت، وتتبعه الجموع حتى يرضيه الزوج بما لا ينقص عن أجرة الجمل شهرين أو ثلاثة، فيرجع عن جموحه وتدخل العروس وأثاثها إلى منزل الزوج.

وبعد ذلك، يؤخذ في زفاف الزوج على هيئة زفاف عروسه، خلا أنه لا يحمل على جمل، بل يمشي راجلاً وأمامه المدفون والزمارون. ولكن بعض الناس الآن (وهم وجهاء البلاد) اتخذوا الذكيرين (أبناء الطرق) بدلاً عن الزمارين والمدفونين، فهم الذين يؤلفون موكب العروس ويخترقون كثيراً من القاذورات رافعين أصواتهم بذكر الله طائفين حول البلد على غير خشوع وأدب. وهذا فضلاً عن كون كثير من النسوة والأطفال يقطعن صفوفهم لشدة الازدحام.

حتى إذا بلغوا المنزل دخل الزوج قاعة العروس لفض بكارتها، فيجد عندها والدتها واثنتين معها في الأقل غير «القابلة» فيفترش قميصها ويصلى عليه ركعتين،

والغالب أن تأديتهما تكون على غير وضوء . وإذا نهض إلى فض البكارة ، مانعته أم عروسه وطلبت منه مبلغا قبل أن يحل رباط سراويل العروس . هذا ما يدعى (حل الدكة) . وإذا ذك تزدهم أقدام الشبان والنساء على باب القاعة ، ويصطف الرجال على سطوح البيت بالبنادق والقربانات ، وترتفع أصوات القائمين على باب القاعة بكلمات قبيحة المدلول ، يعنون بها خطاب الزوج مع تصفيق شديد ورقص وتواهب عنيف ، كأنهم يحشونه على السرعة في تنجيز فض البكارة ويشرحون له كيفية الوصول إلى ذلك . وإن تراخى ولو قليلاً كنوا بالتنديد عليه ، فيفيض بكارتها بأصبعه على مرأى من النسوة الحاضرات . وقد يكون الزوج صغير السن أو مرتجفا فتتوب القابلة عنه في ذلك (شئ فبيح لا ترضيه الشريعة ولا يقبله الذوق) .

وبمجرد خروج الزوج من القاعة تندفق النار من أفواه البنادق والقربانات ، ثم تدخل النساء العديديات عند الزوجة ويأخذن القميص الملوث بدم البكارة ، ويحملنه بين أيديهن ويمررن حول البلد مرة أو مرتين فرحات راقصات فيعرضنه على جميع المنازل والبيوت وينشدن في طريقهن هذه العبارة متتابة بصوت مرتفع : (بيضتى الشاش يا عروسة) ومعناها (حبذا بك من عروس لم تدنس عرض أبويك ، فإن هذا الدم الذى نحمله بين أيدينا يدل على أنك مصونة العرض طاهرة الذيل ، وكفى أبويك شرفا بهذا) . وبعد ذلك يحفظن هذا القميص فى منزل أبويها ولا يسمحن بغسله إلا بعد شهر فى الأقل ليكون حجة على طهارة عرض أبويها .

وأما الزوج فإنه عند خروجه من عند زوجته لا يباح له العودة إليها ثانية إلا قبل الفجر ، ثم مع ذلك يلزمه أن يبكر فى القيام من النوم صبيحة تلك الليلة ليجلس مع المهنئين طوال نهاره ، وهكذا ثلاثة أيام . وفى هذه المدة تأتى إليه الأصحاب من البلد وغيره بالنقود كل على قدر ثروته ، أو الأولى يدفع إليه كل واحد قيمة ما أخذ منه فى أفراحه السابقة ، وبعد هذا ينتهى الفرح ويذهب كل واحد من الناس إلى عمله ، حتى العروس .

تلك بعض عاداتنا فى الأفراح ، حفظناها حيث نظرنا من النوافذ المطللة على شوارع المدن والبنادر ، وتم بين أيدينا ونحن جلوس على قساعة طرق الأرياف ومصابطها ، يقوم بشعارها الصغير والكبير ، ولا ينكرها الجاهل والعالم ، ولا ترى

من يزجر النساء عن الاجتماع بالرجال، مع مشاهدتهم ما ينشأ عن الاختلاط من الفسق والفجور، وكأنهم لم يعلموا أن فض البكارة بالأصبع، وكشف العورة بمحضر جمع من النسوة أمر منكر فى الشرع ومستقبح بالعقل، وأن القابلة تستحق التعزير والتأديب على النظر إلى عورة غيرها، فضلا عن أن تزيل هى غشاء البكارة بنفسها، وكأنهم ذهلوا عما ورد فى الشرع وأجمعت عليه الأئمة من أن الصلاة بغير وضوء من المحرمات المغلظة، هذا إذا لم يعتقد حل ذلك، وإلا فيحكم عليه بالكفر، حتى لم ينهوا العروس عن صلاة تينك الركعتين بغير وضوء.

وبالجملـة فإن كثيرا من العادات التى شرحنها لك، إن لم نقل كلها، مما لا ينطبق على قاعدة شرعية أو أصل عقلى، بل مصدرها أهواء فاسدة، وأميال سخيفة، شأن كل قوم انتشر بينهم جيش الجهل وأفل من ربوعهم بدر العلم، فيفعلون ما تحدثهم به شهواتهم من غير شعور بما يترتب عليه من القبح والمضار.

نعم.. . إننا نعترف بأن كثيرا من عادات الأفراح السابقة قد درست مراسمها، وأن النبلاء فى القرى والبنادر أخذوا يقللون من تلك العادات شيئا فشيئا وأن البعض منهم قد قدر على إزالة معظمها إذا عمل فرحا فى بيته، ولكن ذلك التقليل وهذا التهذيب لا يكفى بالنسبة لحالتنا الراهنة، فإن قطرنا الآن يحسب فى عداد البلاد المتقدمة، سيما وقد ملأته الأغراب والسائحون من الأمم العريقة فى التمدن، فمن العار أن يرونا مساوين فى العادات لقوم وحشيين لم تطرق أذانهم حكم شرعية، ولم يشموا رائحة المعارف، ولم تنور بصائرهم أشعة العلم فيرمونا بالجهل وينظروا إلينا مستهزئين ونحن لا نقوى على رد دعواهم لكونهم ينطقون عن معايينة.

وأما تنزه أفراد قليلين عن تلك العادات فلا يعد عنوانا لإقليم يحتوى على زهاء خمسة ملايين نسمة. على أنهم وإن خلعوا بعض هذه العادات، لكنهم جددوا لهم عادات أخرى حتمت عليهم الإسراف والتبذير وصرف المصاريف الجسيمة فى ما لا يعود بطائل، مع أن تلك النقود الوافرة لو حفظت للعروسين لكانت رأس مال يضمن لهما حسن المعيشة إن أحسنا فيه التصرف. فهذه العوائد الجديدة ليست أقل فى الفساد من تلك العوائد الوحشية. أصلح الله حالنا، آمين.

المرأة في صدر الإسلام (٤٦)

قد وجد في مبدإ الإسلام عدد غير قليل من النساء كان لهن أثر في مصالح المسلمين العامة، فجميع المسلمين يعلمون أن طائفة عظيمة من الأحاديث النبوية علي اختلاف مواضعها قد رويت عن «عائشة» و«أم سلمة» وغيرهما من أمهات المؤمنين ونساء الصحابة، وأن عددًا غير قليل من النساء اشتهرن بخدمة العلم وجودة الشعر، وأن عائشة تدخلت في مسألة الخلافة العظمى وكانت رئيسة للحزب المعارض لأحد الخلفاء. وإني أورد هنا بعض ما خطبت به على الناس تحملهم على الانضمام إلى الطائفة التي كانت قد انحازت إليها، وهي الخطبة التي ألقتها عند دخولها البصرة:

«إن الغوغاء من أهل الأمصار ونزاع القبائل غزوا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحدثوا فيه الأحداث، وآووا فيه المحدثين، واستوجبوا فيه لعنة الله ولعنة رسوله، مع ما نالوا من قتل إمام المسلمين (عثمان) بلائرة^(٤٧) ولا عذر، فاستحلوا الدم الحرام فسفكوه، وانتهبوا المال الحرام، وأحلوا البلد الحرام، والشهر الحرام، ومزقوا الأعراض والجلود، وأقاموا في دار قوم كانوا كارهين لمقامهم، ضارين مضرين، غير نافرين ولا متقين، لا يقدرّون على امتناع ولا يأمنون. فخرجت في المسلمين أعلمهم ما أتى هؤلاء القوم، وما فيه الناس ورائنا، وما ينبغي لهم أن يأتوا في إصلاح هذا. وقرأت: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ (النساء: ١١٤). . ننهض في الإصلاح عن أمر الله عز وجل وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصغير والكبير والذكر والأنثى،

فهذا شأننا إلى معروف نأمركم به ونحضكم عليه، ومنكر ننهاكم عنه ونحثكم على تغييره» (٤٨).

ويروى عن «أم عطية» أنها قالت: وغزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، سبع غزوات، وكنت أخلفهم في رحالهم، وأصنع لهم الطعام، وأداوى الجرحى، وأقوم على المرضى».

والذى يقرأ هذه الأسطر يتخيل له أنه يرى امرأة عربية من الممرضات اللاتي وهن حياتهن لخدمة الإنسانية. والناظر في الأحوال التي فضلت فيها شريعتنا الرجل على المرأة مثل الخلافة والإمامة والشهادة في بعض الأحوال، لا يجد واحدة منها تتعلق بعيشتها الخصوصية وحريتها. وإن الشارع لم يراع في هذه المسائل القليلة إلا عدم الخروج بالمرأة عن وظيفتها في العائلة وحصر الوظائف العمومية في الرجال، وهو تقسيم طبيعي جرى على مقتضاه إلى الآن التمدن في أوروبا، ولا يوجد فيه شيء يمنع من ترقية المرأة والوصول بها إلى أعلى مرتبة تستحقها. وما من عاقل يدرك الغرض الصحيح من تلك الحقوق العظيمة التي خولتها الشريعة الإسلامية إلى المرأة في جميع الأعمال المدنية - ومنها أهليتها لأن تكون وصية على رجل - يستحسن ما يخالفها من عوائدنا التي تؤدي إلى حرمان المرأة بالفعل من استعمال هذه الحقوق.

حجاب النساء من الجهة الدينية (٤٩)

لو أن في الشريعة الإسلامية نصوصاً تقضى بالحجاب، على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين، لوجب على اجتنب البحث فيه، ولما كتبت حرفاً يخالف تلك النصوص مهما كانت مضرة في ظاهر الأمر، لأن الأوامر الإلهية يجب الإذعان لها بدون بحث ولا مناقشة.

لكننا لا نجد نصاً في الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة، وإنما هي عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها وألبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة التي تمكنت في الناس باسم الدين والدين براء منها. ولذلك لا نرى مانعاً من البحث فيها، بل نرى من الواجب أن نلتم بها، ونبين حكم الشريعة في شأنها، وحاجة الناس إلى تغييرها.

جاء في الكتاب العزيز: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣٠) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ (النور: ٣١-٣٠).

أباحث الشريعة في هذه الآية للمرأة أن تظهر بعض أعضاء من جسمها أمام

الأجنبي عنها، غير أنها لم تسم تلك المواضع . وقد قال العلماء : إنها وكلت فهمها وتعيينها إلى ما كان معروفا في العادة وقت الخطاب . واتفق الأئمة على أن الوجه والكفين مما شمله الاستثناء في الآية ، ووقع الخلاف بينهم في أعضاء أخرى كالذراعين والقدمين .

جاء في «ابن عابدين» : «وعورة الحرة بدنها حتى شعرها النازل جميعه في الأصح ، خلا الوجه والكفين والقدمين على المعتمد ، وصوتها على الراجح ، وفراصها على المرجوح . وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه (لا لأنه عورة) بل تخوف الفتنة ، كمنعه وإن أمن الشهوة لأنه أغلظ ، ولذلك ثبتت به حرمة المصاهرة كما يأتي في الحظر ، ولا يجوز النظر إليه بشهوة كوجه أمرد ، فإنه يحرم النظر إلى وجهها ووجه الأمرد إذا شك في الشهوة ، أما بدنونها فيباح ولو جميلا»^(٥٠).

وذكر في كتاب (الروض) ، في المذهب الشافعي : «نظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة من المرأة للرجل وعكسه جائز ، ويجوز نظر وجه المرأة عند المعاملة وعند تحمل الشهادة ، وتكلف كشفه عند الأداء»^(٥١).

وجاء في (تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي الزيلعي) : «ويدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ والمراد محل زيتهن وما ظهر منها : الوجه والكفان . قاله ابن عباس وابن عمر . واستثنى في (المختصر) الأعضاء الثلاثة للابتلاء بإبدائها ، لأنه عليه الصلاة والسلام نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب . ولو كان الوجه والكفان من العورة لما حرم سترهما بالمخيط . وفي القدم روايتان والأصح أنها ليست بعورة للابتلاء بإبدائها»^(٥٢).

وحكم الوجه والكفين ، أنها ليست بعورة معروف كذلك عند المالكية والحنابلة . ولا تظليل الكلام بنقل نصوص أهل هذين المذاهبين .

وما يروى عن عائشة ، رضى الله عنها ، أنها قالت : «إن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليها ثياب رقاق ، فقال لها : يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه» .

وورد أيضا فى كتاب (حسن الأسوة) للسيد محمد صديق حسن خان بهادر :
«وإنما رخص للمرأة فى هذا القدر لأن المرأة لا تجد بدا من مزاوله الأشياء بيديها ومن
الحاجة إلى كشف وجهها ، خصوصا فى الشهادة والمحكمة والزواج ، وتضطر إلى
المشى فى الطرقات ، وظهور قدميها ، وخاصة الفقيرات منهن» (٥٣).

خولت الشريعة للمرأة ما للرجال من الحقوق ، وألقت عليها تبعة أعمالها المدنية
والجنائية ، فللمرأة الحق فى إدارة أموالها والتصرف فيها بنفسها ، فكيف يمكن لرجل
أن يتعاقد معها من غير أن يراها ويتحقق شخصيتها؟!

ومن غريب وسائل التحقق أن تحضر المرأة مغلفة من رأسها إلى قدميها ، أو تقف
من وراء ستار أو باب ، ويقال للرجال : ها هى ذى فلانة التى تريد أن تبيعك دارها
أو تقيمك وكيلاً فى زواجها مثلاً ، فتقول المرأة : بعت ، أو : وكلت ، ويكتفى
بشهادة شاهدين من الأقارب أو الأجانب على أنها هى التى باعت أو وكلت ،
والحال أنه ليس فى هذه الأعمال ضمانات يطمئن إليها أحد . وكثيراً ما أظهرت
الوقائع القضائية سهولة استعمال الغش والتزوير فى مثل هذه الأحوال ، فكم رأينا
أن امرأة تزوجت بغير علمها ، وأجرت أملاكها بدون شعورها ، بل تجردت من كل
ما تملكه على جهل منها ، وذلك كله ناشئ من تحجبها وقيام الرجال دونها يحولون
بينها وبين من يعاملها .

كيف يمكن لامرأة محجوبة أن تتخذ صناعة أو تجارة للتعيش منها إن كانت
فقيرة؟ كيف يمكن لخادمة محجوبة أن تقوم بخدمة بمنزل فيه رجال؟ كيف يمكن
لتاجرة محجوبة أن تدير تجارتها بين الرجال؟ كيف يتسنى لزراعة محجوبة أن تفلح
أرضها وتحصد زرعها؟ كيف يمكن لعاملة محجوبة أن تباشر عملها إذا أجرت نفسها
للعمل فى بناء بيت أو نحوه؟!

وبالجملة . فقد خلق الله هذا العالم ، ومكن فيه النوع الإنسانى ل يتمتع من
منافعه بما تسمح له قواه فى الوصول إليه ، ووضع للتصرف فيه حدوداً تتبعها
حقوق ، وسوى فى التزام الحدود والتمتع بالحقوق بين الرجل والمرأة من هذا النوع ،
ولم يقسم الكون بينهما قسمة أفراز (٥٤) ، ولم يجعل جانبا من الأرض للنساء
يتمتعن بالمنافع فيه وحدهن وجانبا للرجال يعملون فيه فى عزلة عن النساء ، بل

جعل متاع الحياة مشتركا بين الصنفين، شائعا تحت سلطة قواهما بلا تمييز . فكيف يمكن مع هذا لامرأة أن تتمتع بما شاء الله أن تتمتع به مما هيأها له ، بالحياة ولواحقها من المشاعر والقوى ، وما عرضه عليها لتعمل فيه من الكون المشترك بينهما وبين الرجال إذا حظر عليها أن تقع تحت أعين الرجال ، إلا من كان من محارمها؟ . . لا ريب أن هذا مما لم يسمح به الشرع ولن يسمح به العقل . .

لهذا رأينا أن الضرورة أحالت الثبات على هذا الضرب من الحجاب عند أغلب الطبقات من المسلمين ، كما نشاهده في الخادومات والعاملات وسكان القرى ، حتى من أهل الطبقة الوسطى ، بل وبعض أهل العلياء من أهل البادية والقرى ، والكل مسلمون ، بل قد يكون الدين أمكن فيهم منه في أهل المدن !!

إذا وقفت المرأة في بعض مواقف القضاء خصما أو شاهدا ، كيف أنه يسوغ لها ستر وجهها؟ مضت سنون والخصوم وقضاة المحاكم أنفسهم غافلون عما يهم في هذه المسألة ، متساهلون في رعاية الواجب فيها ، فهم يقبلون أن تخضر المرأة أمامهم مستترة الوجه ، وهي مدعية أو مدعى عليها أو شاهدة ، وذلك منهم استسلام للعوائد ، وليس بخاف ما في هذا التسامح من الضرر الذي يصعب استمراره فيما أظن . ذلك لعدم الثقة بمعرفة الشخص المستتر ، ولما في ذلك من سهولة الغش .

كل رجل يقف مع امرأة موقف المخاصمة من همه أن يعرف تلك التي تخاصمه . وله في ذلك فوائد كثيرة ، من أهمها صحة التمسك بقولها ، ولا أظن أنه يسوغ للقاضي أن يحكم على شخص مستتر الوجه ولا أن يحكم له . ولا أظن أنه يسوغ له أن يسمع شاهدا كذلك . بل أقول : إن أول واجب عليه أن يتعرف وجه الشاهد والخصم ، خصوصا في الجنايات ، وإلا فأى معنى لما أوجبه الشرع والقانون من السؤال عن اسم الشخص وسنه وصناعته ومولده؟ . وماذا تفيد معرفة هذه الأمور كلها إذا لم يكن معروفا بشخصه؟! .

والحكمة في أن الشريعة الغراء كلفت المرأة بكشف وجهها عند تأدية الشهادة ، كما مر ، ظاهرة ، وهي تمكن القاضي من التفرد في الحركات التي تظهر عليه ، فيقدر الشهادة بذلك قدرها .

لا ريب فى أن ما ذكرنا من مضار التحجب يندرج فى حكمة إباحة الشرع الإسلامى لكشف المرأة وجهها وكفيها، ونحن لا نريد أكثر من ذلك .

واتفق أئمة المذاهب أيضاً على أنه يجوز للخاطب أن ينظر إلى المرأة التى يريد أن يتزوجها، بل قالوا بئذيه، عملاً بما روى عن النبى، صلى الله عليه وسلم، حيث قال لأحد الأنصار: «وكان قد خطب امرأة- «أنظرت إليها؟» قال: لا، قال: «انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» .

هذه هى نصوص القرآن وروايات الأحاديث وأقوال أئمة الفقه كلها واضحة جلية فى أن الله تعالى قد أباح للمرأة كشف وجهها وكفيها، وذلك للحكم التى لا يصعب إدراكها على كل من عقل .

هذا حكم الشريعة الإسلامية، كله يسر لا عسر فيه، لا على النساء ولا على الرجال، ولا يضرب بين الفريقين بحجاب لا يخفى ما فيه من الحرج عليهما فى المعاملات والمشقة فى أداء كل منهما ما كلف به من الأعمال، سواء كان تكليفاً شرعياً أو تكليفاً قضت به ضرورة المعاش .

أما دعوى أن ذلك من آداب المرأة فلا إدخالها صحيحة، لأنه لا أصل يمكن أن ترجع إليه هذه الدعوى . وأى علاقة بين الأدب وبين كشف الوجه وستره؟ وعلى أى قاعدة بنى الفرق بين الرجل والمرأة؟ أليس الأدب فى الحقيقة واحداً بالنسبة للرجال والنساء؟ وموضوعه الأعمال والمقاصد لا الأشكال والملابس؟

وأما خوف الفتنة الذى نراه يطوف فى كل سطر مما يكتب فى هذه المسألة تقريراً فهو أمر يتعلق بقلوب الخائفين من الرجال وليس على النساء تقدير، ولا هن مطالبات بمعرفته، وعلى من يخاف الفتنة من الرجال أن يغض بصره، كما أنه على من يخافها من النساء أن تغض بصرها . والأوامر الواردة فى الآية الكريمة موجهة إلى كل من الفريقين بغض البصر على السواء، وفى هذا دلالة واضحة على أن المرأة ليست بأولى من الرجل بتغطية وجهها .

عجبا! لم يؤمر الرجال بالتبرقع وستر وجوههم عن النساء إذا خافوا الفتنة عليهن؟! هل اعتبرت عزيمة الرجل أضعف من عزيمة المرأة، واعتبر الرجل أعجز من

المرأة عن ضبط نفسه والحكم على هواه؟ واعتبرت المرأة أقوى منه في كل ذلك، حتى أبيع للرجال أن يكشفوا وجوههم لأعين النساء مهما كان لهم من الحسن والجمال، ومنع النساء من كشف وجوههن لأعين الرجال منعاً مطلقاً خوف أن يفلت زمام هوى النفس من سلطة عقل الرجل فيسقط في الفتنة بأي امرأة تعرضت له مهما بلغت من قبح الصورة وبشاعة الخلق؟

إن زعم زاعم صحة هذا الاعتبار رأينا هذا اعترافاً منه بأن المرأة أكمل استعداداً من الرجل، فلم توضع حينئذ تحت رقه في كل حال؟ فإن لم يكن هذا الاعتبار صحيحاً فلم هذا التحكم المعروف؟

على أن البرقع والنقاب مما يزيد من خوف الفتنة، لأن هذا النقاب الأبيض الرقيق الذي تبدو من ورائه المحاسن وتخفي من ورائه العيوب، والبرقع الذي يخفي تحته طرف الأنف والقم والشدقان ويظهر منه الجبين والحواجب والعيون والحدود والأصداغ وصفحات العنق. . هذا الساتر في الحقيقة من الزينة التي تحث رغبة الناظر وتحمله على اكتشاف قليل خفي بعد الافتتان بكثير ظهر. ولو أن المرأة كانت مكشوفة الوجه لكان في مجموع خلقها ما يرد في الغالب البصر عنها.

ليست أسباب الفتنة ما يبدو من أعضاء المرأة الظاهرة، بل من أهم أسبابها ما يصدر عنها من الحركات في أثناء مشيها، وما يبدو من الأفاعيل التي ترشد عما في نفسها. والنقاب والبرقع من أشد أعوان المرأة على إظهار ما تظهر وعمل ما تعمل لتحريك الرغبة، لأنهما يخفيان شخصيتها فلا تخاف أن يعرفها قريب أو بعيد فيقول: فلانة أو بنت فلان أو زوجة فلان كانت تفعل كذا؛ فهي تأتى كل ما تشتهي من ذلك تحت حماية ذلك البرقع وهذا النقاب. أما لو كان وجهها مكشوفاً فإن نسبتها إلى عائلتها أو شرفها في نفسها يشعراها بالحياء والتجمل ويعمانها من إبداء حركة أو عمل يتوهم منه أدنى رغبة منها في استلفات النظر إليها.

والحق أن الانتقاب والتبرقع ليسا من المشروعات الإسلامية لا للتعبد ولا للأدب، بل هما من العادات القديمة السابقة على الإسلام والباقية بعده. ويدلنا على ذلك أن هذه العادة ليست معروفة في كثير من البلاد الإسلامية وأنها لم تزل معروفة عند أغلب الأمم الشرقية التي لم تتدين بدين الإسلام.

ولمّا من مشروعات الإسلام ضرب الخمر على الجيوب، كما هو صريح الآية، وليس فى ذلك شىء من التبرقع والانتقاب. هذا ما يتعلق بكشف الوجه واليدين. أمّا ما يتعلق بالحجاب بمعنى قصر المرأة فى بيتها والحظر عليها أن تخالط الرجال، فالكلام فيه ينقسم إلى قسمين: ما يختص بنساء النبى صلى الله عليه وسلم، وما يتعلق بغيرهن من نساء المسلمين، ولا أثر فى الشريعة لغير هذين القسمين.

أما القسم الأول فقد ورد فيه ما يأتى من الآيات:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ . . . ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (سورة الأحزاب- الآية: ٥٣).

﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٣٢) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (الأحزاب: ٣٢ و٣٣).

ولا يوجد اختلاف فى جميع كتب الفقه من أى مذهب كانت ولا فى كتب التفسير فى أن هذه النصوص الشريفة هى خاصة بنساء النبى صلى الله عليه وسلم، أمرهن الله سبحانه وتعالى بالتحجب وبين لنا سبب هذا الحكم وهو أنهن لسن كأحد من النساء. ولما كان الخطاب خاصاً بنساء الرسول صلى الله عليه وسلم، وكانت أسباب التنزيل خاصة بهن لا تنطبق على غيرهن، فهذا الحجاب ليس بفرض ولا بواجب على أحد من نساء المسلمين^(٥٥).

وأما القسم الثانى، فغاية ما ورد فى كتب الفقه عنه حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم، نهى فيه عن الخلوة مع الأجنبية وهو: «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذى محرم». قال «ابن عابدين»: «الخلوة خربة»^(٥٦) أو كانت عجوزاً شوهاً أو بحائل- وقيل: الخلوة بالأجنبية مكروهة كراهة تحريم. وعن يوسف ليست

بتحريم^(٥٧) . . وقالوا: إن الخلوة المحرمة تنتفى بالحائل وبوجود محرم أو امرأة ثقة قادرة، وهى تنفى أيضا بوجود رجل آخر لم تره^(٥٨) .

ربما يقال: إن ما فرضه الله على النساء نبيه يستحب اتباعه لنساء المسلمين كافة، فنجيب: إن قوله تعالى: ﴿لَسْتَنَ كَأَحدٍ مِنَ النِّساءِ﴾ يشير إلى عدم الرغبة فى المساواة فى هذا الحكم وينبها إلى أن فى عدم الحجاب حكما ينبغى لنا اعتبارها واحترامها، وليس من الصواب تعطيل تلك الحكم مرضاة لاتباع الأسوة. وكما لا يحسن التوسع فيما فيه تيسير أو تخفيف، كذلك لا يجعل الغلو فيما فيه تشديد وتضييق أو تعطيل لشيء من مباحات الحياة. وعلى هذا وردت آيات الكتاب المبين، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥)، قال: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨)، وقال أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُونَ﴾ (المائدة: ١٠١) . . ولو كان اتباع الأسوة مطلوباً فى مثل هذه الحالة لما رأينا أحد المشهورين بشدة التقوى والتمسك بالسنة يجرى فى عائلته على ما يخالف الحجاب. واستدل على ذلك بذكر الواقعة الآتية:

بعث سلمة بن قيس برجل من قومه يخبر عمر بن الخطاب، رضى الله عنه، بواقعة حرية، فلما وصل ذلك الرجل إلى بيت عمر قال: «فاستأذنت وسلمت، فأذن لى، فدخلت عليه، فإذا هو جالس على مسح متكئ على وسادتين من آدم^(٥٩) محشوتين ليفاً، فنبتذ إلى بإحدهما، فجلست عليها. وإذا بهو فى صفة فيها بيت عليه ستير فقال: يا أم كلثوم، غداءنا. فأخرجت إليه خبزة بزيت فى عرضها ملح لم يذق. فقال: ألا تخرجين إلينا تأكلين معنا من هذا؟ قالت: إني أستمع عنك حس رجل. قال: نعم، ولا أراه من أهل البلد. قالت: فذلك حين عرفت أنه لم يعرفنى، ولكن لو أردت أن أخرج إلى الرجال لكسوتنى كما كسا ابن جعفر امرأته وكما كسا الزبير امرأته وكما كسا طلحة امرأته. قال: أو ما يكفيك أن يقال: أم كلثوم بنت على بن أبى طالب وامرأة أمير المؤمنين عمر؟! فقال: فلو كانت راضية لأطعمتك أطيب من هذا^(٦٠) .

الطلاق (٦١)

قال «فولتير» الكاتب الفرنساوى الشهير ، على طريقته من الفكاهة المعروفة فى كثير من مؤلفاته : «إن الطلاق قد وجد فى العالم مع الزواج فى زمن واحد تقريبا ، غير أنى أظن الزواج أقدم ببضعة أسابيع ، بمعنى أن الرجل ناقش زوجته بعد أسبوعين من زواجه ، ثم ضربها بعد ثلاثة ، ثم فارقها بعد ستة أسابيع !»

وقد أراد بذلك أن يقول : إن الطلاق قديم فى العالم ، وإنه يكاد أن يكون من الأعراض الملازمة للزواج . وهو حق لا يرتاب فيه ، فقد دل تاريخ الأمم علي أن الطلاق كان مشروعا عند اليهود والفرس والرومان ، وأنه لم يمنع إلا فى الديانة المسيحية بعد مضى زمن من نشأتها . ولا يزال أثر ذلك المنع باقيا إلى الآن فى شرائع الأمم الغربية التى وضعت الزواج على قاعدة أنه عقد لا يحل إلا بموت أحد الزوجين ، وهذا إفراط فى احترام هذا العقد ومغالة فيه إلى حد يصعب أن يتفق مع راحة الإنسان .

نعم إن من أمانى الأم الصالحة أن تكون عقدة الزواج عندها عقدة لا تنحل إلا بالموت ، ولكن مما تجب مراعاته أن الصبر على عشرة من لا تمكن معاشرته فوق طاقة البشر ، ولهذا فقد شعرت الأمم الغربية على مر الأزمان بأن أحكام الكنيسة تطالب الناس بالكمال المطلق بدون مراعاة حاجاتهم وضروراتهم . وكان هذا الشعور من بواعث حركة النفوس إلى التخلص من ربة تلك الأحكام فنزع الغربيون إلى وضع القوانين على حسب مصالح حياتهم وما تقتضيه الحاجات . ولقد اشتد هذا الشعور فى الناس حتى اضطرت الكنيسة نفسها لأن تخضع لمطالبه وموافاة رغائب الكافة ، وحملها الشح بمكانتها أن تسقط على تقرير أحكام فى أحوال سمتها «أحوال بطلان

الزواج» ورتبت على ذلك البطلان أحكاماً لا تختلف في آثارها عن أحكام الطلاق. فقبلت فسخ الزواج إذا أثبت أحد الزوجين أنه لم يكن عند الزواج مطلق الاختيار، أو أنه أخطأ في معرفة الآخر، أو إذا ادعى أحد الزوجين أن الآخر لا يستطيع القيام بحقوق الزوجية. . وأخذت تتوسع في تأويل الحالة الثانية إلى درجة متناهية حتى أدخلت فيها كل شيء. وفي الحالة الأخيرة قد تكتفى بأن يتفق الزوجان على أن يدعى أحدهما أن الآخر لم يقم أو لم يعد في إمكانه أن يقوم بأول واجب يوجبه الزواج لينالاً بطلانه، محتجة بأن الإخبار بهذا الحق لا تمكن معرفته إلا من قبل الزوجين، فقولهما هو الدليل الذي يصح التعويل عليه.

إلا أن هذا التساهل لم يف بحاجات الأم في هذا الباب. فبعد أن قنعت به مدة من الزمان، انبعثت مرة أخرى إلى المطالبة بتقرير أحكام كافة للراحة، خصوصاً وقد رأت أن هذه الأسباب التي قررتها الكنيسة لبطلان الزواج تغلب فيها الحيلة، وقل ما تتفق فيها الحقيقة. وإن قيام الشريعة على قوائم من الحيل مما لا ترضاه الأذواق السليمة المهذبة. ومن أجل ذلك اضطرت الحكومات إلى تقرير الطلاق والتصريح بجوازه على شروط يبتتها وأوسعت لها محلاً من قوانينها. وهكذا انحسر سلطان الكنيسة عما كان يتناوله في هذه المادة، كما بطلت سيطرتها في كل ما لم تتفق فيه أحكامها مع صالح تلك الأمم. وهذا هو الشأن في كل شرع أو دين لا يراعى أهله في أحكامه مقتضيات الزمان والمكان، ويغفلون عن طبيعة الإنسان، ويقفون به في مكان واحد عندما قرره بعض من سبقهم بدون إنعام نظر في أسرارهم وطرق تنفيذه.

دخل الطلاق في جميع الشرائع الغربية تقريباً رغمًا عن معارضة الكنيسة وإصرارها على القول بأن من طلق بحكم القانون لا يجوز له أن يتزوج، لعدم اعتبارها ذلك الطلاق. ولكنه لم يصل إلى الدرجة التي يستحقها من القبول والاعتبار، ولم يستوف أحكامه إلا عند الأمة الأمريكية التي فاقت غيرها ببذلها المجهود في الإقدام على طلب الترقى، ففتحت أبواب شريعتها للطلاق، ولم تنفيده بأحكام مخصوصة كما قيده غيرها.

وكل مطلع على أحوال الأمم الغربية يرى الميل عند جميعها إلى التوسع في

الطلاق، ولا بد أن تنتهي يوماً إلى الاعتراف بأن ما أباحت به إلى الآن من الطلاق المشروط بزنا علي أحد الزوجين أو الحكم عليه بعقوبة في أحوال مخصوصة غير واف بالحاجة، وعند ذلك تقرر إباحة الطلاق متى وجدت أسبابه في نفوس الزوجين وتركه إلى مشيئتهما.

نعم. إن إباحة الطلاق بدون قيد لا تخلو من ضرر، ولكنه من المضرات التي لا يستغنى عنها. ويكفى لتسويغه أن منافعه تزيد عن مضاره فإن كل نظام لا يخلو من ضرر والكمال التام في هذه الدنيا أمر غير مستطاع.

ونحن لا نريد البحث في هذا الموضوع الواسع لأننا اجتنبنا في هذا المختصر كل بحث نظري، وإنما نقول: إن من أجال النظر في نصوص الكتاب العزيز وما اشتمل عليه من الآيات المقررة للطلاق وأحكامه يشعر بالنعمة التي أفاضها الله على المسلمين، ويقتنع بأن كتاب الله قد أتى من الحكمة على متهاها، وأنه وفي كل شيء حقه.

وأول ما يجب الالتفات إليه هو أن شرعنا الشريف قد وضع أصلاً عاماً يجب أن ترد إليه جميع الفروع في أحكام الطلاق، وهو أن الطلاق محظور في نفسه مباح للضرورة. والشواهد على ذلك كثيرة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وما جاء في كتب الأئمة، نورد منها ما يأتي:

قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ١٩) وقال جل شأنه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ (النساء: ٣٥)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نَشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: ١٢٨).

وجاء في الحديث: «أبغض الحلال عند الله الطلاق». وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تطلقوا النساء إلا من رية، إن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات». وقال على كرم الله وجهه: «تزوجوا ولا تطلقوا، فإن الطلاق يهتر منه العرش».

وجاء فى حواشى «ابن عابدين»: «أن الأصل فى الطلاق الحظر، بمعنى أنه محظور إلا لعارض يبيحه، وهو معنى قولهم: الأصل فيه الحظر. والإباحة للحاجة إلى الخلاص، فإذا كان بلا سبب أصلاً لم يكن فيه حاجة إلى الخلاص، بل يكون حمقاً وسفاهة رأى ومجرد كفران بالنعمة، وإخلاص الإيذاء بالمرأة وبأهلها وأولادها. ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْتُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ (النساء: ٣٤). أى لا تطلبوا الفراق» (٦٢). انتهى.

والمطلع على كتب الفقه، وإن كان يجد أن جميع الأئمة قد نظروا على العموم إلى هذا الأصل الجليل، الذى من شأن العمل عليه تضييق دائرة الطلاق بما يصل إليه الإمكان، لكنه لا بد أن يلاحظ أيضاً أنهم لم يراعوا فى التفريق تطبيق هذا الأصل على طريقة واحدة متساوية، ويرى أن الفقهاء من أتباع الأئمة قد توسعوا فى أمر الطلاق، ولم تطرد طريقتهم على وتيرة واحدة فى تطبيق الأحكام على الوقائع. وهذا الاختلاف يشاهد على الخصوص فى ثلاث مسائل كلها جديرة بالالتفات:

أولها: مسألة وقوع الطلاق الصريح، بدون اشتراط النية. فقد خالف بعض الفقهاء خصوصاً من المذهب الحنفى، فى هذه المسألة الأصول العامة التى بنيت عليها معظم أحكام الشريعة وفاضت بها نصوص الكتاب والسنة، كالأصل المقرر لعدم تكليف المكره والغافل المخطئ، وأخرج الطلاق من مشمول هذا الأصل، ف قضى بوقوعه على المكره والمخطئ والهازل والسكران، مع تعريفهم السكران بأنه هو الذى لا يميز السماء من الأرض.

وظاهر أن أهل هذا رأى لم يعملوا على النية التى هى أساس الدين الإسلامى كما يستفاد من حديث «إنما الأعمال بالنيات»، كما أنهم لم يلتفتوا إلى قصد الشارع فى أن الطلاق محظور فى الأصل وأنه أبغض الحلال عند الله. وقد عللوا إنفاذ الطلاق فى الأحوال التى أشرنا إليها بأسباب أذكرها للقارئ وأترك له مسئولية الحكم عليها.

قرأت فى كتاب «الزيلعى» ما معناه: «إن طلاق الهازل والمخطئ يقع، لأن لفظ الطلاق ذكر على لسان الزوج، وإن طلاق المكره يقع لأنه عرف الشرين واختار

أوهنهما، وأما السبب في وقوع طلاق السكران فلأنه ارتكب معصية، فيكون نفاذ الطلاق زجرًا له» (٦٣).

ولكننا نحمد الله على أن في المذاهب الإسلامية الأخرى ما يخالف ذلك ويتفق مع أصول الشريعة والمصلحة العامة، ويمكن لمريد الإصلاح أن يأخذ به فيقرر بعدم صحة الطلاق الذي يقع في تلك الأحوال.

ثانيها: إن الطلاق الذي نص عليه القرآن هو واحد رجعي دائماً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ۝ فَإِذَا بَلَغَ أَحْلَاهُنَّ فَاْمَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ١). وقال تعالى: ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ (البقرة: ٢٢٨).

ولكن . . . قسم الفقهاء الطلاق إلى صريح وبالكناية، وقالوا بالطلاق الصريح تقع واحدة رجعية ولو نوى أكثر من واحدة أو نوى واحدة بائنة. أما بالكناية فيكون الطلاق بائناً لا تصح بعده الرجعة ولا تحل الزوجة إلا بعقد جديد، إلا في بعض ألفاظ استثنوا ويقع بها الطلاق ثلاثاً إن نوى الثلاث.

إلا أنه يوجد في مذهب آخر كمذهب الشافعي رضى الله عنه أن الكنايات جميعها رجعية. ووجه الحق في هذا المذهب ظاهر، فإنما الطلاق طلاق على كل حال، وهو فصل عصمة المرأة من الرجل. فاختلفت الألفاظ بالنسبة إلى هذا المعنى، إنما هو اختلاف عبارة لا يصح أن يتعلق به اختلاف حكم. ولو سلم اختلاف الأحكام باختلاف الألفاظ في مثل هذا الباب، لكان الأوجه أن يكون حكم الكناية أخف من حكم التصريح.

ثالثها: اتفق أغلب المذاهب على أن الطلاق ثلاثاً متفرقة في حيض واحد، أو في مرة واحدة ويلفظ واحد، يقع ثلاثاً. على أن هذا النوع من الطلاق الذي اعترف الفقهاء أنفسهم بأنه بدعي - أي مخالف للكتاب والسنة - لا يمكن تصوره على الكيفية

التي قررها الفقهاء. ونصوص القرآن كلها تأيى تأويلهم. قال تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩). . . وجاء فى تفسير هذه الآية فى كتاب (حسن الأسوة): «وإنما قال سبحانه: (مرتان) ولم يقل: طلقتان، إشارة إلى أنه ينبغى أن يكون الطلاق مرة بعد أخرى لا طلقتين دفعة واحدة. كذا قال جماعة من المفسرين». وجاء فيه أيضا: «قد اختلف أهل العلم فى إرسال الثلاث دفعة واحدة هل تقع ثلاثا أو واحدة فقط؟ فذهب إلى الأول الجمهور، وذهب إلى الثانى من عداهم، وهو الحق، وقد قرره العلامة الشوكانى فى مؤلفاته تقريراً بالغاً وأفرده برسالة مستقلة، وكذا الحافظ ابن القيم فى (إغاثة اللهفان) و«أعلام الموقعين» . . .» (٦٤).

جاء فى «ابن عابدين»: « . . . وعن الإمامية: لا يقع بلفظ الثلاث ولا فى حالة الحيض، لأنه بدعة محرمة. وعن ابن عباس: يقع به واحدة، وبه قال ابن إسحاق وطاؤوس وعكرمة لما فى مسلم عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا فى أمر كان لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم. فأمضاه عليهم. وذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين إلى أنه يقع ثلاثا. قال فى (الفتح)، بعد سوق الأحاديث الدالة عليه: وهذا ما يعارض ما تقدم، وأما إمضاء عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلمه بأنها كانت واحدة فلا يمكن إلا وقد اطلعوا فى الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم بانتهاء الحكم لذلك لعلمهم بإناطته بمعان علموا انتفاءها فى الزمن المتأخر، وقول بعض الحنابلة توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن مائة ألف عين رأته فهل صح لكم عنهم أو عن عشر عشر عشرهم القول بوقوع الثلاث باطل؟ أما أولا فإجماعهم ظاهر لأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث، ولا يستلزم فى نقل الحكم الإجماعى عن مائة ألف تسمية كل فى مجلد كبير لحكم واحد على أنه إجماع سكوتى» (٦٥).

وقد روى فى هذه المسألة من الأحاديث ما لم يدع شكاً فى أن الطلاق الثلاث فى مجلس واحد لا يقع إلا واحدة جاء فى «الزليعى»: «وقال ابن عباس أخبر رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضبان، ثم قال: «أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟» . ذكره القرطبي ورواه النسائي^(٦٦). وجاء فيه أيضاً: «وذهب أهل الظاهر وجماعة منهم الشيعة إلى أن الطلاق الثلاث جملة لا يقع إلا واحدة، لما روى عن ابن عباس أنه قال: كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبى بكر وستين من خلافة عمر، رضى الله عنهم، واحدة، فأمضاه عليهم عمر، رضى الله عنه، رواه مسلم والبشارى . . وروى ابن اسحق عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: طلق ركانة بن عبد يزيد زوجته ثلاثاً فى مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً، فسأله عليه الصلاة والسلام: كيف طلقتهما؟ قال: طلقتهما ثلاثاً فى مجلس واحد. قال: إنما تلك طلقة فارتجمها»^(٦٧).

يرى القارئ من هذه العبارات، التى بسطناها ليحصل لنفسه منها رأياً، أن علماء مذهب عظيم كـمذهب ابن حنبل لم يعملوا على قضاء عمر، رضى الله عنه، بل تمسكوا بنصوص القرآن وسنة النبى . ويمكن للأمة إذا أرادت الإصلاح أن تأخذ بقولهم، لأن عمر، رضى الله عنه، قد بين لنا سبب قضائه بقوله: «إن الناس قد استعجلوا فى أمر كان لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم؟». فكانه اجتهد فى جعله عقوبة لردعهم عنه، وكلنا نعلم أنه لم ينشأ من اجتهاد عمر إلا استهتار العامة بلفظ الطلاق الثلاث وتهافتهم عليه فى محاوراتهم وأيمانهم.

بل لم يأخذ مريد الإصلاح بمذهب الإمامية الذى نقله «ابن عابدين»، وهو مذهب الأئمة من آل البيت، فى قولهم، كما مر: «إن الطلاق لا يقع بالطلاق الثلاث ولا فى الحيض لأنه بدعة محرمة؟».

وإن سمح لى القارئ أن أبدى هنا كل ما أظنه صواباً أقول:

لا يمكننى أن أفهم أن الطلاق يقع بكلمة لمجرد التلفظ بها مهما كانت صريحة . . نعم إن الأعمال لا تستغنى عن الألفاظ، إذ لو حللنا أى عقد لوجدناه مركباً من ظهور إرادة أو مطابقة إرادتين حصل الاستدلال عليهما أو عليهما من ألفاظ صدرت شفاهياً أو بالكتابة . ولذلك، فليس الغرض الاستغناء عن الألفاظ، وإنما مرادنا أن اللفظ لا يجب الالتفات إليه فى الأعمال الشرعية إلا من جهة كونه دليلاً على النية .

فيتج عن ذلك أنه يجب أن يفهم أن الطلاق إنما هو عمل يقصد به رفع قيد الزواج، وهذا يفرض حتما وجود نية حقيقية عند الزوج وإرادة واضحة فى أنه إنما يريد الانفصال من زوجته، لا أن يفهم كما فهمه الفقهاء وصرحوا به فى كتبهم: إن الطلاق هو التلفظ بحروف (ط ل اق).

والذى يطلع على كتبهم يندهش عندما يرى اشتغالهم بتأويل الألفاظ والتفنن فى فهم معانيها فى ذاتها بقطع النظر عن الأشخاص . وعندهم متى ذكر اللفظ تم الأثر الشرعى، ولهذا قصروا أبحاثهم جميعها على الكلمات والحروف وامتلات الكتب بالاشتغال بفهم: طلقتك، وأنت طالق، وأنت مطلقة، وعلى الطلاق، وطلقت رجلك أو رأسك أو عرقك وما أشبه ذلك . وصارت المسألة مسألة بحث فى اللفظ والتركيب ربما كان مفيدا للغة والنحو ولكنه لا يفيد مطلقا علم الفقه بشيء .

على أننا نظن أن علم الشرائع يقبل أبحاثا أخرى غير تأويل الألفاظ . والطلاق لم يخرج عن كونه عملا شرعيا يترتب عليه ضياع حقوق وإنشاء حقوق جديدة، وهو فى حد ذاته لا يقل عن الزواج فى الأهمية، حيث يتعلق به أعظم الحوادث المدنية كالنسب والميراث والنفقة والزواج . فالاستخفاف به إلى هذا الحد أمر يدهش حقيقة كل من له إلمام، ولو سطحي، بالوظيفة السامية التى تؤدىها الشرائع فى العالم .

ولو ترك فقهاؤنا الاشتغال بالألفاظ، وبحثوا فى مآخذ الأحكام التى يقررونها، وعرفوا تاريخها وأسبابها، وقارنوا المذاهب بعضها ببعض، وانتقدوها، وبالجملة لو اشتغلوا بعلم الفقه الحقيقى لتبين لهم أن الطلاق لا يكون طلاقا إلا إذا كان مصحوبا بنية الانفصال .

ويمكن لناظر أن يجد فى كتب الشريعة الإسلامية ما يفيد عدم صحة الطلاق إذا فقدت نية الانفصال، فقد نقل عن (شرح التعليق): «إن الرجل لو طلق زوجته بكلمة أو كلمات فى حال الغضب أو النزاع لا يقع طلاقه» . وروا فى ذلك أحاديث مثل قول على بن أبى طالب: «من فرق بين المرء وزوجته بطلاق الغضب واللجاج، فرق الله بينه وبين أحبائه يوم القيامة، كما قال الرسول عليه السلام .» .

نعم . . إن ناقل هذا القول اجتهد فى رده وبالغ فى إبطاله، ولكن مرید الإصلاح

له أن يبحث في كتب الشرع كلها ويقف على آراء الفقهاء مهما كانت، خصوصا إذا كان قصده محو فساد عظيم صار ضرره عاما.

نحن في زمان ألف رجال فيه الهذر بالفاظ الطلاق، فجعلوا عصم نسائهم كأنها لعب في أيديهم يتصرفون فيها كيف يشاءون ولا يراعون للشرع حرمة ولا للعشرة حقا. فنرى الرجل منهم يناقش آخر فيقول له: إن لم تفعل كذا فزوجتي طالق، فيخالفه فيقال وقع الطلاق وانفصمت العصمة بين الخالف وزوجته وهي لا تعلم بشيء ما ولا تبغض زوجها. لا تود فراقه، بل ربما كان الفراق ضربة قاضية عليها. وكذلك الرجل ربما كان يحب زوجته ويألم لفراقها، فإذا افترق منها بتلك الكلمة التي صدرت منه لا يقصد الانفصال من زوجته، وإنما يقصد إلزام شخص آخر بالعمل الذي كان يريد به كان الطلاق على غير نية منه.

رب رجل يناقش زوجته في بعض شئون البيت، فيرد على لسانه في وقت الغضب الحلف بالطلاق من باب التخويف والتهديد، وعلى غير قصد منه لهدم العصمة، فيقال أيضا: وقع الطلاق، ويعقبه أيضا ما سبق ذكره من البلاء الذي ينزل على الزوجين.

رب فلاح يرتكب جريمة السرقة مثلا فيسأله العمدة أو مأمور المركز عما وقع منه، فينكر، فيستحلفه بالطلاق، فيحلف أنه ما سرق، والحال أنه سرق، فيقال كذلك: وقع الطلاق، وهو لم يقصد بيمينه إلا تبرئة نفسه، ولم يخطر بباله عند الحلف أنه مباحض لزوجته كاره لعشرتها.

فلم لا يجوز، مع ظهور الفساد في الأخلاق والضعف في العقول وعدم المبالاة بالمقاصد، أن يؤخذ بقول بعض الأئمة من أن الاستشهاد شرط في صحة الطلاق كما هو شرط صحة الزواج، كما ذكره الطبري وكما تشير إليه الآية الواردة في سورة الطلاق حيث جاء في آخرها: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَيْ عَدْلِ مِنْكُمْ﴾؟.

أليس هذا أمراً صريحا بالاستشهاد يشمل كل ما أتى قبله من طلاق ورجعة وإمسك وفراق؟ أليس قصد الشارع أن يكون الطلاق واقعة حال مشهورة لدى العموم ليسهل إثباته؟ لم لا نقرر أن وجود الشهود وقت الطلاق ركن بدونه لا يكون الطلاق صحيحا، فيمتنع بهذه الطريقة هذا النوع الكثير الوقوع من الطلاق الذي

يقع الآن بكلمة خرجت على غير قصد ولا روية في وقت غضب؟ . . نظن أن في الأخذ بهذا الحكم موافقة لآية من كتاب الله ورعاية لمصلحة الناس، وما يدورنا أن الله سبحانه وتعالى قد اطلع على ما تصل إليه الأمة في زمان كزماننا هذا، فأنزل تلك الآية الكريمة لتكون نظاما نرجع إليها عند ميسر الحاجة كما هو شأننا اليوم .

بل إن أرادت الحكومة أن تفعل خيراً للأمة، فعليها أن تضع نظاماً للطلاق على الوجه الآتي :

المادة الأولى: كل زوج يريد أن يطلق زوجته فعليه أن يحضر أمام القاضي الشرعي أو المأذون الذي يقيم في دائرة اختصاصه ويخبره بالشقاق الذي بينه وبين زوجته .

المادة الثانية: يجب على القاضي أو المأذون أن يرشد الزوج إلى ما ورد في الكتاب والسنة مما يدل على أن الطلاق محقوت عند الله وينصحه ويبين له تبعه الأمر الذي سيقدّم عليه ويأمره أن يتروى مدة أسبوع .

المادة الثالثة: إذا أصر الزوج، بعد مضي الأسبوع، على نية الطلاق فعلى القاضي أو المأذون أن يبعث حكماً من أهل الزوج وحكماً من أهل الزوجة أو عدلين من الأجانب إن لم يكن لهما أقارب ليصلحا بينهما .

المادة الرابعة: إذا لم ينجح الحكمان في الإصلاح بين الزوجين فعليهما أن يقدمتا تقريراً للقاضي أو المأذون، وعند ذلك يأذن القاضي أو المأذون للزوج في الطلاق .

المادة الخامسة: لا يصح الطلاق إلا إذا وقع أمام القاضي أو المأذون، وبحضور شاهدين، ولا يقبل إثباته إلا بوثيقة رسمية .

والذي يتأمل في الآيات التي سبق ذكرها في الاستشهاد والتحكيم يرى أن نظاما مثل هذا ينطبق على مقاصد الشريعة ولا يخالفها في شيء . وليس لمعترض أن يحتج بأن نظاما مثل هذا يسلب الزوج حقه في الطلاق، لأن حق الزوج في الطلاق باق على ما هو عليه الآن، فهو الذي يملك عصمة الزواج . وأسباب الفراق لا تزل متروكة لتقديره . وغاية ما في الأمر أننا اشترطنا أن يسبق الطلاق تحكيم الحكّمين ونصيحة القاضي، وليس في هذا تعدّ على حق من حقوق الزوج، وإنما هو وسيلة

للتروى والتبصر اتخذت لمصلحة المرأة وأولادها، بل ولمصلحة الزوج نفسه، حيث نرى كثيراً من الأزواج يأسفون على وقوع الطلاق منهم على غير روية ثم يضطرون إلى استعمال الحيل الدنيئة للحلل مثلاً لداواة طيشهم .

ألا يرى أفاضل الفقهاء أن مثل هذه الطريقة البسيطة تترتب عليها منفعة عظيمة هي تقليل عدد الطلاق، فضلاً عما فيها من اتباع أوامر الله وتنفيذ حكم مهم مثل حكم التحكيم المنصوص عنه في الآية التي ذكرناها واتباع أمر شرعى بقى معطلاً إلى الآن حيث لم نسمع بإجرائه يوماً، خصوصاً في أمة كآمتنا بلغ أمرها من فساد الأخلاق والطيش إلى حد أن الرجل يحلف بالطلاق وهو يأكل ويشرب ويمشى ويضحك ويتشاجر ويسكر، وامرأته جالسة في بيتها لا تعلم شيئاً مما جرى في الخارج بينه وبين غيره .

ومنها يظهر أن كل أربع زوجات تطلق منهن واحدة . وتبقى ثلاث، وهذه النتيجة وإن كانت أحسن من الأولى بسبب أنها تشتمل على سكان الأرياف الذين لا يطلقون مثل أهل مصر إلا أن كليهما من أقوى الحجج على اضمحلال حال العائلات عندنا وسهولة بنائها .

ومن الغنى عن البيان أن المرأة إذا ترفت وشعرت بجميع ما لها من الحقوق، فإنها لا تقبل أن تعامل بطرق القسوة والإهانة التي تعامل بها وهي جاهلة، وعند ذلك يحس الرجال أنفسهم بأنه ليس من اللائق بهم أن يستعملوا حق الطلاق الذى وكله الله بأمانتهم إلا عند الضرورة التي شرع الطلاق لأجلها، فترية النساء مما يساعد على إصلاح أخلاقنا وتأديب ألسنتنا، فإن الرجل يحتقر المرأة الجاهلة، ولكنه يشعر رغماً عن إرادته باحترام المرأة إذا وجد منها عقلاً ومعرفة وعلواً فى الأخلاق فيعف لسانه فى ذكر ما لا يليق بها ويؤدى لها حقوقها .

ولكن لا يجمل بنا أن ننظر ذلك الزمان الذى يبلغ فيه النساء بالتربية والتهذيب ما يملأ قلوب الرجال من توفيرهن واحترامهن، بل يجب على كل من يهتم بشأن أمته أن ينظر فى الطرق التى تخفف من مضار الطلاق إلى أن يأذن الله بتلك الغاية التى هى ممتهى كل غاية، وقد بينا أن مجموع المذاهب الإسلامية قد حوى من الأحكام ما يساعد على وضع حدود تقف عندها العامة وتكون مراعاتها من

الوسائل إلى تقدمنا في طريق الإصلاح . وأقل ما يكون من أثرها ألا تجد المفسد سبيلا من الشرع إلى ظهورها ، فبذلك يكمل نظام العائلة وتعيش المرأة في طمأنينة وراحة بال ولا تكون في كل آن مهددة بفقد مكانتها من العائلة بسبب وبلا سبب .

ولكن لنا أن نلاحظ أنه مهما ضيقنا حدود الطلاق ، فلا يمكن أن تنال المرأة ما تستحق من الاعتبار والكرامة إلا إذا منحت حق الطلاق . ومن حسن الحظ أن شريعتنا النفيسة لا تعوقنا في شيء مما نراه لازما لتقدم المرأة . والوصول إلى منع المرأة حق الطلاق يكون بإحدى طريقتين :

الطريقة الأولى: أن يجرى العمل بمذهب غير مذهب الحنفية الذي حرم المرأة في كل حال من حق الطلاق ، حيث قال الفقهاء من أهله : «إن الطلاق منع عن النساء لاختصاصهن بنقصان العقل ونقصان الدين وغلبة الهوى» . مع أن هذه الأسباب باطلة ، لأن ذلك إن كان حال المرأة في الماضي فلا يمكن أن يكون حالها في المستقبل ، ولأن كثيراً من الرجال أخط من النساء في نقصان الدين والعقل وغلبة الهوى . . وأستدل على ذلك بملاحظة وردت على عند اطلاعي على احصائية الطلاق في فرنسا ، فقد رأيت أنه في سنة ١٨٩٠م حكمت المحاكم الفرنسية بالطلاق في ٩٧٨٥ قضية ، منها سبعة آلاف تقريبا حكم فيها بالحق للنساء حيث ثبت أمام المحاكم أن العيب كان من الرجال .

ولا يصح في الحق أن شريعة سمحاء عادلة كشريعتنا تسلب المرأة جميع الوسائل التي تبيح لها التخلص من زوج لا تستطيع المعيشة معه ، كأن كان شريرا أو من أرباب الجرائم أو فاسقا أو غير ذلك ، مما لا يمكن معه لامرأة سليمة الذوق والأخلاق أن ترضى بعشرته .

وقد وفي مذهب الإمام مالك للمرأة بحقوقها في ذلك ، وقرر أن لها أن ترفع أمرها إلى القاضي في كل حالة يصل لها من الرجال ضرر . جاء في كتاب (البهجة في شرح التحفة) لأبي الحسن التسولي ما يأتي : «إن الزوجة التي في العصمة إذا أثبت ضرر زوجها بها بشيء من (المضار) المتقدمة ، والحال أنها لم يكن لها بالضرر شرط في عقد النكاح ، من أنه إن أضر بها فأمرها بيدها ، فقيل : لها أن تطلق نفسها بعد ثبوت الضرر عند الحاكم من غير أن تستأذنه في إيقاع الطلاق المذكور ، أي لا يتوقف

تطبيقها نفسها على إذنه لها فيه ، وإن كان ثبوت الضرر لا يكون إلا عنده ، كما أن الطلاق المشترط في عقد النكاح ، أى المعلق على وجود ضررها ، لها أن توقعه بعد ثبوته بغير إذنه وظاهره اتفاقا . وقيل : حيث لم يكن لها شرط به لها أن توقع الطلاق أيضا ، لكن بعد رفعها إياه للحاكم ، وبعد أن يزجره القاضى بما يقتضيه اجتهاده من ضرب أو سجن أو توبيخ ونحو ذلك ولم يرجع عن إضرارها . ولا تطلق نفسها قبل الرفع والزجر . وفهم من قوله : إن الطلاق بيد الحاكم ، فهو الذى يتولى إيقاعه إن طلبته الزوجة وامتنع الزوج ، وإن شاء الحاكم أمرها أن توقعه ، فعلى هذا القول لا بد أن يوقعه الحاكم أو يأمرها به فتوقعه . وإذا أمرها به فهى نائبة عنه فى الحقيقة كما أنه هو نائب عن الزوج شرعا حيث امتنع منه . وروى أبو يزيد عن ابن القاسم : أنها توقع الطلاق دون أمر الإمام . قال بعض الموثقين : والاول أصوب .

الطريقة الثانية: أن يستمر العمل على مذهب أبى حنيفة ، ولكن تشترط كل امرأة تتزوج أن يكون لها الحق فى أن تطلق نفسها متى شاءت أو تحت شرط من الشروط ، وهو شرط مقبول فى جميع المذاهب .

وهذه الطريقة أفضل من الأولى من بعض الوجوه ، فإن من المضار الحقيقية التى تتفق كل النساء فى التحفظ منها وبذلك المستطاع فى اتقائها ما لا يكون سببا يسمح للقاضى أن يحكم بالطلاق فى مذهب مالك وذلك كتزويج الرجل بامرأة أخرى وزوجته الأولى فى عصمته ، فإن الزوجة الأولى لو رفعت شكواها إلى القاضى وطلبت منه أن يطلقها لم يجز للقاضى أن يجيب طلبها ، فلو اشترطت أن تطلق نفسها متى شاءت أو عندما يتزوج زوجها عليها كان الأمر بيدها ، ولكن العمل على الطريقة الأولى أحكم وأحزم ، فإن وضع الطلاق تحت سلطة القاضى أدعى إلى تضيق دائرته وأدنى إلى المحافظة على نظام الزواج .

ولما كان تخويل الطلاق للنساء مما تقتضيه العدالة والإنسانية ، لشدة الظلم الواقع عليهن من فئة غير قليلة من الرجل لم تتحمل أرواحهم بالوجدانات الإنسانية السليمة كان لى الأمل الشديد فى أن يحرك صوتى الضعيف همه كل رجل محب للحق من أبناء وطنى خصوصا من أولياء الأمور إلى إغاثة هؤلاء الضعيفات المقهورات الصابرات .

الإنفاق على الزوجة

والتطبيق على الزوج (٦٨)

المادة الأولى: إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته ، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة فى ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر وأصر على عدم الإنفاق طلق القاضى فى الحال ، وإن ادعى العجز فإن لم يشبته طلق عليه حالاً ، وإن أثبت الإعسار أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم يتفق طلق عليه بعد ذلك .

المادة الثانية: إن كان الزوج مريضاً أو مسجوناً ، وامتنع عن الإنفاق على زوجته أمهله القاضى مدة يرجى فيها الشفاء أو الخلاص من السجن ، فإن طالّت مدة المرض أو السجن بحيث يخشى الضرر أو الفتنة طلق عليه القاضى .

المادة الثالثة: إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة ولم يترك نفقة لزوجته ضرب القاضى له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضى بعد مضى الأجل ، فإن كان بعيد الغيبة أو كان مجهول المحل وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضى .

المادة الرابعة: إذا كان للزوج الغائب مال أو دين فى ذمة أحد أو وديعة فى يد آخر كان للزوجة حق طلب فرض النفقة من ذلك المال أو الدين ، ولها أن تقيم البيّنة على من ينكر الدين أو الوديعة ، ويقضى بطلبها بلا كفيل وذلك بعد أن تحلف أنها مستحقة للنفقة على الغائب وأنه لم يترك لها مالاً ولم يقم عنه وكيلاً فى الإنفاق عليها .

المادة الخامسة: تطبيق القاضى لعدم الإنفاق يقع رجعيًا، وللزوج أن يراجع زوجته إذا أثبت إيساره واستعد للإنفاق فى أثناء العدة، فإن لم يثبت إيساره أو لم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة .

المادة السادسة: من فقد فى بلاد المسلمين، وانقطع خبره عن زوجته كان لها أن ترفع الأمر إلى نظارة الحقانية مع بيان الجهة التى تعرف أو تقطن أنه سار إليها أو يمكن أن يوجد فيها . وعلى ناظر الحقانية عند ذلك أن يبحث عنه فى مظنات وجوده بطرق النشر للحكام ورجال البوليس ، وبعد العجز عن خبره يضرب لها أجل أربع سنين ، فإذا انتهت تعتد الزوجة عدة وفاة أربعة أشهر وعشرا بدون حاجة إلى قضاء قاض ، ويحل لها بعد ذلك أن تتزوج بغيره .

المادة السابعة: إذا جاء المفقود أو تبين أنه حى وكان ذلك قبل تمتع الزوج الثانى بها غير عالم بحياته كانت الزوجة للمفقود ولو بعد العقد مطلقا، أو بعد التمتع فى حال ما لو كان الزوج الثانى عالمًا بحياة المفقود . فإن ظهر أن المفقود مات فى العدة أو بعدها قبل العقد على الزوج الثانى أو بعده، ورثته ما لم يكن تمتع بها الثانى غير عالم بحياة الأول . فإن مات بعد تمتعه وهو غير عالم بحياة الزوج الأول لم ترث .

المادة الثامنة: من فقد فى معترك بين المسلمين وبعضهم مع بعض وثبت أنه حضر القتال، جاز لزوجته أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية . وبعد البحث عنه وعدم العثور عليه تعتد الزوجة ، ولها أن تتزوج بعد العدة ويورث ماله بمجرد العجز عن خبره . فإن لم يثبت إلا أنه سار مع الجيش فقط كان حكمه ما فى المادتين السابقتين .

المادة التاسعة: لزوجة المفقود فى حرب بين المسلمين وغيرهم أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية، وبعد البحث عنه يضرب لها أجل سنة، فإذا انقضت اعتدت، وحل لها الزواج بعد العدة، ويورث ماله بعد انقضاء السنة . ومحل ضرب الأجال لاعتداد زوجة المفقود إذا كان فى ماله ما تنفق منه الزوجة أو لم تخش على نفسها الفتنة وإلا رفعت الأمر إلى القاضى ليطلق عليه متى ثبت له صحة دعواها .

المادة العاشرة: إذا اشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انقطاعه بينهما بطريقة من الطرق المنصوص عليها فى كتاب الله تعالى، رفع الأمر إلى قاضى المركز، وعليه عند ذلك أن يعين حكيمين عدلين أحدهما من أقارب الزوج والثانى من أقارب

الزوجة، والأفضل أن يكونا جارين، فإن تعذر العدول من الأقارب فإنه يعينهما من الأجانب، وأن يبعث بهما إلى الزوجين، فإن أصلحاهما فيها وإلا حكما بالطلاق ورفعا الأمر إليه، وعند ذلك عليه أن يقضى بما حكما به، ويقع التطلاق في هذه الحالة طلاق واحدة بائنة، ولا يجوز للمحكمين الزيادة عليها.

المادة الإحدى عشرة: للزوجة أن تطلب من القاضى التطلاق على الزوج إذا كان يصلها منه ضرر، والضرر هو ما لا يجوز شرعاً، كالهجر بغير سبب شرعى والضرب والسب بدون سبب شرعى. وعلى الزوجة أن تثبت كل ذلك بالطرق الشرعية.

الحشيش (٦٩)

هو من الجواهر المخدرة، لا يخلو من السميات، وخاصيته التأثيرات المضرة بالأبدان والعقول والملكات .

أما الأول فإنه يحرق الدم ويوقف حركته الطبيعية ويعوقها عن الانتشار في جميع أجزاء البدن، كما تطلبه شريعة الحياة وتقتضيه نواميس التركيب الحيوانى . وحيث أن يقع الخلل في توزيع الغذاء على جميع الأجزاء، فتضعف الأعضاء ويفسد نظام البنية، وتستولى العلل والأسقام على عموم البدن، ويثول به الحال إلى الانحلال . ولذلك ترى المعتادين عليه في حالة سيئة يقامون من ألم الاختلال ويتحملون مضض الأمراض تعلو وجوههم الصفرة والكدورة، ويتخلل أجسامهم النحول والذبول . يرددون في شهيقهم أنين الضجر، ويرجعون في زفيرهم أصوات التوجع والاضطراب . يعقد دخانه وأبخرته على أعينهم سحباً كثيفة، ويغشى نواظرهم بحجاب العماء، فإذا أرادوا النظر إلى شيء حملقوا بحدقاتهم وأداروها بين الجفون لعلها تدرك شيئاً مما وجهوها إليه فترجع خاسئة تسكب المدامع على ما أصابها من الضعف، وتهمل العبرات على ما نزل بها من الخيبة والكلال .

وأما الثانى (الضرر بالعقول) فإنه يجفف المخ، وهو مركز الإدراك، وإذا زاد به الجفاف ضعفت قوته الداركة، وتعطلت حركته المعتدلة، وتقوت قوة الخيال والوهم، فتغلب الوسوس والهواجس، وتكثر الخيالات الفاسدة، وتزايد الأوهام الباطلة حتى تتمكن من النفس، وتنفى الإدراكات الصحيحة، وتظهر الخرافات والهذيان ثم تنتهى هذه الحالة إلى العته والجنون . ولذلك ترى المعتادين عليه في نهاية الانحطاط من التعقل، إذا خاطبوا عاقلاً عدلوا عن الصواب، ومنهم (وهم

المدمنون له) من يدور فى الأسواق والأزقة والشوارع مكشوف الرأس أو عارى البدن يصرخ بالسخرىات ويصبح بالعويل والبكاء، ويقلد بعض الحيوانات فى الحركات والأصوات، ثم لا يلبث أن يلقى نفسه فى التهلكة، فإما أن يموت ويدفن فى القبر وهو على هذه الحال الشنعاء، وإما أن يقبض عليه ويؤثر فى زوايا البامارستان، والعياذ بالله من مثل هذه التكببات.

وأما الثالث (وهو الإضرار بالملكات والأخلاق) فإنه، كما قلنا، يضعف قوة الإدراك، ويزيد فى قوة الوهم والخيال، ويتجسم له الصغير كبيراً، فيجبن عن مقاومة من يريد بسوء وإن كان أضعف منه قوة أو أقل عدداً وعدة، ثم يكبر فيه هذا الداء حتى يخاف من كل شئ ويجبن عن مصادمة أى حادث ولا يجد من نفسه قوة الدفاع عنها إذا نزل بها أدنى مكروه فيتقاعد عن الداعية إلى النهوض خوفاً من ملاقة ما يكرهه إذا قام. فيتولد فيه خلق البطالة والكسل وحب الراحة والسلامة، فلا يسعى على معاشه ولو أجهدته الفقر ومضيه نصب الاحتياج. ولذلك ترى المتعدين عليه يقطعون النهار نوماً والليل جلوساً على هيئة رديئة محاطين بالأقذار والأوساخ يمحون ويعطسون ويهزءون ويسخرون ويضحكون ويكونون، ثم يخيل لهم الوهم أموراً كاذبة فيخافون وينكمشون، وتبرد أجسامهم فيجمدون ويسكتون، ينهشهم ناب الفقر فيتقاعسون وتطالبهم العيال بالسعى فيقعدون فتضطر أولادهم إلى اقتحام عرصات الأسواق وفسحات البيوت يتكففون السؤال وأباؤهم غافلون.

فهذا حال الحشيش، وهذه أحوال المعتادين عليه، تتابهم الأمراض فى الأجسام والأبصار وتختل منهم المشاعر والمدارك وتقوى فيهم قوة الوهم والخيال، وتسلطن عليهم ملكات الخوف والجبن والبطالة والكسل والخيبة والانهطاط، وينتهى أمرهم بالجنون وأمر عائلاتهم بالفقر والاحتياج.

وقد أثبتت قواعد علم الطب، ونطقت التجارب والمشاهدات بأن أمثال هذه العلل والأمراض الجسمانية والعاهات والآفات العقلية والنقائص والمذام الخلقية تنتقل من الآباء إلى الأبناء بالتوارث. وعلى هذا فالمستعملون لهذا الجوهر الخبيث (الحشيش) لم يسيئوا إلى أنفسهم على الخصوص، ولكنهم أساءوا إليها وإلى من يتناسل عنهم فى مستقبل الأزمان.

ثم إنهم بأخلاقهم وأطوارهم وأفكارهم أعدى لمعاشريهم وكل من خالطهم من الجرب، فكانوا وبالا عظيما على بنى النوع الإنسانى وأشد عليه ضرراً من الوباء والطاعون. فإن غاية ما فى الوباء إبادة بعض الأجسام، وأما هؤلاء فإنهم يبيدون الأجسام ويميتون العقول ويشتون الأداب. والوباء لا يبقى إلا زماناً قليلاً ثم يزول بزوال الأسباب، وهؤلاء لا ينقطع ضررهم بفنائهم، بل يمتد ويدوم كثيراً من الأجيال.

ومع كل ذلك، فلنا نرى أن هذا الجوهر المضر قد انتشر فى البلاد، وتناقلته أبنائنا من المدن إلى الأرياف، وسماوا استعماله تمدنا مستحسننا، وانتقل بالعدوى من الترفين وذوى النعمة إلى المساكين والفقراء.

ولم يقتصر متناولوه على طريقة واحدة فى (تعاطيه)، بل تفتنوا فيه واخترعوا وأوسعوا المجال؛ فممنهم من يأكله غير مخلوط بسواه، ومنهم من يجعله فى أصناف من الحلوى على طرق مختلفة المقادير، ويطلق على كل صنف منها اسماً لا يشمل غيره من الأصناف كالمعاجين والمنازيل والبرش والجوارش إلى غير ذلك مما لا نقف عليه من الأسماء. وهؤلاء كثير جداً. ومنهم من يجعله مع الدخان فى السيارة، وهؤلاء هم الأكثر عدداً، والأوفر مدداً. ومنهم من يجعله فى حجر الجوزة مع التنبك، وهؤلاء أكثر ما يكونون فى المدن والثغور. وهذه الأقسام كما تختلف فى القلة والكثرة باختلاف المواقع والبلدان، كذلك يختلف كل واحد منها فى الإكثار منه والإقلال.

ولقد كثر عدد متناوليهِ فى بلادنا فى هذه الأيام حتى راجت بضاعته وبيع المتجرون فيه وكثر صانعوه ومحترفوه. فلم توجد طائفة من أهل القطر ولا بلد من الأرياف إلا وفيها من أولئك القوم (الحشاشين) عدد ليس بالقليل، حتى إن الواحد من الفقراء يقدم شراء هذا الجوهر المضر على قوته وقوت عياله ومن تلزمه مئونتهم من الضعفاء، أو بالأقل يضيق على نفسه ومن معه المثونة والكسوة ويوسع على نفسه فى (كيفية)، فلا يبالي شبع وشبعت عائلته معه أو جاع وجاعوا ما دام (مخه) عمرانا). وسيان عنده الغنى والفقر والثروة والاحتياج ما دام مراعيًا (لمزاجه). فلنا لله وإنا إليه راجعون.

وكثيرا ما صدرت الأوامر والمنشورات من الحكومة قاضية بمنع زراعة هذا الجوهر الخبيث وحظر الاتجار فيه وترتيب الجزاء على المخالفين وتشديد العقاب على متعاطيه، ولكننا لا نزال نرى بائعه وشاريه وأكليه وشاربيه .

وهذه قهاوى المحروسة وسواها من بقية المدن يعبق فيها دخانه، وتتصاعد منها روائحه، فتصعد رءوس المارين . وهذه حوانيت باعة الحلوى ممتلئة بأصنافه ومسمياته . وهذه أكياس كثير من القوم لا تخلو من صنف من أصنافه . وهذه آثاره . وهم الذين يجعجعون فى الأسواق ويقلقون المارة ويشوشون الأفكار ويخلون بالآداب ويتهكون حرمة الشريعة المطهرة، ويفسدون أخلاق العامة . وهذه أسواق الأرياف لا تخلو من أن يكون فيها علبة عطار أو جراب دخان . بل إن بعض الأسواق على ما رأيناه وسمعناه، لا يخلو من وجود طابخه علنا على رءوس الأشهاد بدون مبالاة ولا خوف من وعيد .

وغاية ما نقوله فى هذا الباب أن القوم قد كثروا جدا وزادوا عن الحد، ولم يعتبروا بالجزاء ولم يخافوا من الحد، ولا ترى لهم من رادع سوى التعنيف الشديد، لا بالحبس والجلد، ولكن بتغريم الجزاء من النقد .

ومع ذلك، فإن مجلس عموم الصحة لابد أن ينظر فى هذا الأمر ويتلافى أضراره، ويتخذ الوسائل الفعالة فى قطع هذا المرض المعدى، بل الذى هو أشد ضررا على البلاد والعباد من الوباء والأمراض المعدية، فإن من شئون مجلس الصحة حفظ البلاد من عادات الأمراض - ولا يخفى على نباهة سعادة رئيسه وحضرات أعضائه ما ينجم فى البلاد من استعمال هذا الجوهر المبيد المضر بالأنفس والأبدان، الذى لا يقتصر ضرره على أكليه، بل يتقل إلى أبنائهم ومخاطبيهم، وهلم جرا . وعلى الضبطيات والمديريات أن يساعدوا مجلس عموم الصحة فى قطع دابر هذا الداء الذى ألم بالبلاد، فإن الخطب تقام وكاد أن يستعصى هذا الداء على المعالجين . وغير خفى على أذكىء المأمورين، سواء كانوا فى المدن أو الأرياف، أن مثل هذا الأمر لا ينبغي التقاعد عنه ولا الإهمال فيه، فإنه إن ترك هؤلاء القوم وشأنهم، ولم يضيق عليهم، توسعوا فى الأمر، واتسع الخرق على الراقعين، وذلك مما يعود على البلاد بالفقر واختلال الهيئة وفساد النظام، إذ يصبح الناس ما

بين مريض ومتقاعد عن العمل ومفضل للراحة والجوع ومختل الإدراك وفاقد الشعور، وكل ذلك وبال على البلاد.

فمن كان فى قلبه مثقال ذرة من محبة الخير والمنفعة وإرادة الوطن، فليبدل ما فى وسعه لخلاص إخوانه من هذا الداء العضال .

وإننا لا نوجه خطابا ولا نعرض نصيحة لهؤلاء القوم العاكفين على تناول هذا الجوهر القتال، فإنا نعلم أن النصيحة معهم فى هذا الشأن تذهب أدراج الرياح، فضلا عما يقولون من أن اللائم لهم لم يحمله على اللوم إلا كونه لم يذق لذة الحشيش، ومن ذاق عرف. وإنما نخاطب رجال الصحة، وموظفى الضبطية حتى لا يهملوا فيما هو من أهم واجباتهم المطلوبة منهم بمقتضى وظائفهم التى يوجب عليهم القانون حفظ واجباتها وإلا اعتدوا من المهملين .

وضع الشئ في غير محله (٧٠)

هو تصرف مضر يدعو إليه الجهل بالعواقب، وعدم الاكتراث بما يترتب عليه من المضار، وإننا نذكر من أمثاله بعض الأوضاع الإلهية التي ألهمنا الله حكمته، وأرشدنا بالفطرة إلى فائدتها، ثم أقام لنا من الحوادث برهاناً على المضار التي تأتي من سوء التصرف فيها، والعدول بها عن وضعها.

إن الله تعالى يهب للكثير من عباده، أو كلهم، قرائح جيدة، شديدة النفوذ في الحقائق، وفطنة زائدة سريعة الانتباه إلى الدقائق، ذلك لأن تكون هذه المنحة عدة لصاحبها، وآلة للوقوف على مخبات الأمور، والوصول من المقدمات إلى النتائج، ومن المشهودات إلى ما وراءها من الخفيات، ليحرز من المنافع ما شاء الله أن يحرز، ويحذر من المضرات ما ربما يكون خبيثاً له في ضمن ما يتصوره نافعاً، فيعيش بهذا النور سعيداً، يعلم الخير فيقنته، ويبصر الشر فينتقيه.

لكن من الأسف أن كثيراً من أرباب هذه المنح، مع إحساسهم من أنفسهم هذه الصفة الجليلة فيهم - (أعنى شدة الإدراك وجودة القرينة) - ينحرفون بها عن هذا الوضع الحق، فيستعملون تلك الآلة الرفيعة للوصول إلى غايات ساقطة حتى من نظرهم أيضاً. فترى البعض من أولئك الأذكياء يعمل فكره، ويقلب نظره، ليدبر حيلة في استمالة غيذاء، واستعطاف هيفاء، أو يجد وسيلة للحظوة عند ذات قد يهزأ بالأسل^(٧١)، وأعين غنية من الكحل بالكحل^(٧٢). ويبدل هذا الجوهر النفيس في منافسة الأنثاد في ذلك ومغالبتهم، وإلقاء العداوة والبغضاء بين المحبوب وبين طالبه، وما شابه ذلك من الأمور الدقيقة التي تحتاج والحق يقال إلى صرف زمن وإعمال فكر، كما يشهد بذلك المجربون. غير أن هذه الأمور مع دقتها لا داعي

إليها، والأتعاب التي تصرف فيها تفوق بألف ضعف اللذة التي تنال منها، وهي معلومة، يخجل الإنسان بعد نيلها من جميع ما كان استعمله لها قبل ذلك .

وزيادة عن الأتعاب، التي هي خسارة محضة لا ربح فيها، يفوت صاحب الإدراك وقت غالي الثمن، غالي القيمة؛ يطالبه باغتنام فوائده، وانتهاز فرصه، وهو في غفلة عنه بهذا اللهو، بل العناء الذي حتمه على نفسه بنفسه، فيمضى عليه من جميع المنافع تعرض نفسها على فطنته وذكائه، فيحول عنها وجهه، فتدبر عنه عازمة على ألا تعود إليه قاطبة .

هذا هو الذي يزعج كل فطن ذكي، يلتفت إلى ماضيه فيجده خاليا من المنافع الثابتة التي كانت تبقى عدة لمستقبله، ويعدها العقلاء منفعة أو شرفا حقيقيا، ويرى بعض من كان دونه أصبح أرفع وأرقى وأملك لناصية الدهر منه، فيقلب على جمر الأسف، خصوصا إذا طرقه الزمان بمطرقة المصائب، فينتبه كأن لم يكن ذا انتباه، ولكن يصعب عليه بعد ذلك أن يوجه قوة أوهنها في أعمال باطلة إلى ما أعدت له من الأعمال الحقيقية . فإذا طلب لنفسه بعد ذلك ما يطلب العقلاء من أسباب السعادة، رأى تلك القريحة قد صدأت، والفكرة طمست بما خيم عليها من تلك الصور الكثيفة، فيجتهد كل الاجتهاد لا ماطتها عنه، ليخلص من ظلماتها المكدره، وكأنه لا يستطيع أن يعيدها إلى صفاتها الأولى، ويكون له من لوم السريرة وتوبيخ العقل ما يكفى في تعذيبه وتعنيفه، حتى يتدارك ما فات، ويملك زمام الأعمال المستقيمة، ويرشد مع الراشدين .

خصوصا إذا كان من أبناء الذوات أو الأغنياء أو موظفي الحكومة، أو ما شابههم من الذين تحكم عليهم مكانتهم بأن يكونوا أسرع الناس إلى الجد، وأقربهم إلى الحق، وأحرصهم على نيل الشرف لحفظ الاسم الأول على رفعة، والاستزادة من إعلاء صيته وشهرته، ولما يراه صاحب الشرف من أنه أحق وأولى بعلو الشأن والعظمة في الأنفس من غيرهما . فهذا الوجدان منه يبعثه على أن يكون أعلى وأجل من غيره، فيما به الرفعة والشأن في كل زمن، على اختلاف الأحوال وتقلب الهيئات، وهو الكمال الإدراكي، والفضل الذي ينشأ عن صحة الإدراك، فهذا هو الأمر الثابت الذي يمكن للإنسان أن ينال به جميع مرغوباته، سواء صلحت أحوال

العالم أو فسدت ، بخلاف من يفوته هذا الكمال فإن أمره موكول إلى اختلال الأحوال وفسادها . فما دام النظام مختلا والعدل ضائعا والحق مستورا فهو يؤمل التقدم وعلو المنزلة . فإن لمع بارق من الحق ، أو استقام أمر النظام ، وأخذ في التصرف بالعدل ، أصبح هذا الذكى النبيه فى زاوية من الإهمال ، وأهدر شأنه ، وعد فى الأحاد السافلة .

هذا كله إذا اقتصر فى تصرفه على استعمال قوة القريحة فى غير موضعها ، وبقي حافظا لجرونة هذه القوة ؟ (القريحة والإدراك) .

فإن أضاف إلى سوء التصرف سعيا فى إطفاء نورها من أصله ، بأن عكف على معاطاة الأرواح المسكرة ، والجواهر المخدرة ، من أنواع الخمر والحشيش والأفيون والمعاجين والجوارش (٧٣) ، ونحو ذلك ، فقد أضاع هذا النور الإلهى الذى أودعه الله فيه ، وانقطع الأمل من عودته إلى ما كان عليه ، فإن مزاج عضو الإدراك يختل بتعاطي هذه المهلكات ، فلا يعود للقوة مركز تقوم عليه . فإن ظن أنه يدرك فى بعض الأحيان سرًا ، أو يفهم خطابا ، أو يرد جوابا ، فليعلم أن ذلك ما هو إلا بقية تعلق خفيف لتلك القوة الشريفة بيده المعتل ، وأنه لو لم يكن يتناول هذه المضرات لكان الباقي عنده أضعاف ما يجده من نفسه بكثير ، وإن الذى منحه الله من هذا السر اللطيف كان عطاءً جزيلاً ، فيجعله نزرًا قليلاً .

خصوصا وإن الانهماك فى قرع الأكواب ، والتهالك على الشراب عما يستدعى زيادة السهر بالليل ، وتبعها فتور البدن واستيلاء الوحامة بالنهار ، ويقتضى تماديا فى الملاحى والهذر ، ويفتح على الإنسان باب الزهو واللعب ، ويستلزم رفع الحجاب عن السر ، وكشف ستار الحياء ، وعدم المبالاة بما يصدر عن الجوارح من الحركات والسكنات ، ويستوى فيه الضار والنافع ، فيختلط به الأمر ، ويكتسب صاحبه ذكرا سيئا بما يفعل من الأمور الخسيسة التى لا يشعر بها حال ضياع الفكرة ، واستيلاء السكره .

ثم يزداد الوصف الأول ، وهو سوء التصرف ، إلى حد يهدم الشرف ، ويحط من القدر ، حتى عند أدنياء الناس وأخسائهم ، وذلك أن يُفْرِغ ما بقى من فطنته فى انتخاب كلمة تضحك الحاضرين ، وحركة تطرب الناظرين . وبدل أن يستعمل

مخيلته فى تشخيص الأحوال الواقعية، وتقريب الحقائق إلى الأذهان، وتنوير الأفكار بما يبتدعه من حسن التصور، يستعملها فى ثلم الأعراض الطاهرة. يُخَيَّلُ حالَ عالم أو صفة فاضل ثم يبرزها على صورة بشعة، وحالة مستنكرة فيعجب ذلك جلساءه، لكنه يُغَضِبُ ذمته وسريته ولا يرضى به ما بقى من عقله.

فإن تمادى به هذا الحال أزماناً، حتى عرفته العامة ووقف عليه الخاصة، ونظر إليه بعين الازدراء من الفضلاء والعقلاء. وإن بقى مبعجلاً فى أعين أصحابه فهذا لا ينفعه بشيء. ثم استمر على ذلك ولم يجد لنفسه رادعاً عنه من نفسه، فهذا هو الذى يخشى على الهيئة الاجتماعية من وجوده. فسدت طبيعته، وانقلبت فطرته، وعميت بصيرته، حتى لا يدرك هذا الذى نقول أيضاً. فبست الحال حاله. فعلى حكومة البلاد أن تقتفى أثره، وتضع لمن يكون على هذه الشاكلة قانوناً صعباً يخيف القلوب، وإن لم تكن واعية، ويزعج الخواطر، وإن لم تكن حاضرة ويؤثر فى العقول، وإن لم تكن سليمة، وإلا فإن هذه أمراض خبيثة سريعة الانتشار، لا سيما إذا بدأت فى الخاصة فإنها لا تلبث أن تسرى فيما بين العامة.

الصياح خلف الجنائز (٧٤)

هى العادة الشنعاء، انتشرت منذ زمن فى الأرياف، ولم تخل منها المدن والبنادر. يعلم الناس ما فيها من القبح والمضرات، ولكن يساقون إليها بعضى التقليد وصوالجة الجهل، فلا يقلعون عنها إلا بواعز يزجرهم عن ارتكابها.

وطالما تمنينا التفات الحكومة إلى هذه العادة الهائكة لستار الأعراض، المخلة بسياج حرمة النساء، فضلا عما فيها من انزعاج المارة والجالسين بشوارع المدن والبلدان بارتفاع تلك الأصوات الفظيعة والولولات الشديدة، إلى أن رأينا ضبطية العاصمة وجهت اهتمامها إلى ذلك ووضعت جزاءً نقديا على كل من يجترئ على العويل خلف الميت فى الطرق والأزقة، وأخذت تلاحظ ذلك متكاتفه رجالها على تنفيذ ما سنته من القوانين بكل جد ونشاط. حتى من شدة حرصهم على ذلك، كثيرا ما غرموا من لا يستحق التعريم على شبهة المخالفة فى الأمر، فاستراح أهل العاصمة من شر تلك المنكرات.

ورجونا أن يعم هذا القانون جميع البنادر والقرى لاستئصال عروق هذه العادة العديدة المضرات. وقد كنا سمعنا أن بعض ضبطيات البنادر أخذت تجارى ضبطية العاصمة فى ذلك، وأن بعض عمد البلاد التمس الرخصة فى منع العويل خلف الجنائز من بلاده، فكندا أن نجزم بأنه عما قليل تبطل هذه العادة وتلاشيها يد الأحكام من صفحات البلاد إذا استدام العمل على معارضتها.

ويعد قليل من شروعات الضبطية فى هذا القانون سنت قانوناً آخر لمنع ما كان يحمل خلف الجنائز تحت عنوان (الكفارة) لكونها عابثة ما ينشأ عن هذه العادة أيضا من

الشقاق والمضاربة بين الأشخاص المعوزين السائلين، وغير ذلك من البلايا العديدة التى نهبت عنها الوقائع عقب صدور ذلك القانون، وبينت ما يستحقه رجال الضبطية من الشاء الجزيل لو اهتموا بتنفيذه. ولا يخفى على المطالعين أن من مقتضى هذا القانون أن لرجال الضبطية الحجر على جميع الكفارات التى تساق خلف الجنازات لو عثروا عليها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القانون، فبتنا مسرورين لمعايشتنا تنفيذ القانون الأول مؤملين أنه إذا حل أجل الثانى تناولته أيدى التنفيذ.

ولكن سمعنا أن بعض النسوة عاد إلى الصباح خلف الجنازات على مرأى من رجال الشرطة والبوليس، وهم لا يأمر ونهن بخفض تلك الأصوات المرعدة والولولات الشنيعة، حتى كاد الأمر يعود إلى ما كان عليه بادئ بدء، لولا توهم المغرمات فى المدة الأولى أنهن لو عدن يحكم عليهن بالغرامة. . فترددنا فى الخبر، ولم نلبث قليلا إلا وتبيننا صحة الرواية بالعيان، فعجبنا، وقلنا: إلى متى نبقى عاكفين على هذه العادة من أننا لا نراعى للقوانين حرمة إلا زمنا يسيرا بعد صدورها، ثم نضعها فى زاوية الإغفال، فنحتاج إلى تجديد الأمر بها ثانيا، وهلم جرا. كأننا لم نشعر بما نعانیه من النتائج المضرّة المتسببة عن هذا الخلق.

وأما قانون الكفارات فلم يحظ بالوجود إلا على صفحات القرطاس، إذ لم تتناوله يد التنفيذ يوما ما فبرز بعد تقريره ضافى الفصول، وانتشبت أيدى الحدّثان قبل أن يشم ذرة من نسيم الحياة، إذ خرجت الكفارات بعد مضى ثلاثة الأشهر من صدورهم، وروتها الجرائد ولم نر أو نسمع من يعارض. ولعل رجال الضبطية يكتفون بهذا التنبيه فنستريح من العود إلى هذا الموضوع بطريقة أجلى وأبين.

عادات المآثم (٧٥)

بيّنا في الرسالة المتعلقة بعوائد الأفراح أن لا تثريب على الإنسان إذ رأى من نفسه فرحاً واستبشاراً عند النعمة، وبؤساً وانقياضاً عند النعمة، وأنه لا يعاب عليه أيضاً بما يبدو على وجهه وأعضائه من سمات المسرة والكآبة. فإنه مفقود الاختيار بالنسبة إلى تلك الانفعالات وهذه التأثيرات. فبناء على ذلك لا نتكلم إلا عن عاداته الصادرة عن اختياره وإرادته فنقول:

وقد جاءتنا الشريعة الغراء ببيان ما يجب أن نفعله بالميت من وقت الاحتضار إلى أن يدفن. فكان من اللازم علينا أن نقف عند الحد الذي رسمته، فإنه جمع ما يجب للمتوفى وحفظ حقوق الورثة والأقرباء. فنعمنا به من حكم عدل وأدركت حكمته العقلاء واتخذته سنة في مآثمهم (ولو كانوا غير مهتدين بشرعنا) مع أننا أولى الناس باتباعه لو كنا من الراشدين. ولكن تبعنا في عاداتنا أموراً غير ما شرعت لنا. فمن ذلك أنه:

قبل أن تصير حالة المريض خطرة، أعنى في حالة كونه قادراً على التكلم والقيام من مضجعه بغير معين، وعلى تناول الأغذية، تحديق به النساء والأطفال والرجال، ويخاطبونه بكلمات تدل على اليأس من شفائه، فيرتجف قلب المريض، خصوصاً عندما يرى النساء يبكين ويولولن ويعزين والديه في حياته على مسمع منه. ولا شك أن ذلك يورث فيه فزعاً شديداً ربما يحدث به مرضاً يكون السبب في وفاته، خصوصاً إذا بلغه أنهم أحضروا له الكفن وأداروا الطواحين لتأهيل ما يلزم للمعزين. وقد رأينا بأن كثيراً من المرضى يغمى عليه إذ يرى الحاضرين يتكلمون بقرب وفاته فيستمر به الإغماء إلى أن يقضى عليه. وهذه عادة بينة القبح كثيرة

المضرات . فالأ قاتل الله الجهل الذى يسوق الإنسان إلى إساءة من هو أحب الناس إليه ، وهو يزعم أنه إنما أتى إحساناً وفعل خيراً .

هذا ، ومن الواجب شرعاً على أهل الميت أن يبادروا بدفنه ، بحيث لا يجوز لهم تأخيرهُ إلى اليوم التالى للوفاة إذا كان ما قبل الغروب يسع ما يلزم له من الغسل والتكفين ، وذلك لئلا تتعفن جثته وتسرى إليها الهوام . ولكن قضت علينا العادات السيئة بأن نعد نمثل هذا الأمر من الأدنياء المنحطين عن درجة المجد ، حتى صرنا نرى أن ميت القوم الأغنياء لا يدفن فى الغالب إلا بعد يومين أو ثلاثة ، وذلك لأن مثل هؤلاء الناس يرسلون إلى جميع أصحابهم وأقاربهم فى المراكز والمدريات المتنوعة ليشهدوا الجنائز ، وفى خلال ذلك يستعدون لما يكفى من يحضرون الجنائز فى المآكل والمشارب أسبوعاً أو أسبوعين حتى صارت مآثمهم تكلفهم نفقات أضعاف ما ينفق فى ولائم الأفراح . ومن العجب أنهم بعد تكبد هذه المصاريف ، اصططلحوا على أنه لا يجوز للمعزين مهما طال جلوسهم فى محلات المآثم أن يشربوا قهوة أو دخاناً ولا يتعاطوا شيئاً من الأطعمة ، ومن يجترئ على ذلك تسلفه الناس بالسنة حداد ، وتعدّه فرحاً بمصاب المتوفى ومحتقراً لأولاده وورثته .

هذا ، والسنة أن يكفن الميت بقميص من الكتان أو القطن . . ولكن عد ذلك أيضاً عيباً ونقيصة ، بل لا بد أن يكون الكفن خزاً أو حريراً . وليته يكون على قدر الحاجة ، بل يضعون عليه ما يكفى لعشرين أو ثلاثين حياً . وهذه الأمور ، وإن كانت من المحرمات لكونها إسرافاً قبيحاً ، ليس فيها شائبة مصلحة يتكبدها الفقير أيضاً . وكثيراً ما رأينا من الفقراء من يقترض النقود بالفوائد الباهظة لينفقها فى تلك البدع المحرمة .

ولا تسل عما تفعله النساء اللاتى يحضرن من البلاد بدعوى التعزية ، فإنهن يأتين من الأعمال والأقوال ما يشيب الوليد وينفطر منه قلب الجلمود . وذلك أنهن يستأجرن النادبات (هن نسوة لا مهنة لهن إلا إثارة الحزن بما يلقيهن من تعداد مناقب الميت وتهويل المصائب متبوعات ذلك بضرب الطبول وتحريك الأرجل والرهوس ويأخذن على ذلك أجوراً لا تنقص عن أجره أشهر مغنية فى الأفراح) . وكلما مررن ببلد وهن متوجهات إلى بلد المتوفى ، رفعن الأصوات ودقن الطبول ، حتى إذا

بلغن البلدة ضربين الحدود وشققن الجيوب وزعقت النادبات بطبولها وأصواتها وقولن بمثل ذلك من داخل البلد. ثم إذا حضرن المآثم وقفن على شكل دائرة، والنادبات تقفن فى وسط الحلقة تشدهن الكلمات المهيجة للحنن المقطعة للكبد على طريقة تؤثر فى العقل فساداً وفى الصحة أسقاماً. فإنها تأتى بهذه الجمل على هيئة إنشاء أدوار الغناء بصوت مرتفع، وهى مع ذلك تضرب الطبول وتحرك جميع الأعضاء فتجبنها النسوة بضرب الخدود والصدور والوثب والضرب بالأرجل فى الأرض والعنف فى الحركات وبترداد تلك الكلمات التى تحرق القلوب. . . ولا يقلعن عن ذلك إلا بعد أن تشتعل وجوههن ناراً وقلوبهن احتراقاً من ألم تلك الضربات وهذه الأصوات. وفى أثناء استراحتهن تدفع كل واحدة من الحاضرات نقوداً - نقطوطاً - إلى النادبة لتشجع فى عملها، ثم يعدن بعد ذلك إلى تلك الحالة. وهكذا يبقى الأمر إلى نحو أسبوع بعد دفن الميت. وقد تؤثر هذه العادة الشنعاء أمراضاً كثيرة لهاته النسوة، وكثيراً ما أصبن بالصرع والجنون، وإنها لأشد ضراراً بالنسبة لأهل الميت وأقاربه، حتى رأينا الكثير منهم تعتريه الأمراض من شدة ما تفعله فيه هذه المهيجات فتودى به إلى الهلاك.

هذا ما يلحق آل الميت من هاته المعزيات، فضلاً عما يتكبده من النفقات فى مآكلهن ومشاربهن، مع أن سنة التعزية إنما جعلت لكى يتسلى آل الميت بما يسمعون من المواعظ المفروجة لهمهم والمخففة لمصائبهم فإذا بالأمر معكوس، وصارت المعزيات الآن حقيقات بأن تسمى المفزعات للمحزنات.

وقد فانتنا أن نبين أن آل الميت وأقاربه وأصحابه تلتزم نسوتهم بتلويت الوجوه والأيدى بصيغ «النيلة»، ويحلق شعر رؤوسهن، كأنهن لم يكتفين بتلك الأعمال، وأما ما يفعله خلف الجنائز من الصياح والعويل فلا حاجة بنا إلى التكلم عنه، فقد سبق بيان ما فيه من المضرات بمقال مخصوص تحت عنوان (الصياح خلف الجنائز)، وإنما يلزمنا أن نبين ما يصنع بالميت حال تشييع جنازته من الأعمال الخرافية. وذلك أن شردمة من الجهلة تشترك مع حاملى النعش فى الحمل، فمرة ترفعه عن الأكتاف ومرة تخفضه، ومرة تقف به. وكثيراً ما يكون ذلك إذا مروا على منزل أحد أقارب المتوفى أو أصحابه، فتظن العامة أن تلك التغيرات وهذا الوقوف ناشئ عن حركة المتوفى (لا حرج على الجهلة فيما يقولون) وإذ ذاك يتبدل عويل النساء بالزغاريط

المتتابعة فرحاً بما أظهره المتوفى من الكرامة (وإن لم يكن من أهلها). ويزيد ذلك منهن عند «لف القسيمة»، وهى أن يدور النعش مع حامليه من مرتين إلى سبع، وكذا عندما يقسر الحاملين على التوجه إلى جهة ليست موصلة للمقبرة. والغالب أن المحرك للنعش على هذه الصفات يكون من ورثة الميت أو المنتمين إليهم ليوهموا الجهلة أنه من ذوى الكرامات؛ ثم إذا انتهى هذرهم ووصلوا به إلى القبر فرشوا له فرشاً ثميناً ووضعوا معه طعاماً وشراباً ودخاناً «وشبقاً» (هذا هو غاية الجهل ونهاية السفه).

ومن العادات المصطلح عليها أيضاً أن ما تركه الميت من الثياب لا يجوز لبسه لأحد مهما كان، بل لا بد أن تحفظ ملابسه حتى تبعد من نفسها، وأن أقاربه لا يقربون النساء ولا يحلقون الرؤوس ولا يطهرون الثياب إلا بعد مضى ثلاثة أشهر على الأقل من عهد وفاته. وقبل مضى هذا الوقت لا يجوز لأحد من أهل القرية أن يتظاهر بما هو من علائم السرور، وإن وقع ذلك أوردت عداوة بين البيتين لا يحى أثرها.

فهذه بعض عادات المآتم، وأنت تراها أكثر قبحا مما بيناه فى عوائد الأفراح، فإن ما يفعل فيها وإن كان صادراً عن جهالة ومنبعثاً عن توجس وسوء تربية، إلا أن الكثير منه لا يخلو من بعض الأغراض وإن لم تكن شيئاً بالنسبة لما يترتب عليها من المضرات والخسائر.

وأما ما يفعل فى المآتم من النفقات الجمة، وغير ذلك من العادات التى ذكرناها لك من الحظر على ثياب المتوفى ووضع الأطعمة وغيرها معه فى القبر، فلم نتبين منها أدنى شبهة تحمل على فعلها، فضلاً عما فيها من إتلاف المال وضياع الحقوق.

نعم. إن التزام ورثة الميت التباعد عن حلق الشعر ونظافة الثياب وإتيان النسوة أمر معهود فى كثير من الأمم المحاطة بالجهل، ولكن نهت عنه شريعتنا لما فيه من إظهار الجزع وعدم الرضا بالقدر، فإذا لا يصح التخلق به بل يلزم التجلد والصبر عند المصيبة، وذلك خير من الاسترسال مع هواجس النفس الأمارة بالسوء.

وهذا الذى بيناه، يصنع فى المآتم، ويكون عند الأغنياء أكثر منه عند الفقراء. وليس الحامل عليه عند الفتنتين سوى أنهم رأوا من قبلهم من الأكباء والأجداد محافظاً

على هذه العادات ، فهم لذلك يقومون بشعارها ويتنافسون في إتقانها ، وإن كانوا يحسون ببقائها ويتململون من مضراتها .

وأما ما يفعلونه على أنه من القرب كبذل الصدقات على المقابر ، والإتيان بالفقهاء لتلاوة القرآن الشريف وذكر الله ونظائر هذه الأعمال مما هو من أفعال الخير والإحسان ، فقد أخرجوها عن مواضعها ، وصار الغرض منها الآن الرياء وحب السمعة ، وذلك من غير شك محيط للأعمال .

وقد أتينا على ما حضر بحافظتنا من تلك العادات ، وأتبعناه ببيان ما فيها من السرف والتبذير ، وفي بعضها من الجهل وسوء التربية ، مع اشتراكها أجمع في كونها من المحرمات التي يجب شرعاً تجنبها . ولكننا نعلم بأن العدول عنها دفعة واحدة غير ممكن في زمن قريب ، لرسوخ قدمها منذ أجيال بين عامة الناس . وإنما الغرض من هذا البيان استنهاض همم أهل العلم وأذكياء العقول في المدن والقرى شيئاً فشيئاً ببيان ما فيها من القبح والمضرات ، وأن يسلكوا في ذلك طريقة تلائم عقولهم ، بحيث تكون عظمتهم بالأحاديث الشريفة والآثار الصحيحة . وليعلموا أن ذلك من واجباتهم الشرعية ، فإنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، خصوصاً مثل هذه المنكرات التي عم انتشارها . فيلزم التضافر على إزالتها بقدر ما يمكن . وفي الأمل أنهم إذا سلكوا ذلك (ولم يقتصروا على علمهم بما فيها من المضرات تاركين العامة وشأنهم ، كما هو واقع منهم (الآن) نرى في زمن قريب تناقصها ، خصوصاً وأن الكثير من نيهاء بلادنا وعمد الأرياف قد شعروا بقبح هذه العادات ، فأخذوا في التباعد عنها وإزالتها من عامة بلادهم ، فنقصت في هذه الأيام . وأملنا فيهم أن يداوموا على هذا العمل الجميل حتى تنقطع بالكلية فيكون لهم الفضل والثناء . وإن عامة بلادنا أقرب إلى ترك التقاليد القديمة مهما طال عليها المدى فيتوافر على هؤلاء المساكين مبالغ جمّة هم في حاجة شديدة إليها ، ويخرجون من عهدة الإثم ، ويسبّعون من علة الخرافات ، وفي ذلك ما لا يعد من المنافع والثمرات الدنيوية والأخروية .

التمسلق (٧٦)

من الناس من تراه هشاً بشاً عند اللقاء ، طلقاً بساماً وقت المواجهة ، يجاملك بين الكلام ، ويؤانسك بمستعذبات الأحاديث . . يستحسن ما يصدر عنك من الأفعال ، ويستلطف ما يشاهد من الأحوال . . حتى يخيل لك أنه محب خالص وصديق صادق ينفعك وقت الشدة ، ويلازمك عند النكبة ، ويطلب لك الرفعة وعلو الشأن ، ويتمنى بلوغك إلى أقصى درجات العلاء . . ثم إذا تولى عنك وبعدت عنه ، عكس الموضوع وقلب المطبوع ، فبدل الحسنات سيئات ، وأظهر الفضائل في قوالب الدينيات ، وألبس الكمال ثوب النقص ، ومثل صورتك في أذهان سامعيه على مثال قبيح الظاهر والباطن . . فعد علمك جهلاً مركباً ، وشجاعتك نهوراً ، وقارك كبراً ، وكرمك إسرافاً ، واقتصادك شحاً ، ونباهتك شعبة ، وفصاحتك ثثرة ، وإنسانيتك نفاقاً ، وأدبك خموداً وخمولاً ، وغيرتك حسداً ، ومنافستك حقداً ، وترفعك عن الدينيات عتواً ، وتواضعك تزلفاً وملقاً ونصحك تقريعاً وتنديداً ، وتوفيك المكاره جبانة ، وسترك سقطات الأخيار تدليسا ، ودفاعك عن الحق جدالاً ، وإنكارك منكرات المألوفات ومألوفات المنكرات زندقة وضلالاً .

وهكذا . . لا يدع فضيلة تحليت بها إلا قلبها إلى ضدها ، وتأولها بما يبائنها ، وأخذ يجهد نفسه في اختراع البراهين والأدلة ليثبت بها قوله ويؤيد مدعاه . . لا تفتقر له في ذلك همة ، ولا تلحقه في سبيله سامة أو كلال ، ولا يأخذنه ندم على زمان أضاعه في الاشتغال بها ، وعمر نفيس أفناه في التفرغ لها . . بل يقوم عقب الفراغ منها فرح القلب مسرور الفؤاد ، كأنما تحدث بالحكم وتلا جوامع الكلم ، وألقى درساً كشف الستارة عن وجوه الحقائق ، وأزال الخفاء عن أسرار الغوامض . . أو

خطب خطابة حركت فى النفوس دم الغيرة على جلب المنافع، واستنهضت الهمم إلى اقتناء الرغائب واختراع الغرائب .

وقد تمكن هذا الخلق من بعضهم فأفرغوا له زوايا قلوبهم، وأخلوا فسحات أفكارهم، وقطعوا له ألسنتهم، وقصروا عليه أبواب محاوراتهم، وسكروا دون غيره أفواههم . . فلم يخوضوا إلا فى أعراض معارفهم، ولم يتحدثوا إلا بمثالب معاشريهم، حتى ترى الواحد منهم إذا جلس فى محفل أو اجتمع بأخر حاول التطرف إلى مقام من يعرفه بأى العلاقات، كمجاورة فى بيت أو اجتماع فى مدرسة أو اتحاد فى طائفة أو اتفاق فى وظيفة، وأتى على ذكر معاييه ومقايحه لأدنى مناسبة تعرض فى خلال الكلام . . ولربما ابتدر إلى ذلك اقتضاباً وخاض فيه على غير اقتضاء . . لا يبالى أكان ذلك صدقاً أو كذباً وافتراء، وإنما مداره على أن يجد فى كبير المجلس أو محترمه ميلاً لما يقول وارتياحاً لما يفتره فإذا أحس بذلك منه، استرسل فى الذم وتهافت على الهجاء بكل ما تصل إليه قوة وهمه وخياله .

ومع كونهم عكوفاً على هذه الأمور الموجبة لارتفاع الثقة بهم وعدم الاعتماد عليهم يشغلون بها الأوقات ويضيعون فيها الأعمار، فلا تراهم ينالون من ذلك نبلاً، ولا تعود عليهم منه عائلة . . بل لو فتننا ضمائرهم وقلبنا أفكارهم، لرأيناها خالية من ملاحظة فائدة يرغبون نوالها من ارتكاب هذه الأحوال المشوهة لوجه الإنسانية، وما وجدنا لهم غرضاً صحيحاً نصبوه ليصيبوه من إضاعة الوقت فى الاشتغال بهاتيك الأمور التى لا تورث إلا الشقاق ولا تلد سوى التقاطع والبغضاء . ولذلك ترى كل واحد منهم يزيّف الآخر ويعيب عليه هذه الصفة بعينها ويعدّه من الذين لا غاية حقيقية لأفعالهم . ولو أنهم شعروا لأحوالهم هذه بغايات تعدت بها النفوس، وأحسوا بها بمقاصد تعتبرها الفضلاء، لما رمى بعضهم بعضاً بمثل ذلك المقال .

وإن أغلب هؤلاء من أولى البطالة والكسل . وإن كانوا موظفين فى بعض الأعمال ولا يعرفون كيف يؤدونها ولهم رواتب وافرة . الذين ليس لهم شغل يلوى ألسنتهم عن الخوض فى أعراض معارفهم وخدش ناموس معاشريهم . . فإنهم عندما يرون نفوسهم عطلاً من الأعمال خلواً من الأشغال، وإن غيرهم من أولى

الجد والثبات على العمل نالوا اسما رفيعا وارتقوا إلى درجة سامية . فى المجد والشرف وإن كانوا أوساطا فى الرتب الوهمية التى لا أثر لها إلا فى اللفظ . بنشاطهم واجتهادهم ، يتألمون لذلك تألما شديداً وتحترق أفئدتهم حسرة وتذهب نفوسهم ندامة . . فلا يجدون ما يطفئون به هذا اللهب المستعر سوى تزييف تلك المعالى وذم الطرق الموصلة إليها ترويحاً لنفوسهم وتبريداً لكيدهم ، حتى إنهم يتلهفون على أن يروا سقطة يذيعونها أو ذلة يملثون بها الأذان ويرجعون كل أعمال ذويها إليها .

ولا تحسبن ذلك لا يكون منهم إلا للأعداء ومن بينهم وبينه نزاع وخصام ، فإنه لا يسلم من لسانهم إنسان وقعت أشعة أبصارهم عليه أو استطلت آذانهم إلى سماع اسمه وشئ من مشخصاته ، بل أول ما يخطر ببالهم ويطرحونه مطرح الذم ويجعلونه موضوع القدرح هو من يكون بينه وبينهم صلة أو تعارف .

نعم ، يسلم من ألسنتهم من علقوا آمالهم بالانتفاع به ، أو توجسوا الخيفة من شره ، لكن لأجل لا يتجاوز قضاء الوطر ، ثم يعودون إلى شر أحوالهم .

ثم إن هذا الخلق المذموم ولد فيهم قوة الانتقاد وتدقيق النظر فى حركات من يجتمعون بهم وسكناتهم . فترى الواحد منهم يقلب عينيه ويتمعن فى لغتات من وقع بصره عليه وإشاراته وأفعاله تمنع المستكنة المستكشف ، عله يعثر من ذلك على ما يدل على نقص فيه أو رذيلة انطوى عليها . فإذا وقف على شئ من ذلك ، حرص عليه حرص البخيل على درهمه والجبان على دمه ، ولكن لا لأن يتدبر عواقبه وما ينجم عنه من الأضرار فيجتنبه ويتحذر من الوقوع فى مثله ، بل لأن يكون له مادة فى المسامرة وموضوعاً للمحاوره يبعث فى لوازمه وعرضياته ونتائجه وذاتيته ، أو سلاحاً يشهره على صاحبه عندما يتحرك دولا ب غضبه عليه ، أو حجة يعتمد عليها فى منع خير أحس بوصوله إليه ، أو وسيلة يتقرب بها لذى مكانة بينه وبين ذلك الشخص نوع عداوة أو خصام .

ويمكن أن يقال إن مسألة التقرب هذه هى الباعث الأصلى لاعتناق أغلبهم هذه الخلة الشنعاء . وذلك أن غالب الأمراء والكبراء وذوى الجاه والمقامات من ولاية الأمور فى الأزمنة الغابرة كانوا لا يقربون إليهم إلا من تدرب لسانه على الذم وتعودت شفتاه قص الأعراض وامتلأ فؤاده من هفوات الناس وسقطاتهم ومعاييرهم

ومساوئهم، فكان مثل هذا الشخص هو الذى يتقرب منهم ويحظى بنيل الرتب الرفيعة والمناصب السامية، وغيره من أولى الأدب والهمم العالية مهمل الشأن لا يلتفت إليه ولا يعول فى أى أمر عليه. فأوجب ذلك أن يتخلق به غير ذويه، ويتحلله من لم يكن مقتنيه. وتفنن فى مذاهبه من حصل على شئ من مبادئه. . إذ وجدوه بضاعة رائجة يمتلكونها بدون ثمن، ويبيعونها بأعلى القيم وأرفع الأثمان. . فانكبوا عليها، ووجهوا كل قواهم إليه. وسرى من الآباء إلى الأبناء، وأخذته الطبقة الثانية عن الأولى، وقد تنوسى الأصل فيه والباعث عليه، وصار مثل سائر العادات، يحافظون على أوضاعها ورسومها لا لغرض يعود منها كما ترى.

ولا تعجب من ذلك، فإنه لم يكن من سبيل للترقى فى تلك الأزمان سوى هذا الخلق، لا حسن إدارة واستقامة سيرة وتضلع فى فنون عالية وترشح فى علوم نافعة. ولذلك كنت ترى أن المتوظف مثلاً لم يجد من وسيلة يحافظ بها على مركزه ووظيفته عندما يتغير رئيسه الأول سوى مذمته عند الخلف وتعداد مثالبه ومساويه وغلطاته وهفواته. . وبهذا ترتاح نفس الخلف إليه وترضى عنه، فلا يمس بسوء. إن لم يعمل رتبته. ما دام سالكاً هذا السبيل (وإن أخل بوظيفته وأفسد جميع ما عهد إليه وأساء فى سائر أعماله). ولذلك كانت أغلب المصالح، إن لم نقل كلها، مصابة بداء الاختلال، لا ترتيب فيها ولا صلاح ولا انتظام. ومن العجيب أن الرئيس كان يرتاح لذلك ويميل كل الميل إليه، مع علمه أنه سيكون سلفاً خلف تجتمع لديه الأغراض وتناط به الآمال، ويتقرب الناس إلى بلوغها منه بمثل ما كانوا يتقربون به إليه. ألا قاتل الله الشهوات وأحكامها.

ولسنا نعيب هذه الصفة على أولئك الذين مضوا من قبلنا، فإنهم سيقوا إليها بعضا الاضطرار، وتعودوها على غير اختيار، (وإن كانوا ملومين من جهة نظامهم لهذا الإكثار وارتياحهم لعوامل القهر والإكراه من جهة الإكثار منها والتطرف فيها إلى الحد الذى لم يطالبوا ببلوغه ولم يقهروا على الوصول إليه).

أما نحن فلا عذر لنا فى الإكثار منها، بل ولا فى التخلق بها بعد أن رفعت عنا أحكام القهر وصار أمرنا بيد الاختيار، ويعد أن علمنا أنها عقبات فى طريق تقدمنا

وحواجز دون بلوغنا المأمول . فإنها تميت الفضائل ، وتشتت شمل الكمال ، وتولد الشقاق وتودع فى النفوس من البغضاء ما يفرق القلوب ويشق عصا الاتحاد ويحمل كل واحد على أن يقطع طريق الخير على أخيه ويسد أبواب النجاة فى وجوه معاشريه إذا أعراض لدى النفوس عزيزة لا تسمح الخواطر بانتهاكها ولا تطيب لهتك ستارها ، بل لا شيء أعز عند الإنسان من عرضه ، ومن ثم تراه يفضل الموت فى صيانه .

ذلك فضلاً عن كون هذا الخلق يقعد بالمتصف به عن المعالى ، ويمنعه عن السعى فى طرق المنافع ، ويصرفه عن النظر فى شئون نفسه وتعهدها بما يزيد فى تأديها وكمالها ، إذ يحقر جليل الأشياء لديه ، ويصغر عظيمها فى عينيه ، ويودع فى طبعه النفرة من كل فضيلة غابت عنه ، ويشوه وجه كل وسيلة يجب اتخاذها لنيل المطالب وكسب الرغائب ، وينفخ فى صدره بأنه من أفضل الناس سيرة وأحسنهم خلقاً وأطيبهم ذكراً . . . ويرزله ذاته وأفعاله فى صورة تروق نظره وتسر فؤاده .

وبالجملة ، فلم نر إنساناً حاز مع هذه الصفة كمالاً حقيقياً أو اكتسب محمداً وفخاراً . وما ألفينا من أمة اتصفت بها وأصابها عزا أو صادفت إقبالاً . ولهذا فإن قوم التمدن براء منها ، ليس فيهم من غم أو مغتاب أو منافق أو متفقد يحفظ السيئات ليذيعها ، إلا قليلاً لا يعتد بهم ، فإن لكل واحد منهم شأنًا يغنيه ومصلحة يسعى لا اجتلابها وقصدًا صحيحًا يجد فى الحصول عليه .

كل هذا نعلمه ونتحققه ، فكيف بعد ذلك نستمر على ملابسة تلك الصفة الرديئة ، ونحن أحوج الناس إلى انتباهها ومعاداة أسبابها والعدول عن الاشتغال بها إلى النظر فى أحوال أنفسنا ومصالحها ، والتفرغ لطلب كل ما يكسبنا المحامد الحقيقية ويبلغنا إلى محجة الرشاد !

لا شك أننا نلام عليها من كل الجهات ، وتذمنا بها ألسنة العقلاء ، فلا ينبغي لنا البقاء عليها ولا التقرب منها ، فإنه لا يجمل بالعاقل أن يعلم القبيح ويأتيه ، ويدرك الضار ولا يتيه ، بل ليس من العقل فى شيء البقاء على أمر لا تحسن عقباه ، ولا يلد سوى ضرور ومضرات . نسأل الله سلامة منها وخلاصاً .

فسحة التمثال

عند مركز ضبطينية العاصمة (٧٧)

هى مجمع الأوباش ومحط رحال المشعوذين ، ومجال فسيح يتسابق فيه أعوان البطالة ويجتمع فى حافتيه ذوو الأخلاق الفاسدة والمدارك المنحطة . . وهذا مع كونها فى وسط المدينة ، وتحفها أشهر المراكز المهمة منها ، كديوان الضبطينية والمحكمة المختلطة وشارع الموسيقى ، أكبر موضع تجارى فيها ، وعلى مقربة من مركزى البوستة والتلغراف ، وفى طريق الذهاب والايب من حديقة الأزبكية وغيرها من محلات الاجتماعات العمومية للوطنيين والأجانب .

وكان من اللازم أن تظهر من تلك الأدران الخيمة وتبعد عنها أقدام الدجالين ذوى الشعوذة والفساد ، لأن نراها من صبيحة كل يوم إلى مساءه خاصة بجماعة الحواة والطبالين وضاربى الرمل والودع وكاشفى ما فى الضمير ومستطلعى علوم الغيب ، مع رداءة أحوالهم وضيق معيشتهم وقذارة أبدانهم وملابسهم (فأين يكون لهم علم الحاضر فضلاً عن الغائب) .

فإن وجود هؤلاء الأراذل بتلك البقعة ، فضلاً عما فيه من إخلال النظام قد أغرى كثيراً من ضعفاء العقول (وهم السواد الأعظم فى كل بلد) على ترك أشغالهم والاكتفاف بهذه العصابات . عصابات الشر والفساد . حتى إن الألوف من الصبيان والفتيان ليمرون بهذه الجموع الخبيثة فى ذهابهم إلى المكاتب أو حوانيت الصناعة للتعليم ، فتستوفقهم المضحكات والتمويهات ، وتستميلهم الهذيانات ، فيميلون إليها وينكبون للتفرج عليها ، ويتركون ما كانوا يذهبون إليه من الكتب وحانوت

الصنعة، وآباؤهم المساكين يعتقدون أنهم يتعلمون. وهذا فى كل يوم لا ينفكون عنه، بل ويدعون إلى مشاركتهم فيه كثيراً من أئندادهم وأترابهم.

ولذلك نرى هؤلاء الأخلاط كل يوم تزداد جموعهم ويكثر المتفرجون عليهم، من رجال ونساء وأطفال وشبان. ولا يخفى ما يلحقهم بذلك من المضرات التى لا تكون قاصرة عليهم، بل تتعدى إلى والدى الأطفال، ولا تسلم منها العامة.

أما المضرات التى تنالهم من الانقطاع عند هؤلاء الدجالين، فلأن الغلام إذا ألفت حواسه الوقوع على النقائص، وتعودت أذناه سماع الأراجيف والأوهام الكاذبة، وكثرت مشاهدته لدينات الأعمال، انطبع فى فطرته استحسانها وأثرت فى عقله تأثيراً شديداً، ودعته حاسة التقليد إلى التشبه بها عليها، وانشغلت أفكاره بحفظ ما يشاهده منها، ويكون ولو عابثاً بروايتها لأمثاله المجاورين له فى المنزل أو الحانوت أو المكتب. . . فيكون ذلك أدعى الوسائل لانتشار الخرافات والخيالات الفاسدة ومضلات العقول. وأى ضرر أكبر من هذا. . .

وذلك مع ما تعودوه ألسنتهم من الفحش فى القول والتكلم بما يبابه الأدب والشرع، لما يسمعون من أولئك الدجالين والأسافل الذين يجب قطع دابرهم من الهيئة الاجتماعية، خصوصاً وأن نفوسهم ترتاح إلى ترك العمل وملازمة الملاهى واللعب، فيشبون وهم أذنياء الطباع فاسدو الملكات منحطو الأفكار، ولا يعلمون من الصنائع ما يقوم بحاجاتهم المعاشية. وهذا ما يدعوهم إلى التسول والشحاذة. ومن لم يرض منهم بذلك يكون لصاً مختلساً أو قواداً فاجراً، وقد يكون خلقاً لهؤلاء الأقوام المشعوذين بأن يصير حاوياً محتالاً، أو طبالاً مهذاراً، أو ضمماراً كذاباً (٧٨)، ويشس المصير آياً كان. . .

وإذا كثر المتسولون ذور البطالة وأرياب الحرف السافلة - كهذه - فى أى بلد كان، خصوصاً إذا كانوا صحيحى البنية والأجسام، قلت موارد ثروتها وساءت معيشتها. فإن الأيدى العاملة لا تقدر على استحصال معيشة لصاحبها إلا بعد عناء وجهد، فضلاً عما يحمل على كاهلها من المعوزين والمتسولين ومن لا عمل لهم إلا ما يضر بالعقول ويخل الأداب.

وزيادة عما فى هذه الفسحة من تلك الأقوام، فإن أطرافها مكتتفة بكثير من

الفحش والأرجاس . وقد خصصت على جوانبها بعض القهاوى لأقبح الأعمال ، يعلمه الناس ، ولكن لا يليق ذكره ، إلا أنه يجب التنبيه لإزالته . وإنا نكتفى بهذا التنبيه مؤملين أن رجال الضبطية يسعون فى إزالته بتعنيف كل من يوجد فى تلك المحلات وتغليظ عقابه . فإن هذه الأمور الشنيعة مما لا يصح التساهل فيها بوجه من الوجوه . ولو أنه وقع فى بلاد قوم متوحشين لا يعلمون شيئاً من شعار الأدب وأصول الديانات لما سكتوا عليه ورضوا بانتشاره فيما بينهم ، فضلاً عن وقوعه فى مدينة متشعبة بدين نهاهم عن إتيان كل قبيح والبعد عن جميع ما يخالف نوااميس الإنسانية كهذا الفعل الشنيع ، وانتشرت فى أرجائها المدارس الأميرية والأهلية التى تنور بمعارفها كثير من النجباء والفضلاء ، وغصت مراكزها بالأمم المتقدمة التى تشدد النكير علينا لسكوتنا عن تلك الرذائل وتركها تفشو بيتنا .

فلا يصح إذن لرجال الضبطية أن يمروا بهؤلاء الأقوام فى الغدوة والمساء ، ويتركوهم وشأنهم ، لا يبدون نكيراً ولا يظهرن نفرة . بل يجب عليهم أن يسعوا فى إزالته بقدر ما يمكن من الأسباب والوسائل ، وألا يدعوا أبواب تلك الحرف المشنومة مسترسلين مع أهوائهم وأميالهم الباطلة . فقد عم بلاؤهم وسرى فساد أحوالهم للألوف من الشبان والفتيان ، وغلت أبهى الكثير منهم عن الأعمال ، حتى التجنوا إلى المهن المنحطة واندمجوا فى سلك المتسولين والمختلسين .

وقد كثر ، لهذه الأسباب وغيرها ، عدد المتسولين فى شوارع المدينة ، ينقصون على الناس معيشتهم بشبابهم القذرة وهيتاتهم المشوهة ، وإلحاحهم العنيف ، مع أن نظارة الأوقاف قد أنشأت على نفقتها تكية فى «طرة» ليتعيش فيها ذوو العاهات والأمراض الذين تعودوا الشحاذة ، وكتبت إلى الضبطية منذ زمن بأن تقبض على جميع المتسولين المرضى وتبعث بهم إليها ليستريح الناس من عنائهم . فأخذت الضبطية يومئذ باتتباع ذلك ، وأرسلت كثيراً منهم إلى تكية «طرة» ، وحجرت الأشخاص الذين يستطيعون السعى إلى معاشهم حتى تعهدوا بألا يعودوا إلى التسول ، ولكن عاد الأمر إلى ما كان عليه قبل ، وغصت طرق المدينة بأقدام الشحاذين من المرضى وغيرهم ، يكرهون الناس على إعطائهم ما يسألون تقادياً من أذاهم وشناعة صورتهم ، ولا يجدون فى طريقهم من معارض أو مدافع ،

ولا يعفون من سؤالهم الشرطى أو العامل أو التاجر ، حتى تكدرت الخواطر ،
وانقبضت النفوس من كثرة انتشارها .

وليت رجال الضبطية يعودون إلى عملهم السابق ، فيرسلون ذوى الأمراض
منهم إلى تكية « طرة » ويقبضون على القادرين على التعيش الذين يسألون الناس
لحافاً ، فتستريح العامة من مقاضاتهم التى تستغرق النهار ولا يخلو عنها جزء عظيم
من الليل .

وجميع ما طلبنا إزالته فى هذه الجملة لا يحتاج إلى عناء ، ولكن يحتاج إلى عناية
وتحاف عن مراقد الإهمال والكسل وابتعاد عن التساهل فى أداء الوظائف ، فإن نفرًا
قليلاً من رجال البوليس يكفى لاستئصاله فى أقرب وقت لو نظرت إليه الضبطية
بعين الاهتمام وعلمت أنه من الأمور الواجب عليها إزالتها .

وإننا نعلم أن حضرات موظفى قلم المخالفات وجناب مفتش البوليس لا يرضون
لأنفسهم أن ينسبوا إلى التقصير فى تأدية وظائفهم والتساهل فيما يجب عليهم .
ونحن على يقين من أنهم سيهتمون بإزالة ما بيناه فى هذه الرسالة ، ويتداركون
إصلاح ما سبق التنبيه إليه ، ليتسنى لنا أن نأتى فيما بعد على ما يلزم إزالته مما لم
تسمح الفرصة بذكره الآن . وفقهم الله إلى ما فيه تقدم البلد وصلاحها .

انتقاد فى غير موضعه (٧٩)

من مدة أخذت نظارة الأشغال العمومية فى إنشاء مذبح منتظم بمدينة القاهرة، تحفظ به تلك المدينة من انتشار الأقدار فى نواحيها، تفسد هواءها وتضر بصحة سكانها . وهو أمر طالما نبهت عليه الجرائد وحثت على العناية به بعد شكايه العموم من إغفاله .

على أن الجزائريين مكلفون بدفع عوائد تعرف بعوائد الذبيح . فإن لم يكن لهم مذبح منتظم ينقى الأقدار ويخفف الأتعاب فلا حق للحكومة فى أخذ هذه الرسوم منهم .

وقد يعد القوم المتمدنون وجود المذابح المنتظمة من زينة البلاد ودلائل عنايتها بتنظيم شئونها . وأقل ما فى ذلك للمحافظة على الصحة العمومية التى هى أجل مقصد تقصده الحكومات المنتظمة .

ويعد هذا . . فمن غريب ما سمعناه متواتراً عن بعض كبار الموظفين فى الحكومة (وفى أذهان الناس أنه الذى قدمه علمه وحسن تربيته، وتنسب إليه بعض التأليف فى بعض الفنون) أنه يندد بين مجالسيه بهذا المشروع الذى يحسب عملاً مهماً من أعمال الحكومة، ويزعم أن المصاريف التى تنفق فى إنشاء المذبح من قبيل التالف الذى لا نفع له . . كأنه لا يعلم أن إيراد المذبح السنوى يبلغ أربعة عشر ألف جنيه . فلو صرف على إنشائه عشرون ألفاً مثلاً لرجع إلى الخزينة أضعاف ما صرف عليه فى بضع سنين ، مع ما فيه من الفوائد التى قدمنا ذكرها . فيا للأسف إن كانت هذه

أفكار المنسويين إلى المعارف منا، فبماذا نلوم على العامة وأصحاب الجهالة إذ ينطقون بما لا يعقلون؟!

لكننا نقول: ليس هذا بغريب. . فإن الجمهور الأغلب من العامة والخاصة كان قبل هذه الأوقات بقليل لا يدري ماذا تصنع الحكومة، ولا يعلم حساب ما كانت تنفق في العمارات التي كانت لا تتم حتى تهدم بدون أدنى فائدة، ولا يوجه لذلك فكر، ولا يبدي أى انتقاد. . فهذا فضل من الله عظيم، إذ تنبّهت الأفكار فى عامين والتفتت إلى الأعمال الجارية فى البلاد تنظر فى المفيد منها وغير المفيد، وإن أخطأت فى الحكم وغلطت فى الانتقاد.

على أنا نعلم علم اليقين أن صاحب هذا الانتقاد وأمثاله لو فوضوا إليه أى عمل من الأعمال المهمة لما استطاع أن يؤديه بما دون الكمال، فضلاً عن إبلاغه إليه. وقد سبق تفويض مهام من الأعمال إليه فكانت له اليد الطولى فى نقص الإيراد واختلال العمل.

ويا ليت أمثال هذا المنتقد ممن لا يعلمون قيمة الأعمال وأهميتها يدققون الفكرة ويعنون النظر فى المصالح الحقيقية بدون قذف بالأقوال على غير فائدة إلا شحن الأذهان بفساد الأفكار.

وإننا نأمل بعون الله تعالى ومساعدة التهذيب العمومى والاطلاع على أحوال الأمم وتواريخ العالم حاضراً أو ماضياً أن تنتقل الأفكار من خطة الانتقاد المحض وعدم الدقة فى كونه صحيحاً أو فاسداً إلى التأمل الصادق والنظر الصحيح المؤدى إلى الوقوف على الحقائق، فيوجد بيننا عقول رزينة ونفوس حكيمة، كما انتقلت من غيهب العماء الصرف إلى غلس الانتقاد المشوب بفساد كما سبق. حقق الله الآمال وأصلح الشئون والأحوال.

المخبريات (٨٠)

إن التخاريف التي تعتقد الأوهام أنها مما جاءت به الشرائع وقررت الأديان لا تخلو منها أمة من الأمم، حتى التي اتصفت بالنور والتقدم في العلوم والمعارف. فأذهان العامة من كل قطر مشحونة بها. وهم يعتقدونها كأصل ديني وعقيدة شرعية. لا خلاف في ذلك بين عامة الشرق والغرب، بل هي في البلاد الغربية أدخل منها في بعض البلاد الشرقية وأشد تمكنا ورسوخا. بل يوجد في علمائها من يعتقد بها بما هو من هذا القبيل اعتقادا لا تزلزل فيه ولا ارتياب. يدل ذلك على ذلك وجود فريق كبير من درسوا العلوم في أوروبا يفرغون الجهد للوقوف على أسرار الأرواح واتصالها بالملأ الأعلى لتكشف أخبار المغيبات عند استعمال التنوير الكهربائي المعروف عندهم (مانيتزم). فهم يسلمون بصحة هذا الاطلاع ويتقنون بصدقه. غاية ما في الأمر يريدون استكنه الله وموجباته، مع أن الاطلاع على المغيبات بهذه المثابة أمر واضح البطلان. لا يصح في عقل ناطق، فضلا عن قياس عالم درس الفنون ووقف على حقائق الأمور. وكذلك يوجد كثير من أهل العلم في البلاد المتقدمة يذهب إلى صحة علاج الأمراض بمس اليد على المريض وشبه ذلك. وجم غفير من الفلكيين في أوروبا وأمريكا يعتقدون بالتنجيم وتسلط الأرواح العلوية على السفلية وتأثير خواص الأفلاك والنجوم في الحوادث الأرضية، وأن لاقتران الكواكب في المنازل والمطالع واقتربها فعلا في العناصر والموايد الثلاث، وغير ذلك مما هو من خرافات القدماء، ولا ينطبق على عقل أو شرع، بل تكذبه البدهة الفطرية. غاية الأمر حكم الوهم أو الجهل أو التوارث في العوائد على الأذهان باعتقاده.

وليس تحقق هذه الخرافات عند عامة قوم أو بعض خاصتهم مانع من اتصافهم بصفات التنور والاستبصار، فإن المعول عليه في تقدم الأمة ونمو أذهانها وتنور بصائرها إنما هم الأكثر من أوساطها وأعاضمها، ولا أوباشها وعامتها. فإن سلمت فيها أذهان الأوساط فمن فوقهم وصحت تصوراتهم وصفت بالتقدم في مراتب الكمال، وإن كان عامتها على جانب من الجهل ونوع من التخريف فإنهم لا ينعون تقدماً ولا يحجزون تمدناً متى صلحت أحوال من فوقهم من الطبقات. إذ يتقوى الأمل بشمول المعارف جميع الأحاد بواسطة عموم التربية بالتدرج.

ولهذا فإننا لا نرى معنى لإصرار مكاتب (المحروسة) بالمنصورة على إثبات مسألة الغلام الذي زعم أن أهله بكوه وتذبذبه لانتظامه في سلك تلامذة المدرسة الأموية، وتقرير مسألة الدجال الذي زعم أن له بيتاً في أحد شوارع البندر تتراحم الناس على بابه، وقد شاهد كثيراً منهم وقوفاً به وفيهم حكمة البندر، والنساء يدخلن فيه إلى ذلك الدجال ويتركن بالباب أزواجهن وخدمتهن، مع ما في عبارته من ظاهر التعميم ومس الأعراض لجماعة محصورين بوجه لا يليق أن يحكى باللسان فضلاً عن أن ينشر في الجرائد. فإنه أطال القول في الرد على من كذب هاتين المسألتين ونفى تزاحم الناس على باب ذلك الدجال، خصوصاً الوجوه وريات الفضل والمعرفة مثل حكمة البندر، وكون منزله في أحد الشوارع.

ولم يكتف مكاتب (المحروسة) بما ذكره أولاً، بل حاول إثبات ما سبق إليه قلمه بعبارات تبين في بعضها عدم الصحة حيث قال: إن المدافع عن شأن بلده صادقني على مسألة الدجال، وأتعب نفسه في تعيين مكان المصادقة وتشخيصه، مع أن ذلك المدافع كذبها، غاية ما في الأمر اعتراف بوجود الدجال في منزل خارج البندر بعد ما نفى اختلاف النباهة إليه وتزاحم المخدرات على أبوابه، وذلك لا يقال إنه اعترف بما ذكره من سعي المصونات إليه ووقوف خدمتهن على الباب، حتى يطير به فرحاً، ويتخالف في تعيين موضع هذا الاعتراف من رسالة المدافع.

على أنه ما الفائدة وما حسن القصد في إثبات شيء معيب نفاه آخر؟ وما هي الغاية في إظهار أن بذلك البلد خرافات ويين أنبائها دجالاً تجتمع عنده ربوات الحدود وغيرهن من ذوات الاعتبار، ومحاولة تحقيق ذلك بالصدق وبغير الصدق؟ نعم..

إنه يحسن التنديد بالأوهام الفاسدة، ولكن أى حسن وأى أدب فى تعيين ذويها وتشخيصهم بصفاتهم الخصوصية؟ وأى ثمرة من إقامة الأدلة على صحة وجودها وصدق ثبوتها بعد انقضاء زمن الوقوع وتنبه الأذهان لقبحها من نفس تكذيبها؟! أليس التعيين والتشخيص بالصفات الخصوصية فى مقام التنديد والتشوير من قبيل الذم الشخصى الذى لا يسوغ فيه لأى إنسان، فضلاً عن مكاتب جريدة يلتق به أن يكون أدوياً لطيف المقال بعيداً من الذهاب مع الأهواء والمضى وراء الأغراض؟!!

وقصدنا من هذا التنبيه أن مثل المشادة فيما لا فائدة فيه ولا عائدة، خصوصاً إذا مس جانب الأعراض وأخل بشأن الأدب لا يليق بمكاتبى الجرائد الاشتغال به، بل لا ينبغي للجرائد الوطنية قبوله ونشره، فإن صحفهم لم توجد للتشوير والتعيير، ولم تنتشر للذم وخدش الأعراض، بل الواجب أن تنبه على العادات والأخلاق وتبين ما فيها من الحسن والقبح بدون تعيين ولا قدح يخدش الشرف ويشين العرض. ونظن أن غير ذلك لا يليق بشأنها إذ ينفر العقول المتنورة منها كما هو غير خاف. والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم.

لجنة إعانة الحجاج (٨١)

فى علم الكافة أنه ظهر وباء الكوليرا (الوباء والهواء الأصفر) بأرض الحجاز، والحجاج من كل البلاد الإسلامية نازلون به، فخاف الناس شروعه، وتولى أفكارهم الاضطراب. فتقدمت الحكومة المصرية السنية إلى اتخاذ ما يدفع هذه الشرور ويخفف ذلك البلاء عن تلك الأراضى الطاهرة، وسعت إلى هذا القصد بناية جهدها. وكان من جميل صنعها أن أرسلت للحجاج أطباء وصيادلة وعقاقير أدوية، وسيرت وابوراً يقيم فى الوجه والطور لتقطير المياه وتصفيتها لكفاية الحجاج عند إقامتهم بتلك الجهات لقضاء مدة الكورنتينات التى سيتحتم إجراؤها على وجه يبعد الداء ويقي من شر الوباء، وبعثت غير ذلك مما وسعته أيديها.

ولكن لم تقف الشفقة والخيانة بالحكومة. أيدها الله. عند هذا الحد، بل أخذت ترتاد من وسائل وقاية حجاج بيت الله الحرام الذين اقتحموا الأخطار وتحملوا مشاق الأسفار فى سبيل القيام بما أوجب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام كل ما يدفع عنهم هذه الملمة وغوائلها ويسد حاجاتهم من المأكّل والملابس والأدوية التى يفتقرون إليها مدة ضرب الكورنتينات عليهم ومنعهم من التقدم فى السير إلى البلاد المصرية قبل التحقق من زوال هذا الداء عنهم، كيلا يأتوا به إليها، فيتسع الشر وتنتشر المضرات. فأصدر جناب خديوينا الأفخم أمراً عالياً بتشكيل لجنة خيرية فى مصر وإسكندرية لتجتمع من ذوى المروءة والنجدة ما يقي إخوانهم من مواقع هذا الداء وسقطاته، فتقبل أرباب الهمم العالية هذا الأمر بقلوب الامتثال، وشكلوا لجنة عمومية جعلت رئاسة شرفها لحضرة صاحب الدولة شريف باشا رئيس النظار وناظر الداخلية، وجعل رئيس إدارتها سعادة خليل باشا يكن، وكيل نظارة الداخلية

الجليلة . أما أعضاؤها فهم حضرات قاضى أفندى مصر ، والأستاذ مفتى الديار المصرية الشيخ عباس المهدي ، وأصحاب السعادة إسماعيل باشا أباطة ، وسالم باشا رئيس مجلس الصحة العمومية ، وأحمد بك نشأت ناظر الدائرة السنية ، ومحمد بك مختار من ميرالايات أركان حرب ، والسيد أحمد السيوفى من معتبرى تجار مصر ووجهها . . وانتظم فى سلكها من أعاضم الأوروبيين حضرات بلوم باشا وكيل المالية ، وليون دورول ، والمسيو فتش جرالدمدير الحسابات ، وبروللى بك ، وقطاوى بك ، وموسيو براويللى ، أعضاء صندوق الدين ، وإمبراوز سنادينوه مدير البنك العمومى المصرى ، وموسيو فريدريجى مدير البنك العثمانى .

وقد عقدت هذه اللجنة أولى جلساتها تحت رئاسة سعادة رئيس إدارتها ، وقررت وجوب تأليف لجنة إدارية يكون رئيسها الأول سعادة خليل باشا يكن ، ورئيسها الثانى سعادة سالم باشا ، وأعضاؤها حضرات : إمبراوز سنادينوه ، وليون دورول ، ومحمد مختار بك ، والسيد أحمد السيوفى ، وكاتبها الأفرنجى موسيو أمبير رئيس قلم أفرنكى الداخلية ، وكاتبها العربى شافعى أفندى من كتبة الداخلية . وتكون وظيفة هذه اللجنة النظر فى جميع ما يلزم إسعاف الحاجج به فى جهة الوجه ، وتنفيذ جميع ما تراه موافقاً لحالتهم وساداً لحاجتهم نيابة عن اللجنة العمومية . وتقرر أيضاً وجوب الإسراع بأخذ ستة آلاف جنيه من خزينة ديوان الأوقاف باسم سلفة تسددها إليه من وارداتها ، وأن يكون بين هذه اللجنة وبين اللجنة المشكلة فى سكندرية تحت رئاسة سعادة محافظها عمر باشا لطفى ارتباط ومبادلات أخبار ووفاق فى الأعمال . وطلب من لجنة سكندرية المذكورة ألا تنظر فى غير ما يتعلق بثغرها ، بحيث لا تتعدها إلى غيرها . وقد أخبر سعادة محافظ سكندرية ، الذى هو رئيس لجنتها بما قررته لجنة الإدارة تحت مباشرة رئيسها الأول ، وطلب منه أن يبعث بجميع ما تيسر له جمعه من ذوى البر والإحسان وبألا يدع اللجنة ترسل قوائم اكتتاب لجهات أخرى خارجة عن الثغر ، فإن هذا من خصائص اللجنة العمومية .

وبعد هذا عقدت اللجنة الإدارية جلسات عديدة تحت رئاسة سعادة سالم باشا ، رئيسها الثانى ، وعينت من يلزم من الصيادلة والخلمة والمأمورين ، وقررت بأن ينشأ بالوجه مستشفى يسع خمسين مريضاً ، وتكية لإطعام الفقراء تسع خمسمائة فقير ،

وأن يودع فى كل منهما ما يلزم له من الأدوية والعقاقير ، والفرش والأغطية والمأكـل والمشرب ، وغير ذلك من الضروريات . وقد أخذ فى شراء هذه اللوازم بمساعدة محمد بك السيوفى من تجار مصر الأعيان بأثمان لائقة وقيمة مناسبة ، وطبع ألف قائمة للاكتتاب منمرة من واحد فما بعده إلى الألف ، ووزعت على الجهات لجمع الإعانة بها من أهل البر والإحسان .

وقررت هذه اللجنة ضمن جلساتها أن يكون مع المأمور الذى يتعين من لدن اللجنة لمباشرة أحوال الحجاج نقود كافية لا شراء كل ما تدعو الحاجة إليه من المكان الذى يكون مقيماً فيه ، وأن يكون سفر فقراء الحجاج من أى صنف كانوا إلى بلادهم على نفقات هذه اللجنة من دون فرق بين أن يكون سفرهم برا أو بحرا ، فتجمع بذلك كله بين وجوه البر وطرائق الإحسان . ولا غرو فقد تكفلت هذه اللجنة بسعيها عند أهل الخير بحفظ صحة الحجاج ومداداتهم وإطعام فقيرهم وإيواء ضعيفهم وتشجيعهم إلى بلادهم بحيث لا يتكلفون شيئاً من النفقات .

فعلى أهل المروءات وأرباب الخيرات أن يسارعوا إلى مساعدة إخوانهم وإنقاذهم من بين مخالب الاحتياج وأنياب الوباء ، ويؤدوا من أموالهم ما تطرز به أسماؤهم على صفحات الجرائد ويخلد لهم الذكر الجميل ويقيم لهم فى الدار الآخرة منزلة عالية بما صنعوا من المبار وما دفعوا عن إخوانهم من المضار . ولا نشك فى تسابقهم إلى قوائم الاكتتاب يكتبون فيها ما يشئ عليهم به لسان الزمان قربا لله ورسوله ، واقتداءً بجانب خديونا العزيز ووزيره الشريف وبقية رجاله الكرام ، أيد الله توفيقنا وأبقاه قدوة فى كل عمل مبرور وسعى مشكور .

الانتقاد (٨٢)

وما عظّمك مثل لائم وما قوّمك مثل مقاوم

الانتقاد نفثة من الروح الإلهي في صدور البشر، تظهر في مناطقهم، سوقاً للنقص إلى الكمال، وتنبهها يزعج الكامل عن موقفه إلى طلب الغاية مما يليق به. الانتقاد قاصف من اللائمة تنفس عنه القلوب، وتفتق به الألسنة، لتقريع الناقصين في إهمالهم، ودفع طلاب الكمال إلى منتهى ما يمكن لهم.

جعل الله للحياة قواماً وقوام الحياة بالإدراك

إنما الإنسان كون عقلي، سلطان وجوده العقل، فإن صلح السلطان، ونفذ حكمه، صلح ذلك الكون وتم أمره. إن الله لم يهمل العقل من ناصرين عزيزين حاذقين، أحدهما: له، والثاني: له وعليه. أما الأول، فما قرن الله به من غريزة الميل للأفضل، والاصطفاء للأمثل. وأما الثاني، فما ألزمه الصانع من الانقباض عن الدون، والنفور عن منازل الهون. فذلك يحدوه، وهذا يسوقه. وذلك يزين له الطلب، وهذا يزعجه إلى الهرب. وكل منازل العقل صعود إلا أداها فعبجز يقف بأهله على شفير العدم، وكل منزلة بعد الأدنى دنو من الكمال. غير أن ما يسمو إليه العقل، أشبه بما ينبسط إليه الوجود، يمتد إلى غير نهاية، ويرتفع دون الوقوف عند غاية، فليس يصل منتجع الكمال إلى مقام إلا ويرمى بطرفه إلى أبعد منه. ومساقط العجز وبيئة المقام، كثيرة الآلام، تستوكرها^(٨٣) أفاعي الهموم، وغائلات الغيوم. وقد جعلها الله من وراء العقل كلما التفت إليها راعه هول منظرها، فتحفز عنها، إلى منجاة منها، ولا يزال يزجيه الخوف، وتطير به الرغبة، حتى يدنو من رفرف السعادة الأعلى.

ولكن كلال البصائر البشرية قد يقف بها عند مظاهر غرارة، وظواهر ختارة^(٨٤)، فتخالها طلبتها، وتحسبها منيتها، ولا تدري أن بها هلكتها، وفيها منيتها، فمثلها مثل الطير ينظر إلى الحبّ المنتور، ويغنى عن الفخ المنسوب، فإذا سقط للالتقاط وقع في يد الخابل، أو مثل المقرس يلوح له لائح الفريسة، ولا يشعر بما أعد له صائده، فإذا وثب عليها أنه الصائد من مقتله، وأعجله عن مأكله.

لهذا وكلّ الله بالعقل منبها لا يغفل، وحسيبا لا يهمل، وكائنا^(٨٥) لا ينام، يزجج الواقف، ويحث المترث، ويمسك الواجف. ما سكن ساكن إلى حال، ولا قنع قانع بمنال، إلا هتب به: إن ما تطلب أمامك. ولا أوغل موغل فيما لا ينفعه، ولا أوضع موضع إلى ما يضره، إلا صاح به: تعست الجدد، وأضرعت^(٨٦) الحدود، فخفض من سيرك، وقوم من سيرك، وإلا فالذل مقيلك، والهلكة مصيرك. ذلك الواعظ الحكيم، والمؤدب العليم، هو (الاتقاد)، ينبث في الفؤاد، ثم يتجلى في البيان، على أسلة اللسان، فيفقهه العالمون، ولا يهمله العاملون، ﴿فَظَرَّتْ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ (الروم: ٣٠)، أودع في كل ناطق بصرا بشأن غيره، أشد إحاطة من بصره بشأن نفسه، ومكن كلا من تمييز أحوال الآخر، حسنها من قبيحها، وفاسدها من صحيحها، ثم دفعه للنطق بما ألهمه، والقضاء بما أحكمه، فكان لكل إنسان أبصار بعدد الناظرين إليه، والعارفين بما عليه عمله، كلها كبصره تراه الخير فيطلبه، وتكشف له الشر فيجتنبه، وجعل الله الناقلين أقساما، فمنهم ناظر إلى الفضل لا يعدوه فهو يذكر النقبة، ويغض عن المثلية، ومن هذا القسم المفرطون في الوفاء من الأصدقاء. ومنهم رقباء النقائص وجواسيس العيوب. يروون المساءات، ويسكتون عن الحسنات، وفيهم الحساد، وأهل الأحقاد. ومنهم ناظرون بالعينين، عارفون بالوجهين، يذكرون للكمال نبلة، ويلزمون النقص ويلة، وهؤلاء في أعلى المنازل، وفيهم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله. ومن الناقلين فاسقون يكتمون ما يعرفون، ويهرفون بما لا يعملون، وهم في أخس المنازل، وليس في الناس إلا من تجتمع هذه الأقسام له وعليه، وما جعل الله بشرا يسلم منها، ويحرم من بعضها، فكانها التي قال فيها: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (مريم: ٧١) وكلها صدى صوت الكمال الإلهي الأعلى، ينادى الكاملين أن يستزيدوا، والناقصين أن يستجيدوا.

هل لجاحد أن يصغر قدر الحسيب على أى وجه كان حسابه؟ أو لجاهل أن ينكر حكمة الله فى تقييضه^(٨٧) لنا؟ أو لواهم أن يذهب إلى أنه ليس من نظام الفطرة؟ وإنى أحيلك على خواطر نفسك، إذا بلغت - وأنت غربى مثلاً - أن ملك الصين غدر بأحد أوليائه، أو استصفى أموال رعيته، أو كلفهم ما لا يطيقون احتماله، أو أهمل فى مصلحة بلاده حتى تجرأ عليها أعداؤها، أو جبن عن حادث ألم به وكان يستطيع دفعه. ألا ترى من قلبك امتعاضاً عليه؟ ومن نفسك ازدراء بعمله؟ وفى لسانك لهجة بلومه؟ وهو منك على بعد المشرقين. ولئن وصلت إليك روايات عدله، ورعايته حقوق بلاده، وحفظه لذمامه، وجدت إليه من فؤادك ميلاً، ومن رأيك لعمله استحساناً، ومن لسانك عليه ثناء.

ولو شئت حاكمتكم إلى مذاهب ميلك، عندما تنظر فى تاريخ لمن سبقك، فإن مثلك النظر فضلاً فى سيرة، أو خزية فى جريرة، ألتستجد من نفسك انبساطاً إلى فواضل الغرر؟ وانقباضاً عن مخازى الغرر^(٨٨)، ثم انطلاقاً إلى نشر ما وجدت ثم رأيت عضداً منك لأحدهما، كأنه قائم يستنصر فأنت تنصره، وتغيظ على الآخر، كأنما يدعوك لعونه فأنت تخذله.

لا جرم أن النقد نائرة^(٨٩) غريزية تقدح شررها على السابقين واللاحقين، وكل نقد فحشوه لوم، حتى ما كان منه قاصراً عند بث للمحمدة، والإقرار بالفضيلة. فإن حمد الكامل عدل للمناقص على التقصير، وإزعاج للمحمود وزجر له عن ملاسبة الأعياء، فكأننى وصاحب الثناء يقول: ألا أيها القاعدون انهضوا، وأيها المبرزون اركضوا، واحذروا الوقفة فإنها بداية الفقهري. تلك أقلام الحق، فى السنة الخلق، لا يصم عن نذائها إلا أصم، ولا يغيب عن إنذارها إلا أيهم^(٩٠).

على ذلك قام النظام الإنسانى، فلولا الانتقاد ما شب علم عن نشأته، ولا امتد ملك عن منبته. أترى لو أغفل العلماء نقد الآراء، وأهملوا البحث فى وجوه المزامم، أكانت تتسع دائرة العلم؟ وتتجلى الحقائق للفهم؟ ويعلم المحق من المبتل؟ أو لو أغمض الأصدقاء والأولياء عن سياسة السائس، وتدير الحاكم، وهجروا النظر فى قوة الملك، ولم يقرعوا كل عمل بمقامع النقد، أكانت تستقيم محجة؟ وتعتد حجة؟ أو تعظم قوة؟ كلا... بل كان يتحكم الغرور، وتسلط الغفلة، ويعود

الصواب خطلاً، والنظام خللاً، تلك سنة الله فى الأولين، وهى كذلك فى الآخرين.

فالمغبوط فى حاله من يستمع قول اللاتمين، ويستطلع خواطر المعارضين، ويتصفح وجوه المتنكرين، ذلك روح الحياة فيه يطلب حاجاته، ويتحفظ من آفاته، وليس فيما يملك الخازمون أنفس لديهم، من الإنحاء^(٩١) عليهم بما ينبههم إذا غفلوا، ويعلمهم إذا جهلوا، ويهديهم إذا ضلوا، وينعشهم إذا زلوا. وكما توجد نفائس الإرشاد هذه عند الأولياء، توجد عند الأعداء، بل هى عند هؤلاء أجود، فإنهم يرفعون للمعائب أعلاماً بيّنة حتى لا تعود فيها شبهة لناظر، وأحصى بالعقل ألا ينج من الانتقاد شيئاً، حتى أكاذيب أهل الضغينة، ورجوم ذوى السخيمة^(٩٢)، على مخالفتها للحقيقة، فإن أباطيل اللوم تكون للعقل بمنزلة المسالحة تقام فى الثغور زمن السلم، حذراً مما عساه يطرقها من عدوان المغيرين عليها، وأقل ما يكون من العاقل فيها أن يقول: قيل فىنا ولم نعمل، فكيف بنا لو عملنا؟! فهى إن لم تهده إلى مطلب ضل عنه، ولم ترد إليه فائتاً كان ينفلت منه، فقد تحفظه من السقوط فيما يجعل الكذب صدقاً، والباطل حقاً، فمن فسق لسانه، وخالف بيانه جنانه، وجاء بغير الحق فى ثلب غيره، فقد أفسد نفسه لصلاح عدوه. ولله ما يقول بعض الصوفية: جزى الله الأعداء عنا كل خير فلولاهم ما نزلنا منازل القرب، ولا حللنا حظائر القدس.

هذا وقد كفر قوم نعمة الانتقاد، فظنوا صنع الله فيه عبثاً. نعوذ بالله - فوقروا عنه آذانهم، وعطلوا من ناحيته سمعهم، وجعلوا أصابعهم فى صماليخهم^(٩٣) من صواعق زجره، وقواصف نهيه وأمره. وضربوا بينهم وبين أهل النقد حججاً، وأقاموا دونهم أستاراً، وخيّل لهم الجهل أن صممهم عنه يقبهم منه، وأن قبوعهم فى أهب^(٩٤) الغفلة يدرأ عنهم سهام اللوائم، كأنهم لا يعلمون أن ذلك وقوع فى أشد مما خافوا، واندفاع إلى شر مما رهبوا. فمثلهم كمثل بعض الطيور إذا رأى الصائد غمس رأسه فى الماء ظناً منه أنه متى أغمض عن طالبه أغمض الطالب عنه، فيكون بذلك قد يسر للصائد صيده، وسهل عليه كيده. ومن ثم نجدهم فى عمى عن شئونهم، وتخيبط فى أعمالهم، قد لزموا خطة من الهون لو أبصر عقلمهم بعض

أطرافها لماتوا جزءاً من هول ما فيها . كل ذلك وأسلات الألسن وأسنة الأقلام لا تألو في تقييعهم ، بل وصوت الحق الصريح يناديهم من عمائق ضمائرهم : بشس ما اشتريتم لأنفسكم لو كنتم تعلمون . وكيهم عاتب ، وعدوهم عائب ، وهم في غفلة عن هذا ، بل لا يشعرون .

أولئك الذين ختم الله على سمعهم وطبع على قلوبهم ، فمرقوا من ناموس الفطرة الإلهية ، فهم أموات الأرواح ، مضطربو الأشباح ، ولا تنشق عنهم قبور الخمول حتى ينشرهم الله في حياة أخرى يخضعون فيها للأحكام الكونية ، ويعملون على السنن الإلهية ، فليتنظروا إنا معهم من المنتظرين .

رحلة في صقلية

بلرم. صقلية (٩٥)

﴿أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦).

قضت المقادير أن أغبر خطة سفرى عن طريق مرسيليا إلى طريق إيطاليا . وكان لى فى ذلك خطان من السير ، أحدهما : ير «بيلرم»^(٩٦) ، ثم يصل إلى «نابولى» ، ثم تكون الإقامة فى «نابولى» نحو أربعة أيام ، ويعدو المركب بنا إلى «ماسينا»^(٩٧) ، ومنها يذهب إلى «الإسكندرية» . والآخر ينتهى عند «بلرم» أو «باليرم» ، وتكون الإقامة خمسة أيام ، نذهب بعدها إلى «ماسينا» كذلك .

وكان بودى لو ذهب مع الخط الأول ، فكنت رأيت بلدانا كثيرة وآثارا عظيمة تزيد فى علمى كثيرا مما لم أعلم إلى اليوم ، غير أن بعض أصحابى قال لى : «إن «بلرم» هى عاصمة صقلية ، ويوجد فيها من الآثار العربية ما يهم العربى أن يراه . وفيها داران للكتب لا تخلو كل منهما من كتب عربية قديمة ، ربما يستغرق الاطلاع عليها زمنا مثل الزمن الذى تقضى الضرورة بصرفه إلى يوم السفر إلى «مسينا» . ففضلت النزول إلى «بلرم» .

ولا أذكر الآن شيئا مما لاقيت من الحمالين وغيرهم من مستقبلى المسافرين ، ولكن أعود إليه .

بعد أن أخذت مكانا فى «نزل سترال» بشارع «رومه» ، خرجت لإيصال بعض رسائل التوصية إلى من أرسلت إليهم ، فلاقيت منهم ما سرنى . وكان أحدهم

موصى بأن يسهل لى طريق زيارة المكتبة العمومية ودار المحفوظات الرسمية،
والتمكن من رؤية ما يكون فيها، فوعدنى بالمجىء فى الغد لرافقتى إلى المكتبة.

ثم بعد ذلك، بدأت بزيارة قصر الملك. ولا حاجة بى إلى وصفه، فإن ذلك من شأن صاحب جريدة أو سائح يطلب إظهار البراعة فى حسن الوصف، وسعة العبارة. وغاية ما أقول إنه قصر أو (سراى) واسع، كبير البيوت، باهر الزينة والأثاث كساتر قصور الملوك فى أوروبا أو فى غيرها من البلاد الشرقية والعربية، مما تنفق فيه الأموال بحساب وبغير حساب، ولا شىء منها من كد الملك أو الأمير، وإنما هى من أموال الرعية، وكسب الحفاة العراة، الذين لا يجدون ما به يستترون، ويشتهون لو أنفق على جدران أبدانهم وأركان أجسادهم جزء من المليون مما أنفق على حيطان تلك القصور وزواياها وسقوفها. ما أنا بذاكر شيئا من وصف ذلك الغنى فى بلد الفقر، ولكن أذكر ما رأيت فيه مما يحب الشرقى أن يطلع عليه، إما لبرة وإما لفكاهة.

ذهب بى حارس القصر أولاً إلى حيث توجد كنيسة الملك. ولا حاجة إلى وصفها كذلك. إلا لو كان الله يحب أن تزين له معابده، وتنفق لمجده مساجده، كما يحب ذلك ملوك الأرض. فوجدت فى الممر الموصل إليها على الحائط المتصل بالكنيسة حجراً قد كتبت عليه هذه العبارة:

«خرج الأمر من الحضرة الملكية المعظمية الرجارية العلمية، أيد الله أيامها، وأيد أعلامها، بعمل هذه الآلة لرصد الساعات بمدينة صقلية المحمية سنة ست وثمانين وخمسمائة.

ثم فى أعلى الحجر سطور بالحرف اليونانى يظهر أنها ترجمة هذه العبارة.

والحضرة الرجارية هى حضرة الملك رجار أو (روجير)^(٩٨) الترمندى، الذى دخل جزيرة صقلية وفتحها على العرب، وكان لسانه الرسمى فى حكومته اللسان العربى، واليونانى، أما ميله فى البناء والزينة فكان إلى الرسم اليونانى. ولهذا الملك آثار كثيرة فى «بلرم». ويوجد كثير من المحررات العربية والصكوك مما كتب فى أيامه. ويقال إن العرب كانوا فى زمن «الترمنديين» متعنين بحرية تامة فى إقامة شعائر دينهم، وتصرفهم فى شئونهم، وإن كان هذا الملك قد هدم مساجد كثيرة

لنقل أعمدها الجميلة إلى الكنائس التي رأى تجديدها في المدينة . ويظهر من العبارة المرقومة على الحجر أن هذا الترمذى كان عندما دخل البلاد ذهب مذهب أهلها من العرب في المدينة ، ولم يحتقر ما وجد من آثار العلم ، فكان يأمر بصنع الآلات الفنية والفلكية ، ويساعد القادمين بعملها .

رأيت في خزانة الجواهر من قصر الملك صندوقاً عربياً في طول نحو ثلثي ذراع ، وارتفاع ثلاثة أرباع الذراع ، صنع من نحو ثمانمائة سنة ، على ما يقول الحارس ، وهو مغشى بالنقوش الذهبية من أجمل ما تراه عين الآن . وقيمته عند الدولة خمسمائة ألف فرنك . ورأيت في أحد بيوت القصر باباً من الحديد مطلياً بطلاء أصفر جميل من أجمل ما يصنع من الأبواب ، وهو من صنع أيدي العرب أيام دولتهم .

رأيت بيتاً من بيوت القصر فيه صور نواب الملك في عهد «البريون» بعد «الترمندين» ، ومع كل نائب منهم «كردينال» ، كما كان للملوك «كرادلة» يصحبونهم ويشركونهم في كثير من شئون الملك ، لذلك كان النائب عن الملك يصحبه «كردينال» يرجع إليه في أمور دينه وفي أعماله السياسية ، أيام كانت الأحكام المدنية والسياسية مما يدخل فيه رجال الدين ، كما نقول عندنا «المفتى» أو «شيخ الإسلام» في عهد الملوك الذين لا تسمح لهم أوقاتهم بتعلم العلوم الدينية ، فيحتاجون إلى من يرجعون إليه من علماء الدين . غير أن «المفتى» أو «شيخ الإسلام» إنما يجيب عما يسئل عنه ، أو يؤدي ما كُلف به ، أما «الكردينال» فكان يبتدئ المشورة ، ويقترح المطلب ، ويقيم نائب الملك على المذهب ، ويكلف يده عن العمل الذي لا يرضاه ، ويحملة على بسطها فيما يتوخاه ، فكانت السلطة الحقيقية مدنية سياسية دينية في نظام واحد ، لا فصل فيه بين السلطين ، وهذا الضرب من النظام هو الذي يعمل الباباوات وعمالهم من رجال «الكتلكة» على إرجاعه ، لأنه أصل من أصول الديانة المسيحية عندهم ، وإن كان ينكر وحدة السلطين الدينية والمدنية من لا يدين بدينهم .

كان مما قيده بعض أصدقائي في «جريدة»^(٩٩) الأمانة التي يرغب في رؤيتها محل يسمى «بالدوم» أو القنب ، فذهبت إليه ، وإذا هو الكنيسة الكبرى التي تسمى

«كاتيدرال»^(١٠٠)، رئيسها هو مرجع رؤساء بقية الكنائس في المدينة أو الولاية، وهى من عظمة البناء وبهجة الزينة على ما يطول شرحه. وأصل هذه الكنيسة الكبرى مسجد باق على ما هو عليه، حتى بابه الخشبي الجميل. غاية ما فى الأمر أنه زيدت فيه الصور والتماثيل، وضروب أخرى من الزينة الكنيسية. ويمكن للنّاظر أن يتفهم ذلك بمجرد رؤيته من الظاهر، لأن رسم البناء على الطريقة العربية فى عامة المساجد.

زرت بعد ذلك ديرا يسمى دير «سانت جوانى»، وهو مما كان قد كتب فى «جريدة» الأماكن. ولم أرفيه شيئا سوى أن أسفل الدير كان مسجداً، فلما جاء «الترننديون» حولوه إلى كنيسة بناها «رجار»، ونقل إليها هذه الأعمدة من المساجد التى خربها، لما أعجبها من أعمدتها.

ثم أخذنى «السادن»^(١٠١) بعد ذلك إلى قبة قريبة من الكنيسة، وقال لى: إنها على شكل عربى. ولما رأيته خالية من الزينة المعتادة رؤيتها فى أماكن العبادة النصرانية، سألته فى ذلك، فأخبرنى أن «الإسبانيين» عندما غلبوا على «سيسيليا»^(١٠٢) سلبوا ما كان فى هذه الكنيسة من الموزاييك (زينة من أجمل ما تزين به الأماكن والأدوات، تصنع من قطع دقيقة من الحجارة على أشكال مختلفة بحيث يصور بها جميع ما يمكن تصويره من الرسوم والصور). وحملوا ذلك إلى بلادهم. وقال إنهم لم يقتصروا على ذلك، بل سلبوا الكنائس كل ما كان فيها من المصنوعات الفضية كذلك. فقلت لصاحب كان معى: يظهر أن كل فاتح يرى من الواجب عليه أن يفسد شيئاً من عمل من سبقه، فكل منهم يقوم بما رآه واجبا عليه!!

عرفت قسيساً «حليياً» معلماً للعربية بمدرسة دير «الكبوشيين» فى «بلرم». وسأتى على ذكره. فمما أُرشدنى إليه رؤية بقية من قصر يسمى «العزيزة»، وهو اسمه فى الطليانية، فذهبت معه إليه، وإذا هو قاعة كبيرة فيها سلسبيل ماء بنيت على نمط ما كنا نسميه عندنا «القاعات الحرمية»، حيطانها مزينة بالموزاييك من أجمل ما تحب عين أن تراه. ولم يبق من القصر مكان ينظر إليه السائحون إلا تلك القاعة. أما أعلى القصر فيسكنه أناس من أهل المدينة، وقد دخل بتمامه فى ملك بعض الأغنياء. والقصر من بناء الملك «رجار» الترنندى، بناه لابته «عزيزة».

وعلى مقربة من هذا القصر قبة يقول القسيس : إنها مسجد عربى ، فأخذنا نحوها ، فإذا هي فى بستان كبير قد أغلق بابه . وقيل لنا إن خادم البستان فيه ، وذهب ذاهب ليتاديه ، وطال بنا الوقوف ، واجتمعت علينا من الصغار والنساء صفوف أو زحوف ، جلبتهم علينا تلك العمامة وصاحبها الجبة . وكلما طردنا فوجا أقبل فوج ، أو نجونا من موج علا علينا موج ، إلى أن جاء رجل قيل إنه هو حارس البستان . وبعد قليل وقال فى فتح الباب ، واحتياجه إلى إذن من صاحب البستان ، رضى بالفتح ، طمعا فى النفع . فدخلنا ورأينا صعوبة جديدة فى فتح القبة ، فذللناها . القبة من قباب المشايخ التى يقيمها المسلمون على قبور الأولياء أو الأمراء ، على خلاف ما يأمر به الدين ، وأظن أنها على قبر من هذه القبور ، وليس فيها من أثر عربى سوى شكلها هذا .

كنيسة موريالى، وتساهل العرب،

وأيّن هم اليوم؟

عما رأيته فى «بلرم» (صقلية) كنيسة «موريالى»، وجميع سقفها والأغلب من جدرانها مغشى بالموزاييك ألوانا وأشكالاً من أبهى ما يبهج الناظر، وأجمل ما يسرح فيه الخاطر .

وفى ناحية منها، قبة تعرف بمعبد الصليب، فيها من التماثيل وضروب الزينة ما يقصر عنه الوصف . وأهم ما يذكر فى شأنها أنها مبنية فى القرن السادس من التاريخ المسيحى، فيكون لها نحو ألف وثلاث مئة سنة . والمصنوعات الخشبية الجميلة محفوظة من ذلك العهد، لم يجرؤ السوس على قرض شىء منها ببركة العناية والاهتمام بالتنظيف . وأما ما يقول به بعض الخذاق فى معرفة طبائع هذه الهوام الدقيقة من أنها تعرف الصليب وما خصص له من الأدوات، وتشعر باحترام تلك الصور والتماثيل التى صورت فى تلك الأخشاب، وأنها بذلك صارت مسيحية كاثوليكية، فلا يباح لها قرض الخشب المسيحى، ثم إن اعتقادها بحرمة القرض، حملها على العمل، فخالفت شهوة الأكل قياما بالفرض (!!)، فلا أظنه فى غاية الصحة بل ولا فى أولها كذلك!! ويقال إن الكنيسة من بناء الملك كيليلو الثانى وقبره فيها صندوق من حجر فيه جثته .

ومن ذلك تعرف أن العرب، رحمهم الله، لم يمسوا هذه الكنيسة بسوء، مع عظمة سطوتهم، وامتداد ملكهم فى «سيسيليا» . وتلمح من هذا أن العرب - وإن فسق كثير منهم عن أمر ربهم - فروح الدين الإسلامى كانت تنوؤ فى كثير من

أعمالهم . نهى الدين عن هدم الكنائس إذا لم تكن مريضاً لشر يخشى خطره على الدولة ، فحفظوا الرعاياهم كنائسهم ومعابدهم ، ولم يصنعوا بها ما صنع غيرهم من جاء بعدهم ، ولم يريدوا أن يقتفوا أثر خصومهم من كان يهدم مساجدهم ويخرب معابدهم ، فحيا الله أيامهم .

لا جرم أن الإسلام عربى ، وأحق الناس برعايته والوقوف عند حدوده . بعد فهم حقيقته .. هم العرب ، فأين هم ؟!

يمكن أن يقول قائل : إنهم فى جزيرة العرب ، أو فى الشام ، أو فى العراق ، أو فى مصر ، أو فى تونس والجزائر ، أو فى المغرب الأقصى . أفلم يكفك كل هذا العدد ، فى أكثر من ألف بلد ، حتى تقول أين هم ؟!

ولكن أقول له : إنما يكون أولئك القوم إذا بقيت لهم أخلاقهم ، وحياة أرواحهم . فإن كان لم يبق إلا أشباح تشبه أشباحهم ، فليسوا بهم . .

فلى الحق أن أقول عن العرب : فأين هم ؟!!

دير الكبوشيين، ومدرستهم، ومقبرتهم فى بلرم

للكبوشيين دير فى «بلرم» فيه معبد ومدرسة ومقبرتان.

أما المعبد، فهو المعبد لا يحتاج إلى الكلام عليه، ولا يختلف عن غيره من المعابد.

وأما المدرسة، فهي لتعليم اللغات والفنون والعلوم التي يحتاج إليها المُرسَلون، الذين يكلفون بالدعوة إلى الدين المسيحي، والتبشير بالإنجيل، ونشر ما تقتضى الغيرة الدينية نشره فى الأقطار النائية، كبلاد العرب والترك والفرس وغيرها. ومما يُعَلَّم فيها اللغة العربية، وأستاذها الراهب «جبرائيل ماريا» الكبوشى، وهو من «حلب»، وتعلم العربية فى بيروت، وأخبرنى أن من أساتذته صديقنا الأستاذ «سعيد الشرتونى» صاحب (أقرب الموارد) فى اللغة. لاقيت ذلك الراهب، وحادثته فى شأنه، والزمن الذى قضاه فى إيطاليا، والداعى إلى الإقامة فيها، فتبين لى أنه جاء إليها لىخدم دينه هذه الخدمة - تعليم اللغة العربية لنشر الدين فى بلاد العرب مثلاً - وكان يتحرى فى كلامه قواعد اللغة العربية بقدر الإمكان، فحمدت منه ذلك، كأنه اعتقد أنه إنما تعلم العربية ليستفيع بها فى منطقته وإن كان فى بلاد إيطاليا، وعمل بما اعتقد. وما كان أسهل عليه أن يكلمنى بالحبشية كما يكلمنى البيروتى بالبيروتية، والتونسى بالتونسية، ولا يبالى أكنت أفهم أم لا أفهم، كما لا يبالى الكثير من ذكرناهم.

وفى هذه المدرسة تُعَلَّم العلوم اللاهوتية كذلك، للغاية التى ذكرناها، ولا حاجة إلى ذكر ما فيها من العلوم، فإن ما يحتاج إليه للبراعة فى نشر الدين والدعوة إليه

معروف عند من يعرف ما هو الدين، ويتصور معنى الدعوة إليه. أما من لا يعرف ذلك فلا تكتب له حرفاً واحداً من هذا الكلام. فإن قال قائل: فلمن تكتب ما تكتب؟ قلت إن فقد الفاهم، فإنني أحفظه لنفسى والسلام.

هل خطر ببالنا- وكل منا يدعى الغيرة على دينه ويرى أنه الحق الذي يجب على الناس كافة أن يخلصوا أرواحهم باعتقاده والأخذ بأصوله- أن ينشئ فرعاً من فروع التعليم لنشر الدين وتقويم أصوله بين أهله، فضلاً عن نشره بين من ليسوا من أهله؟

أريد من أهله: أولئك الذين لبسوا رداءه، واعترفوا أن الدين دينهم، سواء عرفوه حق معرفته، وهم فى غنى عن الدعوة إليه، أو جهلوه وانحرفوا عن طريقه، وهم أحوج الناس إلى الإرشاد، وأشدّهم استقراراً إلى من يحول إليه نظرهم، ويعطف عليه اختيارهم. هل مر ببالنا أن نهى لهذا الفرع من التعليم ما يلزم له من فنون وأسائذة لتلك الفنون، كما يهين هؤلاء من يهينون لتعليم من يقوم بدعوة من ليس من دينهم إلى دينهم؟ ما كان أحوجنا إلى إنشاء ضرب من التعليم خاص بمن يكلف بإرشاد من يسىء إلى الدين باسم الدين، ومن يهدم شرف الدين بعمل ينسبه إلى الدين!!

ألا يحق لنا أن نطلب من أولئك الذين صعدت بهم ألقاب الرئاسة الدينية إلى أسمى المنازل أن يفكروا فى هذا الأمر، ويقوموا بما يجب عليهم منه، إن لم يكن لمصلحة الدين، فلمصلحة أنفسهم، فإن فى تقوية جانب الدين تقوية لمساندهم، وفى تبصير العامة بشتون الدين تمكيناً لحرمتهم فى نفوس الدهماء، وتسجيلاً لسيادتهم عليها؟ أليس لنا- على ضعفنا- أن نذكرهم بالأمر الإلهى القارع للقلوب، المزعج للهمم، فى قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران: ١٠٤) إلخ. فهل يليق بهم أن يصموا أذانهم عن هذا الخطاب، ولا يخشوا أن يكون التّصام عنه بمنزلة الخروج من مدلول «كاف» الخطاب، ومشعراً بأنهم ليسوا من أولئك الذين خوطبوا به؟؟

لنا، بل علينا، أن نطالبهم بذلك وأن نزيد عليه مطالبتهم بالنظر فى إنشاء فرع

لتعليم ما يلزم لنشر الدين بين بقية الأمم . . إن كانوا يعتقدون أن دينهم هو الحق ، فإن السكوت عن الدعوة إلى الحق رضاء بالباطل .

أولئك الملوك والأمراء الذين لا فضل لشيء عليهم في تمتعهم بملكهم وإخضاع رعاياهم لسلطانهم مثل فضل الدين !! لم لا يقتطعون شيئاً من مالهم ، وقطعا من زمانهم ، يتفقونها في الاشتغال بإحياء روح الدين ؟! ولا يكتفون بغش العامة بالمحافظة على رسوم كلها ، أو جلها ، لا يعرفه الدين ؟ أفلا يجب عليهم أن يسعوا في زيادة تمكين قوتهم ، وتعزيز سلطتهم ؟ اللهم إلا إذا ظن هؤلاء وأولئك أن الدين حيوان يشى على رجلين ، يطلب رزقه من القلوب حيث يجد الحاجة إليه ، ويغدو إلى مرعاة من النفوس متى اشتد الجوع عليه . . فإذا قصر في ذلك حتى أهلكه الجوع ومات ، فإنما إثمه على نفسه لا عليهم .

ربما يقول قائل : ولم تستبعد هذا الظن منهم ، فتعبر بجانبه بكلمة «اللهم» ، وهم قد يزعمون أنهم من أهل السنة ؟ وربما طلبوا الدخول في أبواب حماة السنة بهذا الظن الذى تستبعده ، وما عليهم فى ذلك إلا أن يقولوا : نحن سنيون ، لا نقول باستحالة شيء ، وفخرنا أن نجوز المحال ، ونذهب إلى جواز تحسم المعاني ، ونتقد أن الأعمال والعقائد . وهى معان نفسية وحركات بدنية . يمكن أن تنقلب أشخاصاً حيوانات تمشى وأناسى تتكلم . . أليست هذه العقيدة هى مطبنا إلى الجنة ؟ فليكن الدين رجلاً عاقلاً أو ميكروباً متثقلاً ، مفيداً لا قاتلاً ، يفعل لنفسه ما كان فاعلاً ، ويدعنا نتمتع بالنسبة إليه ، وإن لم يكن لنا عطف عليه . فنجيب القائل بأنهم مغرورون ، وإن السنة بريئة مما يزعمون ، وسيعلمون أى منقلب ينقلبون .

خرج بنا الكلام عما نحن بصده . هذا الراهب أستاذ العربية فى الدير ، وضع طريقة سهلة لتعليم قواعد اللغة العربية - من الصرف والنحو - للإيطاليين . يضع القاعدة العربية ثم يفسرها باللغة الإيطالية ، بأسلوب يسهل معه تناولها بقدر الإمكان . وقد رأيت من تلامذة الراهب من يُحسن قراءة العربية ، وإن كان لا يحسن التكلم بها لعدم التمرين على السماع والنطق .

وما أحوج كل عربى إلى تعلم ما يحتاج إليه من لغته ، ولكن ما أشق العمل وما أوعر الطريق ، وما أكثر العقبات فى طريق العربى الساعى فى تحصيل ملكة لسانه !!

يفنى عمره ولا يزال يضرب برجليه فى أول الطريق . . أفلا نشعر بالحاجة إلى تقريب المطلب ، وتيسير المذهب فى تحصيل ما تدعو إليه الحاجة من لغتنا ، حتى نستطيع فهم ما أودع فيها من النفائس ، والتعبير بها عما نجد فى أنفسنا ونحب أن نسوقه إلى بنى لغتنا على وجه صحيح؟! وبأسلوب فصيح؟! ألم يأن لنا أن نرجع إلى المعروف مما كان عليه سلفنا ، فنحيا بما كان قد أحياهم ، وترك ما ابتدعه أخلافهم مما أماتهم وأمانتنا معهم؟

أما المقبرتان ، فأحدهما فى بناء متسع الأرجاء ، تحت الأرض ، ينزل إليه بسلم ، وفيه نوافذ يأتى إليه منها الضياء ، وقد وضعت فيه الجثث على ضروب شتى . فمن الجثث ما هو فى صناديق مقفلة من الخشب أو الحجر أو البرنز ، ومن ذلك جثة «موسيو كرسى» رئيس الوزارة الإيطالية السابق ، فإنه فى ذلك المحل فى صندوق مغلق . ومنها ما وضع فى صناديق من البلور ، بحيث تظهر الجثة للرائى من داخل الصندوق على الهيئة التى كانت عليها عند الموت . وقد يوجد فى الصندوق الواحد عدة أشخاص بادية هياكلهم ، ظاهرة وجوههم ، على أتم ما يحزن له قلب وتعتبر به نفس . وهذان القسمان من الأموات إنما ينالون حظوة الاستيداع فى هذا المكان إذا كانوا من الأغنياء الذين يتمكنون أن يدفعوا إلى الدبر ما يطلبه من قيمة هذه الخطوة . وهناك قسم آخر ، وهو جثث محنطة قائمة فى جوانب المكان ، عليها ثيابها فى الحالة التى كانت عليها عند موتها ، وهى جثث الرهبان والقسيسين الذين يحبون أن يودعوا فى هذا المكان ليسعدوا ببركته ، ولهم هيئات تنقبض لها النفس ، ويضيق بها الصدر . ولا حاجة بنا إلى تعداد ذلك ، وكفى القارىء أن يتصور ميتا فى أشد ما تكره النفس مما يصوره الموت فى البدن .

وأما المقبرة الأخرى فهى كسائر المقابر ، على ظهر الأرض ، وإن كان الأموات فى بطنها ، وهى من أجمل الأماكن وأنظفها ، والقبور فيها نظيفة البناء ، بهجة الظاهر . وقد غرس فى المقبرة أشجار السرو بنظام بديع . وقيل لنا إن الذين يدفنون فيها هم الأمراء والأغنياء ، أما الفقراء فلهم مقبرة تليق بفرهم فى مكان آخر ، وكأنه قضى عليهم ألا يساوا الأغنياء حتى فى الموت ، مع أن الموت قد سوى بين الأغنياء وبين أدنى طبقة من الأحياء ، بل جعلهم طعمة لأقذار الديدان ، كما جعل ذلك حظ أمثالهم من سائر الحيوان!!

قيل إن الحكومة بعد أن استولت على «رومية»، منعت الدفن فى المقبرة الأولى على تلك الطريقة، وأمرت ألا يدفن الميت إلا فى المقابر المعتادة، كهذه المقبرة الثانية ونحوها. وإنما حفظت الحق فى الاستيداع فى المعابد للبابا وللملك دون سائر الناس، فهما وحدهما توضع جثتهما فى صندوق وتودع فى الكنيسة. وقد أحسنت الحكومة فى ذلك، فإن من كان محجبا بعظمته عن الناس فى حياته، يجب أن يكون عبرة لعامتهم بعد مماته.

المكتبة العمومية، ودار المحفوظات

أما المكتبة العمومية فقد جاءني من أوصى بصحبتى - ويثقل على ذكر اسمه لطوله - فذهبت معه إلى تلك المكتبة وهو أخو مديرها، وله احترام فى نفوس خدمتها. وكان يعرف قليلاً من اللغة الفرنسية، فسألته أن يطلب لى فهرس الكتب العربية، إن كانت، فطلب ذلك، فبدت حركة شديدة فى الخدمة، وكثر الداخل والخارج، والذاهب والأتب، ولغظت الألسن، وارتفعت الأيدى بالإشارات، وطال الزمن نحو ربع ساعة. كل ذلك، وأنا لا أفهم أسباب هذا الاضطراب، وآخر الأمر جئى إلى بدفتر صغير جداً، يحتوى على نحو خمسين صفحة، وكانت تلك الضوضاء للبحث عنه، وكل يتهم صاحبه بأنه هو الذى يعرف مقره، والآخر يدافع عن نفسه تهمة معرفته.

ولم يرعنى عند تصفحه إلا كثرة ما فيه من كتب الأدعية والصلوات، كأنه فهرس خزانة لشيخ من مشايخ الطريقة «الحلوتية»، أو مكتبة السادات «البكرية»، قدس الله أرواحهم جميعاً. وإنما رأيت فيها قطعة من شرح ابن رشد على مدونة الإمام مالك رضى الله عنه، وكتاباً فى السيرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، إلا أنه لا يمكن قراءة سطر واحد من تلك السيرة لأن خطوطاً قد جرت على السطور بعناية غريبة، حتى عمت الحروف الأصلية، وحجبت حقيقتها عن النظر، مع سلامة الظاهر من التشويه. فعجبت لذلك وسألت عن السبب، فقيل لى إن قسيساً من أهل القرن الثامن حمله التعصب على أن يأتى إلى المكتبة ويطلب الكتاب بحجة أنه يريد قراءته، وكان يعرف العربية حق المعرفة، فسلم إليه، فصنع به ذلك حتى يصد الناس عن مطالعة ما فيه. وقد فعل مثل ذلك بمصحف من

المصاحف، وزور كتباً كثيرة أفسدها. وقد انكشف للحكومة حاله، فحوكم وصدر الحكم عليه بالحبس مدة عشر سنين في رواية، ومدة خمس عشرة سنة في رواية أخرى. أما القطعة من شرح ابن رشد فكانت سليمة، وخطها مغربى جيد، تسهل قراءته على طالب العلم.

والكتاب الفرد الكامل الذى رأيتُه فى المكتبة، هو كتاب «النخل» لأبى حاتم السجستاني، وهو صغير، فى نحو ستين ورقة، بخط ضيق، مضبوط، صحيح. قرأت منه عدة صفحات، ونقلت منه عدة فقرات فى تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (٢٤) تُوْنِي أ كُلُّهَا كُلَّ جَيْنٍ يَإْذِنُ رَبُّهَا﴾ (إبراهيم: ٢٤، ٢٥) إلخ. وبما نقلته فى ذلك قول أبى حاتم رحمه الله: «وما كرم الله به الإسلام، وكرم به النخل، أنه قدر جميع نخل الدنيا لأهل الإسلام، فغلبوا عليه وعلى كل موضع فيه نخل، وليس فى بلاد الشرك منه شىء». فرحم الله أبا حاتم، ما كان أبعدَه عن صحة الحكم فى طبائع العمران، وإن كان من أفضل أهل السير وأجل علماء اللغة. والكتاب مفيد فى اللغة، وهو بخط مشرقى، تاريخ نسخه شهر جمادى الآخرة سنة ٣٩٤هـ وقد بلغنا أنه طبع فى ألمانيا، وكان الأجدر به أن يطبع فى مصر، ولعل ذلك يكون إن شاء الله متى ساوى المصريون أهل ألمانيا فى اهتمامهم باللغة العربية ونفائسها!

ثم زرت دار محفوظات الدولة، وهى مثل «الدفترخانة» عندنا، إلا أنها لم تبع أوراقها ولا دفاترها لا بالقنطار ولا بالرطل كما فُعل بالدفترخانة المصرية. بل هى محفوظة على ما كانت عليه من عدة قرون، لا يَفرط فى ورقة واحدة منها. وقد طبعت الدولة ما فى الأوراق التاريخية، المحررة باللسان العربى وغيره من الألسن الشرقية، حتى يسهل على الناظر فيها معرفة ما كتب فى تلك الأوراق، ويتيسر له بعد ذلك قراءتها فى أصولها، خصوصاً إذا كان غير متعود على قراءة الخطوط العربية المختلفة. فإذا قابل بين المطبوع والمرقوم، عرف صحة العبارة فى النسختين. ولعل المكتبة المصرية الكبرى تصنع مثل ذلك فى الخطوط المكتوبة على أوراق البردى، وغيرها مما كتب بالكوفية أو النسخ القديم، أو ما عُمى بعضه القدم، لتتم فائدة حفظ هذه الأوراق والانتفاع بها، إن شاء الله.

من العادة فى المكاتب وديار حفظ الأوراق، أن يجعل لها دفاتر يكتب فيها الزائر اسمه ولقبه وتاريخ الزيارة . وهى عادة حسنة تليق بأماكن أقيمت لحفظ الآثار العلمية، والمذكرات التاريخية . أما عمال المكتبة العمومية فى «بلرم» فلم يحفظوا بهذه العادة، واكتفوا بتقديم ورقة من أوراق طلب المطالعة لوضع إمضائى عليها، كما فعل ذلك خدمة المكتبة العمومية فى مسينا . لكن عمال دار محفوظات الدولة راموا أن تجرى تلك العادة مجراها، فطلبوا ذلك الدفتر فلم يجدوه، فجدوا فى البحث والتنقيب، وأخذت الأصوات تتقاذف، والإشارات تنمو وتزايد، على نحو ما فعل عمال المكتبة العمومية، فى اكتشاف فهرس الكتب العربية . وكنت على عجل أريد زيارة محل آخر، فجلست مدة حتى يسر الله ووجد الدفتر ووضعت إمضائى فيه . وأظنهم حمدوا الله لأن كنت السبب فى العثور عليه بعد ضياعه .

هذا وذلك يدلانك على أحد أمرين : إما قلة الزائرين لهذه الأماكن العلمية من الأجانب وطلاب النظر فى الآثار العربية، وقلة الدارسين من أهل البلاد فى تلك الكتب، التى كتبت فى لسان غير لسانهم، اكتفاء بتراجمها، أو لعدم الحاجة إليها، وإما لشدة الإهمال من موظفى هذه الديار . وقد يتيسر لك الجمع بين الأمرين . ولم أعهد فى مكتبة أوروبية أن وقع لى مثل ما وقع فى مكتبتى «بلرم» .

حاجة السائح إلى معرفة اللغات، وأيهما أنفع؟

ومن الأمور التي لا أجد بدا من نقدها، أن موظفي هاته المكاتب لا يعرفون من اللغات إلا الإيطالية. فلا يعرفون الفرنسية مع قريها من لغتهم، ومن عرف منها بعض كلمات يصعب عليه أن يؤدي بها مراده. وكان رفيقى يترجم بينى وبينهم عندما كان معى فى المكتبة العمومية، لكنى بعد انصرافه وقعت فى وحشة، يزيدا لزوم الصمت، وعدم الفائدة فى الكلام، وضيق الصدر عند إرادة الاستفهام عما يراد فهمه ولا يوجد السبيل إليه إلا من طريق الإشارة. ولا يخفى عليك أن الإشارة إنما تصلح للإفادة والاستفادة من الآخرس إذا كنت والدلة له، على ما فى المثل «أم الآخرس أعرف بلغته»!! فلا بد من التعود على ضرب من الإشارة مخصوص حتى يتيسر الفهم والإفهام. ولهذا لم يكتفى أن أستفيد شيئا فيما ينبغى أن يصنع لاستنساخ شيء من الكتب العربية، كذلك القطعة من شرح ابن رشد مثلاً.

وبعد طول الكلام بفرنسية لا يفهمونها، وإيطالية لا أفهمها، انصرفت وأنا من الجهل على مثل ما دخلت به، لكن قد انكشفت عنى غمة هذا الجهل بملاقة من أمكنه فهم ما أقول، وأمكنتى فهم ما يقول من أهل المدينة.

يناسب فى هذا المحل ذكر ما يقال من أن الذى يعرف اللغة الفرنسية، يسهل عليه السفر فى جميع بلاد أوروبا، ويتيسر له الفهم والإفهام، لأنها لغة عامة، لا تجد نزلاً ولا مكاناً ترغب فى زيارته إلا وأنت تجد فيه من يكفىك حاجتك فيما تريد. وقد رأيت أن هذا القول اضمحلت صحته فى مكاتب «بلرم»، ولم ألق ما يقوى صحته فى مكتبة «مسينا». والمكاتب من ديار العلم التى يكثر فيها العارفون باللغات الأجنبية، ولا ينبغى أن تخلو منهم لمسيس الحاجة إليهم. وقد بت ليلة فى «لوندرا»

ونزلت في أكبر نزل فيها يسمى «كيرافنور أوتيل»، فيه ما يزيد على ستمائة بيت للنوم، ولم أجد فيه من يعرف الفرنسية إلا خادمين، أحدهما بواب والآخر من خدمة قاعة الطعام. أما خدمة أماكن النوم وغيرهم، فلا يفهمون كلمة واحدة، والحاجة إليهم أشد، فإن المطالب الخاصة جميعها منوطة بهم أو بهن. إذا طلبت ماء أو لبناً أو قهوة، أو تهيئة حمام، أو نقل متاع من مكان إلى مكان، أو تصحيح منكسر أو كسر صحيح، لم تجد من تطالبه إلا أولئك الذين لا يعرفون كلمة من الفرنسية. غير أنهم لتعودهم فيما يظهر على كثرة ورود هذا النوع من الخرس، صاروا أو صرن كوالدة الأخرس يسهل عليهم أو عليهن فهم الإشارات بدون إتعاب شديد لأعضاء المشيرين - (أى الذين يتفاهمون بالإشارة، لا الذين حازوا رتبة المشيرية العسكرية العثمانية!!).

لكن لا يخفى عليك أن من المطالب ما لا تعبر عنه الإشارة، فماذا تصنع إذا كنت أعلم العلماء بالفرنسية وعرض لك مثل هذا الطلب، وليس عندك وقت يسع تعلم اللغة الإنكليزية؟ لا يسعك إلا الإقرار بأن ذلك القول الذى قالوا مبنى على تجربة قاصرة لا تصلح أن تكون مقدمة من مقدمات البرهان الممدودة في فن المنطق.

أزيتك شيئاً في هذا، وهو أنك إذا كنت لا تعرف لسان القوم الذين تنزل فيهم، تجدونك طعمة أو هبة من الله سيقى إليهم، فهم يكلفونك من النفقات ما يشاءون، ولا يجدون في أنفسهم «دانقاً»^(١٠٣) من الرأفة بك، أو الرحمة لغربتك. ولا يمكنك أن تبحث مع ناهيك في موضوع نهيك، لأنه لا يفهم ما تقول، وأنت لا تفهم ما يقول، فينتهى أمرك بدفع ما رَقَم لك رغم أنفك. وغاية ما يمكنك فعله أن تتنفس الصعداء، وتهز رأسك وتلوى عنقك علامة على غضبك، ولكن هذا كله لا يوفر عليك ما نقصه منك الجهل باللسان!!

وفى ظنى أن من أراد أن يسافر إلى بلد لا يعرف لسانه، فأولى له أن يتعلم من لسان ذلك البلد ما يكفيهِ للتعامل، ومدة سنة قبل السفر تكفى لذلك، وأجرة الأستاذ المعلم لا تصل إلى نصف ما يخسره ببركة الجهل باللسان!!

أستغفر الله من خطيئتي قلت. إذا أراد السفر إلى صقلية «سيسيلىا» من بلاد إيطاليا، فعليه أن يجدَ لمعرفة اللغة الإيطالية، حتى يتكلم بسرعة، ويفهم بسرعة

يسبق بها كلامه وفهمه وكلام الإيطاليين وفهمهم، وإلا سأل الله العوض فيما يفقد من متاعه أو ما يؤخذ منه أجرة على ضياعه.

عند وضع قدمه على ساحل «صقلية»، يجتمع عليه الحمالون والمرشدون المٌضَلُّون، ويتجاذبون متاعه وثيابه، كل يأخذ قطعة. فإن كان لا يعرف اللسان، كان ما كان عما لا يسعه الإمكان. فإذا سَلِمَ له متاعه من التحطيم أو الضياع، أو أصابه من ذلك ما لم يفد فيه الدفاع، وجَدَ أمامه جيشا من الطالبين، كل واحد يطالبه بقيمة عمله. وما هو ذلك العمل؟ هو حمل قطعة من المتاع، وكلمة قيلت غير مفهومة في هدايته إلى المحل الذى وصل إليه، مع أنه وصل برجليه، ومن طريق كل الناس يمشون فيه.

ولا تنس أنهم يجاذبونك أعضائك، حتى إن جميع أجزاءك لفي خطر من مجاذبتهم إذا لم تكن حريصا عليها. فإذا كنت في حاجة إلى السفر إلى هذه البلاد، والإقامة فيها مدة من الزمان لتبديل الهواء، وترويح النفس بجمال المناظر، خصوصا أيام الربيع، فعليك أن تصرف ستين في تعلم اللغة الإيطالية، وما تنفقه في التعلم أقل مما تخسر مع تعدد التفاهم!!

وجدت أن الذى يعرف الإنكليزية أسعد حظا في فرنسا ممن يعرف الفرنسية في إنكلترا. فإنك لا تجد نزلا في البلاد الفرنسية إلا وفيه كثير من الخدم الذين يعرفون الإنكليزية. سألت عن السبب في ذلك، ف قيل لى إن أهل فرنسا قلما يسيحون في بلاد الإنكليز، أما الإنكليز والأمريكيون فيملثون سهول فرنسا وجبالها، ويدهشون بالذهب صغارها ورجالها، فاضطر الفرنسي إلى ترويح الإنكليزية في بلاده لتعجب الزائرين، وليستكثر من النافرين.

ويل لك إذا أقمت يوما أو يومين في نزل «ميسينا» من أكبر ما يقصده السائحون. رب النزل يعرف بعض كلمات قليلة من الفرنسية، يمكنه بها أن يفهمك أن أجرة محل النوم وحده بلا أكل ولا شرب عشرة فرنكات في الليلة. ويمكنك أن تفهمه بأنك قبلت ذلك على شرط النظافة وتوافر الراحة، وإن كان لا يعمل من ذلك بما فهم منك، وإنما العمل على ما فهمت أنت منه!!

تنام عند الساعة العاشرة، فلا يمر عليك نصف ساعة إلا وقد أطار نومك صباح وجلية ودوى حركات تذهب ونحيى خارج منامك، فيضيق صدرك، وتطلب الفرج ولا تجده، فتفتح الباب وتقول كلاماً كثيراً ما يفهم منه أنك فى شدة الضيق مما تسمع، ولا سبيل إلى النوم، فيقال لك ما تفهم منه أن هؤلاء مسافرون جاءوا إلى المحل من جديد، وماذا يصنع معهم؟

فتطلب محلاً آخر للنوم، ويأخذون فراشك من محلك الأول إلى محلك الثانى، فتحمد الله على الهدوء وإقبال الراحة، ثم تلقى جسمك على الفراش، ويقبل النوم على عينيك بثقله. ثم لا يمضى نصف ساعة، إلا وقد أخذت يدك تحك وجهك وعنقك، واليسرى تحك اليمنى، واليمنى تحك اليسرى. . ولا يزال الحك يزيد والمحكوك يتألم، حتى تتنبه أعصاب الدماغ والعين، ويصبح ذلك النوم الثقيل أخف من نفس الجميل، فيطير عنك إلى حيث تبحث عنه ولا تجده، ولا يبقى لك إلا الحك والحكة.

وما هذا كله؟ هذا هو البق الذى تروءك حمرة، وتقلقك عضته، بل حركته، بل تطير نومك رؤيته، فتطلب الخلاص. . وماذا تصنع؟! مضت مدة من الليل نام فيها الصائحوون فتعود إلى محلك الأول، وقد نام الخادم، فتعود إلى غير فراش، أو تفرش لنفسك. وهذا أفضل لك. .

فإذا أصبحت، حوسبت على شمتين فى مكانين لم تصرف منهما شيئاً، وعلى شيئين آخرين، وكدت تحاسب على أجرة مخدعين!!

أظرف ما وقع لى مع خادم هذا النزل: طلبت منه ماء بارداً، فلم يفهم. فأشرت إلى فمى ومثلت بيدى صورة إناء الماء، فإذا هو يفتح الباب وينظر إلى كأنه فهم أننى أشرت بيدى إلى أن الباب مغلق، ويفمى إلى فتحه لأنه فتحة من فتحات بدنى. .

وبعد تعب أعضائى من الإشارة، ولسانى من التكلم بالفرنسية، قمت وبحشت عن كوب وأشرت به إليه، ففهم أنى أريد ماء لكن لم يفهم أنى أريده بارداً. وما أشد التعب فى تصوير الجليلد له!

فرغ ماء الغسل، فطلبت منه تجديده، فرفع فى وجهى كرسياً طويلاً اشتريته

لأجلس عليه فى المركب . ففزعت لذلك ، وظننت أنه يريد رمى به ظنا منه أنى شتمته . غير أن ذلك سرى عنى عند ما رأيته ينظر إلى نظر الاحترام ، ويطلب منى بعينه أين يضع الكرمى ؟ فاستلقيت من الضحك ، وذهبت إلى موضع الغسل وأشرت إليه أن يجدد الماء ففعل .

أفلا يحملك ذلك على تعلم اللسان الإيطالى إذا أردت السفر إلى «سيسيليا» ؟
والأ تصدق ما يقال لك من أن معرفة الفرنسية تكفيك الحاجة فى كل بلاد أوروبا ؟

مسينا ومقبرتها

نسيت أن أضع فى جانب المقابر مقبرة «مسينا»، وهى مقبرة فى الجنوب الغربى من المدينة. وإنك إذا قلت لصقلى: إني ذاهب إلى «مسينا»، يقول لك فى الحال: لابد أن ترى المقبرة. وهى جزء من المدينة، تحسب مدينة بنفسها، فيها مدافن للأمراء والأعيان، مبنية على أجمل نظام وأقربه إلى السذاجة. وفيها مكان شامخ رفيع يدفن فيه أرباب الشهرة من المهندسين والشعراء ونحوهم.

وطريقة الدفن فى تلك الأماكن تختلف. فبعضها على الطريقة المعهودة، من وضع صندوق الجثة تحت الأرض. وبعضها بوضعه فى صندوق ضخم كبير، لا تمكن سرقتها، على ظهر الأرض. وبعضها فى بيوت تفرض فى عرض الجدر العريضة، وهكذا.

والمقبرة مزينة بأغراس من شجر الصنوبر وضرب من فصيلة الصنوبر يشبه الأثل وليس به، ولا أعرف اسمه بالعربية سوى أنه شئ من كبار «الطرفاء»، لكنها نظمت بيد أوروبية تعرف كيف تخضع النبات لإرادتها، فتوجهه إلى الوجهة التى تريد.

والطرق فيها على غاية ما يرام من النظافة والانتظام، وهى أنظف وأجمل من كثير من شوارع مدينة الأحياء «مسينا». ثم إنها تأخذ من أسفل الطريق إلى قمة جبل، إذا صعدت عليه نظرت - وأنت فى المقبرة - من البحر والساحل أجمل ما تنظر عيناك من اللآلئ والنصرة فى المواقع المختلفة، ومن الأشكال الطبيعية، وبدائع الأعمال الصناعية.

يظهر أن المقبرة أعجبتني حتى انطلق قلمي في وصفها، كأنه قلم صاحب جريدة ينطلق في السياسة المصرية ببيان مناحيها ووصف ضواحيها، أعوذ بالله .

يوجد في هذه المقبرة مواضع مخصوصة للفقراء، قد صفت فيها قبورهم على نظام محكم، تراها كأنها خطوط مزارع القطن في أرض غير معتدلة، تقصر وتطول . وعلى رأس كل قبر صليب أسود يخيل للرائي من بعيد أنها أجنحة الغريان الجاثمة على بقايا الجثمان .

لا أزال في وصف المقبرة كما لا يزال بعض الغافلين من أنفسهم في بلادنا يشتغلون بالسياسة، عن الأدب والكياسة .

ماذا أقول في وصف هذه المقبرة؟

مدينة جميلة المناظر، بديعة المداخل، بعيدة المخارج . الداخل فيها أكثر من الخارج منها . قد اختير لها شجر الصنوبر زينة من بين الأشجار، لأنه في خضرة دائمة، وحياة مستمرة، كأن أرواح من يموت تنتقل إليه بعد مفارقة الأجساد، فهو لا يزال دائم الحياة في الصيف وفي الشتاء والخريف والربيع .

مدينة زينها الأحياء في حياتهم، ليعدوها لإقامتهم . فيما يزعمون . بعد مماتهم . وهكذا من كان على يقين من الرحيل إلى دار، هياً تلك الدار للسكنى وأعد لنفسه فيها أنواع النعيم ليطلب له المقام، ولا يقلق به المكان .

لكن هل يكفي أن تزين لنفسك مقرا لجثتك، وأنت لا تدري هل تشعر هناك بما زينت، أو تؤخذ عنه إذا مت؟ فهل زينت داراً لروحك بالطيبات، كما زينت داراً لجثتك بالزهر والنبات؟

أخاطبك وأنت مصري من سكان القاهرة، لا ترى في مقبرتك ولا في الطريق الموصلة إليها إلا ما يخيفك من الموت وينخصك فيه غمر من الغبار، وتلؤلؤ من التراب، تتذكر بها أنك من التراب وإلى التراب!!

إذا بنيت فيها مسكناً، فلست تبنيه لنفسك يوم تموت . . ولكن تبنيه لتقيم فيه بجانب الأموات، وتشاركهم في المسكن وأنت حي .

تقضى فيه الأيام من رجب ومن شعبان ومن شوال ومن ذى الحجة وبعض أيام
من بقية الشهور، تأكل وتشرب وتنام .

ولا تشبه جيرانك من أهل المقابر إلا فى النوم الثقيل ، ولا تستحى من معاشرتهم
وأنت تأكل وهم لا يأكلون ، وتضحك وهم ربما يبكون ، وتلعب وهم لا يلعبون . .
تلهو بالقليل والقال ، وملاعبة النساء والأطفال .

وربما أقمت فى المقبرة ما تسميه بالموالد ، وجلبت بذلك إليها من المغنين والمطربين
والعازفين ، ونصبت فيها الخيام ، وصنعت من لذيذ الطعام ما تدعو إلى تناوله
العلماء الأعلام ، والأتقياء الكرام ، فيلبون دعوتك زرافات ووحداناً ، مشاة
وركبناً ، ويخوضون فى غمار اللاعبين ، إلى أن يصلوا إلى حيث نصبت خيامك ،
وهيأت طعامك ، على ظهور الأموات ، ويجوار تلك الرفات .

وتبيت ليلتك تلهو وتلعب ، وتصيح وتصخب ، كأن الموت قد فارق ديارك ،
وكره جوارك ، وفر من بين يديك ، مشمئزاً عما يرى لديك .

أما مقبرة «مسينا» ، فلا ترى فيها أكلاً ولا شارباً . . وإنما ترى الزائرين فى سكونة
ووقار ، لا يتكلمون إلا همساً ، تماشيهم ولا تكاد تسمع لهم جرماً .

صخب الصقليين، وتسولهم، وكسلهم

أهل «مسينا» من أهالي (سيسيليا) . و(سيسيليا) هي جزيرة (صقلية) التي ملك فيها العرب نحو مئتي سنة، وكان منها كثير من العلماء، والفقهاء، والمؤرخين، والفلاسفة، والصوفية، وبعض الزنادقة، وكل صنف من صنوف أهل العلم والمتسبين إليه، كما كان في العراق والشام والأندلس.

وقد ترك العرب آثاراً في البلاد، منها ما تقدم ذكره وهو مما لا يذكر، ومنها كلمات في لسانهم كثيرة «كالشروق» للريح الشرقية، و«كالقبة» و«الطلعة» و«الشر» ونحو ذلك من الكلمات التي ترشدك لأول وهلة إلى أصلها وإلى البلاد التي حملت منها.

ولا أظن أن الصباح والصخب الذي اختص به أهالي (سيسيليا) يكون من ميراث العرب، رحمهم الله، فإن أصوات «السييليين» أشد قرعاً، وألم في الأذن وقعاً. وإنى لا أشك في أن حناجرهم أشد تمزناً على الصراخ - بغير داع - من حناجر أهل «كفر الجاموس»^(١٠٤) أو سكان «عرب يسار»^(١٠٥). أما العرب فكانوا يصبحون في الحرب والجلاد، ويسكنون عند الرجوع إلى البلاد. ولعل هؤلاء استعملوا في السلم ما كان يستعمله أولئك في الحرب، كما يفعل بحرية «يافا» و«بيروت» من ثغور سوريا.

أما الإهمال والكسل، فلا أدري هل هما من طبيعة البلاد أو من ميراث تركه بعض السلف من الفاتحين؟

ويل لك إذا عُرِفَتْ بأنك غريب، فإنه يتبعك السائلون الملحفون، والمكتدون^(١٠٦) ويلزّمونك حتى تعطى شيئاً من النقد.

ولا فرق في حالك بين أن تجلس في قهوة، أو تكون في زيارة معبد، أو في تفقد مكتبة، أو دار آثار.

تجد من ذلك ما لا تجده عند «التبسولي»، ولا عند ضريح الأستاذ «البيومي»^(١٠٧)، رضى الله عنهما.

ثم تجد الناس في الساحات وقوفاً أو جوالين لا يدرون ماذا يعملون.

وإنما يتقرب إلى الغرباء من يظن القدرة في نفسه على أن يفترس منهم فريسة. لكن يمكنك - إن كان عندك صبر أيوب وسماجة بعض السياسيين عندنا من المصريين أو السوريين - ألا تعطى شيئاً أو تهرب إذا أردت!!

لعلك تفرست شيئاً من الكسل في حكاية ما وقع في فهرس الكتب العربية في المكتبة العمومية، ودفتر الأسماء في دار المحفوظات. وأزيدك أنك إذا ذهبت عند شركة الملاحة - (بكسر الميم وتخفيف اللام، لا الملاحة بفتح الميم وتشديد اللام، كما يقول بعض أكابرنا، فإن التشديد يجعل الكلمة موضعاً للملح الذي يوضع في الطعام، ويتناول أحياناً للإسهال. أما التخفيف فهو اللازم في اسم الشركة، لحفة مراكبها في السفر على البحر المالح. وأظن اللفظ يرجع أيضاً إلى رفيقه، فإن في البحر ملحاً أيضاً، لكنه ليس يكثر كالذي في تلك الكلمة المشددة) - وجئت مكتب الشركة لتطلب تذكرة سفر مثلاً، تجد العامل يحرك يده ببطء كأن بعض أجزائه ينازع بعضاً.

فيذا فرغ من الكتابة على هذا الوجه القَتَّال، أسرع بمد يده إليك لطلب المبلغ. فإذا دفعته إليه، وكانت لك بقية من النقد يلزمه ردها إليك، كادت يده تشل بجانبه، وأنت تنظر إليه، وتنتظر أن تتناول مالك وتنصرف، وهو ينظر إليك كأنه يتمنى أن تنسى مالك عنده، أو تمل الانتظار ويأخذك الوقت فتركه له.

وهذا ضرب من الكسل في أداء الحق، ونوع من البطء في العمل لا تجده حتى في مصر، حرسها الله، فإن العمال عندنا - حتى في زمن الصيف - لا يسمعون لأعضائهم أن تتعود هذه العادة الرديئة.

رثاء الصقليين، ووساختهم، ومقابلتهم بالمصريين

أما رثاء الملبس عند الفقراء، وندس الثياب، وعدم العناية بالنظافة في كثير من الشئون، فذلك مما نجد له مثالا في كثير من الأحياء عندنا .

وإني أقص عليك فكاكتين وقعتا في النزل الكبير الذي نزلت فيه، رفع الله عماده .

كنت أطلع في جريدة خطاباً ألقاه بعض أساتذة السوربون في باريس، لمناسبة رفع تمثال للكاتب المؤرخ الفرنسي «رنان»، ألقاه في بلدة «رنان» التي ولد فيها . وكنت مستغرباً فيما يقول الخطيب عن القسيسين وتعاليمهم، وعن الأحرار أطل الله في ألسنتهم وما يرونه في فلسفتهم .

وإذا بخادم النزل دخل على، وتحت إبطه ولد صغير في الخامسة من سنه تقريباً، وقد علا الوسخ وجه الصبي، وهجم القذر على عينيه يريد أكلها، وأنفه وفمه يسيلان : ذاك بما تعرف، وهذا بما لا يخفى عليك ! ويده عنقود عنب يتناول منه حبة بعد حبة، وماء كل حبة يسيل من شذقيه .

إذا رأيته، أمكنك أن تخلف بشيء من الطلاق أو العتاق - إن أمكن - أن هذا من ذرية «الشيخ الدعكي»، رحمه الله، أو أن روح الأستاذ ظهرت في مظهره اللطيف !!

وإذا كنت واحداً من بعض الأعيان، أو بعض من يزج بنفسه في العلماء الذين تعهدهم، أقسمت في الحال أنه ولي من الأولياء، مجذوب من المجاذيب !!

فإذا ذُكِّرَ مذكر أنه إيطالي، قلت لا يبعد على الله أن يكون قد ملأ قلبه جذبا
وولها، ورزقه من ذلك في صغره ما لم ينله «الدعوى» في كبره . . وإلا فكيف
تسيل سعايبه^(١٠٨) إلى هذا الحد ويكون ليس بمجنوب؟!!

هذا خلف . وربما حملك حسن الاعتقاد على أن تذهب إلى «المحمل» الذي
تعرفه، وتستخرج من بحر الأنساب ما يصل نسبه بمن لا يصح لأحد أن يتنسب إليه
ما دام على مثل هذا الاعتقاد .

فانظر بعينك إلى هذا «الطباق» و«التقابل» بين ما كنت مستغرقا فيه، وبين ما
فاجأني من هذا المنظر الكريه . هل يمكنك أن تحدث نفسك بماذا دافعت عن نفسك
في هذه الشدة؟!!

دفعت فرنكا واحداً رميته على الأرض، فالتقطه الصبي كما يلتقط العصفور حبة
الأرز، وكرراً راجعاً لا يبالي بتأخر أبيه عنه ليشكرني على ذلك الإحسان، كأنَّ
الصبي كان يخاف أن أتبعه لأخذ الفرنك منه!!

لا تظن أني أبالغ في كلمة مما قلت . . فما رأيك بهذه الوساحة!

أما الفكاهة الثانية، فقد كنت على مائدة الطعام في محل نومي من ذلك النزل،
لقلة السياح، وسعة قاعة الطعام، بحيث تكبر عن أن يجلس فيها شخص واحد . .
فلما جاء صنف من الطعام يحتاج إلى الملح تنبهت إلى الملاحه - (وهذه المرة بتشديد
اللام لأن فيها ملحاً) - كما سترى .

نظرت إلى الملح . . فإذا فيه النقط السوداء أكثر من نزغات الشيطان في قلوب
أهل الفسق والعصيان، وأغزر من الخطيئات في بعض المزارات!!

فنظرت إلى الخادم، وأخذت الملاحه، وأنشأت أنكث ما فيها من النقط السوداء
نكتة نكتة، وأصعد نظري في وجه الخادم وأقطب وأظهر التقزز . ولم أزل كذلك،
حتى فهم أن هذا شيء من الوسخ لا أستطيع تناوله . فعند ذلك تناول منى الملاحه -
بغاية الكسل، ثم ذهب وأطال الغيبة . وبعدما كدت أغضب . مع سعة حلمي في
السفر - جاء بملاحه أخرى أوسع من الأولى وأظهر منها ملحاً . فكانه يفهم أن

الوساخة مما لا يليق، لكن لا يتم له هذا الفهم إلا إذا قال له شخص آخر: إن النظافة خير منها، وإن الوسخ شيء تنفر منه النفس، وينفر منه الحس.

أما مثال هذه الواقعة الثانية، فمما يكثر في خدمنا، بل في بعض ساداتنا، ربه الله حياتهم.

فإنهم ينظرون بأعينهم إلى الخبيث والخبائث، وربما حكموا فيه بوصفه، لكنهم لا ينزهون المكان عنه، بل ربما لا ينزهون أنفسهم عن التلوث به، إلا إذا أمرهم بذلك أمر. . فعند ذلك يمثلون الأمر بغيره المختار، وعزيمة الجبار. ثم يحدثك أحدهم بحسن ما يصنع مما أمر به، كأنه هو الذي اندفع إليه من نفسه، كأن الأمر الصادر إليه هو الذي أكسب الشيء حسنه وحلّاه بوصفه.

وأعوذ بالله أن يكون هذا هو مذهب «الاشاعرة»^(١٩) الذين يقولون إن حسن الفعل: هو الأمر به، وقبحه: هو النهي عنه، وإنه لا حسن ولا قبح للشيء في ذاته. . فلإني على يقين أنهم لا يعنون به ما يجده أولئك الآلات في أنفسهم.

وما عليك إلا أن تبحث في رأى الفريقين حتى تقف بنفسك على تحقيق الشبه أو نفيه، فإني الآن لا أكتب كتابا في علم الكلام، ولا أكتب أسطرى هذه للأفاضل من أهل الفن، فإنهم أعلى من أن يستفيدوا من قراءة أمثال هذه القصص، أوسع الله من عقولهم حتى تسع أهالي «بلرم» و«مسينا» معا، وما ذلك على الله بعزيز.

الذى يخطر ببالي من أسباب ذلك، إذا أخذنا بالجد، أن هذا شأن العامة من الأمم التي طال فيها زمن الاستبداد، وتصرف الإرادة الواحدة في جميع الإرادات. . مع ما يطرأ على تلك الإرادة الواحدة من الاختلال وفساد المزاج، فتأمر بالشيء اليوم لأنه من هواها، وتنهى عنه غدا لأنه لم يبق من مشتهاها. . وأمرها واجب الإطاعة، وفي مخالفتها إضاعة أى إضاعة. فتعود الأنفس على تعاطي الأعمال، لا لأنها مما تختاره، بل لأنها مما تؤمر به، ويخفى عليها وجه الحسن والقبح، لأن التعود على العمل - مهما كان قبيحا - يزينه للنفس أو يسهل عليه مقارفته. وسهولة المقارفة إنما تنشأ عن عدم الإحساس برائحة القبح، ولو بقي نته في شامة النفس لعافته، ولما أمكنها تعاطيه. وكذلك يخفى وجه الحسن في الشيء متى خفى وجه القبح في ضده، كما لا يخفى عليك إن كنت من المدققين، خصوصا في علم أصول

الفقه الحنفى، وقرأت ما كتبه العلامة «الغزى» والمحقق «الحفيد» وغيرهما على (التلويح) للعلامة الثانى «سعد الدين التفتازانى» (حاشية التوضيح على مختصر البزدوى).

إذا سألتنى عن العلامة الأول فى مقابلة العلامة الثانى فإنى لا أنذكر، الآن، وإن صدق ظنى يكون هو «عبد القاهر الجرجانى». ولكن الأفضل لك أن تسأل شخصاً آخر من مدرسى (حاشية التجريد) «للبنائى»، فإن من يقرأ هذه الحاشية يسهل عليه وزن العلمين، وتحديد الفرق بين العلامتين. وربما قال لك إن الأول هو «القطب الشيرازى»، لأن سهولة كلام الإمام «عبد القاهر» وسلاسته، تمنعهم من جعله العلامة الأول. وإن شئت ألا تشغل بهذه المسألة، فهو أفضل من ذلك الأفضل، ويكون أفعّل التفضيل الأول على غير بابيه والسلام.

وإنما المهم فيما نحن بصدده أن الإرادة السليمة، والطبيعة المستقيمة يمكنها أن تميز الملح النظيف من الوسخ، وتعتنى بتقديم التنظيف إلى الضيف من أول الأمر بدون احتياج إلى إصدار أمر. وقس على ملح الطعام بقية الأملاح «كالتحو ملح العلم»، و«العلماء ملح العالم». وهكذا كل ما يحتاج إليه فى إصلاح الأغذية، بدينية كانت أو روحية، دنيوية كانت أو دينية.

أما إذا كنت لا تميز ولا تفهم إلا بأمر، فتربص حتى يأتى الله بأمره، والله شديد العقاب.

دور الآثار ولساتين النبات

لا نبخس أهل «سيسيلى» (صقلية) حقهم، فإنهم فهموا مسألة لا بأس بفهمها. وأظنهم عرفوا ذلك من إخوانهم أهل شمالى إيطاليا، وبقية الأوروبيين، وهى المحافظة على الآثار القديمة والجديدة. أما القديمة فتحفظ بذواتها، وأما الجديدة فتحفظ ولو بنموذج منها.

بنوا ملعباً فى «بلرم» فصنعوا له مثالا من الخشب ووضعوه فى دار الآثار. مدينة «الرم» لها مثال مجسم رسمت فيه البساتين والجبال والكنائس مجسمة مصغرة بألوانها الطبيعية، وألوان الأرض نفسها، وذلك المثال فى دار الآثار. حفظوا لباس امرأة مسلمة من مسلمى صقلية، وهو زى يشبه الأزياء الأوروبية. مع سائر اللوجه يدل على أن ستر الوجه كان عاما حتى فى صقلية أيضا، وإن كان ذلك قد يغضب «قاسم بك أمين» فإنه يجد له أضداداً فى مسلمى أوروبا، فضلاً عن مسلمى آسيا وإفريقيا.

يحفظ القوم فى متاحفهم هذه كل ما يوجد من آثار المتقدمين، من مصنوعات وأشجار وأحجار، ولا يدخرون جهداً فى حفظ ذلك، حتى إذا وجدت اسم شىء فى كتاب تاريخ مثلاً، أو عرض لك اسم فى علم من العلوم كان يدل على معنى فى الزمن السابق، أمكنك أن تعرف المدلول بالعين والمشاهدة، وتحقق صحة الوصف والتعريف. فما استعمله الأقدمون من آلات وأدوات، وأنواع ثياب وضروب مراكب ونحو ذلك، نجد شيئاً منه فى متحف من المتاحف، أو فى قصر من القصور، أو فى كنيسة من الكنائس، أو فى داهية من الدواهى التى هناك!

وهذا مما يفيد فى تحقيق المعانى التاريخية واللغوية فائدة لا يعرف مقدارها إلا من يسمع اسم «اللاثمة»^(١١٠) و«الدلاص»^(١١١) و«الدرع» و«الخوذة» و«العمامة» (عمامة الحرب) ونحو ذلك من الألفاظ العربية الكثيرة الاستعمال. ثم يراجعها فى القاموس أو غيره من كتب المعجمات، وبعد ذلك لا تستقر فى خياله صورة لمدلول من مدلولات هذه الألفاظ. وقد يتخيل صورة لا مناسبة بينها وبين الحقيقة، وهو جهل باللغة فاضح.

وكثير منا يأكلون «اللوز» أو «الجوز» وينطقون باسمه فى البيت وعند البائع إذا طلبوا شراء شيء منه، وهم إذا رأوا شجرة الجوز أو اللوز لا يميزون بينها وبين شجرة «الجميز» أو «الفلفل».

أما الجماعة فعندهم فى بساتين النبات جميع هذه الأنواع من الأشجار. وما لا تناسبه درجة الحرارة فى الهواء يحدثون له أجواء تناسبه بالتسخين أو التبريد حتى يعيش فى جو مثل جوه. ولكل من يريد معرفة شيء أن يذهب ويعرفه بعينه. ذلك وقد رسموا صور هذا كله فيما كتبوا من كتب اللغة ومعجمات العلوم، ويتيسر للمحاذق أن يعرف هذه الأشياء بصورها المرسومة فى تلك الكتب.

أما إذا قال لك صاحب القاموس: الجوز شجر: أى معروف، فماذا تستفيد من هذا وأنت فى مصر، وليس فى قرب الأزهر شيء من شجر الجوز، بل ولا فى الأزيكية نفسها، فكيف يصير هذا عنك معروفا؟ وكيف يمكنك أن تحدث عن هذا الشجر، إذا كنت كاتباً أو شاعراً أو طبيباً أو عالماً أو أديباً؟

الصور والتماثيل، وهوائدها، وحكمها

لهؤلاء القوم حرص غريب على حفظ الصور المرسومة على الورق والنسيج . ويوجد في دار الآثار عند الأم الكبرى ما لا يوجد عند الأم الصغرى كالصقليين مثلاً ، يحققون تاريخ رسمها ، واليد التي رسمتها ، ولهم تنافس في اقتناء ذلك غريب ، حتى إن القطعة الواحدة من رسم «رؤفائيل» مثلاً ربما تساوى مئين من الآلاف في بعض المتاحف . ولا يهتمك معرفة القيمة بالتحقيق ، وإنما المهم هو التنافس في اقتناء الأم لهذه النقوش ، وعدّما أتقن منها من أفضل ما ترك المتقدم للمتأخر . وكذلك الحال في التماثيل ، وكلما قدم المتروك من ذلك كان أعلى قيمة ، وكان القوم عليه أشد حرصاً . هل تدري لماذا؟

إذا كنت تدري السبب في حفظ سلفك للشعر ، وضبطه في دواوينه ، والمبالغة في تحريره ، خصوصاً شعر الجاهلية ، وما عنى الأوائل ، رحمهم الله ، بجمعه وترتيبه ، أمكنك أن تعرف السبب في محافظة القوم على هذه المصنوعات من الرسوم والتماثيل . فإن الرسم ضرب من الشعر الذي يرى ولا يسمع ، والشعر ضرب من الرسم الذي يسمع ولا يرى . إن هذه الرسوم والتماثيل قد حفظت من أحوال الأشخاص في الشئون المختلفة ، ومن أحوال الجماعات في المواقع المتنوعة ما تستحق به أن تسمى ديوان الهيئات والأحوال البشرية ، يصورون الإنسان أو الحيوان في حال الفرح والرضا ، والطمأنينة والتسليم ، وهذه المعاني المدرجة في هذه الألفاظ متقاربة لا يسهل عليك تمييز بعضها من بعض ، ولكنك تنظر في رسوم مختلفة فتجد الفرق ظاهراً باهرًا ، يصورونه مثلاً في حالة الجزع والفرع ، والخوف والحشية . والجزع والفرع مختلفان في المعنى ، ولم أجمعهما ههنا طمعا في جمع

عينين فى سطر واحد، بل لأنهما مختلفان حقيقة، ولكنك ربما تعتصر ذهنك لتجديد الفرق بينهما وبين الخوف والخشية. ولا يسهل عليك أن تصرف متى يكون الفزع ومتى يكون الجزع؟ وما الهيئة التى يكون عليها الشخص فى هذه الحال أو تلك؟

أما إذا نظرت إلى الرسم، وهو ذلك الشعر الساكت، فإنك تجد الحقيقة بارزة لك، تتمتع بها نفسك، كما يتلذذ بالنظر فيها حسك. إذا نزع نفسك إلى تحقيق الاستعارة المصروفة فى قولك: رأيت أسداً: تريد رجلاً شجاعاً، فانظر إلى صورة أبى الهول بجانب الهرم الكبير تجد الأسد رجلاً أو الرجل أسداً، فحفظ هذه الآثار حفظ للعلم فى الحقيقة، وشكر لصاحب الصنعة على الإبداع فيها.

إن كنت فهمت من هذا شيئاً، فذلك بغيتى. أما إذا لم تفهم فليس عندي وقت لتفهيمنك بأطول من هذا، وعليك بأحد اللغويين أو الرسامين أو الشعراء المفلئلين ليوضح لك ما غمض عليك إذا كان ذلك من دُرْعِهِ (١١٣).

ربما تعرض لك مسألة عند قراءة هذا الكلام، وهى ما حكم هذه الصور فى الشريعة الإسلامية، إذا كان القصد منها ما ذكر من تصوير هياكل البشر فى انفعالاتهم النفسية، أو أوضاعهم الجسمانية؟ هل هذا حرام؟ أو جائز؟ أو مكروه؟ أو مندوب؟ أو واجب؟ فأقول لك: إن الراسم قد رسم، والفائدة محققة لا نزاع فيها، ومعنى العبادة وتعظيم التمثال أو الصورة قد مَحَى من الأذهان. فإما أن تفهم الحكم من نفسك بعد ظهور الواقعة، وإما أن ترفع سؤالاً إلى المفتى وهو يجيبك مشافهة.

فإذا أوردت عليه حديث: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»، أو ما فى معناه مما ورد فى الصحيح، فالذى يغلب على ظنى أنه سيقول لك إن الحديث جاء فى أيام الوثنية، وكانت الصور تتخذ فى ذلك العهد لسببين: الأول: اللهو والثانى: التبرك بتمثال من ترسم صورته من الصالحين. والأول مما يغيضه الدين، والثانى مما جاء الإسلام لمحوه، والمصور فى الخالين شاغل عن الله أو محمد للإشراك به.

فإذا زال هذان العارضان وقصدت الفائدة، كان تصوير الأشخاص بمنزلة تصوير

النبات والشجر فى المصنوعات، وقد صنع ذلك فى حواشى المصاحف، وأوائل السور، ولم يمنعه أحد من العلماء، مع أن الفائدة فى نقش المصاحف موضع النزاع، أما فائدة الصور فمما لا نزاع فيه على الوجه الذى ذكر .

وأما إذا أردت أن ترتكب بعض السيئات فى محل فيه صور طمعاً فى أن الملكين الكاتبين أو كاتب السيئات على الأقل لا يدخل محلاً فيه صور، كما ورد، فأياك أن تظن أن ذلك ينجيك من إحصاء ما تفعل، فإن الله رقيب عليك وناظر إليك حتى فى البيت الذى فيه صور . ولا أظن أن الملك يتأخر عن مرافقتك إذا تعمدت دخول البيت لأن فيه صوراً!!

ولا يمكنك أن تحجب المفتى بأن الصورة على كل حال مظنة العبادة، فإننى أظن أنه يقول لك إن لسانك أيضاً مظنة الكذب، فهل يجب ربطه مع أنه يجوز أن يصدق كما يجوز أن يكذب؟!

وبالجملة، إنه يغلب على ظنى أن الشريعة الإسلامية أبعد من أن تحرم وسيلة من أفضل وسائل العلم، بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين، لا من وجهة العقيدة ولا من وجهة العمل .

على أن المسلمين لا يتساءلون إلا فيما تظهر فائدته ليحرموا أنفسهم منها، وإلا فما بالهم لا يتساءلون عن زيارة قبور الأولياء، أو ما سماهم بعضهم بالأولياء، وهم ممن لا تعرف لهم سيرة، ولم يطلع لهم أحد على سريرة؟ ولا يستفتون فيما يفعلون عندها من ضروب التوسل والضراعة، وما يعرضون عليها من الأموال والمتاع؟! وهم يخشونها كخشية الله أو أشد، ويطلبون منها ما يخشون ألا يجيبهم الله فيه، ويظنون أنها أسرع إلى إجابتهم من عنايته سبحانه وتعالى .

لا شك أنه لا يمكنهم الجمع بين هذه العقائد وعقيدة التوحيد، ولكن يمكنهم الجمع بين التوحيد ورسم صور الإنسان والحيوان لتحقيق المعانى العلمية، وتمثيل الصور الذهنية .

هل سمعت أننا حفظنا شيئاً حتى غير الصور والرسوم مع شدة حاجتنا إلى حفظ كثير مما كان عند أسلافنا؟ لو حفظنا الدراهم والدنانير التى كان يُقدَّر بها نصاب

الزكاة، ولا يزال يقدر بها إلى اليوم، أفما كان يسهل علينا تقدير النصاب بالجنيهات والفرنكات ونحو ذلك، ما دام المثال الأول موجوداً بين أيدينا؟ ولو حفظ «الصاع» و«المد» وغيرهما من المكايل، أفما كان ذلك مما ييسر لنا معرفة ما يصرف في زكاة الفطر، وما تجب فيه الزكاة من غلات الزرع بعد تغيير المكايل؟! وما كان علينا إلا أن نقيس مكيالنا بتلك المكايل المحفوظة فنصل إلى حقيقة الأمر بدون خلاف.

أظنك توافقني على أنه لو حفظ «درهم» كل زمان و«ديناره» و«مده» و«صاعه» لما وجد ذلك الخلاف الذى استمر بين الفقهاء، يتوارثونه سلفاً عن خلف، كل منهم يقدر المكيال والميزان بما لا يقدر به الآخر، حتى جاء فى آخر الزمان «أحمد بك الحسيني»^(١١٣) يخطئ بعضهم، ويوفق بين أقوال البعض الآخر، بدون أن يكون بين يديه «صاع» ولا «مد» من تلك الأصبع و«الأمداد».. وما أصعب التخطئة والتوفيق، إذ لم يكن العيان هو المميز بين فريق وفريق.

لو نظرت إلى ما كان يوجب الدين علينا أن نحافظ عليه لوجدته كثيراً لا يحصى عده، ولم نحفظ منه شيئاً، فلنتركه كما تركه من كان قبلنا. ولكن ما نقول فى الكتب وودائع العلم: هل حفظناها كما كان ينبغى أن نحفظها؟ أو أضعناها كما لا ينبغى أن نضيعها؟! ضاعت كتب العلم وفارقت ديارنا نفائسها. فإذا أردت أن تبحث عن كتاب نادر أو مؤلف فاخر أو مصنف جليل أو أثر مفيد، فاذهب إلى خزائن بلاد أوروبا تجد ذلك فيها. أما بلادنا، فقلما تجد فيها إلا ما ترك الأوروبيون ولم يحفظوا به من نفائس الكتب التاريخية والأدبية والعلمية. وقد تجد بعض النسخة من الكتاب فى دار الكتب المصرية مثلاً وبعضها الآخر فى دار الكتب بمدينة «كمبريدج» من البلاد الإنكليزية.

ولو أردت أن أسرد لك ما حفظوا وضيعنا من دفاتر العلم، لكتبت لك فى ذلك كتاباً يضيع كما ضاع غيره وتجد بعد مدة فى يد أوروبى فى فرنسا أو غيرها من بلاد أوروبا!!

نحن لا نعى بحفظ شيء نستبقى نفعه لمن يأتى بعدنا، ولو خطر ببال أحد منا أن يترك لمن بعده شيئاً، جاء ذلك الذى بعده أشد الناس كفراً بتلك النعمة، وأخذ فى إضاعة ما عنى السابق بحفظه له. فليست ملكة الحفظ مما يتوارث عندنا، وإنما الذى

يتوارث هو ملكوت الضغائن والأحقاد تنتقل من الآباء إلى الأولاد حتى تفسد
العباد، وتخرب البلاد، ويلتقى بها أربابها على شفير جهنم يوم المعاد.

(الرسم)

إن الرسم على الورق والأثواب ونحوها لا يمنع استعماله، وإنما يتجافى عنه
بالنظر تزهذاً وتورعاً^(١١٤).

أميرة وأمير من الأسرة الخديوية

البحر هادئ، والهواء عليل، وقد قرب الغروب، واليوم آخر أيام السفر، وأنا محبوس في هذا المكان الضيق لتحرير هذه الأحرف إجابة لطلب بعض الناس. وبودي لو أستنشق الهواء، لكن بقيت على قصة أقصها، ولو تركتها اليوم لم يعد إليها القلم في يوم.

صعدت إلى المركب من «مسينا» وجلست أنتظر مسيره. وبينما أنا كذلك، إذا بأمير من أعضاء العائلة الخديوية يصعد من السلم إلى السطح، فنهضت للسلام عليه، وتساءلنا عن مراحل أسفارنا، وفهمت منه أن معه حرمه، وهي من أعضاء العائلة الخديوية كذلك.

فقلت أمير جليل، ربي على الطريقة الأوروبية، وتعود السفر إلى بلاد أوروبا مع حرمه، وهي كذلك قد ربيت على العظمة والحرية، فلا ريب أن ترى الأميرة مع الأمير. ولا يقدح ذلك في كرامة واحد منهما، فإن الأميرات المصونات قد يرين الناس من حيث لا يراهن الناس، لا لأنهن من عالم غير عالمهم، ولكن لأن الناس يفضون الطرف احتراماً لهن، ولا يحظر عليهن في رؤية من يراهن.

لكنني مكثت مع الأمير إلى وقت العصر، ثم تركته وذهبت إلى محل الأكل لأتناول شيئاً عما يتناول في هذا الوقت، فكان جلوسى مع بعض أرباب البيوت من الفرنسيين المقيمين في الإسكندرية، فبدأوني بالكلام، فتكلمت. وامتدبى وبهم الحديث إلى حالة المركب، وازدحامه بالركاب، وضيقة عنهم. فقال قائل أو قالت قائلة: ما أسوأ ما صنعت الشركة مع البرنسيس، فإنها وضعتها في قمرة ضيقة لا شبك لها، وهي ملازمة لها ليلها ونهارها، ولو كانت ممن يخرجن ويستنشقن

الهواء لسهل الأمر، ولكن الأميرة لا تخرج قط من يوم ركبت المركب، ومن القمرات ما هو أفضل من قمرتها وأوسع.

فسألت هل بها شيء تألم له لو خرجت؟ فقبل لى: لا، الظاهر أنها فى غاية الصحة وكمال العافية، غير أنها لا تحب أن تخرج، والقمرة مقفلة فى جميع الأوقات.

أمكننى بعد ذلك أن أسأل حتى يتم سرورى بما فرحت لأوله، فعلمت أن الأميرة كانت فى أوروبا تسدل على وجهها نقاباً أزرق على نحو ما يسدل نساء الأستانة أو سوريا، بحيث لا يميز الناظر شيئاً من وجهها. ومتى ركبت المركب لزمت قمرتها وأغلقتها عليها إلى أن تصل إلى غاية سفرها. وكل ذلك تفعله حرصاً منها على كرامتها ومحافظة على المعروف من عوائدها، من حيث هى أميرة مسلمة.

فقلت: مثل صالح لا بد من ذكره والثناء عليه، حتى يتعلم أولئك المقلدون أن من أمرائهم وأميراتهم من هم أولى بتقليده، وأن خيراً لهم أن يقلدوا أميراً مصرياً من العائلة الخديوية الكريمة، من أن يقلدوا جماعة من الأوروبيين غير معروفين لهم، ولا يحسون بتقليدهم، ولا يستفيدون من حذوهم إلا تجردهم مما يميزهم من حيث هم مصريون أو مسلمون، واختفاءهم فى غمرة أولئك الأوروبيين لا يتميزون عن عامتهم فى شيء، وسريان ما يشكو منه القوم من الفساد إلى أنفسهم أو أنفس نسائهم. فبارك الله فى الأمير وفى الأميرة، وأرشد الله شباننا إلى التأسى بهما، إن كان لابد لنسائهم أن يذهبن إلى أوروبا ل مداواة علة، أو لإناس فى غربة.

لعلك تسأل، من هذا الأمير؟ ومن هذه الأميرة؟ فإنى أقول لك: الأمير هو الأمير عباس باشا حليم والأميرة هى الأميرة خديجة أخت أفندينا الخديو عباس باشا حليم. وما يسرك. إن كنت مثلى تحب العفة ووضع الشيء موضعه. أن الأمير لا ينفق فى سفره إن كان وحده أكثر من ثلثمائة وخمسين جنيهاً، وإذا كان مع الأميرة فلا ينفق أكثر من ستمائة جنية فى مدة شهرين ونصف، وهو يعيش عيشة الأمراء.

تقول: لعله يقتصد ليكتنز، ويوفر ليستكثر. فأقول لك: إنى علمت أنه ينفق من ماله فى تربية تلامذة فى مصر وفى الأستانة وفى إنكلترا يتعلمون العلوم العالية فى المدارس الحربية أو مدارس الطب أو الزراعة، فما قولك فى نفقة مثل هذه بدل

النفقة فى الشهوات وفوائت اللذات؟ ألسنت توافقنى على أنه من أفضل الأمراء عملاً ومن أنبلهم قصداً، فإنه يربى أناساً يقومون بشئون بيوتهم، أعرف بعضهم وأجهل بعضاً؟ ألا يكسب بهذا حسن الأحدثة وتخليد الذكر، خصوصاً إذا استزاد من هذا الخير؟ فإنه بذلك يقوى عناصر العلم فى البلاد وهو الأصل الذى نحتاج إليه، لا سيما إذا انضم إليه حسن التربية كما هو مقصد الأمير .

ولو اقتدى به الأمراء، لأصبحنا فى ثروة من العلم، ولم يصب حضراتهم بالإفلاس من المال بعد الإفلاس من الكمال . . وفقه الله، وأرشدهم، والسلام .

إعانة منكوبي حريق ميت غمر (١١٥)

عرض لى ما معنى من قراءة الجرائد نحو أسبوع، كنت أسمع فيه بحادثة «ميت غمر» من بعض الأفواه كأنها من الحوادث المعتاد حدوثها، حتى تمكنت من مراجعة الجرائد ليلة الخميس الماضى، فإذا لهب ذلك الحريق يأكل قلبى أكله لجسوم أولئك المساكين سكان ميت غمر- ويصهر من فؤادى ما يصهره من لحومهم.

أرقت تلك الليلة ولم تغمض عينائى إلا قليلاً. وكيف ينام من بيت يتقلب فى نعم الله وله هذا العدد الجم من أخوة وأخوات، يتقلبون فى الشدة والبأساء؟ أردت أن أبادر بما أستطيع من المعونة، وما أستطيع قليل لا يغنى من الحاجة، ولا يكشف البلاء. ثم رأيت أن أدعو جمعاً من أعيان العاصمة ليشاركونى فى أفضل أعمال البر، فى أقرب وقت، وكان يوم السبت، فحضر منهم سابقون، وتأخر آخرون، بعضهم يعتذرون، فشكر الله سعى من حضر، وجزى خيراً من اعتذر، وغفر لمن تأخر.

اجتمعت اللجنة وقررت التماس أن تكون تحت رعاية الحضرة الخديوية. وكنت كبتت من قبل إلى سعادة «السر تشريفاتى»، فوجدت رقيماً منه بعد الانصراف يفيد أن الجناح العالى قبل ذلك.

سبق السابقون من أرباب الجرائد إلى الدعوة، وفتحوا باب الاكتتاب فى الخير، فجزاهم الله أفضل الجزاء.

ولكن الكثير إذا تفرق قليل، والوافر إذا تشتت يسير، لهذا كان من قرارات اللجنة للمجتمعة فى مركز (الجمعية الخيرية الإسلامية) أن يكتب إلى حضرات

المكتبتين الأولين بالانضمام إلى إخوانهم ، وأن يرسلوا مندوبين منهم إلى لجنة الإدارة العاملة إذا شاءوا .

شكلت لجان لجمع المال بأسرع ما يمكن ، ودعى أناس كرماء في بعض مراكز الشرقية لأن يقوموا بمثل هذا العمل في نواحيهم ، وسيكتب إلى غيرهم من أعيان المديريات الأخرى .

ليس الحادث بذى الخطب اليسير ، فالمصابون خمسة آلاف وبضع مئتين ، منهم الأطفال الذين فقدوا عائلتهم ، والتجار والصناع الذين هلكت آلاتهم ورءوس أموالهم ، ويتعذر عليهم أن يبتدئوا الحياة مرة أخرى إلا بمجموعة من إخوانهم ، وإلا أصبحوا متشردين متلصصين أو سائلين ، والذين فقدوا بيوتهم ولا يجدون ما يأوون إليه ، ولا مال لهم يقيمون به ما يؤويهم من مثل بيوتهم المتخرية . لهذا رأيت ورأى كل من تفكر في الأمر أن يجمع مبلغ وافر يمكن منه تخفيف المصاب على جميع أولئك المنكوبين .

كتبت إلى حضرة مأمور مركز «ميت غمر» ليفيدني برأيه فيما يجتمع لديهم من مركزي «ميت غمر» و«زفتى» ، هل يكفي لدفع الضرورة الحاضرة ، ولغذاء الناس ، وستر عوراتهم ، ووقايتهم من الموت ؟ ثم طلبت إحصاء وقتيا لأصناف المصابين وطبقاتهم ، حتى يكون ذلك التوزيع على قاعدة صحيحة . وسرسل من تعظم فيهم الثقة للقيام بالتوزيع على أكمل وجه واف بالمقصود ، متى اجتمع مبلغ واف بالحاجة .

سيودع ما يجتمع في خزينة محافظة العاصمة حسب ما رآه المجتمعون بالاتفاق ، وفي ذلك ضمان من الضياع ، ويُعد عن مرامى الظنون ، وما بقي من تفصيل محضر اللجنة فهو على ما تراه بعد .

هذا ما رأيت أن أكتبه عن سبب الاجتماع وخبره ، وأختم ذلك بالمشور الذى أتوجه به إلى أهل المروءة ليجودوا بما تسمح به سجاياهم الكريمة من بذل مال وبذل سعى .

(منشور)

لقد بلغكم ولا ريب من أخبار الجرائد ما عليه أهل «ميت غمر» بعد الحريق الذي أصاب بلدتهم. فهم بلا قوت، ولا ساتر، ولا مأوى. فليتصور أحدكم أن الأمر نزل بساحته، أفما كان يتمنى أن يكون كل الناس في معونته؟ فليطالب كل منا نفسه بما كان يطالب به الناس لو نزل به ما نزل بهم، ولينفق من ماله وهمته ما يدفع الله به عنه مكروه الدهر، إن شاء الله ﴿لَنْ تَأْلَوْا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٢). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٧). ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٦٨). فكذبوا وعد الشيطان، وثقوا بوعد الله، فكلكم يؤمن بالله، وكلكم يوقن أنه أصدق القائلين، وأقدر القادرين. فأرجو من همتكم أن تدفعوا شيئاً من مالكم في مساعدة إخوانكم وأن تبذلوا ما في وسعكم لحث من عندكم على مشاركتكم في هذا العمل، وترسلوا بما تجمعون إلى الداعي.

رئيس الجمعية الخيرية الإسلامية

محمد عبده

إصلاح القضاء

تقرير إصلاح المحاكم الشرعية (١١٦)

حقانية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلرى

علمت عقب تعيينى فى وظيفة إفتاء الديار المصرية أن سأكون عضواً فى اللجنة التى عزمت الحكومة الخديوية أن تكل إليها النظر فيما يجب إدخاله على المحاكم الشرعية من الإصلاح الشرعى والنظامى، فرأيت من الواجب على أن أكون على بصيرة من الأمر العظيم الذى سادعى إلى البحث فيه، وأنه لا يتم لى ذلك إلا بالاطلاع على ما هو جار فى هذه المحاكم والبحث فى العلل التى عم الكلام فيها، وما يجب أن يوضع لها من الدواء، مع الحرص على قواعد الشرع وأصوله، ومراعاة مصالح العامة والأخذين بأحكام الشريعة المطهرة فى عقائدهم ومعاملاتهم، وإزالة ما عمت منه شكواهم مما ينسب إلى عمال المحكمة أو العوائد المتبعة فى سير أعمالها.

ورأت نظارة الحقانية ما رأيت، فسألتنى أن أمر على المحاكم مدة الصيف الماضى، وأنظر فى أعمالها، وأقدم لها نتيجة ما تيسر لى من البحث فى أحوالها. فطفت على كثير من محاكم الوجه البحرى، واطلعت على ما أمكن الاطلاع عليه من سجلات ومضابط ومرافعات، وسير فى الأعمال. وعرضت ذلك على ما تقرر من أحكام الشريعة الفراء، وما وضع من اللوائح للمحاكم الشرعية، واستخلصت مجموع آراء أقدماء بين يدى سعادتك، وأرجو أن تكون موضوع نظريأتى بالفائدة إن شاء الله.

وسألم فى تقريرى هذا بأهم ما يجب النظر فيه الآن، وأدع ما دون ذلك إلى المستقبل. وأبدأ مما أقصد بمقدمة قصيرة فى بيان موضع المحاكم الشرعية من بناء الحكومة المصرية، ومنزلتها من مصالح الأمة الإسلامية.

مقدمة

الحاجة إلى المحاكم الشرعية

تدخل المحاكم الشرعية بين الرجل وزوجته، والوالد وولده، والأخ وأخيه، والوصى ومحجوره. وما من حق من حقوق القرابة القريبة والبعيدة إلا ولها سلطان السيطرة عليه والقضاء فيه. وإنها تنتظر من ذلك في أدق الشئون وأخفاها، ويسمع قاضيهما ما لا يسمح لأحد سواه أن يسمعه سوى ما يكون من الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها. فكما أنها هياكل عدل، هي كذلك مستودع سر، وأى سر. فمنازلتها من نظام الأسر (العائلات) تلى منزلة المحبة وروابط القرابة؛ فإذا تراخت تلك الروابط ومرضت المروآت تعلق حفظ نظام البيوت بالمحاكم الشرعية.

وللشريعة الإسلامية في ذلك دقائق لا يسهل الالتفات إليها إلا على من أحاط علماً بكليات أحكامها، ووقف بالبحث الصحيح على مقاصدها ووصل إلى أدق معانيها، وكان من العلم بلغتها في منزلة يعرفها أربابها. ولن يكون الرجل كذلك حتى يأخذ الشرع من أهله، وتكون تربيته على السنة الدينية الصحيحة، ثم لا يكون القاضي حافظاً لنظام الأسر والبيوت بعد الإحاطة بأحكام الشرع حتى يكون للشرع وأحكامه سلطان أى سلطان على نفسه.

ترى أن أغلب أهل الطبقة الدنيا وعدداً غير قليل من أهل الطبقتين الوسطى والعليا قد ودعوا عواطف الصهر والقرابة، ولجثوا في علاقتهم البيتية إلى المحاكم الشرعية. فمن النفقة والسكنى وراحة الزوجة من منازعة أهل الزوج، ومن مثونة وقيام بشئون الأولاد وتربيتهم إلى سن معلوم، وما يلزم لذلك، كله مرجعه الآن

إلى المحاكم الشرعية عند من ذكرنا . ولا يخفى أن الشعب إنما هو مؤلف من البيوت التى تسمى عائلات، وأساس كل أمة عائلاتها، لضرورة أن الكل إنما يقوم بأجزائه .

ولما تعلقت مصالح البيوت فى أدق روابطها بالمحاكم الشرعية كما هو الواقع اليوم، تبين مقدار حاجة الأمة فى صلاحها إلى صلاح هذه المحاكم، وظهر أن منزلتها من بناء الحكومة المصرية منزلة الركن الذى لو ضعف ظهر أثر ضعفه فى البنية بتمامها .

إذا ظهرت هذه المحاكم فى مظهرها الدينى، وسارت سيرتها الشرعية القويمة، أدخلت أصول النظام فى أصغر البيوت، فضلاً عن أعلاها، وأعادت بالعدل الأبوية ما فقدته الناس من نظام الألفة . وقد رأينا أن الرجل يدخل المحاكم الأهلية مخاصماً فيخرج منها محامياً، فأحرى بمن يقوم بين يدي قاضٍ ينطق بالعدل الإلهى أن ينقلب وفى نفسه أثر من خشيته .

للمحاكم الشرعية، بعدما تقدم، نظر فى حقوق الميراث وأصول الأوقاف والاستحقاق فيها . وإليها وحدها الفصل فى ذلك . والمخاضات فى هذه الطائفة من الشئون ليس عددها بقليل . وكم رأينا من قضايا أوقف النظر فيها أمام المحاكم الأهلية حتى يقضى الحاكم الشرعى فيما بنى عليه الحق المتنازع فيه . هذا إلى ما عهد إلى تلك المحاكم من تحرير العقود الرسمية فى كل باب من أبواب المعاملات، ولا تزال ثقة الناس بها أشد من ثقتهم بالمحاكم المختلطة، ويعدون التسجيل فى أقلام كتاب المختلطة ضرباً من التساهل يأتيه من لا يريد بناء أمره على أساس متين .

مهما هم قوم بتضييق دائرة اختصاص هذه المحاكم، وجدوا عقبات فى طريقهم، وصعب عليهم المثال . ولئن نجحوا، فلن يستطيعوا أن يضعفوا من حاجة الناس إليها . فمن الحق أن يشتكى الناس من الاعتلال الذى عرض لها، ومن الحق أن ارتفعت أصواتهم بطلب الإصلاح، ومن العدل، بل من الواجب الذى لا تبرا للذمة إلا بأدائه أن تسمع الحكومة شكوى الكافة، وأن تنهض لتخفيف آلام الشاكين وتدخل إلى الإصلاح من أبوابه . وجزى الله من اهتم بشأن هذه المحاكم خيراً .

وشكوى الناس تنحصر فى صعوبة المعاملة مع الكتاب، وطول الزمن على

القضايا، خصوصاً إن كانت مهمة، وخفاء طرق المرافعات حتى على العارفين بأحكام الشريعة، فضلاً عن سائر العامة، وهوى القاضى أو ضعف يقظته.

وشكوى القضاة تنحصر فى رداءة مقامهم، والتقتير عليهم فى المرتبات وسائر النفقات التى لابد منها. والنظام يشكو من التساهل فى المحافظة عليه. وسيأتى الكلام على جميع ذلك، ولكن على ترتيب آخر، فإننى سأبدأ فى عرض ما ينبغى أن يكون بما بدلى على ترتيب ما يلاقى الذهاب إلى المحكمة لشأن من شئونه.

أماكن المحاكم

إذا ذهبت إلى ديوان مديرية وأردت أن تعرف محل المحكمة الشرعية في ذلك الديوان ، فابحث عن أردإ محل فيه تجده هو مكان للمحكمة الشرعية !! فإن كانت المحكمة منفصلة عن المديرية ، فقلما تجدها إلا في محل لا يسع عمالها ودفاترها ، وذلك حرصاً على تخفيف الأجرة بقدر الإمكان . ومن محاكم المراكز ما تراه في بيت خرب ، ومحل القاضى والكتبة يثور التراب من أرضه ، فإذا رشوه بالماء انقلب وحالاً ! وترى ، فيما ترى ، محكمة مديرية تهدم بعض بنااتها ، ويظهر وهن في سقف السلم ، والطريق الموصل إلى بعض مرافقها ير الزاهب منه على جذع نخلة غير آمن خطر السقوط .

وترى في أكبر محكمة في البلاد أن أربعة عشر كاتباً مع مكاتبهم من الخشب أمامهم في محلين ، سعة كل منهما لا تزيد عن أربعة أمتار في ستة ، فيكون الكاتب ومكتبه في أقل من متر مربع . وما يروى من المهانة أن أحد مأمورى المراكز طرد قاضياً من محل محكمته . أما الفرش والأثاث ، فقلما تدخل محكمة ، خصوصاً من محاكم المراكز ، إلا وتشتمل نفسك لرثاء الأثاث ووساخته . والكراسى التى توجد فى هذه المحاكم هى من الصنف المعروف بالأخضر الذى لا يوجد له أثر فى ما نعرف من دواوين الحكومة ، عاليها ودانيها ، إلا فى هذه المحاكم الشرعية ، وإذا وجدت عشرة كراسى مثلاً فست منها لا تخلو من كسر وانتقاض فتل .

وحدثنا بعض القضاة أنه دخل محكمة مركز فوجد فيها كرسياً واحداً يجلس عليه القاضى ، ورأى الكتبة يجلسون على مقاعد من صناديق الغاز . وكيف لا تتألم

النفس ويطول الأسف، عندما ترى حالة المحل الذى يستريح فيه سماعة قاضى محكمة مصر الكبرى من تمزق الفرش وراثته، وكذلك حالة بقية أماكن الكتبة والقضاة فيها؟!

ثم يتبع هذا التفكير فى جميع المواد، حتى إنك لترى بعض المضابط فى محاكم المراكز قد طمست سطورها من رداءة الخبر. فإذا سألت عن ذلك، قيل لك إن الخبر يشتره الكتبة من مالهم الخاص عند نفاد الخبر الذى تصرفه لهم المديرية وإبائها صرف غير. ولا تسل عن المكاتب وراثتها وحالتها من القدم وقبح التركيب وما عليها من طبقات الوسخ.

أليس لعمال هذه المحاكم حق أن يسقطوا من نظر أنفسهم، وأن يظنوا أنهم ليسوا بواقعين تحت نظر الحكومة، وإلا لما سهل عليها تركهم على هذه الحالة؟! . . ولا شيء يضر بعمل الإنسان مثل اعتقاده فى نفسه الهوان والضعف. أليس هذا يسقط مقام العدالة من نفس المتقاضين، ويقلل من احترامهم لما تصدره هذه المحاكم من الأحكام، كما هو جار الآن؟!

يجب علينا ألا ننسى أن لحالة المكان أثرًا فى أنفس الداخلين فيه، وأن الحكومات المتمدنة نفسها تغالى فى إقامة هياكل العدل على قواعد المهابة والإجلال علمًا منها أن الملك ملك بعرشه وأن العرش برياشه وفرشه.

فالواجب إذن على الحكومة أن تدخل المحاكم الشرعية فى كل رسم ترسمه لبناء مسكن من مساكن الإدارة. ففى المديرية تفرض للمحاكم الشرعية موضعًا فيه من الأماكن ما يكفى للجلسات وعمل القضاة منفردين بعد الجلسات وقبلها، وللكتبة والدفتر خزانة والمخازن ونحو ذلك مما يلزم للمحكمة. وكذلك يكون الأمر فى المراكز. وما بنى بدون أن يراعى فيه ذلك يجب أن يتمم، مع الإسراع بقدر الإمكان. ثم ينظر فى تلك المحاكم جميعها، وتوفى ما يلىق بشأنها من حيث هى جزء من بنية حكومة عظيمة جديرة بالاحترام فى جميع شئونها، حتى يرتفع شأن الموظفين عند أنفسهم وعند الناس، ويقتنع المتقاضون أن القضاء الشرعى ليس فى نظر القوة المنفذة بأحط شأنًا من غيره، فيخضعوا لأحكامه. وفى ذلك كرامة الحكومة ونظامها.

ويتبع الكلام فى المساكن الكلام فى الكتبة، لأنهم أظهر عضو فى جسم المحكمة . وعلاقاتهم بالمخاصمين والمتعاقدين وطلاب الصور وغيرهم تتقدم على صلة الناس بالقاضى ، كما هو معلوم .

ليس من السهل أن يقف الإنسان فى زمن قليل على سيرة كل كاتب . وغاية ما يقال : إن الشاكين منهم أكثر من الراضين عنهم . والذى يتبين للناظر فى أمرهم هو أن أكثرهم لا يعرف كيف تعلم صناعة الكتابة ، ولا أين كانت تربيته ، وليس لانتخابهم قاعدة معروفة ، وكثير منهم كانوا تلامذة عند سلفهم ثم عين فى الوظيفة لأنه تمرن على عملها . ومنهم من يكون السبب فى تعيينه فقره لا غيره ، ومنهم من يكون له مزية سوى الفقر ، ولكنها ليست مما يزيد فى معرفته ولا حسن سيرته !! أما معرفتهم فناقصة ، وقليل بينهم الكفاء لعمله . وإنما يحفظون ألفاظاً وعبارات رديئة التركيب مشوشة التاليف يظنون أنها ملك موروث ولا يمكن أن يقوم مقامها ما يؤدى معناها .

والناظر فى العقود والمرافعات يعرف مقدار ما عليه هؤلاء العمال من القصور ، على تفاوت بينهم . ويكفى فى هذا الباب أن أحد كبراء الحكومة لم يستطع أن يفهم عقداً عقده لنفسه إلا بواسطة أحد مفتشى الحقائق حيث فسره له وأوضح معناه !! فما ظنك بحال غير المتعاقدين ؟!

ولكنك ترى فى مراتبهم ما يلتمس لهم معه العذر . . فالكاتب الذى يقيم ثمانى وعشرين سنة أو أكثر يتردد بين مائتى قرش وثلثمائة وخمسين وهو كاتب أول المحكمة ، ولا يطلب لنفسه معيشة أرقى من هذه ، لا يمكن أن تكون معارفه أرقى مما هو عليه إلا أن يكون زاهداً من الزهاد . نعم . . لا يوجد فى مراتب الكثير من الكتبة ما ينتهى إلى ألف قرش إلا فى محكمتى مصر والإسكندرية . وفى محكمة مصر مراتب أرقى من ذلك للكتبة ما بين العشرة والأربعين ، ولكن لا توجد قاعدة للترقى بحيث يتناوب هذه الوظائف ذات المراتب العالية رؤساء الكتاب فى المديرية والمحافظات ، بل حفظت الوظائف لأشخاص معينين متى دخلوها خلدوا فيها ، وكذلك حال الوظائف التى تربو على خمسمائة قرش فى

المديريات والمحافظات . . أما في المراكز فقليلاً ما يزيد مرتب الكاتب عن ثلثمائة وخمسين قرشاً .

وأضيف إلى ذلك اختلاط أرباب الحاجات بالكتاب ، وما تجده من الفوضى في كثير من المحاكم ، فصغار الكتبة لا يخضعون لرؤسائهم ، وضعف القاضي في المعارف الكتابية يعين على ذلك ، وفي هذا من الخلل ما لا يخفى .

أما عدد الكتبة فربما كان دون ما يفى بحاجات المحاكم في الجملة ، وإن كان يوجد في بعض المحاكم ما يزيد عما يكفيها .

الكتبة

أرى أولاً : أنه يجب وضع قاعدة لانتخاب الكتاب وتعيينهم، وأن يشترط فى تعيينهم معرفة اللغة العربية علماً وعملاً، وشيء من فقه الشريعة الإسلامية . . فليس من المعقول أن محكمة تحافظ على لفظ «هذا» و«هذه» و«هؤلاء» ولا تحافظ على جودة أساليب الكلام الذى يتوقف عليها فهم المعانى .

وهذا الشرط إن لم يمكن تحقيقه الآن فى كثير من الناس لكن يمكن تحديد أجل له، وتوضع قاعدة الامتحان من اليوم، ويتنخب الأعراف فالأعراف، وبعد الأجل الذى يضرب، وغايته أربع سنوات، لا يقبل فى وظيفة الكتابة بالمحاكم الشرعية إلا من نظر بالامتحان معرفته للغة العربية، خصوصاً فى التحرير الصحيح، وللحساب، وشيء من نظام المحاكم الشرعية وطرق التحرير فيها، ويمكن أن يزداد على ما اعتبر فى شهادة الأهلية على حسب نظام الجامع الأزهر أن يمتحن الطالب فى الإنشاء والكتابة وحسن الخط والحساب وآداب الدين ونظام المحاكم الشرعية، وبذلك تكون شهادة الأهلية كافية وحدها لانتخاب حاملها كاتباً فى المحاكم الشرعية بدون امتحان، ويكون الجامع الأزهر أو ما يلحق به منبثاً لخدمة الشريعة كتبة وقضاة، وهو أفضل ما يرجى من هذا المكان الشريف .

ثم توضع قاعدة لترقيهم، ينتقل الأكفاء خلف الأكفاء، لا يشب أدناهم فوق رءوس أعلامهم، ويرتبون على حسب كفاءتهم على وجه لا ينقض إلا بأسباب معروفة، ثم يوضع لهم نظام كالمعروف «بالكادر» . . ويفرض لهم زيادة فى المرتبات وتحدد لهم درجات لها مبدأ ووسط ونهاية كما هو الجارى فى جميع وظائف الحكومة من هذا القبيل، وهو أمر يستدعى أن تسخو نظارة المالية بشيء من

إيراد هذه المحاكم لها . فإن كان ذلك لا يمكن في العام القابل ، فلتوضع القاعدة وليكن تنفيذها بالتدرج حسبما يستطاع إلى أن يتم الأمر على وجهه .

ثم تصنع في محل الكتاب نافذة يخاطبهم منها طالب الصورة أو الإعلان أو الإعلام الشرعى ، ويناوله الكاتب منها ما يريد ، على ما هو معروف فى قلم محضرى المحاكم الأهلية ، حتى يقل الاختلاط بين الناس وبين الكتاب .

أما العقود والإشهادات فيحضر المتعاقدان فيها أمام القاضى ، ويأخذ الكاتب منهما جميع ما يحتاج إليه من أسماء وألقاب ومحال إقامة وحدود وشهود ونحو ذلك ، ثم ينصرف الكاتب ويحرر العقد ويقيده فى مضبطته بدون حضور المتعاقدين ، ثم يأتى المتعاقدون ويتلى العقد عليهم أمام القاضى فيوقعون عليه ثم يضرب لهم أجل لأخذ الصورة . وهذا لا عسر فيه ولا مانع منه إلا كسل القاضى وتحكم الكاتب .

وعلى النظارة أيضاً أن تحدد علاقة الكتاب برئيسهم وهو الباشكاتب أو الكاتب الأول ، وأن تحدد وظيفة رئيس الكتاب وما يناط به من العمل وما يدخل فى عهده من المواد حتى يعرف كل عمله فيسأل عنه . أما تخصيص أفراد الكتاب بأنواع الأعمال فذلك يكون إلى الباشكاتب بالتحاده مع القاضى ، ثم ينظر فيه كل سنة ، وينقل الكاتب من عمل إلى عمل حسب استعداده حتى لا يشتهر كاتب بين الناس بأنه صاحب عمل كذا دون سواه .

وهنا أذكر أمراً لاحظته فى توطن الكتبة ، وهو أن بعض محاكم المراكز يتفق أن الكاتب يسكن فى بلدته التى فيها زراعته ، وربما يغيب عن المحكمة فى أوقات العمل ، أو يغيب اليوم كله ، كما وجدنا فى محكمتى «زفتى» و«ميت غمر» ، فيجب أن يراعى ذلك .

القضاة

قبل أن أقول كلمة في ما عليه الأغلب من هؤلاء القضاة، أقول: ليست المحاكم الشرعية وحدها هي التي ابتليت بضم الضعفاء وغير الأكفاء في جوانبها، فكثير من القضاة في المحاكم الأهلية لا يزيدون في معارفهم عن كثر الكلام فيهم من قضاة المحاكم الشرعية، وما يتحدث به من الأحكام المخالفة للشرعية صادراً عن هذه المحاكم يتحدث به مخالفاً للقانون والعقل صادراً من محكمة أهلية أو مختلطة، وقد رأينا ذلك وشاهدناه، والحكومة تعرف كثيراً منه، والكمال غاية يسار إليها، ولكن يحول دونها ضعف الإنسان وعجزه.

وجدت كثيراً من قضاة المحاكم الشرعية، خصوصاً في المراكز، لا تسر معارفهم الشرعية والنظامية، ولا يرضى العدل سيرهم في أعمالهم، ولذلك وجدت الحاذق منهم يحول جميع القضايا، تقريباً، إلى محاضر صلح، تجنباً للحكم، ولا يلبث المتصالحان بين يديه أن يختلفا، لأن الصلح غير حقيقى. ووجدت فيما يوجد من الأحكام خطأ كثيراً، وأكثر ما يعولون في تطبيق اللوائح على الكتب، ومنزلتهم من العلم ما وصفنا في الباب السابق.

تكرر من نظارة الحقانية وضع قواعد لانتخاب القضاة، وكان فيها أن يتمنح الطالبون في النظارة، ثم اكتفى بما وضع في اللائحة الجديدة. ولجنة الانتخاب التي نيط بها تعيين القضاة وترقيهم ليس لها إلا تخير الأشخاص من بين حاملي شهادة العالمية أو القضاة أو المفتين، ولا بحث لها في سيرهم الشخصية وقت الانتخاب، كما عرفته من رواية الأجلاء من أعضائها.

وأرى من الواجب أن تبقى شهادة العالمية معتبرة كما هي في اللاحقة، لكن يجب أن يزداد على ما تقرر في نيل هذه الشهادة أن يتلقى الطالب كتاباً من كتب الفقه على الطريقة العملية في أبواب القضاء والمعاملات، وأن يمتحن في الفقه بهذا الاعتبار، وأن تكون له معرفة بالحساب وبالكتابة والتحرير وبنظام المحاكم الشرعية، وعلم كاف بالأداب الدينية، وشيء من التاريخ، وتقويم البلدان، مما يزيد الرجل بصيرة في الناس وأحوالهم، وأن يكون من حسن الخط بحيث يمكن قراءة ما يكتبه، وهذا أمر ميسور متى فرض ذلك على كل من يطلب وظائف القضاء والإفتاء من طلبة الجامع الأزهر وما أحق به. فإن لم يمكن في هذا اليوم، فليضرب له أجل أربع سنوات لا يقبل بعده في هذه الوظائف إلا من عرف تحصيله لهذه المعارف، ثم يبحث من مشيخة الأزهر ومجلس إدارته إن كان لم يوظف في جهة أخرى، ويسأل من شيخ علماء جهة إن كان من طلبة غير الجامع الأزهر ولكنه داخل تحت نظامه. وبعد هذا وذاك يعين، ويرجى منه الخير لعمله إن شاء الله. أما اليوم فيقدم من هو على شيء من هذه المعارف على غيره.

وإلا فالعمل جار على أن يعين أحد المشايخ، وقد كان على بعد تام من العالم وشثونه أيام إقامته في الجامع أو المدرسة، ولا يعرف من القضاء إلا ما قرأه في عبارات كتب الفقه، ولم يشهد مجلساً من مجالسه ولم يعرف شيئاً من نظامه الشرعي المعمول به في بلده، ولا يمكنه تحرير رقيم حسن الأسلوب مفهوم المضمون في أدنى شثونه، وربما لا يعرف أرقام الأعداد الحسائية، ثم يفوض إليه الحكم وهو على هذه الحالة فيلتجئ إلى الكاتب الذي يجده في المحكمة، فإن كان ذكياً أمكنه أن يتعلم في سنة أو ما يزيد عليها، وإن كان دون ذلك بقي تلميذاً للكاتب إلى ما شاء الله. . فمن كانت بدايته أن يكون تلميذاً للكاتب فكيف تكون نهايته ١٩. . وإني لا أنكر أن بعض القضاة صار بعد التمرن من أحسن رجال القضاء، ولكن لا يصح أن تكون الأحاد قواعد يبنى عليها العمل لمن يريد إحكامه.

وإني أحب أن أصرح بامر ربما يفضب له بعض أهل الأثرة من أهل العلم الخفية، وهو أننا مسلمون، وهيئات أن يتيسر لنا بعد فشو ما فشا من البدع في

الدين أن نحافظ على قوام الإسلام من حيث هو ، وليس الزمن زمن تعصب لمذهب دون مذهب ، ومن درس فقه الشافعية أو المالكية لا يعسر عليه فهم فقه أبى حنيفة ، فإن الأصول متقاربة ، والاختلاف في الفروع مذكور في أغلب كتب الفريقين . وحصر التعيين في الحنفية يضيق دائرة الانتخاب ويلجئ إلى تعيين الضعفاء في العلم والعزيمة ، فلم لا يطلق الانتخاب من هذا القيد ، فتسع دائرته وينتفع من أهل الاستقامة والدراية عدد ليس بقليل عن قضى في تحصيل فقه الشافعي أو مالك أو ابن حنبل اثنتى عشرة سنة فأكثر إلى عشرين أو ثلاثين ، وجل ما حصله إنما هو في المعاملات ؟ . . أرجو أن يصادف ما أتمناه قبولاً لدى العلماء والحكومة ، فنجد العدد الكافي من الأكفاء .

لكن إذا توافرت هذه الشرائط في القاضى ، وكان من المعارف على ما ذكرنا ، أفلا يمكنه أن يحصل معيشته بأسعد مما يناله في خدمة المحاكم الشرعية ؟ ! وهل تجد عدداً كثيراً يقضى حياته بمرتب ستمائة قرش ؟ وإذا ترقى فلن يصل إلى ألفى قرش إلا بعد أن يفوق الأقران ويجوز كثيراً من العقبات ؟ أما ما زاد من المرتبات على ذلك فهو وظيفة واحدة بثلاثة آلاف قرش ، وأخرى بأربعة آلاف قرش في محكمة الإسكندرية ، ثم تأتى وظائف المحكمة العليا والواصلون إلى هذه المراكز قليلون جداً كما لا يخفى .

فأرى أن الحكومة التى تسعى إلى تكميل المحاكم الشرعية وتقوم حالها ، لابد أن تزيد في المرتبات ما يفي بحاجة القضاة على حسب درجاتهم ، وأن تضع نظاماً لترقيهم في الدرجات يكفل نيل كل منهم حقه على نحو ما هو معروف في القضاء الأهلى . ولا أسأل الحكومة أن تجعل المقادير كالمقادير ولكن ألح في مراعاة النسبة بين العمل ومكانة الشخص وبين مرتبه ، وبهذا يضمن النجاح إن شاء الله . وأرجو أن يكون ذلك من بدايات أعمال لجنة الإصلاح . فإنه من الغريب في حكومة يكون رئيس حجاب محكمة فيها بمرتب أحد عشر جنيهاً ووكيله بشمانية وأفراد الحجاب بستة وفرادشو المحكمة بما بين ثلاثة ونصف إلى ثمانية ، أن يكون المفتى ، وهو أحد أعضاء المحكمة ، بسبعة ، أى أقل من رئيس الفراشين في محكمة من المحاكم في

القطر المصري، ثم نطالبه بالمعارف الواسعة والاستقامة الكاملة، وجمهور القضاة فيها يترددون بين الستة والثمانية . وليلاحظ أنى أطلب التدرج في تنفيذ ما يتقرر بحسب ما تسمح به ميزانية الحكومة ، ولا أكلف الأمة بغير المستطاع .

أما عدد القضاة والمفتين فأراه زائدا على قدر الكفاية في كثير من المحاكم ، وأرى تقليل عددهم واحالة من يستغنى عنه على من يبقى ، وأن يزداد في مراتب الباقيين ما يتوافر من الاستغناء عن لا عمل لهم ولا يرجى منهم أن يعملوا .

وبعد الاطلاع على جميع أعمال المحاكم في الوجه القبلى والبحرى بما يرد منها من جداول الأعمال يمكننى أن أضع لذلك مشروعا وافيا إن شاء الله .

بقيت أمور لابد من التنبيه عليها : منها عدم الاستقلال فى رأى عند القضاة ، وأهم سبب قريب له هو اشتداد علاقتهم بالنظارة فى الشئون القضائية ، فتراهم يحسون أنهم مقيدون برأى النظارة فى أدنى الشئون فضلاً عن أعلاها ، ويكفى أن أذكر أن محكمة رأيت عدم اختصاصها بالنظر فى قضية هى من أولى ما تنظر فيه قياسا على رأى النظارة فى مسألة أخرى تشبهها .

ومن غرائب التضيق على القاضى فى غير الأمور القضائية ألا يؤذن له بصرف قرش فى ثمن مكنسة إلا بعد استئذان النظارة . وإذا انتقل لا يصرف له مصاريف انتقاله إلا بعد ورود إذن من النظارة . ولهذا التشديد وإن كان فى أمر غير قضائى إلا أنه يوجد فى النفس شعور الذلة والعبودية وضعف الثقة ، وهو أخبت شعور يظهر أثره فى عمل الموظف .

- (وأرى أن تكون علاقة القضاة بواسطة قلم التفتيش الذى يرأسه المفتى على ما سنبينه) .

ومنها أن كثيراً من القضاة يتحاشى سؤال الخصم فى ما يهم السؤال عنه خشية التهمة ، ولكنه يستبج لنفسه أن ينصح أحد الخصوم بأن يطلب شطب القضية وإلا حكم بطلانها ، أو أن يقدم القضية بطريقة أخرى غير التى عرضها ، أو بأن يستأنف قرارا صادرا من قاض لأن محكمة الدفع التى هو عضو فيها تحكم ببطلانه ، ونحو

ذلك . مع أن هذا ممنوع شرعا ونظاما لأنه إعانة لأحد الخصمين على الآخر . فأرى أن يشدد على أمثال هؤلاء القضاة في حظر أمثال هذه المعونات وتنقية المحاكم مما لا ينجح فيه الإنذار والإعذار .

ثم لا يخفى أن أقوى ما يحفظ على القاضي استقامته واستقلاله في الرأي هو أمنه على وظيفته . ولهذا أرى أن توضع قاعدة لعزل القضاة بحيث لا يعزل القاضي إلا بعجز عن العمل يظهر ظهورا بيّنا ، أو تعمد لمخالفة العدل والشرع أو النظام لغاية غير محمودة يثبت عليه ثبوتا كافيا في إيقاع العقوبة به . . اللهم إلا إذا استغنى عنه بأفضل منه عند تنقيص العدد إذا استقر الرأي عليه .

الحجّاب

ينبغي أن يعين للمحاكم الشرعية حجّاب يقرءون ويكتبون ويستطيعون أن يحفظوا النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك فى الجلسات ، على ما هو معروف فى الدوائر القضائية الأخرى . وهذا مما يطلبه القضاة ويلحون فيه .

الأعمال الكتابية

نبتدئ منها بالعقود والإشهادات وما يتبعها ، لأن الكلام عليها لا يطول ، على أنها من أهم أعمال هذه المحاكم ، خصوصاً إذا رأت الحكومة فيما بعد أن تضع فى قوانينها أنه لا يقبل سند على من لا يعرف القراءة والكتابة إلا إذا كان السند محرراً بحضوره مأمور قضائى . والمحاكم الشرعية هى الأقرب والأوثق عند الناس فى مثل هذه الشهادات . على أن هذا النوع ليس بقليل الآن فى دوائرها .

حفظ كتاب هذه المحاكم ألفاظا معينة يضعونها فى أساليب معتلة مع تكرار بارد يعسر معه الفهم ويسأم منه الذهن . وقد عمت شكوى جميع القضاة من ذلك حتى إن سماحة قاضى مصر ذكر فيما طلب إدخاله من الإصلاح وتفضل بإرساله إلى «الاختصار فى الاستشهادات والمرافعات إلى الحد الذى لا يخل بالمطلوب شرعا» . كان ذلك أمر يحتاج إلى وضع قانون ، وذلك ناشئ من جهل الكتبة وظنهم أن تلك الألفاظ فى تلك الأساليب السمجة لابد منها شرعا ولا يصح العقد بدونها . وكان يوافقهم على هذا الزعم بعض القضاة ، وربما لا نعدم من بقاياهم اليوم من يكون على رأيهم .

لهؤلاء الكتاب عناية بتعريف الأشخاص من متعاقدين وشهود وجيران في الحدود يضيّق لها الصدر ويضل فيها الفهم، ويحملون المشهد على ذكر جد جاره . وقد يكون ذلك الجار ممن لا يعرف أباه فضلاً عن جده، ويضطرونه إلى الكذب، مع أن المقصد من تعريف الشخص تمييزه، وكفى فيه ذكر اللقب المشتهر به المعروف به في بلده أو محلته بحيث لا يشركه غيره في مجموع الاسم واللقب والصنعة ومحل الإقامة . ومع أن الشهرة تغنى عن ذكر النسب، فإنهم يعرفون الجناح الخديوى بذكر نسبه إلى جده، ويعرفون مدير الجهة أو محافظها بأبيه وجده، مع أنه سبق من المديرين من ربما لا يكون جده معروفاً لأحد من الناس في هذه البلاد ولا له نفسه!! وعندنا كثير من أبناء الجراكسة والأحباش الذين جئ بهم وهم صغار لا يعرفون آباءهم فضلاً عن أجدادهم، فذلك الجد أو الأب المجهول كيف يكون مميزاً لهذا الرجل المعروف . على أن الناس يضطرون في كثير من الأحيان إلى أن يخترعوا أسماء ليرضوا جهل الكاتب ويخلصوا من حمقه .

يستشهدون على وكالة ناظر المالية عن الجناح الخديوى، ووكالة المدير عن ناظر المالية فى بيع أطيان الميرى الحرة بشاهدين، أحدهما معاون فى المديرية والآخر كاتب فيها، كأن هذين الشاهدين حضرا عقدى الوكالتين، ولا يكتفون بالأوامر الصادرة فى ذلك، ويعدونها من المؤكدات فقط!! وقد يتكرر عقدان فى صحيفة واحدة أو صحيفتين متواليتين ويذكر فى كل منهما تفصيل التعريف والشهادة على هذا الوكيل، ونحو ذلك .

فى بيع العقار وفى الوقف يأتون فى تفصيل المساحات والحدود بما لا يمكن معه فهم العقد، ويأتون فى شرائط الوقف وفى صيغته بأمور ألفوها يرتبك فى فهمها كل من قرأها، ومن هذا الهذيان يتولد أغلب المشاكل التى تحدث فى الأوقاف ودعاوى الاستحقاق .

من السخافات التى ألفوها أن يذكروا فى حجج إنشاء العمارة قولهم: «بعد أن ملك فلان أرض كذا عن له فعل ما يأتى ذكره، وهو أنه أحضر المون المثقنة والآلات المحكمة من طين وجير وجبس وأخشاب وما يلزم لذلك من البتائين والفعلة والنجارين وغير ذلك مما يحتاج إليه ويتوقف أمر العمارة وغامها عليه» . . مع أن

المنشئ ربما لا يكون أتى بشيء من ذلك، وقد يكون هو الباني بيده، إن كان بناءً؛ وجاء من لوازم البناء بغير الجبس والجير مثلاً، وبنى بالطين والرمل، فلو نازعه منازع بأن هذا البناء ليس هو المذكور في الحجة واستدل بأن مونه ليست متقنة وليس فيها جبس ولا جير لرجح عليه في المخاصمة وضاعت العمارة من يده بحماقة الكاتب.

وقد رأيت إشهاداً بإقامة الجناز الخديوى ناظراً على وقف في دمياط استغرق سبع صفحات بالخط الدقيق، ولو كتب بالخطوط المعتادة استغرق عشرين صفحة أو ما يزيد على ذلك، ومعظمه من اللغو الذى لا فائدة فيه، ويضر بفهم الكلام.

جاءنى رقيم بطريق البوسطة من أحد الأدباء يستغيث بى من تكرار لفظ «المذكور» و«المذكورة» فى عقود المحاكم ومرافعاتها، وعرض لى أن عدت هذين اللفظين فى شهادتين صغيرتين فوجدتهما تكررا سبعا وعشرين مرة، ربما يحتاج الكلام إلى أربع مرات منها والباقي لغو لا معنى له.

وأرى أن إصدار الأوامر بالاختصار لا يفيد فى تطهير المحاكم من هذه السخافة التى يتبرأ منها الشرع ولغته، بل لابد من تشكيل لجنة من أهل الشرع العارفين بطريق التوثيق وأذكياء الكتاب لتنظر فى هذا النوع من التحرير وتضع رسماً لكل نوع من أنواع العقود وتوزعه النظارة على المحاكم ليحذو الكتاب عليه، وتوعد من خالفه بالتأديب إلى أن يوجد فى المحاكم أناس يعرفون اللغة العربية وما تدل عليه أساليبها الصحيحة مع الإلمام بالشرعة.

ما يكفل السرعة فى العمل

وضعت النظارة قواعد وأنشأت لها قسائم لو اتبعت لم يشك شك فى تأخر العمل فيما يطلبه من المحاكم الشرعية، ولكن كثيراً من المحاكم يغفلها فتستمر الشكوى؛ وذلك إما لجهل الكاتب بفائدتها أو تعمد إغفالها لسبب من الأسباب ولا تحتاج فى الإلزام بها إلا إلى تشديد المراقبة ومداومة التفتيش.

الدفاتر

دفاتر المحاكم كثيرة جدا، ورأيت أن بعضها لا يحتاج إليه، كيومية الملخص مع وجود دفتر الفهرست، وكدفتر مواعيد القضايا إن لم يجعل بمنزلة الرول الذي يوضع أمام القاضي في الجلسة. وأرى أن يعاد النظر في هذه الدفاتر لتقرير ما يبقى وإلغاء ما يلغى تخفيفا للعمل واقتصادا في الورق والجلد والزمن. وإنما أخص بالذكر هنا دفترا أطلب محوه في أقرب وقت وهو دفتر مضابط القضايا الذي تثبت فيه محاضر الجلسات ويجب أن يستبدل بمحاضر وملفات على نحو ما هو جار في الدوائر القضائية الأخرى، وذلك أن هذا الدفتر يحتوى على الدعاوى وما يحصل فيها من تأجيل أو شطب أو مرافعة وشهادات وحكم ولكن على ضرب من التشويش لا استطاع احتماله.

يأتى المدعى مثلا فيذكر في أول صفحة من الدفتر أنه جاء وأجلت الدعوى لإعذار خصمه. ثم يتلو هذه الدعوى دعاوى آخر. وفي الصفحة الخامسة يذكر أن الخصمين حضرا ولم يكن معهما شهود معرفة فأجلت القضية. وبعد عشر صفحات يذكر شيء من المرافعة، وبعد خمس أخرى يذكر بقيتها، وبعد ست أو سبع تذكر الشهادات، وهكذا.

وربما تفرقت أجزاء القضية في أربعة دفاتر أو أكثر، ويبقى النظر فيها من سنة إلى سنة أخرى. فإذا صدر فيها حكم ابتدائي ودفع المحكوم عليه احتيج إلى نسخ هذه الأجزاء وجمعها من صفحات الدفاتر لترسل إلى محكمة الدفع. وإذا احتاج أحد الخصمين لأخذ صورة المرافعة، تحشم الكاتب مشقة التقاط هذه الأبعاد من وجوه الصحائف في جميع تلك الدفاتر، خصوصا ولا فهرست للقضايا حتى يسهل

الاهتداء إليها . وإذا أريد التفتيش والبحث فى قضية ضاع الوقت فى تقليب الأوراق .

وما رأيت قاضيا من قضاة المديريات والمراكز إلا وهو يشكو من تحرير المحاضر بهذه الطريقة ، فأعيد طلبى لمحو مضبطة الدعاوى وإبدالها بملفات تحتوى على جميع المحاضر أو الأوراق جملة ، لكل قضية على حداثها ملف . فإذا انتهت القضية حفظت مع أمثالها من قضايا السنة فى محافظ وأودعت الدفاتر خانة ، على ما هو معروف . فإذا استؤنفت القضية أرسل ملف الدعوى بجميع ما فيه من الأوراق إلى محكمة الدفع ، ولا بد أن يكون لمحاكم الدفع محاضر على هذا النحو .

ثم دفتر السجل يوجد فيه نوع من تقسيم الأنواع وتمييزها ، وإن كانت تحتاج إلى فضل تمييز ، أما مضابط الإشهادات فتثبت فيها الأنواع مختلطة كأنها كشكول . ومن اللازم تمييز الأنواع فيها على نحو ما فى السجل ، ثم وضع فهرست فى أول كل دفتر يحتوى على بيان ما فيه .

ما يتعلق بالعقود الواردة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الشرعية

من دفاتر المحاكم الشرعية ما هو مختص بتسجيل العقود التي ترد إليها من المحاكم المختلطة، ومنها ما هو معد لذكر ملخصات تلك العقود، وهو عمل من الأعمال الشاقة التي تستغرق زمنا طويلاً لعدد من الكتاب في محاكم مصر والإسكندرية والمنصورة، وقد خصص له في محكمة مصر ستة منهم، وهو يفسد على كتاب المراكز وسائر المديرية أوقاتهم التي يجب أن يخصصوها لأعمال نافعة. وما من محكمة من المحاكم إلا تشكو منه.

ألزمت الحكومة نفسها بهذا العمل الشاق بما فرضته في لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ في المواد ٩٠ و٩١ و٩٢. وربما كان له فائدة فيما مضى حيث كان يجوز أن تؤخذ صور تلك العقود من سجلات المحاكم الشرعية، أو كان يتوقف نقل التكليف على ما يرد من هذه المحاكم إلى المديرية في شأنها، فكان في تسجيل تلك العقود تيسير على الناس في أخذ الصور والشهادات. لكن صدرت بعد ذلك منشورات تمتع إعطاء الصور والشهادات إلا من المحكمة المختلطة التي سجل فيها العقد، وأذن بنقل التكليف بناءً على ما تبعث به المحاكم المختلطة نفسها بدون حاجة إلى توسيط المحاكم الشرعية. فما معنى بقاء هذا العمل الآن والحكومة تميل إلى الاقتصاد في الأشخاص والمواد؟

ظن كثير من الناس أن القانون المختلط يحتم ذلك، فحسبت ذلك شيئاً. وعولت على أن أسأل. عرض الأمر على نواب الدول في ما يعرض عليهم لحضره من

القانون، لكن بعد مراجعة القانون لم أجد فيه نصاً يحدد العلاقة بين المحاكم الشرعية وأفلام كتاب المحاكم المختلطة إلا ما ورد في مادتي ٣١ و ٣٢ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ونصهما :

٣١: يعين لكل محكمة من المحاكم الابتدائية مأمور من طرف الشرع الشريف يشترك مع رئيس كتاب المحكمة في تحرير العقود الناقلة للملكية العقار والعقود الموجبة لحق امتياز على العقار، ويكتب المأمور بذلك كتابة يرسلها إلى محكمة الشرع الشريف .

٣٢: يترتب بمحاكم الشرع الشريف كتبة مندوبون من طرف رؤساء كتاب المحاكم الابتدائية ليرسلوا إليهم صورة ما يقع بالمحاكم الشرعية من العقود المشتملة على انتقال ملكية العقار أو رهنه لتسجيلها بدفاتر الرهونات بالمحاكم الابتدائية بدون توقف على طلب ذلك من أحد . فلن لم ترسل الصورة المذكورة، وجبت التضمينات اللازمة على ذلك، فضلاً عن الجزء التأديبي، إنما لا يترتب على عدم إرسالها بطلان العقود .

فهاتان المادتان، كما لا يخفى على الغبي والذكي، إنما أوجبتا على المأمور الشرعي لدى المحاكم المختلطة أن يبعث بكتابة للمحاكم الشرعية بما يحصل من العقود فيها، وذلك ليحفظ في مجلد خاص بالضرورة لتعرف المحكمة الشرعية ما حصل من التصرف في العقار لتلاحظه لو جاءها من يريد التصرف فيه، أما أنها تسجله فهذا لا دليل عليه، وأن ما جاء في المادة ٣٢ يوجب على قلم الرهونات في المحاكم المختلطة أن يسجل ما يرد إليه من المحاكم الشرعية ويبين العقوبة والعواقب التي تعقب الإهمال في إرسالها الصور من المحاكم الشرعية إلى المحاكم المختلطة . فعدم ذكر ذلك في المادة السابقة دليل على أن واضع القانون قصد ألا يسجل شيء مما يرد من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الشرعية في سجلاتها، وغاية ما يمكن أن يحتمه إنما هو المحافظة على هذه العقود في ثمر سلسلة مع فهرست يمكن من الرجوع إليها عند الحاجة . ويمكن للمحاكم الشرعية أن تصنع ذلك وتضعها في محافظ تنتهي في آخر السنة إلى أن تكون مجلدات تودع الدفتر خزانة مع السجلات .

وما كان لوضاع القانون المختلط أن يريد غير ذلك ، فإن التسجيل إنما وجب لما يلحقه من الأحكام المفصلة فى القانون المدنى . فالذى يرد إلى المحاكم المختلطة هو الذى يجب أن يسجل فيها ليتمكن الاحتجاج به على غير المتعاقدين عندها ، بل ذهب بعض مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية إلى أن ذلك شرط مطلقاً وأن العقود لا يعتد بها بالنسبة إلى غير المتعاقدين إلا إذا سجلت فى قلم كتاب المحكمة المختلطة حتى بين الوطنيين ، وصدر حكم على هذا المذهب بالأغلبية بعدم اعتبار حجة صدرت من المحكمة وسها المأمور عن إرسالها إلى قلم كتاب المحكمة المختلطة أو إرسالها ولم تسجل فيه ، وهو حكم غير صحيح ولكنه مبنى على هذا الاعتبار . ثم إننى راجعت ما كتبه «ويرولى بك» فى القوانين المصرية ، فلم أجد أثراً لهذا الإلزام ، فلم يبق إلا ما ألزمت به الحكومة نفسها ، ومن السهل عليها أن تتخلص منه بإلغاء المواد المتعلقة بذلك من اللائحة الشرعية القديمة .

وأذكر ليان ثقل هذا العمل ، الذى يعد الآن من قبيل اللغو ، ما ورد على محكمة مصر الكبرى وحدها فى سنة ٩٨ وهو خمسة وأربعون ألف عقد أخذ ملخصها ، ثم أرسل ما يختص بالعقارات التى فى دوائر المحاكم التابعة لها فى التوزيع إليها لتلخص منه ما يرسل إلى المراكز وتسجل ما يكون من العقار فى دائرتها نفسها ، وما سجل من ذلك بالحرف الواحد فى محكمة مصر آلاف من هذا ، وما ورد عليها من أول هذه السنة إلى آخر شهر مايو اثنان وعشرون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وتسعون ، وربما الآن على ثلاثة وثلاثين ألفاً ، وورد على محكمة الإسكندرية من أول يناير هذه السنة لغاية يونيو اثنا عشر ألفاً ومائتان وأربعة وستون عقداً .

ولا حاجة لأن أطيل الكلام فى بيان الأعداد ، وأكتفى بأن أقول : إن بعض محاكم المراكز ، وليس فيها إلا كاتبان : الأول والثانى ، يسجل بالحرف الواحد نحو ألفين وثمانمائة عقد فى السنة ، ويسهل على النظارة علم ذلك .

فكيف يمكن القيام بهذا العمل من هذه الأيدى القليلة مع بقية أعمال المحكمة ؟ ثم إذا لم تفصل الحكومة قلم التسجيل وتجعله مصلحة قائمة بنفسها ، فعليها أن تعجل بإباحة تسجيل العقود العرفية فى المحاكم الشرعية على نحو ما هو جارٍ فى المحاكم المختلطة ، والقانون المختلط لا يمنع ذلك ، وإنما على قلم الرهونات أن

يسجل ما يرد إليه من المحاكم الشرعية، ولذلك يكون العقد حجة على غير المتعاقدين لديها ولدى المحاكم الأهلية كما نصت عليه المادة «٣٢» من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة التي سبق نصها . ولو أبيع ذلك، لكان فيه تيسير على الناس عظيم، سواء في التسجيل لقرب المحاكم الشرعية منهم لانتشارها في جميع المراكز ولسهولة أخذ الصور والشهادات . ولو فرض فصل قلم التسجيل واستقلاله عن المحاكم، فأرى أن تكون المحاكم الشرعية من فروعها في المراكز للسبب الذي ذكرته، وإلا احتاج إلى نفقات كثيرة لا داعي إليها، أو بقيت المشقة على الناس كما هي الآن .

الدفترخانات

وجدت فى أغلب دفترخانات محاكم المديريات التى مررت عليها خللاً عظيماً، وكثير منها لا يوجد فيه دفتر حاصر لما هو فيها . فلو ضاع شىء منها، لا تعلم على من تلقى المسئولية ، ويصعب الوصول إلى معرفة الضائع . ومنها ما هو «دشت» لا يعرف لأى السنين هو . وإن ما أنكره جناب المستشار القضائى فى دفتر خانة محكمة مصر، يوجد مثله أو ما يقرب منه فى غيرها . فقد رأيت فى بعض المحاكم أن دفتارها «مدشثة» فى صناديق يعلوها التراب، وبعضها على الأرض والغبار من فوقها ورطوبة الثرى من تحتها .

وقد اهتمت النظارة بإصلاح الدفترخانات ووضعها على حالة تمكن من حفظ ما فيها وتسهيل طرق مراجعتها، وكلفت المحاكم بالعمل فى ذلك، لكن لم يلبث الأمر أن حصل فيه فتور وتباطؤ لظهور الحاجة إلى أماكن وخزائن وعمال، واقتضاء ذلك لنفقات لم يكن فى ميزانية النظارة ما يفى بها . ولكنها حاجة من حاجات الحكومة يجب سدها بما يمكن من السرعة، فإلى تلك الدفتار والأوراق مرجع الناس فى تحقيق الملكية والأنساب والعصم ونحو ذلك، وهى مصلحة من مصالح العامة لا تنقص فى درجتها عن أهم المصالح العليا .

الأعمال الحسابية

يوجد في تعريفه الرسوم بعض الالتباس ، وظهر ذلك في العمل ، لكثير من القضاة عليها انتقادات تحتاج إلى النظر ، كما جاء في المادة « ٢٣ » من تلك التعريف من أن الإبراء من الدين أو من الدعوى معلوم يؤخذ عليه الرسم باعتبار واحد في المائة ، ثم صدر منشور النظارة بأن الإبراء من مؤخر الصداق يؤخذ عليه خمسة قروش ، ثم تلاه منشور آخر بأن الخمسة القروش تؤخذ فيما إذا زاد المبلغ الذي حصل فيه الإبراء عن ألف قرش وإلا فيؤخذ ثلث الخمسة القروش ، ثم صدر منشور ثالث يقضى بأنه إذا حصل خُلْع رسم الخُلْع الخمسة القروش ولم يؤخذ على الإبراء شيء .

ومما لاحظته القضاة أن المادة « ٦ » قضت بأخذ رسم الأيلولة ، فلو جاءت الأيلولة غير مقصودة ، كما لو حصلت في ضمن عقد بيع مثلاً لعقارات موروثة ، فإنه يؤخذ رسم الأيلولة ورسم البيع معا ، وهو خلاف ما عليه العمل في المحاكم المختلطة .

وفي المادة الرابعة ما يفيد أن الرسم يؤخذ على كل حجة أو سند يطلب تحريره ، فمقتضاه أنه لو لم يطلب لا يؤخذ عليه رسم ، مع أن أوامر النظارة تقضى بأن يؤخذ الرسم في مبدل الأمر ، حتى رسم التحرير .

ومما لوحظ أن جميع المواد التي ذكر فيها للرسم بداية ونهاية ، وكل تحديد ذلك للكتاب ، يفتح بالضرورة بابا للفساد يجب سده . وعلى كل حال ، فيجب النظر في التعريف ، والمنشورات ، ووضع اللائحة على وجه يكفل العدل من جهة ويرفع الالتباس ويسد أبواب الفساد من جهة أخرى ، ولن تعدم النظارة وسيلة للتعجيل في أقرب وقت ممكن .

تقييد القاضى فى كل ما يرد إليه

رأيت فى بعض المحاكم أن القاضى يرد إليه طلب أو تقدم إليه شكوى . وربما كان من خصائصه أن ينظر فيها ، ولكنه يجد فى ذلك مشقة عليه ، فيدفع الطالب أو المشتكى بقوله : « اذهب إلى جهة كذا » أو « إن هذا لا يعنينى » . . ويكثر تردد صاحب الحاجة ، لأن الأمر مما يعنى القاضى .

فالذى أراه أن كل ورقة تقدم إلى القاضى فى أى شأن من الشئون يقيد ملخصها فى دفتر ينشأ لذلك ، ويكتب فيه ما رآه القاضى ، حتى لو اشتكى الطالب إلى مقام أعلى أمكن أن يعرف خطأ القاضى من صوابه .

تشكيل المحكمة

بعد ما شرط فى القاضى أن يكون كفؤا لعمله ، لم يكن من معنى لبقاء لقب المفتى . ثم إذا رأينا أن القاضى لابد له من مستشار يرجع إليه فى المشكلات ، وجب أن يكون ذلك المستشار أرقى علما ومكانة ومرتباً من القاضى ، فيقوم مفتى المديرية أسمى موظف شرعى فيها . ثم إن كان هذا شأنه ، وأطلق له إبداء الرأى فى ما يرفع إليه من الأسئلة وجب إلا يفوض إليه النظر فى القضايا التى سبق له إبداء الرأى فيها . لكن لا شئ من ذلك بواقع ، فإن المفتى قد يكون أنزل درجة فى العلم من قاضى المديرية أو المحافظة . ثم إن كان يفوقه فى العلم ، فهو أقل منه مرتباً لا محالة . ثم إن اللائحة الجديدة قد جعلت له حق الحكم ولم تمنعه إلا من الإفتاء فى ما هو منظور أمام المحاكم بالفعل ، ولم تنص على ما أفتى فيه قبل نظره . ثم هو عضو من أعضاء المحكمة الكلية فى المديرية أو المحافظات ، فإن كانت صفة الإفتاء تجعل لرايه امتيازاً على رأى غيره عدّ وجود غيره معه لغوا ، وإلا فما بقاء هذه الصفة؟! ثم إذا حكم مفردا فى قضية ، كيف يصح استئنافها ، والحاكم هو صاحب الرأى الأعلى فى بيان الأحكام الشرعية .

أما فى ما يتعلق بغير المتقاضين أمام المحاكم الشرعية إذا احتاجوا إلى فهم حكم شرعى فى نازلة ، فهم لا يرضون بما دون إفتاء مفتى الديار المصرية ، كما هو مشاهد . فلم يبق من وظيفة المفتى فى المديرية أو المحافظة إلا إبداء رأيه فى القضايا الجنائية عندما تريد أن تحكم بالإعدام ، وهى وقائع يصح أن تعد لها مادة فى قانون تحقيق الجنائيات بأن يقال : «بعد أخذ رأى أكبر موظف شرعى فى المديرية أو المحافظة ، أو يحول ذلك على إفتاء الديار المصرية» .

وغاية ما يلاحظ فيه أن إرسال القضايا من محكمة قنا وردها يحتاج إلى أن يزداد

فى الزمن المحدد للحكم بالإعدام أسبوع وإبقاء الجانى أسبوعا فى عالم الأحياء، ولا ينشأ عنه ضرر ما.

فالذى أراه حذف هذا اللقب من المديرىات والمحافظات، وعد الجميع قضاة وأعضاء محكمة. فإن كان لابد من بقاء وظيفة الإفتاء فى الأطراف فليقلل العدد، وليكن للإسكندرية والبحيرة مفت يقيم بالإسكندرية، وآخر للمنوفية والغربية يقيم بطنطا، وثالث للدقهلية والشرقية والقليوبية يقيم بالزقازيق، ورابع للجيزة والفيوم وبنى سويف يقيم بالفيوم، وخامس للمنيا وأسيوط يقيم بها، وسادس لما بقى من الوجه القبلى يقيم بقنا. . وليتبط بهؤلاء المفتين إبداء الرأى فى ما يرفع إليهم عند إرادة الصلح وعدم التخاصم أمام المحاكم، وما تستفتيهم فيه الحكومة. وللقضاة أن يستشيرهم فى ما يشكل من الأحكام. وعلى هذا يجب أن يكونوا من مشاهير العلماء، ومنهم ينتخب قضاة المديرىات والمحافظات الذين يسمون رؤساء المحاكم إذا أرادوا الدخول فى سلك القضاة.

ثم لاحظ ما لاحظته سماعة قاضى مصر من أنه إذا غاب عضو من أعضاء المحكمة العليا، فلرئيس المحكمة أو من يقوم مقامه أن ينتدب من يتم به عددهم من أعضاء محكمة مصر الكبرى ممن لم يسبق له نظر فى القضية، فإن لم يتيسر ذلك انتدبه نظارة الحفانية بعد أخذ رأى القاضى، إلى آخر ما نص عليه فى المادة التاسعة من اللائحة. . ولا حاجة لجعل الانتداب لسعادة ناظر الحفانية من أول الأمر، تسهيلاً للعمل، وقد يحتاج للانتداب يوم الجلسة، والخصوم حضور، والتأخير يضر بمصلحتهم، فمن الواجب ألا يلجأ لرأى النظارة إلا عند الضرورة وحيث يقتضى الانتداب انتقالاً من محكمة أخرى.

ثم لابد أن يساح لرئيس المجلس إذا حصل له مانع من الحضور أن ينتدب أحد العضوين بدون إذن الحفانية للسبب الذى ذكرناه، وكذلك يجب أن يساح له أن ينتدب أحد العضوين للقيام بعمل أحد قضاة المراكز عند تغيبه إذا دعت الحاجة إلى ذلك الجواز ألا يتيسر أحد قضاة المراكز للقيام بعمل مركز آخر ويتيسر انتداب عضو من أعضاء المحكمة.

هذا ما ألاحظه الآن على طريقة تشكيل المحكمة، إلى أن ينظر فى عدد القضاة والأعضاء ويستقر الرأى على توزيع الأعمال، فتتغير طريقة التشكيل فى المديرىات على وجه يوافق ذلك التعديل.

اختصاص المحاكم الشرعية مادة ومكاناً

رأيت أن بعض القضاة يلتبس عليهم الأمر عند التخاصم، فيحكمون بعدم الاختصاص فيما هو متعلق بالمواد الشرعية، كما وقع أن رجلاً ادعى نشوز زوجته ليسقط نفقتها وأجرة سكنها، وطلب إلزامها بأجرة المسكن الذي كان أعده لها بمقتضى حكم سابق مدة شهرين، فحكم القاضي بعدم اختصاصه بالنظر فى الإيجار ظناً منه أنه حق مدنى محض مع أنه مرتبط بالنشوز وسقوط النفقة. وكما وقع لآخر فى دعوى زوجته على أبيها بجهازها، وأنه أخذه منها بعد أن تسلمته، فإنه حكم بعدم الاختصاص، مع أنه كان يمكنه النظر فى الأولى، والحكم فى الدعوى بعد ما حضر لديه الخصمان، وهما والد وبنته، وأفضل حكم بين مثلهما هو القاضى الشرعى الذى يتولى النظر فى حقوق القرابة أيا كانت، وهو أيسر ما كان على المتقاضين.

فأرى أن يطلق النظر للقضاء فى الأمور المذكورة فى المادة «١٦» من اللائحة، وفيما لا يتجاوز مبلغه خمسة وعشرين جنيهاً فى أى مادة شرعية.

ثم ألاحظ ما لاحظته سماحة قاضى محكمة مصر الكبرى من أنه يجب أن يضاف على الأمور المذكورة فى المادة «١٦» بعد التوكيل بين الزوجين ألفاظ: «وغيرها مما يتعلق بما ذكر» . .

وفى مقام الاهتمام بإصلاح هذه المحاكم لا ينبغي توجه الفكر إلى تضييق اختصاصها، بل يجب أن يفسح الأمل فى توسيعه حتى تغنى الحكومة عن كثير من الوسائل التى تحاولها من زمن بعيد فى تيسير التقاضى على الناس وتخفيف الحمل

عن قضاة المواد الجزئية فى المحاكم الأهلية ، وقلما تصادف فيه نجاحا حقيقيا . ثم يجب أن يترك أمر الاختصاص على ما هو عليه فى القوانين المصرية بدون تعرض لتفصيله ، مع إصلاح ما جاء فى مواد التنفيذ من اللائحة الجديدة عما يوهم أن بعض أحكام المحاكم الشرعية فيما هو مختص بها بمقتضى الشريعة لا ينفذ ، فإن أمر الاختصاص بين ، والناس معه عارفون ومقتنعون بأن ما منعت المحاكم الأهلية من النظر فيه بمقتضى المادة « ١٦ » من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية يختص النظر فيه بالمحاكم الشرعية ، ويصعب جدا تحديده بغير ما حددته لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والشرعية ، والإتيان بهذه الإشارات فى اللوائح مما يوجب الارتباك فى العمل ويضر به .

ولنفرض أن رجلاً مات وترك ديناً على آخر ، ويريد وارثه أن يثبت وراثته له بحكم شرعى ، وقد حتمت اللائحة ألا تقام الدعوى إلا على خصم حقيقى ، كما هو الواجب شرعا ، وليس للتركة خصم حقيقى إلا هذا المدين ، أفلا يضطر الوارث لإقامة الدعوى على المدين ليصدر الحكم بالمدين وفى ضمنه الحكم بالورثة حسبما تقتضيه القواعد الشرعية ؟ فإذا صدر هذا الحكم ، وهو من محكمة مختصة بحكم الضرورة التى لا مندوحة عنها ، فكيف لا ينفذ لأنه ليس حكما فى أحوال شخصية ؟ مع أنه مرتبط بالأحوال الشخصية غاية الارتباط ؟ وكيف يلزم من حكم له بالمدين أن يرفع دعوى جديدة بدينه هذا أمام المحكمة الأهلية ليتمكن التنفيذ ؟!

فإن ضعفت الثقة بحكم القاضى فى هذا الدين وفى غيره من التركة التى قد تبلغ قيمتها آلاف من الجنيهات . فالرأى عندى إبقاء الاختصاص على ما كان عليه ، واعتبار أحكام المحاكم الشرعية فى جميع ما أبيح لها أن تنظر فيه من المواد بمقتضى الشريعة الإسلامية ، وإنما يجوز للحكومة أن تقيّد الحكم فى بعض المسائل التى تحتاج إلى التوثيق بالكتابة بأن يكون للدعوى مستند مكتوب مثلاً على الصفة التى تحددها كما صنعت مثل ذلك فى الوقف والزواج ونحوهما ، وبهذا تنتفى كل المصاعب التى تحس بها الحكومة والناس معا .

وأما الاختصاص من جهة المكان ، فقد حددته المواد : ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من اللائحة الجديدة ، وذكر فيها لفظ : « توطن » المدعى عليه مثلاً ، وقد أظهر العمل أن من

المتخاصمين من لا وطن له كالرحالة من العربان وغيرهم، كالمسجونين والمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، فإنهم ليسوا متوطنين شرعا حيث هم، ويصعب جلبهم من سجونهم ومشاكلهم إلى المحاكم المختصة بالنظر في الدعوى عليهم باعتبارهم في دائرتها، وكذلك الموظفون إذا لم يسكنوا بعائلاتهم حيث يعملون في وظائفهم وفي أزمان الانتداب لمدد طويلة ونحو ذلك مما يطول شرحه .

ثم اختلف النظر في الزوجة يعقد عليها زوجها في بلد أهلها، ثم تقيم معه مدة طويلة في بلد آخر ثم ترجع إلى بلد العقد، هل تقام الدعوى على زوجها في محل العقد أو في بلد الزوج؟ فإذا كان العقد في بلد الزوج ولم يدخل بها، وأقامت الزوجة في بلد آخر هو بلد أهلها، وأراد الزوج أن يدعوها إلى الدخول في طاعته والبناء بها، فهل يدعى عليها في بلده حيث كان العقد أو في بلدها؟

والذي أراه، وطلبه جميع القضاة، أن يبدل لفظ «توطن» في مادتي ٢١ و٢٣ «بإقامة»، وأن يبقى في مادة ٢٢ على حاله، وقد كان لفظ «الإقامة» بدل «التوطن» في اللائحة القديمة .

وهنا أعجل بذكر مسألة كان العمل فيها قبل اللائحة أسير منه بعدها، وهي دعوى زوجة على زوجها بأنه تركها بلا نفقة، وهي في «أسوان» وهو في «الإسكندرية» مثلاً معروف المقام، فكان ينظر فيها على مذهب زفر في المحكمة التي تقيم الزوجة في دائرتها، ويصدر لها الحكم بدون إعلان الزوج ولا إعداره، متى استوفيت الشروط المسوغة للحكم، ويبقى حق المعارضة للزوج عند التنفيذ لا محالة . وكان في ذلك تيسير على الزوجات الفقيرات، ولكن حظر هذا النوع من التيسير بعد اللائحة، وأرى أن يبقى الأمر على ما كان عليه قبلها .

المرافعات

الإعلان، أو الطلب والإعذار، وما يتبع ذلك.

كانت المحاكم جارية من قبل على ألا تحكم إلا بحضور الخصمين، وكان المدعى عليه يجبر بالقوة على الحضور أمام القاضى . وما كان أقوم تلك الطريقة لو سمح الحال والزمان باستمرارها، قطعاً للمنازعات فى أقرب الأوقات . ولكن تحول الأحوال من جهة، وطريقة المرافعات واقتضاءها لتردد الخصم مرة بعد أخرى على المحكمة بناء على طلب المدعى أو على رأى المحكمة، كل ذلك أظهر مصاعب جمة، وكاد يفضى بالحقوق إلى الضياع، ويحرم الشريعة من العدل الذى ألصقه الله بها .

إذا ملّ المدعى عليه من الحضور لم يجد بداً من الهرب، فتقف الدعوى، وقد سقطت من نفوس الناس رعاية الحرمات . فإذا جاء البوليس أو شيخ الحارة لطلب أحدهم أنكره من معه فى البيت . فإذا اتفق أن لاقاه فأخذه طاعه إلى باب المحكمة ثم استغفله وانصرف، وربما دخل فى موقف المخاصمة وانتهاز فرصة ما وخرج . وقد يكون الخصم صاحب مقام سام فيصعب إكراهه على الحضور أو التوكيل . كل ذلك كان يعطل سير الدعاوى ويقف فى وجه العدالة .

اضطرت الحكومة لذلك أن تطلب إلى أهل الشريعة أن يميلوا إلى تقوية ما ضعف من القول بالحكم على الغائب فى مذهب أبى حنيفة، وصدر الأمر به . لكن وضعت طريقة إعذار الغائب على حد من التشديد والتضييق أوجب شكوى جميع القضاة والمتخاصمين، فإن المادة « ٧٠ » من اللائحة لم تكف بما اكتفت به مجلة

الأحكام العثمانية من الكتابة إلى الغائب ثلاث مرات ، مع إفهامه بأنه إن لم يحضر أو لم يوكل أقام القاضى عنه وكيعلا وحكم عليه . بل زادت على ذلك الإعذار ، وفسر الإعذار فى العمل بالمناداة على باب المدعى عليه ثلاثة أيام بحضور شاهدين ، ثم بعد المناادة وتكرار الكتابة يحضر المنادى وشهوده أمام المحكمة ليقول : إنه نادى وأعذر ، وتسمع شهوده على ذلك . . وقد حضرت فى جلسة صرف القاضى فيها عشرين دقيقة فى سؤال المنادى وشهوده على المناادة ، وتعريف الزوج الغائب والزوجة الحاضرة وتركته قبل الدخول فى الدعوى .

أما نفقات الإعذارات والكتابات المتكررة فهى على المدعين ، وقد يكن نساء فقيرات لا يملكن القوت . فإذا لم يكن مع إحداهن ثمن الطلب أو أجرة المنادى لم تطلب الإعذار بحكم الضرورة فتتقف دعواها ، فإذا أنفقت لم يحكم لها بشئ مما أنفقته . ولا يخفى أن العدد الغالب من المدعيات هن الفقيرات اللاتى يلجأن إلى المحكمة لطلب القوت اليومى .

اختلفت المحاكم : هل الكتابة المصاحبة للإعذار ترسل من طريق الإدارة كالإعلان؟ أو مع أمين القاضى ، وهو المنادى؟ وربما كان المدعى عليه مقيما فى دائرة محكمة أخرى فى دعوى ميراث مثلا موطن المورث فيها فى دائرة غير الدائرة التى يتوطن فيها المدعى عليه فتكلف المحكمة التى تنظر الدعوى تلك المحكمة الأخرى بالإعذار وإبلاغ الطلبات ، فيتم ذلك وترسل الأوراق إلى محكمة الدعوى . هناك يردها القاضى إلى المحكمة الواسطة لأنها لم تسمع شهود محضر المناادة ، ويطول زمن المخابرات فى ذلك .

هذا إلى ما ركن إليه المدعى عليهم من عدم المبالاة بشئ من ذلك إلا بعد المرة الثالثة ، وذلك لإعنات المدعين وتكليفهم نفقات لا يحكم على أولئك المتعتين بشئ منها .

فلم تزل الحق معطلة ، والمصاعب دون الوصول إليها غير مذللة ، مع أن دين الله يسر ولا عسر فيه . وهذا كله إنما نشأ من التمسك ببعض الأقوال فى مذهب أبى حنيفة ، والأخذ بظاهرها ، بدون إنعام نظر فى مقاصد قائلها . أما لو دقق النظر فى أغراضهم من تصريحاتهم ، ونزعتهم عن العبث فيما عللوا به تلك الأحكام ،

وأقررنا أنهم أهل شرع قويم يحافظ على العدل ويرعى حرمة، كما هو اللائق بمقامهم، رضى الله عنهم أجمعين، لسهل الصعب وأبدل بالعسر اليسر.

على أن من علماء المذهب من وكل الأمر فى شأن الغائب إلى القاضى، على حسب ما تدعو إليه الضرورات، فتتبع أحكام الضرورة بقدرها. فإذا ضمنا إلى هذا وذاك أن الظاهر من خلاف الفقهاء فى الحكم على الغائب إنما هو فى الحكم الملزم بصدوره، وأما ما حتم فيه حق المعارضة فليس داخلاً فى موضع اختلافهم وإنما هو فى الحقيقة وسيلة من وسائل إجبار المتعنت على الحضور أمام القاضى وطاعة أوامر الشرع، كان الأمر أظهر وأبين، والتيسير أقرب وأضمن.

فإذا رجعنا، مع كل هذا، إلى أننا مسلمون تحب علينا المحافظة على الشريعة وصونها عن العبث، واعتبرنا المذاهب الأربعة مذاهب إسلامية لا حرج على من يأخذ بواحد منها، كما هو اعتقادنا الذى ننادى به، زال هذا الاضطراب كله، وعوفى الناس من هذا البلاء الذى لم يتجرعوا غصبه إلا بجمود أولئك الذين يظنون أن الشرع فى المعاملات ألفاظ تحفظ ولا يراعى ما أودعته من المعانى والمقاصد، ولا ينظر فيها إلى مصالح الناس وإقامة العدل بينهم، ويعتقدون أن الحكومة على كل شيء قدير، فتستطيع أن تحول من أخلاق الناس ومعارفهم ولغاتهم حتى تنطبق شئونهم فى أعمالهم ومعاملاتهم على ما حفظ وإن لم يفهم.

وإننا نحمد الله على أن عدد هذا الصنف ليس بكثير بين أهل العلم وحفظة الشريعة. فإن الجمهور الأعظم يعتقدون أن أحكام الشريعة الإسلامية وافية بسد حاجات طلاب العدل فى كل زمان ومكان، مع اليسر ورفع الحرج الذى تكفل الله برفعه عن هذه الأمة إلى أن تنقضى الدنيا.

يتبع مسألة إعداز الغائب والحكم عليه قضية إقامة القاضى وكيلاً عنه، وهى من لواحق التشديد والتدقيق فى أمر الغائب. أوجبت اللائحة على القاضى أن ينصب عن الغائب بعد إعدازه وكيلاً عنه يحافظ على حقوقه، فهذا الحكم سقط معناه فى جميع المحاكم، وتعذرت المحافظة على صورته فى أغلبها، ففى محاكم المراكز لا يوجد محامون شرعيون، لأن قضايا المراكز لا تنفى بحاجاتهم فى المعيشة، فإذا تم الإعداز والطلب ولم يجد القاضى من ينصبه عن الغائب، وقلت لأحدهم:

فلننصب مأذون البلد الذى فيه المركز مثلاً، فأجابنى : أنه يتمتع عن القبول خشية أن يتلف الغائب زرعه بالقلم أو الحرق أو التفريق، فإذا دعا القاضى لذلك محامياً من المقيمين فى المديرية اقتضى ذلك نفقة السفر على الأقل، فكيف يجبر المحامى على الإنفاق من جيبه وتعطيل عمله ليدافع عن شخص لا يعرفه؟ ثم إن الحكم لا يقضى له بحق الرجوع على أحد الخصمين بما أنفقه؛ لهذا لا يجد القاضى من يتنصب وكيلاً إلا بعض من لا خلاق لهم من المارة أو الذين لا عمل لهم بعد عدة جلسات. ووكالة هؤلاء لا فائدة فيها، لجهلهم وعدم مبالاتهم بما انتصباؤ له. وربما لا يجد بالمرّة، فتفق الدعوى.

أما سقوط معناه: فإن من يتنصب وكيلاً أمام محاكم المديرية أو بعض المراكز لا يزيد على أن ينكر ما قاله المدعى، وربما أقر عليه، كما حصل ذلك، وهو لا يعلم من الدعوى ولا من أدلتها شيئاً. . فأين المحافظة على حق الغائب المقصودة من التوكيل؟!

استفتى بعض القضاة نظارة الحقانية فى النفقات التى تصرف فى نصب الوكيل عن الغائب، فأفتته بأنها على المدعى! فكيف يراعى الوكيل مصلحة غير مصلحة الذى ينفق عليه، وهو المدعى؟! وكيف ينفق المدعى على من يقوم خصماً له، يطعن فى أدلته ويفسد عليه دعواه؟!

القاضى يعلم حق العلم أن الغائب متمرّد عليه مستهين بطلبه لديه، وأن الوكيل لا يعلم شيئاً من وسائل الدفاع عنه، فهو إنما يرسم صورة ويقيم أمامه نصباً لا تضر ولا تنفع.

فإذا نظرنا إلى جميع ما قدمته فى الكلام على الإعذار والطلب، ورأينا أن من علماء الخفية، من صرح بأن نصب الوكيل من قبيل الاحتياط أو الأحوط، وأن مالكا، رحمه الله، يقول بالحكم على الغائب بدون إعذار ولا طلب، وبدون نصب وكيل، وإنما يعذر إلى الغائب بعد الحكم، وهذا هو بعينه إعطاؤه حق المعارضة. . إذا لاحظنا ذلك كله، وجدنا شريعتنا هى الشريعة السمحة فى كل زمان ومكان.

ولو فرض بقاء الأمر على ما هو عليه الآن، فلم لا يحكم بالنفقات التى تصرف فى سبيل دعوة الغائب أو نصب الوكيل عنه على ذلك الغائب المتعنت؟ وقد جاء فى

أقوال العلماء ما يصرح بأن مصاريف من يبعث إلى الغائب ثانی مرة فما بعدها تكون على المدعی علیه تأديباً له وزجراً، وإن أهل زماننا أشد حاجة إلى الزجر والتأديب بالتغريم من أهل زمان «السرخسی» و«مجد الأئمة الترجمانی» اللذين صرحا بذلك .

وقبل الانتقال من الكلام علي الإغذارات ونحوها، أذكر مسألة وقعت وكثيرا ما تقع، وهي : إن امرأة سمعت من زوجها لفظاً يدل على أنه طلقها، ولا بينة لها على ذلك، وأنكر الزوج، ويريد أن يعاشرها معاشرة الأزواج، واعتقادها بدينها لا يسمح لها بذلك، فطلبتة إلى القاضي ليقر أو ينكر ويحلفه اليمين . فيحكم القاضي فتبرأ ذمتها علي أرجح الأقوال عند الحنفية . فلم يحضر الزوج، وليس من دليل على الدعوى حتى ينظر فيه القاضي ويحكم عليه وهو غائب . فما الذي يصنعه القاضي؟!!

أرى أن أحكام الشريعة تقضى بأن يجبر الزوج على الحضور ليقر أو ينكر ويحلف اليمين . ولا مفر من ذلك بحال، وروح نظام الحكومة لا يأباه، لأن الرجل يريد أن يرتكب مع المرأة أقبح المنكرات، بل يرتكبه بالفعل . فلم لا يجبر كما يجبر مرتكب جنحة صغيرة؟

الزوجة تقول : إنه يعاشرها، وليس بزواج لها، ولا يمكنها مفارقتها إلا بحكم، لأنها لو فارقته لجأ إلى القاضي وطلب ردها إليه قهراً، فإن لم يجرى إليه خوف دعواها الطلاق تركها بلا نفقة، وبقيت محلقة لا تستطيع الزواج ولا تجد من ينفق عليها، ولا يمكنها أن تطلب النفقة لدى القاضي وهي في غير بيت زوجها اعتقاداً منها بأنها مطلقة، فإن للزوج أن يقول : إنها ناشز . لا نفقة لها . فأى عدل لا يقضى بجلبه إلى المحكمة قهراً عند دعواها الطلاق؟! . . .

التوكيل فى المخاصمات

جرت العادة أن يدعى المدعى أو وكيله أن فلانا هذا وكيل المدعى عليه، فيطالبه القاضى ببينة تشهد على أن المدعى عليه أقام فلاناً هذا وكيلاً عنه، ويسمع البينة، ويحكم بالتوكيل . . أما فى توكيل المدعى فيأتى المدعى ووكيله مع شهود معرفتهما، ويثبت القاضى وكالة الوكيل، كل هذا وحضرة القاضى فى أغلب الأحيان يعلم أنه إنما يصنع صورة لا يجد لها فى نفسه معنى فى العلم بالوكالة . فإن الوكلاء يحضرون عنده وبأيديهم عقود توكيلات رسمية صادرة من المحكمة الشرعية، وكثيرا ما تكون صادرة من نفس المحكمة التى تجرى عندها المرافقة، فلا ريب عنده فى التوكيل، ولكنه يتعبد بما يفعل، لا لغاية . ومن الغلو فى هذا العمل خروجا عن حدود الشريعة المطهرة أن قاضيا نصب وكيلاً عن غائب ثم حكم بصحة ذلك التوكيل الذى صنعه بنفسه . ومن غرائب ما وقع من ذلك أن قاضى المديرية أثبت توكيل المدعية لوكيلها فى الدعوى، ثم أحال القضية على مفتى المديرية لينظر ويقتضى فيها، فأنكر المدعى عليه وكالة ذلك الوكيل عن المدعية إعانتا لها، فقرر المفتى تأجيل الدعوى واستحضار المدعية بنفسها، ولم يعتبر ما ثبت بين يدى قاضى المحكمة الجالس فى محل لا يفصله عن محل المرافعة أكثر من ستة أمطار . . ومنها أن التوكيل ثبت أمام قاضى المحكمة، فعند غيبته بالإجازة جاء المتدب ولم يعتبر التوكيل الذى ثبت أمام القاضى!!

جاء إعلام شرعى من محكمة «أصوان» إلى شخص يقيم فى «بور سعيد» بأنه وكيل عن المقيم فى «أصوان»، وطلب منه أن يخاصم عنه أمام محكمة «بور سعيد»، فسأله القاضى المتدب: ألك بينة؟ فقال: لا، فمنعه من دعوى

التوكيل منعاً كلياً، مع أنه كان يجوز للرجل أن يأتي بشهود على التوكيل بعد شهر أو شهرين مثلاً.

هذا كله مخاطرة بالعدل والشرع، وإلجاء إلى الكذب والزور. وجميع القضاة الذين رأيتهم، بلا استثناء، يصرحون بذلك، وإذا سألتهم: لم يخالقون عقائده؟ قالوا: إن اللائحة قيدتنا بالمادة الرابعة والعشرين منها، حيث حصرت الحجب الشرعية في الإقرار والبينة والتكول عن اليمين، ولم تعتبر منها الأوراق الرسمية ولا الإعلامات الشرعية الخالية من شبهة التزوير.

وهي تعلقة يتعللون بها، وإلا فالمادة الخامسة والعشرون صرحت بأن الإقرار بالكتابة كالإقرار باللسان، فلم لا يعتبرون الموكل مقراً بين أيديهم بالتوكيل؟ غير أنه حملوا ما جاء في هذه المادة على الإقرار بالحقوق، والمقر بالكتابة حاضر عندهم. وللقضاة العذر فيما يتعللون به، فإن لائحتنا فيها إيهام وإجمال، ولم يسع واضعها ما وسع العلماء الذين ألفوا مجلة الأحكام العدلية وصدر عليها الأمر السلطاني وجرى بها العمل في الممالك العثمانية من خمس وعشرين سنة. فقد حرصت المجلة في باب القضاء بأن الإعلام الشرعي الخالي من شبهة التزوير المستوفى الشرائط يجب الحكم والعمل به بدون حاجة إلى بينة.

على أنني وجدت الحامل لقضائنا على عدم اعتبار الأوراق الرسمية إنما هو العادة التي ألفوها وظنوها شريعة، وما هي منها في شيء، فإنهم يغفلون النظر إلى الأوراق حتى فيما صرحت اللائحة باعتبارها فيه. وإن كل قاض يجد من نفسه أن نبأ يأتيه في ورقة رسمية من قبل معاون البوليس أو وثق عنده من شهادة عشرين شاهداً مجهولين له. لكنه يظن أن طرق العلم الشرعية هي غير الطرق التي يعدها البشر طرقاً له، وإلا فما قيمة الشهود في هذه الأيام بالنسبة إلى ما ثبتت في الأوراق الرسمية الخالية من شبهة التزوير؟

وقد سمعت من سماحة قاضى أفندى مصر أن رجلاً جاء إلى المحكمة، وهو معروف بشهادة الزور، فغضب سماحة القاضى لرؤيته هناك، وقد سبق له إبعاده عن المحكمة. فاحتج بأنه يحمل ورقة من ديوان الأوقاف ليوصلها إلى وكيله أمام المحكم، وأبرز الورقة، فأمره القاضى بالخروج بعد تسليمها. فصاح رجل آخر من

جانب آخر قاتلا : كيف تخرجون شاهدي؟ وإنما جاء الرجل ليشهد لى فى دعواى ، فأصر سماحته على إخراجه ، فانطلق المدعى وهو يقول : «إذا لم يسمع إلا الشهود الصادقون ، فمن أين نأتى بشهود على ما ندعى؟!» .

هذا هو الشعور العام عند الكافة ، فكيف تطرح الأوراق الرسمية ، خصوصاً ما صدر منها من قاض شرعى ، ويحتج بمفتربات هؤلاء الكذبة؟!

فالذى أراه أن يصدر الأمر عاجلاً باعتبار الأوراق الرسمية الخالية من شبهة التزوير من الأدلة الشرعية بلا استثناء . فإننا نعمل عليها فى أهم أركان ديننا ، كما هو معلوم . بل إن حضرة القاضى نفسه لم يعتمد فى العلم بوظيفة القضاء التى عهد بها إليه إلا على ورقة رسمية ، ولم يشهد له شاهدان بتوليته . فما الذى سوغ له أن يجلس للقضاء قبل أن يسمع من جناب الخديو لفظ وليتك ، أو يشهد له شاهدان بذلك؟! ولكنها عوائد نفرت الناس من الشريعة وألصقت بها ما هى بريئة منه ، وإلا فهذه أصول الشريعة لا تزال محفوظة ظاهرة نقية لمن أراد أن يفهمها متى شاء .

الجلسات

لا نظام لجلسات المحاكم الشرعية . وكان النظارة سمحت بتركها على هذه الحالة ، فإنه لا يوجد فى المحاكم الشرعية أماكن خاصة بالجلسات ، وليس للقاضى أو أعضاء المجلس مكان مخصوص فى محل الجلسة أعد لجلوسهم عند المرافعة ، بل يجلسون أنى شاءوا . وقد شهدت فى إحدى للمحاكم جلسة كلية كان الرئيس فى طرف المجلس والعضوان فى الطرف الآخر ، يبعد أحدهما عن الآخر نحو مترين ، وفى يد آخرهما جريدة والدعوى قائمة . وكلما بدا له أن يتكلم مع خصم أو شاهد فعل بدون استئذان الرئيس وقبل تمام الكلام . أما الناس فلا يفصلهم عن القاضى إلا مكتبه ، ولورفع هذا الحائل ، كما يقع عندما تكون الجلسة جزئية ، ويجلس القاضى بعيدا عن المكتب ، وهو ما شاهدته أيضا ، أحاط الخصوم والشهود بالقاضى ، ولم يكن دون ملامستهم له إلا وقار القاضى إن كان . فإن كان متفرجون أو حواش للمتخاصمين كانوا فى قاعة الجلسة وقوفاً أو قعوداً على جانب الفرش الذى يجلس عليه القضاة أنفسهم إن كانوا أهلاً لذلك ، وصبية المتخاصمات من النساء يلعبون فى أطراف المكان ، وليس فى المجلس ما يمنع متكلماً أن يتكلم ولا مشوشاً أن يشوش ، فإذا دخل على القضاة محترم قاموا له وحيوه والمرافعة جارية .

هذا ، والكاتب هو الذى يأمر بنداء الخصوم ، وهو الذى يسألهم عن أسمائهم وأنسابهم ، وإذا نقص قيد فى الكلام زاده أو سأل عنه الخصم أو الشاهد . . وقد شاهدت بإحدى الجلسات كاتباً يقطع على القاضى الكلام فى سؤال الشاهد ويسأله بنفسه مرات متكررة ، ورأيت من سلطة الكاتب فى هذه الحالة ما لا يحتمله

إلا هؤلاء القضاة وأمثالهم . علي أن هذا جميعه مما لا يليق بحرمة القضاء الإسلامى الذى كان يعد مجلسه أوقر المجالس وأعظمها هيبه فى النفوس ، حيث كان يجلس الخليفة فمن دونه بين يدى قاضيه ، ولو أن نفوس القضاة استشعرت حقاً واحداً من حقوق دينهم ما نزلوا به إلى هذه الدرجة التى وصل إليها بهم .

فأرى من الواجب إصلاح جميع ذلك ، ورفع هذه العادات المنحطة ، وطرق ذلك معروفة للنظارة لا أطيل ببيانها .

حضور الخصوم

لا يكاد يكون لجلسات المحاكم الشرعية مواعيد معروفة، لا من الأيام ولا من الساعات، فالقاضي يحدد من الأيام ما يشاء، ويجلس للمرافعة متى شاء. أما الأول: ففيه من الخلل ما يظهر أيام الانتدابات في فصل الإجازات حيث لا يعرف المتدب أيام جلسات الغائب، ثم لا يعرف مرید التفتيش متى تكون الجلسة التي يريد أن يحضرها. ونظام ذلك لا يحتاج إلا إلى عناية النظارة به، وطرقه معروفة لها.

وأما الثاني فجميع القضاة متفقون على أن السبب فيه أن الخصوم لا يجيئون في المواعيد المحددة في طلب الحضور وتحتيم النظارة عليهم أن ينظروا في دعوى من جاء ولو بعد الجلسة في يومها متى حضر قبل انصراف القاضي من المحكمة، ولكن تهاون الخصوم بمواعيد الجلسات وإن كان للإلزام النظارة هذا دخل فيه إلا أن أعظم السبب إنما هو عدم رعاية القضاة أنفسهم لتلك المواعيد.

وأرى أنه يلزم القضاة بالمحافظة على المواعيد التي يضربونها في الطلب، وأن تقرر النظارة مواعيد افتتاح الجلسات على حسب فصول السنة، كما هو جار في غير هذه المحاكم، وألا يقبل القاضي إعادة القضية في الجدول ولا يسمعها بعد انتهاء الجلسة إلا إذا كانت المدعية امرأة وبينت عذرا ظاهرا قضى عليها بالتأخر عن الميعاد يثبت في محضر الجلسة. ومتى عرف الناس ذلك بادروا إلى المحاكم قبل المواعيد المضروبة، وإلا فما بالهم لا يتأخرون عن مواقيت الجلسات في الدوائر القضائية الأخرى؟ وليس من الجائز أن يكون القاضي في عمله أمير الخصوم في إهمالهم وتوانيهم.

وهنا ألاحظ أن كثيراً من المحاكم تكثر من تأجيل القضايا حتى يسأم المدعون فيتركوها، فتشطب، أو يلحوا في الحضور فتتظر بعد زمن طويل.

المرافعة

متى حضر الخصوم سألهم القاضى عن أسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم، فيأخذون فى بيان ذلك . ويستشهدون عليه بشهود يسمون شهود المعرفة . فإن لم يكن معهم هؤلاء الشهود أجلت القضية، وهكذا . حتى يحضر شهود المعرفة بأية طريقة وإن كانت طريقة التزوير . فإذا حضروا ذكروا أنسابهم كذلك، وبعد هذا يأخذ المدعى فى إملاء دعواه على الكاتب من ورقة ضمنها جميع الألفاظ التى عهد اعتبارها فى الدعوى نحو: «الحاضر هذا . . وأشار إليه بيده»، ومن نحو: «فلان المذكور . . وفلانة المذكورة»، ولو تكرر الاسم ألف مرة . وإذا كانت المطالبة بمهر قيل فى مبلغه: «نقدا وعدا، وقرش مصرية رائجة غير مغشوشة، ضرب مصر . أو جنيهات إنكليزية ذهب ضرب لوندرا، أو بلاد الإنكليز» . . وشبه ذلك مما تعودوا . فإذا أدخل المملئ بشئ من هذه الألفاظ أضاف الكاتب من عند نفسه تسميما للدعوى . وقد يكون الإملاء بدون ورقة، والمدعى أميا، فيكون القاضى فى الحقيقة هو المملئ، متى قصد أن تكون الدعوى صحيحة، أو كتب الكاتب معنى ما يقول المدعى على الوجه المعروف إذا شاء صحة الدعوى، وإلا كتب ما قال المدعى على نقصه وخلوه من تلك الألفاظ، ويكون الويل لدعواه .

وبعد الفراغ من الإملاء والتحرير، يأخذ القاضى دفتر المضبطة وينظر فيه ليتحقق صحة الدعوى أو بطلانها، فإن وجد النسب خاليا من ذكر الجد مثلاً فى تعريف أحد الخصمين أو تحديد العقار بجيرانه، سأل القاضى عن ذلك إن كان ذكيا أو كان يريد تصحيح الدعوى، ثم يقرر صحة الدعوى، ويسأل المدعى عليه عن الجواب، فيأخذ فى إملائه على تلك الطريقة، وقد يستغرق إملاء دعوى صغيرة فى

موضوع حقير زما غير قصير . . وإن إملأ بقية من دعوى فى جلسة حضرتها شغل المحكمة ثلثى ساعة . فإن لم يكن فى الوقت سعة بعد الفراغ من إملأ الدعوى لو كانت محتاجة إلى فضل تأمل أجل جواب الخصم إلى جلسة أخرى .

أما الشهادات ، فتملى كذلك على الكاتب كلمة كلمة ، وهى فى الغالب محفوظة ، وإن لم تكن ورقتها ظاهرة ، لاحتوائها على نوع من الألفاظ لا يصدر من الشاهد مرة أخرى فى حياته إلا فى شهادة مثل شهادته أمام المحكمة .

ربما يحكم القاضى بطلان الدعوى بعد التأمل فيها ، وقبل أن يسأل المدعى عليه خلوها من ذكر اسم الجد فى نسب بعض الخصوم أو بلده ، لا لأن القاضى سأل عنه فظن جهل المدعى به ، بل قد يكون المدعى نسيه .

ومن عجيب ما رأيته أن قاضيا عد من أسباب بطلان الدعوى أن المدعى لم يذكر نسب الوكيل الذى نصبه القاضى عن خصمه الغائب ، مع أن هذا الوكيل مندوب القاضى ، وعلى القاضى وحده أن يعرفه ، لأن المدعى لا يعرف إلا من قبل القاضى . ولكن العادة قضت بمحو العقل والشرع فى كثير من الأمور عند من يزعم القيام على الدين . ومن الغلو فى اعتبار التعريف أن القاضى بعد أن عرف الخصوم وسمع طرفا من المخاصمة قرر أن ينتقل إلى محل المنقول المدعى به ليشير إليه ، وبعد الوصول أخذ فى تعريف الخصمين كأنها دعوى مفتوحة !!

قال رجل بالوكالة عن أخته فى دعوى : إننى فلان ابن فلان ، أدعى عن أختى شقيقتى فلانة ، ولم يذكر نسبها اكتفاء بذكر نسبه ، فعد ذلك من أسباب بطلان الدعوى لإهمال نسبها . وعد من أسباب بطلان الدعوى أن نسب الزوجة لم يذكر فيها ، مع أنها حبشية مشتراة ، وذكرت منسوبة إلى زوجها ، وهو كاف فى التعريف شرعا . . ومنها أن المدعى لم يذكر وطن المورث ، مع أن عيب ذلك على القاضى الذى لم يسأله عنه حتى يعرف هل هو مختص بنظر القضية أو غير مختص . على أن أوراق تلك القضية والتحريات الإدارية كانت حاوية لبيان محل المورث وتعريف الزوجة وكل ما يحتاج إليه فى العلم بأشخاص من ذكروا فى الدعوى ومواطنهم ، لكن القضاة يعدون ذكر هذه الأسماء فى الدعوى لازما لنفسه لا لعلم القاضى .

أما تعريف الخصمين بأبائهم وأجدادهم ، خصوصا وإن كانوا حاضرين بين يدى

القاضي، فلا يعرف له أصل شرعى، فقد أغفل فى أمهات الكتب، وجرت مجلة الأحكام العثمانية على إغفاله، لأن كلا منهما معين معروف بالحضور عند القاضي، والإشارة إليه. وإنما نصوا على ذلك فى حدود العقار، واختلف فيه، وقال أبو حنيفة: لا بد من ذكر الجد لأن به تمام التمييز. وتعليقه هذا دليل على سبب الحاجة إليه فى التمييز، وذلك أيام كان اسم الجد هو لقب البيت فى الحقيقة، ولم يكن للأشخاص مميز تام غيره، ولهذا يكتفى بشهرة العقار عن تحديده، وبشهرة الشخص عن نسبه، كما صرحوا به. وما نحن أولاء فى زمان يعرف فيه الشخص بشهرته ولقبه ومسكنه وصنعتة، وتلك أمور تبلغ به من الاشتهار حدًا لا يخالطه فيه غيره. وكثير من الناس لا يعرفون جدودهم، كما قلنا. وإننى من بلد لا يشته على أحد من فيها، ولا أعرف إلا قليلًا من أجدادهم، فهل أجبر عند الشهادة على أحدهم أن أذكر جدًا له لا أعرف نسبه إليه؟! وماذا تصنع فى الأدعياء ومجهولى النسب إذا انتهى أحد حدود العقار إلى ملك واحد منهم، وهو معروف باسم أو لقب مميز فى بلد العقار؟؟.. لا ريب أن ما نراه من التزام ذلك تطويل بغير طائل وحرج على الناس يلجئهم إلى الاختراع والتزوير، وهو ما تأباه الشريعة المطهرة. فمن الواجب الإسراع بتقرير ما تقضى به الشريعة من ذلك لا غير.

وأما شهد المعرفة، فقد غالى القضاء فى اعتبارها، وأضروا بالمختصمين. فإذا سئلوا: هل ألزمكم الشرع بها؟ قالوا: لا نعرف لالتزامها أصلًا شرعيًا، ولكنها عادة.. وأخبرنى بعض القضاة أنه سمع مرة شهود معرفة من بلد غير بلد المشهود بمعرفته، فلامه على ذلك أحد المسيطرين عليه من نظارة الحاقانية، وأفهمه أن الواجب كان ألا تسمع الشهادة إلا من أهل بلده، مع أن الذى ذكر فى بعض اللوائح هو أن شهادة المعرفة تسمع عند الحاجة، والذى ذكره الفقهاء أنه يجب أن يكون المدعى عليه معلوما، حتى لو قال: أدعى على واحد من أهل القرية لا تسمع دعواه. وخوف التواطؤ بين اثنين فى دعوى لا يحمل على مثل هذا الحرج، فإن التواطؤ من الأحوال النادرة التى لا اعتبار لها فى نظر الشريعة. ثم القاضي إذا اشتبه لم يمنعه مانع من التحقيق. وما نحن أولاء فى بلد تعددت فيه دوائر القضاء ولم يسمع فى الزمن الطويل بوضع شخص مكان شخص إلا فى قليل من القضايا الجنائية. على أن مثل هذا التزوير تردع عنه العقوبات الجنائية الشديدة التى فرضت فى التعازير المصرية.

فالذى أراه: الإسراع بحو هذا الحرج الشديد المعطل لسير القضايا، الحامل للمتقاضين على التقاط الشهود من الأزقة والشوارع ليشهدوا زورا بأنسابهم أو بأشخاصهم وهم لا يعرفونهم، فلإن فى بقاء ذلك إغراء بأقبح الكبائر فى نظر الشريعة الإسلامية، وهى شهادة الزور.

وأما طريقة إملاء الدعوى والشهادة، على ما هو جار الآن، فهو قتل للوقت بلا فائدة. والذى أراه: أن دعاوى النفقات ونحوها يلقبها أربابها بعبارتهم العامة، فيكتب الكاتب ما هو فى جوهر الدعوى بغير تكرير ولا إخلال. فإذا أهمل المدعى شيئا من لوازم دعواه، ككون المدعى عليه مقترا أو تاركا للمدعى بلا نفقة، سأل القاضى صاحب الدعوى عما يريد من طلب النفقة؟ وهل ينفق عليه المدعى عليه أم لا؟ حتى يتبين القاضى جميع ما يريده المدعى ولا يبقى مجهولاً له إلا ما لا يمكن علمه من قبل ذلك المدعى. ثم يسمع دفع الخصم على هذا الوجه. وبهذا لا تجدد دعوى تبطل إلا بخلل فى جوهر موضوعها أو بجهالة عظيمة فى أحد أركان الدعوى لا يتصور معها الحكم.

أما دعاوى الطويلة، كدعاوى الوقف والاستحقاق فيه، وخيانة النظار، ودعاوى الميراث إذا كان فيها ارتباك، وبالجملة: جل القضايا الكلية أو جميعها وقليل من القضايا الجزئية، فأرى: أن يقدم الطالب يوم سعيه فى طلب خصمه للحضور أمام المحكمة دعواه مكتوبة مستوفاة جميع ما يلزم لصحتها على عدة نسخ، تحفظ إحداها فى المحكمة وترسل واحدة منها إلى المدعى عليه مع الطلب، وعلى المدعى عليه أن يجيب عنها إن كان يريد الحضور يوم الجلسة، ويرسل نسخة من الجواب إلى المحكمة وأخرى إلى المدعى، وذلك قبل الجلسة بيوم على الأقل. وعلى القاضى أن ينظر فى الدعوى وجوابها قبل المرافعة، فإذا جاء دورها فى جلستها سمع من المدعى ما يقول. فإن أصلح شيئا فى دعواه أثبت فى المحضر، وإن احتجج إلى سؤال فيما أهمله سئل وأثبت الجواب فى المحضر، وكتب: إن بقية الدعوى على ما هو مذكور فى نسختها المقدمة للمحكمة، وكذلك يكون الحال فى جواب المدعى عليه..

أما الشهادات، فباتى الكلام عليها فى باب على حدة.. ولا يذكر فى جميع

ذلك إلا ما هو ضروري لفهم المطلع على المحضر إن كان من أهل العربية، وما يكفى لفهم ترجمته إن كان غير عربى، ولا تحتاج إلى تكرير: المذكورة والمذكورة، فإن الخصوم لم يتغيروا، ببداية العقل، ولا إلى تكرير لفظ: «هذا»، وأشار بيده، للسبب نفسه. بل لا حاجة إليه بالمرّة ما دام الخصوم حضورا، فإن خرج أحد منهم أثبت خروجه من المحضر، وإلا فهذه الألفاظ من اللغو الذى لا أثر له فى اللغة ولا فى أصول الشرع، اللهم إلا فى أزمان تقتضيه.

وللفقهاء طرق فى التحرير والتوثيق أيسرها ما يمكن للمتقاضين فهمه، وهو ما ذكرناه، ونسبة هذه القيود إلى الشريعة الإسلامية ولغتها العربية نسبة ظالمة تنكرها الشريعة واللغة معا. وإنما المدار على ما يفهم ويكشف المراد، وهو ما أراده سماحة قاضى مصر فى طلبه الاختصار فى المرافعات والاقتصار على ما يكون وافيا بإفهام الموضوع ومستوفيا ما يقتضيه شرعا. وكل من أطلع على المضابط بما هى عليه الآن يحكم بأنها عسرة الفهم غامضة المراد غير وافية بالمطلوب، لما فيها من الحشو والتزام ما لا يعرفه الخاصة فضلا عن العامة عما لا يفيد شيئا فى روح المخاصمات.

ما تبطل به الدعوى بدون سؤال الخصم

وجدت من القضاة غلوا في التحرج من سؤال المدعى عما يجب أن يعرفه القاضى من دعواه . ثم إذا قصر فى ذكر شئ يرى القاضى وجوب ذكره حكم بطلان الدعوى بدون سؤال الخصم . مثلاً : ادعى رجل على أخته بمقدم صداق مبلغه خمسون جنيهاً إفرنجياً ، فكان من أسباب بطلان الدعوى أن فى المدعى به جهالة لأنه لم يقل : « إنكليزيا ضرب إنكلترا ، عبدة سبعة وتسعين قرشاً ونصف قرش مصرية » . . مع أن الشريعة إنما تلزم ببيان نوع السكة إذا تعددت وعسر التمييز بينها . أما الجنيه الإفرنجي ، فهو معروف عند الكافة ، وهو الإنكليزي ، وقيمته لا تخفى على أحد من أهالى هذه البلاد ، على أنه كان يسهل على القاضى أن يسأله ماذا يريد ؟

وأبطلت دعوى فى جهاز ، لأن المدعية بعد أن ذكرت أصنافه ، قالت : « يساوى من تسعة بنتو إلى اثني عشر » ، والمدعى عليه حاضر لو سئل لربما أقر بجميع ما ذكرته ، ثم يوجد عسر شديد فى الدعوى بالمنقول ، ويشكو منه جميع القضاة ، وسببه التزام ما اعتيد عليه ، وما لم تلزمه مجلة الأحكام العدلية العثمانية . وقد صرح بأنه إن كان يحتاج نقله إلى متونه فلا يلزم المدعى إلا تعريفه وذكر قيمته ، ومن النادر أن يدعى فى منقول لا يحتاج نقله إلى نفقة . . ثم ماذا يصنع واضع اليد عليه ، المنكر له ، إذا لم يمكنه من نقله ، بل ولا من الإشارة إليه لو انتقل القاضى ، بأن أخفاه فى مكان آخر ؟ ألا يدخل بذلك فى باب الغصب ، سواء ذكر لفظه أم لم يذكر ؟ . . ولا عبدة إلا بالمعنى فى مثل هذا الباب .

وفى دعوى العقار ، والحاجة إلى الاستشهاد على وضع يد المدعى عليه على

العقار المدعى به من العسر ما يشكو منه القضاة ، فقد يكون بيد المدعى عليه سند
رسمى يثبت وضع يده على العقار أو يثبت وضع يد غيره عليه ، ومع ذلك يكلف
القاضي المدعى بإحضار شهود يشهدون بوضع يد المدعى عليه ، ثم لا يكتفى في
الشهادة بما دون ذكر الحدود وجيرانها وأنسابهم ، ولا يكتفون بما في السند الرسمي ،
مع أن مجلة الأحكام العدلية لم تشترط شيئا من ذلك .

ولصعوبة الأمر في الدعوى وتعسر الوفاء بما اعتيد عليه يضطر الناس إلى التلفيق
والاختلاق ، ويضطر القضاة عند الحكم ببطلان الدعاوى وذكر شيء مما بدا لهم في
أسبابه أن يقولوا : «وغير ذلك» ليحيلوا القارئ على ما عساه خفى عليهم فلم يتبهاوا
إليه . وأغلب القضاة يحولون القضايا إلى صلح تخلصا من عناء النظر في الدعوى ،
مع أن الشريعة الإسلامية شريعة أمة أمية لا يجوز إبهائها بما لا تستطيع تحمله ، كما
هو معلوم .

يدعى المدعى بمائة ، ويقيم الدليل على خمسين ، فيحكم ببطلان دعواه كلها ،
ويلجأ إلى رفعها ثانيا بالخمسين ، مع أن الحكم يصح فيما ثبت ، ثم يمنح المدعى فيما
زاد .

ولا أطيل الكلام في هذا الباب فإن الخلط فيه كثير ، والأحكام التي تصدر فيه
وتحتاج إلى النظر يطول عددها . وغاية ما أطلبه الآن أن يستخلص من كتب الشريعة
الإسلامية قواعد في الدعوى يعرفها الخصوم والقضاة خالصة من التعقيد والخرج
تراعى فيها مقاصد الشرع الشريف في أحكامه وما يرمى إليه علماؤه في بيانهم
لتلك الأحكام العادلة مع النظر إلى حال المتخاصمين في عباراتهم وعاداتهم ويصدر
الأمر بالعمل عليها كما حصل في مجلة الأحكام العدلية . ولو أبيع سؤال المدعى
عليه على كل حال مراعاة لحال الناس في هذا الزمان ، لم يضر ذلك بأصل من
أصول الشرع ولا بمصلحة من مصالح العامة ورفع قسما عظيما من العسر الحاضر ،
ويستثنى منه دعوى ما يستحيل عقلاً أو عادة على ضرب من التحديد في الثاني .

الشهادات والأدلة

رأينا أن الشاهد على خيانة في وقف يكلف بذكر جميع أعيان الوقف وحدودها، وسلسلة المستحقين، بل والشهادة على أن الواقف وقف كذا. وهو تكليف بالتزوير قطعاً، لأن الواقف كان في زمن لا يصل إليه سن الشاهد، وهذا ما لا يجوز. ولا حاجة إلى تكليف الناس بما ليس في طوقهم، فإن الشهادة بالخيانة لا تحتاج إلا إلى العلم بأن هذا أوقف، ولو بالاطلاع على حجته، ثم بموضوع الخيانة لا غير. أما المستحقون فلا معنى لذكرهم بالمرة.

وحين يكون للعقار حدود معروفة في سند رسمي، لا يكتفى من الشاهد بأن يقول: أشهد بأن العقار المحدود بالحدود الميمنة في السند هو تحت يد فلان، مع أن مجلة الأحكام اكتفت بذلك، والشرعة لا تأبى الاكتفاء به.

تبطل الشهادة بمجرد خلاف خفيف بينها وبين الدعوى، أو اختلاف فيها مع شهادة أخرى، ربما كان منشؤه سوء تعبير الشاهد، وهي عادة راسخة في أذهان أهالي البلاد، خاصتهم وعامتهم، يزدون أو ينقصون أو يخالفون في التعبير، والمراد واحد.

للقضاة في الشهادات على الطلاق حلف كثير تأباه الشرعة ويخشى منه على ما أوجبت الشرعة شدة في الاحتياط فيه.

سماع الشهادات لم يزل على ما كان عليه قبل اللائحة الجديدة، وقلما يوجد للقضاة بحث حقيقي في الشهادة لتبين صدقها من كذبها، مع أن حالة الناس ولعهم بالتزوير يقضى بذلك، وهي أحق بالنظر والتدقيق من التمسك بشهود

المعرفة ونحوه مما ذكرناه ، فإن الوقوف على صحة شهادة فى هذه الأيام يحتاج إلى عناية ويحث وحذق تام من القاضى .

نعم ، حفظ رسم التزكية على ما كان عليه ، وما رأيت قاضيا ذكر لى أنه عرف بها صدق شاهد أو كذبه . فمنهم من يكلف المدعى نفسه بإحضار مزكين لشهوده ، فيأتى بهم على ما يحب . ومنهم من يكلف مأذون البلاد بذلك . ومنهم من يعتمد على شهادة العمدة ونحو هذا مما لا يثق به طفل فى البلاد فضلاً عن رجل . والقاضى يعلم أن التزكية على هذه الصورة لم تفده ثقة بشهادة الشاهد ، فالكل مجهول لديه ، وغاية ما تؤثره فى القضية إنما تمد فى زمنها . فإن أراد القاضى اختصار الزمن ، أعد المزكين من قبل الشهادة وذكر أسماءهم واستراح من القضية .

وقد كلفت اللائحة الجديدة قضاة المحاكم بالتحرى عن درجة الوثوق بالشهادة . ولكن لو سأل سائل : ما هذا التحرى ؟ وما طريقه ؟ لم يجد جواباً واضحاً . والنظارة لم تعتبر طريق التزكية كافية فى معرفة درجة الثقة ، وكتبت لبعض القضاة تلومهم على عدم التحرى والبحث عن حال الشهود ، ولكن لم تبين لهم ما هو طريق هذا البحث .

والحق أن حال الشهود فى بلادنا معلوم ، وأن الشهادة باب من أبواب الكسب أو وسيلة من وسائل للمجاملة أو طريقة من طرق الانتقام . فعلى القاضى أن يدقق فى جميع ذلك ، وأن يطلق لكل من الخصمين أن يذكر ما فى شهادة الشاهد لخصمه مما يدور بين الأهالى ، وعليه أن يميز الصحيح من الباطل بفطنته ، وأن يثبت ما يرى من أسباب الصحة والبطلان فى حكمه أو قراره .

أما التزكية على وجهها السابق ، أو على وجه آخر ، فهى موضع للكلام وليست محل اتفاق بين العلماء . وقد صرح صاحب (البحر) بأن تزكية المجهول للمجهول لا تفيد ، واستصوب استبدال تحليف الشهود بها ، وجعل الأمر للقاضى على حسب الأحوال والضرورات .

يوجد فى بعض كتب الفقه أمور عدت مسقطات للشهادة ، كحلق اللحية ، والعمل فى بعض الوظائف لمعونة الحكام ونحو ذلك . وقد علل الفقهاء ذلك بأن حلق اللحية مسقط للمروءة ، وأن معاونة الظلمة فسق .

وحكم أحد المفتين برد شهادة رجلين لخلق لحيتهما، ولم يراع في ذلك أن الأمر الأول قد ذهب زمنه، لأن المدير ووكيل المديرية وأمور مركزها، وهو محدود من أهل الصلاح والمروءة، جميعهم في تلك المديرية محلوقو اللحية، ولا أرتفع إلى أعلى من ذلك.

وأما الثاني فقد صرحت أمهات الكتب بقبول شهادة الفاسق، وبعضهم قيده بذى المروءة، وبعضهم أطلق. وبنوا على هذا الحكم جواز تولية القاضى الفاسق، خصوصا من كان فسقه بعمل لا يتعلق بالشهادة كالشرب والقذف ونحوهما.

فلو أخذنا بما ألفه المقصرون في فهم الشريعة حصرنا قبول الشهادة فيما يصدر من رعا الناس ومجهولى الحال الذين لا تعرف أهليتهم للثقة بمقالهم. وكثير من طويلى اللحي الظاهرين بلباس الصلاح إنما يقتاتون بالكذب، وكثير من غيرهم يتنزهون أن يكذبوا مرة في حياتهم.

تعود الناس ألا يحضروا إلى المحاكم إذا دعوا للشهادة إلا إذا دعتهم المحكمة. والمحاكم الشرعية تأبى دعوة الشاهد لأن دينه ينهاء عن كتم الشهادة وإلا أثم، والأثم فاسق لا تقبل شهادته! ولكن من يبالي اليوم بهذا الإثم؟ وأمر الشهود على ما بينا وما نعهد؟ وما الذى يمنع القاضى من تنبيه الشاهد إلى ما يجب عليه فيكون أمرا معروفا ناهيا عن منكر. وقد قال الفقهاء: إن ذلك شأن القاضى.

وبالجملة، فإننى أرى: أن تستخلص أحكام للشهادات فى جميع الأبواب من كتب الشريعة الغراء، وتودع فى كتاب يضم إلى ما يستخلص فى الدعوى ليكون العمل به.

أما بقية الأدلة فلا يزال القضاة يتخبطون فى أحكام الإقرار وقبول الشهادة عليه إذا حصل قبل الدعوى وعدم قبولها. والأدلة الخطية مهمة بالمرءة، لا يعدها القضاة إلا مؤيدة للشهادات. والمعول عليه هى الشهادة لا غير، اللهم إلا فى قليل من حجج المبيعات وإعلامات الأحكام.

وعار على قوم يأخذون الأحكام من الكتب، ويجلسون للحكم بدلائل الخط

لا سواها، أن يأبوا اعتبار الخط دليلاً متى كان بإمضاء من عليه الحق أو خطه ولم توجد فيه شبهة التزوير .

فمن الواجب أن تبين أحكام الخطوط بإيضاح أتم مما هو فى اللائحة ، وتؤخذ من كتب الشريعة كمصادر الأحكام .

ثم من الأدلة أيضاً كتاب القاضى إلى القاضى ، وقد يقع الاجتماع به ولا دليل سواه ، ويقف القاضى فى الدعوى لعدم استيفاء بعض الشرائط عنده وهو يعلم علم اليقين من حالة الكتاب وطريق إرساله أنه كتاب ذلك القاضى ، فأرى : أن ينص على شيء فيه أيضاً .

وهنا أذكر أنه ينبغي أن تفصل أعمال المرافعات أيضاً إلى قسمين : قسم نظامى ، يتعلق بطرق استحضار الخصوم وتقديم الدعاوى وضبط الخصومات والدفع ونحو ذلك مما لا يأباه الشرع ويفيد فى إصلاح العمل . وهذا القسم يجرى فى تقريره ما هو معروف فى تقرير نظامات الحكومة .

وأما القسم الثانى ، فهو شرعى محض ، يختص بالدعوى والأدلة بتفصيل تام يرفع الالتباس عن جميع الناس . وهذا تنظر فيه لجنة من علماء الشريعة تبين أعضاؤها عندما يستقر رأى على تشكيلها ، على أن يكون فيهم من أعضاء المذاهب الأربعة عدد يعين كذلك فيما بعد ، ويكون مهمهم استخلاص الأحكام على وجه يرفع الحرج عن المتقاضين إلى محاكم الشرع الإسلامى المنيف ، ثم يعرض ما يستخلصونه على الجناح العالى فيصدر أمره بالعمل به .

الدفع وما يتبعه من المعارضة

فى الحكم على الغائب

تقرر جواز الدفع فى المواد: ١٧ و ١٨ و ١٩ من اللائحة الجديدة. وذكر فى المادة ١٧ أنه يجوز الدفع فى كل حكم يصدر على الوجه المسطور أمام المجلس، إلى آخره. والحكم المسطور هو المذكور فى النكاح والمهر ونحوهما مما ذكر فى المادة ١٦. وفى المادة ١٨ أن للمجالس الشرعية تنظر فى الدفع المرفوع إليها، الذى يصدر على الوجه المبين فى المادة السابقة. والمادة ١٩ تصرح بجواز الدفع فى كل حكم يصدر من المجالس الشرعية أمام المحكمة العليا، إلى آخره.

فالذى يظهر من هذه العبارات، أن الدفع إنما يكون فى حكم يصدر فى موضوع مما نص عليه فى المادتين ١٦ و ١٨، لأن الحكم المسطور هو الحكم فى تلك الشئون، لكن المحامين والخصوم والقضاة توسعوا فى ذلك، وعدوا كل قرار يصدر من المحكمة حكماً قابلاً للدفع، حتى سؤال المدعى عليه عن دعوى المدعى... ومنشأ هذا التوسع أن دعوة المدعى عليه للجواب حكم بصحة شكل الدعوى، وإن لم يسمع من المدعى عليه ولا كلمة، فيجوز للمدعى عليه أن يرفع طلبه للإجابة أمام محكمة الدفع.

تعتل بذلك سير الدعاوى وجرت محاكمات المحامين إلى ضياع كثير من الحقوق. والواجب أن يصرح بأن منطوق اللائحة يأبى ما توهموه، وأن ما يصدر من القرارات التمهيدية كصحة الدعوى وطلب الشهود ونحو ذلك لا يجوز فيه الدفع، إلا إذا كان سماع الشهادة مثلاً مخالفاً لنص شرعى. فإن كان للمدعى عليه

كلام فى شكل الدعوى فعليه أن يديه للقاضى ، فإذا قرر أن يسأل الجواب عنها كان ذلك ضمنا للمسألة الفرعية إلى الموضوع فيستمر السير فى الدعوى ويستأنف الحكم برمته بعد صدوره .

وأما ما جاء فى المادة ٨٧ من اللائحة من الفرق بين الحكم فى الموضوع والحكم فى غير الموضوع ، فذلك يجرى فيما لو حكم القاضى ببطلان الدعوى قبل أن يسمع إجابة المدعى عليه أو حكم بعدم الاختصاص أو ما أشبه ذلك .

المادة ٨٢ بينت طريقة رفع الدفع إلى محكمته ، وفيها من النقص أن قاضى المركز ربما لا يقبل تقييد الدفع ، ويماطل من يوم إلى آخر حتى يمضى الأجل ، فاللازم أن يخير الدافع بين تقديم الدفع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وبين أن يقدمه إلى محكمة الدفع نفسها . وفى هذه الصورة يجب على محكمة الدفع طلب الأوراق ثم تحديد جلسة النظر فى الدفع .

المادتان ٨٧ و ٨٨ بينتا ما تعمل للمحكمة فى نظر الدفع ، وهو أن تنظر المحكمة فيه بدون حضور الخصوم . فإن ظهر لها عدم صحة الحكم ، وكان فى الموضوع ، قررت ذلك ، وكلفت الخصوم بالحضور أمامها ، وأعادت النظر فى القضية ، وحكمت . وإن كان فى غير الموضوع ، ردت القضية إلى من حكم فيها ليعيد النظر . فإن ظهر لها صحة الحكم ويطلان الدفع ، أيدت الحكم وصار نافذا . أما إن ظهر لها مع صحة الحكم صحة الدفع ، كلفت الخصوم بالحضور أمامها ، وحكمت فى الدفع ، وصار حكمها نافذا .

رأيت أن الدفع يقدم فى قسيمة صغيرة لا تسع بيان وجوهه . وقد تغفل محكمة الدفع عن الوجوه التى يراها الدافع مفيدة فى دفاعه ولا يستطيع بيانها فى قسيمة الدفع . وقد حكمت بعض المحاكم بإلغاء حكم للاشتباه فى معنى لفظ ذكر فى عقد كفالة ، مع أنه كان يمكن سؤال كاتب العقد أو المتعاقدين عما أراد من اللفظ . سألت القاضى كيف حكم لمثل هذا الاشتباه مع تيسر كشفه ؟ فأجابنى ، وله الحق : أنه لا يمكنه أن يسأل الخصوم ولا كاتب السند إلا فى مراعاة ، ولا سبيل لإحضار الخصوم بين يديه إلا لإلغاء الحكم وإعادة نظر القضية حتى يتيسر السؤال . والسبب فى تكرار

العمل على هذه الصورة وتطويل الزمن وإرجاع المتخاصمين إلى أصل الدعوى، إنما هو تميم النظر في الدفع بدون مراعاة .

ثم اضطراب القضية فى صفات الخصوم عند الدفع، وعند إعادة النظر فى القضية . فمنهم من اعتبر الدافع مدعيا مطلقا، فلو صدر حكم ابتدائي على شخص بإلزامه بدفع شيء آخر، فدفع المحكوم عليه ذلك الحكم، وحكمت محكمة الدفع بطلانه، وقررت إعادة النظر فى القضية، وبقي الدافع مدعيا . والمدعى : من إذا ترك ترك . فلو لم يحضر الدافع إلى محكمة الدفع فى الميعاد الذى حددته للنظر فيها تشطب القضية ويذهب حق من كان حكم له فى المحكمة الابتدائية، بحيث لا يعود، لأنه لا سبيل إلى إحضار الدافع ما دام قد اعتبر مدعيا، ولا يمكن تنفيذ الحكم الابتدائي لصدور حكم محكمة الدفع بطلانه . أما إن كان الحكم والدفع صحيحين وحددت للنظر فى الدفع موعدا ولم يحضر الدافع فالقضية تشطب وينفذ الحكم بلا إشكال .

ومنهم من اعتبر أن القضية عادت إلى ما كانت عليه . فالمدعى أمام المحكمة الابتدائية هو المدعى أمام محكمة الدفع . وهذا الاعتبار يرفع الإشكال فيما لو حكمت محكمة الدفع بطلان الحكم الأول . فالمدعى الحقيقى يعود صاحب الشأن فى التمسك بالدعوى وتركها كما كان أمام المحكمة الابتدائية . أما لو صح الدفع والحكم معا، فالإشكال باق، لأن من مصلحة المدعى الأصلي ألا يحضر، فلو شطب القضية لعدم حضوره نفذ الحكم وسقط حق الدافع، وهو ظلم ظاهر . وذلك كما لو حكم لزوج بنفقة زائدة عما يجب لها، فدفع الزوج، وظهرت صحة الحكم فى نفسه، وأن الدفع يستحق النظر، فلو بقيت الزوجة مدعية تشطب القضية لعدم حضورها، وبطل معنى الدفع، ولم يبق للزوج طريق للدفاع، ولهذا كان ينبغى أن يكون الدافع فى هذه الحالة مدعيا، فهو الذى إذا لم يحضر تشطب الدعوى ويكون الحكم نافذا .

فالذى أراه أن محكمة الدفع لا تنظر إلا بعد مراعاة من الخصوم، يبين فيها كل حجته على خصمه كتابة أو شفاه، وأن الحكم لا يصدر إلا بحضور الخصمين أو وكيليهما إن كان الحكم بغير الشطب، كما هو الشأن فى جميع القضايا على الطرق

المقررة . فإن دفع المدعى عليه حكماً يلزم بتسليم عين مثلاً ، فعلى محكمة الدفع أن تحدد يوماً للمرافعة فيه ، فإن لم يحضر الدافع شطبت الدعوى وصار الحكم نافذاً ، إما بمجرد الشطب وإما بعد مدة تقرر فى اللائحة لتجديد الدفع متى مضت نفذ الحكم ولم يقبل تجديد الدفع . وإن حضر الدافع ولم يحضر خصمه ، نظرت المحكمة فى الدفع ، فإن رأت بطلان الحكم الأول حكمت به وحددت موعداً لإعادة نظر القضية ، على أن يكون المدعى أمام المحكمة الابتدائية هو المدعى أمامها وخصمه خصمه . وإن كان الحكم صحيحاً والدفع يستحق النظر فيه ، فإن كان المحكوم له حاضراً فصل فى الدفع حالاً إن توافرت شرائط الحكم ، وإلا كلف الدافع بإثبات وجوه دفعه واعتبر مدعياً ، فتشطب القضية بنغيته ، وصار المدعى أمام المحكمة الابتدائية مدعى عليه أمام محكمة الدفع . أما لو كان الحكم الابتدائي يمنع المدعى من دعواه أو ببطلانها ، فدفع ، فهو مدع فى جميع الأحوال ، ولا بد أن يبين ذلك فى اللائحة بنص صريح وإلا فالمنشورات قلما تفيد .

وأرى كذلك فى المعارضة ألا ينظر فيها إلا بمرافعة يحدد لها جلسة ، فإن لم يحضر المعارض شطبت معارضته ، ولم يبق إلا الدفع ، وإن حضر بعد إعلان خصمه ، ولم يحضر ، سمعت المعارضة . فإن رأى القاضى صحة الحكم الأول أيدته بلا حاجة لطلب المحكوم له ، ولم يبق له إلا الدفع أمام محكمته . أما إن كان الحكم صحيحاً فى نفسه لكن المعارضة صحيحة من جهة أن الحكم كان بأزيد مما يجب مثلاً ، انقلب المعارض مدعياً وجرى فى المحكوم له أحكام الحضور والغيبية إلى أن يفصل فى المعارضة ، فيجب إيضاح ذلك كله .

ثم إن قضايا الدفع لم تعرف لها إلى اليوم رسوم ، ولم يعرف دخول المعارضة فى أى نوع من أنواع الدعاوى ، والواجب تحديد كل نوع منهما ، ووضع رسوم لها أو إعفاؤها من الرسوم بالمرّة إذ أرات النظارة ذلك ، كما يجب تقرير نحو ذلك فى المحكمة العليا .

الأحكام

ما عليه العمل من أقوال العلماء فى الأحكام الشرعية مذكور فى الكتب مخلوطا بالخلاف والبحث وطرق الترجيح . ومن رفعت إليه واقعة شرعية قد يصعب عليه الحكم فيها إلا بعد مراجعته بعض المؤلفات الطويلة، وربما احتاج إلى مراجعة عدة منها فى أبواب مختلفة . وكثير من القضاة لا طاقة لهم باستخراج الأحكام من هذه المطولات . وفى الحق، أن ذلك غير ميسور إلا للقليل ممن يصح توليته القضاء، اللهم إلا بعد إصلاح طريقة تعليم الفقه فى الجامع الأزهر وإعادةها إلى ما كان عليه السلف الصالح، وذلك أمر بعيد المنال الآن .

نعم . . يجب أن يكون القاضى مقتدرا على البحث والمراجعة فى المشكلات . أما فى كل حكم، فذلك من العسر بمكان . وقد كثر الخطأ فى أحكام الأوقاف والطلاق والمهور والوصايا، ونحو ذلك لهذا السبب . ثم إنه توجد شئون للمسلمين تقضى الضرورة بالنظر فيها وبيان الأحكام التى ترفع الضرر وتقرر العدل ولا تخالف الشرع، بل هى من قوامه . كأحكام الغائب والمفقود الذى ترك مالا، وهل يمكن إقامة وصى يخاصم له ويحفظ ماله ويدفع الخصوم عنه، وتنفيذ الأحكام عليه بالنيابة عنه؟ وهى من المسائل الخلافية فى المذاهب، والوقائع فيها كثيرة، ورجال المحاكم فيها مضطربون . . وكالزوجة يتركها زوجها بلا منفق أو يغيب عنها الغيبة الطويلة وتنقطع أخباره، أو يكون معروف المقر ولا أمل فى الوصول إليه لو حكم عليه بالنفقة، أو كان من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن لمدة طويلة، وتخشى على نفسها الفتنة، أو لا تجد ما تنفق منه ولا من تستدين منه على حساب الزوج . . ومثلها التى يكون زوجها حاضرا ولكنه لا يتفق عليها، وهى مضطرة لما

تنفق منه . وكذلك التي يضارها زوجها فى العشرة . فجميع ذلك ما عمت به البلوى وكثرت فيه الشكوى من جميع أنحاء البلاد . وكثير من النساء يبحن أنفسهن افتتاناً أو اضطراباً للقتل ، لأنهن لم يجدن السبيل إلى دفع الضرورة أو المخلص من الفتنة فى المحاكم الشرعية على حالتها التى هى عليها الآن . .

أليس من الواجب أن نفرع إلى الشريعة الإسلامية المطهرة لنجد فيها الوسيلة إلى وقاية الأعراض والأنفس ؟ مع أن المحافظة عليهما من أهم مقاصد الدين الإسلامى والشريعة السمحة ، ولا نعدم فى نصوصها وسيلة إلى أهم ما جاءت له . .

كل ذلك يجب أن يوضع بين يدى لجنة من العلماء ليستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لعلل الأمة فى جميع أبواب المعاملات ، خصوصاً ما لا يمكن النظر فيه لغير المحاكم الشرعية من الأحوال الشخصية والأوقاف ، ويكون ما يستخرجونه كتاباً شاملاً لكل ما تمس إليه الحاجة فى تلك الأبواب ، ويضم إلى ما يستخلص من أبواب المرافعات الشرعية ، ويصدر الأمر بأن يكون عمل القضاة عليه ، فإذا غمض عليهم أمر راجعوا فيه من يكون فى وظيفة إفتاء الحقانية أو الديار المصرية ، وعليه أن ينظر فيه بنفسه أو مع لجنة العلماء على حسب الحاجة .

ما لا تسمع فيه الدعوى إما يمنع القاضى من الحكم فيه أو يمضى المدة

منعت اللائحة الجديدة من سماع الدعوى فى النكاح والطلاق بعد الموت ، وفى الوقف فى أحوال خاصة ، ولكن أغفلت فيها قيود كان يجب وضعها . . وبلغنى أن النظارة أصدرت منشورات بملاحظة تلك القيود بعد أن ظهر الضرر فى إهمالها ، ولكن أرى أن توضح فى نفس اللائحة .

ومن وسائل الوقف فى هذا الباب : مسألة الاستحقاق ، ومضى المدة عليها ، وهل أصل الاستحقاق يلحق بعين الوقف ، على ما هو ظاهر من الأوامر الصادرة عن نائب السلطان عندنا فى اللوائح القديمة والجديدة ، أو الاستحقاق من الملك المطلق كما ذكر فى بعض كتب الفقه بناء على أن الأوامر السلطانية فى بلد صاحب الكتاب قيدت مدة سقوط الدعوى فى الوقف بعين الوقف ، بخلاف ما صار عندنا فإنه لم يذكر إلا الوقف . على أن من ذكر ذلك من الفقهاء قد استدل عليه بما لا ينطبق على دعواه ، بل اختلط عليه الاستحقاق الذى هو حق متعلق بالعين مع الاستحقاق الذى هو بمعنى المستحق - يفتح الحاء - أى الريع ، وهى من المسائل المهمة فى الباب . فأرى أن يكون ذلك من موضوع بحث العلماء أيضا حتى يتقرر فيه حكم شرعى يقطع النزاع .

التنفيذ

هذا أهم ما يتبنى لنظارة الحقانية أن تشتغل به عند طلبها لإصلاح المحاكم الشرعية، فإن الحكم مهما كان عدلاً إذا لم ينفذ كعدمه، وذهبت المتاعب في الدعوى ولو أحقها هباء وضاعت حقوق المتخاصمين، وفسد شأن الناس في معاملاتهم التي اختص النظر فيها بالمحاكم الشرعية.

قضت اللائحة الجديدة أن يكون التنفيذ بواسطة السلطة الإدارية. وكان ذلك رعاية للتسهيل وخفة النفقات، لكن فيه معنى يعد وصمة لاحقة بالقضاء الشرعي، لا ينبغي للحكومة أن تقره بعد أن اعتبرته عملاً قضائياً محضاً، ويجب أن يكون تنفيذ ما يصدر منه بصيغة قضائية كمصدره.

والمضار التي نشأت من هذه الطريقة تفوق حد الحصر، وجمعها أن الأحكام لا نفاذ لها، ولا ينفذ منها أكثر من عشرة في المائة. وما نفذ منها لم يخلص من المفسد الذائعة بين الناس. فمعاونو الإدارة في الأغلب لا معرفة لهم بطرق التنفيذ، ولهم العذر لأنه ليس من عملهم، ولم يستعدوا له لا بأنفسهم ولا بإعداد الحكومة إياهم لمثله عند قبولهم في الوظائف. فمتى عرض لواحد منهم معارضة من المحكوم عليه: فإما أن يقف العمل، وإما أن يكتب إلى القاضى الذى أصدر الحكم. وللقضاة في ذلك طريقان فيما يرد إليهم: الأول، وهو الأغلب: أن يقولوا: قد أصدرنا الحكم، والمعارضات في التنفيذ لاحقة به، فمن شأن الإدارة أن تنظر فيه لا من شأننا. فيقف التنفيذ كذلك، مع أن منشأ المعارضة قد يكون أمراً شرعياً صرفاً كاحتجاج الزوج في عدم تنفيذ الحكم بالنفقة بأن زوجته نشرت مثلاً، فتسقط

نفقتها. والطريق الآخر: أن يتصرفوا فيه تصرفاً إدارياً لا ينطبق على الشرع لظنهم أن الأمر بعد الحكم انقلب إدارياً.

ومن معاونى الإدارة من لا يراعى الواجب عليه، سواء كان عارفاً أو غير عارف به، بل يوسط شهوته فى عمله، ولا يهتم إلا بتنفيذ ما يجب أن يفذه، خصوصاً وهو يرى أن ذلك ليس من عمله، إنما هو زيادة ضمت إليه لا دخل لها فى وظيفته.

أما المدير أو المحافظ، فأوقاته مستغرقة بأعماله الإدارية الأخرى التى يراها من قوام وظيفته، ولا يخطر بباله أن تنفيذ الأحكام الشرعية من جملتها، ولو أن شكوى رفعت إليه فيما يتعلق بالتنفيذ لم يزد على أن يقول للمعاون: «سوف المسألة».

وقد رأيت أن أمر تنفيذ الأحكام الشرعية أشبه بغير المعروف عند المديرين والمحافظين. وربما كان الحق فى ذلك من جانبهم. وكيف يمكن للمدير أن يتفرغ للنظر فى شكاوى المئين أو الآلاف الذين لا تنفذ الأحكام الصادرة لهم؟! هذا ضرب من المحال. أذكر دليلاً واحداً على ما أقول، وهو أنه لا يوجد عند أحد من معاونى الذى نيط بهم التنفيذ دفتر يقيد فيه ما يرد إليه من الأحكام، وما نفذ وما لم ينفذ، وأسباب عدم التنفيذ، ولو سئل أحدهم عن عدد ما ورد عليه فى أسبوع واحد لا يعرفه.

ثم من الإشكال فى التنفيذ ما يكون لأسباب شرعية، أو يجبر إلى منازعات قضائية، فكيف يتيسر لمعاون الإدارة معرفة ذلك أو التمكن من السير فيه؟

وضعت الوزارة مشروعاً للتنفيذ، مطاوعة لما رسمته لائحة للمحاكم الشرعية الجديدة، وأودعت هذا المشروع كثيراً من الأعمال القضائية فى تحرير المحاضر والتنبيهات عند إدارة الحجز، وما يجب أن يجرى فى البيع ونحو ذلك، ولكنها ناطت ذلك كله بمندوبى الإدارة، مع أن الأعمال التى رسمها المشروع لا يمكن أن يضبطها إلا أعمال قضائيون يعدون لذلك. فلو صدر المشروع على قاعدة أن التنفيذ يكون بواسطة مندوبى الإدارة، سقط من يوم صدوره وأصبح حبراً على ورق.

فأرى من اللازم أن ينشأ قلم محضرين لتنفيذ الأحكام الشرعية، وإعلان طلبات

الحضور والإعذارات إن بقيت . وبالجملة : يكون من عمل ذلك القلم ما هو من عمل محضرى المحاكم الأخرى ، ويوضع له نظام يضبط جميع ما هو من خصائصه ، وبذلك يتم مشروع نظارة الحقانية فى قواعد التنفيذ . . أما الإدارة فيكون من وظائفها المساعدة كما هو شأنها فى تنفيذ أحكام سائر المحاكم .

نعم . . إن هذا يستدعى شيئاً من النفقات ، ولكنى لا أطلب إقامة الهيكل فى يوم واحد ، وإنما أرجو الآن أن يبدأ فيه ، وأن يستمر السير على طريق لتكميله . ويجوز أن يبدأ بمحكمتى مصر والإسكندرية ، فينشأ لهما قلم محضرين تؤخذ لهم نفقات مما عساه يتوافر فيهما معا أو فى إحداهما من مرتبات بعض من لا يحتاج إليه من العمال .

ثم هناك أمر آخر أبسر وأسهل ، وهو فصل معاونى الإدارة الذين كانوا مختصين بالتنفيذ فى المديرىات والمحافظات من وظائفهم الإدارية ، فإنهم كانوا غير عاملين فيها ، وتعيينهم مأمورى تنفيذ قضائين ، أى محضرين ، وتكليفهم بدرس ما يلزم لذلك ، وتقرير ما يسمى بالمسئولية عليهم فى أعمالهم بحيث يتحملون تبعات أغلاطهم أو ما يقع من الخلل فى إجراءاتهم . والله الكفيل بأن يصيروا من أحسن المحضرين كما كانوا من حذاق معاونين ، إن صح لهم ما وصفوا به !! وهذا هو رأى محافظ ومدير تكلمت معه فى شأن التنفيذ ، ورأى قاض ، ورأى الناس أجمعين .

وأقل ما يجب على النظارة أن تسرع به ، هو إحالة التنفيذ على محضرى المحاكم الأهلية مؤقتاً ، حتى يتسنى لها طريق آخر ، ولها الشأن فى زيادة عددهم أو بقاءه على ما هو عليه .

ثم هناك مضار أخرى غير التى نشأت من طريقة التنفيذ ، وهى أشد من تلك وأنكى . تلك المضار التى تنشأ من عسر التنفيذ على المحكوم عليه ، لأن طبيعة الحكم تقتضيه ، وإما لأن دناءة للمحكوم عليه وخبثه تستدعيه .

أما الأول : فمثل تنفيذ الحكم الصادر بتخلية المطلق بين المطلقة وبين ولدها فى زمن معين لتتمكن من رؤيته واستعراف أحواله . ومثل الحكم على الزوجة بلزوم

طاعتها لزوجها . فلو أن المطلق منع الوالدة من رؤية ولدها أول مرة ، فاستعانت بقوة الشرطة على إنالتها حقها أول مرة ، فماذا تصنع في الثانية والثالثة إذا استمر المطلق على عناده في حرمانها من رؤية ولدها ؟ ! ولو أن الزوجة كانت غنية وتركت زوجها ثانياً يوم التنفيذ ، فما الذي يلجئها إلى القرار في بيت الزوج . فلو اشتغل المنفذون بالإكراه والإلجاء لم يجدوا وقتاً لعمل آخر . فلا بد من وضع جزاء على من يخالف الحكم بعد تنفيذه أول مرة .

وأما الثاني : فهو الداء العضال والمرض القتال ، ولا يستطيع احتمال له بوجه من الوجوه . وذلك أن المحكوم عليهم بالنفقات للزوجات والأولاد يكونون في الأغلب من الفعلة وأرباب المكاسب اليومية ، ومن أحكام اللائحة أن يحجز على أجبرهم ، فإذا صدر الحكم على أحدهم ادعى أنه ترك العمل ، واتفق مع من يستخدمه على ذلك . وليس عنده شيء آخر يمكن الحجز عليه ، فيقف التنفيذ ، ويموت الأولاد والنساء جوعاً ، أو يضطرون للتكفف في الطرق العمومية .

ومنهم من يكون مع والده أو أخيه الأكبر في معيشة واحدة ، وهو العامل معه في وسائل الارتزاق . ولكن متى صدر الحكم عليه بنفقة لزوجته أو ولده ، ادعى الوالد أو الأخ أنه طرده ، وأنه ليس له مال يحجز عليه ، مع أنه لا يزال معه ، فيسقط الحكم ، وتبوء الزوجة والأولاد بسوء المصير . وربما زوج الوالد بزوجة جديدة على عين المحتاجة الأولى .

ومنهم من يضم ثروته التجارية إلى ثروة شخص آخر ، ويكون الاسم في العمل لهذا الآخر ، فإذا أريد الحجز على المحكوم عليه لم يوجد عنده شيء ، مع علم الناس كافة أنه شريك التاجر .

وهكذا من أنواع الخيل التي يتوسل بها المحكوم عليهم للتخلص من تنفيذ الأحكام ولا مرحمة لهم بأولادهم ولا غير على نساءهم .

ومنهم موظفون في الحكومة برواتب قليلة ، إلا أن أولادهم كثيرون . فإذا حجزوا من مرتبة ، فلما يحجز ما سمحت الأوامر بحجزه وهو دون كفاية الأولاد وفوق كفاية الزوج وحده .

هذا، وإنى أرفع صوتى بالشكوى من كثرة ما يجمع الفقراء من الزوجات فى عصمة واحدة. فإن الكثير منهم عنده أربع من الزوجات أو ثلاث أو اثنتان وهو لا يستطيع الإنفاق عليهن، ولا يزال معهن فى نزاع على النفقات وسائر حقوق الزوجية. ثم إنه لا يطلقهن، ولا واحدة منهن. ولا يزال الفساد يتغلغل فيهن وفى أولادهن، ولا يمكن له ولا لهن أن يقيموا حدود الله. وضرر ذلك بالدين والأمة غير خاف على أحد.

أما الموظفون الذين لا يفى ما يحجز من مرتباتهم بنفقات أولادهم وزوجاتهم، ولكن ما يبقى منها يزيد عن كفايتهم، فينبغى أن يصدر فى شأنهم أوامر بجواز أن يحجز ما يصدر به الحكم النهائى عليهم، وهو لا يصدر بأكثر مما تقتضيه النسبة بين ما يكفى لنفس الموظف وما يكفى لأولاده، كما هى القاعدة الشرعية.

وأما الضرر الذى ينشأ من كثرة الزواج التى ولع بها الفقراء من سكان القرى. وهى من المضرات المعطلة لأعمالهم، المفسدة لشئونهم وشئون أعقابهم، رغما عما يتعلل به الجهلة فى إباحة ذلك له. فأرى لعلاجها أن يلزم كل مأذون أن يسأل قبل عقد زواج أى شخص غير معروف بالثروة: هل له زوجة أخرى؟ فإن كان له، فما هى الطريقة فى الإنفاق على زوجاته وأولاده؟ ويثبت جميع ذلك فى ورقة العقد. ثم يجب أن يحدد حد معين من الثروة لمن يتزوج أكثر من واحدة متى كان غير معروف بأنه من أهلها. على أنه لو ذكر فى كل عقد من عقود الزواج وسائل معيشة الزوج، من كونه صاحب ملك أو تاجرا أو صانعا فى كذا أو عاملا، كان ذلك أدعى إلى تضيق دائرة الضرر. ولا شئ من أصول الشريعة يأبى ذلك، بل هو من قبيل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. ولا أحق به من القادر عليه، والحاكم هو أقدر الناس عليه.

ومن المعلوم فى أحكام الشريعة أنه متى تحقق أن الزوج لا يستطيع الإنفاق على زوجته، وأن الزواج يفسد أمر معيشته ويلجئه للخروج عن الحدود التى حدها الله له، حرم عليه الزواج بلا خلاف. فإذا وضعت لذلك قواعد وجب أن يراعى فيها جميع ما قضت به الشريعة المطهرة وما يقر عليه رأى علمائها.

بقى علينا أولئك المحتالون لتعطيل الأحكام من المزارعين والصناع والعملة

والداخلين فى معاش آبائهم وذوى قراباتهم، وهم فى الحقيقة من أهل اليسار، ولكنهم يضارون زوجاتهم ويعرضون أولادهم للهلاك ونساءهم لارتكاب الموبقات، ويعودون بسيئات أعمالهم هذه على آداب البلاد بالفساد . ذكرت جميع من رأيت من المحافظين والمديرين والقضاة وأعيان البلاد فاتفت كلمتهم عامة على أن لا دواء لهذا الداء إلا ما لاحظته الشريعة فى أمثالهم وفرضته جزاء لهم، وهو الحبس .

الحبس

العمل فى المحاكم الشرعية إنما هو بأحكام الشريعة الإسلامية ، فهى قانونها . وقد نص فى الشريعة على إلزام من يحتال بدعوى الإعسار بتحمل عقوبة الحبس حتى يظهر إعساره تحت قيود مبنية فى مواضعها من الشريعة ، وهى لا يزال معمولاً بأحكامها فى تلك المحاكم ، ولم يعرض لحكم من الأحكام المختصة بها نسخ ولا إلغاء ، معاذ الله . فقد جاء حكم الشرع ، الذى عليه العمل ، مطابقاً لحاجة الناس وما يطلبه جميعهم ، فيجب أن يحكم به على كل من يحتال لتعطيل حكم من الأحكام الشرعية بوسيلة من تلك الوسائل ، مع مراعاة الحدود الشرعية . فإن عهد لموظف ، أى موظف كان ، أن يعارض فى تنفيذ الحبس ، واستعمل لذلك سلطته ، عوقب بمقتضى المادة ١١٥ من قانون العقوبات المصرى .

كيف لا يعاقب بالحبس شخص فقد وجدان الرأفة بزوجته وولده ، وقسا قلبه فى معاملتهما ، وهو يحتال لإهلاكهما وإفساد أخلاقهما ؟ أولئك أشخاص يفوقون الحصر كثرة فى هذه الأمة المسكينة خصوصاً بعد ما فارقته روح دينها وسر الإخلاص فيه ، وليس لها تربية صالحة تعم الجمهور من أفرادها .

إن الحبس فى نظر الشريعة الإسلامية من العقوبات التى يجب الاحتياط التام لإحلالها بمن يستحقها ، ولكنه اليوم هو الدواء الشافى من مرض الاختلال الحاضر ، ويجب مطاوعة الشريعة فيه متى استوفيت شرائطه .

وإنى لا أدرى كيف أهمله القضاة والمنفذون تبعاً لبعض الأوهام التى لا قيمة لها فى اعتبار الشرع والقانون والآداب العامة ، مع أنهم يشهدون ضررها يفتك فى النفوس والأعراض .

هل يسوغ أن يقضى بالحبس على من يحرض على الفسق بكلمة، ولا يقضى على من يلجأ إليه إلهاء؟! هل يسوغ أن يعاقب من يترك ولده فى الطرق والشوارع ويعرضه بذلك للخطر، ولا يعاقب من يتركه بلا قوت حتى يهلك جوعاً؟!

أكرر قولى: إن حقوق القراة التى قررتها الشريعة ليست كبقية الحقوق المدنية، ولا مناسبة بين الفريقين من الحقوق. فلا يليق أن يستنكف فى تلك مما لا يستنكف منه فى هذه. والحكومة المصرية قد وضعت عقوبات فى مخالقات كثيرة لم يكن يخطر بالبال أن يعاقب عليها، كمخالفات الرى ونحوها، فلا يمكن أن أتصور أنها تمتنع من إجراء حكم أوجبته الشريعة الإسلامية للمحافظة على أهم ما تجب للمحافظة عليه، وهو النفس والعرض والأدب. ولا أرى الإهمال فى إجراء حكم الحبس على المحتال إلا ضرباً من تساهل القضاة والمأمورين، ولا أسمع لنفسى أن أصدق أن الحكومة تمنعه بعدما رأت الضرورة إليه، وبعدما سلمت أنه من لوازم أحكام الشرع فى محاكم لا يفارقها ولا تفارقه.

رأيت قاضياً واحداً يأمر بالحبس، وتسمع كلمته عند رجال الإدارة ممن عنده. ونعم ما كان يصنع وما يصنع لو استمر عليه. وقد أخبرنى بأنه لم يحبس ولا واحد ممن أمر بحبسهم، فإن مجرد الأمر كان كافياً فى دفع الحق والخضوع للحكم. وهكذا كان يقول جميع من لاقيت من الموظفين: إنه لو أمر بالحبس لم يحبس فى المائة واحد، بل يدفع كل ما عليه لمجرد علمه أنه إن لم يدفع يحبس. ولو فرض أنهم حبسوا جميعاً فما الضرر الذى ينشأ عن حبسهم؟ أما الأعمال فهم يدعون أن لا عمل لهم، وأما السجون فتسع منهم ما تسع من غيرهم، ولتعد قسوة الرجل على أهله من قبيل الآلاف المؤلفة من المخالفات.

لا أزال أطلب التنفيذ على هؤلاء القساة القلوب العارين من أخص الصفات الإنسانية بعقوبة الحبس، كما قضت به أحكام الشرع والعقل معا.

التفتيش

يوجد ذكر التفتيش فى كل نظام وضع للمحاكم الشرعية . فاللائحة التى وضعت تحت نظر المرحوم الأستاذ الشيخ المهدى تفرضه وتبين طرقه . واللائحة الجديدة لم تخل من ذكره . ولكن لا يرى له أثر فى المحاكم ، إلا عندما يراد تحقيق شكوى أو تلاحظ مخالفة فى بعض أعمال الحساب . وهذا هو السبب فى تخالف الأعمال واختلاف القضاة والكتبة فى تطبيق أعمالهم على اللوائح والمنشورات ، والكل فيما هم عليه من الحال التى يرثى لها ، من الضيق والضعف كأنهم منفصلون عن جسم الحكومة مستقلون عنها غاية الاستقلال . فهم مقيدون فى كل شىء إلا ما يجب تقييدهم فيه ، ويراقبون فى كل عمل إلا ما يجب مراقبتهم لأجله ؟!

وأرى من الواجب أن يبدأ من الإصلاح بتشكيل قلم التفتيش من بعض ذوى المهارة فى الأعمال الكتابية وأهل الاستقامة والذكاء ، مع الإلمام بشىء من أحكام الشريعة الإسلامية ، وبعض العلماء المتدربين على الأعمال القضائية . وأن ينقسم أعضاء هذا القلم إلى قسمين : قسم يبحث فى العمل الكتابى وانطباقه على النظام ، وآخر ينظر فى العمل القضائى الشرعى وانطباقه على الشرع . وطبيعة هذا القلم بأجمعه تقتضى أن يكون مرتبطاً بمفتى الحقانية أو من يقوم مقامه .

ولست الآن بصدد وضع نظام لهذا القلم ، ولكن أهم ما يجب التنبيه عليه ، هو أن محكمة من محاكم القطر المصرى ، ما عدا التى فى الأطراف المتباعدة ، يلزم أن ترى عضواً من أعضائها فى السنة مرتين على الأقل . أما ما بعد من تلك المحاكم ، كمحكمة «سيوا» و«العريش» فينظر بعد ذلك فى طريقة التفتيش عما فيها من الأعمال .

ولا أريد أن أقيم الدليل على أن حياة المحاكم كحياة كل عمل إنمائي في المراقبة والتفتيش ، فذلك مما لا يخفى على أحد . ولكنني أشير إلى أمر قد يقع الاشتباه فيه ، وهو أنه يجب أن يكون هذا القلم هو الرابطة بين النظارة وبين المحاكم ، وأن جميع ما يصدر لها من منشورات وتعاليم لابد أن يكون بتوسطه . أما عدد أعضائه فلا بد أن يكون خمسة على الأقل .

ربما يصادف هذا الطلب في طريقه ما يصادف كثيراً من غيره ، أعني ما يلزم لتشكيله من النقود ، وما يتبع ذلك من حالة الميزانية . فأكرر ما قلته إن الواجب هو الإخلاص في طلب الإصلاح ، وما لا يسهل بطريقة قد يسهل بأخرى ، ومتى قررت القاعدة اتخذت أقرب الطرق لتنفيذها على حسب ما تسمح به الاستطاعة .

المحامون أمام المحاكم الشرعية

الخير فى هذه الطائفة قليل، وأساس المرافعات عند أغلبهم الحيل والمشagبات . ويفترون على الشرع ، فيسمون باطلهم بالحيل الشرعية . وسبب غلبة الفساد فيهم أنهم يجدون أذناً تسمع ، ولا يسمعون ممن يقضى فى محاكماتهم إلا نناء على أشدهم للدأ وأدقهم احتيالا . . حتى إن أشهر رجل بالكذب وخيانة موكلية قيل فى سبب الإبقاء عليه : «إنه وإن كان محتالاً كذاباً، إلا أن حيله شرعية» . . . نسأل الله العافية مما يظنون .

ثم إن بعض العوائد التى ألصقت بالشرع قضت على القاضى بأن يحمل الخصوم على زيادة فى القول لم تقع أو على تعليم الشاهد ألفاظاً لم يعدها ، وإنما يصنع ذلك ويتقنه المحامى . ومتى انخرق حجاب التصون ، واستهين بالحق والصدق مرة لم يلبث الحجاب أن يتمزق ، وسقطت قيمة الحق من نفس الكاذب ، وارتفعت مكانها قيمة الكذب والحيلة . وإنى أرجو لهذا أن يصلح حال هؤلاء المحامين متى صلحت طرق المرافعات الشرعية ، وعول القضاة على احترام الصدق ، واجتهدوا فى الوصول إلى الحق والعدل ، لا فى التوفيق بين لفظ ولفظ .

اطلعت على قضية وكلت المدعى عليها فيها اثنين من مشاهير المحامين أمام المحاكم الشرعية ، فخرست الموكلة بعض الدعوى ولم يبق بينها وبين خسارة ما بقى إلا اليسير . ومن يطلع على المرافعات لا يشك فى أن الوكيلين مشاغبان ، وأن موكلتهما مبطلتان فى دفاعها . ولكنى اطلعت بعد ذلك على سندات كتابية لا يرتاب فيها تدل على أن الحق من جهتها ، والأوراق كانت فى محافظ الوكيلين ، ولم يذكر شيئاً منها ، لأنهما رأيا أن طريقة المباحكة هى الرابعة ، وأن السندات الخطية

بما لا قيمة له، فدرجا على العادة. وقد كادا ينجحان في دفع الدعوى بطريقتهم المعهودة، مع الاستغناء عن الأدلة الصحيحة لولا خصوصية في القضية.

وعلى كل حال، فلا بد من وضع نظام لهم تحدد فيه شرائط قبولهم، وما يجب عليهم في تأدية أعمالهم، وتأديبهم إذا أخلوا بما يجب، أو جاءوا بما يحط بالشرف أو يخالف الشرع مخالفة صريحة.

وقد وضعت نظارة الحقانية مشروعاً لذلك، وهو مشروع حسن. . ! إنما ينبغي أن ينظر في انطباق بعض مواده على الأصول الشرعية.

مأذونو العقود، أى عقود الزواج

هذا فريق يؤدي عملاً من أعمال الحكومة، ولكن على أنه شريك الحكومة . .
فقد حدد رسم العقد، وجعل للمأذون نصيب شائع فيه وللحكومة الباقي . ولا
أتذكر مثلاً آخر لهذه الشركة فى الحكومة المصرية . وأغلب هؤلاء العمال ممن
يسمون بالفقهاء، أى حفظة ألفاظ القرآن، أو شئء منه، مع أنهم جهلة بكل ما فيه،
ولا يكادون يعرفون من الدين إلا ما ليس منه .

على أن هذا اللقب - «مأذون» - يلبس صاحبه فى نظر أهل القرية لباس الدين،
ويصوره إماماً لهم يرجعون إليه فى أهم شئونهم العائلية مع أهلهم . وكثير من
أهالى القرى يلقبونه بلقب القاضى .

عمت الشكوى منهم فى المدن والقرى . ولم يلحق الحكومة من شرهم أقل مما
لحق بالعامية . ووقائعهم معروفة عند النظارة، وعند كثير من القضاة الشرعيين الذين
دققوا النظر فى أحوالهم، وأخص منهم حضرة الشيخ محمد بخيت، أحد قضاة
المحكمة الشرعية العليا، فقد كشف كثيراً من أحوالهم عندما كان قاضياً بمحكمة
الإسكندرية، وبعد تعيينه فى محكمة مصر أيضاً .

أما وظيفتهم، فلا يمكن الاستغناء عنها، لأن أهل القرى والعامية من أهل المدن
لا بد لهم ممن يتولى عقد الزواج ويقيده فى دفتر العقود، ويسمع الإشهاد على
الطلاق ويقيده فى دفتره . لو صلح حالهم، لصح أن يفوض إليهم كثير من الأعمال
تيسيراً على الناس .

وضعت الحكومة قاعدة لانتخاب هذا الصنف من الموظفين فى المواد ١٥٩ و ١٦٠

١٦١ من لائحة المحاكم الشرعية القديمة، وشرطت فيهم أن يكونوا: «من أهل العلم، العارفين بأحكام النكاح الشرعية بحسب ما يقتضيه الحال في كل جهة من الزوم والأهمية».

ويفهم من اللائحة أنه يشترط في مأذونى القاهرة مثلاً أن يكونوا أوسع علماً من مأذونى قرية صغيرة، لأنها ناطت تعيين مأذونى القاهرة بحضرة شيخ الأزهر، وتعيين مأذونى الإسكندرية وما يماثلها من الشغور بالمحافظة ومن تختاره من العلماء. وهى، وإن لم تصرح بالامتحان، إلا أنها أشارت إليه. أما مأذونو القرى فقد ناطت انتخابهم بمشايع البلاد وعمد الأهالى، يحرر محضر منهم بهذا الانتخاب ويقدم لديوان المديرية فيحالون إلى المحكمة التى تتبعها بلد المنتخب، ويتعين المأذون بمقتضى المحضر، إن ظهرت لباقة لدى قاضى تلك المحكمة.

أما الذى أعلمه فى اختيار المأذونين فى القاهرة، فهو أن يمتحن الطالبون فى لجنة يعينها لذلك حضرة شيخ الجامع، ويخص الامتحان بأحكام الأنكحة، ولا يمتحنون فى معارف أخرى، لا كتابية ولا علمية. ويكتفى منهم بما قل، وإن لم يفد. ولا يبحث فى سيرهم، ولا يستقصى فى معرفة أحوالهم. أما فى القرى فيسعى الطالب عند العملة والأهالى، وهو الذى يعينه فى الحقيقة، وظهور لباقة عند القاضى يتعلق بميل ذلك القاضى، وإلا فقد يعين حضرته من لم تحسن فيه شهادة الأهالى لهوى منه مع من يريد تعيينه. وإذا اشتد جدال العملة مع القاضى، عين اثنان: واحد لأجل العملة وآخر لأجل القاضى!! وفى الأغلب ينتخب من ينتخبه العملة، ودرجة العملة من العلم لا تخفى على النظارة.

ثم إن الحاجة إلى العلم فى القرى أشد منها فى المدن، فإن الناس يسهل عليهم الوصول إلى العلماء فى المدن ليستفتوهم فى أمور دينهم، ولا يتيسر لهم ذلك فى القرى. فكان الواجب أن يشترط فى مأذون القرية من درجة العلم أعلى مما يشترط فى مأذون القاهرة.

وعلى كل حال، فالخلل فى هذه الطريقة ظاهر. فيجب أن يشترط فى المأذونين بعض معلومات خاصة تزيد عما أشير إليه فى اللائحة، وأن يكون بأيديهم شهادات صحيحة تدل على طلبهم العلم فى بعض الجهات التى عهدت دراسة العلم فيها.

فإن كانت شهادة أهلية من الجامع الأزهر وما ألحق به لم يحتج معها إلى الامتحان في تلك المعلومات . ورضاء الأهالي إنما يكون فيما يتعلق بسيرة الشخص فقط . وامتحان مأذونى القرى لابد أن يكون فى محكمة المديرية بحضرة أعضاء الجلسة الكلية وكاتب المحكمة الأول .

يقال : إذا وضعت هذه الشروط ، فربما لا يوجد العدد الكافى لما يحتاج إليه الناس . . فأقول : توضع الشروط ويضرب لها أجل لتنفيذها ، ويقدم من يستوفىها على من لم يستوفىها . والناس طلاب منفعة ، متى رأوا سبيلاً إليها سلوكه ، ولا يضى أربع سنوات أو خمس حتى نجد من العدد ما يكفى فى كل بلدة . على أنه لا ضرورة لأن يكون فى كل قرية صغيرة مأذون ، وربما يجب أن يكون لكل عدة بلاد متجاورة مأذون واحد له علم وفيه استقامة .

وأرى أن تقض تلك الشركة بين الحكومة والمأذونين ، وأن يعين لكل مأذون مرتب مخصوص يقبضه من الحكومة فى كل شهر ، يزيد وينقص على حسب كثرة الأعمال ووفرة الإيراد . ويلزم لذلك أن تزيد الحكومة فى مبلغ رسوم الزواج وترفعه إلى ما بين العشرة قروش والثلاثين قرشاً ، ولا ضرر على الأهالي فى ذلك ، لأنهم يدفعون الآن أكثر من هذا المبلغ . ولا يوجد مأذون يرضى بما دون الريال .

وقد رأى سماحة قاضى مصر طريقة لتخفيف ضرر هذه الطبقة من الموظفين وتوفير منفعتهم أن يعين عدد قليل فى مدينة القاهرة يقومون بحاجة المدينة فى عقود الزواج والإشهاد بالطلاق والصلح على النفقات ، وأن يعينوا من القضاة المرفوتين وكتاب المحاكم الشرعية وأهل العلم المعروفين ، وأن يفرض لكل منهم مرتب واف بمعيشته ، وبين العدد والمرتبات بما لا انتقاد عليه ، وطلب زيادة الرسوم ، على نحو ما قلنا ، وعينت النظارة لجنة للنظر فى هذه الطريقة . وإلى الآن لم يظهر من عملها شيء ، ومن الواجب أن تشغل بما عهد إليها . ولا بأس أن يحول عليها النظر فى وضع مشروع يعم جميع المأذونين ، ثم ينفذ بالتدريج ، فيبتدىء بالقاهرة ثم الإسكندرية ، وهكذا .

اللائحة أو اللوائح

لوائح المحاكم الشرعية تنشأ دائماً مختلطة، تبرز فيها الأحكام الفقهية المحضة التي لا ينظر فيها إلا علماء الشريعة بما هو نظام إداري ينظر فيه أهل الشرع ولكن تقريره يناط بالمحاكم وحده، على ألا يصادم حكماً شرعياً. وليس هذا الخلط من الصواب في شيء.

وأرى أن تجمع اللوائح التي سموها: لوائح ترتيب المحاكم الشرعية، وينظر فيها جملة، فما يختص منها بالنظام مما يتعلق بالكتابة وكيفية إيصال الإعلانات وطرق رفع الدعوى والمعارضة والدفع ونحو ذلك يودع لائحة خاصة. وما يتعلق منها بكيفية تشكيل المحاكم وشروط تعيين القضاة وعددهم في كل محكمة وتحديد الاختصاص وأسباب العزل وطريقة التفتيش وخصائصه العامة، ونحو ذلك يودع لائحة خاصة تسمى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية. وفي كل ذلك يبدل ما يبدل إن كان غير صالح، ويعدل ما يعدل، ويبقى ما يبقى، ثم تصدر الأوامر بما يقرر من جميع ذلك على الطرق المعتادة كما أشرنا إليه فيما سبق.

أما ما بقي من أحكام المرافعات الشرعية مما هو فقه محض، كالكلام في الأدلة بأنواعها، وما يسمع وما لا يسمع من الدعاوى، وما تبطل به الدعوى، وبقيّة الأحكام الفقهية التي لا يرجع فيها إلا إلى أقوال العلماء ونصوص الشريعة، فلنما يناط النظر فيه بعلماء الشريعة وما يقررونه، يرفع إلى الجتاب العالي ليصدر أمره بالعمل به بدون حاجة إلى شيء وراء ذلك.

هذا وإنني أستغنى بهذا الطلب عن ذكر ما لم أذكره مما يجب تعديله أو حذفه أو

الزيادة عليه من مواد لائحة المحاكم الشرعية وذكر آراء القضاة في ذلك . وسأذكر هذا كله متى تقرر النظر في اللوائح على الجملة ، وأن ينظر فيها مادة مادة . وأرجو أن يتم ذلك على ما فيه الخير والمصلحة إن شاء الله .

هذا ما رأيت إيراد الآن ، فيما يتعلق بإصلاح المحاكم الشرعية ، على سبيل الإجمال . أما التفصيل ، فسيكون بالتدرج أثناء المذاكرة .

وأرجو ألا يثقل على سعادتك طول الكلام وكثرة الأوراق ، فإن الضرورة قد قضت بالتطويل ، لأن المطلوب عظيم ، والوهم في التوصل إليه قديم . وأسأل الله أن ينجح أعمالكم ، ويوفقكم إلى ما فيه الخير لعامة المسلمين وخاصتهم .

«تم التقرير» في نوفمبر سنة ١٨٩٩

فى إصلاح القضاء الشرعى (١١٧)

. . أما كون الشرع نفسه لا يحتاج إلى إصلاح فمسلّم، لكنه فى كتبه التى فى أيدى الناس بعيد عن أفهام الخصوم، فهو فى أشد الحاجة إلى التقريب من الأفهام، فيجب النظر فى ذلك . ولا نطلب فيه إلا عملاً سبقتنا إلى مثله الدولة العثمانية فى (كتاب المجلة) التى عليها العمل فى محاكمها المسماة (بالعدلية)، وفى المحاكم الشرعية فى أبواب المرافعات جميعها، ولم يقل أحد إن الدولة فى عملها ذلك قد خرجت عن الدين .

. . وأما مسألة امتحان القضاة فى لجنة من علماء الأزهر وانتخابهم بلجنة فيها كبار العلماء، فيجب بيان ما فيها لهيئة المجلس لأننى من اللجنتين - لجنة الامتحان ولجنة الانتخاب .

أما الامتحان فيجرى فى موضوعات خاصة من عدة فنون يُبتدأ فيها بالأصول فالمعاني فالبيان وهكذا، ولا يأتى الفقه إلا فى آخر الدروس عندما يكون الممتحن قد مل السؤال، والطالب قد مل الجواب، فيكتفى الأساتذة من الطالب ببعض كلمات، ثم ينقلونه إلى فن آخر . على أن الامتحان فى الفقه كان ولا يزال فى أبواب العبادات مثل التيمم ونحوه، وقد ألح فى المدة الأخيرة على لجنة الامتحان لتعين مواضع الامتحان فى المعاملات، فحصل ذلك، لكن كثيراً ما يرجع عنه . فهل مثل هذا الامتحان له علاقة بالقضاء الشرعى؟ وهل تعرف به درجة القاضى إن كان أهلاً للقضاء أو غير أهل؟ . .

. . أنا عضو فى اللجنتين كما قلت لكم، وربما كنت أعرف الناس بمن يُشخَبون

للقضاء، ولكن أقول لكم إننا نعمل فى الانتخاب على قاعدة ارتكاب أخف الشرين، فنختار أخف القاصرين قصوراً، وكثيراً ما تكون الأغلبية على انتخاب المتقدم فى الزمان، وإن كان متأخراً فى العلم والاستعداد.

.. وأما لوائح المحاكم التى يتوهم من لم يعرف تاريخها أن الحكومة وضعتها من عندها، فهى بعيدة عن الشرع ومذاهبه، فأنا أذكر لكم حقيقة أمرها :

كانت الحكومة فى عهد أمراء مصر السابقين تاركة للمحاكم الشرعية تمام الاستقلال. وكان الناس يستغيثون من خللها وظلمها، وشيوع الرشوة فيها. فلما قَلَّفُوا الحكومة، أمر سعيد باشا بوضع لائحة لسير هذه المحاكم. وقد كان ذلك بإقرار لجنة من علماء الأزهر مؤلفة من علماء المذاهب الأربعة. فاللائحة الأولى كان متفقاً عليها من علماء الشرع..

طال الزمان وظهر أن اللائحة لم تأت بالمطلوب، واستمرت الشكوى من أعمال المحاكم، فوضعت اللائحة الثانية بمعرفة الشيخ العباسى شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية لذلك العهد.

وأما اللائحة الأخيرة، فقد عرضت كذلك على شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية، وأقرها كما أقرها قاضى مصر السابق.

فاللوائح لا تعاب إذن بمخالفة الشرع، ولكننى أقول مع هذا إنها قاصرة وفى حاجة إلى الإصلاح.

فتعين أن المحاكم الشرعية فى حاجة إلى الإصلاح من كل جهة. وهذا الإصلاح ينحصر عندى فى خمسة أمور، وهى :

(أولها) تقوم طريقة التعليم لعمال المحاكم الشرعية من قضاة وكتبة، وإضافة ما تحتاج إليه وظائف القضاء الشرعى وما يتعلق بها من المعلومات إلى ما يتعلمون الآن، وذلك يكون بإنشاء فرقة خاصة بهذا الغرض من طلبة الجامع الأزهر بالجامع الأزهر ثم تكميل قاعدة انتخابهم بما يكفل التحقق من كفاءتهم.

(ثانيها) تعديل لوائح المحاكم الشرعية على وجه يكفل انتظام سيرها، وسرعة الفصل فى قضاياها، وإزالة كل ما يشتكى منه بشرط المحافظة على الشرع.

(ثالثها) الاتفاق مع جماعة من شيوخ الحنفية على إيجاد طريقة لتقريب فهم الأحكام الشرعية التي يتقاضى الناس على حسبها، حتى يمكن للخصوم أن يعرفوا إلى أية قاعدة شرعية يرجع الحكم فيما يتخاصمون فيه، ويسهل على القضاة أنفسهم خصوصاً في بدء أمرهم للرجوع إلى ما يحكمون بمقتضاه، ويكون ذلك شاملاً لجميع أبواب المعاملات من الفقه.

(رابعها) وضع قاعدة لتنفيذ الأحكام الشرعية تكفل انتفاع المحكوم له بالحكم ضد أى شخص كان بما لا يخالف الشرع.

(خامسها) ترقية مراتب عمال المحاكم الشرعية وإحاقهم بباقي موظفي الحكومة.

حديث

بين اللورد كرومر والأستاذ الإمام

(سأل اللورد كرومر الأستاذ الإمام عن قراره إلغاء النيابة العامة من المحاكم الأهلية، وإحالة عمل النائب العمومي ورؤساء النيابة ووكلائها على القضاة).

الأستاذ الإمام: إن هذا خطأ لا يحتمل الصواب، وضرر عظيم على الحكومة والبلاد. . . «فسيحجز» القضاة عن النهوض بعمل النيابة. . . وإن رجال النيابة الذين يلغى عملهم هم من أرقى رجال البلاد علماً وعقلاً ولساناً وقلماً. وستتوجه همه كل من تلغى وظيفته، ولا يجد غيرها في درجتها، إلى الاشتغال بالسياسة فيتعبون البلاد والمسؤولين عن النظام تعباً كبيراً.

اللورد كرومر: إن هذا كلام وجيه، ونحن قد استشرنا كثيراً من العارفين بالقضاء والإدارة، فلم نجد عندهم مثل هذه الاعتراضات، بل وافقونا. وإن مجلس النظار سيجتمع الآن في سراي عابدين برئاسة الجناب الخديوي لتقرير هذه المسألة. ولا بد لإيقاف ذلك، من ذهابي بنفسي إلى عابدين بعد إيداعهم بذلك بالتلفون.

حوار

بين الخديو والأستاذ الإمام حول طلب الإنكليز

استبدال قاض مصري بالقاضى التركى (١١٨)

الخديو عباس: إننى وقعت فى مشكلة، أو أزمة ليس لها غيرك يا أستاذ. وأنا ليس من مصلحتى ولا من مصلحة مصر قطع هذه الصلة الدينية بالسلطان، والعداوة النهائية للدولة العثمانية.

الأستاذ الإمام: الأمر سهل يا أفندينا.

الخديو عباس: سهل، سهل، هيه، هيه.

الأستاذ الإمام: إن الإنكليز أشد شعوب الأرض احتراماً لحرية الضمير والوجدان الدينى، ولا سيما الطبقات الراقية منهم. وقد بلغ من احترامهم له أنهم لما سنوا قانون التلقيح بمادة الجدرى للوقاية منه، وضعوا فيه مادة خلاصتها: أنه يجب على كل إنكليزى أن يقبل عملية التلقيح إلا من يقول إن وجدانه الدينى لا يسمح له بذلك. فهذا استثناء لم يعهد له نظير فى شىء من قوانين الدول، وسببه أن بعض رجال الدين كان يرى أن هذا التلقيح حرام.

فإذا جاء «لورد كرومر» الآن، وبلغ أفندينا ما ذكر، وكان هذا اعتقاده، فقال له: إن وجدانى الدينى لا يسمح لى بأن أعين القاضى ورئيس الأمور الشرعية، لأننى

أعتقد أن هذا حق السلطان بما له من صفة الخلافة، فإننى لا أشك فى أن اللورد- بما نعرفه من تربيته السكسونية الاستقلالية، ومن أصولها احترام الوجدان- يقبل من أفندينا هذا الجواب، ويبلغه لرئيسه وزير الخارجية فيقبله الآخر، ويكون هذا فصل الخطاب.

الحديثو عباس: كله، كله.

الأستاذ الإمام: هكذا أعتقد.

إصلاح الأوقاف

مشروع ترتيب المساجد (١١٩)

عرض للمجلس مشروع ترتيب المساجد، وبعد المداولة تقرر ما يأتي:
(المادة الأولى): إن هذا الترتيب لا يترتب عليه رفت أحد من وظيفته إلا بوفاته أو وقوع أمر يستوجب رفعه حسب الجارى، كما أنه لا يقتضى الإخلال بشيء من اختصاصاته الحالية.

الباب الأول فى ترتيب الخدمة

(المادة الثانية): توحيد الإمامة فى جميع المساجد، ما عدا الجامع الأزهر والمساجد التى فيها عدة أماكن يمكن اعتبار كل منها مسجدا مستقلا، ويجب فى هذه الحالة أن يؤدى الصلاة أحد الأئمة بعد الآخر. ولا يجتمع إمامان للصلاة فى آن واحد إلا إذا اختلفت الأماكن بحيث لا يشوش أحدهما على الآخر. ومع ذلك فتعدد الأئمة لا يستلزم تعدد الأئمة، بل لا يكون ذلك إلا للضرورة.

الإمام: هو رئيس المسجد فى جميع شئونه، ما عدا المساجد التى فيها دروس منتظمة مثل الأزهر وما يلحق به مما يكون له شيخ خاص يديره من حيث هو مدرسة.

(المادة الثالثة): يقوم الإمام بوظيفة الخطبة. والمساجد التى تتعدد فيها الأئمة - وهى المذكورة فى المادة الثانية - يقوم بالخطبة أوفر الأئمة راتبا، فإن تساوا فى الراتب قدم أقدمهم فى وظيفة الإمامة.

(المادة الرابعة): توحد وظيفة المؤذنين فى كل مسجد إلا عند تعدد المآذن فيكون لكل مثذنة مؤذن واحد لجميع الأوقات .

(المادة الخامسة): يعين ملاحظ فى المساجد التى يرى لزوم وجود ملاحظ فيها . وهذا الملاحظ يكون رئيس الخدمة ، وعليه القيام بمراقبتهم فى جميع أعمالهم تحت رئاسة إمام المسجد .

(المادة السادسة): أعمال الميقاتية تضاف إلى المؤذنين .

(المادة السابعة): يضاف عمل المبلغين إلى المؤذنين . وفى مساجد القسم الرابع التى لا منارة فيها تكون قراءة السورة على المؤذن .

(المادة الثامنة): العمل الذى يؤديه المرقى الآن وفى المستقبل يعوض بما يعبر عنه شرعا بالأذان الثانى ويحول على المؤذنين .

(المادة التاسعة): تالى القرآن فى المسجد يعطى ما يرتب له على سبيل الصلة .

(المادة العاشرة): ملاحظو المساجد هم عهدتها ، ويستثنى من ذلك بعض المساجد التى لها خزنة مخصوصون فى جدول الترتيب ، ويدخل فى وظائف الملاحظين ما كان للنقيب .

(المادة الحادية عشرة): يدخل تحت لفظ الخدمة أرباب الوظائف الآتية ولا يقيدون بتسمية : الفراشون . والوقادون . والملاءون . والسقاءون . والبوابون . والسعاة ، وخدمة الأسبلة فى المساجد ، وما أشبه ذلك .

(المادة الثانية عشرة): الوظائف الآتية لا علاقة لها بترتيب الخدمة وليس النظر فيها من عمل المجلس الآن : خدمة الأسبلة المستقلة عن المساجد . والفقهاء والدلايلية والساعاتية ومتعهدو السواقى ، وخفراء القبور والتربية والخدمة المختصون بالأضرحة من جهة كونها أضرحة بأنواعهم وشيوخ الليثية وقراء الربرة وكتابة النذور .

(المادة الثالثة عشرة): وظيفة المبخر (البخورجى) تكون من أعمال أحد الخدمة والمبالغ المرتبة لها تكون من ضمن مرتبه .

(المادة الرابعة عشرة): وظيفة الداعي (الدعوى) لا تكون مستقلة وإنما تضاف إلى عمل أحد موظفي المسجد ومرتبتها يحسب في مرتبه .

الباب الثانى فى المرتبات

(المادة الخامسة عشرة): أئمة الجوامع بجميع أنحاء القطر يجعلون أربع درجات : الأولى بثمانية جنيهات ، والثانية بخمسة ، والثالثة بأربعة ، والرابعة بثلاثة .

الملاحظون يكونون بجنيهين . الخزانة يكونون كذلك بجنيهين .

المؤذنون ينقسمون إلى أربع درجات : الأولى ١٥٠ قرشاً لمصر والإسكندرية . والثانية ١٢٥ قرشاً لعواصم المديرية ومحافظات بور سعيد ودمياط والسويس . والثالثة ١٠٠ قرش لعواصم المراكز والبلاد التى عدد سكانها عشرة آلاف نسمة فما فوق ، وإن لم تكن عواصم مراكز . والرابعة ٧٥ قرشاً لبقية القرى .

سائر الخدمة يكونون كالمؤذنين ما عدا المستثنى مثل خدمة الجامع الأزهر ونحوه .
قراء القرآن فى الجامع يكونون أربع درجات : الأولى ٥٠ قرشاً ، والثانية ٤٠ قرشاً ، والثالثة ٣٠ قرشاً ، والرابعة ٢٠ قرشاً ، على حسب درجات الجوامع .

الباب الثالث فى شروط التوظيف

(المادة السادسة عشرة): الإمام يشترط أن يكون عالماً حائزاً الشهادة العالمية ، فإن لم يوجد مرشح حائز لشهادة العالمية يكتفى بشهادة الأهلية ، فإن لم يوجد أيضاً مرشح حائز لشهادة الأهلية ينتخب اللائق بالامتحان ، على حسب القواعد المتبعة الآن .

(المادة السابعة عشرة): الملاحظون يشترط فيهم أن يكونوا أقوياء البنية ، ويفضل أولاً من يقرأ ويكتب ويحفظ القرآن ، ثم من يقرأ ويكتب فقط .

(المادة الثامنة عشرة): الخازن يشترط فيه أن يعرف القراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

(المادة التاسعة عشرة): المؤذنون يشترط فيهم مثل الملاحظين ، ولا يمنع فقد البصر من التوظيف بوظيفة المؤذنين .

(المادة العشرون): يشترط في الخدمة أن يكونوا سليمي البنية ، وأوجه التفضيل تسرى عليهم ، وهي المذكورة في الملاحظين .

أحكام عمومية

(المادة الحادية والعشرون): عدد الموظفين ومرتباتهم في كل مسجد يكون على حسب الجدول الذي قرره المجلس وأرفق بهذا .

(المادة الثانية والعشرون): إذا وجد في شروط الواقفين زيادة في عدد الموظفين عما هو وارد في الجدول ، فيعطى الزائد ما هو مقرر له بشرط الواقف فقط . كذلك إذا وجد في شروط الواقفين زيادة في مرتب أية وظيفة عما هو وارد في الجدول فتعطى الزيادة حسب شروط الواقف .

باب توزيع العلاوات

(المادة الثالثة والعشرون): يلاحظ في إعطاء العلاوات على حسب الترتيب الجديد في كل مسجد ألا يتجاوز مجموعها على ما هو جار صرفه الآن مجموع ما يخصه على حسب هذا الترتيب : يبدأ في التوزيع لكل وظيفة على الوجه الآتي :

(أولاً): الأئمة الحائزون للدرجة العالمية والشهادة الأهلية أو الذين يحصلون على إحدى هاتين الشهادتين بعد الآن .

(ثانياً): من يقرأ ويكتب ويحفظ القرآن من الملاحظين والمؤذنين والخدمة ثم من يقرأ ويكتب فقط منهم .

(ثالثاً): الخازن الذي يعرف القراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

وحيث إن مبلغ الأحد عشر ألف جنيه لم يكن مقررًا فقط لمساجد القاهرة بل

لمساجد عموم القطر فيشترط ألا يزيد مجموع هذه العلاوات هذه السنة في مدينة القاهرة على سبعة آلاف جنيه، فإن زاد يقطع من كل وظيفة بنسبة الناقص .

إذا بقي شيء من مبلغ السبعة آلاف الجنيه بعد التوزيع على الوجه المشرح فيما سبق، فهذا الباقي يوزع على من يتلوهم ممن هم حائزون لشروط هذا الترتيب .

ومع ذلك، إذا خلعت في مسجد وظيفة زائدة عن المقرر في هذا الترتيب يوزع مرتبها لتكملة مرتبات موظفي ذلك المسجد الذين تنطبق عليهم قواعد هذا الترتيب من جهة العدد والمرتب وشروط التوظيف .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الأوقاف الأعلى

يعلم حضرات أعضاء المجلس حالة خدمة المساجد وفقهم وقلة المرتبات المقررة لهم مقابل خدمة هذه المحلات الطاهرة . وقد ترتب على اهتمام الديوان بشدة المراقبة في نظافة المساجد وترتيب إدارتها وأدواتها أن صار أولئك الخدمة مسئولين عن أعمال كثيرة ربما كانت سببا للتضييق عليهم عن السعي في الكسب والارتزاق من الخارج . وقد كثرت شكاويهم بجانب «المعية السنية» وللديوان وعلى لسان الجرائد المحلية من عدم كفاية مرتباتهم خصوصا مع غلاء الأسعار في الوقت الحاضر . والتمسوا زيادتها لمساعدتهم في معاشهم . وبالبحث في مرتبات هؤلاء الخدمة تبين أن عددهم في مساجد مصر وبولاى بلغ ١٦٢٧ منهم ١٣٦٠ رواتبهم تنحصر بين الخمسين والخمسة وسبعين قرشاً فأقل، وهذه «ماهية» لا تنفع فردا واحدا في أمور معيشية، فكيف بهم وهم ذوو عائلات؟!

وحيث إن ميزانية الديوان وارد فيها مبلغ أحد عشر ألف جنيه لزيادة ماهيات خدمة المساجد، ومخصص منه مبلغ سبعة آلاف جنيه لتوزيعه على مساجد مصر على الطريقة المذكورة في قرار المجلس الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٤ عن ترتيب المساجد .

وحيث إن هذا الترتيب صدر لنا أمر عال بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٠٤ بإيقاف تنفيذه حينما ينظر فيه من طرف جناب «ولى النعم الأفخم»، وحيث إن ترك هؤلاء

الخدمة بتلك المرتبات القليلة وهم يصيحون ويستغيثون مما لا يليق بمصلحة خيرية
تجود بالكثير من أموالها في وجوه البر والخير وعلى الفقراء والمساكين، وأجدر بها
أن تفيض بشيء على من يقيمون شعائر الدين ويقومون بخدمة تلك المحال
الطاهرة .

فبناء على كل ذلك رأينا أن نضع مشروعا لعلو تلك المرتبات، حتى إذا وافق
عليه المجلس أنفذ وارتفع الضرر نوعا عن أولئك المساكين وها هو ذا :

الأئمة والخطباء

حيث إن الأئمة والخطباء بالمساجد تختلف حالتهم بعضهم عن بعض فقد رؤى
تقسيم مرتباتهم إلى ثلاث درجات :

(الأولى): الأئمة والخطباء الحائزون لدرجة العالمية، وماهية كل منهم أقل من
جنيهين ونصف شهريا تكمل إلى هذا القدر، بشرط أن الموجود منهم ولم يكن
مكلفا بإعطاء دروس لتعليم العوام يكلف به مثل غيره، لانتفاع العامة بالأمور
الدينية .

(الثانية): الأئمة والخطباء الحائزون لشهادة الأهلية، وماهية كل منهم أقل من
جنيه وخمسمائة مليم شهريا تكمل إلى هذا القدر، بالشرط المقدم ذكره .

(الثالثة): الأئمة والخطباء غير الحائزين لدرجة العالمية ولا لشهادة الأهلية وماهية
كل منهم أقل من جنيه واحد شهريا تكمل إلى هذا القدر .

المدرسون

المدرسون الموجودون في بعض المساجد، من كان منهم ماهيته أقل من جنيهين
اثنين ونصف شهريا تكمل إلى هذا القدر .

مشايخ الخدمة

هؤلاء من كان منهم ماهيته أقل من جنيته ونصف يكمل إلى هذا القدر .

المؤذنون

من كان منهم ماهيته أقل من سبعمائة وخمسين مليما شهريا تكمل إلى هذا القدر ، ما عدا المؤذنين في المساجد الشهيرة وهي الجامع الأزهر ومسجد سيدنا الحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة والسيدة فاطمة النبوية والسيدة سكينة والإمام الشافعي والسلطان أبو العلا فتكون ماهية الواحد منهم جنيها شهريا .

قراء السورة

هؤلاء من كان منهم ماهيته أقل من مائتين وخمسين مليما شهريا تكمل إلى هذا القدر .

وظائف الخدمة

الخدمة مثل الوقاد والكناس والبواب والملاء وغيرهم من كان منهم ماهيته أقل من سبعمائة وخمسين مليما شهريا تكمل إلى هذا القدر .

متعهدو إقامة الشعائر

المتعهدون المكلفون بالصرف على بعض المساجد من جميع اللوازم من كان مرتبه أقل من جنيته اثنين يكمل إلى هذا القدر .

وبناء على ذلك فالزيادة الممكن إضافتها على مرتبات هؤلاء الخدمة جميعهم بمساجد مصر وبولاق بحسب هذا الترتيب هي ما يأتي :

المشروع

قيمة الزيادة المطلوبة	الجارى صرفه الآن	المقتضى ربطه بحسب القيمة الشهرية	الذين لم يصبهام شىء من هذه الزيادة بحسب القاعدة
جملة	مفردات	جنيه	جنيه
٨٩	١٠٩	١٩٨	١١
٢٨٩	٢٨١	٥٧٠	١٩
٢٧	٩٣	١٢٠	٤
٣١٦	—	—	—
٨٩١	٤٨٩	١٣٨٠	٤٦
٩٦٣	٧٢٩	١٦٩٢	٩٤
٨١٤	٩٦٢	١٧٧٦	١٤٨
١٥٥	٣٢٥	٤٨٠	٤٠
٢٦٦٨	١٠٣٩	٢٦٤٦	٢٩٤
١١٩٤	—	—	—
١٧٨	٣٠٨	٤٨٦	١٦٢
١٧٧٥	٣٤٧٢	٥٢٤٧	٥٨٣
٤٦٣	٢٣٣	٦٩٦	٢٩
جنيه	جنيه	جنيه	عدد
٦٦٨٣	٨٦٠٨	١٥٢٩١	١٤٣٠
١٩٧	—	—	—

فمبلغ ستة الآلاف وستمائة وثلاثة وثمانين جنيها هو اللازم زيادته على «ماهيات» خدمة المساجد بمصر على الكيفية التي توضحته . ونؤمل التصريح لنا بمبلغ ٣١٧ جنيها لتوزيعه بمعرفتنا على بعض الوظائف التي لم ينلها شىء من هذه القاعدة بحسب ما نراه من الضرورة والأهمية، فيكون المقتضى التصريح به من المجلس مبلغ سبعة آلاف جنية وهو المخصص لمساجد مصر فى القرار السابق .

بناء عليه قد تجررت هذه المذكرة للنظر وتقرير ما يترأى .

تراجیم

سيرتى (١٢٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة)

الحمد لله ولى الضعفاء إذا رجعوا إليه، ونصيرهم إذا اعتمدوا فى أعمالهم عليه، وأخلصوا له العمل، ومحصوه من شوائب الخيل، ولم يأسوا من رحمته، ولم يبطروا بنعمته. والصلاة والسلام على محمد خاتم رسله، الهادى إلى الحق وسبله، الداعى إليه بقوله وفعله، المؤثر على نفسه وأهله، المعرض عن نعيم الدنيا لأجله، وعلى آله وصحبه الذين بايعوه، وعلى الصراط المستقيم والهجج الواضح تابعوه.

وبعد . . فما أنا ممن تكتب سيرته، ولا ممن تترك للأجيال طريقته، فإننى لم آت لأمتى عملاً يذكر، ولم يكن لى فيها إلى اليوم أثر يؤثر، حتى أكون لأحد منها قدوة، أو يكون لأحد فى أسوة. وهذا الذى أجد من استصغار أمرى، وخفاء أثرى، وظهور عجزى عن بلوغ ما يرمى إليه فكرى ويطمح إليه نظرى، كان يمنعنى من أن أكتب شيئاً يتعلق بحياتى، وتعرض فيه بداياتى، وشئ من أعمالى بعدها وصفاتى، حتى أكون به باقياً عند من يطالعه بعد مماتى، وكنت أقول: وكنت أصرفه فى حكمة أستفيدها خير من زمن أنفقه فى قصة أستعيدها. وما الذى عساه يبقى منى، وأنا فى قومي لم أترك ما يؤثر عنى؟!

ولكن عرض لى أن زرت يوماً بعض معارفى من الغربيين عن نظروا فى الآفاق، وبحثوا فى العادات والأخلاق، وجابوا لذلك الأقطار، وركبوا الأخطار، ونجشمو

مشاق الأسفار، وحققوا فى ذلك ونقبوا، وكتبوا فيه ما شاء الله أن يكتبوا. فدار الحديث بيننا على شئون بعض الأمم الحاضرة، وما يجرى فيها مما أدت إليه حوادثها الماضية، فذكرت لهم ما عندى فى ذلك، وما أقيم عليه رأى من مشاهدات، فى أيامى الخاليات. فرأوا فيما ذكرت شيئا يستحق أن يذكر، ولا ينبغي أن يهمل ويهدر، وزادوا على ذلك أن قالوا:

إنهم يتمنون أن يروه منقولاً إلى لغتهم، مقروء فى قومهم بلسانهم. ولن يكمل ذلك حتى يكون مدرجا فى سيرتى، معروضا فى تضاعيف وصفى لمعشتى، وما تنقلت فيه من أدوار، وما تدرجت إليه من آراء وأفكار، مع إسناد كل شيء إلى سببه، ورد كل أمر إلى أصله.

وسألونى مع ذلك أن أكتب ما أعرف من نسبى، وما كان عليه بيتى، ومنزلة أهلى من قومى. فقلت: سبحان الله، لو كانوا من المسلمين لقلت إنهم أخذوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تحقرن من المعروف شيئا».

أولئك قوم يعرفون الأقدار، ويقدرون الآثار، لا يبخسون شيئا حقه، ولا ينكرون عليه ما استحقه. يطلبون المنفعة فى كل شيء، حتى فيما لا قيمة له فى نظرنا، وفيما نعهده من الضائعات فيما بيننا.

هذا الذى ألفتهم إلى دعوتى لتحرير سيرتى، نزر قليل مما أقصه كل يوم على أبناء جلدتى، وهم يسمعون ما بين عابث بلحيته، ولاه بكبرياته وعنجهيته، ومغرور بمقامه ورتبته، ومعجب بسنه وشيخوخته.

وما استحشنى على إثبات شيء مما غشبنى إلا رجل واحد يشاركنى فى الملة، ولكنه يفارقتى فى الأصل والمنشأ^(١٢١)، وكان من كلامه فى استنهاضى لذلك:

«إنه إن لم ينفع أهل عصرنا انتفع به من يأتى بعدنا».

غير أن المرء ولوع بما بين يديه، غير واثق بما غاب عنه، فكنت أدافعه بما قدمت من الأعاليل. ولكن لما نصره أولئك الغرباء، وأيده فى طلبه العرفاء، وبالفوا فى الإلحاح علي، حتى قال لى أحدهم ثانى يوم: «لعل الفصل الأول قد تم»، يريد بذلك: لعلى بدأت فى العمل عقب مفارقتة، وأتممت الفصل الأول من الكتاب،

مع أنى لم أكن شرعت فيه . وفى يوم مفرد قال «أرجو أن أقرأ الكتاب بلغتنا فى مثل هذه الأيام فى العام القابل» .

لما تكرر الطلب فى هذه الصورة المختلفة، رأيت أن الإضراب عن الإجابة إغراق فى الحمول، وتقصير فى احترام رأى لم يشبه رياء، ولم يحمل عليه إلا قوة الظن بالفائدة فى المطلوب .

ثم نظرت نظرة فى نفسى، وما كانت بدايتى، وما لا قيت فى تربيتى، وما نزعت إليه أثناء الطريق فى سيرى، وما انتهت إليه فيما تأخر من أيام عمرى، قست جميع ذلك إلى ما عليه الناس حولى، فوجدت اختلافا قد يسهو عنه الغافل، ولكن ربما يتفجع بملاحظته العاقل .

غاية في ثلاثة أهداف

وجدت أنني نشأت كما نشأ كل واحد من الجمهور الأعظم من الطبقة الوسطى من سكان مصر، ودخلت فيما فيه يدخلون. ثم لم ألبث بعد قطعة من الزمن أن سئمت الاستمرار على ما يألّفون، واندفعت إلى طلب شيء مما لا يعرفون. فعثرت على ما لم يكونوا يعثرون عليه، وناديت بأحسن ما وجدت ودعوت إليه، وارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين:

الأول: تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها الله لثرد من شططه، وتقل من خلطه وخبطه، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني. وإنه على هذا الوجه يعد صدقاً للعلم، باعثاً على البحث في أسرار الكون، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة، مطالباً بالتعويل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل. كل هذا أعده أمراً واحداً. وقد خالفت في الدعوة إليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة: طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم.

أما الأمر الثاني: فهو إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير، سواء كان في المخاطبات الرسمية بين دواوين الحكومة ومصالحها، أو فيما تنشره الجرائد على الكافة مُنشأً أو مترجماً من لغات أخرى، أو في المراسلات بين الناس. وكانت أساليب الكتابة في مصر تنحصر في نوعين كلاهما يمجّه الذوق وتتكبر لغة العرب:

الأول: ما كان مستعملاً في مصالح الحكومة وما يشبهها، وهو ضرب من ضروب التأليف بين الكلمات، رث خبيث غير مفهوم، ولا يمكن رده إلى لغة من لغات العالم، لا في صورته ولا في مادته، ولا يزال شيء من بقاياها إلى اليوم عند بعض الكتاب من القبط ومن تعلم منهم، غير أنه والحمد لله قليل.

والنوع الثاني: ما كان يستعمله الأدباء والمتخرجون في الجامع الأزهر، وهو ما كان يراعى فيه السجع وإن كان بارداً، وتلاحظ فيه القواصل وأنواع الجتناس وإن كان رديفاً في الذوق، بعيداً عن الفهم، ثقيلًا على السمع، غير مؤد للمعنى المقصود، ولا منطبق على آداب اللغة العربية. وهو وإن كان يمكن رده إلى أصول اللغة العربية في صورته، لكنه لا يعد من أساليبها المرضية عند أهلها. ولا يزال هذا النوع موجوداً في عبارات المشايخ خاصة.

ثم ورد علينا في أخريات الأيام ضرب آخر من التعبير كان غريباً في بابه، وهو ما جاءنا من الأقطار السورية في جريدتي «الجنة» و«الجنان» المنشأتين بقلم المعلم بطرس البستاني. وهذا الضرب كان يعد من غرائب الأساليب، وبه أنشئت جريدة «الأهرام» في مصر، وقد محى أثره والحمد لله.

وهناك أمر آخر كنت من دعائه، والناس جميعاً في عمى عنه، وبعد عن تعقله. ولكنه هو الركن الذي تقوم عليه حياتهم الاجتماعية، وما أصابهم الوهن والضعف والدل إلا بخلو مجتمعهم منه. وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة. نعم كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها، وهي هذه الأمة لم يخطر لها هذا الخطر على بال من مدة تزيد على عشرين قرناً^(١٢٢)، دعوانا إلى الاعتقاد بأن الحاكم، وإن وجبت طاعته، وهو من البشر الذين يخطئون، وتغلبهم شهواتهم، وأنه لا يرد عنه خطئه، ولا يقف طغيان شهوته، إلا نصح الأمة له بالقول والفعل.

جهزنا بهذا القول والاستبداد في عنفوانه، والظلم قابض على صولجانه، ويد الظلم من حديد، والناس كلهم عبيد له أي عبيد.

نعم. . إنني في كل ذلك لم أكن الإمام المتبع، ولا الرئيس المطاع. غير أنني كنت روح الدعوة، وهي لا تزال بي في كثير مما ذكرت قائمة، ولا أبرح أدعو إلى عقيدتي

فى الدين؁ وأطالب بإتمام الإصلاح فى اللغة؁ وقد قارب . أما أمر الحكومة والمحكوم فتركته للقدر يقدره؁ وليد الله بعد ذلك تدبره؁ لأننى قد عرفت أنه ثمرة تجنيها الأم من غراس تغرسه وتقوم على تنميته السنين الطوال . فهذا الغراس هو الذى ينبغى أن يعنى به الآن والله المستعان .

أصبحت فجاحاً فى كثير مما عنيت به؁ وأخفقت فى كثير مما وجهت عزيمتى إليه . ولكل ذلك أسباب؁ بعضها مما عُرض فى طبعى؁ وشئ منها مما احتف حولى؁ وطائفة منها من أصالتى فى رأى أو خطلى . ومن الذى يستطيع أن يفصل ذلك غيرى؁ حتى يكون إن شاء الله؁ عبرة لمن يأتى من بعدى؟!

لهذا رأيت أن أكتب ما لاقيت؁ وأثبت ما صادفت من لدن عقلت؁ منها على ما فى من معاييب؁ وعلى إحسان الله إلى فى بعض المزايا؁ وعلى علل الحوادث التى مررت بها أو مرت بى فى أطوار حياتى . غير أننى أبدأ بكلام قليل فيما يتعلق بما فى بيتى؁ وهو ما لا أعرفه إلا بالسمع من أهله كما لا يخفى .

الفصل الأول - أهلى

أول ما عقلت من أنا، ومن والدى، ومن والدتى، ومن هم أقارى، وجيران بيتى، عرفت أنى ابن «عبد خير الله» من سكان قرية «محلة نصر» بمرکز «شبراخيت» من مديرية «البحيرة». ووقر فى نفسى احترام والدى، ونظرت إليه أجل الناس فى عيني، وسكن من هيئته فى قلبى ما لا أجده لأحد من الناس اليوم عندى.

أما عوامل هذا الاحترام وذلك الإجلال فأتذكر منها: قلة الكلام أمامى، ووقار كان فى الحركات والأعمال والهيئة، والتنزه عن مخالطة الصغار من الناس، ومشاهدتى أهل بلده يحترمونه ويبالغون فى توقيرهم إياه، وانفراده بالطعام دون والدتى وأخواتى، فإن ذلك كان آية العظم عندنا؛ فإنه ما كان يواكل نساءه وأولاده فى تلك الأوقات إلا الفقراء وأهل الطبقة السفلى من أهل القرية.

ثم وجدت والدى يقرى الضيف، ويؤوى الغرب، ويفتخر بإكرام النزىل. وذلك كان يزيد منزلته من نفسى علوا، وأنا لا أفهم من هذا إلا أنه شىء يفتخر به بدون أن أعقل له علة.

وبالجمل، كنت أعتقد أن والدى أعظم رجل فى القرية، وكل من فيها دونه، وهو بذلك كان أعظم رجل فى الدنيا. فإن الدنيا عندى لم تكن أوسع من قرية «محلة نصر». وكان يندى فى اعتقاده هذا رؤيتى لبعض الحكام كناظر القسم «مأمور المركز» وحاكم الخط «معاون المركز» ينزلون عندنا، ولا ينزلون فى بيت العمدة، مع أنه كان أوسع رزقا من والدى، وأكثر دورا وأرضين. وفشا فى ذلك الاعتقاد بأن الكرامة وعلو المنزلة لا يتعلقان بالثروة ووفرة المال.

هذا، وكنت أعقل من صغرى ما كان عليه والذى من ثباته فى عزيمته، وشدته فى المعاملة، وقسوته على من يعاديه. وقد أخذت عنه ذلك ما عدا القسوة، وأحمد الله ولا أحصى ثناء عليه.

أما والدتى فكانت منزلتها بين نساء القرية لا تنزل عن مكانة والدى. وكانت ترحم المساكين وتعطف على الضعفاء، وتعد ذلك مجدا وطاعة لله وحمدا. ولم أزل أجد أثر ما وعيت من ذلك فى نفسى إلى اليوم.

عرفت لى عمّا يسمى «بهنسى»، ولا أعرف من أحواله شيئا لأنه مات قبل أن أحفظ عنه. وكان لوالدى ابن عم يسمى «إبراهيم»، ولم يكن له بين الناس ما يذكر به، وكان يساكننا فى بيت واحد، ولا يزال ولده يسكن فى قسم من منزلنا إلى اليوم. ولنا أقارب كثيرون يتصلون بنا من جهة النساء، ويوتهم من خير البيوت فى القرية.

هذا ما عرفته من حاضري بيتى فى أول أمرى، وما طرأ عليه سيأتى ذكره فى سيرتى. أما ماضيه، فإنما أذكره حديثا عن أبى، ورواية عن بعض من عرف شيئا منه ممن أتق به من ذوى قرابتي وغيرهم.

جدى لأبى كان يسمى «حسن خير الله» توفى عن أبى وعمى «بالهواء الأصفر» الذى فتك بسكان القطر المصرى فى أواسط القرن الماضى (١٢٣). ويقال إنه كان له قبل موته من بنى عمه وذوى عصمته نحو اثنى عشر رجلا، وشى بهم واش من بيت آخر جاء البلدة وسكن فيها، وحسد أهل الحسب من سكانها، فسعى بأهل هذا البيت. «بيت خير الله». عند الحكام، بحجة أنهم ممن يحمل السلاح، ويقف فى وجه الحكام وأعاونهم عند تنفيذ المظالم، فأخذوا جميعا، وزجوا فى السجون واحدا بعد واحد. ومن دخل منهم السجن لا يخرج إلا ميتا، وكان جدى «حسن» شيخا بالبلدة، وهو الذى بقى من البيت مع ابن أخيه إبراهيم الذى سبق ذكره.

بعد وفاته طالبت يد ذلك الكاشح، بمساعدة أعيان الحكومة، إلى سلب ما كان فى البيت من تراث، حيث لم تكن قوة تدافعه، فإنه لم يكن بقى إلا والدى فى سن الرابعة عشرة، وعمى فى سن السادسة عشرة، وإبراهيم فى سن الثامنة عشرة، والنساء، فأخذ جميع ما كان فى البيت حتى الأبواب وبعض أخشاب السقوف.

فهاجر والدى وعمى ومن معهما من البلدة، ولجئوا إلى خال والدى الحاج «محمد خضر»، وكان عمدة في قرية صغيرة تعرف بـ«كُنيسة أورين» من مركز «شبراخيت». ولكنه لم يستطع إيواءهم عنده خوف الاضطهاد، لأن هذه المصائب كلها لم تكن قد اسنلت أحقاد الظلمة من الحكام والوشاة. فأخذهم خفية وسار بهم إلى مديرية الغربية عند أحد أقاربه في قرية يقال لها «منية طوخ» بمركز «السنطة». ثم انتقلوا إلى قرية بجانبها تسمى «شتراء». وكان معهم من النقود ما يسمح لهم باستئجار أطيان يعملون في زراعتها، إما بأنفسهم وإما بشركاء يعملون بأيديهم ويقتسمون الربيع معهم.

واشتهر والدى بالفتوة والبراعة في الصيد بالسلاح، وأحبه لذلك «مصطفى أفندى المنشاوى» و«محمد» أخوه. وكانا موظفين في دائرة المرحوم «إسماعيل باشا» الخديوى الأول في وظيفة مفتش زراعة، والثانى بوظيفة ناظر، وطابت له صحبتها، وعدوه كأنه واحد من أهلها، ودام ذلك مدة مستين.

ولما اشتد الظلم على أهل قرية «محلة نصر» وضائق بهم السبل، لما كان يسومهم ذلك الواشى من الخسف والذل، أخذوا يتسللون بيتا بعد بيت، يهجرن القرية ويذهبون ليقيموا فى جوار من سبقهم من أهلى.

فأحس الشقى بإشراف القرية على الخراب، وفى ذلك انتقاص منافع وخسار كبير فى مصالحه. فجدد الوشاية بالدى ومن معه، ورفع شكوى إلى مدير «البحيرة». وكان فى «شبراخيت» يذكر فيها أن والدى ماوى لمن فروا بأملحتهم من القرية. وكان قد صدر أمر المرحوم «عباس باشا الأول» بتجريد الأهالى من السلاح، وحظر حمله عليهم.

فكتب مدير «البحيرة» بذلك إلى مدير «الغربية»، واتهم مع ذلك «مصطفى أفندى المنشاوى» بإيوائه بعض الفارين من العسكرية، فأخذ الجميع على غرة، وقبض عليهم فى بيوتهم، وصيقوا إلى مديرية الغربية.

أما «مصطفى المنشاوى»، فأرسل إلى ليمان الإسكندرية. وأما والدى ومن معه، فأرسلوا إلى مديرية «البحيرة» ليحبسوا هناك إلى أن يصدر الأمر فى شأنهم. ولم يزالوا فى السجن إلى أن توفى «عباس باشا». فأخرج عنهم وعن غيرهم.

وبعد ذلك عاد والدي إلى مسقط رأسه في أول ولاية المرحوم «سعيد باشا»، ولم يجد شيئاً مما كان يملكه أسلافه إلا جدران البيت مهدمة.

تقدم أنه طالبت إقامته في مديرية «الغربية»، ويقال إن مدتها بلغت نحو خمس عشرة سنة، وفي أثناءها عرف كثيراً من سكان البلاد المجاورة «لشتراء»، وعرف فيمن عرف بيت والدتي، وهو بيت كبير في بلدة تسمى «حصّة شبشير»، يعرف بيت «عثمان»، كان كبيره إذ ذاك جدي «إبراهيم عثمان» الكبير، فتزوج والدتي، وأخذها إلى «شتراء»، وفيها وكُدتُ في أواخر سنة خمس وستين بعد المئتين والألف من الهجرة، ولم يولد له منها غيري إلا بتان، إحداهما تسمى «ززم» وهي بكره، وتوفيت قبل ولادتي، والأخرى تسمى «مریم» وهي لم تمت حتى تزوجت وأنا في آخر سني طلب العلم.

كنت أسمع المداحين من أهل بلدتنا يلقبون بيتنا ببيت التركمان، فسألت والدي عن ذلك، فأخبرني أن نسبنا يتّهي إلى جد تركماني جاء من بلاد التركمان في جماعة من أهله وسكنوا في الخيام بمديرية «البحيرة» مدة من الزمن. ثم اتفق أن اتّصل بهم شيخ يسمى «عبدالمك» لا يعرف نسبه، ولكنه كان معتقداً له كرامات تنسب إليه، واتخذ له خلوة في المحل الذي أسست فيه قرية «محلة نصر». فلما توفي رأى جدنا، ومن كان من أهل بيت الشيخ وبيت آخر يسمى بيت «الفرنواني» أن يبنوا له قبة، ثم يقيموا لهم بيوتاً من البناء حول تلك القبة ويسكنوها. ثم انضم إليهم بيوت كثيرة تكون من مجموعها قرية «محلة نصر»، وذلك من زمن مديد لا يعرف ابتداءه. ولا تزال قبة الشيخ وبيت أقرائه إلى اليوم. أما تسميتها «محلة نصر»، فذلك لأن مزارع البلدة كانت أعطيت إقطاعاً لشخص يسمى «نصراً» فسميت باسمه، وذلك في زمن لا نعرفه أيضاً.

وقد أخبرني المرحوم «علي باشا مبارك» أنه اطلع على رحلة «العبد اللطيف البغدادى»^(١٢٤)، الشهير تعرف «بالرحلة الكبرى» ورأى فيها اسم «محلة نصر» و«مسروق»، وأنه نزل ضيفاً في بيت خير الله التركماني. وقال إن البيوت الكبيرة في البلدة كانت ثلاثة: بيت الشيخ، وبيت خير الله، وبيت الفرنواني.

أما بيت والدتي فيقال إنه عربي قرشي، وإنه يتصل في النسب بعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولكن ذلك كله روايات متوارثة لا يمكن إقامة الدليل عليها.

الأنساب في الإسلام

وهنا موضع الكلام على سبب ضياع الأنساب في الإسلام، وكيف وصل الأمر بالمسلمين إلى ألا يعرف الواحد منهم من آبائه أكثر من ثلاثة، ومنهم من لا يعرف غير والده.

جاء الإسلام والعرب أشد الناس محافظة على أنسابهم، وأشدهم حرصاً على معرفة ما كان لأسلافهم من مجد وحسب. وكانوا يباليون في الاعتزاز بشرف الأحساب حتى كادوا لا يعدون من خلال الخير شيئاً يساوي شرف النسب. وهيهات أن يرتفع ذو أدب بأدبه إلى رتبة شريف بنسبه، وإن كان حاملاً في نفسه، غير شيء في عمله.

ولا يخفى ما كان في ذلك من بخل الحق، والاستهانة بالكرم الذاتي، والشرف العصامي، والاتكال في نبيل المقامات العالية بين الناس على ما فعل السابقون، لا على ما يكسبه المرء بجده واجتهاده. نعم كان في الافتخار بالآباء والأجداد، ومعرفة ما أتوا به من جليل الأعمال، وما كانوا عليه من كريم الخصال، تحريض لأخلافهم على الاقتداء بهم، وحفظ ما ورثوهم من علو ورفعة. لكن الكسل الملازم لطبيعة الإنسان كان يُغلب جانب الاتكال على جانب الأسوة.

فجاء الدين الإسلامي ينكر الإفراط والغلو في اعتبار الأنساب، كما أنكر ذلك في كل شيء حتى في الدين نفسه. وقال التنزيل: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾ (الحجرات: ١٣)، وقال صلى الله عليه وسلم: «أتوني بأعمالكم ولا تأتوني بأنسابكم»، ليدل على أن النسب وحده ليس بالشيء، يرفع ويخفض. ولكن المعول عليه، وما يصح أن يرجع الكرم إليه، إنما هو ما يكون عليه المرء نفسه، فإن

وافق ذلك نسبا عاليا وحسبا تالدا كان أبلغ في الشرف وأعرف في الكرم، وإلا فلن يبخس العامل عمله، ولن يحرم أولئك الذين فاض عليهم الفضل الإلهي فرفع أنفسهم عما كان وضعهم أبأؤهم، فجعلهم بذاتهم أصولاً للكرم، وأدواحاً للمجد، بما أودع فيهم من الغرائز الفاضلة، ووفقهم للأعمال الصالحة، فمنهم يتبدى الحسب، وإليهم في القرون المستقبلية يرجع النسب.

هذا ما أراده الإسلام، وما دعا إليه. ولكنه مع ذلك أمر برعاية النسبة إلى الآباء، ونفى ما كان عند الجاهلية من عادة التبني والالتحام بالأدعياء، وفرض على المؤمنين أن يدعوهم لأبائهم ليعرفوا بهم لا بمن اندرجوا فيهم. وجعل لقريش من الفضل على غيرها من القبائل ما تقصر عن بلوغه وراحل الأموال. وأوصى على بن أبي طالب أن يعهد بجلائل الأعمال إلى أهل البيوتات الصالحة، وذوى القدم السابقة. . وجاءت سنة السلف شاهدة بأن للأنساب وتوارث الأحساب مظاهر في أعمال الأشخاص، وأثارت في خصالهم ينبغي النظر إليها. فلم يهمل الإسلام شأن النسب، ولم يضع من شأن الأدب المكتسب، بل طلب العدل في الأمرين، وجمع لأهله بين النظرين الصادقين.

ولكن ماذا يصنع الإسلام في المسلمين وقد مهرأ في تحريفه، وقلب مقاصده العالية إلى أضدادها، كأنما هم مغرون بذلك من أعدائه؟! رأوا من بداية الأمر أن بعض من لا نسب لهم من الموالى والملصقين قد بلغوا من منازل الكرامة بين المسلمين ما يغيظهم عليه أهل الأحساب، وذلك بما أحرزوا من شجاعة ونجدة أو علم وفضيلة. وبلغ من أمر بعض الموالى الذين لا يعرف أبأؤهم فضلاً عن أجدادهم في الدولة العباسية أن استبدوا على الخلفاء من نسل العباس بن عبد المطلب، واغتصبوا الملك منهم، وسادوا على كل ذي حسب ونسب في أيامهم. بل قد فعل كثير منهم الأفاعيل بأشرف الناس نسباً من آل بيت النبوة. فسقطت لذلك منزلة النسب من نفوس المسلمين، وعاندوا سنة من أعظم سنن الله في خلقه، وهي سنة توارث الأخلاق والغرائز.

وإن ما يكون في الآباء من أصول الملكات يهيئ الأبناء لكسب مثلها، وما جاء مخالفة لذلك فهو من مبتدعات القدرة الإلهية، وأما التربية فإن كانت حسنة مهدت السبيل وأسرعت بتكوين الملكة الصالحة في النفس المستعدة، حتى يكون الشاب من

أهل بيت صالح بمنزلة الشيخ ممن جاهد نفسه وأخذها بالرياضة على مكارم الأخلاق وليس له سلف فيها . وإن كانت رديئة أمانت الاستعداد للخير ومحنته من طبيعة النفس ، وجاءت بدله بضده .

وشأن التربية مع الاستعداد للردائل ذلك الشأن بعينه . فإن كانت صالحة أمانت ذلك الاستعداد ، ولكن بعد عناء يستغرق السنين الطوال . وإن كانت غير صالحة أسرع بتكوين الملكات الخبيثة في نفس الناشئ ، حتى يكون الفتى من قوم فاسقين قد بلغ مبلغ الشيخ من غيرهم ، يرميه القدر من أول نشأته من قسي الحاجة فيأخذ يكلف نفسه ما ليس في استعدادها ، ويحملها على معاناة ما لا يليق من الخلخال من الحيلة والمكر والخديعة مثلاً ، وهو ليس من أهلها .

هكذا أغفل المسلمون مراعاة هذه السنّة في أنفسهم ، مع أنهم لم يغفلوا عنها في دوابهم من الخيل والحمير ، وما شيتهم من البقر والغنم والإبل ونحوها . فيطلبون نتاج الجياد من الجياد ، ولكنهم لا يطلبون البنين من أم البنين . بل ولعوا بالجواري والإماء ممن لا تعرف أصولهن ، ولم تعرض على الاختيار لخلالهن في بيوت آبائهن . وأكثر ما كان من ذلك في بيوت الخلفاء ومن يليهم من عليّة الناس . فكان خيرا للابن أن ينسى خثولته بعد أن كان يفترج بها . ولعل الملوك بالممالك ، وظنّهم فيهم الإخلاص في الولاء ، وثقتهم بأمانتهم ذهب بهم إلى رفعهم على رموس من سواهم ، فتوجهت إليهم النفوس بالرعاية والاحترام ، وما كان لأحد من أولئك العبيد المحترمين أن يذكر له أبا ، أو يتذكر لنفسه نسباً . فصار الجهل بالأنساب عادة ، وبثت العادة ، وأصبح البيت القديم المؤسس علي مئين من السنين لا يعرف من أسلافه إلا واحداً أو اثنين ومن بقي بعد ذلك فقد أكل الزمن ذكره ، ومحا جهل خلقه أثره .

ولذلك أقول إن ما أسمعه عن بيت والدي والدي ، إنما هو روايات من أفواه الأهل والأقارب ومن يعرفهم من الناس ، قد يكون لها طريق إلى الصحة وقد تكون مما يخترعه الناس للتزيد في الفضل . غير أن ذلك يأتي في الانتساب إلى قریش وعمر بن الخطاب . أما في الانتساب إلى أصل تركماني فلا أظن ذلك يأتي ، ولهذا يترجح عندي جانب صحة الخبر ، ويؤيده ما يرى في أهل بيتنا من بعض الخصال التي لا يشاركون فيها من يجاورهم في مساكنهم^(١٢٥) .

الفصل الثاني

النشأة والتربية وطلب العلم (١٢٦)

«تعلمت القراءة والكتابة في منزل والدي، ثم انتقلت إلى دار حافظ قرآن، قرأت عليه وحدي جميع القرآن أول مرة، ثم أعدت القراءة حتى أتممت حفظه جميعه في مدة سنتين، أدركني في ثانيتهما صبيان من أهل القرية جاءوا من مكتب آخر ليقروا القرآن عند هذا الحافظ، ظنا منهم أن نجاحي في حفظ القرآن كان من أثر اهتمام الحافظ. بعد ذلك حملني والدي إلى طنطا حيث كان أخي لأمي الشيخ «مجاهد» - رحمه الله - لأجود القرآن في المسجد الأحمدي، لشهرة قرائه بفنون التجويد، وكان ذلك في سنة ١٢٧٩ هجرية (١٢٧).

«ثم في سنة إحدى وثمانين جلست في دروس العلم، وبدأت بتلقي (شرح الكفراوى على الأجرومية) في المسجد الأحمدي بطنطا، وقضيت سنة ونصفا لا أفهم شيئا لرداءة طريقة التعليم. فإن المدرسين كانوا يفاجئوننا باصطلاحات نحوية أو فقهية لا نفهمها، ولا عناية لهم بتفهم معانيها لمن لا يعرفها، فأدركني اليأس من النجاح، وهربت من الدرس، واختفيت عند أخوالي مدة ثلاثة أشهر.

ثم عشر على أخي فأخذني إلى المسجد الأحمدي، وأراد إكراهي على طلب العلم فأبيت، وقلت له: قد أيقنت أن لا نجاح لي في طلب العلم، ولم يبق على إلا أن أعود إلى بلدي وأشتغل بملاحظة الزراعة كما يشتغل الكثير من أقاربي. وانتهى الجدل بتغلبى عليه، فأخذت ما كان لي من ثياب ومتاع ورجعت إلى «محلة نصر» على نية ألا أعود إلى طلب العلم، وتزوجت في سنة ١٢٨٢ على هذه النية.

«فهذا أول أثر وجدت في نفسي من طريقة التعليم في طنطا، وهي بعينها طريقته في الأزهر. وهو الأثر الذي يجده خمسة وتسعون في المئة من لا يساعدهم القدر بصحبة من لا يلتزمون هذه السبيل في التعليم - سبيل إلقاء المعلم ما يعرفه أو ما لا يعرفه بدون أن يراعى المتعلم ودرجة استعداده للفهم - غير أن الأغلب من الطلبة الذين لا يفهمون تغشهم أنفسهم، فيظنون أنهم فهموا شيئاً، فيستمرون على الطلب إلى أن يبلغوا سن الرجال، وهم في أحلام الأطفال، ثم يتنلى بهم الناس، وتصاب بهم العامة، فتعظم بهم الرزية، لأنهم يزيدون الجاهل جهالة، ويضللون من توجد عنده داعية الاسترشاد، ويؤذون بدعاويهم من يكون على شيء من العلم، ويحولون بينه وبين نفع الناس بعلمه.

«بعد أن تزوجت بأربعين يوماً، جاءني والدي ضحوة نهار، وألزمي بالذهاب إلى طنطا لطلب العلم. وبعد احتجاج وتمنح وإباء لم أجد مندوحة عن إطاعة الأمر، ووجدت فرساً أحضر فركبته، وأصحبني والدي بأحد أقاربي - وكان قوي البنية شديد البأس - ليصنعني إلى محطة «إيتاي البارود» التي أركب منها قطار السكة الحديدية إلى طنطا.

كان اليوم شديد الحر، والرياح عاصفة ملتبهة سافياء^(١٢٨)، تحجب الوجه بشبه الرمضاء^(١٢٩)، فلم أستطع الاستمرار في السير، فقلت لصاحبي أما مداوية المسير فلا طاقة لي بها مع هذه الحرارة، ولا بد من التعرّيج على قرية أنتظر فيها أن يخف الحر، فأبى عليّ ذلك فتركته، وأجريت الفرس هارياً من مشادته، وقلت: إني ذاهب إلى «كنيسة أورين» - بلدة غالب سكانها من خثولة أبي - وقد فرح بي شبان القرية لأنني كنت معروفاً بالفروسية واللعب بالسلاح، وأملوا أن أقيم معهم مدة يلهو فيها كل منا بصاحبه.

أدركني صاحبي، وبقي معي إلى العصر، وأرادني على السفر، فقلت له: خذ الفرس وارجع، وسأذهب صباح الغد، وإن شئت قلت لوالدي إنني سافرت إلى طنطا. فانصرف وأخبر بما أخبر. وبقيت في هذه القرية خمسة عشر يوماً تحولت فيها حالتي، ويدلت فيها رغبة غير رغبتى.

ذلك أن أحد أحوال أبي واسمه الشيخ «درويش» سبقت له أسفار إلى صحراء

ليبيا، ووصل في أسفاره إلى «طرابلس الغرب»، وجلس إلى السيد «محمد المدني»، والد الشيخ «ظافر» المشهور، الذي كان قد سكن «الآستانة» وتوفي بها، وتعلم عنده شيئا من العلم، وأخذ عنه الطريقة «الشاذلية». وكان يحفظ (الموطأ) وبعض كتب الحديث، ويجيد حفظ القرآن وفهمه. ثم رجع من أسفاره إلى قريته هذه واشتغل بما يشتغل به الناس من فلاح الأرض وكسب الرزق بالزراعة.

«وإن هذا الشيخ جاءني صبيحة الليلة التي بثها في «الكنيسة» ويده كتاب يحتوى على رسائل كتبها السيد «محمد المدني» إلى بعض مريديه بالأطراف، بخط مغربي دقيق، وسألني أن أقرأ له فيها شيئا لضعف بصره. فدفعت طلبه بشدة، ولعنت القراءة ومن يشتغل بها، ونفرت منه أشد النفور. ولما وضع الكتاب بين يدي رميته إلى بعيد.

ولكن الشيخ تبسم، وتحلى في ألطف مظاهر الحلم. ولم يزل بي حتى أخذت الكتاب وقرأت منه بضعة أسطر. فاندفع يفسر لي معاني ما قرأت بعبارة واضحة تغالب إعراضى فتغلبه وتسبق إلى نفسى.

وبعد قليل جاء الشبان يدعونني إلى ركوب الخيل واللعب بالسلاح والسباحة في نهر قريب من القرية، فرميت الكتاب وانصرفت إليهم.

بعد العصر، جاءني الشيخ بكتابه، وألحَّ علىَّ في قراءة شيء منه، فقرأت وفسر. ثم تركته إلى اللعب. وفعل في اليوم الثانى كما فعل في الأول.

أما اليوم الثالث، فقد بقيت أقرأ له فيه وهو يشرح لي معاني ما أقرأ نحو ثلاث ساعات لم أمل فيها. فقال لي: إنه في حاجة إلى الذهاب إلى المزرعة ليعمل بعض العمل فيها. فطلبت منه إبقاء الكتاب معى، فتركه ومضيت أقرؤه. وكلما مرت بعبارة لم أفهمها وضعت عليها علامة لأسأله عنها، إلى أن جاء وقت الظهر. وعصيت في ذلك اليوم كل رغبة في اللعب وهوى ينازعنى إلى البطالة. وعصر ذلك اليوم سألته عما لم أفهمه فأبان معناه على عادته، وظهر عليه الفرح بما تجدد عندى من الرغبة في المطالعة والميل إلى الفهم.

«كانت هذه الرسائل تحتوى على شيء من معارف الصوفية، وكثير من كلامهم

فى آداب النفس وترويضها على مكارم الأخلاق، وتطهيرها من دنس الرذائل، وترهيدا فى الباطل من مظاهر هذه الحياة الدنيا .

لم يأت علىّ اليوم الخامس، إلا وقد صار أبغض شىء إلى ما كنت أحبه من لعب ولهو، وفخفخة وزهو، وعاد أحب شىء إلى ما كنت أبغضه من مطالعة وفهم . وكرهت صور أولئك الشبان الذى كانوا يدعوننى إلى ما كنت أحب، يزهدوننى فى عشرة الشيخ رحمه الله، فكنت لا أحتمل أن أرى واحداً منهم، بل أفر من لقائهم جميعاً كما يفر السليم من الأجرى .

فى اليوم السابع، سألت الشيخ ما هى طريقته؟ فقال: طريقتنا الإسلام . فقلت: أو ليس كل هؤلاء الناس بمسلمين؟ قال: لو كانوا مسلمين لما رأيتهم يتنازعون على التافه من الأمر، ولما سمعتهم يحلفون بالله كاذبين بسبب ويغير سبب .

هذه الكلمات كانت كأنها نار أحرقت جميع ما كان عندى من المتاع القديم - متاع تلك الدعاوى الباطلة والمزاعم الفاسدة، متاع الغرور بأننا مسلمون ناجون، وإن كنا فى غمرة ساهين .

سألته: ما وردكم الذى يتلى فى الخلوات أو عقب الصلوات؟ فقال: لا ورد لنا سوى القرآن، نقرأ بعد كل صلاة أربعة أرباع مع الفهم والتدبر . قلت: أتى كى أن أفهم القرآن ولم أتعلم شيئاً؟ قال: أقرأ معك، وكيفيك أن تفهم الجملة، وبركتها يفيض الله عليك التفصيل، وإذا خلوت فاذكر الله . على طريقة بينها .

وأخذت أعمل على ما قال من اليوم الثامن، فلم تمض على بضعة أيام إلا وقد رأيتنى أطيّر بنفسى فى عالم آخر غير الذى كنت أعهد، واتسع لى ما كان ضيقاً، وصغر عندى من الدنيا ما كان كبيراً، وعظم عندى من أمر العرفان والتزوع بالنفس إلى جانب القدس ما كان صغيراً، وتفرقت عنى جميع الهموم، ولم يبق لى إلا هم واحد وهو أن أكون كامل المعرفة، كامل أدب النفس . ولم أجد إماماً يرشدنى إلى ما وجهت إليه نفسى إلا ذلك الشيخ الذى أخرجنى فى بضعة أيام من سجن الجهل إلى فضاء المعرفة، ومن قيود التقليد إلى إطلاق التوحيد .

هذا هو الأثر الذي وجدته في نفسي من صحبه أحد أقاربي وهو الشيخ «درويش خضر» من أهل «كنيسة أورين» من مديرية «البحيرة». وهو مفتاح سعادتي، إن كانت لي سعادة في هذه الحياة الدنيا، وهو الذي رد لي ما كان غاب من غريزتي، وكشف لي ما كان خفي عني مما أودع في فطرتي.

«وفي اليوم الخامس عشر مربي أحد سكان بلدتنا - «محلة نصر» - فأخبرني أن والدتي ذهبت إلى طنطا لتراني. فعلمت أن سيقول لوالدي إنني لا أزال في «الكنيسة»، فأصبحت مبكراً إلى طنطا خوف عتاب الوالد واشتداده في اللوم، لأنني لو كنت أقمت له ألف دليل على أنني وجدت في مهربي مطلبه ومطلبي لما اقتنع.

«ذهبت إلى طنطا، وكان ذلك قرب آخر السنة الدراسية، في شهر جمادى الآخرة من سنة ١٢٨٢ هجرية. لكن اتفق أن بعض المشايخ كانت ماتت بته فعاقه الحزن عليها عن إتمام (شرح الزرقاني على العزية). وآخر عرض له عارض منعه عن إتمام (شرح الشيخ خالد على الأجرومية)، فأدركت كلا منهما في أوائل الكتاب الذي كان يدرس. وجلست في الدرسين، فوجدت نفسي أفهم ما أقرأ وما أسمع والحمد لله. وعرف ذلك مني بعض الطلبة فكانوا يلتفون حولي لأطالع معهم قبل الدروس ما مستلقاه.

وفي يوم من شهر رجب من تلك السنة، كنت أطلع بين الطلبة وأقرر لهم معاني (شرح الزرقاني)، فرأيت أمامي شخصاً يشبه أن يكون من أولئك الذي يسمونهم «بالمجاذيب». فلما رفعت رأسي إليه، قال ما معناه: ما أحلى حلوى مصر البيضاء! فقلت له: وأين الحلوى معك؟ فقال: سبحان الله! من جد وجد! ثم انصرف. فعددت ذلك القول منه إلهاماً ساقه الله إلي ليحملني على طلب العلم في مصر دون طنطا.

«وفي منتصف شوال من تلك السنة، ذهبت إلى الأزهر، وداومت على طلب العلم على شيوخه، مع محافظتي على العزلة والبعد عن الناس، حتى كنت أستغفر الله إذا كلمت شخصاً كلمة لغير ضرورة.

وفى أواخر كل سنة دراسية، كنت أذهب إلى «محلة نصر» لأقيم بها شهرين - من منتصف شعبان إلى منتصف شوال - وكنت عند وصولي إلى البلد أجد خال والدي الشيخ «درويش» قد سبقني إليه، فكان يستمر معي يدارسني القرآن والعلم إلى يوم سفرى . وكل سنة كان يسألنى ماذا قرأت؟ فأذكر له ما درست، فيقول: ما درست المنطق؟ ما درست الحساب؟ ما درست شيئا من مبادئ الهندسة؟ وهكذا . وكنت أقول له: بعض هذه العلوم غير معروف الدراسة فى الأزهر، فيقول: طالب العلم لا يعجز عن تحصيله فى أى مكان .

فكنت إذا رجعت إلى القاهرة ألتبس هذه العلوم عند من يعرفها، فتارة كنت أخطئ فى الطلب . وأخرى أصيب، إلى أن جاء المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر أواخر سنة ١٢٨٦ (١٣٠) .

وقد صاحبته من ابتداء شهر المحرم سنة ١٢٨٧ (١٣١) وأخذت ألتقى عنه بعض العلوم الرياضية والحكمية (الفلسفية) والكلامية، وأدعو الناس إلى التلقى عنه كذلك . وأخذ مشايخ الأزهر والجمهور من طلبته يتقولون عليه وعلينا الأفاضل، ويزعمون أن تلقى تلك العلوم قد يفضى إلى زعزعة العقائد الصحيحة، وقد يهوى بالنفس فى ضلالات تحرمها خيرى الدنيا والآخرة . فكنت إذا رجعت إلى بلدى عرضت ذلك على الشيخ «درويش»، فكان يقول لى: إن الله هو العليم الحكيم، ولا علم يفوق علمه وحكمته، وإن أعدى أعداء العليم هو الجاهل، وأعدى أعداء الحكيم هو السفیه، وما تقرب أحد إلى الله بأفضل من العلم والحكمة، فلا شيء من العلم بمقوت عند الله، ولا شيء من الجهل بمحمود لديه، إلا ما يسميه بعض الناس علما وليس فى الحقيقة بعلم كالسحر والشعوذة ونحوهما إذا قصد من تحصيلهما الإضرار بالناس» (١٣٢) . . . إن أبى وهبنى حياة يشاركنى فيها «على» و«محروس»، والسيد جمال الدين وهبنى حياة أشارك فيها محمدا وإبراهيم وموسى وعيسى، والأولياء والقديسين . . .

قلت (١٣٣): إننى كنت فى أوائل مدة طلب العلم، بعد مجيئى إلى الأزهر، فى عزلة عن الناس إلا من أستفيد منه علما أو نصيحة . لكن بعد مضى سبع سنين على ذلك، والشيخ (١٣٤) يقودنى فى سبيل الرياضة وقهر النفس على المكارة بالصوم

تارةً وبليس الخشن والتعرض لانتقاد الناس تارةً أخرى- قال لى عندما رجعت إلى
«محلة نصر» فى سنة ١٢٨٨ :

إلى متى هذه العزلة؟ وما الفائدة فى العلم وتحصيله إذا لم يكن لك نوراً تهتدى
به ويهتدى به الناس؟ إن من المكروه أن تستأثر بالفائدة دون أهل ملتك . وإن من لم
ينفع بما تعلم، فقد أضاع أهم ثمرة تُقصد من غراس المعرفة . فعليك أن تخالط
الناس وتعظمهم وترشدهم إلى الطريق القويم والسنة الصالحة .

فذكرت لى اشتمرازى من الناس وزهادتى فى معاشرتهم وثقلهم على نفسى إذا
لقيتهم، ويعدهم عن الحق ونفرتهم منه إذا عرض عليهم، فقال لى :

هذا من أقوى الدواعى إلى ما حثثتك عليه . فلو كانوا جميعهم هداة مهدين لما
كانوا فى حاجة إليك .

ثم أخذ يستصحبنى فى مجالس العامة، ويفتح الكلام فى الشئون المختلفة،
ويوجه إلى الخطاب لأتكلم، فيتكلم الحاضرون فأجيبهم وأنطلق فى القول على
وجل فى أول الأمر . وما زال بى حتى وجد عندى شيئاً من الألفة مع الناس
والاستئناس بمكالمتهم . وفى شوال من تلك السنة ودعنى وبكى بكاءً شديداً، ومات
فى السنة الثانية، رحمه الله تعالى .

الامتحان في الأزهر

عرضت نفسى على مجلس الامتحان فى ١٣ جمادى سنة ١٢٩٤ هجرية، وابتليت فى الامتحان أشد الابتلاء، لتعصب الأكثر من أعضائه مع المرحوم «عليش»، وكان يعادبنى على الغيب اتباعاً لأراء من لا رشد عندهم من بلداء الطلبة. وكانوا قد أجمعوا أمرهم على ألا يمنحونى درجة ما فى العلم، وجرت أمور قبل الامتحان يطول شرحها.

ولكن كان أمر الله أغلب، فخرجت من هذا الامتحان بالدرجة الثانية، وصرت مدرسا من مدرسى الجامع الأزهر، وأخذت أقرأ العلوم الكلامية والمنطقية . . .

تَعَلَّمِي الْفَرَنْسِيَّةَ

بدأتُ بتعلم اللغة الفرنسية عندما كانت سنى أربعاً وأربعين سنة، ولكن ميلى إلى تعلم لغة أجنبية ابتدأ فى أثناء الحوادث العربية، فتعلمت الهجاء ثم تركته ونسيته تقريباً .

وعندما سافرت إلى فرنسا أول مرة، أقمت هناك عشرة أشهر، كنت أحرر فيها جريدة (العروة الوثقى)، ولم أتعلم شيئاً من الفرنسية، لأن اجتماعى كان بالسيد جمال الدين، ويرفاق من العرب، واشتغالى بتحرير تلك الجريدة ما كان يسمح لى بوقت كاف للتعلم بدراسة منتظمة، فذهب على ذلك الزم بدون فائدة فى اللغة لا كثيرة ولا قليلة .

أما بعد عودتى من النفى إلى مصر، واشتغالى بالقضاء فى المحاكم الأهلية والحكم بها، خصوصاً فى الجنايات على أصول القوانين الفرنسية، وجلوسى بين قضاة يغلب عليهم العلم بتلك القوانين فى لغتها، فقد قوى عندى الميل إلى تعلم اللغة الفرنسية حتى لا أكون فى معرفة القوانين أضعف ممن أجلس معهم مجلس القضاء .

وبعد مجيئى إلى القاهرة واشتغالى بالقضاء فى إحدى محاكمها، وجدت الوقت والحال مناسبين للبدء فى العمل، فبحثت عن معلم، فوجدت أستاذاً لا بأس به، فدعوته فجاءنى حاملاً كتاب نحو فى يده - «كرامير» فسألته: ما هذا؟ فقال: كتاب نحو . فقلت له: «لا وقت عندى لأن أبتدى؛ وإنما عندى زمن لأن أنتهى . ثم ناولته قصة من تأليف «ألكسندر دوماس» وقلت له: أنا أقرأ وأنت تصلح لى النطق وتفسر لى الكلام، وما عدا ذلك فهو على، والنحو يأتى فى أثناء العلم .

وهكذا أتممت الكتاب وكتابا بعده وثالثا عقبه . وكنت أطالع وحدى بصوت مرتفع كلما وجدت نفسى فى بيتى خاليا . فتعلمت مبادئ اللغة الفرنسية، وحصلت منها ما كان يكتفى من القراءة والفهم . لكن ما كنت أستطيع الكلام .

سافرت بعد ذلك إلى فرنسا وإلى سويسرا عدة مرات فى أيام العطلة الصيفية، وكنت أحضر دروس العطلة فى كلية «جنيف» . وبهذه الطريقة تعلمت اللغة الفرنسية فى أوقات الفراغ مع اشتغالى بالقضاء فى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف .

ثم إن الذى زادنى تعلقا بتعلم لغة أوروبية هو أنى وجدت أنه لا يمكن لأحد أن يدعى أنه على شىء من العلم يتمكن به من خدمة أمته ويقتدر به على الدفاع عن مصالحها كما ينبغى إلا إذا كان يعرف لغة أوروبية . كيف لا وقد أصبحت مصالح المسلمين مشتبكة مع مصالح الأوروبيين فى جميع أقطار الأرض، وهل يمكن مع ذلك لمن لا يعرف لغتهم أن يشتغل للاستفادة من خبرهم؟ أو للخلاص من شر الشرار منهم؟!

وداع (١٣٥)

أبلىّ أو اكتظت عليه المآتم	ولست أبالي أن يقال محمد
أحاذر أن تقضى عليه العمائم	ولكن ديناً قد أردت صلاحه
إذا مت ماتت واضمحلت عزائم	وللناس آمال يرجّون نيلها
إلى عالم الأرواح وانفض خاتم	فإرب إن قدوت رُجمى قريّة
رشيداً يضيء النهج والليل تاتم	فبارك على الإسلام وارزقه مرشداً
ويشبهه منى السيف والسيف صارم	يمائلنى نطقاً وعلماً وحكمة
عن الرأى والتأويل يهدى ويلهم	ويخرج وحى الله للناس عارياً

الشريف الرضى (١٣٦)

ولنقدم للمطالع موجزاً من القول فى نسب الشريف الرضى، جامع الكتاب،
وطرفاً من خبره:

فهو أبو الحسن محمد بن أبى أحمد الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن
إبراهيم بن موسى بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن
الحسين بن على بن أبى طالب، كرم الله وجهه.

وأمه فاطمة بنت الحسين بن الحسن الناصر صاحب «الدليم»، ابن على بن
الحسن بن على بن عمر بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب، رضى الله عنه،
وكرم الله وجهه.

ولد الشريف الرضى فى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، واشتغل بالعلم ففاق فى
الفقه والفرائض، وولد أهل زمانه فى العلم والأدب.

قال صاحب البيضة (١٣٧): هو اليوم أبداع أبناء الزمان، وأنجب سادات العراق.
يتحلى - مع محتده الشريف، ومفخره المنيف - بأدب ظاهر، وفضل باهر، وحظ من
جميع المحامد وافر. تولى نقابة الطالبين بعد أبيه فى حياته سنة ثمان وثمانين
وثلاثمائة، وضمت إليه، مع النقابة، سائر الأعمال التى كان يلها أبوه. وهى النظر
فى المظالم، والحج بالناس. وكان من سمو المقام بحيث يكتب إلى الخليفة «القادر
بالله العباسى أحمد بن المقتدر» من قصيدة طويلة:

عطفًا أمير المؤمنين فإتسأ
فى دوحة العلياء لا تنسرق

ما بيننا يوم الفخار تفاوت أبداً، كلانا فى المعالى مُعرق
إلا الخلافة ميزتك فإننى أنا عاطل منها، وأنت مُطوّق

ويروى أن «القادر» قال له، عند سماع هذا البيت: على رغم أنفك الشريف!!
ومن غرر شعره فيما يقرب من هذا قوله:

رُمتُ المعالى فامتنعن ولم يزل أبداً ينازع عاشقاً معشوقُ
وصبرت حتى نلتهن ولم أقل ضججراً: دواء الفارك^(١٣٨) التطبيق

وابتداً يقول الشعر بعد أن جاوز عشر سنين بقليل .

قال صاحب اليتيمة: وهو أشعر الطالبين، من مضى منهم ومن غبر، على كثرة
شعرائهم المفلّحين . ولو قلت: إنه أشعر قریش لم أبعد عن الصدق .

وقال بعض واصفيه، رحمه الله: كان شاعراً مفلحاً، فصيح النظم، ضخم
الألفاظ، قادراً على القريض، متصرفاً فى فنونه: إن قصد الرقة فى النسيب أتى
بالمعجب العجائب، وإن أراد الفخامة وجزالة الألفاظ فى المدح وغيره أتى بما لا يشق
له فيه غبار، وإن قصد المراثى جاء سابقاً والشعراء منقطعة الأنفاس . وكان مع هذا
مترسلاً، كاتباً، بليغاً، متين العبارات، سامى المعانى .

وقد اعتنى بجمع شعره فى ديوان جماعة، وأجود ما جمع منه مجموع أبى
حكيم الحيرى، وهو ديوان كبير يدخل فى أربعة مجلدات، كما ذكره صاحب
اليتيمة . وصنف كتاباً فى معانى القرآن العظيم، قالوا: يتعذر وجود مثله، وهو يدل
على سعة اطلاعه فى النحو واللغة وأصول الدين . وله كتاب فى مجازات القرآن .
وكان علىَّ الأهمية، تسمو به عزيمته إلى أمور عظام، لم يجد من الأيام عليها معينا،
فوقفت به دونها حتى قضى، وكان عفيفاً، متشدداً فى العفة، بالغاً فيها إلى النهاية .
لم يقبل من أحد صلة ولا جائزة، حتى إنه رد صلات أبيه . وقد اجتهد «بنو بويه»
فى قبوله صلاتهم فلم يقبل . وكان يرضى بالإكرام، وصيانة الجانب، وإعزاز
الأتباع والأصحاب .

حكى أبو حامد محمد بن محمد الإسفرايينى الفقيه الشافعى، قال : كنت يوما عند فخر الملك أبى غالب محمد بن خلف، وزير بهاء الدولة وابنه سلطان الدولة، فدخل عليه الرضى (صاحب كلامنا الآن) أبو الحسن فأعظمه وأجل مكانه، ورفع من منزلته وخلقى ما كان بيده من القصص والرقاع، وأقبل عليه يحادثه إلى أن انصرف . ثم دخل بعد ذلك المرتضى أبو قاسم (أخو الشريف الرضى) فلم يعظمه ذلك التعظيم، ولا أكرمه ذلك الإكرام . وتشاغل منه برقاع يقرؤها، فجلس قليلاً، ثم سأله أمراً فقضاه ثم انصرف .

قال أبو حامد، فقلت : أصلح الله الوزير، هذا المرتضى هو الفقيه المتكلم صاحب الفنون، وهو الأمل والأفضل منهما، وإنما أبو الحسن شاعر؟ قال : فقال لى : إذا انصرف الناس وخلا المجلس أجيتك عن هذه المسألة . قال : وكنت مُجمِعاً على الانصراف، فعرض من الأمر ما لم يكن فى الحساب، فدعت الضرورة إلى ملازمة المجلس حتى تقوض الناس .

وبعد أن انصرف عنه أكثر غلمانه ولم يبق عنده غيرى، قال لخادم له : هات الكتابين اللذين دفعتهما إليك منذ أيام وأمرتك بوضعهما فى السفط^(١٣٩) الفلانى . فأحضرهما، فقال : هذا كتاب الرضى، اتصل بى أنه قد ولد له ولد فأنفذت إليه ألف دينار، وقلت : هذا للقبالة . فقد جرت العادة أن يحمل الأصدقاء إلى ذوى مودتهم مثل هذا فى مثل هذه الحال، فردها وكتب إلى هذا الكتاب، فأقرأه . فقرأته، فإذا هو اعتذار عن الرد، وفى جملته : «إننا أهل بيت لا يطلع على أحوالنا قابلة غريبة، وإنما عجائزنا يتولين هذا الأمر من نساتنا، ولسن عن يأخذن أجره، ولا يقبلن صلة» . قال فهذا هذا .

وأما المرتضى، فإننا كنا وزعنا وقسطنا على الأملاك، ببعض النواحي تقسيطاً نصرفه فى حفر فوهة النهر المعروف بنهر عيسى، فأصاب ملكاً للشريف المرتضى بالناحية المعروفة بالدهارية من التقسيط عشرون درهماً ثمنها دينار واحد . وقد كتب منذ أيام فى هذا المعنى هذا الكتاب فقرأه، وهو أكثر من مائة سطر، يتضمن من الخشوع والخضوع والاستمالة والهز والطلب والسؤال فى إسقاط هذه الدراهم المذكورة ما يطول شرحه .

قال فخر الملك : فأيهما ترى أولى بالتعظيم والتبجيل ؟ هذا العالم المتكلم الفقيه
الأوحد ، ونفسه هذه النفس ؟ أم ذلك الذى لم يُشهر إلا بالشعر خاصة ونفسه تلك
النفس ؟ !

فقلت : وفق الله سيدنا الوزير ، والله ما وضع الأمر إلا فى موضعه ، ولا أحله
إلا فى محله .

وتوفى الرضى فى المحرم سنة ست وأربعمائة ، ودفن فى داره بمسجد الأنبارين
بالكرخ . ومضى أخوه المرتضى من جزعه عليه إلى مشهد موسى بن جعفر عليه
السلام ، لأنه لم يستطع أن ينظر إلى تابوته ودفنه . وصلى عليه الوزير فخر الملك أبو
غالب ومضى بنفسه آخر النهار إلى المشهد الشريف الكاظمي فألزمه بالعود إلى
داره :

ومما رثاه به أخوه المرتضى الأبيات المشهورة التى من جملتها :

يا للرجال لفجعة جلدت يدي ووددت لو ذهبت على براسي
ما زلت أحذر وردها حتى أتت فحسوتها فى بعض ما أنا حاسي
ومطلتها زمنا ، فلما صممت لم ينثها مطلقا وطول مكاسي^(١٤٠)
لله صمرك من قصير طاهر ولرب صمرك طال بالأدناس

وحكى ابن خلكان عن بعض الفضلاء أنه رأى فى مجموع أن بعض الأدباء
اجتاز بدار الشريف الرضى (صاحب الترجمة) «بسر من رأى» وهو لا يعرفها ، وقد
أخنى عليها الزمان وذهبت بهجتها ، وأخلقت ديباجتها ، وبقيت رسومها تشهد لها
بالنضارة وحسن الشارة ، فوقف عليها متعجبا من صروف الزمان وطوارق
الحدثان ، وتمثل بقول الشريف الرضى :

ولقد بكيت على ربوعهم وطلولها بيد البلى نهب
فبكيت حتى ضج من لغب^(١٤١) نضوى^(١٤٢) ، ولج بعذلى الركب
وتلفتت عيني ، فمد خفيت عنى الطلول تلفت القلب

فمر به شخص ، وهو ينشد الأبيات ، فقال له : هل تعرف هذه الدار لمن هى ؟

فقال لا ، فقال : هذه الدار لصاحب هذه الآيات الشريف الرضى ! فعجب كلاهما من حسن الاتفاق .

وفى رواية العلماء من مناقب الشريف الرضى ما لو تقصيناه لطال الكلام ، وإنما غرضنا أن يلم القارىء يسيرته بعض الإلام ، والله أعلم .

قربة عثمان وأبى بكر وعمر من النبى (١٤٣)

... وإنما كان عثمان أقرب وشيعة لرسول الله ، لأنه من بنى أمية بن عبد شمس بن عبد مناف رابع أجداد النبى صلى الله عليه وآله . وأما أبو بكر فهو من بنى تيم بن مرة سابع أجداد النبى ، وعمر من بنى عدى بن كعب ثامن أجداده صلى الله عليه وسلم . وأما أفضليته عليهما فى الصهر فلأنه تزوج ببتى رسول الله : رقية ، وأم كلثوم . توفيت الأولى ، فزوجه النبى بالثانية ، ولذا سعى ذا النورين ، وغاية ما نال الخليفتان أن النبى تزوج من بتيهما .

نوف بن فضالة وجعدة بن هبيرة (١٤٤)

نوف بن فضالة التابعى البكالى ، نسبة إلى بنى بكال ، بطن من حمير ، وضبطه بعضهم بتشديد الكاف كشداد . وجعدة بن هبيرة : هو ابن أخت أمير المؤمنين ، وأمه أم هانئ بنت أبى طالب ، كان فارسا ، مقداما ، فقيها .

ترجمة جمال الدين الأفغاني (١٤٥)

يحملنا على ذكر شيء من سيرة هذا الرجل الفاضل ما رأيناه من تخالف الناس في أمره، وتباعد ما بينهم في معرفة حاله، وتباين صوره في مخيلات اللاقيين الخبره، حتى كأنه حقيقة كلية تجلت في كل ذهن بما يلائمه، أو قوة روحية قامت لكل نظر بشكل يشاكله. والرجل في صفاء جوهره وذكاء مخبره لم يصبه وهم الواهمين ولم يحسه حزر الخراصين. وإنا نذكر مجملًا من خبره، نرويه عن كمال الخبرة وطول العشرة.

هذا هو السيد محمد جمال الدين، ابن السيد صفتر، من بيت عظيم من بلاد الأفغان، ينمى نسبه إلى السيد على الترمذى المحدث المشهور، ويرتقى إلى سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه. وآل هذا البيت عشيرة وافرة العدد في خطه «كنر» من أعمال «كابل» تبعد عنها مسيرة ثلاثة أيام. ولهذه العشيرة منزلة عليّة في قلوب الأفغانيين، يجلون لها حرمة نسبها الشريف. وكانت لها سيادة على جزء من الأراضي الأفغانية تستقل بالحكم فيه، وإنما سلب الإمارة من أيديها «دوست محمد خان» جد الأمير الحالي، وأمر بنقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة «كابل».

ولد السيد جمال الدين في قرية «أسعد آباد» من قرى «كنر» سنة ١٢٥٤ هجرية (١٨٦٦)، وانتقل بانتقال أبيه إلى مدينة «كابل». وفي السنة الثامنة من عمره، أجلس للتعليم، وعنى والده بتربيته، فأيد العناية به قوة في فطرتة وإشراق في قريحته وذكاء في مدرسته، فأخذ من بدايات العلوم ولم يقف دون نهايتها.

تلقى علومها جمة برع في جميعها . فمنها العلوم العربية من نحو وصرف ومعان وبيان وكتابة وتاريخ عام وخاص . ومنها علوم الشريعة من تفسير وحديث وفقه وأصول فقه وكلام وتصوف . ومنها علوم عقلية من منطق وحكمة عملية سياسية ومزلية وتهذيبية وحكمة نظرية طبيعية وإلهية ، ومنها علوم رياضية من حساب وهندسة وجبر وهيئة أفلاك . ومنها نظريات الطب والتشريح .

أخذ جميع تلك الفنون عن أساتذة ماهرين ، على الطريقة المعروفة في تلك البلاد ، وعلى ما في الكتب الإسلامية المشهودة . واستكمل الغاية من دروسه في الثامنة عشرة من سنه . ثم عرض له سفر إلى البلاد الهندية ، فأقام بها سنة وبضعة أشهر ينظر في بعض العلوم الرياضية على الطريقة الأوروبية الجديدة . وأتى بعد ذلك إلى الأنطار الحجازية لأداء فريضة الحج ، وطالت مدة سفره إليها نحو سنة وهو ينتقل من بلد إلى بلد ومن قطر إلى قطر حتى وافى مكة المكرمة في سنة ١٢٧٣ ، فوقف على كثير من عادات الأمم التي مر بها في سياحته . واكتنه أخلاقهم ، وأصاب من ذلك فوائد غزيرة . ثم رجع بعد أداء الفريضة إلى بلاده ، ودخل في سلك رجال الحكومة على عهد الأمير «دوست محمد خان» .

ولما زحف الأمير إلى «هراة» ليفتحها ، ويملكها على سلطان أحمد شاه ، صهره وابن عمه ، سار السيد جمال الدين معه في جيشه ، ولازمه مدة الحصار ، إلى أن توفي الأمير ، وفتحت المدينة بعد معاناة الحصر زمنا طويلا .

وتقلد الإمارة ولي عهدا «شير على خان» سنة ١٢٨٠ (١٤٧) وأشار عليه وزيره «محمد رفيق خان» أن يقبض على إخوته ، خصوصا من هو أكبر سنا منه ، ويعتقلهم ، فإن لم يفعل سعوا بالناس إلى الفتنة ، وألبوهم للفساد طلبا للاستبداد بالإمارة .

وكان في جيش هراة من إخوة الأمير ثلاثة : محمد أعظم ، ومحمد أسلم ، ومحمد أمين . وهوى الشيخ جمال الدين كان مع محمد أعظم . فلما أحسوا بتدبير الأمير ومشورة الوزير ، أسرعوا إلى الفرار ، وتفرقوا إلى الولايات ، كل منهم ذهب إلى ولايته التي كان يليها من قبل أبيه ليعتصم بمنعته فيها . وطاشت بهم الفتن واشتعلت نيران الحروب الداخلية .

وبعد مجالذات عنيفة، عظم أمر محمد أعظم وابن أخيه عبد الرحمن - (الأمير السابق) - وتغلبا على عاصمة المملكة، وأنقذا محمد أفضل، والد عبد الرحمن، من سجن «قزنة»، وسمياه أميراً على أفغانستان. ثم أدركه الموت بعد سنة، وقام على الإمارة بعد شقيقه محمد أعظم خان، وارتفعت منزلة الشيخ جمال الدين عنده، فأحله محل الوزير الأول، وعظمت ثقته به، فكان يلجأ لرأيه في العظام وما دونها - (على خلاف ما تعود أمراء تلك البلاد من الاستبداد المطلق وعدم التعويل على رجال حكومتهم) -.

وكادت تخلص حكومة الأفغان لمحمد أعظم بتدبير السيد جمال الدين، لولا سوء ظن الأمير بالأغلب من ذوى قرابته، حملة على تفويض مهمات من الأعمال إلى أبنائه الأحداث، وهم خلو من التجربة، عراة من الحنكة، فساق الطيش أحدهم، وكان حاكماً في «قندهار» على منزلة عمه «شير على» في «هرات»، ولم يكن له من الملك سواها. وظن الفتى أنه يظفر فينال عند أبيه حظوة فيرفعه على سائر إخوته. فلما تلاقى مع جيش عمه دفعته الجراءة على الانفراد عن جيشه، فكر عليه وأخذه أسيراً، فتشتت جند «قندهار»، وقوى الأمل عند «شير على» فحمل على «قندهار» واستولى عليها، وعادت الحرب إلى شبابها.

وعضد الإنكليز «شير على»، ويدلوا له قناطير من الذهب ففرقها في الرؤساء والعاملين لمحمد أعظم، فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات. وبعد حروب هائلة تغلب «شير على»، وانهزم «محمد أعظم» وابن أخيه «عبد الرحمن»، فذهب «عبد الرحمن» إلى «بخارى» - (وعاد إلى بلاده، رحمه الله) - وذهب «محمد أعظم» إلى بلاد إيران، ومات بعد أشهر في مدينة «نيسابور». وبقي السيد جمال الدين في «كابل» لم يمسه الأمير بسوء احتراماً لعشيرته وخوف انقياد العامة عليه حماية لآل البيت النبوي. إلا أنه لم ينصرف عن الاحتيال للغدر به والانتقام منه بوجه يلتبس على الناس حقه بباطله، ولهذا رأى السيد جمال الدين خيراً له أن يفارق بلاد الأفغان.

فاستأذن للحج، فأذن له، على شرط ألا يمر ببلاد إيران كيلا يلتقي فيها بمحمد أعظم، وكان لم يمض، فارتحل على طريق الهند سنة ١٢٨٥ (١٤٨)، بعد هزيمة

«محمد أعظم» بثلاثة أشهر . فلما وصل إلى الترخوم الهندية تلقتة حكومة الهند بحفاوة في إجلال، إلا أنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها، ولم تأذن للعلماء في الاجتماع عليه إلا على عين من رجالها، فلم يبق أكثر من شهر . ثم سيرته من سواحل الهند في أحد مراكبها على نفقتها إلى السويس، فجاء إلى مصر وأقام بها نحو أربعين يوماً تردد فيها على الجامع الأزهر وخالطه كثير من طلبة العلم السوريين، ومالوا إليه كل الميل، وسألوه أن يقرأ لهم (شرح الإظهار) فقرأ لهم بعضاً منه في بيته . ثم تحول عن الحجاز عزمه، وتعجل بالسفر إلى الآستانة .

وصل الآستانة . . وبعد أيام من وصوله أمكنته ملاقة الصدر الأعظم على باشا، ونزل منه منزلة الكرامة، وعرف له الصدر فضله، وأقبل عليه بما لم يسبق لمثله، وهو مع ذلك بزبه الأفغاني : قباء وكساء وعمامة عجاء . وحومت عليه، لفضله، قلوب الأمراء والوزراء، وعلا ذكره بينهم، وتناقلوا الثناء على علمه وديته وأدبه، وهو غريب عن أزيائهم ولغتهم وعاداتهم .

وبعد ستة أشهر، سمي عضواً في مجلس المعارف، فأدى حق الاستقامة في آرائه، وأشار إلى طرق لتعميم المعارف لم يوافقه على الذهاب إليها رفاقه . . ومن تلك الطرق ما أحفظ عليه قلب شيخ الإسلام لتلك الأوقات حسن فهمي أفندي، لأنها كانت تمس شيئاً من رزقه، فأرصد له العنت، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ (١٤٩) فرغب إليه مدير دار الفنون تحسين أفندي أن يلقي فيها خطاباً للحث على الصناعات، فاعتذر إليه بضعفه في اللغة التركية، فألح عليه تحسين أفندي، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قبل إلقائه وعرضه على وزير المعارف، وكان صفوت باشا، وعلى شرواني زاده، وكان مشير الضابطية، وعلى دولتو منيف باشا ناظر المعارف، وكان عضواً في مجلس المعارف، واستحسنه كل منهم وأطنب في مدحته .

فلما كان اليوم المعين لاستماع الخطاب، تسارع الناس إلى دار الفنون، واحتفل له جمع غفير من رجال الحكومة وأعيان أهل العلم وأرباب الجرائد، وحضر في الجمع معظم الوزراء . وصعد السيد جمال الدين على منبر الخطابة وألقى ما كان أعده . . وأرسل حسين فهمي أفندي أشعة نظره في تضاعيف الكلام ليصيب منه

حجة للتمثيل به، وما كان يجدها لو طلب حقا . . ولكن كان الخطاب فى تشبيه المعيشة الإنسانية ببدن حى، وأن كل صناعة بمنزلة عضو من ذلك البدن، تؤدى من المنفعة فى المعيشة ما يؤديه العضو فى البدن . . فشبه الملك بالمنخ الذى هو مركز التدبير والإرادة، والحدادة بالعضد، والزراعة بالكبد، والملاحة بالرجلين، ومضى فى سائر الصناعات والأعضاء حتى أتى على جميعها ببيان ضاف واف . . ثم قال :

هذا ما يتألف منه جسم السعادة الإنسانية، ولا حياة لجسم إلا بروح، وروح هذا الجسم إما النبوة وإما الحكمة، ولكن يفرق بينهما بأن النبوة منحة إلهية لا تنالها يد الكاسب، يختص الله بها من يشاء من عباده، والله أعلم حيث يجعل رسالته . أما الحكمة فمما يكتسب بالفكر والنظر فى المعلومات . . وبأن النبى معصوم من الخطأ، والحكيم يجوز عليه الخطأ، بل يقع فيه . . وأن أحكام النبوات آتية على ما فى علم الله، لا يأتيتها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، فالأخذ بها من فروض الإيمان . أما آراء الحكماء فليس على الذم فرض اتباعها إلا من باب ما هو الأولى والأفضل، على شريطة ألا تخالف الشرع الإلهى .

هذا ما ذكره متعلقاً بالنبوة، وهو منطبق على ما أجمع عليه علماء الشريعة الإسلامية . . إلا أن حسن فهمى أفندى أقام من الحق باطلاً، ليصيب غرضه من الانتقام، فأشاع أن الشيخ جمال الدين زعم أن النبوة صنعة، واحتج لتثبيت الإشاعة بأنه ذكر النبوة فى خطاب يتعلق بالصناعة . (وهكذا تكون حجج طلاب العنت) . ثم أوعز إلى الوعاظ فى المساجد أن يذكروا ذلك، محضوفاً بالتفنيد والتنديد .

فاهتم السيد جمال الدين للمدافعة عن نفسه، وإثبات براءته مما رُمى به، ورأى أن ذلك لا يكون إلا بمحاكمة شيخ الإسلام . (وكيف يكون ذلك) . - واشتد فى طلب المحاكمة وأخذت منه الحدة مبلغها، وأكثر الجرائد من القول فى المسألة، فمتها نصراء للشيخ جمال الدين، ومنها أعوان لشيخ الإسلام .

فأشار بعض أصحاب السيد عليه أن يلزم السكون ويغضى عن الكريهة، وطول الزمان يتكفل باضممحلال الإشاعات وضعف أثرها، فلم يقبل، ولج فى طلب المخاصمة، فعظم الأمر، وآل إلى صدور أمر الصدارة إليه بالجلء عن الأستانة

بضعة أشهر حتى تسكن الخواطر ويهدأ الاضطراب ثم يعود إن شاء . ففارق
الآستانة مظلوماً في حقه مغلوباً لحدثه . وحمله بعض من كان معه على التحول إلى
مصر فجاء إليها في أول محرم سنة ١٢٨٨ (١٥٠٠) . هذا مجمل أمره في الآستانة .

مال السيد جمال الدين إلى مصر على قصد التفرج بما يراه من مناظرها
ومظاهرها . ولم تكن له عزيمة على الإقامة بها ، حتى لاقى صاحب الدولة رياض
باشا ، فاستمالته مساعيه إلى المقام ، وأجرت عليه الحكومة وظيفة ألف قرش مصرى
كل شهر ، ونزلاً أكرمه به لا فى مقابلة عمل . واهتدى إليه كثير من طلبة العلم ،
واستوروا زنده فأورى ، واستفاضوا بحره ففاض درأ ، وحملوه على تدريس الكتب
فقرأ من الكتب العالية فى فنون الكلام الأعلى والحكمة النظرية ، طبيعية وعقلية ،
وفى علم الهيئة الفلكية وعلم التصوف وعلم أصول الفقه الإسلامى .

وكانت مدرسته بيته من أول ما ابتدا إلى آخر ما اختتم ، ولم يذهب إلى
الأزهر مدرساً ولا يوماً واحداً . نعم كان يذهب إليه زائراً ، وأغلب ما كان يزوره
يوم الجمعة .

عظم أمر الرجل فى نفوس طلاب العلوم ، واستجزلوا أفوائد الأخذ عنه ،
وأعجبوا بدينه وأدبه ، وانطلقت الألسن بالثناء عليه ، وانتشر صيته فى الديار
المصرية .

ثم وجه عنايته لحل عقل الأوهام عن قوائم العقول ، فنشطت لذلك ألباب ،
واستضاءت بصائر ، وحمل تلامذته على العمل فى الكتابة وإنشاء الفصول الأدبية
والحكيمية والدينية ، فاشتغلوا على نظره ، وبرعوا ، وتقدم فن الكتابة فى مصر
بسعيه . وكان أرباب القلم فى الديار المصرية القادرون على الإجادة فى المواضيع
المختلفة منحصرين فى عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى ،
وخيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد ، على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى ،
على اختصاص فيه . ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون فى المراسلات الخاصة وإما
مصنفون فى بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها .

ومن عشر سنوات ترى كتبة فى القطر المصرى لا يشق غبارهم ، ولا يوطأ

مضمارهم وأغلبهم أحداث في السن شيوخ في الصناعة . وما منهم إلا من أخذ عنه أو عن أحد تلامذته أو قلد المتصلين به ، ومنكر ذلك مكابر وللحق مدابر .

هذا ما حسده عليه أقوام ، واتخذوا سبيلاً للطعن عليه من قراءته بعض الكتب الفلسفية أخذاً بقول جماعة من المتأخرين في تحريم النظر فيها . على أن القائلين بهذا القول لم يطلقوه ، بل قيدوه بضعفاء العقول ، قصار النظر ، خشية على عقائدهم من الزيف ، أما الثابتون في إيمانهم فلهم النظر في علوم الأولين والآخرين ، من موافقين لمذاهبهم أو مخالفين ، فلا يزيدهم ذلك إلا بصيرة في دينهم وقوة في يقينهم . ولنا في أئمة الملة الإسلامية ألف حجة تقوم على ما نقول .

ولكن . . . تمكن الحاسدون من نسبة ما أودعته كتب الفلاسفة إلى رأى هذا الرجل ، وأذاعوا ذلك بين العامة ، ثم أيدهم أخلاط من الناس من مذاهب مختلفة ، كانوا يطوقون مجلسه فيسمعون ما لا يفهمون ، ثم يحرفون في النقل عنه ولا يشعرون .

غير أن هذا كله لم يؤثر في مقام الرجل من نفوس العقلاء العارفين بحاله ، ولم يزل شأنه في ارتفاع ، والقلوب عليه في اجتماع . . إلى أن تولى خديوية مصر حضرة خديويها المغفور له توفيق باشا . وكان السيد من المؤيدين لمقاصده ، الناشرين لمحامده ، إلا أن بعض المفسدين ، ومنهم «مستر فيفيان» قنصل إنكلترا الجنرال سعى فيه لدى الجناب الخديوى ، ونقل المفسد عنه ما الله يعلم أنه برىء منه ، حتى غير قلب الخديوى عليه ، فأصدر أمره بإخراجه من القطر المصرى هو وتابعه أبو تراب . ففارق مصر إلى البلاد الهندية سنة ١٢٩٦ (١٥١١) ، وأقام بحيدر آباد الدكن ، وفيها كتب هذه الرسالة في نفى مذهب الدهريين (١٥٢) .

ولما كانت الفتنة الأخيرة بمصر ، دُعِيَ من حيدر آباد إلى كلكتة ، وألزمته حكومة الهند بالإقامة فيها حتى انقضى أمر مصر ، وفتأت (١٥٣) الحرب الإنجليزية ، ثم أبيع له الذهاب إلى أى بلد ، فاختار الذهاب إلى أوروبا . وأول مدينة أصعد إليها لوندرة ، أقام بها أياماً قلائل ثم انتقل عنها إلى باريز وأقام بها ما يزيد على ثلاث سنوات وافيناه في أثنائها .

ولما كلفته جمعية العروة الوثقى أن ينشئ جريدة تدعو المسلمين إلى الوحدة تحت لواء الخلافة الإسلامية، أبدى الله، سألنى أن أقوم على تحريرها، فأجبت، ونشر من الجريدة ثمانية عشر عددا، وقد أخذت من قلوب الشرقيين عموما، والمسلمين خصوصا، ما لم يأخذه قلبها وعظ واعظ ولا تنبيه منه، وذلك لخلوص النية فى تحريرها وصحة المقصد فى تحريرها. ثم قامت الموانع دون الاستمرار فى إصدارها، حيث أقفلت أبواب الهند عنها، واشتدت الحكومة الإنكليزية فى إعانت من تصل إليهم فيه. ثم بقى بعد ذلك مقيما فى أوروبا أشهراً فى باريس وأخرى فى لوندرة إلى أوائل جمادى سنة ١٣٠٣، وفيه رجع إلى البلاد الإيرانية.

أما مذهب الرجل، فحنيفى^١ حنفى^٢، وهو وإن لم يكن فى عقيدته مقلدا، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة، مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية، رضى الله عنهم. وله مشاركة شديدة على أداء الفرائض فى مذهبه، وعرف بذلك بين معاصريه فى مصر أيام إقامته بها، ولا يأتى من الأعمال إلا ما يحل فى مذهب إمامه، فهو أشد من رأيت فى المحافظة على أصول مذهبه وفروعه. أما حميته الدينية فهى مما لا يساويه فيها أحد، يكاد يلتهب غيرة على الدين وأهله.

أما مقصده السياسى الذى قد وجه إليه أفكاره وأخذ على نفسه السعى إليه مدة حياته، وكل ما أصابه فى سبيله، فهو إنهاض دولة إسلامية من ضعفها، وتنبيهها للقيام على شئونها، حتى تلحق الأمة بالأمم العزيزة والدولة بالدول القوية. فيعود للإسلام شأنه وللدین الحنيفى^٣ مجده. ويدخل فى هذا تنكيس دولة بريطانيا فى الأقطار الشرقية وتقليص ظلها عن رموس الطوائف الإسلامية، وله فى عداوة الإنكليز شئون يطول شرحها.

أما منزلته فى العلم وغزارة المعارف، فليس يحدها قلمي إلا بنوع من الإشارة إليها. لهذا الرجل سلطة على دقائق المعانى وتحديدها وإبرازها فى صورها اللاتئة بها، كأن كل معنى قد خلق له. وله قوة فى حل ما يعضل منها كأنه سلطان شديد البطش، فنظرة منه تفكك عقدها. كل موضوع يلقى إليه يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه، فيأتى على أطرافه، ويحيط بجميع أكتافه، ويكشف سر الغموض عنه، فيظهر المستور منه. وإذا تكلم فى الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها. ثم له فى

باب الشعريات قدرة على الاختراع كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع . وله لسن فى الجدل وحذق فى صناعة الحجّة لا يلحقه فيهما أحد إلا أن يكون فى الناس من لا نعرفه . وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً إلا خصمه ولا جادله عالم إلا جدّه . وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون .

وبالجملة ، فإننى لو قلت إن ما أتاه الله من قوة الذهن وسعة العقل ونفوذ البصيرة هو أقصى ما قدر لغير الأنبياء لكنت غير مبالغ . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو فضل عظيم .

أما أخلاقه ، فسلامة القلب سائدة فى صفاته ، وله حلم عظيم يسع ما شاء الله أن يسع . . إلى أن يدنو منه أحد ليمس شرفه أو دينه فينقلب الحلم إلى غضب تنقص منه الشهب . فبينما هو حلیم أواب إذا هو أسد وثأب . وهو كريم يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ، لا يبالى ما تأتى به صروف الدهر . عظيم الأمانة ، سهل لمن لاينه ، صعب على من خاشته ، طموح إلى مقصده السياسى الذى قدمناه ، إذا لاحت له بارقة منه تعجل السير للوصول إليه ، وكثيرا ما كان التعجل علة الحرمان . وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد من الغرور بزخارفها ، ولوع بعظام الأمور ، عزوف عن صفارها ، شجاع مقدام لا يهاب الموت كأنه لا يعرفه . إلا أنه حديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رفعتة الفطنة . إلا أنه صار اليوم رسو الأطواد وثبات الأقداد . فخور بنسبه إلى سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ، لا يعد لنفسه مزية أرفع ولا عزاً أمتع من كونه سلالة ذلك البيت الطاهر . وبالجملة ففضله كعلمه ، والكمال لله وحده .

أما خلقه ، فهو يمثل لناظره عربياً محضاً من أهالى الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آبائه الأولين سكنة الحجاز ، حماه الله . ربة فى طوله ، وسط فى بنيته ، قمحى فى لونه ، عصبى دموى فى مزاجه ، عظيم الرأس فى اعتدال ، عريض الجبهة فى تناسب . واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنات ، رحب الصدر ، جليل فى النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه ما ينطبق على كمال خلقه .

بقى علينا أن نذكر له وصفاً لو سكنتنا عنه سألنا عن إغفاله ، وهو أنه كان فى

مصر يتوسع فى إتيان المباحات كالجلوس فى المتنزهات العامة والأماكن المعدة لراحة المسافرين وتفرج المحزونين ، لكن مع غاية الحشمة وكمال الوقار . وكان مجلسه فى تلك المواضع لا يخلو من الفوائد العلمية ، فكان بعيدا من اللغو منزهاً عن اللهو . وكان يوافيه فيها كثير من الأمراء وأرباب المقامات العالية وأهل العلم . وهذا الوصف ربما عده عليه بعض حامديه ، لكن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه ، وأى غضاضة على المرء فى أن يفرج بعض همه بما أباح الله له (١٥٤) .

محمود سامى البارودى (١٥٥)

هو محمود سامى بن حسن حسنى بك البارودى، ينتهى نسبه إلى المقام العالى المولوى الأميرى الكبيرى السيدى المالكى المخدومى العضدى الذخرى المجاهدى السيفى نوروز الأتابكى الملكى الأشرفى.

والبارودى: نسبة إلى «إيتاى البارود»، بلدة من مديرية البحيرة بمصر، كان أحد أجداده ملتزما لها، فنسب إليها على عادة تلك الأيام.

ولد المترجم له لثلاث بقين من رجب سنة ١٢٥٥ (١٥٦) وبعد أن تلقى المبادئ التعليمية دخل المدارس الحربية فى سنة ١٢٦٧ (١٥٧) فى مبادئ حكومة عباس باشا الأول وخرج منها فى أواخر سنة ١٢٧١ (١٥٨)، فى أوائل حكومة سعيد باشا.

وكان فى طبعه ميل غريزى إلى الأداب العربية وفنون الإنشاء والنظم، فاشتغل بها حتى بلغ درجة عالية فى النظم والنثر. وفى شعره من السلاسة والمتانة وحسن التخيل ولطف الأداء وبهجة الديباجة ما لا ترى نظيره إلا فى شعر فحول المخضرمين.

ثم جنحت نفسه إلى تحصيل فنون الأداب التركية، فرحل إلى القسطنطينية وأقام هناك بقلم كتابة السر بنظارة الخارجية فى الباب العالى، فأتقن اللغة التركية قراءة وكتابة، وله فيها من الأشعار والرسائل ما يعترف أدباء الترك ببلاغته، وتعلم هناك أيضا اللغة الفارسية.

ولما انتهت إمارة مصر إلى إسماعيل باشا، وسافر إلى الأستانة لأجل القيام بالشكر للحضرة السلطانية على ولاية مصر، عاد بصاحب الترجمة فى حاشيته،

وكان ذلك في رمضان سنة ١٢٧٩ (١٥٩). ورقى إلى رتبة البكباشى العسكرية فى سبع بقين من المحرم سنة ١٢٨٠ (١٦٠)، وفيها سافر مع جماعة من ضباط العسكر المصرى إلى فرنسا لمشاهدة التمرينات العسكرية التى تكون هناك كل عام فى العسكر المعروف باسم «فان دو سالون». وسافر بعد أن قضى لباتته من ذلك إلى «لندره» عاصمة إنكلترا لاختبار الأعمال العسكرية والآلات الحربية فيها.

ثم عاد إلى مصر، فارتقى إلى رتبة القائممقام فى الألاى الثالث من الفرسان المعروف بلقب «الفارديا» وكان ذلك فى ١١ ج (١٦١) سنة ١٢٨١ (١٦٢). وفى غاية ذى القعدة من هذه السنة، ارتقى إلى رتبة أمير آلاى، فكان على الألاى الرابع من عسكر الحرس المعروف «بالفارديا».

ولما خرج أهل جزيرة «كريد» عن طاعة الدولة فى ربيع الأول سنة ١٢٨٣ (١٦٣)، وأرسلت الإمارة المصرية جيشاً ليساعد الدولة على تأديهم، أرسل المترجم مع الجيش المصرى بوظيفة رئيس الياورى. وبعد إخماد نار الفتنة فى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ (١٦٤)، أنعم السلطان عبد العزيز عليه بالوسام العثمانى من الدرجة الرابعة. وعاد إلى مصر فكان من حجاب الخديو (ياور).

ولما صدر فرمان السلطانى بحصر الخديوية المصرية فى ذرية إسماعيل باشا فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ (١٦٥)، وصار محمد توفيق باشا ولى العهد، صار صاحب الترجمة رئيس الحجاب (الياوران). وبعد ثلاث سنين جعله الخديو كاتب السر الخاص له (مكتوبى أو سكرتير). وبعد ستين عاد إلى العسكرية.

ولما خرجت بلاد «الصرب» على الدولة عقيب فتنة «الهرسك»، وأرسلت الحكومة المصرية جيشاً لمساعدة الدولة على تدويخها، أرسل هو إلى الأستانة برسالة خاصة بذلك، فأقام فيها ثلاثة أشهر وعاد إلى مصر. ثم أرسل إليها برسالة أخرى تختص بفتنة «البلغار» وخروج «الجبل الأسود» على الدولة. ولما اشتعلت نار الحرب بين الدولة وروسيا سافر بعسكره مع الجيش المصرى الذى أرسل لمساعدة الدولة إلى «وارنه» ولم يعد إلا بعد عقد الهدنة الأخيرة. وفى خلال ذلك رقى إلى رتبة أمير لواء، ومنح الوسام المجيدى الثالث والمدايا.

وفى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٥ (١٦٦)، عين مديراً للشرقية، ثم عين رئيساً

للشحنة (الضبطية) في مصر سنة كاملة ، اهتم فيها بحفظ الأمن ، وكانت المخاوف تتناوش الناس من كل مكان لما كان فيها من الأصابع الخفية التي تتلاعب بإثارة الحواطر في ذلك الوقت ، أى أواخر حكم إسماعيل باشا بما كان من المنافسة بين الأمراء والكبراء ، ومن توجه كثير من الأفكار لإثارة الشرور وإيقاف حركة الإدارة . حتى إذا ماتم أمر الله بعزل إسماعيل باشا ، وأقيم ولى عهده توفيق باشا أميراً لمصر ، جعل صاحب الترجمة عضواً في مجلس الوزارة ، وقلده نظارة عموم الأوقاف المصرية ، وكانت مختلة معتلة فأصلح خللها وداوى عللها بما وضعه لها من القواعد والترتيب .

ولما تم أمر النصفية المصرية على ما يرام ، رقى المترجم إلى رتبة فريق وأعطى الوسام المجيدى من الدرجة الثانية وذلك في ٩ شعبان سنة ١٢٩٧ (١٦٧) .

الحوادث العراقية

فى غرة شهر ربيع الأول من سنة ١٢٩٨ (١٦٨)، كانت واقعة تألب الضباط المصريين على ناظر الجهادية، لأسباب أحفظتهم عليه. فاجتمعوا على طلب عزله من النظارة، فأجيب طلبهم، وعين الخديو صاحب الترجمة ناظراً للجهادية، جامعاً بينها وبين نظارة الأوقاف، فاجتهد فى إئلاج صدور الضباط واتخاذ الوسائل التى تكفل حفظ الأمن، فتم له ذلك. ولكن ظهر له أن إدارة العسكرية أشد اختلالاً من نظارة الأوقاف وأنها فى حاجة إلى إصلاح عظيم لابد فيه من الروية وطلبه من أسبابه بالتدريج، فوجه عناية لذلك، واثقا بحسن نيته ومضاء عزيمته وثقة الأمير والأمة به. . وفى هذه المدة القصيرة تيسر له إصلاح كثير من شئونها وتحويل بعض أحوالها إلى ما هو أحسن. ومن المأمول أن يساعده التوفيق الإلهى على إتمام مقاصده فيها إن شاء الله تعالى (١٦٩).

الشيخ على الليثي (١٧٠)

(١٢٣١-١٢١٣هـ)

لم يزل المترجم محترماً عند المرحوم إسماعيل باشا الخديو الأسبق، إلى أن انقضت مدته وانتهت ولايته. وبعده كانت له الخطوة عند نجله المرحوم توفيق باشا، الذي تولى الخديوية بعده. وكانت له منزلة رفيعة عند أعيان المصريين وأكابرهم، وله حنو وعطف مشهوران على ضعفائهم وصغارهم.

ولما حدث من الفتن ما حدث على عهد المرحوم توفيق باشا، كان المترجم وسطاً يرجع إليه المختلفون، ويتلاقى عنده المتنازعون؛ فلم تنحط مكانته عند الخديو، ولم تسقط منزلته في نفوس الثائرين، لأنه لم يكن يقول إلا خيراً، ولا ينطق في أحد الفريقين إلا بما هو في مصلحته وفائده.

وفي نهاية هذه الحوادث، تلقاه الخديو بما يليق به. ثم لم يخدعه هذا الإقبال، ولم يستهوه ذلك الإجلال، ولم يستنزله شيء من ذلك عن كرم الأخلاق، واستقامة الطباع ولم يهله ما كان فيه الناس من الهرج والمرج، ولا ما كان فيه الخديو من شدة الغضب والتزوع إلى الانتقام ممن قيل عنه إنه شايع العربيين، أو مدهم بمعونة قول أو عمل. ولم يأخذ مأخذ الناس في الدفاع عن أنفسهم، من سكوت عن الحق، وموافقة على الباطل، أو تزلف بالتامم، وتقرب بالطنع في الأصدقاء، وإظهار العداوة للأولياء، بل صغر كل ذلك في عينه، وجاء بما لم يستطع غيره أن يقاربه، أو يوجه وجهه جهته.

وأول قول قاله للخديو أن نصحه وقال له: «إن القوم خدمك، والرعية حولك،

وقد دفعتهم الأوهام إلى ما لم يكونوا يقدرونه، وسار بهم القدر إلى ما لم يكونوا يتتظرونه، وقد انكشفت غشاوة الغرور عن أعينهم، وأيقنوا اليوم أن لا ملجأ منك إلا إليك . ونفوسهم اليوم تطمع في عفوك، وإن كانت تتوقع بطشك، وتخشى نزول نعمتك، واشتداد أحنك . وأنت ملك قادر، قد مكنك الله من رقابهم، وأجدر بك أن تعفو عنهم، فتملك أفئدتهم بالرحمة، وتستعبد أحرارهم بالإحسان . ذلك خير من أن تدمى قلوبهم بالعقوبة، وتورث العداوة أعقابهم . ثم أنشأ تلك القصيدة التي مطلعها :

كل حال لضده يتحول فالزم الصبر إذ عليه المعول

وكلها نصيحة بالعفو ودعوة إلى الإحسان .

نطق المرحوم حيث كان غاية الخير والفضل عند غيره أن يسكت، وصب الماء على نيران الغضب المتقدة يوم كان هم أعظم الناس شأنًا إنما هو البعد عن مواقع شررها .

مكانة من الشجاعة لم يصعد إليها أحد غيره، ومنزلة من الفضل وحب الخير لم تسع معه سواه .

شعر بعض محبى الانتقام من الوزراء فى ذلك الوقت بإلحاح المترجم على الخديو فى استعطافه على رعيته، فسأه ذلك، وخشى أن تسمع كلمة المرحوم، ويجاب التماسه . فأرسل إليه يطلب منه أن يذهب إلى أملاكه، فى ناحية الصيف، ليقيم بها . ورأى من الخديو رغبة فى ذلك، فانطلق مغاضبًا، ولزم بيته ينظر فى شئونه نحو سنة من الزمان .

وأفاق الخديو توفيق عما كان غشيه، فطلب من الشيخ، رحمه الله، أن يأتى إلى حضرته، ويعود إلى سابق خدمته، فأبى أن يجيب طلبه، وترفع عن أن يبادر إلى أمر كان غيره يتخذ إليه الوسائل ويستشفع فى نياله بالحق وبالباطل، واستمر يتحصن بعزة نفسه، إلى أن وافاه الخديو فى عزيمته بالصف، مصحوبًا بحرمة وحاشيته وحشمه، فأكرم الشيخ لقاءه، وعاد بعد ذلك إلى الإخلاص فى ولائه .

رسائل فكرية وإخوانية

رسالة إلى القس إسحق طيلر (١٧١)

كتابتى إلى الملهم بالحق، الناطق بالصدق، حضرة القس المحترم إسحق طيلر،
أيده الله فى مقصده، ووفاه المذخور من موعده .

وصل إلينا من خطابتك ما ألقىته فى المحفل الدينى بمدينة «لوندرة» متعلقا بالدين
الإسلامى ؛ فإذا للحق نور يلمع من خلال كلامك، تعرفه البصائر الباصرة،
وتشيمه (١٧٢) أعين العقول النيرة، رفعتك هداية الله إلى مقام الإنصاف، فرأيت
الإسلام فى طبيعته السليمة ، ووقفت عليه فى مزاجه الصحيح، فأدركت أثره فى
النفوس البشرية، وعلمت أنه أفضل ما يعد الروح الإنسانية إلى بلوغ ذروة الكمال
الأعلى من الإيمان . ودافعت عنه دفاع العارف به، وجليته للغافلين فى أجمل
صورة يمكن أن يلمحوها بأبصارهم، ويتصفحوا دقائقها بأنظارهم . ثم دعوت أبناء
ملتك إلى كلمة السواء بينهم وبين المسلمين، وصدقتهم النصيحة ألا يحنقوا
المسلمين بتكذيب نبيهم، ولا تكفيرهم فى الاعتقاد بدينهم . ووعدتهم إن قبلوا
نصحتهم بإصابة المسيحية فى الإسلام، ووجود محمد صلى الله عليه وسلم أخذنا
بعضد المسيح، بإعلاء كلمة دينه الصحيح ؛ فهذه أشعة نور أفاضه الله على قلبك،
وآيات حق ساقه الله إليك .

وأنا لنهتكت على هذه البركة العظمى التى اختصك الله بها من بين قومك،
ونستبشر بقرب الوقت الذى يسطع فيه نور العرفان الكامل، فتهمز له ظلمات
الغفلة، فتصبح الملتان العظيمتان المسيحية والإسلام، وقد تعرفت كل منهما إلى
الأخرى، وتصافحتا مصافحة الوداد، وتعانقتا معانقة الألفة، فتغمد عند ذلك
سيوف الحرب التى طالما انزعجت لها أرواح الملتين .

أنت أول رئيس ديني صدع بالحق في أهل ملته. وإنك لتجد لك مؤيدين، وإن كثيراً من ذوى الألباب ليجدون في قولك مواقع للصواب. وإن هذا الأمر الذي قمت به لعظيم الفوائد، جم العوائد، نحس منه تحرك نفوس أهل الملتين إلى الملاقة على صراط الوحدة الحقيقية.

وإنك إن كنت واحداً، فكل شيء مبدؤه بالواحد، ثم يكثر حتى لا يحصر. وإن كان هذا الغرس الطيب قد أخرج اليوم شطأه^(١٧٣) فسيؤازره السعى حتى يغلظ ويستوى على سوقه فيعجب الزراع.

وإننا نرى التوراة والإنجيل والقرآن ستصبح كتباً متوافقة، وصحفاً متصادقة، يدرسها أبناء الملتين، ويوقرها أرباب الدينين، فيتم نور الله في أرضه، ويظهر دينه الحق على الدين كله.

وإنى لا أشك في أن لك الرغبة التامة في نشر مذهبك هذا وترويجه بين الأمم الشرقية والغربية. وقد سعيينا في ترجمة خطابك^(١٧٤) ونشره في الجرائد العربية^(١٧٥)، فإن كان عندك مقالات أخرى فنرجو إرسالها، لنعمل على ترجمتها ونشرها بين أهل المشرق من العرب والترك وغيرهم. ولكن تمام العمل إنما يكون بإرسال رجال ممن وافقوك في المشرب الصحيح لينشوا مدارس في البلاد المشرقية، خصوصاً بلاد سوريا، وليطبخوا هذا الرسم الشريف في النفوس الصافية من أبناء الطوائف المختلفة، فتتمو بركته، وتحزل ثمرته.

وإننى - على عجزى - مستعد لمساعدتك فيما تقصد من تقريب ما بين الملتين بكل ما يمكننى. والسلام على من اتبع الهدى.

رسالة ثانية إلى القس إسحق طيلر (١٧٦)

عزيزى حضرة خطيب السلام القس إسحق طيلر . .

كنت فى القدس الشريف لزيارة المواطن المقدمة التى أجمع على تعظيمها أهل الأديان الثلاثة . وفيها يرى الزائر كأن دوحه واحدة هى الدين الحق تفرعت عنها أغصان متعددة ، لا يضر بوحدة نوعها وشخصها وفردانية منبعها ما يرى فى اختلاف أوراقها وفرج أنشعابها ، ثم يحكم بأن تشابه الثمرة ، ووحدة لونها وطعمها ، قد انحصر فى الدين الإسلامى ، الذى يستقى من جميع عروقها وجذورها ، فهو فذلكتها ، والغاية التى قد انتهى إليها سيرها ، لأنه يصدق الكل ، ويعظم الجميع ، ويدعو إلى التوحيد المحض ، والفردانية الصرفة ، التى إليها مرجع الخلائق وإن بلغ اختلافها إلى ما يفوت الحصر ويتجاوز حدود النهايات .

وبعد رجوعى من بيروت رأيت من جنابكم مكتوباً بعث بواسطة صديقى جمال الدين بك ، ووجدتكم تذكرون أموراً كالطلاق ، وتعدد الزوجات ، والرق ، وتظنون أنها أهم ما عليه اختلاف أهل الدينين ، مع أن أمثال هذه المسائل لا يعدها المسلمون من أصول الدين . ولو اطلعتم على مذاهب المسلمين لوجدتم خيراً ما تحبون من ذلك بدون حاجة إلى فتوى شيخ الإسلام ، وللمسلمين فيما دون فى كتبهم ما ليس لهم فى فتوى شيخ الإسلام ، فهذا أمر لا مقام له فى موضوع بحثنا ويحكم .

أما أصول الدين الإسلامى فهى : الإيمان بالله ، وأن محمداً رسول الله ، وإن القرآن كلام الله . فأعظم شئ تشوق إليه نفوس المسلمين الصادقين أن يسمعوا التصريح من حضرتكم بقبول ذلك ، والتصديق به . كما أشرت إلى فى خطابكم

المتعلق بمسلمي إفريقيا - وأن يروا علامات التصديق في الأقوال والأفعال ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (٤) بِنَصْرِ اللَّهِ ﴿الرُّوم: ٤، ٥﴾، وكل ما تظنه من المصاعب يذلل، وما تتصوره من الموانع يزول.

ولا أظن يوماً مر أو يمر على الإنكليز يكون أسعد من ذلك اليوم الذي يؤمنون فيه بدين محمد، إذ يصبح العالم خادماً لهم، وجند الله الأعظم ناصراً لأهله منهم، ويتم لهم ما أرادوا من إقرار عين العبيد (١٧٧)، وإرضاء قلوب النساء (١٧٨)، وهما عما يدعوا إليهما الدين الإسلامي على أتم الوجوه وأكملها.

فهلّم بنا يا عزيزي إلى الاتفاق على الأصول ليتيسر لنا الوفاق على الفروع، والاتحاد في الأب ليتسنى لنا الاتحاد في الابن، فإنما تؤتي النتائج من مقدماتها، ولا تؤتي المقدمات من نتائجها. وقد سرنى كل السرور ما بلغنى من أنكم استحسنتم ما وصل إليكم من صديقنا «مرزا باقر»، وإن شاء الله تجدون ما يسركم إذا داومتكم مكاتبتة، إن شاء الله، والسلام على أهل السلام.

رسالة إلى تولستوى (١٧٩)

عين شمس بضواحي القاهرة، في ١٨ إبريل سنة ١٩٠٤ .

أيها الحكيم الجليل، موسيو تولستوى . .

لم نحظ بمعرفة شخصك، ولكننا لم نحرم التعارف بروحك. سطع علينا نور من أفكارك، وأشرقت في آفاقنا شمس من آرائك، ألقت بين نفوس العقلاء ونفسك. هداك الله إلى معرفة سر الفطرة التي فطر الناس عليها، ووفقت على الغاية التي هدى البشر إليها، فأدركت أن الإنسان جاء إلى هذا الوجود لينبت بالعلم، ويشمر بالعمل، ولأن تكون ثمرته تعباً ترتاح به نفسه، وسعياً يبقى به ويرقى به جنسه، وشعرت بالشقاء الذي نزل بالناس لما انحرفوا عن سنة الفطرة، واستعملوا قواهم - التي لم يمنحوها إلا ليسعدوا بها - فيما كدر راحتهم، وزعزع طمأنينتهم.

نظرت نظرة في الدين مزقت حجب التقاليد، ووصلت بها إلى حقيقة التوحيد، ورفعت صوتك تدعو الناس إلى ما هداك الله إليه، وتقدمت أمامهم بالعمل لتحمل نفوسهم عليه. فكما كنت بقولك هادياً للعقول، كنت بعملك حاثاً للعزائم والهمم، وكما كانت آراؤك ضياءً يهتدى به الضالون، كان مثالك في العمل إماماً يقتدى به المسترشدون. وكما كان وجودك تويحاً من الله للأغنياء، كان مدداً من عنايته للفقراء.

وإن أرفع مجد بلغته، وأعظم جزاء نلته على متاعك في النصيح والإرشاد، هو هذا الذي سموه «بالحرمان» و«الإبعاد»، فليس ما كان إليك من رؤساء الدين سوى اعتراف منهم أعلنوه للناس بأنك لست من القوم الضالين. فاحمد الله على أن فاروق بأقوالهم، كما كنت فارقتهم في عقائدهم وأعمالهم.

هذا وإن نفوسنا لشقيقة إلى ما يتجدد من آثار قلمك، فيما تستقبل من أيام
عمرك، وإنا نسأل الله أن يمد في حياتك، ويحفظ عليك قواك، ويفتح أبواب
القلوب لفهم ما تقول، ويسوق النفوس إلى الاقتداء بك فيما تعمل، والسلام.

مفتي الديار المصرية

محمد عبده

إذا تفضل الحكيم بالجواب فليكن باللغة الفرنسية، فإنى لا أعرف من اللغات
الأوروبية سواها. محمد.

رسالة ثانية إلى تولستوى

أيها الروح الذكى، صدرت من المقام العلى إلى العالم الأرضى، وتجسدت فيما سموه بتولستوى، قوى فيك اتصال روحك بجبدته، فلم تشغلك حاجات جسدك عما تسمو إليه نفسك، ولم تصب بما أصيب به الجمهور الأعظم من الناس من نسيان ما فصلوا عنه من عالم النور، فكنت لا تزال تنظر إليه النظرة بعد النظرة، وترجع إليه البصر الكرة تلو الكرة فوقفت بذلك على سر الفطرة، وأدركت أن الإنسان خلق ليتعلم فيعلم فيعمل، ولم يخلق ليجهل ويكسل ويهمل.

رسالة إلى سلطان المغرب (١٨٠)

وصل إلى أسماعنا، ونحن في ديارنا، أنباء ما وجه المولى إليه همه، وشحنه لبلوغه عزمه، من النهوض ببلاده إلى الإصلاح، والسير بها في منهج الفوز والفلاح، وتكوننا ما نشر من أوامره الكريمة، ووعينا ما تضمنته من القواعد القويمة، فتجددت في سلامة تلك البلاد آمالنا، واشتغلت بأحاديثها أفكارنا وأقوالنا.

ولما كان الإسلام الذي يقصده المولى إنما يتم برعاية الدين، والرجوع إليه في كتابه المبين، وسنة صاحبه الأمين، ثم النظر في أقوال وأعمال السلف الصالحين، لتعرض على ذلك كله أعمال الخلف المحدثين، تعلقت الآمال بأن يكون لمولانا لفتة إلى العلوم الدينية، وإحياء ما مات منها، ونشر ما طوى من كتبها، لتأدب النفوس بأدبها، ونحى القلوب إذا اتصلت أسبابها بسببها.

فثقة بهذه المقاصد الجليلة، ألهمنى الله أن أعرض على حضرتكم العلية، أنه قد تألفت في مصر (جمعية لإحياء العلوم العربية) (١٨١)، وخاصة عملها أن تبحث عما كاد يفقد من كتب السلف، وتصحيح نسخه، وتطبعه، حتى يحيا بذلك ما أندرس من علوم الأولين، واحتجب عنا بمحدثات المتأخرين. وقد عنيت هذه الجمعية بطبع كتاب «على بن سيده» الأندلسي، في اللغة المسمى «بالمخصص»، وسيتم عن قريب. وهى الآن تبحث عن نسخ «مدونة» الإمام «مالك»، حتى تحصل لها نسخة صحيحة، ثم تطبع هذا الكتاب الجليل. وقد وجدت من هذا الكتاب قطع في مصر، وقطع أخرى في تونس وصارت هذه القطع في أيدي الجمعية، ولكن لم توجد إلى الآن نسخة كاملة يوثق بصحتها. وقد تأكد للفقير أن

نسخة كاملة من الكتاب توجد في «جامع القرويين» ، ويسهل على فضل مولانا السلطان - أيده الله وأيد به الدين - أن يمدنا في عملنا ، ويعيننا على ما نبتغي من الخير ، بإصدار أمره الكريم أن ترسل إلينا هذه النسخة . إما بتمامها لتقابل عليها ما عندنا ، ونتم منها ما ينقص نسخنا ، ونعيد لها إليه ، ونهدي الجامع عشر نسخ من الكتاب عند نهاية طبعه ، إن شاء الله تعالى . وإما مفرقة جزءا بعد جزء ، فكلما انتهى الغرض من جزء أرسل إلى مقره . وفي كلا الحالين سنقوم لمقامكم السلطاني بما يجب من الشكر على هذا الالتفات السامي ، الذي سنراه كأن الله حققه ، ونسأل الله أن يؤيد بكم ملته ، وينصر بعزمكم شريعته .

رسالة إلى قاضي قضاة فاس (١٨٢)

بسم الله، والحمد لله وحده . .

حضرة الأستاذ الفاضل، العلامة العامل الكامل، مولاي إدريس بن مولاي عبد الهادي، قاضي القضاة، حفظه الله .

بلغنا من كمالكم، وكرم أخلاقكم، وميلكم إلى نفع العامة من المسلمين، وإيصال الفوائد إلى خاصتهم، ما جرأنا على مراسلتكم على غير معرفة سابقة، والتوسل بكم في الوصول إلى ما يرجى ثواب السعي فيه، إن شاء الله .

نبشركم أن في مصر من أهل الفضل من وفقهم الله لنشر ما أماته الإهمال من آثار سلف الأمة ودواوين علومهم . وقد كانت باكورة أعمالهم طبع كتاب «المخصص» في اللغة للإمام الجليل «علي بن سيده» النحوي، لشدة الحاجة إليه، ولإشراف نسخه على العدم والانحفاء من الوجود . ويعد أن بلغ الطبع معظم الكتاب، رأى أولئك الفضلاء أن يبحثوا عن كتاب آخر من أمهات العلوم، فرأوا من أفضل الأمهات وأحقها بالعناية، وأشدّها تعرضاً للضياع والاختفاء من الديار الإسلامية، «مدونة» الإمام «مالك»، فأخذوا يبحثون عن نسخها، فتحقق ظنهم في تعرضها للضياع، لأنهم لم يجدوا نسخة كاملة في الديار المصرية، ولا في الديار التونسية . وحملهم ذلك على الجد في الطلب، والبحث في زوايا المساجد، لعلهم يعثرون على ما يتم لهم نسخة صحيحة . فهم كذلك إذ بلغهم أن في «مسجد القرويين» بمدينة «فاس» نسخة من الكتاب كاملة، فحملني الحرص على الوصول إلى تلك النسخة على أن رفعت عريضة رجاء إلى مولانا السلطان المعظم مولاي عبد العزيز، ليأمر بإرسال النسخة إما جملة وإما جزءاً جزءاً، وعلينا بعد طبع الكتاب أن نرسل منه عشر نسخ إلى «جامع القرويين» .

بعد أن أرسلت العريضة حضر عندي من تفضل على بذكر صفاتكم الجميلة ،
وسجايكم الفاضلة ، وأكدي أن حضرتكم تكون عوناً لي على ما أطلب . لهذا
بادرت بتحرير هذا الرقيم إليكم ، راجياً من همتكم أن تساعدوني إلى تلك
النسخة ، أو غيرها من نسخ «المدونة» . ولك علينا أن نعيدها كما أخذناها ، ثم
نرسل عشر نسخ مطبوعة . إما لجامع القرويين ، وإما لمن يتفضل بإرسال نسخة
إلينا ، مع الشكر الخالص ، والدعاء الدائم ، إن شاء الله .

رسالة إلى أحد العلماء (١٨٣)

حضرة الهمام الفاضل، بقية الأفاضل، وتذكرة الأوائل، العالم الفاضل،
مولوى محمد واصل .

لم يسبق لى شرف معرفتك، ولا فضل مكاتبتك، ولكن تجلت لى أوصافك
العلية، وفضائلك القدسية، فى قول أصدق الناس لسانا وأثبتهم بيانا حضرة
أستاذى السيد جمال الدين، أيدته الله بعنايته . فكنت بذلك أشد الناس تعلقا
بجزائك . وأشوقهم لنيل الحظ من مراك . وقد كنت - حفظك الله - كتبت إلى
«عارف أفندى أبى تراب»^(١٨٤) تسأله عن اختيارى فى زيارة البلاد الهندية، وأظنه
كتب إليك عيلى إلى ذلك، وترقب الفرصة للمسير إليه . . ورجائى أن يسعدنى
التوفيق الإلهى ببلوغ الغاية لما أرتقب . ولو لم يكن لى فى بلاد الهند سوى رؤية
مثلك، والأخذ بالنصيب من معرفتك، لكان ذلك أقوى باعث على السعى إليها،
وأحث داع للإقبال عليها .

وقد يلوح بخاطرى أن أهيم نفسى لذلك فى الخريف الآتى من هذه السنة . فمتى
عقدت العزيمة بعثت إليك بالخبر، إن شاء الله .

إن ما دعوتنى إليه فى كتابك «لعارف أفندى» من كتابة رسائل فى تنبيه الأمة
الإسلامية إلى تلافى أمرها، ومبادرتها إلى جمع كلمتها، صونا لنفسها عن
التهلكة، وحفظا لما بقى لها من غول الفناء، فذلك عملى إن شاء الله . وقد رأيت
أن أتقدم لك برسالة تبين حال العرب فى الجاهلية، على وجه الإجمال، ثم ما ساق
الله إليها زمن فيض الخير ببعثة النبى صلى الله عليه وسلم . ثم أتقدم بعد ذلك إلى
ذكر سيرة النبى وخلفائه الأربعة . ثم أختم الكلام . وبعد هذا، نأخذ فى نشر رسائل

ندعو بها إلى الألفة، ونزعج بها عن الخلفة، ورجاؤنا في كل ذلك نجاح أعمالنا،
وصلاح أحوالنا، إن شاء الله.

ورسالة «النشيرة» (١٨٥) قد نقلناها إلى اللغة العربية، وبدأنا في طبعها. وقد
ترجمنا كتابكم إلى السيد، وكتاب السيد إليكم، وقدمناهما في صدر الرسالة.
ومتى تمت نبعث بها إليكم، إن شاء الله.

«ونهج البلاغة» (١٨٦) قد تم والحمد لله طبعه، وسيرسل إليكم مائة نسخة على
حسب طلبكم. نبعث بها إلى «بومباي»، ثم ترسل من «بومباي» إلى «حيدر آباد»
وثمنها يرسل إلينا، مائتان وخمسون روبية ورق «بنك نوط» هندي، حيث إنه
لا يتيسر الإرسال بطريقة أخرى. ثم ليكن في علم حضرتكم أن أثمان هذا الكتاب
مخصصة للإنفاق في طريق خيري، والإعانة على أمر عام إسلامي، لا نريد منها
ربحاً، ولا نطلب كسباً. والله الموفق. ونرجو من حضرتكم دوام المواصله، بتواتر
المراسلة، والله يتولى رعايتكم، والسلام.

رسالة إلى أحد علماء الشام (١٨٧)

أنصفني قومك إذ سروا بتناولي منصب الإفتاء . ولعل ذلك لشعورهم بأنني أغير الناس على دين الله ، وأحراهم بالدفاع عن حماه ، وأدراهم بوجوه الفرص عند سنوحها ، وأحذقهم في انتهازها ، لإبلاغ الحق أملة ، أو يبلغ الكتاب أجله . على أنهم مني بحيث لا يفسد نفوسهم الخلدس ، ولا يتقاذف بأهوائهم اللدد . وكل ذي دين يشتهي أن يرى لدينه مثل ما أحث إليه عزيمتي ، وأخلص في العمل لتحقيقه نيتي ، خصوصا أن كفى فيه القتال ، ولم يكلف بشد رحال ، ولا بذل أموال .

أما قومي ، فأبعدهم عنى أشدهم قربا مني . . وما أبعد الإنصاف منهم ! يظنون بي الظنون ، بل يترصبون بي ريب المنون ، تسرعا منهم في الأحكام ، وذهابا مع الأوهام ، وولعا بكثرة الكلام وتلذذا بلك الملام ، أقول فلا يسمعون ، وأدعو فلا يستجيبون وأعمل فلا يهتدون ، وأريهم مصالحهم فلا يبصرون ، وأضع أيديهم عليها فلا يحسون ، بل يفرون إلى حيث يهلكون . . شأنهم الصياح والعويل ، والصخب والتهويل ، حتى إذا جاء حين العمل ، صدق فيهم قول القائل في مثلهم :

لكن قومي وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

وأقول ولا من الخير (١٨٨) .

وإنما مثلى فيهم مثل أخ جهله أخوته ، أو أب عفته ذريته ، أو ابن لم يحن عليه أبواه وعمومته ، مع حاجة الجميع إليه ، وقيام عمدتهم عليه . يهدمون منافعهم بإيذاته ، ولو شاءوا لا استبقوها باستبقائه ، وهو يسعى ويدأب ، ليطعم من يلهو ويلعب .

على أنى أحمد الله على الصبر ، وسعة الصدر إذا ضاق الأمر ، وقوة العزم ،

وثبات الحلم . وإن كنت فى خوف من حلول الأجل ، قبل بلوغ الأمل ، خصوصاً عندما أرى أن العمل فى أرض ميتة ، لو ذابت عليها السماء مطراً لما أنبتت زرعاً ، ولا أطلعت شجراً . أفزع لذكرى ذلك وأجزع ، ويكاد قلبى يتقطع ، ثم أرجع إلى الله فأعلم أنه مع الصابرين ، وأنه لا يضيع أجر العاملين ، فيثلج صدرى ، وأمضى فى جهادى الدائم ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

ممن أشتكى؟ لو أن ما ألقى كان من لفظ العامة ، ولقلقة^(١٨٩) الجاهلين ، لهان الأمر ، وتيسر المخرج . ولكن البلاء كل البلاء . أن أشد الناس عداوة لأنفسهم هم أولئك المعممون ، الذين يبعدون عن الدين مدعين أنهم دعائه ، ويمزقون أحشاءه زاعمين أنهم حماه . . وما منهم إلا أحد شخصين : شخص ركب هواه فأعماه ، فهو يرى الحق باطلاً ، والصواب خطأ . وآخر غرته دنياه ، وأضله جشعه ، فران على قلبه ما يكسب ، وامتنع عليه معرفة الصديق من كثرة ما يكذب ، ولم يعد للحق إلى قلبه سبيل .

ليتنى كنت أشكو إلى الله جهل العالمين وحمق المعممين فى مثل الجاهلية التى بعث النبى صلى الله عليه وسلم لمحو أحكامها ، وإزالة أيامها . تلك جاهلية كان الضلال فيها بعيداً ، ولكن كان فهم القوم حديداً ، لذلك عندما لاح لهم ضوء الهدى أبصروه ، وعندما قرع أسماعهم صوت الداعى أجابوه . . كان القرآن يصدع أفئدتهم فيلج من شدتهم ، ويفل من شرهم ، ويفجر من صخر القسوة بنابيع الختان والرحمة . وما كان أهل العناد فيهم إلا قليلاً . عرفوا الحق فأنكروه ، وطائفة كانوا يفرون منه خوف أن يعرفوه ، ولو سمعوا لفهموا ، ثم لم يجدوا بدا من أن ينصروه . وإن الجحود مع الفهم كاليقين فى العلم ، كلاهما قليل فى بنى آدم .

أما اليوم فلما أشكو من قلة الفهم ، وضعف العقل ، واختلال نظام الإدراك ، وفساد الشعور عند الخاصة ، فلا تجذبهم فصاحة ، ولا تبلغ منهم بلاغة . وغاية ما يطلبون أن يحمدا بما لم يفعلوا ، وأن يوصفوا بالعلم وإن لم يعقلوا ، وأن تقضى حاجاتهم إذا سألوا ، وأن ترفع مكاناتهم وإن تنزلوا . وإن استعداد السامع للفهم يستدر المقال ، ويسدد الفكر للنضال فى الجدال ، أما عيشك فيمن لا يفهم ، فإنه ينضب منك ينبوع الكلام ، ويطمس عين الفكر ، ويذهب روح العقل .

جعلنى الشيخ «عبد الرزاق البيطار» ثالث الرجلين، وما أنا فى شىء من أمرهما، إلا نزر من الهمة، وكثير من معرفة قدرهما.

الحمد لله لا أحصى ثناء عليه، وأشكره وأشكر نعمه مرجعها إليه، وأذكر من نعمه أكثر نعمة أمدنى بها، وأكرمنى بأسبابها، إحسانه إلى بعطف قلب الأستاذ على، وتقريبى من فؤاده، وإحلالى مكاناً من وداده. كرمت نفس الأستاذ فكرم فيها مثالى، وكملت سجاياه فتخيل منها كمالى، نسب إلى الشيخ الجليل شؤنا كلها من سرائره، وألبسنى من الأوصاف ثوباً نسجته مظاهره، جعل لى السيد من حسن ظنه معيناً؛ وأفادنى بثقته ركناً ركيناً، وسنداً أميناً. فأسأل الله تحقيق ظنونه، وأن يمدنى دائماً بدقائق فنونه، وأن ينصرنى بولائه، وأن يسلكنى فى عقد أوليائه، والسلام.

رسالة إلى مناضل سورى(*)

ولدنا الفاضل . .

تمنيت لو تمتعت بقربك ، كما قدر لى المتاع بأدبك ، ولكن أحمد الله الذى يرينا ما
نختار ، فى غير ما يقع عليه الاختيار ، فأنت حيث أنت أنفع ما تكون لقومك ، تجعل
لهم حظا من عمل يومك ، تزعج عن أبصارهم حجب الغفلة ، وتعظم بما أوتيت
من الحكمة ، وتهيب نفوسهم لقبول الحق إذا أقبل ، وتعدو المدافعة الباطل إذا أظلم .
وأسال الله أن يشد أزرك ، ويخفف من ذلك وزرك ، ويرفع بعملك قدرك . وأما
صلتنا فصلة آمال وأعمال ، وهى خير صلة وأوفقها عند الرجال ، بارك الله لك فى
أيامك ، ورزقك الخير والسعادة فى أعوامك ، والسلام .

كلمات

- هلاك العامة فيما ألقت .

- إغما بقاء الباطل فى غفلة الحق عنه .

- من عرف الحق عز عليه أن يراه مهضوما .

- لا يكون أحد صادقا ومخلصا حتى يكون شجاعا

- الذل يميم الإرادة .

- من لا صديق له فهو عدو نفسه وعدو الناس .

- الشباب يحمل ما حمل .

(*) كتبها الأستاذ الإمام من مصر إلى الأستاذ عبد الحميد الزهراوى ، فى حصن بسوريا ، وهو أحد
المناضلين العرب الذين أعددهم الأتراك العثمانيون سنة ١٩١٦ م . لنضالهم القومى العربى .

رسالة إلى حافظ إبراهيم (١٩٠)

لو كان بى أن أشكرك لظن بالفت فى تحسینه، أو أحملك لراى لك فىنا أبدعت فى تزيينه، لكان لقلمى مطمع أن يدنو من الوفاء بما يوجبه حقك، ويجرى فى الشكر إلى الغاية عما يطلبه فضلك. لكنك لم تقف بعرفك^(١٩١) عندنا، بل عممت به من حولنا، وسيطته على القريب والبعيد من أبناء لغتنا.

زفت إلى أهل اللغة العربية، عذراء من بنات الحكمة الغربية، سحرت قومها، وملكت فيهم يومها، ولا تزال تنبه منهم خامدا، وتهز فيهم جاسدا. بل لا تنفك تحيى من قلوبهم ما أماته القسوة، وتقوم من نفوسهم ما أعوزت فيها الأسوة. حكمة أفاضها الله على رجل منهم، فهدى إلى التقاطها رجلاً منا، فجردها من ثوبها الغريب، وكساها حلة من نسج الأديب، وجلاها للناظر، وحلاها للطالب، بعدما أصبلح من خلقها، وزان من معارفها، حتى ظهرت محبة إلى القلوب، شيقة إلى مؤانسة البصائر. تهش للفهم، وتبش للطف الذوق، وتسابق الفكر إلى مواطن العلم، فلا يكاد يلحظها الوهم، إلا وهى من النفس فى مكان الإلهام.

حاول قوم من قبلك أن يبلغوا من ترجمة الأعجم مبلغك، فوقف العجز بأغلبهم عند مبتدئ الطريق، ووصل منهم فريق إلى ما يحب من مقصده، ولكنه لم يعن بأن يعيد إلى اللغة العربية ما فقدت من أساليبها، ويرد إليها ما سلبه المعتدون عليها من متانة التأليف، وحسن الصياغة، وارتفاع البيان فيها إلى أعلى مراتبها. أما أنت فقد وفيت من ذلك ما لا غاية لمزيد بعد، ولا مطمع لطالب أن يبلغ حده. ولو كنت ممن يقول بالتناسخ لذهبت إلى أن روح «ابن المقفع» كانت من طيبات الأرواح، فظهرت لك اليوم فى صورة أبدع، ومعنى أنفع. ولعلك قد سنتت

بطريقتك فى التعريب سنة يعمل عليها من يحاوله بعد ظهور كتابك، ويحملها الزمان إلى أبناء ما يُستقبل منه، فتكون قد أحسنت إلى الأبناء، كما أجمعت فى الصنع مع الآباء، وحكمت للغة العربية ألا يدخلها بعد من معجمة سوى ما هو فى الأسماء - أسماء الأماكن والأشخاص، لا أسماء المعانى والأجناس - ومثل من يعرف قدر الإحسان إذا عم، ويعلى مكان المعروف إذا شمل، ويتمثل فى رأيه بقول الحكيم العربى :

ولو أنى حببت الخلد فرداً لما أحبيت بالخلد انفراداً
فلا مقلت على ولا بأرضى سحائب ليس تنتظم البلاداً
فما أعجز قلبى عن الشكر لك، وما أحقك بأن ترضى من الوفاء باللقاء .

تقول إن الذى وصل سببك بسر صاحب الكتاب، ووقف بك على دقائق من معانيه، اشتراكك معه فى البؤس، ونزولك منزلته من سوء الحال . وربما كان فيما تقول شىء من الحقيقة . فإن كان البؤس قد هبط على صاحبه بتلك الحكمة، ثم كان سبباً فى امتيازك من بين المترفين بتلك النعمة، سألت الله أن يزيد وفرك من هذا البؤس حتى يتم الكتاب على نحو ما ابتدأ، وأن يجعلك فى بؤسك أغنى من أهل الشراء فى نعيمهم، والسلام .

كلمات

«لا يمكن لشخص مستقيم السير أن يجد عملاً أو يصيب خيراً فى الأستاذة، وعلى كل ذى دين أن يفر منها بدينه وببقية نفسه . تعلمت فى الأستاذة ما لم أعلم إلا بالمشاهدة» (١٩٢) .

رسالة إلى البستاني (١٩٣)

عزيزى الفاضل، سليمان أفندى البستاني . .

دعاني أصدقائك وأصدقائي إلى الأنس بك ساعة لنتك بالنتجاح فى ذلك العمل الأدبى الذى كلفت بإبداعه عدة من السنين . دعونى إلى الاشتراك معهم فى شكرك لما دأبت فى السعى ، وأخذت نفسك بالصبر على مشقة البحث والعناء فى اختيار مسالك النظم ، تهدى إلى أبناء لغتك العربية من أحاسن الصناعة الأدبية ما يعد زينة للمناظرين .

وكنت أكون أسرع الناس إلى إجابة الدعوة لولا مانع ذنبه إلى ذنب العاذل إلى عاشق الحسان ، معنى الأنس بهم وبك ، ولكنه لم يمنعنى أن أشاركهم فى شكرك .

تمت لك ترجمة الالآذة لنايفة شعراء اليونان «هميروس» المشهور ، نسجت قريحتك ديباجة ذلك الكتاب ، كتاب الترجمة ، فإذا هو ميدان غزت فيه لغتنا العربية ضريعتها (١٩٤) اليونانية ، فسبت خرائدها ، وغنمت فرائدها ، وعادت إلينا فى حلال من آدابها ، تحمل إلى الألباب قوتا من لبابها . وما أجمل ذلك الغلب ، فى زمن ضعف فيه العرب ، حتى عن الرغب فى نيل الأدب ، ما ينال منه عن كئيب ، فضلاً عما يكسب بالتعب ، فحق لك الشكر على كل من يعرف قيمة ما وفقت لإكماله من العمل ، فقد سددت به ثلثة كانت فى بنية العلم العربى .

من عشرة قرون أغار قومنا على دفائن الفنون اليونانية ، فى القرن الثالث من الهجرة وما بعده ، فثروا منها ما كان مخزونا ، ونالت اللغة العربية بصنيعهم ذلك ما لم يكن فى حسابها ، فقد صارت لسان العلم والصناعة ، كما كانت لسان الدين والحكمة .

لكن . . كأن أولئك الأساطين الأولين كانوا يرون أن ذلك ما يفرضه الحق عليهم في جانب العلم، الذى لا يختلف فيه مشرق عن مغرب، ولا يتخالف على حقائقه الأعجم والمغرب . وظنوا أن ما وراء العلم من آداب القوم ليس مما يتناسب مع آدابهم، لبعدهما بين أنساب أولئك وأنسابهم، فلم يمدوا نظرهم إلى ما كان فى اليونانية من دواوين الشعراء، وما صاغته قرائح البلغاء، فلم تنل اليونانية من عنايتهم ما نالت الفارسية والهندية . وكان مؤمل اللغة منهم ألا يحرموها نفائس ما اخترع اليونانيون، كما زينوها بزينة ما أبدع الهنديون والفارسيون . وبقي ذلك المؤمل فى غيب الدهر، حتى أتيت ترفع عنه الستر، وجئت تقول للناس إننى أتمم فى دولة عباس^(١٩٥)، ما نقص ملك بنى العباس، مما أقر عين العربية بنيل طلبتها، وظهور ما كان منتظرا لشيعتها . أرجو أن ينال كتابك من الإقبال عليه، والانتفاع به، ما يكافئ تعبك، ويبعث همم العاملين على أن تتبعك، والسلام .

رسالة إلى الشيخ
مصطفى عبد الرزاق (١٩٦)

ولنا الأديب.. .

خير الكلام ما وافق حالا، وحوى من النفس مثالا. تلك أبياتك العشرة رأيتني -
والحمد لله - متربعا في سبعة منها، كأنها الكواكب تسكنها الملائكة، وما بقى كأنه
الشهب، نور للأحباء، رجوم للأشقياء.

ما سررت بشيء سرورى بأنك شعرت من علم حدثتك بما لم يشعر به الكبار من
قومك. قلله أنت! والله أبوك! ولو أذن لوالد أن يقابل وجه ولده بالمدح، لسقت
إليك من الثناء ما يملأ عليك الفضاء. ولكنى أكتفى بالإخلاص في الدعاء، أن
يمتحن الله من نهايتك، بما تفرسته في بدايتك، وأن يخلص للحق شرك، ويقدرك
على الهداية إليه، وينشط بنفسك لجمع قومك عليه، والسلام.

رسالة إلى حفتى ناصف

عزيزى (١٩٧) . .

تسجع لى فى كتابك، وتطمع أن أسجع لك فى جوابك، كأنك لم تسمع أنى
تبت عن السجع، حتى لو ساق إليه الطيع، فماذا أصنع بك، وقد نقضت توبتى
بأدبك؟

أعاد إلى كتابك وجداناً طالما وجدته فى نفسى أيام الصوم، والقضايا كوم على
كوم، مع لدد القوم وسماحة إلى النوم، كأن تعبك صبَّ علىّ، وكأنما انتقل ظمؤك
إلىّ لكن لما تذكرت قصر النهار، وقرب وقت الإفطار، والنجاة إلى الدار من
مقاضاة أهل النار وحملة الذنوب والأوزار، قلت لقلقى فرقار، بالماء وقد حضر،
والطعام يتبعه على الأثر. فابتلت العروق، ونقعت الحلوق، وامتلات البطون،
وقرت العيون، وثاب السكون، فحمدت الله لك على الشبع، وسألته أن يجنبك
البدع فى إطالة السهر وقتل الليل بالسمر إلى وقت السحر، فذلك تهلكة للبدن،
مجلبة للوهن، مضیعة لنفیس الزمن، مطفی لنور الفطن، وقاك الله هذه المحن.

ثم قد وصل التحويل، وقبض مبلغ الثلاثمائة قرش، وسيرسل إليك سند
الاستلام. وسلامى عليك وعلى السيد أحمد رافع والسلام.

ليلة ٩ رمضان ١٣١٥ (١٩٨)

محمد عبده

كلمات

«رأس البر لا عقل فيه ، ولا عمل ، وذلك لا يمنع من إرسال ملازم التفسير ، فكلام الله يرد الفارّ من العقول ويعمر الحرب منها .

ما رأيت مكاناً يشغل النفس عن كل شاغل مثل رأس البر لا أشتهى فيه أن أمد
يدى إلى قلم ، وإنما أطالع في أوراق متنوعة ، في أوقات متقطعة ، ولذلك أراه
أفضل مكان للراحة ، وتبديل الهواء ، بعد شدة التعب وطول العناء .

كنت أنتظر أن يصل إلى (المنار) هنا ليكون مما ألقى عليه نظرى إذا أرجعته عن
أمواج البحر الأبيض ، ولم أطلقه إلى بساط النيل الأحمر ، فأنا جالس طوال يومى
بين البحرين» (١٩٩) .

رسالة إلى كاتب (٢٠٠)

حضرة الفاضل المحترم . . .

أبطأت في إجابتك، وقصرت في الإسراع بشكرك، لما أنحفت به أهل لغتك من ذلك الكتاب، الذي تجلى فيه ذكاؤك واعتدال رأيك في أحسن صورة، لم تفتك فيه فضيلة الإبداع، ولم تحرم من حسن الاتباع. اقتفيت أثر سلفك من تجويد الرأي، واحترام مقام العقل، فلم يهبط بك التقليد إلى ما يحط بالعمل، ويسقط من قيمة الكد في الجهد. ثم أبدعت في ترتيب كتابك على ما هو أقرب للفهم، وأدنى إلى التقريب من حقيقة العلم، وكأنني بك وقد وقفت على ذلك السر الذي خفى عن الجمهور الأعظم ممن سبقك، وهو أن القرآن قد خط للعرب طرقاً للتعبير، ومهد لهم سبلاً جديدة لصوغ الأساليب، ليخرج بهم من ضيق ما كانوا التزموه، ويبعد بهم عن تكلف كانوا رثموه (٢٠١)، ولهذا قوى عندك كل ما بنى عليه، وضعف لديك كل ما لم يستند إليه، جزاك الله عن نفسك خير ما يجزى به عامل من عمله، وجزاك عن أهل لغتك خير ما يجزى به محسن عن إحسانه، والسلام.

كلمات

«الناس في عماية عن النافع، وفي انكباب على الضار، فلا تعجب إذا لم يسرعوا بالاشتراك في (المنار)، فإن الرغبة في (المنار) تقوى بقوة الميل إلى تغيير الحاضر بما هو أصلح للأجل، وأعون على الخلاص من شر الغابر. ولا يزال ذلك الميل في الأغنياء، قليلاً، والفقراء لا يستطيعون إلى البذل سبيلاً. ولكن ذلك لا يضعف الأمل في نجاح العمل» (٢٠٢).

رسائل إلى الشيخ إبراهيم اليازجي (٢٠٣)

- ١ -

وصل كتابك يحمل من العذر مقبوله، ويرتاد من الرضا مبذوله. ولقد كنت تعلم أني ما أردتك إلا لنفسك، فالحمد لله إذ أرجعك إليها، وله الشكر على ما عطفك عليها، وما أنا بالمقصر بك عما سألت، ولا الذاهب بك إلى خلاف ما طلبت، وغاية قولي لا تثريب عليك اليوم يغفر الله لك، وهو أرحم الراحمين. حياتنا شبح روحها المحبة، والمحبة شبح الإخلاص، فما أسعد وقتا نرى فيه حياتك متعشة بروحها، زاهرة بسر الإخلاص فيها. وليس بذهاب عنك أنك كما تكون يكون الناس لك. وأسأل الله أن ينفي عنك خواطر السوء. ويزيح عن روحك الطيبة وسائوس الغرور، ويمن على برويتك عند الغاية التي أحب لك، وسلامي عليك وحلك من بين أهلك. ولتكن مواصلتك دائمة، والسلام.

- ٢ -

عزيزي، صفوة البلغاء ونخبة الأدباء، حفظه الله . .

تماديت في التقصير، حتى عجز العذر عن التعبير، وخجل القلم من التحرير. ولكن في علمكم بحال متقل إلى بلاد قد أنكره هواؤها، وترفت إليه أدواؤها، ما لا أحتاج معه إلى بسط عذر يشفع إليكم، ويقبل لديكم. ليت يوماً بعدت فيه عنكم، كان يوماً قربت فيه منكم. فلولاً مثال من أدبكم يؤنسني إذا استوحشت، ويشفعني إذا انفردت، لكان سهمي أقصد ما يصيب المحرومين (٢٠٤).

-٢-

هامة الفضل (٢٠٥)، وجهة الأدب، حفظه الله .

أكرمني الشيخ بإيفاد كتابه، يمثل لى ما لم أنس من آدابه، ويشرنى بتوفر النعمة على سلامته، ويزيدنى يقيناً باتصالها فى مودته، وسرنى استقرار الشيخ على رخاء البال، وإن كددرنى ذكر ما هب لديه من عاصفة البلبال، لا ترك الله لها مهيا. ولا أدام لها مربا، وأبلغ الله حضرة الأخ (٢٠٦) غاية الشفاء، ووقاكم الله وآلكم من الأسواء .

لا أبرئ نفسى من استبطاء كتاب الشيخ قبل وروده، وإجالة الأقداح فيما عسى أن يكون سبباً فى تأخر وفوده، واستكانتى فى ذلك لسلطان الوحشة، وانهزامى لغارة جيش الدهشة، حتى كان الكتاب فيصلا لحربنا، وناصرنا بل متقدنا لحربنا، ولا يوفى حق شكره، إلا شغل بذكره.

عجبت لمصير ذلك العقد، وانحلاله قبل أن يشتد (٢٠٧)، وتغيط المفسدين عليه، والتفاتهم بالسوء إليه، وهو فى مهده، وعلى قرب عهده، كأنا حم على هذه البلاد أن تكون حطبا لتيران الفساد، وأن يذل فيها العلم، ويضل فى أبنائها الحلم، ولا ينتج الفضل فى مسعاه، ولا يخيب الجهل فى مبتغاه، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا، ويبدل من هذا العسر يسرا.

-٤-

جناب الشيخ الأروع (٢٠٨) والبلغ الأبرع، أيله الله .

لو كانت بالدهر ثقة لكانت لأبنائه، ولو حفظ له جوار لصبح لحلفائه، ممن درجوا على سنته، وله فيهم كل يوم غدرة، ولجيشه عليهم كل آن كرة. فكيف يرجى لمن نابذته طباعهم وخالفت أوضاعه أوضاعهم؟ فهو يتقلب، وأرواحهم فى الفضل ثابتة، ويتغشم (٢٠٩)، ونفوسهم للحق مخبته (٢١٠). فالفضلاء - وأنت وسطهم - لا يزالون معه فى حرب دائمة، والعرفاء - وأنت هامتهم - فى مقارعات معه متفاقمة، لكنهم يرون له أنكى من نكاياته، التذرع بالصبر فى ملاقاته، ورد وثباته،

بسكون الجنان وثباته . ولست أذكر الشيخ بمثل ما قال أرسطو «ما أشد ظلم الناس ، يستقبلون القادم إلى الدنيا بالفرح والسرور ، ويتبعون الراحل عنها بدعاء الويل واليأس ، ولو أنصفوا في أمرهم لعكسوا في حكمهم» . وإن مصيبة الراحل عنها عظيمة ، ورزية اليأس من لقاءه جسيمة ، وحرماننا من آدابه يذهب بالنفس حسرات ، وخلو وطنه من مثله يذيب القلوب الواجدات . ولكن سئم العناء وداره ، وكره الباطل وجواره ، فاستقبل وجه البقاء وخلص إلى ما إليه التجاء ، فما الحيلة ؟ التصبر أجمل من التحسر ، والجلد أجدر بنا من الكمد . وإنى . وإن وجهت الخطاب إليك ، لم أقصر الوصية عليك ، فلي نفس تشارك نفسك ، وحس يشاطر حسك ، وهذا حديث نفسى أنه (٢١١) ، وما يخالج صدرى أبشه . وإن العناية بالراحل عنا فى تربية ولده ، خير لدية وأوفى بحقه ، من مطاوعة الأسف لفقده ، وأنتم موضع الرجاء لخلفه ، كما كنتم متهمى المجد لسلفه . وأسأل الله لكم حسن العزاء ، وصرف البأساء ، وإقبال النعماء .

-٥-

عزيزى الفاضل (٢١٢) ، أيد الله . .

لمثل أدب الشيخ الفاضل تغنى الإشارة عن طويل العبارة . وصلت مصر ومثال الشيخ أخذ بجنتانى ، وذكره مالك للسانى ، ورجائى أن تدوم مواصلته ، وتحبى النفس مراسلته ، والسلام على من يحب من ذوى اللب .

فى ١٦ صفر سنة ١٣١٠ هـ (٢١٣)

رسالتان إلى الشيخ عبد المجيد الخاني

- ١ -

لك الحمد والشكر (٢١٤) . .

وفد على كتاب السيد الأستاذ، والموئل الملاذ، ينبىء عن سعادة حاله، وسعود إقباله، فحمدت الله أن خطرت بباله، وإن لم أكن من ذوى باله. ودهشت من مفاجأة هذه النعمة، لقصر الهمة، عن شكر يستزيدها، وحمد يستعيدها. وإن سرورى من السيد بتوجيه عنايته، إلى أخلص الناس فى محبته، بل أثبتهم قدما على أبواب خدمته، لأرقى من لذة الوصال، لمحسوب بعيد المنال، بل من حظ النفس عند بلوغ الآمال، والظفر بالإقبال.

يشير الأستاذ فى خطابه إلى لطيف عتابه، وليس سرورى بما أحسن به الأستاذ من مكاتبتة، بأوفر من سرورى بما تحققت من كمال صحته. أدام الله سرورى بتوارد أخباره، وشهود آثاره فى أنصاره. وشهد الله أن غيبته عن ناظرى، لم تحجب مثاله الشريف عن خاطرى، وأن تسليماتى متوالية فى خلواتى، وجلواتى، وخواتيم صلواتى، لا يحيط بها لحظ اللاحظ، ولا حفظ الحافظ، ولا يأتى على وصفها الشيخ حسين الحافظ^(٢١٥)، وإن بلغ فى الفصاحة ما بلغ الجاحظ، أهديها مع الرائح والغادى، والحاضر والبادى، وما على سوى أن أقول، وعلى الله الوصول.

يعلم مولاي أنى من تبعة الفارئين، وخدمة الكاتبين، وأظن - إن حسن الظن - أنى من مواقع إحسانه، ومواضع امتنانه، وما كنت أجحد شيئا من رعايته، ولا ألو جهدا فى شكر متته. ومع هذا لم يتفضل على بلامعة من درره، ولا بارقة من

غوره، واختص السادة الفضلاء بالمراسلة، واكتفى لى بسلام المجاملة. فالتهمت من حضراتهم أن يحيوه أحسن تحية، أو يردوها على أى كيفية، ولا أدري بعد ما كان منهم، رضى الله عنهم. ورأيت من المخاطرة، والجرأة الجائرة، أن ابتدر الأستاذ بالكلام، وهو الإمام ابن الإمام، فوقفت عند الحد، وقمت مقام العبد، إن سئل أجاب، أخطأ أو أصاب. أليس لثلى العذر، أن يقصر به الفكر، عن مكاتبة عبد الحميد هذا العصر، ويديع الزمان فى النظم والنثر؟ بل ولولا ثقتى بسعة كرمه، ما تمكن قلمي من إجابة قلمه. فليعف جناب السيد عما يراه فيما حرر على عجل، من سلطان الخوف والوجل.

شكرنا لمولانا سروره بما رأى فى جريدة (الثمرات) (٢١٦)، غير أن ما ذكر فيها إنما هو كلمات، قذفتها بمصر أعراض، فانقضت واستعقت بالإعراض. على أننا إذا حسن التفاتكم إلينا فى آل خير من ألنا، وأوطان أرحب من أوطاننا، فلا غربة مع وجود الأحبة، ونسأل الله تخليد بقاكم، ودوام رضاكم.

نوهتم بما حظى به الشيخ أسعد إلا . . . (٢١٧) من كتاب الصادق الأصدق، الناطق بالحق فيما دق ورق، ذكر السيد أن الشيخ لم يدر - عافاه الله - من أين أتى، وأرى له عذراً فى هذه الفعلة التى . . . (٢١٨) فقد أتى من وراء حجاب، واحتبل بغير احتطاب، ودمر عليه من غير باب، فلا غرو إن غاب عنه الصواب، وخرم وانخرم معه الحساب. إبراهيم أفندى جظه، بعد الملاحظة، ودلظه بلا معاكظة، لكن الشيخ جواز، حجب بكماله عن . . . فضلاً عن اللحاظ، وإن كان فى طبعه لظلالاً، وفى هذه جلماتها، فتح سر الشيخ على القلم باب الظأظة، ولولا أن تدراكه لطف الله لجذبه للبابأة والفأفة. فلا تؤاخذ مجذوبا، ولا تعنت مغلوبا، ثم إن القصيدة حاثية لا جيمية، وكان غموض معناها أعجم ميناها. سبحان الله العظيم، وفوق كل ذى علم عليهم، كر كر كر كر، إنها لإحدى الكبير (٢١٩).

أرجو تقبيل أيدي حضرة والدكم. ثم إن حسن لديكم فبلغوا سلامى إلى حضرات أصحاب السعادة: محمد باشا، ومحيى الدين باشا، نجلى سعادة المرحوم الأمير عبد القادر (٢٢٠)، أكرم الله جواره، وقدس أسراره. ويهدى حضر تكم التحيات الملهشات، والتسليمات المرعشات، حضرات الأساتذة الأفاضل: الشيخ

محمد والشيخ أحمد عبد الجواد، وحضرة الحاج محيى الدين أفندى حمادة، وإبراهيم أفندى اللقاني، والسيد محمود أفندى الخوجة ومحمد على أفندى. ومن ظنى أنى سأحضر إلى دمشق يوم الخميس ١٦ من شعبان، لأرفع إلى الأستاذ ما أستطيع من شكره، على مبادأة (عبد). بالإحسان، رفع الله قدركم، وأعلى ذكركم، والسلام.

-٢-

سبحانك اللهم ويحمدك (٢٢١).

يا مجيد علمنى ما أخطب به عبدك المجيد، جليبتة مجدك، وأشعرته ودك، وأغزرت عليه فى البيان نعمتك، وأنبتت من جنانه حكمتك، فبذ القائلين بفصاحته، وملك مشاعرنا ببلاغته. ثم يصفنى وصف الأصفياء، ويومى إلى بإشارة الأولياء، ولست مما قال فى رطب ولا عنب، ولا كعوب ولا ركب. فاجزه اللهم عن حسن ظنه نورا يواصل السعى بين يديه، وأثبه عن صدق ولائه صفاء يكشف من سبحات وجهك عليه.

أخى : الحمد لله، ما أظن أن اثنين تواصلا على ما تواصلنا، تواصلنا على لحمة روحانية لم تخالطها أهواء حيوانية، وحكم الأرواح يتبعها فى الدوام، لا تؤثر عليه عوارض الأجسام، اللهم إلا أن الخواص الطاهرة، يوحشها البعد عن طلعتكم الزاهرة، ويدهشها القرب من ذاتكم الطاهرة. فروحى من روحك فى نعيم مقيم، وسرور يلذة الصفو مستديم، وحسى من حسك ما بين وحشة تكدره، ودهشة إن شاء الله تغمره. وكل يوم يمر علينا فيه خبر من ناحيتكم عيد، ولنا فى كل سماع على صحتكم سرور جديد.

رسالة إلى أحد العلماء (٢٢٢)

حضرة الأستاذ .

كأن القدر يريد أن يكون ما بيني وبينك سرا مكتوما، ومضمرا يأبى أن يكون مرقوما، فقد حاولت مئين من المرات أن أكتب إليك، وكانت العوائق تأتي تحول دون ذلك، كأنني كنت أحاول فتح قلعة، أو محو بدعة، وها أنا ذا اليوم «الجمعة»، عقدت العزم على ألا أقوم من مجلسي هذا حتى أكتب إليك، أشكر لك صنيعك على ما تدخله على من السرور، بما تعلم من كثرة الشواغل، وأرجوك ألا تحرمني من ذلك الفضل الذي بدأت به، وألا تجعل لفضل في ذلك نهاية، والسلام .

رسالة إلى أحد الكرماء (٢٢٣)

لو كان في الثناء، وملازمة الدعاء، وحفظ الجميل، والقيام بالخدمة جهد المستطیع، ما يفی بشکر من یفتح باب المحبة، ویبدأ بصنائع المعروف، لکنت والحمد لله من أقدر الناس علیه، ولكن أنى یكون فی ذلك وفاء والمحبة سر نظام الأکوان، والإحسان قوام عالم الإمكان، والقائم على کنه جمیعہ قیوم السموات والأرض، والمفتتحون لأبواب الغرف على هذه النسبة الجليلة منه، فلیس لى إلا أن أجدأ إلى الله فی مكافأة فضیلتکم على ما كان منکم أيام الإقامة بینکم، ثم أسأل نفسى عن عجزى بما أنخیل أن کرکم مبرورى.

سیکفى الکریم إزاء الکریم ویقنع بالود منه نوالا

وبعد هذا، أرجو عفوکم عن التفسیر فی المبادرة إلى المکاتبة، لأنى شغلت بما شغلنى عن نفسى، ولكن زالت العوارض والحمد لله، وفاتنى لهذا العذر تهنتکم بالعيد، وإنما للمؤمن کل يوم بریه عيد، فهنتکم برضاء الله عنکم، وتقبل صالح الأعمال منکم، وسلامى على لجلکم ومن یتمى إلیکم، والله یحفظکم.

رسالة إلى أحد الأصدقاء (٢٢٤)

سيدى العزيز . .

وافانى كتاب سيد الأحباب، وصفوة الأنجاب، مبتسما عن الدر النظيم، وراويا
الذوق السليم، متهللا بسناء منسيه، معجبا ببهاء علميه، جاء بعد ما حل منازل
الجلال، ودار دورة الإقبال، ولولا رسل من شوقى إليه، تزاحمت أقدامها لديه،
فساقت يد الأقدار، وقادته قود الأوطار، لطال به التسيار «وبرح بى» الانتظار.
وصل إلى بعد اثنى عشر يوما من تاريخ كتابته، وإنى أقسم به لو زاد فى غيبته،
وجاء زاهيا بحليته، تأثها فى جلالته، متقلدا حسام حجته، مستشهدا بعدول من
حاشيته، على ما نسبت من المثل إلى مودته، لما أقنعتى دليله، ولا ألزمنى تعليله،
لقابله بحسابه، وسكنت من ضبابه، ولحاكمته محاكمة الود، بين يدي حبي
المستبد، ولجأزيتة جزاء نافر أنعب فى الطلب، وشارد أوغل فى الهرب، ثم عنى
بحكم الغلب، أو معشوق بديع الجمال، بالغ فى الدلال، حتى أعيا المحتال، ثم
ابتلى بغرام العشاق، فابتغى - وهو البغية - وصل المشتاق، ولعملت له من أشعة
البصر حبلا، أوسع بها احتبالا، فيعز عليه الخلاص، ويمتنع المناص، فلا يبرح
عن ناظرى، ما دام ناظرى، ولأبرمت له مبارم العقل عقالا، أو ثق به اعتقالا،
وأزيد فى قيوده سلاسل من الفكر خفافا وثقالا، حتى لا يغيب عن الذهن انتقالا،
ولا عن الخيال زوالا، وما أشده من جزاء يكون عبرة لما يليه، فيخشى من توانيه.

علمنى كتابك كيف تناجى الأرواح أشباحها، والجرائيم أدواحها، أو كيف
تحدث العقول أفكارها، والقلوب أسرارها، تباينت أجسامنا فى عالم الكون

والفساد، وتباعد ما بيننا في كون التضارب والعناد، وترفعت نفوسنا عن معارك الأضداد، فتعالينا في جوهر الوداد عن الأنداد، فاتحدنا وليس بعد اختلاف، وامتزجنا ولا عن افتراق، وكان واحدنا من صاحبه في مكان الشرف من الفتوة، والكرم من المروءة، والقوة من العدل، والكرامة من الفضل، والعلم من الرشاد، والحكمة من السداد، وأستغفر الله أن أكون منك في مقام الأستاذ، فتفاوت النسب نوع من الجذاذ^(٢٢٥)، لم يزدني كتابك يقينا بما أعلم من كرم طبعك، وامتيازك بفضيلة الوفاء بين قومك، ولم يذكر ناسيا لسابق ودك، ولم ينبه غافلا عن ذكرك، ولكن كان نورا على نور، وفصلا من كتاب عملك المبرور، وسعيك المشكور، ونعمة تشتهي النفس دوامها، ونعمة يلذ للسمع تكرارها.

سرني ما دل عليه كتابك من كمال صحة واليك الماجد، وإخوتك الأماجد، وأعضاء عائلتك الكريمة، وأنجالك بضعة كمالك.

رسائل إلى بعض الأصدقاء

- ١ -

مولانا (٢٢٦) الأستاذ العلامة، نفعتنا الله بحبته . .

وصل إلى كتابك، تسطع فيه آدابك، ويفيض منه العقل، ويضئ منه الإخلاص والصدق، وما أعظم فضل الله على، في توجه عنايتك إلى، تعيين إظهار الحق بعد خفائه، وهدم الباطل بعد شموخ بنائه، ولقد أوسع مولانا في التفضل على العاجز عن شكره، المقيم على نشر فضله، وإعلاء ذكره، وأسأل الله أن يتكفل بإثابة مولانا الأستاذ على ما يغمرنا به من نعمة الخطور بباله، وجريان ذكرنا فيما يخط قلمه أو ينطق لسانه .

- ٢ -

تناولت (٢٢٧) كتابك، ولم يذكر منى ناسيا، ولم ينبه لذكرك لاهيا، فإنى من يوم عرفتك لم يغيب عنى مثالك، ولا تزال تتمثل لى خلالك .

لو كشف لك من نفسك ما كشف لى منها لفتنت بها، ولحق لك أن تته بها على الناس أجمعين، ولكن ستر الله عنك منها خير ما أودع لك فيها، لتزينها بالتواضع، وتجميلها بالوداعة، ولتسعى إلى ما لم يبلغه ساع، فتكون قدوة لإخوانك فى علو الهمة، وبذل ما يعز على النفس فى نفع الأمة، زادك الله من نعمه، وأوسع

لك من فضله وكرمه، ومتعنى بصدق ولائك، وجعلك لى عوناً على الحق الذى
أدعوا إليه، ولا أحيا إلا به، وله، والسلام.

- ٣ -

لو (٢٢٨) عرضت على نعم الله، وفيها عزة الأمراء، ويزة الأغنياء، ووفاء
الأولياء، لما اخترت منها غير الوفاء، ولعددت نفسى به أسعد السعداء، هذه خلتي
- تقبلها الله - وفيها لمهجتي إحياء، بهذا تعلم ما أدخلت من السرور على، فيما
كتبت إلى. ولو جعل الله للمحبة شكراً أوفى بحقها منها لبذلته، ولو قدر لها
أجراً أجزل عاقلة منها نفسها لا لتمسته وقدمته... نعم كنت وجهت كتابي
إلى شيطانك، فلاقى الكتاب أكرم نفس فيك، فانصرف والحمد لله عنك إلى حيث
لا أراه، فاهناً بكرم محتلك، وزكاء منماك، والسلام.

رسالة في الشكر إلى صديق (٢٢٩)

لك في قلوبنا من المودة ما يزكيه سناؤك ، وفي مناطقنا من الحمد ما يوجب
كمالك ، وفي صدورنا من الإجلال ما يرفعه بهاؤك ، وما يبتنا من المودة لا تحده
مدة ، ولا تخلق له جدة ، نعيذه من حاجة للتجديد ، واستدعاء للمزيد ،
فلا المواصله تربيه ، ولا للجاهله توهيه .

نعم ، إن ما يحفظ لك في الأنفس هو تجلى فضلك ، ومثال علائك ونبلك ،
وذلك الخالد بخلود الأرواح ، الباقي في تفانى الأشباح .

وبعد ، فقد تلقيت منك كتابا ييوح بسر المحبة ، وينشر طي الصداقة فيه تبيان
وجدانك مما وجدنا ، وتأثرك على ما فقدنا ، فكان نبأ عما نعلم ، وقضاء بما نحكم .
ولكن شكرنا لك فضل المراسلة ، وأريحية المجاملة ، والله يتولى إيفاءك مثوبة تكافئ
وفاءك .

رسالة جوابية

ولدنا الفاضل (٢٣٠) . . .

أشكرك لما كتبت إلى أولاً، ولما كتبت وأهديت ثانياً، وأحمد الله على نعمته الجديدة في معرفتك، وفضله العظيم في إخلاص مودتك، وأماله أن يجعل ذلك كله في سبيله، وأن يجعل ثمرته خيراً للإسلام والمسلمين، والسلام.

تهنئة بالترقية

ولدى النجيب (٢٣١) . . .

أنت تعلم ما مازج قلبي من السرور بترقيتك، وليس عندي من عبارة تفي بما تعلم من ذلك، وهذا - إن شاء الله - أول سلم ترقى به إلى غاية ما يسرى إليه استعدادك، والسلام.

سنة ١٨٩٣

رسائل في التعزية

- ١ -

أعلام (٢٣٢). السيادة، وأصحاب السعادة، حضرة سعادتلو الأمير محمد باشا، وحضرة سعادتلو الأمير محيي الدين باشا.

هذا ما وعد به الرحمن وصدق المرسلون، ألا إلى الله تصير الأمور، «إنما الصبر عند الصدمة الأولى».

اليوم غشيتني غاشية الغم، ودهنتني داهية الهم. اليوم بلغنا ما أصابنا وأصاب المسلمين، ولم يخص الأقربين حتى عم جميع الموحدين، ولم يمس ذوى الأرحام حتى زعزع مجد الإسلام. اليوم شاع على الألسن، وتحدث الكافة أن جناب الأمير الشهير صرف نظره العالى عن مظاهر الحياة الدنيا، واستقبل بتمام وجهه ملكوت ربه الأعلى، وسار بروحه الشريفة عن عالم الفناء، إلى ما أعد له من منازل الكرامة فى دار البقاء. قد اختار لنفسه ما اختاره الله له، من الاختصاص بجواره الكريم، والاتصال بنور وجهه العظيم. نظر الله إلينا بعين الجبروت، ليصعد بجناب الأمير إلى أعلى الملكوت. سار الأمير إلى ربه، وترك المؤمنين بلا قيم عليهم، ولا وصى يعيد مجدهم إليهم. ولولا اليقين بأنكم أشباله، ولم تفتكم مزاياه وخلاله، لما تعزت الأنفس فى البقاء بعده، وللحقنا به اختيارا لما عنده. كل قول يقال فهو دون محيط الفكر والنظر، ومقام الأمير أجل من أن تصل إلى سرادقاته أشعة البصائر والفكر. وليس من كلمة أجمع لكلماته، ولا قول أوفى بفضائله، سوى أنه الأمير عبد القادر الجزائرى، فهى متهى وصف

الواصفين، وغاية مدح المادحين، وكفى فى مصيبة أهل الإيمان أن يقال: أصبحوا بلا أمير، وحسبهم تعزية عن مصابهم أنكم بنوه، وورثة فضله ومعزوه.

- ٢ -

إن (٢٣٣) كان للحادثات غالب من الهمة، ودافع من العزيمة، ففى همتكم ما يعرك أذن الدهر، ويضرب ناصية الزمان. وإنما أنتم بمكان من منعة النفس، تمر الملمات، دون أدناه، تنهيب النظر إليه، فضلاً عن الوثبة عليه، فلا يفزعكم جأشها، ولا يستفزكم طائشها. هذا الذى يعزى بعض التعزية، إذا طاف على طائف الكدر مما ألم بكم من فقد صاحبة العصمة عقيلتكم.

على أن يقينكم بالله، وتسليمكم لقدره، هو أعلى وأكمل من أن يخالطه جزع من الفراق، وإن كان مر المناق. فإن من سار عنكم، أقبل على رحمة من الله ورضوان، فهو فى جواربه متمتع بلذة قرب، وإن له لفخراً بين السابقين، ورفعة بين المقربين، بما أسستم من مجد شامخ، وشرف باذخ، فضاعف له النعمة فى حياته الأبدية جنة بالصالحات، وبهجة بالباقيات، واختار الله له داراً لو خير بين ساعة فيها والتخليد فى هذه الدار الفانية لفضل ذلك اليسير على هذا الكثير. نعم يأسف لما أسفتم، ويألم بما ألتم، فعزوا أنفسكم تسروه وطيبوا بالقضاء نفساً تفرحوه، واذكروا منزلته فى الصديقين تغطوه.

هذا ما أقدمه إليكم، وهو نزر مما تطويه معارفكم، غير أنه مما أناجى به نفسى تصبراً وأحدثها به تجلداً، والله أعلم بما شعر به وجدانى عندما بلغ إلى الخبر. ولقد كان من الغرض أن أبادر بعرض إحسامى قبل هذا الوقت، إلا أن عقابيل (٢٣٤) العلة كانت تمنعنى النظر فى الأخبار، حتى انقشع عنى حجابها من مدة قريبة، وما أنا بالناسى وإن أنست الحوادث ذكرى، وما أنا بالقاطع وإن زينت الأيام هجرى، فصبر جميل، وما العفو عن تقصيرى عليكم بعزير. ومأمولى عرض تحياتى على مقام دولة الباشا، والله يحفظكم للمحبة ويبقيكم للشرف.

بسم (٢٣٥) الله المحمود في السراء والضراء . .

هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون، كل شيء هالك إلا وجهه، له الحكم وإليه ترجعون. لا حيلة في القضاء ولا أنجع في تلطيفه من الرضاء. وإن في قوة إيمانك، وسطوع يقينك، وكمال عقلك لكفاية في الإنابة إلى الله تعالى، والرغبة فيما لديه من عظيم الأجر، وجزيل الثواب، والتطامن لأحكامه، بقلب شاكراً، ولسان ذاكر. وإن مصيبة الفقد وإن جل خطبها، وعظم على النفس خطرهما، إلا أن الله تعالى أعد عنده للصابرين أكرم المنازل وأرقى مراتب القرب لديه، وكفى بالصبر فضلاً أن يخص صاحبه بما اختص به النبيون والملائكة المقربون، يقول الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١٥٦) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْتَخِرُونَ﴾ (البقرة: ١٥٥ - ١٥٧)، والموت سبيل تراحم عليه السابقون واللاحقون، ومورد ينهل منه الخلائق أجمعون:

وما الدهر والأيام إلا كما ترى رزية حمر أو فراق حبيب

ولقد كان، حضرتكم في غنى عن تعزية الأحياء، وتسلية الأصدقاء بما آتاكم الله من عزم يصدع حوادث الأيام، وثبات يهزم غوائل الزمان. وكان يمنعنا الحياء أن نذكر سيادتكم بما أنتم أعلم، وأن نقدم إليكم ما هو لديكم أعلى وأرفع، ولكن هذه كلمات نسلى بها خواطرننا على ما ألم بها، من الاشتراك في هذا القضاء الذي امتحن الله به صبرنا وصبركم، وابتلى به إيماننا وإيمانكم، ﴿لِيَلْوَكُمْ أَيْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (هود: آية ٧)، ونسأل الله تعالى أن يجعل لكم من مثوبته عوضاً على ما أخذ منكم وأن يفرغ عليكم الصبر، وأن يدر غيث الرحمة والرضوان على فقيدتكم الكريمة، وأن يرفع مقامها أعلى عليين، وأن يطيل بقاءكم، ويديم عزكم ومجدكم. وعليكم منى مزيد السلام، وإلى جنابكم الرفيع فائق الاحترام.

رسالة جوابية (٢٣٦)

لم يلاقنا الدهر إلا بما ألفناه، وما أنكرنا عليه شيئا عرفناه. وقد جبل الله هذه الحياة من الشوب، وأقام حوياءها من الحوب، فلا تخلص لها منفعة من مضرة، ولا تخلو لها مبرة من معرة. سيطت (٢٣٧) فيها الحسنات بالسيئات، ومزجت الطيبات بالخبثات، وإن الزمان عركنى وعركته، وضرسنى وضرسه؛ فلئن ضعفت عن كسر شوكته، فلا والله ما فلنى بقوته. ولئن صدعنى (٢٣٨)، فما صدعنى (٢٣٩). وماذا يصنع بمن ينزل أرزاءه حيث ينزل الناس نعماءه، لا يلقى الرضا عندى إلا ما يرضيه، ولا ينال الجزع منى إلا ما يريده. أعطيت من اليقين مذبة أطردها ذباب الهموم، ومن العزيمة جنة لا تخترقها الغموم. هذا إذا لم أجد من المصيبة خلفا، ولم أملك لها من العوض طرفا، فكيف وقد وفر الله على النعمة فى بنوتك، وأجزل لى الخلف فى أخوتك؟ وأسأل الله أن يطمس عين السوء أن تصل إليك.

رسالة إلى الشيخ على الليثي (٢٤٠)

سيدى الأستاذ الأكمل . متع الله الفضل ببقائه .

السلام على المولى ورحمة الله وبركاته . وبعد . .

فقد تناولت الكتاب الكريم من المولى العظيم والأب البر الرحيم ، وكان حظى من المسرة بنأ صحته يمانئ نصيبى من فضله ومنتته .

وليس من وسع القلم أن يصف ما يفيضه المولى من هوامى الكرم ، ونوامى العوارف والنعيم . وكفى نعمة أن يثق المولى بحسبيه ، ويجعل حسن ظنه به من أجزل نصيبه ، ولهذا لا أطيل الكلام ، فيما تعجز عنه الأقلام ، وتقصر عن بلوغه الأحلام . وإن لمولاي أن يمن على بدوام الالتفات إلى ، على ما فى من تقصير ، وبإع في الكلام قصير .

وكتاب الأمير شكيب أبعث به إليه اليوم ، وليس فى تأخيرته على لوم ، فإن البوسطة لا تقوم إلا فى يوم واحد فى كل أسبوع . وقد وصلنى اليوم كتاب منه يسألنى فيه تقبيل أيديكم ، ومن لى بذلك اليوم وأن أكون فى ناديكم ؟ وقد أجد فى كلام ذلك الأمير طلاوة بعد لقاءكم ، وأذوق من حلاوة كأنها من جناكم ، فيظهر أنه نال من الأستاذ على قصر الإقامة معه فوق ما نال منى ، وكرع من دمه فوق ما ارتشف من دنى ، فانتقل احتسابه فى الأدب عليه ، وتحول انتماءؤه فى الفضل إليه ، فكان بذلك أرقى حسبا ، وأشرف نسباً ، شاء مولاي أو أبى .

والشيخ عبد الكريم سلمان وسعد أفندى زغلول يهديانكم من السلام ألوانا ، ويسوقان من التحيات إلى سيادتكم زرافات ووحدانا ، ويذكران لكرمكم فضلاً

وامتناناً، ويسألان من تحاياكم عطفاً وحناناً، وأن تجعلوا لهما من نظركم مكاناً،
ومن عنايتكم أركاناً.

والمستول من المولى أن يواصل من مننه بما يتحفنا به من لطائف كتبه، والله يطيل
بقاءه، ويحفظ للمجد علاءه. ولعل تشریف الجناب العالی يسمح لنا ببقاء مولانا
فى أوائل شهر أكتوبر، كما وردت به الأنباء، وسرت به ألباب الألباء. والسلام.

٩ صفر سنة ١٣٠٨

محمد عبده

مقدمات وتعليقات

مقدمة رسالة الواردات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده، العام جوده، والصلاة والسلام على نبينا أحكم حكماء العالم، ومن هو لأساطين الإلهيين خاتم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. أما بعد، فيقول محمد عبده بن عبده بن حسن خير الله، الناشئ بإقليم مصر بخرطة البحيرة، بقرية تسمى محللة نصر، خادم خدمة الحكمة، المعرض عن نحو الكلام والكلمة، المتخلى عن قيد لباس الطوائف، إلى فضاء اقتناص صيد المعارف. إنى كنت مشتغلاً بطلب العلوم، فبينما أنا حول الرياض أحوم، إذ عثرت بأثار العلوم الحقيقية. فشغفت بها حبا ولكن لم أجد من هى له طوية؛ فحرت فى أمرى، وأخذت أجيل فكرى. وكلما سألت أجبونى بأن الاشتغال بها حرام، أو قد نهى عنها علماء الكلام، فتعجبت شدة العجب، وغفلة الناقلين أعجب. وتفكرت فى سبب ذلك، فرأيت أن من جهل شيئا عاداه، ومن أخذ عن العلا ياباه، فوجدتهم كمن علك بلسانه ورق العناب فلا يدرى مرارة الحنظل، ولا حلاوة العسل. وبينما أنا كذلك، إذ أشرقت شمس الحقائق، فوضح لنا بها رقائق الدقائق، بوفود حضرة الحكيم الكامل، والحق القائم، أستاذنا السيد جمال الدين الأفغانى، لا زال لثمار العلوم جانبا، فرجوانه فى شيء من ذلك، فأجاب والحمد لله على ذلك، وكان ذلك فى سنة ١٢٩٠هـ فنلنا بذلك طرائف التحف، فأوماً إلينا بكليات هذه جزئياتها، وآيات هذه بيناتها، وذلك على فترة من الحكمة، فكانه غيث أرسل لإحياء تلك النعمة، وسميتها الواردات، فى سر التجليات، فأقول وبالله التوفيق (١) :

(١) ما بعد ذلك من أمالى الأفغانى على تلميذه الأستاذ الإمام، حققنا نسبتها إليه، وأشرنا إلى ذلك فى تقديم هذه الأعمال، انظرو فى الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى.

مقدمة شرح مقامات الهمداني (٢٤١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد عبده بن عبده بن خير الله المصري : الحمد لله على ما أنعم . وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم . وبعد . فقد عرف الناظرون في كلام العرب ، وشهد السالكون على مناهج الأدب ، أن الشيخ أبا الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد الهمداني المعروف ببديع الزمان ، قد طبق الأفاق ذكره ، وسار مثلاً بين الناس نظمه ونثره . فله الرسائل الرائعة ، والمقامات الفائقة ، والقصائد المؤنقة . وله المعاني العالية ، في العبارات الحالية ، والأساليب الساحرة ، في الألفاظ الباهرة . وما أجدره بقول نفسه في وصف زهير : « يذيب الشعر والشعر يذيه ، ويدعو القول والسحر يجيبه » . ولا حاجة للإطالة فيما ظهر حتى بهر ، وبلغ شهرة الشمس والقمر .

ومن أشرف ما امتاز به كلامه ، أنه يباهي كلام أهل الوبر رصانة ورفعة ، ويمتزج بطباع أهل الحضرة ورواء صنعة . فبينما يخيل لسامعه أنه بين الأخبية والخيّام ، إذ يترأى له أنه بين الأبنية والآطام .

وقد قالوا : إنه أنشأ من المقامات زهاء أربعمائة مقامة ، لكن لم يظفر الناس منها اليوم بغير عدد قليل ينيف على الخمسين ، طبع مجموعه في الأستاذة العلية . وهو على نزارته غزير الفوائد ، كثير الفرائد ، جم الفنون ، متصرف في شتى الشئون ، يستفيد منه ، ويهتدى به الناشئ في التعليم . غير أن الانتفاع به كان عسيراً لسببين :

الأول : ما عاث به النساخ في ألفاظه من تحريف يقصد المبني ، وبغير المعنى ، وزيادة تضرر بالأصول ، وتذهب بالذهن عن المعقول ، ونقص يهزج الأساليب ،

وينقض ببيان التراكيب؛ فالناظر فيه إن كان ضعيفا ضل أو حار، وإن كان عريفا لم يأمن العثار.

والوجه الثانى: غرابة بعض كلماته، وخفاء كثير من إشارات، وغموض فى تأليف بعض عباراته؛ فالمبتدئون بم عزل عن فهمه، وأهل التحصيل فى عناء من تفهمه. فمست الحاجة فى الاستفادة منه: أولا إلى تصحيحه، ورد لفظه إلى صريحه، وثانيا إلى تفسير غريبه، وتبيين خفيه، وتوضيح غامضه.

ولما كان على قصره، أنفع لطلاب الفصيح من غيره، وفى قلة ألفاظه، أبعت للأنفس على استحفاظه، عنى بعض حفدة العربية من سكان سوريا يطلب ما تتم به الفائدة من ذلك، فحملنى إذ كنت فى تلك الديار على النظر فيه، ووضع تعليق عليه يكشف عن خوافيه، ويسهل على طلاب معانيه أمر تعاطيه. فأجبت طلبه، وشكرت أدبه، واستعنت الله تعالى على العمل، وسألته الوقاية من الزلزل، وزلة الخطل. وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه، ولا ذى مثال أحتديه. ولا مادة لى إلا طبع عربى، وذوق أدبى، وأمهات اللغة الحاضرة، وأمثال للعرب سائرة، ومقالات لهم على الألسن دائرة. وعولت فيه على الاختصار، خوف السامة من الإكثار، ولم أعد الغرض من تسهيل فهم الكتاب، لحديث العهد بالأدب. أما الآخذون فى العلم رشدهم، والبالغون فى المعرفة أشدهم، فأولئك لهم من نافذ الفهم ما يسبق التفسير، ويبلغ كنه المراد قبل التعبير، إلا أنهم، فيما أظن، سيحمدون قصدنا عند المطالعة إذا عرض الحرف الغريب والمعنى البعيد، فيغنيهم ما يجدون عن طول المراجعة، ويكفيهم البحث فى معجمات اللغة، ويسرع إليهم بما عساه يبطئ عليهم من أنفسهم، ويشير ما ربما كان كامنا فى مداركهم، بل قد يكون فى الخطأ إن حققوه، هداية لصواب لو طلبوه، فالرجاء أن يحملونى من إنصافهم، على الفضل من محاسن أوصافهم.

وهنا ما يتبغى التنبيه عليه: وهو أن فى هذا المؤلف من مقامات البديع، رحمه الله، افتنانا فى أنواع الكلام كثيرة، ربما كان منها ما يستحق الأديب من قراءته، ويخجل مثلى من شرح عبارته، ولا يجمل بالسذج أن يستشعروا معناه، أو تنساق أذهانهم إلى مغزاه. وأعوذ بالله أن أرمى صاحب المقامات بلاتمة تنقص من قدره،

أو أعييه بما يحيط من أمره، ولكن لكل زمان مقال، ولكل خيال مجال. وهذا عذرنا في ترك المقامة الشامية، وإغفال بعض جمل من المقامة الرصافية، وكلمات من مقامة أخرى، مع التنبيه على ذلك في مواضعه، والإشارة إلى السبب في موقعه. وليس هذا العمل بدعاً، ولا من المنوع شرعاً، فقد جرت سنة العلماء بالتهذيب والتمحيص، والتفتيح والتلخيص، وليس من منكر عليهم في شيء من ذلك. وإنما المنوع أن يؤتى ببعض ذلك أو كله مع السكوت عنه فيكون تغريراً للناظر، وضلة للناصر، ونسبة قول لغير قائله، وحمل أمر على غير حاملة. وهذا من الظاهر الجلي عند العارفين، وإنما يبعث على بيانه سوء ملكة المتمشدين.

وأما تصحيح متن الكتاب، فقد وفق الله له بتعدد النسخ لدينا، وإن عظمت مشقة الاختيار علينا، لتباين الروايات، واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه، ولا يستجد مبناه، فكان الوضع اللغوي أصلاً ترجع إليه، والاستعمال العرفي مرشداً نعول عليه، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزاناً للترجيح، ومقياساً نعتد به في التصحيح. فإن تعددت الروايات على معان صحيحة، أثبتنا في الأصل أولها بالوضع، إما لتأييده بالاتفاق مع أكثر الروايات، وإما لتمييزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق. وإن كانت في حاجة إلى التفسير، جئنا به على طريقتنا من الاختصار، فجاء الكتاب والحمد لله صافياً. وأرجو أن يكون التفسير بتيسير الله وافيًا. وأسأل الله ألا يحرمني مشوبة العمل عنده، وأن يكفيني من الأمر ما يكفي الرب عبده، وهو ولي الإجابة، وإليه الإجابة.

تقديم نهج البلاغة

حَمْدُ الله سبحانه، والصلاة على النبي وفاء الذم، واستمطار الرحمة على آله الأولياء، وأصحابه الأصفياء، عرفان الجميل، وتذكّار الدليل.

وبعد، فقد أوفى لى حكم القدر بالاطلاع على كتاب (نهج البلاغة) مصادفة بلا تعمل، أصبته على تغيير حال وتبليبل بال، وتزاحم أشغال، وعطلة من أعمال، فحسبته تسلية، وحيلة للتخلية، فتصفحت بعض صفحاته، وتأملت جملاً من عباراته، من مواضيع مختلفات، ومواضيع متفرقات، فكان يخيل لى فى كل مقام أن حروباً شبت، وغارات شنت، وأن للبلاغة دولة، ولل فصاحة صولة، وأن للأوهام عرامة^(٢٤٢) وللريب دعاره^(٢٤٣)، وأن جحافل الخطابة، وكتائب الذرابة^(٢٤٤) فى عقود النظام، وصفوف الانتظام، تنافح بالصفيح الأبلج^(٢٤٥)، والقويم الأملج^(٢٤٦)، وتمتلج^(٢٤٧) المهج، برواضع الحجج، فتسفل من دعاره الوسائس، وتصيب مقاتل الخوانس^(٢٤٨). فما أنا إلا والحق منتصر، والباطل منكسر، ومرج^(٢٤٩) الشك فى خمود، وهرج^(٢٥٠) الريب فى ركود. وإن مدبر تلك الدولة، وباسل تلك الصولة، هو حامل لوائها الغالب، أمير المؤمنين على ابن أبى طالب.

بل كنت كلما انتقلت من موضع منه إلى موضع، أحس بتغيير المشاهد، وتحول المعاهد، فتارة كنت أجدنى فى عالم يعمره من المعانى أرواح عالية، فى حلل من العبارات الزاهية، تطوف على النفوس الزاكية، وتدنو من القلوب الصافية، توحى إليها رشادها، وتقوم منها مرادها، وتنفر بها عن مداخل المزال، إلى جواد الفضل والكمال.

وطورا كانت تنكشف لى الجمل عن وجوه باسرة^(٢٥١)، وأنياب كاشرة وأرواح فى أشباح النمر، ومخالب النور. قد تحفزت للوثاب، ثم انقضت للاختلاب، فخلبت القلوب عن هواها، وأخذت الخواطر دون مرماها، واغتالت فاسد الأهواء، وباطل الآراء.

وأحيانا كنت أشهد أن عقلاً نورانيا، لا يشبه خلقا جسديا، فصل عن الموكب الألهى، واتصل بالروح الإنسانى، فخلعه عن غاشيات الطبيعة، وسما به إلى الملكوت الأعلى، ونما به إلى مشهد النور الأجلى، وسكن به إلى عمار جانب التقديس، بعد استخلاصه من شوائب التليس.

وأنات كأتى أسمع خطيب الحكمة، ينادى بأعلياء الكلمة، وأولياء أمر الأمة، يعرفهم مواقع الصواب، ويبصرهم مواضع الارتباب، ويحذرهم مزالق الاضطراب، ويرشدتهم إلى دقائق السياسة، ويهديهم طرق الكياسة، ويرفع بهم إلى منصات الرئاسة، ويصعدهم شرف التدبير، ويشرف بهم على حسن المصير.

ذلك الكتاب الجليل، هو جملة ما اختاره السيد الشريف الرضى رحمه الله، من كلام سيدنا ومولانا أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه. جمع متفرقة وسماه بهذا الاسم (نهج البلاغة)، ولا أعلم اسما أليق بالدلالة على معناه من هذا الاسم، وليس فى وسعى أن أصف هذا الكتاب بأزيد مما دل عليه اسمه، ولا أن أتى بشىء فى بيان مزيته فوق ما أتى به صاحب الاختيار، كما ستراه فى مقدمة الكتاب، ولولا أن غرائز الجيلة، وقواضى الذمة، تفرض علينا عرفان الجميل لصاحبه، وشكر المحسن على إحسانه، لما احتجنا إلى التنبيه على ما أودع (نهج البلاغة) من فنون الفصاحة، وما خص به من وجوه البلاغة، خصوصا وهو لم يترك غرضاً من أغراض الكلام إلا أصابه، ولم يدع للفكر ممراً إلا جابه.

إلا أن عبارات الكتاب لبعدها منا، وانقطاع أهل جيلنا عن أصل لساننا، قد نجد فيها غرائب ألفاظ فى غير وحشية، وجزالة تركيب فى غير تعقيد، وربما وقف فهم المطالع دون الوصول إلى مفهومات بعض المفردات أو مضمونات بعض الجمل، وليس ذلك ضعفاً فى اللفظ، أو هنا فى المعنى، وإنما هو قصور فى ذهن المتناول.

ومن ثم همت بي الرغبة أن أصحب المطالعة بالمراجعة، والمشاركة بالكاشفة، وأعلق على بعض مفرداته شرحاً، وبعض جملة تفسيراً، وشئ من إشاراته تعييناً، وأقفا عند حد الحاجة مما قصدت، موجزاً في البيان ما استطعت، معتمداً في ذلك على المشهور من كتب اللغة، والمعروف من صحيح الأخبار. ولم أتعرض لتعديل ما روى عن الإمام في مسألة الإمامة أو تخريجه، بل تركت للمطالع الحكم فيه، بعد الالتفات إلى أصول المذاهب المعلومة فيها، والأخبار الماثورة الشاهدة عليها، غير أني لم أتحاش تفسير العبارة، وتوضيح الإشارة، لا أريد في وجهي هذا إلا حفظ ما أذكر، وذكر ما أحفظ، تصوناً من النسيان، وتحزناً من الحيدان، ولم أطلب من وجه الكتاب إلا ما تعلق منه بسبك المعاني العالية في العبارات الرفيعة، في كل ضرب من ضروب الكلام، وحسبي هذه الغاية فيما أريد لنفسى، ولمن يطلع عليه من أهل اللسان العربي.

وقد عنى جماعة من أجلة العلماء بشرح الكتاب، وأطال كل منهم في بيان ما انطوى عليه من الأسرار، وكل يقصد تأييد مذهب، وتعضيد مشرب. غير أنه لم يتيسر لي ولا واحد من شروحيهم إلا شذرات وجدتها مقولة عنهم في بطون الكتب. فإن وافقت أحدهم فيما رأى، فذلك حكم الاتفاق، وإن كنت خالفتهم فإلى صواب فيما أظن. على أني لا أعد تعليقى هذا شرحاً في عداد الشروح، ولا أذكره كتاباً بين الكتب، وإنما هو طراز لنهج البلاغة، وعلم توشى به أطرافه.

وأرجو أن يكون فيما وضعت من وجيز البيان، فائدة للشبان، من أهل هذا الزمان، فقد رأيتهم قياماً على طريق الطلب، يتدافعون إلى نيل الأرب، من لسان العرب، يبتغون لأنفسهم سلائق عربية، وملكات لغوية، وكل يطلب لساناً خاطباً، وقلماً كاتباً، لكنهم يتوخون وسائل ما يطلبون في مطالعة المقامات، وكتب المراسلات، مما كتبه المولدون، أو قلدهم فيه المتأخرون، ولم يراعوا في تحريره إلا رقة الكلمات، وتوافق الجناسات، وانسجام السجعات، وما يشبه ذلك من المحسنات اللفظية، التي وسموها بالفنون البديعة، وإن كانت العبارات خلوا من المعاني الجليلة، أو فاقدة الأساليب الرفيعة.

على أن هذا النوع من الكلام بعض ما في اللسان العربي، وليس كل ما فيه. بل

هذا النوع إذا انفرد يعد من أدنى طبقات القول، وليس فى حلاء المنوطة بأواخر ألفاظه ما يرفعه إلى درجة الوسط. فلو أنهم عدلوا إلى مدارس ما جاء عن أهل اللسان خصوصا أهل الطبقة العليا منهم، لأحزوا من بغيتهم ما امتدت إليه أعناقهم، واستعدت لقبوله أعراقهم. وليس فى أهل هذه اللغة إلا قائل بأن كلام الإمام على بن أبى طالب هو أشرف الكلام وأبلغه بعد كلام الله تعالى وكلام نبيه - وأغزره مادة، وأرفعه أسلوبا، وأجمعه لجلال المعانى.

فأجدر بالطالبيين لنفائس اللغة، والطامعين فى التدرج لمراقبيها، أن يجعلوا هذا الكتاب أهم محفوظهم، وأفضل مأثورهم، مع تفهم معانيه فى الأغراض التى جاءت لأجلها، وتأمل ألفاظه فى المعانى التى صيغت للدلالة عليها ليصيبوا بذلك أفضل غاية، ويتهوا إلى خير نهاية، وأسأل الله نجاح عملى وأعمالهم، وتحقيق أملى وآمالهم.

كتب المغازى.. وأحاديث القصاصيين (٢٥٢)

سألنى سائل عن رأى فيما يوجد بأيدى الناس من كتب الغزوات الإسلامية وأخبار الفتوح الأولى، وعمّا حشيت به تلك الكتب من أقوال وأعمال تنسب إلى النبى صلى الله عليه وسلم وإلى كبار أصحابه، رضى الله عنهم، وهل يصح الاعتماد على شىء منها؟ . . ثم خص فى السؤال كتاب الشيخ الواقدى الموضوع فى فتوح الشام، وذكر لى أن بعضاً من معريدة هذه الأيام المعتدين على مقام التصنيف، قد جعلوا هذا الكتاب عملة نقلهم، ومثابة يرجعون إليها فى روايتهم، ليتخذوا منه حجة على ما يرجونه من تشويه سيرة المسلمين الأولين، وليسلكوا منه سبيلاً إلى إذاعة المثالب ونشر المعاييب. وأن بعضاً آخر من ضعفة العقول من المسلمين ظنوا أن هذا الكتاب من أنفس ما ذخر الأولون للآخرين، وأنه جدير أن يحرز فى خزائن الكتب السياسية، وحقيق أن ينقل من اللغة العربية إلى غيرها من اللغات. .

فأجبت السائل بجواب أحببت لو ينشر، على ظن أن تكون فيه ذكرى لمن يتذكر.

لم يرزأ الإسلام بأعظم مما ابتدعه للمتسبون إليه، وما أحدثه الغلاة من المفتريات عليه، فذلك مما جلب الفساد على عقول المسلمين، وأساء ظنون غيرهم فيما بنى عليه الدين. وقد فشت للكذب فاشية على الدين المحمدى فى قرونه الأولى، حتى عرف ذلك فى عهد الصحابة، رضى الله عنهم، بل عهد الكذب على النبى صلى الله عليه وسلم، فى حياته، حتى خطب فى الناس قائلاً: «أيها الناس قد كثرت على الكذابة. ألا من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» . . أو كما قال.

إلا أن عموم البلوى بالأكاذيب حق على الناس بلاؤه فى دولة الأمويين، فكثر

الناقلون، وقل الصادقون، وامتنع كثير من أجلة الصحابة عن الحديث إلا لمن يثقون حفظه، خوفاً من التحريف فيما يؤخذ عنهم، حتى سئل عبد الله بن عباس، رضى الله عنه: لم لا تُحدِّث؟ فقال: لكثرة المحدثين. وروى عنه الإمام مسلم فى مقدمة صحيحة أنه قال: ما رأيت أهل الخير فى شيء أكذب منهم فى الحديث.

ثم اتسع شر الافتراء، وتفاقم خطب الاختلاق، وامتد بامتداد الزمان، إلى أن نهض أئمة الدين من المحدثين، والعلماء العاملين، ووضعوا للحديث أصولاً، وشرطوا فى صحة الرواية شروطاً، وبيّنوا درجات الرواة وأوصافهم، ومن يوثق به ومن لا يوثق به منهم. وصار ذلك فناً من أهم الفنون سموه فن الإسناد، وأتبعوه بفن آخر سموه فن مصطلح الحديث، فامتاز بذلك الصحيح من الفاسد، وامتاز الحق من الباطل، وعرفت الكتب الموثوق بها من غيرها، وثبت علم ذلك عند كل ذى إلمام بالديانة الإسلامية.

ولقد روى عن الإمام مالك، رضى الله عنه، أنه كان قد كتب كتابه (الموطأ) حاوياً أربعة عشر ألف حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم، فلما سمع حديث: «قد كثرت على الكذابة، فطابقوا بين كلامى والقرآن، فإن وافقه وإلا فاطرحوه». عاد إلى تحرير كتابه، فلم يثبت له من الأربعة عشر ألفاً أكثر من ألف. ومن راجع مقدمة الإمام مسلم، علم ما لحقه من التعب والعناء فى تصنيف صحيحه، واطلع على ما أدخله الدخلاء فى الدين وليس منه فى شيء.

لم يخف على أهل النظر فى التاريخ أن الدين الإسلامى غشى أبصار العالم بلامع القوة، وعلا رموس الأمم بسلطان السطوة، وفاض فى الناس فيضان السيول المتحدة، ولاحت لهم فيه رغبات، وتمثلت لهم منه مرهبات، وقامت لأولى الألباب عليه آيات بينات. فكان الداخلون فى الدين على هذه الأقسام: قوم اعتقدوا به إذعاناً لحجته واستضاءة بنوره، وأولئك هم الصادقون. وقوم من ملل مختلفة انتحلوا لقبه، واتسموا باسمته، إما لرغبة فى مغامره، أو لرغبة من سطوات أهله، أو لتعزز بالانتساب إليه، فتدثروا بدثاره، لكنهم لم يستشعروا بشعاره (٢٥٣). لبسوا الإسلام على ظواهر أحوالهم، إلا أنه لم يمس أعشار قلوبهم، فهم كانوا على أديانهم فى بواطنهم، ويضارعون المسلمين فى ظواهرهم.

وقد قال الله في قوم من أشباههم: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات: آية ١٤) . . فمن هؤلاء من كان يبالغ في الرياء، حتى يظن الناس أنه من الأتقياء؛ فإذا أحسن من قوم ثقة بقوله، أخذ يروى لهم أحاديث دينه القديم، مسندا لها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو بعض أصحابه. ولهذا نرى جميع الإسرائيليات وما حوته شروح التوراة قد نقل إلى الكتب الإسلامية، على أنه أحاديث نبوية؛ إلا أن أئمة الدين عرفوا ذلك فنصوا على عدم صحتها، ونهوا عن النظر فيها.

ومنهم من تعمد وضع الأحاديث التي لو رسخت معانيها في العقول أفسدت الأخلاق، وحملت على التهاون بالأعمال الشرعية، وفترت الهمم عن الانتصار للحق، كالأحاديث الدالة على انقضاء عمر الإسلام (والعباد بالله). أو المطمعة في عفو الله مع الانحراف عن شرعه، أو الحاملة على التسليم للقدر بترك العمل فيما يصلح الدين والدنيا. كل ذلك يضعه الواضعون قصدا لإفساد المسلمين، وتحويلهم عن أصول دينهم، ليختل نظامهم، ويضعف حولهم.

ومن الكاذبين قوم ظنوا أن التزيد في الأخبار والإكثار من القول يرفع من شأن الدين، فهزروا بما شاءوا، يستخون بذلك الأجر والثواب، ولن ينالهم إلا الوزر والعقاب. وهم الذين قال فيهم ابن عباس: ما رأيت أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث. ويريد بأهل الخير أولئك الذي يطيلون سبيلهم^(٢٥٤)، ويوسعون سريالهم^(٢٥٥)، ويطأطئون رءوسهم، ويخفتون من أصواتهم، ويغدون ويروحون إلى المساجد بأشباههم، وهم أبعد الناس عنها بأرواحهم؛ يحركون بالذكر شفاههم، ويلحقون بها في الحركة سبحهم، ولكنهم كما قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب: متقاعدون لحملة الحق، لا بصيرة لهم في أحنائه، ينقدح الشك في قلوبهم لأول عارض من شبهة، جعلوا الدين من أقفال البصيرة ومغاليق العقل، فهم أغرار محرومون، يسيئون ويحسبون أنهم يحسنون. اهـ.

فهؤلاء قد يخيّل لهم الظلم عدلا، والغدر فضلا، فيرون أن نسبة ما يظنون إلى أصحاب النبي مما يزيد من فضلهم، ويعلى في النفوس منزلتهم، فيصح فيهم ما قيل: عدو عاقل، خير من محب جاهل. ومن هؤلاء وضاع كتب المغازي والفتوح وما شاكلها.

أما الشيخ الواقدي، فكان من علماء الدولة العباسية، ولاه المأمون القضاء في عسكر المهدي، وكان تولى القضاء في شرقي بغداد. قال ابن خلكان: وضعفه في الحديث، وتكلموا فيه. اهـ. أى عدوه ضعيف الرواية، ليس من أهل الثقة. ولذا نص الإمام الرملي، من علماء الشافعية: على أنه لا يؤخذ بروايته في المغازي.

فإن كان هذا الكتاب المطبوع في أيدي الناس من تصنيفه، فهذه منزلته من الضعف عند علماء المسلمين. على أنى لو حكمت بأنه مكذوب عليه، مخترع النسبة إليه، لم أكن مخطئاً.

وذلك لأن الواقدي كان من أهل المائة الثانية من الهجرة، وكان من العلم بحيث يعرفه مثل المأمون بن هارون الرشيد، ويواصله ويكاتبه. وصاحب هذه المنزلة في تلك القرون، إذا نطق في العربية فإنما ينطق بلغتها، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المعهود فيها من متانة التأليف، وجزالة اللفظ، وبداءة التعبير. والناظر في كتاب الواقدي يتكشف له بأول النظر أن عبارته من صناعات المتأخرين في أساليبها، وما ينقل فيها من كلام الصحابة مثل خالد بن الوليد وأبي عبيدة وغيرهم، رضى الله عنهم، لا ينطبق على مذاهبيهم في النطق، بل كلما دقق المطالع في أحشاء قوله يجد أسلوبه من أساليب القصاصيين في الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة والتاسعة، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين، والرجل كان مدني المنبت عراقى المقام. ولولا خوف التطويل لأثبت بكثير من عباراته، وبينت وجه المخالفة بينها وبين مناهج أبناء القرون الأولى في التعبير. على أن ذلك لا يحتاج إلى البيان عند العارفين بأطوار اللغة العربية.

فهذا الكتاب لا تصح الثقة به، إما لأنه مكذوب النسبة على الواقدي، وهو الأظهر، وإما لضعف الواقدي نفسه في رواية المغازي، كما صرح العلماء. فلا تقوم به حجة للمتحذلقين، ولا يصلح ذخرا للسياسيين. ومثل هذا الكتاب كتب كثيرة كقصص الأنبياء المنسوب لأبي منصور الثعالبي، وكثير من الكتب المتعلقة بأحوال الآخرة، أو بدء العالم، أو بعض حقائق المخلوقات المنسوبة إلى الشيخ السيوطي، وقصص روايات تنسب إلى كعب الأحبار أو الأصمعي، ومن شاكلهما ممن عرفوا بالرواية، فأولع الناس بالنسبة إليهم من غير تفرق بين صحيح وباطل، فجميع ذلك مما لا اعتداد به عند العلماء، ولا ثقة بما يندرج فيه.

والعمدة فى النقل التاريخى كتب الحديث، كصحيحى البخارى ومسلم وغيرهما من الصحاح، ويتلوها كتب المحققين من المؤرخين كابن الأثير والمسعودى وابن خلدون وأبى الفداء وأمثالهم.

وعلى أى حال، فلا يستغنى مطالع التاريخ عن قوة حاكمة يميز بها بين ما ينطبق على الواقع وما ينبو عنه.

هذا ما أردنا اليوم إجماله، فإن دعا إلى التفصيل داع عدنا إليه. والله الموفق للصواب.

مقدمة البصائر النصيرية (٢٥٦)

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه فوالاه . (وبعد) ، فقد رأيت وأنا في «بيروت» مدة إقامتي بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة (٢٥٧) كتابا في المنطق يسمى «البصائر النصيرية» للإمام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى ، فنظرت إليه فإذا هو حاو مع اختصاره لما لم تحوهِ المطولات التى بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية ، وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التى لا تليق بالمنطق ، وهو معيار العلوم ، من مثل ما تجده فى «المطالع» و«شروحها» و«سلم العلوم» وما كتب عليه . ووجدته على ترتيب حسن لم أعهدده فيما وقفت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن فى طبقته من علماء هذا العلم ، فاستنسخت نسخة منه ، وقيمت عندي كغيرها من الكتب ، إلى أن حملنى النظر فيما يحتاج إليه طلبة العلم فى الجامع الأزهر من الكتب التى تليق بالمتوسطين منهم على إعادة النظر فى الكتاب ، فقرأته كلمة كلمة ، فزادت قيمته فى نفسى ، وعلت منزلته من رأيى ، فعرضته على حضرة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء مجلس الإدارة ، فأعجبوا به ، ورأوا أنه من أفضل ما يهدى إلى الجامع الأزهر الشريف ليكون من الكتب التى تقرر دراستها فيه . على أن الكاتب وإن كان جزل العبارة صحيح البيان ، إلا أن فيه ألفاظا وعبارات ومسائل اعتمد فى الإتيان بها على ما كان عليه أهل زمانه من درجة العرفان ، وهى اليوم تحتاج إلى شىء من الشرح والإيضاح ، فاستخرت الله تعالى فى وضع بعض تعاليق على ما رأيته محتاجا إلى ذلك ، وأسأل الله أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب .

كتاب أسرار البلاغة (٢٥٨)

اطلعت على كتاب أسرار البلاغة من تأليف الإمام الجليل الشيخ عبد القاهر الجرجاني، وسعيت في طبعه، وقرأته درسا في الجامع الأزهر.

وقد وضعه مؤلفه في علم البيان والاستعارة والمجاز، وسلك المسلك الذي يوافق العقل البشري سلوكه في تصوير المعاني وتشخيصها على وجه تتأثر منه العقول بالأثر المطلوب من إبرازها لها.

ولم أر كتابا في هذا الفن، لا بقلم متأخر ولا بقلم متقدم، يقرب من هذا الكتاب في حسن الأسلوب وحياة المعنى ورونقه. ولقد كان كنزا مخفيا لا تصل إليه يد الباحث، حتى يسر الله لنا نسخة بعث بها إلينا أحد أهل العلم من طرابلس الشام. وكان فيها نقص وتحريف، فأرسلت أحد طلبة العلم إلى الأستاذة العلية ليقابلهما على نسخة هناك، ثم كمل تصحيحهما أثناء التدريس، فكان ظهور هذا الكتاب من نعم الله على المشتغلين بهذا الفن الجليل. وهو جدير بأن ينتفع به الأستاذ ويقتطف منه التلميذ وتزين به كل مكتبة في مشارق الأرض ومغاربها.

مفتى الديار المصرية

محمد عبده

بماذا صار الحيوان إنساناً (٢٥٩)

ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية : أنها قابلة للحياة، كالمواد العضوية التي يتكون منها الإنسان وغيره من الحيوانات . فهذه المادة بعد أن تكون بالحياة حيواناً لا تكون إنساناً بعوارض عليها بعد حيوانيتها، فتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذى هو الإنسان، بل إنها تكون إنساناً بما كانت به حيواناً، لا فاصل بين الكونين ولا فى التعقل الفعلى الحقيقى، بل هما كون واحد حقيقى . ويكفيك لإيضاح ذلك أن تعرف أن للإنسان مثلاً نفساً واحدة، وهو بهذه النفس حيوان وإنسان معاً ويكون واحد .

الجنس والنوع والفصل (٢٦٠)

وبعض القوم صرح: بأن الفصل (٢٦١) علة فاعلية لخصبة النوع (٢٦٢) من الجنس (٢٦٣)، فالناطق مثلاً علة فاعلة للحيوانية التي في الإنسان. وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا، وهو وهم غير صحيح، وخطأ في فهم ما رأوه من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب أفلاطون وأرسطو في وجود الجنس والنوع والفصل. وليس موضع تفصيله في المنطق، وإنما هو باب واسع من أبواب الحكمة الأولى يبين فيه: هل للمعقولات الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن الوجود الحسي، وليس دونه في التحقيق الوجودي؟ وأن ذلك الوجود العقلي الحقيقي ينزل إلى الوجود الحسي في أفراد كل نوع؟ وهو ما ذهب إليه أفلاطون، أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكميات ليس إلا وجوداً واحداً، وهو موجود الحصص في الأشخاص أو حصص الأجناس في الأنواع؟ فكما تقول إن النوع - وهو الحقيقة - إذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذلك الوجود الخاص لا أمر آخر جعلها شخصاً وبقيّة العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون الوجود جزءاً منها، كذلك تقول إن الناطق مثلاً هو الوجود الخاص للحيوان في الإنسان وبه صار نوعاً بدون أن يكون جزءاً من الحيوان؛ فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب أرسطو.

الماهيات: حقيقية... واعتبارية (٢٦٤)

من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما في تقرير قواعد المنطق أنها موازين للعلوم الحقيقية ودرك الحقائق المتقررة . وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تخلو من عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية . أما ماهية ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة ، فلم يعرف عندهم .

والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر طالب العلوم الحقيقية ، والعدالة لم تخرج عن أنها كيف من الكيفيات يتركب في وجوده الخارجى من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الإرادة في تركيب الحيوان ، ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه ، فيمكن أن يقال : العدالة كيف أو خلق جامع للعفة وأخواتها .

التعريف باللوازم (٢٦٥)

إن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق، وهو المركب من مقومات الشيء، إذ البسيط لا مقوم له. ولكن البسائط تُعرَّف أيضاً كما أن المركبات تُعرَّف، فيكون تعريف البسائط بالرسوم، وهو التعريف باللوازم، وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات إذا كانت اللوازم بيّنة، فإن اللوازم البيّنة ما لا تحتاج إلى وسط فهي لازمة عن الذات، فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة. أما إن لم تكن بيّنة، بأن كانت محتاجة إلى وسط، فقد علمت أن ما ليس بيّناً لا يصح أن يكون معرفاً للزومه، كمساواة زوايا المثلث لقائمتين. فلو قصد باللوازم غير البيّنة شرح الحقيقة وتعريفها، لم يكن ذلك رسماً لها، كما عرفت. أما إذا قصد بذكر اللوازم غير البيّنة تمييز الشيء بكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم، أى ما حاله أن تعرض له هذه العوارض، أى تعريفه بأنه هو الشيء الذى تعرض له تلك العوارض، كان التعريف بتلك اللوازم غير البيّنة رسماً يقوم مقام الحد أيضاً، لأن كون الذات هى الذات التى تعرض لها العوارض، أمر أعرف من الذات نفسها، إذ لم ينظر فيه إلا إلى كونها هى معروض العارض، وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها، مع أن العارض غير بين للزوم، كتعريفك النفس الناطقة فى الإنسان بأنها: قوة التى هى مناط اتصافه بالحكمة، فإن عروض الحكمة للإنسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الإنسان وغيره، لكن كون ذلك لازماً من لوازم النفس الناطقة يحتاج إلى بيان طويل عريض.

سُبُلُ الْحَدِّ (٢٦٦)

زعموا أن لا طريق للحد إلا التركيب، وقد علمت بيانه بما ذكره المصنف. وأنت تراه لا يتيسر لك إلا بعد معرفة أجزاء الماهية، وأنها أجزاء لها، وأنه لا جزء لها سواها، وأن منها العام والخاص، حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذى يعتبر به التعريف حدا عندهم. ولا يخفك أن طالب الحد لماهية ما كالإنسان مثلا لا بد أن يتبدئ بتمييز المحمولات التى تحمل عليها حملا عرضيا مما يحمل عليها حملا ذاتيا. فأول ما يتبدئ ينظر فى الجوهر هل هو ذاتى أو غير ذاتى، وربما يحتاج ذلك إلى الدليل على نفى أنه عرضى، ثم ينتقل إلى الامتداد هل هو جوهر، حتى يصح أن يكون جزءا من الإنسان الذى هو جوهر، وحاجة ذلك إلى البرهان لا تخفى. وهكذا يستقرئ جميع ما يصح أن يكون فى الإنسان مبدأ لأثار تصدر عنه، حتى يأتى على آخر ذلك بالاستقراء الخاص، وهو فى جميع ذلك يستعمل البرهان بضروره لإثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية، ويستعمل القسمة حتى يمحص الذاتى من العرضى والعام من الخاص، إلى أن تكمل لديه الجزء ويصل إلى اليقين بأن لا جزء وراء ما وجد. وبعد هذا كله، يأخذ فى الترتيب، ولا يستغنى فيه عن القسمة، كما صرحوا به، وهذا من البديهيات التى لا تخفى على طلاب العلوم وهم يعترفون بها. فالموصل إلى الحد فى الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء، تتضافر الطرق الثلاثة فى كسبه. ولكنهم قالوا: إن الحد مفيد للتصور والبرهان، والقسمة والاستقراء مفيدان للتصديق، فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد. لهذا حرصوا على أن ينفوا توسط البرهان وما معه فى تحصيل الحد، وأخذوا يضربون فى عماية أضلت عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق، ولو شاءوا لرجعوا إلى ما قرروه من أن الحد الحقيقى يتوقف على التصديق بوجود المحدود،

وما بينوا به ذلك من أن الحد علم ، ولن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ، ولا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس مثالها إلى الذهن ، ثم بعد ذلك كانوا يتقلون إلى أن الوصول إلى كنه الحقيقة ، حتى يكون ما فى الذهن مثالا لذاتها لا لعرضها ، يحتاج إلى التمهيج بالدليل ، فإذا حصلت عندنا عدة تصديقات نشأ عنها فى الذهن عدة تصورات للماهية ، متى رتبت وجمعت على النسق المعروف مثلت الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية ، فتوقف التصور على التصديق لا شناعه فيه ، وكأنهم راعوا فى الكاسب أنه هو الممثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ، ولا ينازعهم أحد فى أن طريقة الفرد هى ترتيب الأجزاء بعضها مع بعض . والله أعلم .

العدم (٢٦٧)

العدم لا ماهية له، وإنما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف إلى الوجود، فيكون الوجود محددا لمفهومه، بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن، ويحدد ما يكون له من صورة فيه، ويميزها إن كانت له صورة، وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم: هو تصور الموجود عاريا عن أمر كان يفرض عروضة له أو كونه فيه أو نسبته إليه. فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض، وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب إليه ابن وهكذا. فما يسمى إعداماً هو في الحقيقة من صور الموجودات.

مادة القضية (٢٦٨)

لأن المادة فى كلام أرسطو هى فى القضايا على نحوها فى الموجودات الخارجية ، فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتتحد معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها . فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية جميع ما يلزم فى الحكم . ولما كانت الأحكام لا تعتبر تامة ، خصوصاً فى العلوم الحقيقية ، إلا إذا روعى فى الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلاً فى الواقع إذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير متجلى للنفس على ما هو عليه فى نفس الأمر ، لهذا لم يعتبر فى تسمية ما تعبر عنه القضية مادة إلا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة إلى الموضوع بإحدى تلك الكيفيات ، إذ بذلك تتم المادة التى تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية . أما نفس الوجوب أو الإمكان ، فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفاً فى لسان أرسطو .

الدائم والقضايا (٢٦٩)

إن الدوام لا بد من ذكره فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية، غير أن بين ذكره فى كل من النقيضين فرقا، ففى المطلقة العامة الكلية نحو: كل حيوان متحرك بالإرادة، تقول، إذا أردت أن تناقضها: ليس كل حيوان بمتحرك بالإرادة دائما، ويكون الدوام فيه للسلب أو تقدم الدوام على النفى للتنقيص. فهذه القضية السالبة هى نفس نقيض تلك الكلية الموجبة، وهى قضية جزئية مسورة بسور جزئى مصطلح عليه كما ترى؛ فإن من أسوار الجزئية: «ليس كل»، أيضا. ويمكنك الاكتفاء بذكر الدوام فى النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض. ويجوز لك أن تأتى بدل «ليس كل» الذى هو النقيض بلازمه وهو «بعض الحيوان ليس بمتحرك بالإرادة دائما»، وهو لازم غير مررد، فتلحق الدوام بالقضية التى تخالف الموجبة فى الكيف. وأما فى الوجودية فالتصرف يختلف، فإنك لو قلت: كل حيوان متنفس بالوجود، فالنقيض هو قولك: ليس بالوجود كل حيوان بمتنفس، ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب، لأن مجرد التقييد به لا يكفى فى التنقيص على جهات المناقضة لأن من جملتها ضرورة الإيجاب، ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب فى النقيض، فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يذكر مع الضرورة، فلا بد حيثشذ من ذكر لازم النقيض مع الترديد، ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام.

فى الحكم الكلى (٢٧٠)

إن من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا فى ماض ولا حال ولا مستقبل، لا بد أن يكون قد بنى حكمه على الحكم باللزوم، وإلا فيكيف يحكم بالدوام فى المستقبل وهو غير حاكم بلزوم المحكوم به، وإنما يتصور ذلك فى علم واحد وهو علام الغيوب، وهو لا يدخل فى موضوع علم المنطق، ثم إن الدوام لا يكون إلا لشيء اقتضاه فى ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما.

الخلق والغريزة (٢٧١)

مشال ذلك أن تستدل على أن الخلق ليس بغريزي، وإن كان الاستعداد له غريزيا، بأن تقول: لو كان الخلق غريزيا لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة، فإنك تبحث في صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى البخيل والجبان والشره ونحوهم، وتنسب تلك الفعال إلى ملكاتهم على أنها آثارها، فإذا رأيت أن من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم، ولو في جزء من أجزاء زمنهم، بل ولو في لحظة واحدة، بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر بنفسه والشره عف مهما كان السبب، وعلمت أن ما بالغريزة لا يفارق، ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاه، حكمت بموجب المشاهدة أن صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه، فيكون اللازم في اللزومية قد بطل، فيبطل الملزوم، وهو أن يكون الخلق طبيعيا، وإنما وصلت إلى ذلك بقياس نظمه البخلاء والجبناء أرباب ملكات، وهم بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم، فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم.

القياس المركب (٢٧٢)

القياس المركب هو ما ذكرت فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها، وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تظم هى إلى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما، وهكذا إلى أن ينتج المطلوب، وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معها، وإن كانت مرادة، وإنما استغنى عن ذكرها للعلم بها من مقدماتها، والموصول منه مثل قولك فى الاستدلال على كل إنسان جسم: كل إنسان حيوان، وكل حيوان نام، فكل إنسان نام، وكل نام ففيه امتداد فى الأقطار الثلاثة، فكل إنسان فيه امتداد فى الأقطار الثلاثة، وكل ما كان كذلك فهو جسم، فكل إنسان جسم. أما المفصول منه فأن تقول والمطلوب بعينه كل إنسان حيوان، وكل حيوان نام، وكل نام فيه امتداد فى الأقطار الثلاثة، وكل ما كان كذلك فهو جسم، فكل إنسان جسم.

قياس يخجل الخصم (٢٧٣)

إنك قد تؤولف من مقدمتين متناقضتين تثبت في إحداهما ما نفيت في الأخرى لتخجل خصمك ، ويكون ذلك عندما تجده مسلما بكل منهما ، وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم النفي والإثبات في شيء واحد ، ثم تكشف له الأمر فيسقط في نفي الشيء عن نفسه في الحقيقة . وذلك كأن تريد إسقاطه في تسليم أن الإنسان ليس بإنسان ، فتقول له : أنت مسلم بأن الإنسان آدمي . ثم لجهله بمرادفة البشر للإنسان والآدمي تقول له : وتسلم أن لا شيء من الآدمي يبشر ، فيقبل ذلك ، فتلزمه نتيجة : لا شيء من الإنسان يبشر ، ثم تكشف له : أن البشر هو الإنسان ، فيقع في الخزي لالتزامه - بجهله - أن ليس الإنسان بإنسان ، وفي هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت الألفاظ الثلاثة كما ترى .

ولو سلم الخصم : أن الإنسان متحرك بالإرادة ، وسلم أيضا : أن لا شيء من الحيوان يتحرك بالإرادة ، لأنك استغفلته فأوهمته أن الإرادة هي الانبعاث بفكر ، لزمه تسليم : لا شيء من الإنسان بحيوان ، من الشكل الثاني ، فإذا كشفت له : أن الإنسان من الحيوان ، وقع في : أن بعض الحيوان ليس بحيوان ، والتقابل في المقدمتين من جهة أن الإنسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالإرادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالإرادة في الصغرى ، وقد أبدلت الحد بكلية . فإن كان الخصم يجهل معنى البشر ، ووضعت البشر موضع الحيوان ، كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالإرادة بمعناها الحقيقي . ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والإنسان في الثانية ، كما فعل المصنف ، فإذا سلم : أن كل آدمي بشر ولا شيء من الآدمي بإنسان ، لجهله بمعنى الآدمي ، فقد لزمه : بعض البشر ليس بإنسان ، مع

أنهما واحد فيحزى بسقوطه في التزام: أن بعض الإنسان ليس بإنسان، فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منها على الثالث، ولو قلت بدل آدمي: الضاحك، كان لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما.

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات إلى تصويره الذي ذكره في قوله: «بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى إلخ». أما على هذا التصوير فلا حاجة إلى الترافد ولا الاستغفال بإبدال الحدود، فإن ذلك قد يكون بدون هذا، ثم إن القياس المركب من المتقابلتين لا يكون إلا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول بحال. ودونك البيان:

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الإبدال، فلأن المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستتج منها نقيض المسلمة الأولى تخالفت الحدود في المعنى واللفظ أو توافقت. وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون إلا من الثاني والثالث، فلأن النقيضين لا يكونان نقيضين إلا إذا اتحدا في الموضوع والمحمول، فالمقدمتان أى المسلمة الأولى ونقيضها لابد أن تكونا كذلك، فموضوعهما واحد ومحمولهما واحد، فلك أن تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه من الثاني إن اعتبرت الوسط هو المحمول، أو من الأول إن اعتبرت الوسط هو الموضوع.

واعتبر لذلك مثلاً فيما لو سلم خصمك: أن تزوج أكثر من أربعة سنة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله، ثم هو مع ذلك يسلم: أنه خصوصية، ويسلم بأن: لا شيء من الخصوصية بسنة، فإنه تلزمه نتيجة: لا شيء من تزوج الأربعة بسنة، وهى ضد المسلمة الأولى إن أخذت الأولى كلية، ونقيضها إن أخذت جزئية، وعلى كل حال فالمسلمة الأولى مع نقيضها تنتج: أن الشيء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث، فإن شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الأربعة بتزوج أكثر من الأربعة، أو بعض ما هو سنة ليس بسنة، ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الأولى المسلمة آتيا من غفلته عن المسلمتين الآخرين لا من الغفلة عن معاني الألفاظ، وهو كثير الوقوع.

نعم إذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه، صح ما قاله

المصنف حتى على تصوير ذلك . ومثاله من الشكل الأول أن يسلم خصمك أن كل إنسان بشر ، ويسلم أن كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بآدمي ، فينتج من هاتين القضيتين لا شيء من البشر بآدمي وهو يصاد كل إنسان بشر إذا لوحظ المعنى . وإذا كانت الصغرى : بعض البشر ضاحك ، كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصلح كبرى في الأول فإذا ضمنت النتيجة إلى المسلمة الأولى هكذا : كل إنسان بشر ولا شيء من البشر بآدمي فلا شيء من الإنسان بآدمي مع أن الآدمي هو الإنسان ، فإذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت إلى نيكيتته بجهله في فهم الألفاظ وتسليمه للأحكام عليها بلا تعقل . ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما لو سلم خصمك : أن الخلق غريزة ، ثم سلم أن الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة ، وهو يصاد المسلمة الأولى ، لأن الفطرة والغريزة واحد ، ثم تقول : كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة ، وهو سلب الشيء عن نفسه لاتحاد الغريزة والفطرة في المعنى .

ولا يخفك أن هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو الذي يعيث به بعض من لاهم له في تمحيص الحقائق ، وإنما هم المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات ، وما ذكره المصنف إلا ليحتاط في السلامة من شيء بالتدقيق في فهم معانى الألفاظ ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حرز من عبث العابثين .

مكان القسمة من القياس (٢٧٤)

ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لإثبات أحكام الأقسام للمقسم فى كل شىء، وكل شىء له أقسام تختلف أحكامه باختلافها، فطريق معرفة هذه الأحكام إنما هو قسمته إلى تلك الأقسام. فمن عرف الكلب بحقيقته، قد يضطر بذهنه عند رؤية الجارح منه وما فيه من غريزة الافتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه. فإذا قسمت الكلب إلى الجارح وغير الجارح هذا الخاطر واطمان إلى ما أصاب من الحقيقة. فقد كان بعض الأحكام غير معروف فعرف بالقسمة، فهى القياس الذى أدى إلى هذا العرفان، وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان، وهى من بين أقسامه يكتسب بها الحد، فإن طالب الحد ينظر بعد تصور الشىء ببعض وجوهه إلى ما يحمل على ذلك الشىء، ويقسم تلك المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الأعم والأخص والذاتى والعرضى، ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد ويذهب منها إلى تصور الحقيقة به.

ولندع ما ابتذله من الإنسان والحيوان، ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الإنسانية. فإذا أردنا تحديدها، وقد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لا تخرج عن الأجناس العشرة، فأول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشىء سوى أن مجموعها إنما يحمل على النفس الإنسانية ولا يحمل على ما سواها من الأنفس الحيوانية وغيرها إن كانت. فيحمل على النفس الإنسانية أوصاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا، ولا تحمل هذه الأوصاف معا على غيرها. ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها، الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها، الدافعة لما يبیدهما، القابلة لإبداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية. كل ذلك يحمل عليها معا ولا يحمل مجموعه على غيرها. ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها.

فأول شيء يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الإجمالى، هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات إلى : ما تشترك فيه مع غيرها وما تنفصل به عنه، ثم يقسم كلا منها إلى : ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها إن كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة. ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين، ولم يكن من عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الأقسام. وبهذا العمل وحده، قد تميزت الصور فى ذهنه على وجوه لم تكن، وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولا ثم كان.

بعد هذا يتقل على طلب علم آخر إن لم يكن بديهيا كما هو الشأن فى مثالنا، وهو علم أنها جوهر أو عرض. فإن كانت عرضا، فمن أى أجناسه هى؟ فإن ذلك غير بين بنفسه، فيسلك طريقا آخر من التقسيم، وهو أنها إما جوهر وإما عرض، وللأول فى صفاتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات إلى شيء سواها، وللثانى ما قد يسوق الذهن إليه ككون أثرها لا يظهر إلا فى الأجسام، فإذا ترجع عنده أحد القسمين، وليكن أنها جوهر، رجع إلى طلب أى الجواهر هى، هل هى جسم؟ أو جوهر مجرد؟ وذلك لا يعرف إلا بالاستدلال أيضا، لأنه ليس بديهي. فإذا انتهى إلى غاية هذا الطالب، انصرف إلى البحث فى أنها بسيطة أو مركبة، وأمر الخلاف فى جميع ذلك معروف. فإذا أصاب حاجته من ذلك، رجع إلى ما كان يميزه بالتحليل، فإن وجده جميعا من اللوازم بعضه للذات وبعضه بالواسطة وذلك إن كانت بسيطة فلا يكون له إلا ما يشبه الحد فيعرفها بالرسم، فإن كانت فى رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المتنوعة والفصول من الخواص، كل ذلك بضروب من التقسيم، ثم بعد هذا يضع كل وصف فى مرتبته على الوجه الذى بين فى القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة.

وقد يذهب طالب الحد إلى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض، وأنه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الأوصاف عامها أو خاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة، وما كان لها بالواسطة، وليس يضره من ذلك شيء. ولا يخفى أن القسمة كانت من الأعمال الفكرية السابقة إما بيانا بنفسها وكسبا للمعلوم، وإما جزءا من بيان ومقدمة من كسب، فإن امتياز الطوائف فى المحمولات علم وإنما كاسبه القسمة وحدها، والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وأنها بسيطة

أو مركبة إنما كسب بالقسمة واختيار أحد الأقسام، فهي تارة قياس لأننا لا نعى من القياس إلا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم يكن، وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض، وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يمنعه المصنف، وهذا النحو من العمل الذهني لكسب الحد هو الذي عناه بعض القوم في قوله: إن الحد يكتسب بالبرهان، وإنما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان.

أما ما سيأتى للمصنف في باب أفرد له لبيان: أن الحد لا يكتسب بالبرهان، فهو تقليد لجمهور من سبقه، لم ينظر فيه إلا إلى صور وأشكال يغر ظاهرها ولا قيمة لحقيقتها، وزعمه كغيره أن لا طريق لاكتساب الحد إلا التركيب، نسيان لأهم الأعمال في الكسب، ونظر إلى آخر ما ينتهى إليه العمل، فإن مجرد التركيب وتقديم بعض الأجزاء على بعض إنما يتييسر لمن علم الأوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوما أو عارضا ولم يبق عليه إلا الضم وجودة الوضع لا غير، وهذا طرف من كسب الحد لا كله. فإن أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على أنه لا يسمى كاسبا للحد إلا هذا الضم والترتيب الذي سماه بالتركيب، لم ننازعه في الاصطلاح، لكن ينقلب النزاع إلى نزاع في استعمال الألفاظ لا في بيان الحقائق.

أما ظن أن القسمة قياس على كل شيء، فلا يبعد عن الحقيقة إذا كانت وجهته ما قدمناه من أن الأحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل إلى إثباتها له إلا تقسيمه إليها لتستقر له أحكامها، وكثيرا ما يكفي مجرد التقسيم في ظهور وثبوت الحكم ويبقى التقسيم ملحوظا لا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب، وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق، وقد يحذف كما يحذف الحد الوسط في كل قياس فيكون جزءا من الدليل، وتسميته قياسا لأنه الواسطة الحقيقية إلى المطلوب، وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم إما جماد أو نبات أو حيوان، وكل جماد متحيز وكل حيوان متحيز، فكل جسم متحيز، ومن ذلك تقسيم الكهرباء إلى موجبة وسالبة، وإثبات أحكام كل منهما له ليثبت الحكم للكهرباء.

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثانى ، لأنه تقسيم الكلى إلى جزئيات ثم إثبات أحكامها لها لتثبت بالضرورة . وإنما أفردوه نوعا من أنواع القياس على حدة لأنهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم إيما وإما . أما ما هو من القبيل الأول فلا يكاد ينحصر . فمعرفة العام والخاص إيما تكتسب بالنظر إلى الوصف مع ما يشملها وإليه بالنسبة إلى ما لا يدخل تحته ، فبعد ظهور القسمة يتبين أن الوصف خاص بموصوفه دون سواء ، بل معرفة الأعم من كل عام كالمدكور مثلاً إيما تحصل بعد جولان النظر العقلى فى جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه ، بل عندى أن جميع أعمال العقل فى انتزاع الكليات من الجزئيات إيما هى ضروب من التقسيم بين ما تختلف فيه الأفراد وما تشترك فيه يتقل منها الذهن إلى الكلى بعد طرح ما افترقت فيه من الشخصيات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين .

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلغاء فى استجادته ويتفاضلون فى وجوه حسنه . والبلاغة متتهى الكمال فى إصابة الحق بالدليل مع شىء من حسن الأسلوب وجودة التأليف فى اللفظ .

قالوا ومن أحسنه ما جاء فى قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (الرعد: آية ١٢) . فإنه قسم أثر رؤية البرق فى الأنفس إلى قسمين الخوف والطمع ، ولا يخلو الكون الإنسانى منهما عند رؤيته ، ولا ثالث لهما ، وهو كاف فى بيان حكمة الله فيه ، وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستلفتهم مثل هذا التقسيم إلى ما يتردد فى خواطرهم وما يدب فى بواطن نفوسهم وهم عنه لا هون .

ومن لطيفه وصحيحه ، قول أعرابى لبعضهم «النعم ثلاث : نعمة فى حال كونها ، ونعمة ترجى مستقبله ، ونعمة غير محتسبه ، فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه» . ووقف أعرابى على مجلس «الحسن» (٢٧٥) ، فقال : «رحم الله عبدا أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو أثر من قلة» . فقال «الحسن» : ما ترك الرجل لأحد عذرا ، فانصرف الأعرابى بخير كثير .

وكم يزال بالتقسيم من الجهالات ما لا يزال بغيره . فمن التبس عليه معنى الفقه

فى قوله صلى الله عليه وسلم: «من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين»، فظن أن الفقه هو حشر القضايا الشرعية إلى الذهن من أقوال أهل التفريع، سواء كان على بصيرة فيه أو على عمى فى التقليد، يمكنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالته بقولك: «العلم بحدود الشريعة قسمان: قسم منه البصر بمقاصد الشارع فى كل حكم وفهم أسرار حكمه فى كل حد ونفوذ البصيرة إلى ما أراد الله لعباده فى تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين، لا يختلف فى ذلك وقت عن وقت، ولا يتقيد بشرط دون شرط، فتتطبق عند الأصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الإنسان ما دام إنساناً ولا يتوافر ذلك إلا للمؤمن الحكيم الذى سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه. والقسم الثانى أخذ صور الأحكام من تضاعيف الكلام وحشدها إلى الأوهام فى ناحية عن معترك الأفهام، لا يعرف من أمرها إلا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظر إلى ما أحاط القول والقاتل من زمان ومكان، وهذا القسم يستوى فى تحصيله المؤمن وغير المؤمن يبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعتل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده».

فإذا تمايزت الأقسام زال الالتباس، وتجلي المعنى حتى للبله من الناس. وكذلك يقال فى العلم الذى قال فيه إمام البيان «عبد القاهر الجرجاني» فى مفتتح كتابه (دلائل الإعجاز): «إذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها فى الشرف، ونبين مواقعها فى العظم، ونعلم أى أحق منها بالتقديم، وأسبق فى استيجاب التعظيم، وجدنا العلم أولها بذلك وأولها هناك، إذ لا شرف إلا وهو السبيل إليه، ولا خير إلا وهو الدليل عليه، ولا متقية إلا وهو ذروتها وسنامها، ولا مفخرة إلا وبه صحتها وتمامها، ولا حسنة إلا وهو مفتاحها، ولا محمودة إلا ومنه يتقد مصباحها، هو الوفى إذا خان كل صاحب والثقة إذا لم يوثق بناصح الخ».

وأشار القرآن الكريم إلى ظهور فضل أهله إلى حد لا يمارى فيه فقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩). ونص على أن قلوبهم هى مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨). ويقال فيه اليوم: «إنه للأمم مصدر قوتها ومحضاء حميتها، وجامع كلمتها، والصاعد بها إلى ذرى مدنتها. وهو الذى يمهدها لها

المسالك، ويفتح لها الممالك، ويمنحها السيادة على المملوك والمالك. وهو مقوم نظامها، وقوام أحكامها، وحفاظ قوامها. وبالجمل، هو حياتها كما أن الجهل ماتها». العلم الذى يوصف بهذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدى حقه مما يستحق من مثلها حمله كل على ما يشتهى واتخذ الجهل مرشدا إلى العلم ولم يستشر العلم نفسه فى القصد إلى العلم فأنفق الكثير عمره فى التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل، ومع هذا التعب يأخذك العجب إذ تراهم وأمعهم قد التقوا فى مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين، وحل بهم من النكال ما عمهم أجمعين، فيضطرب الذهن فى معنى العلم بل يفضل فيه ضللا بعيدا.

فلإذا قسمت العلم إلى: ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التى سنها الله وهدى إليها بالفطرة السليمة، والإشراف بالعقل على اسرار الشرائع ولطائف حكمها، ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من ذلك إلى شئون العارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التى يشعر بها شعورا فطريا صحيحا لا التى يتوهمها وهما مجعولا فاسدا، سواء كانت حاجاته فى نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين، وإلى ما هو خزن صور فى الحافظة، يسوقها إليه ناقش أحرف أو مديح عبارات لا يعرف لها غاية إلا إيها، ولا يبالى أكان لها مدخل فى صلاح حياته أو لم يكن يظنها هى الكمال لا هادية إليه وهى الفضل لا الدال عليه، ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول «زيد» وقد رجحه «حميد» عن قول «أبى عبيد» ورجح الآخر «أبو عمر» وهكذا إلى آخر الزمر، لا يقر له قرار، ولا يقف فى مدار، فهو يخسر بمثل هذا ولا يكسب، ويشقى بالتحصيل ولا يسعد. فعند هذا التقسيم يستتير المطلب، ويضىء المذهب، بلا حاجة إلى ضم ضميعة إليه.

فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم أفضل ما يطرق فى البيان، وإن خلا من الصور الجافة التى اصطلاح عليها المنطقيون، لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم فى صور كثيرة، ونبه على استعراف الصواب فى تضاعيف الأساليب، ولم يبال بتلك الأشكال، إلا فى حركة العقل لا فى تصوير الدليل، فكان من الحق على طريقته ألا يعيب قول من قال: إن القسمة بنفسها قياس وإن كانت قد تكون جزءا منه إذا احتاجت فى التادى إلى ما قصد منها إلى ضميعة أخرى. والله أعلم.

الفضاء (٢٧٦)

وأستفيد من كلامه أن الفضاء مخلوق، وهو مذهب قوم، كما أستفيد منه أن الله خلق في الفضاء ماء حملة على متن ريح فاستقل عليها حتى صارت مكانا له، ثم خلق فوق ذلك الماء ريحا أخرى سلطها عليه فموجته تموجا شديدا حتى ارتفع فخلق منه الأجرام العليا. وإلى هذا يذهب قوم من الفلاسفة منهم «تاليس الإسكندري»^(٢٧٧). يقولون: إن الماء - أي: الجوهر السائل - أصل كل الأجسام كثيفها من متكاثفه، ولطيفها من شفافته.

الاستقراء.. والتجربة (٢٧٨)

هو ملاحظة الأثر في الجزئيات المتعددة في الأحوال المختلفة والأزمان والأمكنة المتباينة، فإن هذا يُحصّل اليقين بثبوت الحكم للكل، كثبوت تخفيض الحمى للملح الكينا. وعلى هذا النحو من الاستقراء، بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي. ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها في الأعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفاً من حال المسكونة وسكانها. وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية مخالفاً في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولا حقتهم.

حركة فك التماسح (٢٧٩)

مثال درج فى كتب المنطق وغيرها، أخذه المثلون عن بعض من كتب فى الحيوان من غير بحث صحيح. وقد أخطأ من زعم أن التماسح يخالف سائر الحيوان فى تحريك الفك الأسفل عند الأكل، كما أخطأ من ظن أنه لا مخرج لفضلاته وإنما يأتى «القطقاط» فىأكل ما فى جوفه. ومنشأ هذا الظن الثانى أن هذا الحيوان قد تفسد المواد التى فى بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة، فيفتح فاه فىأتى بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها. «والدميرى» (٢٨٠) يذكر فى (حياة الحيوان) كلا من الزعمين، ويثبت، وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون. فالثابت بالتحقيق، أن الفك العلوى عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك، وأما الفك السفلى فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلى بواسطة عظم يسمى العظم المربع. ثم إن لهذه الحيوانات فتحة فى انتهاء الأمعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره، وفيها يولج التماسح الذكر عند المسافدة. ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم، عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام فى قضية تحريك التماسح فكه الأسفل، قوله: لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التماسح مقلوباً يحرك فكه الأسفل فظنه الأعلى، فذهب يحكى وينقل عنه!!

موضوع علم الموسيقى (٢٨١)

لا يخفى أن النغم هي موضوع علم الموسيقى . فإذا نسبتها إلى موضوع العلم الطبيعي ، وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق ، وجدها عرضاً من أعراض بعض أنواعه وهي الأوتار وأعضاء الصوت ؛ فإن الأوتار وأعضاء الصوت تؤخذ في حد معروضها وهو الصوت ، ولكن الجسم الذي هو موضوع الطبيعي لا يحمل عليها ، وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والأسباب التي عنها تحدث . ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت ، وذلك الأمر الغريب هو العدد ، لأن الاختلاف والاتفاق المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتهما إنما تعرض للنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه . ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الأمر الغريب ، لاق أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد ، فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد ، فإن جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ، ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعي لأن الجهة التي هو بها علم مخصص ليست تلك الجهة التي روعيت في البحث في موضوع الطبيعي فيكون بمنزلة المبين له ، فإن الطبيعي والحساب متباينان قطعاً ، وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما يبين ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر .

مغالطات (٢٨٢)

من صور المغالطات أن يكون للحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشيء آخر، فيكون لازماً للمجموع لا للنقيض وحده، كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الوحدانية؛ لو لم يكن الإله واحداً وكان إلهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم إما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معا وكل منهما محال. وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك إلهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه، ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه. ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد، كما يقول قائل: الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادر من مبدأ واحد فالشر والخير من مبدئين مختلفين، مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافي أن يكون مع الخير من مبدئ واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل. ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر، وعلى الطالب أن يزن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد. والله أعلم.

حقيقة التوحيد (٢٨٣)

أساس الدين معرفة الله، وهو قد يعرف بأنه صانع العالم، وليس منه، بدون تنزيه، وهى معرفة ناقصة، وكمالها التصديق به ذاته، بصفته الخاصة التى لا يشركه فيها غيره، وهى وجوب الوجود. ولا يكمل هذا التصديق حتى يكون معه لازمه وهو التوحيد، لأن الواجب لا يتعدد كما عرف فى الإلهيات والكلام، ولا يكمل التوحيد إلا بتمحيض السر له دون ملامحة لشيء من شئون الحوادث فى التوجه إليه واستشراق نوره. ولا يكون هذا الإخلاص كاملاً حتى يكون معه نفى الصفات الظاهرة فى التعينات المشهودة فى الشخصيات، لأن معرفة الذات الأقدس فى نحو تلك الصفات اعتبار للذات ولشيء آخر مغاير لها معها، فيكون قد عرف مسمى الله مؤلفاً لا متوحداً، فالصفات المنفية بالإخلاص صفات المصنوعين، وإلا فللإمام على كلام قد ملئ بصفاته سبحانه، بل هو فى هذا الكلام يصفه أكمل الوصف.

جهله (٢٨٤): أى: جهل أنه منزّه عن مشابهة الماديات، مقدس عن مضاربة المركبات، وهذا الجهل يستلزم القول بالشخص الجسمانى، وهو يستلزم صحة الإشارة إليه، تعالى الله عن ذلك.

نفى الجهة عن الله (٢٨٥)

إنما تشير إلى شيء إذا كان منك في جهة، فأنت تتوجه إليها بإشارتك، وما كان في جهة فهو منقطع عن غيرها: فيكون محدوداً، أى: له طرف ينتهى إليه، فمن أشار إليه فقد حده، ومن حد فقد عدّ - أى: أحصى وأحاط بذلك المحدود - لأن الحد حاصر لمحدوده. وإذا قلت لشيء «فيم هو» فقد جعلته في ضمن شيء، ثم تسأل عن تعيين ذلك الذي تضمنه. وإذا قلت «على أى شيء» فأنت ترى أنه مستعمل على شيء بعينه، وما عداه خال منه.

صفات الله مثل ذاته (٢٨٦)

كل صفة لله هي كذاته، تجب بوجوبها، فكما أن ذاته - سبحانه - لا يدنو منها التغير والتبدل، فكذلك أوصافه هي ثابتة له معاً، لا يسبق منها وصف وصفاً، وإن كان مفهومها قد يشعر بالتعاقب - إذا أضيفت إلى غيره. فهو أول وآخر أزلا وأبداً، أى: هو السابق بوجوده لكل موجود، وهو بذلك السبق باق لا يزول. وكل وجود سواء فعلى أصل الزوال مبناه، ثم هو في ظهوره بأدلة وجوده باطن بكنهه، لا تدركه العقول، ولا تحوم عليه الأوهام.

أقسام الملائكة (٢٨٧)

جعل الملائكة أربعة أقسام: الأول: أرباب العبادة ومنهم الراكع، والساجد، والصاف، والمسيح. وقوله «صافون» أى: قائمون صفوفا. لا يتزايلون أى: لا يتفارقون. والقسم الثانى: الأمناء على وحى الله لأنبيائه، والألسنة الناطقة فى أفواه رسله، والمختلفون بالأقضية إلى العباد، بهم يقضى الله على من شاء بما شاء. والقسم الثالث: حفظة العباد، كأنهم قوى مودعة فى أبدان البشر ونفوسهم، يحفظ الله الموصولين بها من المهالك والمعاطب، ولولا ذلك لكان العطب ألصق بالإنسان من السلامة، ومنهم سدنة الجنان، جمع سادن: وهو الخادم، والخادم يحفظ ما عهد إليه وأقيم على خدمته. والقسم الرابع: حملة العرش، كأنهم القوة العامة التى أفاضها الله فى العالم الكلى، فهى الماسكة له، الحافظة لكل جزء منه: مركزه، وحدود مسيره فى مداره، فهى المخترقة له، النافذة فيه، الآخذة من أعلاه إلى أسفله، ومن أسفله إلى أعلاه.

الوحدة بين الله وغيره (٢٨٨)

الواحد: أقل العدد، ومن كان واحدا منفردا عن الشريك محروما من المعين، كان محتقرا بضعفه، ساقطا لقلّة أنصاره. أما الوحدة في جانب الله، فهي علو الذات عن التركيب المشعر بلزوم الانحلال، وتفردا بالعظمة والسلطان، وفناء كل ذات سواها إذا اعتبرت منقطعة النسبة إليها، فوصف غير الله بالوحدة تقليل، والكمال في عالمه أن يكون كثيرا، إلا الله، فوصفه بالوحدة تقديس وتنزيه.

الملائكة والجن (٢٨٩)

إن أحدا من الناس لم يرهما ، وليس فى الإمكان أن يعرف شيئا عنهما ، وكذلك يستحيل أن يُعرف شيء عن الله عز وجل أيضا .

الرسالات.. والفطرة (٢٩٠)

كان الله تعالى - بما أودع فى الإنسان من الغرائز والقوى ، وبما أقام له من الشواهد وأدلة الهدى - قد أخذ عليه ميثاقا بأن يصرف ما أوتى من ذلك فيما خلق له ، وقد كان يعمل على ذلك الميثاق ولا ينقضه ، لولا ما اعترضه من وساوس الشهوات ، فبعث إليه النبيين ليطالبوا من الناس أداء ذلك الميثاق ، أى : ليطالبوهم بما تقتضيه فطرتهم ، وما ينبغى أن تسوقهم إليه غرائزهم .

الهبوط... والتكليف والاختيار (٢٩١)

أهبطه من مقام كان مرشده فيه الإلهام الإلهي، لا نسياق قواه إلى مقتضى الفطرة السليمة الأولى، إلى مقر خلط له فيه الخير والشر، واختلط له فيه الطريقتان، ووُكِّل إلى نظره العقلي، وابتلى بالتمييز بين النجدين، واختيار أى الطريقين، وهو العناد الذى تكدر به صفو هذه الحياة على الأدميين.

الحياة الآخرة (٢٩٢)

فى الحياة الأخرى حالة سعيدة وأخرى شقية، ولكن على أى صورة تكون السعادة ويكون الشقاء؟ فهذا ما لا علم لى به. على أنى لا أعتقد بالعذاب الأبدى.

الله والمكان (٢٩٣)

الملازمة والمباينة، على معنى البعد المكاني، من خواص المواد، وذات الله مبرأة من المادة وخواصها، فنسبة الأشياء إليها سواء، وهى فى تعاليها، فهى مع كل شىء، وهى أعلى من كل شىء.

تأخير الكواكب (٢٩٤)

العواصف: الرياح الشديدة. . . والأنواء: جمع نوء، وهو أحد منازل القمر، بعدها العرب ثمانية وعشرين، يغيب منها عن الأفق فى كل ثلاث عشرة ليلة منزلة، ويظهر عليه أخرى، والمغيب والظهور عند طلوع الفجر، وكانوا ينسبون المطر لهذه الأنواء فيقولون: مطرنا بنوء كذا، لمصادفة هبوب الرياح وهطول الأمطار فى أوقات ظهور بعضها، حتى جاء الإسلام فأبطل الاعتقاد بتأثير الكواكب فى الحوادث الأرضية تأثيراً روحانياً.

المشعر (٢٩٥)

المشعر: محل الشعور، أى: الإحساس، فهو الحاسة، وتشعيرها: إعدادها للأنفعال المخصوص الذى يعرض لها من المواد، وهو ما يسمى بالإحساس. فالمشعر من حيث هو مشعر متفعل دائماً، ولو كان الله يشعر لكان منفعلاً، والمنفعل لا يكون فاعلاً. وقد قلنا إنه هو الفاعل بتشعير المشاعر، وهذا بمنزلة أن يقال: إن الله فاعل فى خلقه، فلا يكون منفعلاً عنهم. وإنما خص باب الشعور بالذكر رداً على من زعم أن لله مشاعر.

وعقده التضاد بين الأشياء دليل على استواء نسبتها إليه، فلا ضده، إذ لو كانت له طبيعة تضاد شيئاً لاختص بإيجاده بما يلائمها لا ما يضادها، فلم تكن أضداداً.

والمقارنة بين الأشياء فى نظام الحلقة دليل على أن صانعها واحد، إذ لو كان له شريك لخالفه فى النظام الإيجادى فلم تكن مقارنة، والمقارنة هنا: المشابهة.

كلام الله (٢٩٦)

أى الألفاظ والحروف التى يطلق عليها كلام الله ، باعتبار ما دلت عليه . وهى
حادثة عند عموم الفرق ، ما خلا جماعة من الخنابلة .

مزية العقل (٢٩٧)

. . . أما قوله عليه السلام (٢٩٨) : «فلأنا بطريق السماء أعلم منى بطرق
الأرض» فالقصد به أنه فى العلوم الملكوتية والمعارف الإلهية أوسع إحاطة منه
بالعلوم الصناعية . وفى تلك تظهر مزية العقول العالية والنفوس الرفيعة ، وبها ينال
الرشد ، ويستضىء الفكر .

سلطة الأنبياء (٢٩٩)

لو كان الأنبياء بهذه السلطة (٣٠٠) لخضع لهم الناس كافة بحكم الاضطرار، فسقط البلاء، أى : ما به يتميز الخبيث من الطيب، ولم يبق محل للجزاء على خير أو شر، فإن الفعل اضطرارى. وبذلك تضمحل أخبار السماء بالوعد والوعيد، لعدم الحاجة ثم لا يكون للقابلين دعوة الأنبياء أجور المبطلين - أى : المتحنيين بالشدائد - الصابرين على المكاره، لامتناعهم مع من قبل بالسطوة.

شكل الأرض (٣٠١)

داحى المدحوات : أى باسط المبسوطات، وأراد منها الأرضين، ويسطحها أن تكون كل قطعة منها صالحة لأن تكون مستقرا ومجالا للبشر وسائر الحيوان، تتصرف عليها هذه المخلوقات فى الأعمال التى وجهت إليها، بهادى الغريزة كما هو المشهود لنظر الناظر، وإن كانت الأرض فى جملتها كروية الشكل.

تراثنا فى العقائد

إننا إذا أردنا أن نكتب فى تاريخ علم الكلام مثلا ، فلا يوجد فى توارىخنا مادة نفى بالغرض .

يذكرون أن «واصل بن عطاء» (٣٠٢) أول من تكلم فى العقائد على مذهب المعتزلة ، واعتزل مجلس «الحسن البصرى» (٣٠٣) ، لكن . . ما سبب ذلك؟ من أين جاء هذا الفكر الجديد؟ وكيف انتشر هذا المذهب؟ وما الذى حدا بالشيخ «أبى الحسن الأشعرى» (٣٠٤) للقول بأن الوجود غير الموجود؟ . . . ومتى دخلت الفلسفة فى كتب العقائد؟ وماذا كان غرض العلماء فى إدخال الفلسفة على العقول مع العقائد فى وقت واحد؟ كل هذا يعسر علينا أن نعرفه من توارىخنا ، ويمكننا أن نعرف كثيرا من شئون الإسلام وتاريخه من الكتب الإفرنجية ، فإن فيها ما لا نجده فى كتبنا .

الفلك والتنجيم (٣٠٥)

يدعو (الإمام على) لتعلم علم الهيئة الفلكية ومسير النجوم وحركاتها ، للاهتمام بها ، وإنما ينهى عما يسمى علم التنجيم ، وهو : العلم المبني على الاعتقاد بروحانية الكواكب ، وإن لتلك الروحانية العلوية سلطانا معنويا على العوالم العنصرية ، وأن من يتصل بأرواحها - ينوع من الاستعداد ومعاونة من الرياضة - تكاشفه بما غيب من أسرار الحال والاستقبال . . . وكلام أمير المؤمنين حجة حاسمة لدحض خيالات المعتقدين بالرمل ، والجفر ، والتنجيم ، وما شاكلها ، ودليل واضح على عدم صحتها ، ومنافاتها للأصول الشرعية والعقلية .

القضاء والقدر (٣٠٦)

القضاء : علم الله السابق بحصول الأشياء على أحوالها في أوضاعها . والقدر : إيجادها لها عند وجود أسبابها . ولا شيء منهما يضطر العبد لفعل من أفعاله ؛ فالعبد وما يجده من نفسه من باعث على الخير والشر ولا يجد شخص إلا أن اختياره دافعه إلى ما يعمل ، والله يعلمه فاعلا باختياره : إما شقيا به وإما سعيدا .

عالم التصوف وعالم الواقع

مازج أحد نفسه في عالم الخيال ، ثم قدر على الخروج منه ، إلا أن يجذبه جاذب آخر ويخرجه منه ، وذلك قليل .

إن كتاب الفتوحات المكية عندى كتارىخ ابن الأثير ، لا يقف فهمى فى شىء منه .

الأكل في الطريق العام (٣٠٧)

الشيخ رشيد: أمفتى الديار المصرية يأكل في الطريق؟
الأستاذ الإمام: أما قرأت أنه قيل «لديوجين» الفيلسوف : لماذا تأكل في الطريق؟
فقال: لأنني أجوع في الطريق .
ونحن قد فاتنا عشاء الدار الآن ، فنكتفى بهذا!!

الفيلسوف

الفيلسوف هو الذي له رأى ومذهب في العقليات والاجتماعيات يمكنه الاستدلال عليه والمدافعة عنه .

النظام والافتلاف (٣٠٨)

من يحافظ على نظام الألفة والاجتماع - وإن ثقل عليه أداء بعض حقوق الجماعة وشق عليه ما تكلفه به من الحق - فذلك الجدير بالسعادة ، دون من يسعى للشقاق وهدم نظام الجماعة ، وإن نال بذلك حظاً باطلاً وشهرة وقتية ، فقد يكون في حظه الوقتى شقاؤه الأبدى ، ومتى كانت الفرقة عم الشقاق ، وأحاطت العداوات وأصبح كل واحد عرضة لشرور سواء ، فمحييت الراحة وفسدت حال المعيشة .

الفقير والغنى (٣٠٩)

حيث يكون الخير فى الفقراء ، ويعم الشر جميع الأغنياء ، فيعطى الغنى سرفاً وتبذيراً ، وينفق الفقير ما يأخذ من مال الغنى فى وجهه الشرعى .

الهجرة من دار الحرب (٣١٠)

فلا يجوز لمسلم أن يقيم في بلاد حرب على المسلمين، ولا يقبل سلطان غير المسلم، بل تجب عليه الهجرة إلا إذا تعذر عليه لمرض أو عدم نفقة، فيكون من المستضعفين المعفو عنهم. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا هجرة بعد الفتح» محمول على الهجرة من مكة.

على..والفتنة (٣١١)

إن الأطماع كانت قد تنبّهت في كثير من الناس، على عهد عثمان رضی الله عنه، بما نالوا من تفضيلهم بالعطاء، فلا يسهل عليهم - فيما بعد - أن يكونوا في مساواة مع غيرهم، فلو تناولهم العدل انقلبوا منه، وطلبوا طائشة الفتنة، طمعا في نيل رغباتهم. وأولئك هم أغلب الرؤساء في القوم، فإن أقرهم الإمام على ما كانوا عليه من الامتياز فقد أتى ظلما، وخالف شرعا. والناقمون على عثمان قائمون على المطالبة بالنصفة، إن لم ينالوا نحرشوا للفتنة، فأين المحجة للوصول إلى الحق على أمن من الفتنة؟! وقد كان بعد بيعته ما تفرس به قبلها.

صاحب الزنج (٣١٢)

هو علي بن محمد بن عبد الرحيم، من بنى عبد القيس . ادعى أنه علوي من أبناء محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين، وجمع الزنوج الذين كانوا يسكنون السباح في نواحي البصرة، وخرج بهم على المهتدي العباسي في سنة خمس وخمسين ومائتين، واستفحل أمره، وانتشرت أصحابه في أطراف البلاد للسلب والنهب، وملك «أبله» عنوة، وفتك بأهلها، واستولى على «عبادان» و«الأهواز»، ثم كانت بينه وبين «الموفق» في زمن «المعتمد» حروب انجلى فيها عن «الأهواز» وسلم عاصمة ملكه، وكان سماها «المختارة» بعد محاصرة شديدة، وقتله «الموفق» أخو الخليفة «المعتمد» سنة سبعين ومائتين، وفرح الناس بقتله وانكشاف رزئه عنهم .

نهاية الحجاج بن يوسف (٣١٣)

قالوا : إن الحجاج رأى خنفساء تدب إلى مصلاه، فطردها، فعادت، ثم طردها فعادت، فأخذها بيده فلسعته، فورمت يده، وأخذته حمى من اللسعة فأهلكته . قتله الله بأضعف مخلوقاته وأهونها .

خلق الإمام علي* (٣١٤)

موضع العجب أن أهل الشجاعة والإقدام والمغامرة والجرأة يكونون في العادة ذوى قلوب قاسية، فتاكاً متمردين، جبارين. والغالب على أهل الزهد وأعداء الدنيا وهاجرى ملاذها، المشتغلين بالوعظ والنصيحة والتذكير أن يكونوا ذوى رقة ولين، وضعف قلوب، وخور طباع. وهاتان حالتان متضادتان، فاجتماعهما فى أمير المؤمنين على - كرم الله وجهه - مما يوجب العجب، فكان كرم الله وجهه أشجع الناس وأعظمهم إراقة للدم، وأزهدهم وأبعدهم عن ملاذ الدنيا، وأكثرهم وعظاً وتذكيراً، وأشدهم اجتهاداً فى العبادة. وكان أكرم الناس أخلاقاً، وأسفرهم وجهاً. وأوفاهم هشاشة وبشاشة حتى عيب بالدعابة.

شرح بيت لبشار أنشد حافظ إبراهيم

حافظ إبراهيم: إننى أنشد منذ ستين قول بشار .

إذا ما غضبنا غضبة مضرية

هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

وأنا لم أفهمه، وسألت عنه غير واحد من الأدباء فلم يأت أحد
بتفسير ترتاح إليه النفس . . .

- الأستاذ الإمام: إن معناه ظاهر، فإنه يريد: أنهم إذا غضبوا سلوا سيوفهم، وأشرعوا رماحهم، فكان بريقها ولمعانها كالهتك لحجاب الشمس الذى يظهر به نورها ويتألق شعاعها، إلى أن يمكنوها من طلى أعدائهم وصدورهم، فتخرج وهى تقطر دما وتسيل منها، هنالك يخفى ذلك البريق واللمعان بستر الدم له وريته عليه . فالضمير فى قوله: «قطرت دما» عائد إلى السيوف أو الرماح وإن لم تذكر بالقول فهى معلومة بالقرينة .

الشورى بعد عمر (٣١٥)

إجمالى القصة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما دنا أجله وقرب مسيره إلى ربه، استشار فيمن يوليه الخلافة من بعده، فأشير عليه بابنه «عبد الله» بن عمر فقال: لا يليها اثنان من ولد الخطاب، حسب عمر ما حمل! ثم رأى أن يكل الأمر إلى رأى ستة، قال: إن النبی صلى الله عليه وسلم مات وهو راض عنهم، وإليهم بعد التشاور أن يعينوا واحدا منهم يقوم بأمر المسلمين، والستة رجال الشورى هم: على بن أبى طالب. وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقاص، رضى الله عنهم. وكان سعد من بنى عم عبد الرحمن، كلاهما من بنى زهرة، وكان فى نفسه شيء من على كرم الله وجهه، من قبل أخواله، لأن أمه «حمنة» بنت سفيان بن أمية بن عبد شمس، ولعلی فى قتل صنایدهم ما هو معروف مشهور. وعبد الرحمن كان صهرا لعثمان. لأن زوجته أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط كانت أختا لعثمان من أمه. وكان طلحة ميالا لعثمان لصلات بينهما، على ما ذكره بعض رواة الأثر.

وقد يكفى فى ميله إلى عثمان انحرافه عن على لأنه تيمى وقد كان بين بنى هاشم وبنى تيم مواجد، لمكان الخلافة فى أبى بكر. وبعد موت عمر بن الخطاب رضى الله عنه اجتمعوا وتشاوروا فاختلفوا، وانضم طلحة فى رأى إلى عثمان، والزبير إلى على، وسعد إلى عبد الرحمن. وكان عمر قد أوصى بالآ تطول مدة الشورى فوق ثلاثة أيام وألا يأتى الرابع إلا ولهم أمير، وقال: إذا كان خلاف فكونوا مع الفريق الذى فيه عبد الرحمن. فأقبل عبد الرحمن على على وقال: عليك عهد الله وميثاقه نعملن بكتاب الله وستة رسوله وسيرة الخليفين من بعده. فقال على: أرجو أن أفعل وأعمل على مبلغ علمى وطاقتى. ثم دعا عثمان وقال له مثل ذلك، فأجابه

بنعم، فرفع عبد الرحمن رأسه إلى سقف المسجد حيث كانت المشورة وقال : اللهم اسمع واشهد . اللهم إني جعلت ما في رقبتي من ذلك في رقية عثمان، وصفق بيده في يد عثمان . وقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين وبإيعه . قالوا : وخرج الإمام علي واجداً، فقال المقداد بن الأسود لعبد الرحمن : والله لقد تركت علياً وإنه من الذين يقضون بالحق وبه يعدلون . فقال : يا مقداد لقد تقصيت الجهد للمسلمين . فقال المقداد : والله إني لأعجب من قريش، إنهم تركوا رجلاً ما أقول ولا أعلم أن رجلاً أقضى بالحق ولا أعلم به منه . فقال عبد الرحمن : يا مقداد، إني أخشى عليك الفتنة، فاتق الله . ثم لما حدث في عهد عثمان ما حدث من قيام الأحداث من أقاربه علي ولاية الأمصار ووجد عليه كبار الصحابة، روى أنه قيل لعبد الرحمن : هذا عمل يديك، فقال : ما كنت أظن هذا به . . ولكن لله علي ألا أكلمه أبداً . ثم مات عبد الرحمن وهو مهاجر لعثمان، حتى قيل : إن عثمان دخل عليه في مرضه يعودته فتحول إلى الحائط لا يكلمه . والله أعلم، والحكم لله يفعل ما يشاء .

موقعة الجمل (٣١٦)

ومجمل القصة أن طلحة والزبير بعدما بايعا أمير المؤمنين فارقاه بالمدينة وأتيا مكة مغاضبين، فالتقيا بعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألتهما الأخبار، فقالا: إنا تحملنا هربا من غوغاء العرب بالمدينة، وفارقنا قومنا حيارى لا يعرفون حقا، ولا ينكرون باطلاً، ولا يمتنعون أنفسهم. فقالت: نهض إلى هذه الغوغاء أو نأتى الشام؟ فقال أحد الحاضرين: لا حاجة لكم فى الشام قد كفاكم أمرها معاوية، فلنأت البصرة، فإن لأهلها هوى مع طلحة. فعزموا على المسير، وجهزهم يعلى بن منبه، وكان واليا لعثمان على اليمن وعزله على كرم الله وجهه. وأعطى للسيدة عائشة جملاً اسمه عسكر، ونادى مناديهما فى الناس بطلب ثار عثمان، فاجتمع نحو ثلاثة آلاف، فسارت فيهم إلى البصرة، وبلغ الخبر علياً فأوسع لهم النصيحة وحذرهم الفتنة، فلم ينجح النصح، فتجهز لهم وأدركهم بالبصرة. وبعد محاولات كثيرة منه يبغي بها حقن الدماء، شبت الحرب بين الفريقين، واشتد القتال، وكان الجمل يعسوب (٣١٧) البصريين، قتل دونه خلق كثير من الفتتين، وأخذ خطامه سبعون قرشياً ما نجا منهم أحد. وانتهت الموقعة بنصر على كرم الله وجهه بعد عقر الجمل، وفيها قتل طلحة والزبير، وقتل سبعة عشر ألفاً من أصحاب الجمل، وكانوا ثلاثين ألفاً، وقتل من أصحاب على ألف وسبعون.

الإمارة (٣١٨)

إن البداة قاضية أن الناس لا بد لهم من أمير بر أو فاجر ، حتى تستقيم أمورهم .
وولاية الفاجر لا تمنح المؤمن من عمله لإحراز دينه ودنياه ، وفيها يستمتع الكافر
حتى يوافيه الأجل ويبلغ الله فيها الأمور آجالها المحدودة لها بنظام الخلقة ، وتجرى
سائر المصالح المذكورة .

على يرجو دفع الحرب (٣١٩)

روى أن أمير المؤمنين بعدما ملك الماء على أصحاب معاوية ساهمهم فيه ، رجاء
أن يعطفوا إليه ، ولزوما للمعدلة وحسن السيرة ، ومكث أياماً لا يرسل إلى معاوية
ولا يأتيه منه شيء ، واستبطأ الناس إذنه في قتال أهل الشام واختلفوا في سبب
التريث ، فقال بعضهم : كراهة الموت ، وذهب بعضهم إلى الشك في جواز قتال
أهل الشام ، فأجابهم ؛ أما الموت فلم يكن ليالي به ، وأما الشك فلا موضع له ، وإنما
يرجو بدفع الحرب أن ينحازوا إليه بلا قتال ، فإن ذلك أحب إليه من القتال على
الضلال ، وإن كان الإثم عليهم .

التحكيم والخروج (٣٢٠)

الحكومة: حكومة الحكمين: عمرو بن العاص، وأبى موسى الأشعري، وذلك بعدما وقف القتال بين على أمير المؤمنين ومعاوية بن أبى سفيان فى حرب «صفين» سنة سبع وثلاثين من الهجرة. فإن جيش معاوية لما رأى أن الدبرة (٣٢١) تكون عليه، رفعوا المصاحف على الرماح، يطلبون رد الحكم إلى كتاب الله، وكانت الحرب أكلت من الفريقين، فانهذع القراء (حفظه القرآن) وهم الذين صاروا خوارج فيما بعد، وجماعة تتبعوهم من جيش على، وقالوا: دعينا إلى كتاب الله ونحن أحق بالإجابة إليه. فقال لهم أمير المؤمنين: «إنها كلمة حق يراد بها باطل. إنهم ما رفعوها ليرجعوا إلى حكمها. إنهم يعرفونها ولا يعملون بها. ولكنها الخديعة والوهن والمكيدة! أعيرونى سواعدكم وجماعكم ساعة واحدة فقد بلغ الحق مقطعه، ولم يبق إلا أن يقطع دابر الذين ظلموا». فخالقوا واختلفوا، فوضعت الحرب أوزارها، وتكلم الناس فى الصلح وتحكيم حكيمين يحكمان بما فى كتاب الله. فاختار معاوية عمرو بن العاص، واختار بعض أصحاب أمير المؤمنين أبى موسى الأشعري، فلم يرض أمير المؤمنين واختار عبد الله بن عباس، فلم يرضوا، ثم اختار الأشتر النخعى فلم يطيعوا، فوافقهم على أبى موسى مكرها بعد أن أعلن فى النصيحة لهم فلم يذعنوا. ثم انتهى أمر التحكيم بانخداع أبى موسى لعمرو بن العاص وخلعه أمير المؤمنين ومعاوية، ثم صعد عمرو بعده وإثباته معاوية وخلعه أمير المؤمنين، وأعقب ذلك ضعف أمير المؤمنين وأصحابه.

وكان الذين خرجوا على أمير المؤمنين وخطئوه فى التحكيم قد نقضوا بيعته، وجهروا بعداوتهم وصاروا له حربا، واجتمع معظمهم عند ذلك الموضع (النهروان)،

وهؤلاء يلقبون بالحرورية نسبة إلى حروراء . وكان رئيس هذه الفئة الضالة حرقوص بن زهير السعدي ، ويلقب بذي الثدية «تصغير ثدي» .

خرج إليهم أمير المؤمنين يعظهم في الرجوع عن مقاتلهم ، والعودة إلى بيعتهم ، فأجابوا النصيحة برمي السهام وقتل أصحابه كرم الله وجهه ، فأمر بقتالهم .

الخزيت بن راشد (٣٢٢)

كان الخزيت بن راشد الناجي - أحد بني ناجية - مع أمير المؤمنين في صفين ، ثم نقض عهده بعد صفين ، ونقم عليه في التحكيم ، وخرج يفسد الناس ، ويدعوهم للخلاف . فبعث إليه أمير المؤمنين كتيبة مع معقل بن قيس الرياحي ، لقتاله هو ومن انضم إليه ، فأدركته الكتيبة بسيف البحر بفارس . وبعد دعوته إلى التوبة وإبائه قبولها ، شددت عليه ، فقتل وقتل معه كثير من قومه ، وسبى من أدرك في رجالهم من الرجال والنساء والصبيان ، فكانوا خمسمائة أسير . ولما رحل معقل بالسبي مر على مصقلة بن هبيرة الشيباني ، وكان عاملاً لعلی على أردشير خرة ، من كور فارس ، خرج فبكى إليه النساء والصبيان ، وتصايح الرجال يستغيثون في فكاهم ، فاشتراهم من معقل بخمسمائة ألف درهم ، ثم امتنع من أداء المبلغ . ولما ثقلت عليه المطالبة بالحق لحق بمعاوية فرارا تحت أستار الليل .

الخوارج بعد علي (٣٢٣)

الخوارج من بعده، وإن كانوا قد ضلوا بسوء عقيدتهم فيه، إلا أن ضلالهم لشبهة تمكنت من نفوسهم. فاعتقدوا أن الخروج عن طاعة الإمام مما يوجب الدين عليهم، فقد طلبوا حقاً وأرادوا تقريره شرعاً فأخطئوا الصواب فيه. لكنهم بعد أمير المؤمنين يخرجون بزعمهم هذا من غلب على الإمرة بغير حق، وهم الملوك الذين طلبوا الخلافة باطلاً فأدركوها وليسوا من أهلها؛ فالخوارج على ما بهم أحسن حالا منهم.

الأشعث بن قيس (٣٢٤)

أسر مرتين: مرة وهو كافر في بعض حروب الجاهلية، وذلك أن قبيلة «مراد» قتلت قيساً الأشعث أبا الأشعث، فخرج الأشعث طالبا بثأر أبيه، فخرجت «كندة» متساندين إلى ثلاثة ألوية على أحدها كبش بن هانئ. وعلى أحدها القشعم بن الأرقم، وعلى أحدها الأشعث فأخطئوا مراداً ووقعوا على بني الحارث بن كعب «فقتل كبش والقشعم وأسر الأشعث». وفدى بثلاثة آلاف بعير لم يفد بها عربى قبله ولا بعده.

وأما أسر الإسلام له، فذلك أن بنى وليعة لما ارتدوا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وقتلهم زياد بن ليلى البياضى الأنصارى لجئوا إلى الأشعث مستنصرين به فقال: لا أنصركم حتى تملكونى، فتوجه كما يتوج الملك من قحطان، فخرج معهم مرتداً يقاتل المسلمين وأمد أبو بكر زياداً بالمهاجر بن أبى أمية، فالتقوا بالأشعث، فتحصن منهم، فحاصروه أياماً ثم نزل إليهم على أن يؤمنوه وعشرة من أقاربه حتى يأتى أبى بكر فيرى فيه رأيه: وفتح لهم الحصن فقتلوا كل من فيه من قوم الأشعث إلا العشرة الذين عزلهم، وكان المقتولون ثمانمائة، ثم حملوه أسيراً مغلولاً إلى أبى بكر، ففعا عنه وعمن كان معه، وزوجه أخته أم فروة بنت أبى قحافة.

بسر بن أبي أرطاة (٣٢٥)

يقال : بسر بن أبي أرطاة وبسر بن أرطاة وهو عامري ، من بني عامر بن لؤي بن غالب ، سيره معاوية إلى الحجاز بعسكر كثيف فأراق دماء غزيرة ، واستكره الناس على البيعة لمعاوية . وفر من بين يديه وإلى المدينة أبو أيوب الأنصاري . ثم توجه واليا على اليمن فتغلب عليها ، وانتزعها من عبيد الله بن العباس ، وفر عبيد الله ناجيا من شره ، فأتى «بسر» بيته فوجد له ولدين صبيين فذبحهما ، وباء بآثمه ، فبجح الله القسوة وما تفعل . ويروى أنهما ذبحا في بني كنانة أخوالهما ، وكان أبوهما تركهما هناك ، وفي ذلك تقول زوجة عبيد الله :

ها من أحسن بنى اللذين هما	كالدرتين تشظى عنهما الصدف
ها من أحسن بنى اللذين هما	قلبي وسمي ، فقلبي اليوم مختطف
من دل والهة حرى مولهة	على صبيين ضللا ، إذ مضى السلف
خبرت بسرا وما صدقت ما زعموا	من إفكهم ومن القول الذي اقترفوا

وتروى هذه الأبيات بروايات شتى فيها تغيير وزيادة ونقص .

الضحاك بن قيس (٣٢٦)

إن معاوية لما بلغه فساد الجند على أمير المؤمنين دعا الضحاك بن قيس وقال له :
سرحتي تمر بناحية الكوفة ، وترفع عنها ما استطعت ، فمن وجدت من الأعراب
في طاعة على فأغر عليه ، وإن وجدت له خيلا أو مسلحة فأغر عليها . وإذا
أصبحت في بلدة فأمس في أخرى . ولا تقيمن لخييل بلغك أنها قد سرحت إليك
لتلقاها فتقاتلها . وسرحه في ثلاثة آلاف ، فأقبل الضحاك فنهب الأموال وقتل من
لقى من الأعراب ، ثم لقي عمرو بن قيس بن مسعود الدهلي فقتله - وهو ابن أخى
عبيد الله بن مسعود - ونهب الحاج ، وقتل منهم وهم على طريقهم عند
القطقطة (٣٢٧) فساء ذلك أمير المؤمنين وأخذ يستنهض الناس إلى الدفاع عن
ديارهم ، وهم يتخاذلون ، فوبخهم بما تراه في هذه الخطبة ، ثم دعا بحجر بن عدى
فسيره إلى الضحاك في أربعة آلاف ، فقاتله ، فانهزم فارا إلى الشام يفتخر بأنه قتل
ونهب .

محمد بن أبي بكر (٣٢٨)

أسماء بنت عميس : كانت تحت جعفر بن أبي طالب، فلما قتل زوجها أبو بكر فولدت منه محمدا، ثم تزوجها علي بعده . وترى محمد في حجره، وكان جاريا مجرى أولاده، حتى قال علي كرم الله وجهه : محمد ابني من صلب أبي بكر .

علقة بن فراس (٣٢٩)

بنو فراس بن غنم بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، أو هم بنو فراس بن غنم بن ثعلبة بن مالك بن كنانة : حى مشهور بالشجاعة، ومنهم علقه بن فراس، وهو جذل الطعان، ومنهم ريبة بن مكدم، حامى الظعن (٣٣٠) حيا وميتا، ولم يحرم الحرير أحد وهو ميت غيره . عرض له فرسان من بني سليم ومعه طعائن من أهله يحميهم وحده، فرماه أحد الفرسان بسهم أصاب قلبه، فنصب رمحه في الأرض واعتمد عليه، وأشار إليهن بالمسير، فسررن حتى بلغن بيوت الحى، وبنو سليم قيام ينظرون إليه، لا يتقدم أحد منهم نحوه خوفا منه، حتى رموا فرسه بسهم فوثبت من تحته فسقط .

أخو غامد (٣٣١)

هو سفيان بن عوف، من بنى غامد، قبيلة باليمن من أزد شنوءة. بعثه معاوية
لشن الغارات على أطراف العراق تهويلا على أهله.

كلمات

من أعجب العجائب الذي لم ير له مثيل أن ينام طالب الجنة في عظمها
واستكمال أسباب السعادة فيها، وأن ينام الهارب من النار في هولها واستجماعها
أسباب الشقاء.

ملحق الفتاوى

تمهيد

فى ٣ يونيو سنة ١٨٩٩ م (٢٤ محرم سنة ١٣١٧ هـ) - أى منذ خمسة وسبعين عاما - صدر مرسوم خديوى وقعه الخديو عباس حلمى بتعيين الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مفتيا للديار المصرية . . أما كلمات المرسوم فإنها تقول :

«صدر أمر عال من المعية السنية بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٨٩٩ م ٢٤ محرم سنة ١٣١٧ هـ غرة/ ٢ سايره، صورته :

(فضيلتو حضرة الشيخ محمد عبده، مفتى الديار المصرية .

بناء على ما هو معهود فى حضرتكم من العالمية وكمال الدراية، قد وجهنا لعهدتكم وظيفة إفتاء الديار المصرية . وأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للمعلومية، والقيام بمهام هذه الوظيفة .

وقد أخطرنا عطوفتو الباشا رئيس مجلس النظر بذلك) (٣٣٢) .

الختم

عباس حلمى

ولقد كانت لكلمات هذا المرسوم القصير، فى حياة مصر، دلالات كبيرة، ومعان ربما لا يدركها القارئ والباحث المعاصر، مباشرة، من كلمات هذا المرسوم .

ذلك أن منصب المفتى ووظيفة الإفتاء، مثلها كمثل غيرها وأشباهها من «الوظائف الدينية» كانت - لعدة قرون - وقفا على العلماء الأتراك العثمانيين الذى

يعينون في هذه المناصب من قبل سلاطين آل عثمان، وكان ذلك التقليد مظهرًا ودليلاً على تبعية مصر للأستانة. واتخاذها وضع الولاية المحرومة من الاستقلال. ثم أصبحت وظيفة الإفتاء تضاف، غالباً، لمن يشغل وظيفة شيخ الجامع الأزهر.

ومن هنا، كان صدور ذلك المرسوم، الذى عين به الخديو الإمام محمد عبده مفتياً للديار المصرية، علامة بارزة على حرب استقلال منصب الإفتاء.

ذلك أن منصب الإفتاء المصرى قد شغل، بصدور هذا المرسوم، للمرة الأولى، بعالم مصرى ذى مكانة عالمية، وكان من قبل ذلك يمر بمرحلة تحال فيها أسئلة المستفتين على شيخ الجامع الأزهر الشيخ حسونة النواوى (١٨٤٠ - ١٩٢٥م) (٣٣٣).

هذا عن دلالة هذا المرسوم فيما يتعلق بهذا الجانب من جوانب استقلال الشخصية المعنوية لمنصب المفتى ومؤسسة دار الإفتاء.

فإذا أضفنا إلى ذلك، أن مكانة الأستاذ الإمام، كمصلح دينى ومجدد فى الإسلام، كانت قد استقرت واستوت يومئذ، واعترف بها العالم الإسلامى بأسره، علمنا أن هذا التاريخ لا يمثل علامة بارزة فى حياة مصر فقط، ولا نقطة البدء الحقيقية لنشأة دار الإفتاء المصرية فحسب، وإنما كان اعترافاً رسمياً من قبل الدولة بأن الشيخ محمد عبده هو أبرز علماء العصر فى ذلك التاريخ.

أما الفتاوى التى تقدمها الآن، من مصدرها الأصلى - سجلات مضبطة دار الإفتاء - فإننا نود أن نقدم بين يديها عدداً من الإيضاحات والبيانات وأهمها:

أولاً: إن هذه هى المرة الأولى التى يكشف فيها الستار عن هذه الصفحة من صفحات فكر الأستاذ الإمام، والمرة الأولى التى تتكشف فيها للباحثين والقراء أبعاد الجهد الفكرى الذى أنجزه الرجل بوصفه مفتياً للديار المصرية، ومرجعاً للعالم الإسلامى فى شئونه الدينية.

فحتى الشيخ رشيد رضا - الذى كان أوثق علماء ذلك العصر صلة بالأستاذ الإمام - لم تتح له فرصة الاطلاع على فتاوى الأستاذ الإمام فى دار الإفتاء، ولم يشر إليها فى كل ما كتب عنه، بل لقد ألمح إلى أنه لم يطلع عليها (٣٣٤).

وإذا كانت بعض الفتاوى التى تضمنتها مضبطة دار الإفتاء للأستاذ الإمام قد نشرت فى صحافة ذلك العصر، فإنها لا تمثل إلا صفحات لا تذكر إذا ما قيسَتْ بحجم الفتاوى التى ظلت حبيسة سجلات دار الإفتاء حتى قيامنا بهذا الجهد الذى نقدم له بهذه الصفحات .

وعلى وجه التحديد، فإن ما نشر منها لا يتعدى :

١ - الفتوى الهندية : التى تتحدث عن التعامل بين المسلمين وغير المسلمين، وهى التى جاءت فى ص ٤٤ - ٤٧ من السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء (٣٣٥).

٢ - فتوى طوفان نوح : وهى التى جاءت فى ص ٤٤ من السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء (٣٣٦).

٣ - الفتوى الترنسفالية : وهى التى جاءت فى ص ٣١ من السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء (٣٣٧).

٤ - الفتوى التى كتبها الإمام فى صورة مشروع قانون لتنظيم الإنفاق على الزوجة والتطليق على الزوج، وهى التى جاءت فى ص ٢١ من السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء (٣٣٨).

أما غير هذه الفتاوى الأربعة، فلقد ظل بعيدا عن متناول القراء والدارسين والباحثين . فإذا علمنا أن مجموع الفتاوى التى أصدرها الأستاذ الإمام، والتى دونت فى مضبطة دار الإفتاء، قد بلغ عددها ٩٤٤ فتوى، استغرقت السجل الثانى من سجلات مضبطة دار الإفتاء بأكمله، وصفحاته ١٩٨ صفحة، كما استغرقت ١٥٩ صفحة من صفحات السجل الثالث (٣٣٩)، أدركنا إلى أى حد نفتح نحن الآن بابا جديدا يفضى بنا إلى عالم بكر وصفحة من صفحات فكر الأستاذ الإمام وجهده، ظللنا بعيدين عنه، وجاهلين به طوال هذه السنوات التى زادت على السبعين .

ثانيا : إن الأستاذ الإمام قد استمر ينهض بمهمة الإفتاء ست سنوات كاملة (من ٣ يونيو سنة ١٨٩٩م ٢٤ محرم سنة ١٣١٧ هـ حتى وفاته فى ١١ يوليو سنة ١٩٠٥م ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٢٣ هـ) . وأول فتوى أصدرها كان تاريخها ٢ صفر سنة

١٣١٧ هـ- أى بعد أسبوع من توليه هذا المنصب - وفيها رد حكم محكمة الاستئناف الأهلية بمصر الذى حكمت فيه بالإعدام على متهم بالقتل، فوضع تقليدا جديدا، وقرر سلطانا لم يعهد من قبل لصاحب هذا المنصب، بناء على دراسته القانونية والفقهية لقضايا القصاص وتشريعاتها والفقه المتعلق بها^(٣٤٠). أما نص هذه الفتوى الأولى فهو:

١- (السؤال)

سئل^(٣٤١) بإفادة من محكمة الاستئناف الأهلية، بمصر، مؤرخة فى ٢٩ محرم سنة ١٣١٧ غرة ٢٩١ مرسل معها سبع وخمسون ورقة مضمونها: أن محكمة الاستئناف قررت يوم ٧ يونية سنة ١٨٩٩ إرسال أوراق قضية النياية غرة ٤٥١ المقيدة بالجدول العمومي غرة ٨٦٧ ضد محمد حميد، المتهم بقتل عبد الوارث السيد، عمدا مع سبق الإصرار، إلى فضيلتكم لأخذ رأيكم فيها، وحددت جلسة يوم الخميس ١٥ يونية سنة ١٨٩٩ لصدور الحكم، وبناء عليه نرجو، بعد إعطاء الرأى فيها، تعاد الأوراق بالإفادة.

(الجواب)

اطلعت على قضية تهمة محمد على حميد، بقتل عبد الوارث السيد، عمدا مع سبق الإصرار والترصد، فوجدنا عليه كثيرا من القرائن التى تدل على ارتكابه جريمة القتل، لكنها مع كثرتها لا تكفى فى الحكم عليه بعقوبة الإعدام، لأن اليقين لا يبلغ بها إلى الحد الذى يسوغ الحكم بعقوبة لا يمكن تدارك الخطأ فيها لو ظهر بعد ذلك لسبب ما من الأسباب، خصوصا ودلائل سبق الإصرار غير متوافرة، لجواز أن يكون خاطر الجناية ورد بذهن القاتل عند امتناع المقتول عن إعطائه النقود التى طلبها منه، ولا يسهل القطع بأنه كان عازماً على قتله عند الامتناع.

والأمر لوليّه^(٣٤٢)، والأوراق طيه عدد ٥٧.

أما آخر فتاوى الأستاذ الإمام فتاريخها ٤ ربيع الآخر سنة ١٣٢٣ هـ- أى قبل

وفاته فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٢٣ هـ بشهر وثلاثة أيام، هى مدة اشتداد مرضه الذى مات فيه، رحمه الله - وكان موضوعها عن (الحلوان) ونصها:

٢- (السؤال)

ويعطيه بعض المستأجرين للملك «مفتحة» - وهى المسماة فى عرف أهل مصر «بالحلوان» - فهل هذه «المفتحة» التى يأخذها الوكيل تكون له؟ أو تضم للأجرة؟؟ أفيدوا.

(الجواب)

حيث كان من عرف الناس أن ما يدفع على سبيل «الحلوان» لا مدخل له فى الأجرة التى وقع عليها عقد الإجارة، فيكون هذا «الحلوان» لذلك الوكيل أخذه، لاعتباره تبرعا من المستأجر، فلا يضم - والحالة هذه - إلى الأجرة التى حصل التأجير بها. والله أعلم (٣٤٣).

ثالثا: إن هذه الفتاوى، التى يقرب عددها من الألف، تعتبر بحق وثيق هامة، بل من أهم وثائق ذلك العصر، لمن يريد دراسة حياة المجتمع فى ذلك الحين. فهى مرآة تعكس مشاكل الحياة وهموم الناس، وتحكى عن الشغرات التى كانت قد اتسعت يومئذ فى النظام الاجتماعى والاقتصادى، وحالة الأسرة المصرية والشرقية وأمراضها، ودرجة الظلم الاجتماعى الذى كان قد أطبق على المجتمع فى ذلك الزمان. ومن ثم فإن دراسة علمية وجادة للمجتمع المصرى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن العشرين لا يمكن أن تتم فى صورتها المثلى ما لم يبصر صاحبها مشاكل المجتمع وقضاياهم مستعينا بالضوء الذى تسلطه هذه الفتاوى التى تحكى مشاكل العصر وهموم الناس ومعضلات المجتمع الذى عاشوا فيه.

(أ) فنحن، مثلا، نستطيع أن نبصر الوزن والحجم والأهمية التى كانت لنظام «الوقف» - الخبرى منه والأهلى - كشكل من أشكال الاستغلال للأرض الزراعية، وكنوع من أنواع العلاقات التى كانت قائمة فى الريف والمدينة على حد سواء. وكذلك نستطيع أن نبصر أسماء وجنسيات وألوان أولئك الذين كانت «توقف»

عليهم ولحسابهم أهم وأغنى وأوسع الأراضى الزراعية والعقارات فى مصر يومئذ . . وستقودنا هذه الفتاوى إلى حقائق على جانب كبير من الأهمية والخطورة . . فسنجد أن أرض مصر وعقاراتها وخيراتها كانت لأسماء من مثل :

* بنه قادن، معتوقة الحاج «الماس» . . وهذه الـ «بنه قادن» هى أم الخديو عباس باشا الأول!! و«المصونة» كلفدان!! و«المصونة» كلبياض البيضة الجركسية الجنس!! . . و«المصونة» تشريف الحبشية!! . . و«الاسته» زهرة . . و«الاسته» زينب . . و«الاسته» «سمود» و«الاسته» فكشة السمراء . . وهن من الجوارى الحبشيات المغنيات فى قصور الأمراء!! وسرور أغا، وقاسم أغا، الأسمر . . وفروج . . وحبيب الحبشى!! . . والست زهرة، السمرة، معتوقة حضرة المرحوم محمد سعيد باشا، المعروفة الآن- أى وقتها- بـ زوجة المكرم على أغا الملاطيدلى!! . .

على مثل هذه الأسماء كانت أرض مصر «موقوفة» وخيراتها «مرصودة» . . وكذلك على أولادهم وأولاد أولادهم وعلى جوارىهم وعقائهم، طبقة بعد طبقة، «سودا وبيضا وحبرشا» . . كما تقول نصوص الأسئلة والنصوص التى تضمها سجلات دار الإفتاء!! .

(ب) ولا أعتقد أن هناك من السجلات والوثائق ما يمكن أن يضع يد الباحث على حقائق الفقر والفاقة التى عاشها شعبنا يومئذ، والتى بلغت الحد الذى جعل الناس - كثيرا من الناس - عندما يولد لهم ولد أو بنت يذهبون بالمولود إلى المستشفى ويتركون الطفل به تخلصا من مهمة تربيته التى هم عن القيام بها عاجزون!! فالقرآن يحكى أن أعراب الجاهلية كانوا يتخلصون من البنات - أحيانا - خشية الإملاق، أما مصر الإقطاع والاستعمار فلقد كان فيها من يتخلص من البنات والبنين لشدة الإملاق . . وفتاوى الأستاذ الإمام تضع يدا على أن هذا الأمر قد تفشى، وأصبح حالة تستفتى بشأنها «مصلحة الصحة» عن حكم الشرع فى إعطاء هؤلاء الأطفال لمن يتولى تبيئهم ورعايتهم دون إذن من آبائهم «أسوة بالأطفال للقطاع»، وذلك «لأنه بعد تسليم الطفل «للأسبتيالية»، لعدم القدرة على تلك التربية، يصعب معرفة أبويه لأخذ قولهما فى الرضاء بالتسليم للغير (٣٤٤) . . !!

(ج) كما ستضع هذه الوثائق يدنا على صفحة من صفحات الوحدة الوطنية لهذه الأمة نعتقد أن الوقوف أمامها في تأمل، والاقتداء بها هو أمر واجب، بل واجب مقدس، اليوم وغدا، وعلى مر الأيام والعصور.

فنحن ندهش عندما نرى أن محمد عبده لم يكن مفتيا لمسلمى مصر فقط، وإنما كان مفتيا لكل الشعب المصرى، بمختلف طوائفه وأديانه!!.. فالأقباط يسألونه فى مشاكلهم المادية والأسرية، فيفتيهم، وأبناء الجاليات الأوروبية يستفتونه فيفتيهم، و«بطر كخانة» الروم تصنع نفس الشيء، بل وحاحامات اليهود، لا فى مصر فقط بل وفى عكا مثلاً!!.. وعلى يدى هذا الإمام كانت الشريعة الإسلامية تشرع أمة وراث شعب، وليس فكرا طائفيًا خاصا بدين من الأديان.. وفى كثير من صفحات مضبطة دار الإفتاء التى تضم فتاواه نطالع الكثير من هذه الفتاوى التى تؤكد أن هذا الأمر كان ظاهرة عامة، كما تؤكد سعة أفقه واستنارته وموضوعيته عندما يفتى - مثلاً - بأن للأمم المسيحية حضانة أولادها من زوجها الذى اعتنق الإسلام!! وأن للبطر كخانة أن ترعى ميراث البنات المسيحيات الغائبات اللاتى عهدن بذلك قبل غيابهن.. الخ.

وهذه الصفحة من تاريخ مصر وتاريخ محمد عبده تضاف إلى ما كتبناه عنه فى مقدمة الجزء الأول عند حديثنا عن فكره السياسى، وإلى نصوصه وجهوده فى التقريب بين الأديان.. لتؤلف قسمة من أكثر القسومات أصالة فى حياة هذه الأمة على مر التاريخ.

(د) ونحن منجد فى هذه الفتاوى كيف أبصر الأستاذ الإمام أن طريق التقدم والتطور للمجتمع يومئذ كان يتطلب فتح الطريق أمام النمو البورجوازى فى ميدان الاقتصاد، ومن هنا كان اجتهاده فى ميدان إباحة «ريح» التأمين على الحياة، قياسا على «شركات المضاربة»، أى فتح الطريق أمام إنشاء الشركات المساهمة، و«تشغيل» الأموال فى السوق الرأسمالية، وتقاضى الأرباح عن المساهمة بها فى الشركات.

كما نستطيع أن نبصر مدى تقدم فكر الرجل إزاء هذا الموضوع إذا نحن علمنا أن كثيرين من علماء الدين فى زماننا لا يزالون يرفضون ذلك، بل ويشككون فى أن

يكون للأستاذ الإمام فتوى تبيح ذلك . . ولحسن حظ الحقيقة فإن مضبطة دار الإفتاء تقدم لنا أكثر من فتوى أصدرها الرجل في هذا الموضوع (٣٤٥) ١١

(هـ) ونحن نستطيع أن نقرأ تلك الفتوى الهامة التي قرر فيها الإمام - فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول الإسلامية - ما يمكن أن نسميه «الأمية الإسلامية» ، التي جاءت صياغة تطبيقية في العلاقات الدولية لما عرف يومئذ بحركة «الجامعة الإسلامية» (٣٤٦) . .

(و) وكذلك موقفه المحدد، بل والثوري، إزاء البدع والخرافات التي تراكت على معتقدات الناس وسلوكهم، فحسبها - جهلا - من الإسلام . . مثل ما اعتادوه في المساجد يوم الجمعة من قراءة سورة الكهف، والترقية والدعاء بصوت مسموع تعقيا على بعض كلمات الخطيب، وبناء القبور في المساجد، وبناء القباب على هذه القبور، والمصاريف التي تنفقونها في الجنائز والمآتم إلخ . . وهي الأمور التي لا صلة لها بالإسلام (٣٤٧) .

(ز) كما تضع تلك الفتوى، التي عرفت بالفتوى الهندية، يدنا على فكر الأستاذ الإمام عندما دعا إلى إنهاء غربة المسلمين وعزلتهم عن الحضارة الإنسانية، وقرر أن الإسلام يدعو المسلم إلى التعاون والتفاعل مع أبناء الأديان والملل والنحل والأهواء المغايرة والمخالفة والمناقضة للإسلام والمسلمين (٣٤٨) .

(ح) كما تقدم لنا هذه الفتاوى رأى الإسلام الذي يحفظ للمرأة حقها في الاستقلال المالي والاقتصادي، وهو الرأى الذي عجزت عن الوصول إليه قوانين فرنسا وغيرها من الأم الأوروبية حتى ذلك الحين (٣٤٩) .

(ط) وفي قضية ما زالت محل خلاف حتى اليوم بين علماء الحساب والفلك وبين علماء الدين، وهي التي تتعلق بسبل تحديد أوائل الشهور القمرية، إذ يرى العلماء الفلكيون ضرورة الاعتماد على الفلك والحساب والعلوم، بينما يصبر بعض علماء الدين على أن نظل معتمدين على «رؤية الهلال» بالعين . . فللأستاذ الإمام فتوى يرجح فيها الاعتماد على «رؤية الهلال» بدلا من الاعتماد على «الحساب» - مع اعترافه بأن هذا الأمر موضع خلاف بين الفقهاء - ولكن المهم هو التعليل الذي يقدمه لرأيه هو . . فهو يحبذ «الرؤية» «لأن أحكام الدين الإسلامى مبنية على

الأسهل والأسر للناس» . . فإذا علمنا أن «الأسهل والأسر» لنا اليوم - بعد التقدم العلمى الذى بلغ حد غزو القضاء - هو الاعتماد على «الحساب» أدر كنا أن «الحكمة والفلسفة» التى قدمها الأستاذ الإمام فى هذه الفتوى إنما هى فى صف العلم والعلماء وضد الجمود على الأوضاع والسبل والوسائل التى كانت متبعة عند الأقدمين الذين لم تكن باستطاعتهم وسائل سواها أو أسهل منها (٣٥٠).

(ى) كما تضع هذه الفتاوى يد الباحث على أسلوب العصر وطرائقه فى الكتابة الديوانية - وعلى صناعة الإنشاء - وهى قسمة هامة من قسّمات العصر وضرورية لأى باحث فيه .

(ك) ثم هى تنبئ عن المكانة التى بلغها الأستاذ الإمام فى منصب الإفتاء، لا فى مصر وحدها بل فى عالم الإسلام والمسلمين . . فمنها نعرف أن الأسئلة كانت تأتية من مختلف أنحاء العالم الإسلامى . . وأنهم كانوا يطلبون منه مراجعة فتاوى الذين يتولون مناصب الإفتاء فى عدد من البلاد والأقطار الأخرى . . وأنه كان يراجع ويرد الكثير من الأحكام التى يصدرها القضاء الشرعى والأهلى فى مصر وفى غيرها من البلاد . . إلخ . . إلخ .

رابعا : هذا عن أهمية هذه الفتاوى، كوثيقة من أهم وثائق عصرها، ومراة تعكس مشاكل المجتمع وهموم الذين عاشوا فيه .

أما موضوعاتها الرئيسة وقضاياها التى دارت من حولها الأسئلة والإجابات، فلقد أحصيناها وصنفناها فجاءت على هذا النحو :

(أ) عن الوقف وقضاياها . . والميراث ومشكلاته . . . والمعاملات ذات الطابع المالى والآثار الاقتصادية . . مثل : البيع والشراء، والإجارة، والرهن، والإيداع، والوصاية، والشفعة، والولاية على القصر، والحكر، والحجر، والشركة، وإبراء الدمة، ووضع اليد، والديون، والهبة، والإرصاد، والوصية، والاستبدال، والمكافأة، والمعاش، واستقلال المرأة المالى والاقتصادى، والدوطة . . إلخ . . إلخ .

وعدد فتاوى الأستاذ الإمام فى هذه الموضوعات يبلغ نحو ٧٢٨ فتوى .

(ب) عن مشاكل الأسرة وقضاياها... من : الزواج، والطلاق، والنفقة، والرضاع، والحضانة، وولاية النكاح، والإقرار بالغلام المجهول... إلخ... إلخ. وعدد فتاوى الأستاذ الإمام فى هذه الموضوعات يبلغ نحواً من ١٠٠ فتوى.

(ج) عن القود والقتل والقصاص.

وعدد فتاوى الأستاذ الإمام فى هذا المجال ٢٩ فتوى.

أى أن نحواً من ٨٠٪ من الفتاوى إنما تجيب عن أسئلة تتعلق بمشكلات خاصة بالحياة المالية والاقتصادية وقضاياها.

خامساً: وانطلاقاً من إدراكنا لأهمية هذه الفتاوى - تلك الأهمية التى أشرنا إلى طرف منها فى هذا التقديم - فنحن نعتقد بضرورة نشرها وبعثها، سواء منها تلك الفتاوى التى حوت آراء فقهية، أو أتت بشيء يدخل فى باب التجديد الدينى والإصلاح الاجتماعى، أو تلك التى تدخل فى إطار «الفتاوى التقليدية» التى من الممكن أن يجيب عنها أى متفقه - غير الأستاذ الإمام - مثل كثير من فتاواه فى الوقف والميراث وغيرهما من المسائل الفقهية التى أجاب عنها بحكم منصبه فى دار الإفتاء. ولكن كثرة هذه الفتاوى «التقليدية» التى تخلو من «التجديد» و«الرأى الفقهى» و«الطابع الاجتهادى»، وكون أغلب هذه الفتاوى مما يدخل فى إطار «الإيجاز الذى قام به الإمام بحكم وظيفته»، لا بحكم علمه المتميز والمتفرد، قد حدد خطة نشرنا لها وفق المنهج الذى قررناه والذى تحدده هذه النقاط:

١ - أن ننشر كل الفتاوى التى جاءت بهذه السجلات، والتى تمثل إضافات لفكر الإمام فى الإصلاح الاجتماعى والتجديد الدينى، والتى ينطبق عليها بالفعل صفة (الأعمال الفكرية) - وهى التى نخضع بنشرها - إذ نحن لا ننشر إلا ما يمثل عملاً فكرياً للأستاذ الإمام.

٢ - أن ننشر من الفتاوى «التقليدية» - إن جاز التعبير - التى من الممكن أن يجيب عنها أى متفقه غير الأستاذ الإمام، لا تكون له مثل مكانته وقدراته... ننشر من هذه الفتاوى قدراً مناسباً يعطى القارئ والباحث صورة واضحة وشاملة ودقيقة عن العصر ومشكلاته، وعن الجهود التى كان الإمام ينجزها من خلال منصب مفتى الديار المصرية.

٣- أن ننشر عددا كبيرا من الفتاوى «التقليدية» التي تنم عن جهد فقهي بذله الأستاذ الإمام في إجابة السائلين عنها .

ذلك أنه في إجابة الأستاذ الإمام عن العديد من هذه الفتاوى «التقليدية» تتضح لنا آفاقه الواسعة التي استوعبت الكثير من نواحي الفقه الإسلامى وأبوابه وقضاياها، وتتجلى لنا غزارة معلوماته في المسائل التفصيلية والدقيقة التي استوعبتها بطون المجلدات التي كتبها أئمة الفقه، وهى المجلدات التي لم تكن أغلبيتها الساحقة قد طبعت بعد يومئذ . ومن هنا نعلم كيف كان الأستاذ الإمام - وأضرابه من أسلافنا العظام - يبذلون الجهد فى استيعاب المعارف والعلوم من بطون المخطوطات، على ما فى ذلك من الجهد المضاعف، بالقياس إلى ما قدمته لنا المطبعة من تيسيرات .

ففى هذا القدر من الفتاوى، ما يضع يد القارئ والباحث على المادة الضرورية التي نعى بحاجتها من «فكر» الإمام، وعلى «الصورة الكاملة» للعصر الذى عاش فيه والمجتمع الذى عبرت عن مشاكله هذه الفتاوى، وعلى «الجهد الفقهي» الذى بذله فى هذا الميدان .

إن آمالنا لمطموحة فى بحث كل الآثار الفكرية للأستاذ الإمام . . بل إننا نفكر فى تذليل العقبات التى تحول بيننا وبين نشر «أعماله القضائية» و«حيثيات الأحكام» التى أصدرها مدة عمله فى القضاء من سنة ١٨٨٩ حتى توليه منصب المفتى سنة ١٨٩٩، عندما عمل قاضيا بمحكمة «بنها»، ثم «الزقازيق»، ثم «عابدين»، ثم مستشارا فى محكمة الاستئناف سنة ١٨٩١م . .

ونحن نعتقد أن التوفيق، إذا حالفنا، فى نشر هذه «الأعمال القضائية»، فلربما وضعنا بين يدى هذه الأمة تراثاً فى التشريع والقضاء يعينها على حسم الكثير من مواقف الحيرة التى يقفها كثير من المفكرين والباحثين والمشرعين ورجال القانون وعلماء الدين . .

وهكذا . . فإننا ونحن نقدم للباحثين والقراء هذه الصفحة الجديدة من فكر الأستاذ الإمام وجهده، نعد بمزيد من الصفحات لا فى حجم هذا «الملحق» الذى نذيل به هذا الجزء الثانى، وإنما فى حجم «عدة مجلدات» أخرى نأمل أن تضمها الطبعة القادمة من هذه الأعمال . .

وليس التوفيق في تحقيق هذا «الوعد-الأمل» على الله ببعيد .
وليس ذلك على مكانة الأستاذ الإمام الفكرية بغريب .
ألم يكن أهم ظاهرة فكرية شهدناها عالمنا العربي والإسلامي في مطلع هذا القرن
الذي نعيش فيه ؟
نسأل الله أن ييسر لنا سبيل الوصول إلى حيث تقبع هذه الكنوز الفكرية والوثائق
القومية في ظلمات المخازن المعرضة للتآكل والتحلل والضياع والفناء !!

القاهرة - إبريل سنة ١٩٧٤ م محمد عمارة

تنبیه

فی فتاویٰ الأستاذ الإمام نلتقى بإشارات إلى أسماء الكتب الفقهية والمصادر التي كتبت في مذهب أبي حنيفة . . وهو يذكرها مختصرة دون ذكر المؤلف ، أو يذكر اسم المؤلف دون ذكر مرجعه . . ونحن نقدم للقارئ هنا البيانات المساعدة والضرورية عن هذه المصادر .

١ - (الأشباه) : هو كتاب (الأشباه والنظائر) لابن نجيم المصرى (زين العابدين بن إبراهيم بن محمد) (٩٧٠ هـ) . . ولقد طبع الكتاب في كلكتة ، بالهند ، سنة ١٢٤١ هـ وفي مصر بمطبعة وادى النيل سنة ١٢٩٨ هـ .

٢ - (البحر) : وهو كتاب (البحر الرائق شرح كنز الدقائق) لابن نجيم المصرى . وهو مطبوع بالمطبعة العلمية بمصر سنة ١٣١١ هـ .

٣ - (رد المحتار) : وهو كتاب (رد المحتار على الدر المختار) لابن عابدين (محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد) (١١٩٨ - ١٢٥٢ هـ) . ولقد طبعته مطبعة بولاق في سنوات ١٢٧٢ ، ١٢٨٦ ، ١٢٩٩ هـ . كما طبعته المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٧ هـ .

٤ - (الإسعاف) : وهو كتاب (الإسعاف لأحكام الأوقاف) لبرهان الدين إبراهيم بن أبي بكر بن الشيخ على الطرابلسى (٨٤٣ هـ) . . وهو مختصر جمع فيه وقفى الهلال والخصاف . طبعته مطبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ .

٥ - (البزازية) : وهو كتاب (الفتاوى البزازية ، أو البزازية في الفتاوى ، أو الجامع

الوجيز) للبزازي (محمد بن محمد بن شهاب الدين بن يوسف الكردي
(٨٢٧هـ). وهو مطبوع في قازان سنة ١٣٠٨ هـ وفي بولاق سنة ١٣١١ هـ.

٦ - (التنوير): وهو كتاب (تنوير الأبصار وجامع البحار) لمحمد بن عبد الله بن
أحمد الخطيب (١٠٠٤هـ).

٧ - (الأنقروية): وهو كتاب (الفتاوى الأنقروية) للأنقروى (محمد بن الحسين)
(١٠٩٨هـ). طبعته مطبعة بولاق سنة ١٢٨١ هـ.

٨ - (العقود): وهو كتاب (العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية) لابن عابدين.
وضعها على (الفتاوى الحامدية) لحامد أفندي بن محمد القانونى. وطبعته
بولاق سنة ١٣٠٠ هـ والميمنية سنة ١٣١٠ هـ (٣٥١).

٩ - (الفتح): وهو كتاب (فتح الله المعين على شرح الكنز للعلامة ملا مسكين)
للشيخ محمد أبو السعود بن على الحسينى (من علماء القرن الثانى عشر
الهجرى). طبعته مطبعة المويلحى بمصر سنة ١٢٨٧ هـ.

١٠ - (الملتقى): وهو كتاب (ملتقى الأبحر فى فروع الحنفية) لإبراهيم بن محمد بن
إبراهيم الحلبي (٩٥٦هـ). طبعته بولاق سنة ١٢٦٣ هـ.

١١ - (حاوى الزاهدى): وهو كتاب (حاوى مسائل الوقعات والمنية وما تركه فى
تدوينه من مسائل القنية وزاد فيه من الفتاوى لتتميم الغنية) لأبى الرجاء نجم
الدين الإمام مختار بن محمود الزاهدى (٦٥٨هـ).

١٢ - (القهستاني): وهو كتاب (جامع الرموز وخواشى البحرين على مختصر
الوقاية) لشمس الدين محمد القهستاني (٩٥٠هـ) وهو شرح على (النقاية
مختصر الوقاية) لعبد الله بن مسعود. طبع فى كلكتة سنة ١٢٨٤ هـ، ولكننا
سنة ١٣٠٩ هـ وقازان سنة ١٨٨٠، سنة ١٨٩٤، سنة ١٨٩٨، سنة
١٩٠٢ م.

١٣ - (الكرمانى): إشارة إلى: ابن أميرويه الكرمانى (عبد الرحمن بن محمد)
(٤٥٧ - ٥٤٣هـ) صاحب (الفتاوى) و(تجريد الركنى فى الفروع) و(إشارات

الأسرار في شرح الجامع الكبير) للشيباني و (الجامع الكبير في الفروع)
و (الإيضاح في شرح التجريد).

١٤ - (صاحب فتح القدير): إشارة إلى الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد
الواحد السيواسي، المعروف بابن الهمام، الحنفى، المتوفى سنة ٨٦١هـ، واسم
كتابه (فتح القدير للعاجز الفقير) وهو شرح على كتاب (الهداية)
لشيخ الإسلام برهان الدين على أبى بكر المرغينانى، الحنفى، المتوفى سنة
٩٥٣هـ (٣٥٢).

فتاوى فى التجديد والإصلاح الدينى

فى التأمين والأرباح

٢- (السؤال)

سأل جناب مدير شركة «قمبانية» (متوال ليف) الأمريكية، فى : رجل اتفق مع جماعة (قومبانية) على أن يعطيهم مبلغا معلوما، فى مدة معلومة، على أقساط معينة، للتجار به فيما يبدو لهم فيه الحظ والمصلحة، وأنه إذا مضت المدة المذكورة، وكان حيا، يأخذ هذا المبلغ منهم مع ما ربحه من التجارة فى تلك المدة. وإن مات فى خلالها تأخذ ورثته، أو من يطلق له حال حياته ولاية الأخذ، المبلغ المذكور مع الربح الذى نتج مما دفعه. فهل ذلك يوافق شرعا؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

اتفاق هذا الرجل مع هؤلاء الجماعة على دفع ذلك المبلغ على وجه ما ذكر، يكون من قبيل شركة المضاربة، وهى جائزة. ولا مانع للرجل من أخذ ماله مع ما أنتجه من الربح بعد العمل فيه بالتجارة، وإذا مات الرجل فى أثناء المدة، وكان الجماعة قد عملوا فيما دفعه، وقاموا بما التزموه من دفع المبلغ كله لورثته أو لمن يكون له حق التصرف بدل المتوفى بعد موته، جاز للورثة أو من يكون له حق التصرف فى المال أن يأخذ المبلغ جميعه مع ما ربحه المدفوع منه بالتجارة على الوجه المذكور. والله أعلم (٣٥٣).

٤- (السؤال)

سأل جناب الموسيو «هوسار» التاجر بمصر في رجل تعاقد مع جماعة شركة على أن يدفع لهم مالا معيناً من ماله، في زمان معين، على أقساط معينة، ليعملوا فيه بالتجارة، واشترط معهم أنه إذا قام بما ذكر، وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة، وكانوا قد عملوا في ذلك المال، وكان حياً، يأخذ ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح. وإنه إذا مات في أثناء ذلك الأمد، وكان هؤلاء الجماعة قد عملوا في ذلك المال الذي دفعه، كان لورثته أول من له ولاية ماله أخذ ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح.

فهل ليس في ذلك ما يخالف الشرع، لكونه من قبيل شركة المضاربة؟ وهل إذا سمي هؤلاء الجماعة هذا التعاقد باسم آخر لا يضر ذلك الموضوع؟

(الجواب)

تعاقد هذا الرجل مع هؤلاء الجماعة على دفع ذلك المبلغ لهم من ماله للعمل فيه بالتجارة، على وجه ما ذكر، من قبيل المضاربة، وهي جائزة شرعاً. ويجوز له أخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح بسبب العمل فيه بالتجارة، ولو انتهى زمن ذلك الدفع، وكذا يجوز لوارثه أو لمن له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما خصه من الربح لو مات في أثناء ذلك الزمان، وكان هؤلاء الجماعة قد عملوا فيه. ثم إن تسمية ذلك التعاقد باسم آخر غير شركة المضاربة لا يضر بذلك الموضوع. والله أعلم (٣٥٤).

٥- (السؤال)

سأل المسيو «هوروسل» في رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة الجريشام مثلاً) على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص، على أقساط معينة، ليعملوا فيه بالتجارة، واشترط معهم أنه إذا قام بما ذكر، وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة، وكانوا قد عملوا في ذلك المال، وكان حياً، فيأخذ ما يكون له من

المال مع ما يخصه من الأرباح . وإذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم ، مع الأرباح . فهل مثل هذا التعاقد ، الذي يكون مفيدا لأرباحه بما ينتجه لهم من الربح ، جائز شرعا؟ نرجو التكرم بالإفادة .

(الجواب)

لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة ، على الصيغة المذكورة ، كان ذلك جائزا شرعا . ويجوز لذلك الرجل ، بعد انتهاء الأقساط والعمل في المال وحصول الربح ، أن يأخذ - لو كان حيا - ما يكون له من المال ، مع ما يخصه في الربح ، وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح . والله أعلم (٣٥٥) .

في الجنسية والقومية

٦- (السؤال)

سأل الشيخ عبد الحكيم المزوغى : فى المسلم إذا دخل بمملكة إسلامية ، هل يعد من رعيته؟ له ما لهم وعليه ما عليهم ، على الوجه المطلق؟ وهل يكون تحت شرعها فيما له وعليه ، عموما وخصوصا؟ وما هى الجنسية عندنا؟ وهل حقوق الامتيازات ، المعبر عنها عند غير المسلمين «بالكييتولاسيون» موجودة بين ممالك الإسلام مع بعضهم بعضا؟ أفيدونا مأجورين .

(الجواب)

من المعلوم أن الشريعة الإسلامية قامت على أصل واحد ، وهو وجوب الانقياد لها على كل مسلم ، فى أى محل حل وإلى أى بلد ارتحل . فإذا نزل ببلد إسلامى جرت عليه أحكام الشريعة الإسلامية فى ذلك البلد ، وصار له من الحق ما لأهله ،

وعليه من الحق ما عليهم، لا يميزه عنهم مميز. ولا أثر لاختلاف البلاد في اختلاف الأحكام.

نعم، قد يكون الحكم في بعض الأقطار حنفياً وفي بعضها مالكيّاً، مثلاً، ولكن هذا لا أثر له في الحق، للشخص أو عليه، فمضى قضى له أو عليه فله ما قضى له به، وعليه أداء ما قضى به عليه، على أى مذهب كان، متى كان القاضى مولى من طرف الحاكم العام، إذ حكم الحاكم يرفع الخلاف.

ولا ذكر لاختلاف الأوطان في الشريعة الإسلامية، إلا فيما يتعلق بأحكام العبادات، من قصر الصلاة للمسافر، وجواز الفطر في رمضان، وقد يتبع ذلك شيء في اختصاص المحاكم، من حيث تعيين الجهة التي يكون لقاضيتها الحق في أن يحكم في الدعوى التي ترفع إليه من شخص على آخر، هل هي محل المدعى؟ أو محل المدعى عليه؟ غير أن شيئاً من ذلك لا يغير من حق للمدعى أو المدعى عليه؛ فالشريعة واحدة والحقوق واحدة، يستوى فيها الجميع في أى مكان كانوا من البلاد الإسلامية. فوطن المسلم من البلاد الإسلامية هو المحل الذى ينشأ الإقامة فيه، ويتخذ فيه طريقة كسبه لعيشه، ويقر فيه مع أهله، إن كان له أهل، ولا ينظر إلى مولده، ولا إلى البلد الذى نشأ فيه، ولا يلتفت إلى عادات أهل بلده الأول، ولا إلى ما يتعارفون عليه في الأحكام والمعاملات. وإنما بلده ووطنه الذى يجرى عليه عرفه وينفذ فيه حكمه هو البلد الذى انتقل إليه واستقر فيه، فهو رعية الحاكم الذى يقيم تحت ولايته، دون سواه من سائر الحكام، وله من حقوق رعية ذلك الحاكم وعليه ما عليهم، لا يميزه عنهم شيء، لا خاص ولا عام.

أما الجنسية، فليست معروفة عند المسلمين، ولا لها أحكام تجري عليهم، لا فى خاصتهم ولا عامتهم. وإنما الجنسية عند الأمم الأوروبية تشبه ما كان يسمى عند العرب عصبية، وهو ارتباط أهل قبيلة واحدة أو عدة قبائل بنسب أو حلف يكون من حق ذلك الارتباط أن ينصر كل منتسب إليه من يشاركه فيه. وقد كان لأهل العصبية ذات القوة والشوكة حقوق يمتازون بها على من سواهم.

جاء الإسلام فألغى تلك العصبية، ومحا آثارها، وسوى بين الناس فى الحقوق، فلم يبق للنسب ولا ما يتصل به أثر فى الحقوق ولا فى الأحكام. فالجنسية لا أثر لها

عند المسلمين قاطبة، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله أذهب عنكم عيبة» (٣٥٦) الجاهلية - (عظمتها) - وفخرها بالآباء، وإنما هو: مؤمن تقى وفاجر شقى، الناس كلهم بنو آدم، وآدم من تراب». وروى كذلك عنه: «ليس منا من دعا إلى عصبية».

وبالجملة، فالاختلاف فى الأصناف البشرية، كالعربى، والهندي، والرومى، والشامى، والمصرى، والتونسى، والمراكشى، مما لا دخل له فى اختلاف الأحكام والمعاملات بوجه من الوجوه. ومن كان مصرىا وسكن فى بلاد المغرب وأقام بها جرت عليه أحكام بلاد المغرب، ولا ينظر إلى أصله المصرى بوجه من الوجوه.

وأما حقوق الامتيازات، المعبر عنها «بالكابيتو لاسيون»، فلا يوجد شيء منها بين الحكومات الإسلامية قاطبة، فهذه بلاد مراكش وبلاد أفغانستان، لكل من البلدين حكومة مستقلة عن الأخرى، وكلتا الحكومتين مستقل عن الدولة العثمانية، ولا يوجد شيء من حقوق الامتيازات بين حكومة من هذه الحكومات وأخرى منها. وما تراه من الوكلاء لحكومة مراكش مثلا فى (٣٥٧) الممالك العثمانية لا يعتبرون سفراء مثل سفراء الدول الأجنبية، وإنما هم وكلاء لشخص الحاكم ورجال دولته لقضاء بعض المصالح الخاصة ولمساعدة مواطنهم فيما يعرض لهم من الحاجات، ولا أثر لهم فيما يدخل فى الشرائع والأحكام.

وما يوجد من أثر الامتياز فى الحقوق لرعية شاه المعجم وسليمان مراكش فى بعض الممالك الإسلامية، كمصر، فإن الإيرانيين والمغاربة قد نالوا ضربا من الامتياز بالتقاضى إلى المحاكم المختلطة من عدة سنوات، ذلك الذى تراه من أثر الامتياز يناقض أصول الشريعة الإسلامية كافة، فلا أهل السنة يجيزونه، ولا مجتهدو الشيعة يسمحون به، وإنما هو شيء جر إليه فسوق بعض الرعايا وميل المحاكم المختلطة إلى التوسع فى الاختصاص.

وما قضت به بعض القوانين المصرية من أن سائر العثمانيين لا ينالون حق التوظيف فى مصالح الحكومة المصرية، ولا حق الانتخاب فى مجالس شوراها، إلا بقيود مخصصة، يشبه تقرير الحقوق فى انتخاب مجالس البلدية. فمجلس بلدية الإسكندرية مثلا، لا يدخل فى انتخاب أعضائه المقيم بالقاهرة، فهو من باب

تفضيل سكان المكان على سكان غيرهم ، وإيثارهم أولئك بالنظر فى المنافع على هؤلاء لقربهم ، مع استواء الكل فى الانتساب إلى شريعة واحدة ، واشتراكهم فى الحقوق التى قررتها تلك الشريعة ، بلا امتياز .

هذا ما تقضى به الشريعة الإسلامية ، على اختلاف مذاهبها ؛ لا جنسية فى الإسلام ، ولا امتياز فى الحقوق بين مسلم ومسلم ، والبلد الذى يقيم فيه المسلم من بلاد المسلمين هو بلده ، ولأحكامه عليه السلطان دون أحكام غيره . والله أعلم (٣٥٨) .

زى الكتائبين وذبايحهم

٧- (السؤال)

سأل الحاج مصطفى الترنسقالى ، فى : أنه يوجد أفراد فى بلاد الترنسفال تلبس البرانيط لقضاء مصالحهم وعود الفوائد عليهم ، هل يجوز ذلك؟

هذا أولا .

وثانيا: إن ذبحهم مخالف ، لأنهم يضربون البقر بالبلط ، وبعد ذلك يذبحون بغير تسمية ، والغنم يذبحونها من غير تسمية ، هل يجوز ذلك؟

وثالثا: إن الشافعية يصلون خلف الحنفية بدون تسمية ، ويصلون خلفهم العيدين ، ومن المعلوم أن هناك خلافا بين الشافعية والحنفية فى فرضية التسمية وفى تكبيرات العيدين . . فهل تجوز صلاة كل خلف الآخر؟
أفتونا فى ذلك . .

(الجواب)

أما لبس البرنيطة ، إذا لم يقصد فاعله الخروج من الإسلام والدخول فى دين غيره ، فلا يعد مكفرا . وإذا كان اللبس لحاجة ، من حجب شمس أو دفع مكروه أو تيسير مصلحة لم يكره ذلك ، لزوال معنى التشبه بالمرة .

وأما الذبائح: فالذى أراه أن يأخذ المسلمون فى تلك الأطراف بنص كتاب الله تعالى فى قوله: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ﴾ (المائدة: آية ٥)، وأن يعولوا على ما قاله الإمام الجليل أبو بكر بن العربى، المالكى، من أن المدار على أن يكون ما يذبح مأكول أهل الكتاب، قسيسهم وعامتهم، ويعد طعاما لهم كافة. فمتى كانت العادة عندهم إزهاق روح الحيوان بأى طريقة كانت، وكان يأكل منه، بعد الذبح، رؤساء دينهم، ساغ للمسلم أكله، لأنه يقال له طعام أهل الكتاب، متى كان الذبح جاريا على عادتهم المسلمة عند رؤساء دينهم، ومجىء الآية الكريمة: ﴿الْيَوْمَ أَحْلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ﴾ إلخ بعد آية تحريم الميتة وما أهل لغير الله به بمنزلة دفع ما يتوهم من تحريم طعام أهل الكتاب، لأنهم يعتقدون بالوهمية عيسى، وكانوا كذلك كافة فى عهده عليه الصلاة والسلام، إلا من أسلم منهم. ولفظ أهل الكتاب مطلق لا يصح أن يحمل على هذا القليل النادر، فإذا تكون الآية كالصريحة فى حل طعامهم مطلقا، متى كان يعتقدونه حلالا فى دينهم، دفعا للحرج فى معاشرتهم ومعاملتهم.

وأما صلاة الشافعى خلف الحنفى فلا ريب عندى فى صحتها، ما دامت صلاة الحنفى صحيحة على مذهبه، فإن دين الإسلام واحد، وعلى الشافعى المأموم أن يعرف أن إمامه مسلم صحيح الصلاة، بدون تعصب منه لإمام. ومن طلب غير ذلك، فقد عد الإسلام أديانا لا ديننا واحدا، وهو مما لا يسوغ لعاقل أن يرمى إليه بين مسلمين قليلي العدد فى أرض كل أهلها من غير المسلمين إلا أولئك المساكين. والله أعلم (٣٥٩).

٨- (السؤال)

سأل مخلوف الداودى، حاخام سى لواء عكا، فى: ذبيحة الإسرئيليين الموسويين الذين يذكرون اسم الله تعالى قبل الذبح، هل يحل فى الديانة الإسلامية الأكل منها؟ أم لا؟

(الجواب)

ذبيحة الإسرائيليين يحل الأكل منها بنص الكتاب العزيز ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَّكُمْ ﴾ (المائدة : آية ٥) ولا أظن أحدا يؤمن بكتاب الله تعالى ويعقل منه ما أراد الله أن يفهم يخطر بباله تحريم ذبيحة الإسرائيليين الذي يؤمنون برسالة موسى عليه السلام (٣٦٠) .

الاعتراض على قانون ظالم

٩- (السؤال)

وردت إفادة من نظارة الحرية لمشيخة الجامع الأزهر ، مؤرخة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ممرة ٥٢٩ مضمونها : أن المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٧ بأن من يفر من العساكر يصير إشعار ضامنه ، الذى هو رئيس العائلة ، بالبحث عنه فى ميعاد ثلاثة شهور من تاريخ وصول الإشعار إليه بذلك ، وإن لم يستحضره فيها فيؤخذ «نفر» بدله من عائلته الذين فى سن القرعة ، بمراجعة أولوية أخذ الأقرب فالأقرب .

وحيث إنه قد يتفق عدم وجود أقارب للهاربين إلا بدرجة بعيدة جدا ، ولم تعلم الدرجة النهائية للقرابة من العصب ومن ذوى الأرحام الممكن الأخذ منها ، فالأمل توضيحها بحسب درجاتها من الأقرب فما بعد .

وصارت إحالة هذه المكاتبه من المشيخة بإشارة منها فى ٥ شعبان سنة ١٣١٨ على إفتاء الديار المصرية ليتوضح منها عما ترغبه بالمكاتبه المذكورة نظارة الحرية ، وتحرر من الإفتاء للمشيخة الإجابة الآتية :

(الجواب)

أقرب قرابات الشخص عصبته : ابنه ، ثم ابن أخيه ، وإن نزل ، ثم أبوه ، ثم جده ، أب أبيه ، وإن علا ، ثم بعد الأب والجد المذكور : الأخ لأب وأم ، وهو الأخ الشقيق ،

ثم الأخ لأب، ثم بنو الأخ الشقيق، ثم بنو الأخ لأب، ثم بعد الأخ الشقيق والأخ لأب وأبنائهما: عمه أخ أبيه الشقيق، ثم عمه لأب، ثم أبناء العم الشقيق، ثم أبناء العم لأب وإن نزل كل من أبناء العمين، ثم عم أبيه الشقيق، ثم عم أبيه لأب، ثم بنو عم أبيه لأبوين، ثم بنو عم لأب، وإن نزل كل من أبناء العمين، ثم عم جده الصحيح لأب وأم، ثم عم جده لأب، ثم أبناء عم الجد لأب وأم، ثم أبناء عم الجد لأب، وإن نزل كل منهما، وهؤلاء مقدمون على ذوى الأرحام.

ثم أقرب القرابات إلى الشخص من ذوى الأرحام أبناء بناته، وإن نزلوا، ثم أبناء بنات أبنائه، وإن نزلوا، ثم أب أمه، ثم أب أب أمه، ثم أبناء الأخوات لأبوين، ثم لأب، ثم بنو الإخوة لأب، وإن نزلوا.

هذا ما قالوه فى الأقارب من العصابات وذوى الأرحام وترتيبهم، وهو ترتيب ما يدخل تحت اسم القريب عندما يتعلق به حكم من الأحكام الشرعية كالميراث والوقف ونحوهما.

ولا يخفى أنه لا يمكن تطبيق ما جاء فى الأمر العالى على هذا، لأنه لا يعقل أن يؤخذ أب الهارب أو جده بدله إن لم يوجد له ابن مثلاً. ثم إن الأمر العالى ينص على أن يؤخذ نفر بدله من عائلته الذين فى سن القرعة، ومن المعلوم أن اسم العائلة له معنى غير معنى القريب، فلا يدخل فى اسم العائلة كل ما يدخل فى اسم القريب، بل العائلة خاصة بطبقة من الأقارب مخصوصة، وهم الذين يعول بعضهم بعضاً عادة أو الذين من شأنهم ذلك، وذلك هو الابن فابن الابن ثم الأب فالجد ثم الأخ الشقيق فالأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق فابن الأخ لأب ثم العم الشقيق فالعم لأب ثم ابن العم الشقيق فابن العم الأب، أما الباقون من الطبقات فلا يدخلون مطلقاً مهما كانت درجة قربهم للهارب.

والغرض من «الدكرتو» هو حث من لهم صلة قريبة بالهارب على أن يبحثوا عنه حتى يجده، فإن لم يجده عوقبوا بذلك العقاب، وهو أن يؤخذ واحد منهم بدله، فهو فى الحقيقة عقاب على الإهمال المتوهم. وهذه التبعة إنما تكون على الأقارب الذين ذكرناهم، لأن القرابة متى بعدت عن درجتين ضعفت صلتها، ولا يحمل أربابها تبعة ما يحصل من بعضهم فى مثل هذه المسألة.

على أن شأن العائلات قد تغير فى هذه السنين الأخيرة، فأصبح القريب أشد مقاطعة لقريبه من البعيد، وأصبحت روابط الأخوة لا قيمة لها فى الأغلب، بل الأبناء قد خرجوا عن سلطة آبائهم. والهارب من العسكرية لا يبالى بأبيه ولا بأخيه ولا بدلهما على مكانه. فالأليق بالعدالة فى مثل هذه الأيام، أن يعدل الأمر العالى المذكور وتلغى المادة الثانية، فإن ضمانة رئيس العائلة أصبحت فى هذا المعنى كعدمها، وتحمل الأقارب لتبعة من يفر منهم صارت لا معنى لها. وسلطة الحكومة أقوى من كل ذلك، فلا يليق بها أن تعاقب شخصا بذنب آخر. فإن كان لابد من بقاء المادة على حالها، فدرجة القرابة فى العائلة لا تعتبر إلا فى الدرجات التى ذكرناها فيما يدخل تحت اسم العائلة فقط، ولا ينظر إلى ما يدخل فى اسم القريب الذى يستعمل فى الشئون الشرعية، فإن الفرق ظاهر بين العائلة وبين الأقارب مطلقاً (٣٦١).

تعداد أوائل الشهور العربية ١٠ - (السؤال)

سئل (٣٦٢) بإفادة من جناب مدير عموم المساحة، مؤرخة فى ١٧ يونية سنة ١٩٠٢ م ثمرة ٦٨٠٨ مضمونها:

أن هذه المصلحة أخذت من عهد قريب فى حساب النتيجة المبرية السنوية، ويهمها أن تكون هذه النتيجة غاية فى الضبط، ليصح التعويل عليها فى الأعمال الدينية والمدنية. وترغب المصلحة فى الإفادة عما إذا كان المعول عليه فى تعيين أوائل الشهور العربية بحسب الشرع الإسلامى هو الرؤية، كما فى رمضان؟ أو الحساب؟ وهل تنفرد بعض الشهور بالرؤية، ويتحتم فيها ذلك كما يتحتم فى تعيين أول شهر الصوم؟ وعما إذا كانت، والحالة هذه، النتيجة الدينية المبنية على الرؤية تنطبق على النتيجة المدنية المبنية على الحساب؟ أو بينهما فرق؟ مع الإشارة إلى المؤلفات العربية التى تفى العام حقه ويمكن التعويل عليها فى هذا الموضوع.

(الجواب)

المقرر شرعا أن أول الشهر إنما يعرف برؤية الهلال، وثبت ذلك بالشهادة المعروفة عند أهل الشرع، لا فرق في ذلك بين رمضان وشوال وغيرهما. أما العمل بالحساب ففيه خلاف بين علماء بعض المذاهب. والمعول عليه أنه لا يلتفت إلى الحساب، لأن أحكام الدين الإسلامي مبنية على الأسهل والأيسر للناس في أى قطر كانوا وأى بقعة وجدوا.

وأما نطاق وجود هذا الحكم فهي أبواب الصوم في جميع كتب الفقه المعتمدة. والله أعلم (٣٦٣).

بدع طرأت على الإسلام

١١ - (السؤال)

سئل (٣٦٤) بإفادة من مديرية المتوفية مؤرخة في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤ غمرة ٧٦٥ مضمونها: أنه مرسل معها عريضة مقدمة للمديرية من مصطفى عبد الوهاب ورفقائه من ناحية «أبو سنطة»، المسجلة تحت غمرة ٩٣٧، والورقتان معها، بأمل الاطلاع والإفادة بما يرى نحو ما اشتملت عليه.

والذى اشتملت عليه ست مسائل، وهى المرغوب الاستفهام عما يرى فيها:

الأولى: ما اعتيد من قراءة فقيه سورة الكهف جهرا يوم الجمعة، لأجل عدم غوغاء الفلاحين بالكلام الدنيوى.

الثانية: ما اشتهر من الترقية قبل الخطبة، مع مراعاة الأدب فى الإلقاء، وحديث: «إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب.. الخ».

الثالثة: ما يحصل من الأذان قبل الوقت يوم الجمعة بما يشتمل على الاستغاثات وصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم، لتنبيه الفلاحين الموجودين بالغيطان الغافلين عن مكان الجمعة.

الرابعة: الأذان داخل المسجد بين يدي الخطيب.

الخامسة : ما اشتهر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان في الأوقات الخمس، إلا المغرب .

السادسة : الذكر جهرا أمام الجنازة، بكيفية معتدلة، خالية عن التلحين .

هل ذلك كله جار على السنن القويم؟ أو فيه إخلال بالدين؟

(الجواب)

اطلعت على رقيم سعادتك المؤرخ ٢٤ مايو الماضي، ثمة ٧٦٥، وعلى ما معه من الأوراق . وأفيد سعادتك :

إن كل عبادة لم يرد بها نص عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم تأت في عمله صلى الله عليه وسلم، ولا في عمل أصحابه، اقتداء به، وإن لم نعرف وجه الاقتداء، فهي بدعة . وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار . فهي عمقوة للشارع، يجب منعها .

وهذه الأمور، التي جاءت في العرائض المقدمة لسعادتك، جميعها، ما عدا الأذان بين يدي الخطيب، صور عبادات مستحدثة، لم تكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أصحابه، ولا التابعين ولا تابعيهم . ولا يعرف بالتحقيق من أحداثها . وما ينقل عن بعض العلماء في الترقية، مثلا، من أنها بدعة مستحسنة، لا يصح التعويل عليه، لأنه لم يفرق بين ما يستحدث في العادات، كالأكل والشرب واللباس والمسكن، وما يستحدث في العبادات، فكل ما يحدث في النوع الأول، مما لا ضرر فيه بالدين ولا بالبدن، وكان مما يخفف مشقة أو يدفع أذى أو يفيد منفعة فهو مستحسن، ولا مانع منه إذا لم يكن ممنوعا بالنص، كاستعمال الذهب والفضة والحرير للرجال، ونحو ذلك .

وأما ما يحدث من القسم الثاني، أعنى قسم العبادات، فالحديث فيه على عمومه، أعنى : كل ما حدث منه بدعة، والبدعة ضلالة، والضلالة في النار، بلا شبهة .

وقد ذكر في (البحر) - من كتب الحنفية - أن ما معروف من أن المرقى للخطيب يقرأ الحديث النبوي، وأن المؤذنين يؤمنون عند الدعاء، ويدعون للصحابه بالرضاء ونحو ذلك، فكله حرام، على مذهب أبي حنيفة، رحمه الله.

وما قاله بعضهم: من حمل الترقية على الكلام بأخروي، عند محمد (٣٦٥)، لا يصح الالتفات إليه، لأن الترقية عمل وقت بوقت مخصوص، يؤدي على نحو مخصوص، فهو ليس من قبيل الكلام الذي يعرض لقائله في أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو ذكر الله، خصوصاً والترقية من التلحين والتغني، ولو زعم السائلون أنه لا يلحن فيها، لأنها لم تخترع إلا للتلحين، فإذا ذهب منها لم تعد تسمى ترقية، ولم يبق لهم بها حاجة فالصواب منعها على كل حال، لأنها بدعة سيئة.

أما الأذان فقد جاء في (الحانية) أنه ليس يقر المكتوبات، وأنه خمس عشرة كلمة، وآخره عندنا: (لا إله إلا الله)، وما يذكر بعده وقبله كله من المحدثات المبتدعة، ابتدعت للتلحين، لا لشيء آخر. ولا يقول أحد بجواز هذا التلحين، ولا عبرة بقول من قال: إن شيئاً من ذلك بدعة حسنة، لأن كل بدعة في العبادات، على هذا النحو، فهي سيئة، ومن ادعى أن ذلك ليس فيه تلحين فهو كاذب.

وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة، جاء في عبارة (الأشباه) عند تعداد المكروهات ما نصه: ويكره إفراده بالصوم، وإفراذ ليلته بالقيام، وقراءة الكهف فيه، خصوصاً وهي لا تقرأ إلا بالتلحين، وأهل المسجد يلغون ويتحدثون، ولا ينصتون. ثم إن القارئ كثيراً ما يشوش على المصلين بصوته وتلحينه. فقراءتها، على هذا الوجه، محظورة.

أما الذكر، جهراً، أمام الجنازة، ففي (الفتح) و (الأنقروية) من باب الجنائز: يكره للمامشي أمام الجنازة رفع الصوت بالذكر، فإن أراد أن يذكر الله فليذكره في نفسه.

وعلى ذلك، فجميع الأشياء التي سألتكم عنها مما يلزم منعه، ما عدا الأذان الثاني وحده، وهو الأذان بين يدي الخطيب، فإنه هو الباقي من سنة النبي صلى الله عليه وسلم من بين الستن، وما عداه، مما ذكر، لا يصح الإبقاء عليه، لأن جميعه من

مخترعات العامة، ولا يتمسك به إلا جهالهم. وليس من الجائز أن يؤخذ في الدين بشيء لم تتقدم فيه أسوة حسنة معروفة ولا سنة مقررّة منقولة، وكيف يجوز اتباع مخترعين مجهولين لا تمكن الثقة بهم في غير عبادة الله، فضلا عن شيء في دين الله؟ . والله أعلم (٣٦٦). معه أربع ورقات.

١٢- (السؤال)

سأل محمد محمد حسن، التاجر في الغلال، بمصر، في: أهل بلدة بنوا مسجدا، وأذن بإقامة الجمعة فيه، ثم تخرب ولم يوجد من يصلحه، فقام رجل وأنفق عليه من ماله وأصلحه، فهل يجوز له أن يتخذ فيه قبورا؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حيث كان هذا المسجد قد بنى في أول أمره مسجدا، فحكمه حكم المسجد، لا يجوز اتخاذ القبور فيه. فلا حق لمن أصلح ما تخرب منه، تبرعا من جهته، أن يتخذ فيه تلك القبور، لبقاء حكم المسجدية المانع من ذلك. والله أعلم (٣٦٧).

١٣- (السؤال)

وردت إفادة من مدير عموم الحسابات المالية مؤرخة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ثمة ١٨١، ومعها سؤال يتضمن في أن فاطمة أمينة هانم، زوجة حضرة رشيد بك زهدى كانت ناظرة ومستحقة في وقف المرحوم حسن كاشف نور الدين، ومسبق وفاتها عن زوجها المذكور وجهة الحكومة، وما كانت تترك كليا سوى ملبوس بدنّها البالغ ثمنه ستة (٦) جنيه ومؤخر صداقها خمسة جنيه وقيمة استحقاقها في ريع الوقف المذكور البالغ قدره (١٢٣٣) جنيه وكسور، منه مبلغ (١٠٩٤) جنيه وكسور طرف الزوج، ومدعى بأنه صرف منه مبلغ (٧٥٣) جنيه قال إن بعضه استلمه نقدية

فى حال حياتها بغير سندات وبعضه مصروفات أخرى، ومنظور لذلك قضية بالمحكمة الأهلية ومحالة على التحقيق، ولكن من ضمن المصروفات المذكورة مبلغ (١٥٧) جنيه يقول إنه صرفه فى ميتم المتوفية المذكورة، ولضرورة العلم بما يقتضيه النص الشرعى فى قدر ما يجوز شرعا احتسابه على الميت المذكور بحسب حالة المتوفية وتركها، وعلى من يكون احتسابه، والرجا من حضرة مفتى الديار المصرية الإفتاء بما يقتضى لذلك شرعا.

وتوضح بتلك الإفادة طلب الاطلاع على هذا السؤال والفتوى عليه بما يقتضيه الوجه الشرعى.

(الجواب)

المصرح به فى كتب المذهب أن أحد الورثة إذا أنفق للمأتم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا إذن من باقى الورثة فإنه يحسب من نصيبه. ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه. وعلى ذلك فما أنفقه هذا الزوج للمأتم، إن كان بغير وصية من زوجته، وبدون إذن من بيت المال، يحسب من نصيبه من التركة، حيث كان ما أنفقه منها، ولا يحسب منه على بيت المال شىء. والله أعلم (٣٦٨).

١٤- (السؤال)

سأل محمد بيك نافع، مأمور قسم أول أوقاف، بمصر، فى: ضريح قديم عليه قبة فى شارع مطروق ليلا ونهارا، معرضة للبول والأقذار، ويجوار هذا الضريح مسجد منسوب لصاحبه، وفى هذا المسجد باب لذلك الضريح، فهل يجوز هدم القبة ونقل الضريح إلى داخل المسجد أو يبقى فى محله؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

المروى عن الإمام أبى حنيفة أن بناء بيت أو قبة على القبر مكروه، وهو يدل على

أن لا بأس بهدم القبة المذكورة، بل إنه الأولى . فإذا كانت تجتمع حولها القاذورات، واعترضت في الطريق تأكدت الأولوية . أما موضع القبة، وهو الضريح، فيسوى بأرض الشارع، لأنه لو فرض أن تحته ميت مدفون فقد بلى، فيجوز استعمال أرضه في غير الدفن . والله أعلم^(٣٦٩) .

١٥- (السؤال)

سئل^(٣٧٠) بإفادة من عموم الأوقاف، مؤرخة في ١٥ محرم سنة ١٣٢٠ هـ بمدة ١١٧٧، مضمونها: أن الأوراق المرفقة بهذا، وقدرها عدد ١١ بحافظة، تتعلق بطلب مدير الفيوم نقل ضريح الشيخ سالم، بالفيوم، نظارة ديوان الأوقاف، من محله الحالي إلى زاوية أخرى أو تصغيره في محله إذا كان لا يمكن نقله إلى تلك الزاوية ما زال هذا المدير يبدى رغبته واهتمامه بتنفيذ هذه المسألة، ولذلك رأينا استفتاء فضيلتكم فيها، فالمرجو الإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي .

(الجواب)

المعروف في كتب الفقه كراهة البناء على القبر . وهو يدل على لا بأس بإزالة بناء الضريح المذكور، والميت الذي تحته تسوى عليه الأرض، ويجعل عليها علامة تدل على وجوده حفظاً له من أن يداس عليه، مع تحويطها بما يمنع من إلقاء القاذورات حوله . والله أعلم^(٣٧١) . وطيه الأوراق عدد ١١ أفندم .

١٦- (السؤال)

سأل محمود يوسف، المحضر بالمحاكم الأهلية، في: رجل مات عن زوجة وابن أخ، ثم إن الزوجة ادعت أنها صرفت على مآثم مصاريف مثل أجرة فرائش وطباخ وفقهاء عتاقة وإسقاط صلاة وغير ذلك، مع أن المتوفى لم تصدر منه وصية بعمل شيء مما ذكر، ولم يأذن ابن الأخ المذكور بشيء من ذلك، فهل لها الرجوع عليه بما يخصه فيما ادعت صرفه؟ أو لا ترجع إلا بما يخصه في التكفين؟ أفيدوا الجواب .

(الاجواب)

المعروف فى كتب الفقه أنه إذا أنفق أحد الورثة للمأتم وشراء الشمع ونحوه، بلا وصية، ولا إذن من باقى الورثة، فإنه يحسب من نصيبه، ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه، كما فى (العقود) نقلا عن (حاوى الزاهدى).

وعلى هذا يحسب ما صرفته هذه الزوجة فى لوازم المأتم وإسقاط الصلاة وغير ذلك من نصيبها، إن كان ما صرفته من التركة. أما لو كان من مال نفسها، فإنها تعد متبرعة فيه، حيث كان ذلك بلا وصية ولا إذن من ذلك الوارث الآخر، ولا حق لها فى الرجوع بشيء من ذلك. نعم، لها أن ترجع فى التركة بما أنفقته من مالها فى تكفين المورث كفن المثل، ولو كان بغير إذن ذلك الوارث. والله أعلم (٣٧٢).

١٧- (السؤال)

سأل أحمد أفندى الكرىدى، مدير مجلة التركية شرق مصور، بمصر، فى: مدينة وقعت تحت حكم المسيحيين، ولم يكن فيها مأذون من قبل الخليفة، فهل يسوغ شرعا لمن ينتخبه الأهلون من عند أنفسهم أن يقوم بوظيفة الإمامة فى مثل صلاة الجمعة والعيدى وعقد الأنكحة؟ أفيدوا الجواب.

(الاجواب)

نعم، إذا انتخب المسلمون من بينهم من يقوم بوظيفة الإمامة فيهم ويخطب بهم فى الجمعة والعيدى ويعقد لهم الأنكحة، وبالجملة يؤدى من الأعمال ما يؤديه القاضى، جاز ذلك ونفذت جميع تصرفاته فيما من شأنه أن يتصرف فيه. والله أعلم (٣٧٣).

١٨- (السؤال)

سئل (٣٧٤) بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة فى ١١ صفر سنة ١٣٢٠ غرة ١٤

مضمونها: أن مكاتبة الصحة رقيمة ٦ مايو الجارى غمرة ٤٦ والسبع عشرة ورقة طيه مختصة بطلب الست فاطمة بنت يعقوب نقل جثة بنتها من جبانة تلبانة إلى دمنهور، ومعارضة أخ المتوفاة وزوجها فى ذلك، ويراد الإفادة عما يرى فى هذه المسألة، وعليه نرجو النظر والإفادة بما يرى .

(الجواب)

قد أطلعت على الأوراق - المختصة بطلب الست فاطمة بنت يعقوب نقل جثة بنتها ستوتة بنت الحاج محمد الحبشى من مقبرة تلبانة التى دفنت بها فى مايو سنة ١٩٠٠ إلى مقبرة دمنهور، ومعارضة أخ المتوفاة وزوجها فى ذلك - المرسله تلك الأوراق مع هذا الرقيم بقصد الإفادة منا عن الحكم فى ذلك . وأفيد سعادتكم بأن أقوال علمائنا صريحة فى منع نقل الميت بعد دفنه، فقد قال فى (الفتح) ما نصه : «واتفقت كلمة المشايخ فى امرأة دفن ابنها وهى غائبة فى غير بلدنا، وأرادت نقله، على أنه لا يسعها ذلك» . وهذا صريح فى المنع، كما قلنا . والله أعلم (٣٧٥).

استقلال المرأة الاقتصادى

١٩ - (السؤال)

سألت الست نفيسة حمدى، كريمة المرحوم إسماعيل باشا حمدى، فى أنها تملك مائة سهم من السهام الأساسية بـ «قومية» قنال السويس، وأن تلك السهام محفوزة بمركز إدارة «القومية»، بإيصال تحت يدها، وأنها أرادت سحبها، ونازعتها «القومية» بأن الزوجة لا يجوز لها أن تتصرف فى أملاكها إلا بعد إذن زوجها، بالنظر لما جاء بالقانون الفرنساوى، وحيث إنها مسلمة، وزوجها مسلم، ولا سلطة للقانون الفرنساوى عليهما، لأنهما ليسا حماية، فهل الشريعة الإسلامية تقتضى جواز سحب هذه الأسهم لها بنفسها، بدون توسط الزوج، أم لا ؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

الذى يقتضيه الحكم الشرعى فيما ذكر بالسؤال : أنه حيث كانت تلك السهام خاصة بالسنت نفيسة حمدى، المذكورة، ومملوكة لها، كان لها أخذها واستلامها بنفسها، ولا يتوقف ذلك على إذن زوجها المذكور. والله أعلم (٣٧٦).

ولاية المرأة الأم

٢٠- (السؤال)

سأل محمود جمعة، فى: بنات قاصرات مشمولات بوصاية أمهن، فهل لها ولاية عقد زواج إحداهن متى شاءت، مع وجود أخ عاصب فقط لهن ذى سمعة؟ أو تكون الولاية له؟ أو للقاضى؟ أو نائبه؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأن الولى فى النكاح هو البالغ العاقل الوارث، ولو فاسقا، على المذهب، ما لم يكن متهتكا أو سعي الاختيار، فسقا أو مجانة. قال فى الفتح: وما فى (البزازية) من أن الأب أو الجد إذا كان فاسقا فللقاضى أن يزوج من الكفء. غير معروف فى المذهب. وفى (القهستاني) نقلا عن الكرمانى: لو عرف سوء اختيار الأب فسقا أو مجانة لم يجز عند الإمام، وهو الصحيح. وحملوا كلام البزازى على كلام الكرمانى بأن يراد بالفاسق سعي الاختيار، وحملوا المذهب على ما إذا كان الفاسق غير سعي الاختيار ولا متهتكا، فأما سعي الاختيار فتزويجه من غير كفء أو بنقص مهر باطل إجماعا. وأما الفاسق المتهتك، غير سعي الاختيار، إذا زوج من غير كفء أو بنقص مهر، فلا ينفذ تزويجه. كذا قال علماؤنا.

ومنه يعلم أنه متى كان سوء سمعة الأخ العاصب، المذكور فى السؤال، بتهتكه أو سوء اختياره، فسقا أو مجانة، لا يجوز له أن يزوج واحدة من أخواته البنات المذكورات، وحيث إن الولى فى النكاح العصبية، على ترتيب الإرث، فلن لم

يوجد عصبية فالولاية للأم، وليس لهذا الأخ العاصب التزويج، كما ذكر، ولم يوجد غيره من العصبية المقدمة على الأم فيكون للأم ولاية تزويج بنتها القاصرة من كفاء بمهر المثل . والله أعلم (٣٧٧).

سقوط ولاية الأب الماجن

٢١- (السؤال)

سأل إسماعيل محمد دوير، عم الزوج المذكور بعد، في بنت صغيرة زوجها أبوها وهو سعي الاختيار، مجانية وفسقا، لصغير يبلغ من السن سبع سنين، وقبل النكاح له أبوه، والبنت قد بلغت، وعند بلوغها أعلنت بفساد العقد، والولد فقير لا يقدر على المهر والنفقة، فهل هذا النكاح صحيح؟ أو غير صحيح؟ وإن كان غير صحيح يحتاج في الفرقة بينهما إلى مراعاة شرعية؟ أم كيف؟

(الجواب)

سوء اختيار الأب ومجانته تجعلانه بمنزلة غير الأب، فإن سوء الاختيار والمجانة بما يضعف الرأي، وقد صرحوا في تزويج الأم بأنه صحيح، ويجوز للزوج أو الزوجة أن يختار الفسخ عند البلوغ، وعللوا ذلك بأن الشفقة وإن توافرت فالرأي غير كامل، فضعف الرأي فيها سوغ جواز الفسخ للصغيرة إذا بلغت. والوالد الماجن السعي الاختيار قد يفقد الشفقة مع الرأي، خصوصا من أهل زماننا الذين فشا فيهم فساد الرأي وغلب على وجدانهم، حتى إن الرجل لأدنى شهوة له لا يبالي بما يكون من شأن بنته في مستقبل قريب فضلاً عن بعيد، وليس من الفقه أن يسوى بين كامل الرأي حسن الاختيار وبين الماجن سعي الاختيار في لزوم العقد.

على أن الذي يظهر من كلام عم الزوج في هذه الحادثة أن أباه مات ولا مال له، فالولد فقير لا يملك نفقة ولا مهرا، ولو بقيت البنت في عصمته أصابها من الضرر ما هو معلوم، فالزوج في هذه الحالة غير كفاء، لشدة فقره، وفقر البنت لا مدخل له في الكفاءة عند العجز عن النفقة، فالفقير غير كفاء، وإن كانت الزوجة فقيرة

بنت فقير، كما صرحوا به، لأن لزوم النكاح يقضى بالنفقة، فالعاجز عنها عاجز عن توفية حق الزوجة، فهو غير كفء لها على كل حال، فللبنت بعد أن اختارت فسخ النكاح أن ترفع الأمر إلى القاضي ليقضى به متى صح عنده جميع ما ذكر في السؤال. والله أعلم (٣٧٨).

شق بطن الميتة حاملا

٢٢ - (السؤال)

سئل (٣٧٩) بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة في ٤ الحجة سنة ١٣٢٠ مرة ٢ مضمونها:

أن خطاب مصلحة الصحة طيها مرة ١٢ الوارد للحقانية بشأن الأجنة الحية التي توجد في بطن بعض النساء الحوامل اللاتي يتوفين، ومرغوب بها الإفادة عما إذا يمكن فسخ البطن بعد الوفاة لإخراج الجنين؟ سواء كان برضا الأهل أو بغير رضاهم؟؟

وعليه نرجو الإفادة. وطيهِ ورقتان.

(الجواب)

صرحوا بجواز شق بطن الميتة لإخراج الولد إذا كانت ترجى حياته كما في (الأشباء). وعليه: يجوز شق بطن من يموت من النسوة لإخراج الجنين منها متى كانت ترجى حياته، ولا يتوقف ذلك على رضا الأهل. وطيهِ ورقتان (٣٨٠).

أهل الكتاب يستفتون الإمام

سئل (٣٨١) بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة في ٢٣ محرم سنة ١٣٢١ مضمونها أنه بعد الإحاطة بما تضمنته مكاتبة الداخلية مرة ٣٨ والورقة المرفقة بها، بشأن طلب بطريك الأقباط بتسليم أولاد عبد الله إبراهيم، صراف ناحية أبى كبير، الذى

ضمهم إليه بعد إسلامه، لو ألدتهم مريم بنت حنا، تفاد الحقانية عما يجب شرعا في ذلك. ومضمون ذلك أن عبد الله إبراهيم، المسيحي، زوج مريم بنت حنا، المسيحية، له أولاد منها ثلاثة، أكبرهم بنت عمرها خمس سنوات تقريبا. والثاني ولد عمره ستان، والثالث طفلة رضيعة عمرها ستة شهور، وقد أسلم هذا الزوج، ومنع هؤلاء الأولاد عن أمهم، وهي تريد أخذهم وضمهم إليها. ومرغوب معرفة الحكم الشرعي في ذلك، حيث إنها لم تتزوج.

(الجواب)

من المقرر شرعا أن حضانة الولد الصغير تثبت للأم، ولو كناية، أو بعد الفقرة، لأن الشفقة لا تختلف باختلاف الدين، ويستمر عندها إلى أن يخشى عليه أن يالف ديناً غير الإسلام، وذلك باعتبار السن إلى سبع سنين في الذكر والأنثى، فإذا بلغ واحد من أولئك الأولاد السابعة من سنه وجب نزعه من والدته وضمه إلى أبيه. فإذا خشى عليه أن يشرب غير دين الإسلام بوسائل أخرى قبل بلوغه ذلك السن، وجب أخذه من والدته وضمه إلى أبيه كذلك. وكل ذلك ما لم تتزوج الأم، وإلا نزع منها الأولاد مطلقا. وعلى ذلك، فحق حضانة هؤلاء الأولاد هم لأهمهم الآن، إذا توفرت فيها شروط الحضانة، ولم يخش على الأولاد شيء مما ذكر. والله أعلم (٣٨٢).

٢٤- (السؤال)

سأل الخواجة «كيورك ابكاووشي» في : مسيحي توفي بمصر عن زوجته وأولاده ثلاثة ذكور وأنثى، وترك لهم أطيانا وعقارات ونقدية، فما هي حصة كل منهم؟

(الجواب)

يخص الزوجة المذكورة في جميع تركة زوجها المذكور الثمن فرضا، ثلاثة قرايط، ويخص كل ابن من الأبناء الثلاثة المذكورين ستة قرايط، ويخص البنت

المذكورة ثلاثة قراريط . وهذا حيث لا وارث للمتوفى المذكور سوى هؤلاء الورثة .
والله أعلم (٣٨٣).

٢٥ - (السؤال)

سأل ميخائيل قسطندي بشارة، في : امرأة اسمها مرومه، ماتت عن أخوالها،
إخوة أمها لأبيها، وهم ديمتري و ميخائيل وكترينة، وعن أولاد خالها وخالتها
أخوى أمها من الأب والأم، وهم إسكندر وحنه ويوسف وحبيب ونقولا وهيلانة،
لا وارث لها سواهم، وتركت ما يورث عنها، فمن يرث من هؤلاء؟ وما يخصه؟
ومن لا يرث؟ أفيدونا، ولكم الثواب .

(الجواب)

تركة هذه المرأة المتوفاة تكون مورثة عنها لأخوالها، إخوة أمها لأبيها، الذين
هم ديمتري و ميخائيل وكترينة، لاتحادهم في حيز القرابة، فتقسم التركة على
أبدانهم اتفاقا، لاتفاق الأصول حيثثذ . ويعطى للذكر ضعف الأنثى، فيطعى
لديمتري من هذه التركة تسعة قراريط وثلاثة أخماس قيراط، ويعطى منها كذلك
لميخائيل تسعة قراريط وثلاثة أخماس قيراط، وباقيها، وهو أربعة قراريط وأربعة
أخماس قيراط، يعطى لكترينة .

أما أولاد خالها وخالتها، أخوى أمها من الأب والأم، المذكورون فلا حظ لهم
من هذه التركة، لبعدهم في الدرجة عن الخالين والخالة المذكورين . والله
أعلم (٣٨٤).

٢٦ - (السؤال)

سأل مسيحة أفندي سعد مسيحة، الموظف بعموم هندسة السكة الحديد، في أن
شقيقه مات عنه وعن والدتهما وزوجته وبناته الثلاث القصر، وماتت الزوجة بطنطا

عن بناتها الثلاث المذكورات، وعن أبيها فقط، وأن البنتين: الأولى والثانية انتهت مدة حضانتهم، والثالثة مولودة سنة ١٨٩٧ أفريقية، ووالدة الأب موجودة، وغير متزوجة، ولم يكن لها أولاد صغار، ولا صناعة لها، وقادرة على الحضانة، ووالدة الأم متزوجة، ولا يمكنها القيام بالحضانة، لأن لها أولادا صغارا مشغولة بهم، ويخشى على البنات الضياع عندها، لاشتغالها عنهن بأولادها، وبالخروج من منزلها للسفر في غالب الأوقات إلى أهلها في البلاد المقيمين بها وتركها لهن، وأنه يخاف عليهن من العدوى بداء السل، لأن أمهن وخالهن وعم أمهن ماتوا جميعا به في المنزل القاطنات به مع أم أمهن، واستفهم عن الأحق بهن: هو، لكونه مأمونا عليهن؟ أو والدته القادرة على حضانتهم؟ أو جدتهن أو أمهن؟ ورغب الجواب.

(الجواب)

لاحق لأم الأم في ضم البنتين اللتين انتهت مدة حضانتهم ببلوغ سنهما تسع سنين، وإنما الحق لعمهما العاصب المذكور في ضمهما لنفسه. أما البنت الثالثة التي لم تبلغ تسع سنين فمتى كان يخشى عليها الضرر والضياع عند جدتها أم أمها يكون الحق في حضانتها لجدتها أم أبيها المذكورة. والله أعلم (٣٨٥).

٢٧ - (السؤال)

سأل الخوجا حبيب عاذر في رجل يطالب تركة آخر بدين فيه ربا، قبل حلول أجله المضروب بسند الدين، فهل يعتبر هذا الدين شرعيا، وتلزم التركة بأدائه قبل حلول أجله؟ وإذا حكم بأدائه ورباه قبل حلول أجله هل يكون الحكم نافذا؟ أو باطلا؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

بموت المدين حل الأجل، وللدائن طلب الدين في تركته، وهو شرعى فيما عدا

الربا . فعلى التركة دفع أصل الدين دون ربا ، وإذا حكم بذلك الدين ورباه لا ينفذ الحكم إلا فى أصل الدين فقط . والله أعلم (٢٨٦) .

٢٨ - (السؤال)

سأل الخواجا حبيب جاماتى ، بمصر ، فى : رجل مات عن أبيه يوسف وزوجته مرثا وأولاده منها ديب وماريا وفيكتوريا ، ثم مات ديب عن جده يوسف ، أب أبيه ، وأمه مرثا ، وشقيقتيه ماريا وفيكتوريا ، ثم مات يوسف ، الجد ، عن زوجته وردة وأولاده منها إبراهيم وأمين وميريم وفيلومينا وليلى ، وبنتيه من غيرها وردة وصابات ، ثم ماتت بنتها فريدة ، وشقيقتها وردة ، وإخوتها لأبيها ، ثم ماتت ميريم عن أمها وردة وأشقائها إبراهيم وأمين وفيلومينا وليلى ، وأختها لأبيها وردة ، لا وارث لكل منهم سوى من ذكر ، وخلف المتوفى الأول تركه ، فمن يرث؟ ومن لا يرث؟ وما نصيب كل وارث؟ وما الحكم فى نصيب وردة بنت يوسف وفريدة بنت صابات الغائبتين اللتين لا يدرى مكانهما؟ هل يبقى تحت يد البطركخانة كما كان من قبل؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

بموت هذا الرجل عن أبيه يوسف وزوجته مرثا وأولاده منها ديب وماريا وفيكتوريا ، يكون لزوجته من تركته الثمن ، فرضا ، ثلاثة قراريط ، ولأبيه السدس ، فرضا ، أربعة قراريط ، ولأولاده المذكورين الباقي ، تعصيا ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

وبموت ديب ، الابن ، عن جده يوسف ، أب أبيه المذكور ، وأمه مرثا وشقيقتيه ماريا وفيكتوريا ، يقسم نصيبه من تركه أبيه المذكور ، وهو ثمانية قراريط ونصف قيراط ، بين جده يوسف وأمه مرثا ، لأمه سدسه ، قيراط واحد وسدسان اثنان من قيراط ونصف سدس قيراط ، وباقيه لجده ، وهو سبعة قراريط ونصف سدس قيراط ، فيكمل بذلك ليوسف ، المذكور ، لشقيقتيه ماريا وفيكتوريا ، لحجبهما بالجد المذكور ، على ما عليه الفتوى .

وموت يوسف، الجلد المذكور، عن زوجته وردة وأولاده منها إبراهيم وأمين ومريم وفيلومينا وليلى، ويتتبع من غيرها: وردة وصابات، يقسم نصيبه المذكور بينهم، لزوجه وردة ثمنه، قيراط واحد وسدسان اثنان من قيراط وربيع سدس قيراط وثمانان اثنان من ربيع سدس قيراط، ولأولاده المذكورين باقيه، بالفريضة الشرعية بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكون لكل واحد من ابنه إبراهيم وأمين قيراطان اثنان وثلاثة أرباع سدس قيراط وخمسة أثمان ربيع سدس قيراط وسبعة أثمان ثمن ربيع سدس قيراط، ولكل واحدة من بناته مريم وفيلومينا وليلى ووردة وصابات قيراط واحد وربيع سدس قيراط وستة أثمان ربيع سدس قيراط وثمانية أثمان ثمن ربيع سدس قيراط.

وموت صابات، المذكورة، عن بنتها فريدة وشقيقتها وردة يكون نصف نصيبها المذكور لبنتها، فرضاً، ونصفه الثاني لشقيقتها، تعصيباً مع البنت، ولا شيء لإخوتها لأبيها المذكورين، لحجبهم بتلك الشقيقة.

وموت مريم المذكورة عن أمها وردة وأشقائها إبراهيم وأمين وفيلومينا وليلى يقسم نصيبها المذكور بينهم، لأمها وردة سدسه، فرضاً، سدس قيراط وثمانان اثنان من ربيع سدس قيراط وأربعة أثمان ثمن ربيع سدس قيراط وسدسان اثنان من تسع ثمن ربيع سدس قيراط، ولأشقائها المذكورين باقيه، وهو خمسة أسداس قيراط وربيع سدس قيراط وأربعة أثمان ربيع سدس قيراط وثلاثة أثمان ثمن ربيع سدس قيراط وأربعة أسداس تسع ثمن ربيع سدس قيراط، بالفريضة الشرعية بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأختها لأبيها وردة، لحجبها بهؤلاء الأشقاء.

ومن هذا يتبين أن هذه التركة قد انحصرت في: زوجة الميت الأول مرتا، وبتتبع منها ماريا وفيكتوريا، وفريدة بنت صابات، وشقيقتها وردة، وفي: وردة، زوجة يوسف، وأولادها: إبراهيم وأمين وفيلومينا وليلى.

وما هو لزوجة الميت الأول مرتا ميراثا من زوجها المذكور وابنها ديب: أربعة قرايط وسدسان اثنان من قيراط ونصف سدس قيراط.

وما هو لماريا وفيكتوريا، بتى الميت الأول المذكور، ثمانية قرايط ونصف قيراط، مناصفة بينهما.

وما هو لفريدة، ميراثا من أمها صابات، نصف قيراط وسبعة أثمان ربع سدس قيراط وأربعة أضع ثمن ربع سدس قيراط.

وما هو لوردة، ميراثا من شقيقتها صابات ومن أبيها يوسف، قيراط واحد ونصف قيراط ونصف سدس قيراط وستة أثمان ربع سدس قيراط وثلاثة أضع ثمن ربع سدس قيراط.

وما هو لوردة زوجة يوسف، ميراثا من زوجها المذكور ومن بنتها مريم، قيراط واحد ونصف قيراط وربع سدس قيراط وأربعة أثمان ربع سدس قيراط وأربعة أضع ثمن ربع سدس قيراط وسدسان اثنان من تسع ثمن ربع سدس قيراط.

وما هو لأولادها إبراهيم وأمين وفيلومينا وليلى، ميراثا من أبيهم يوسف وشقيقتهم مريم، سبعة قراريط وسدسان اثنان من قيراط وخمسة أثمان ربع سدس قيراط وستة أضع ثمن ربع سدس قيراط وأربعة أسداس تسع ثمن ربع سدس قيراط، باقى التركة المذكورة، بالفريضة الشرعية بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وحيث كانت ورثة بنت يوسف، وفريدة بنت صابات غائبتين، لم يدر موضعهما ولا حياتهما ولا موتهما، وكانت قد أمتا على نصيبهما، قبل غيبتهما البطر كخانة، فلا ينزع من يدها. والله أعلم (٢٨٧).

٢٩ - (السؤال)

سئل (٣٨٨) بإفادة من محافظة مصر مؤرخة فى ٢١ القعدة سنة ١٣١٩ عمرة ٦٥٨، مضمونها: أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبه جناب وكيل بطريـكـخانة الروم المتعلقة بالإجابة على السؤال طيه. إجابة طلبه والإفادة.

(الجواب)

السؤال المرفق بهذا يتضمن أن امرأة ماتت عن زوج وأم وبنتين وأختين وثلاثة إخوة لأبوين، وقد استغفهم به عما يخص كلا منهم على حسب الشريعة الغراء.

ونفيد عزتكم أن التركة الموروثة عن هذه المرأة تجعل على حسب قواعد الميراث المعروفة في تلك الشريعة الغراء من اثني عشر سهماً، ويزاد عليها واحد يسمى بالعمول به، أى بالزيادة، فيخص الزوج منها ثلاثة، فرضاً، وهو الربع عائلاً، ويخص الأم منها اثنان فرضاً، وهما السدس عائلاً، ويخص البنتين باقيها ثمانية، فرضاً، وهى الثلثان عائلاً، وبذلك استغرق أرباب الفروض التركة مع ما زيد عليها، وهو الواحد، ولا شئ للأختين، لأنهما عصة مع البنتين، ولا للإخوة، لأنهم عصة لأنفسهم، والكل يسقطون باستغراق الفروض التركة، والله سبحانه أعلم (٣٨٩).

العودة للدين الحق

٣٠- (السؤال)

سأل باشكاتب محكمة شرعية لواء نابلس: الشيخ عبده بكر التميمي، في رجل أقر أنه من طائفة الدرّوز، ويريد الآن أن يترك ما كان عليه من الاعتقادات الدرزية، ويعتقد الدين الإسلامي الحنيفي المبين، فهل، والحالة هذه، إذا أتى بالشهادتين، مع عبارة التبري من جميع ما يخالف دين الإسلام، يعتبر بنظر الشرع مسلماً ويعامل معاملة المسلمين فوراً؟ ولا يعد منافقاً؟ وإذا صح إسلامه بتلك الصيغة فما حكم من لم يقبل إسلامه من المسلمين؟ وهل يشترط لقبول إسلامه أن يكون رسمياً؟ أرجو الجواب.

(الجواب)

الذى قاله: إنه متى جاء الدرزي ونحوه طائعاً معلناً بأنه كان على عقيدته، وأنه رجع عنها، متبرئاً من كل دين يخالف دين الإسلام. وجب قبول قوله، واعتبر مسلماً. وقالوا، كذلك: إن من لم يقبل رجوع من يريد الأوبة إلى الإسلام يكون راضياً ببقائه على الكفر. وقالوا: إن أقل ما فى ذلك أن يكون أثماً سيئاً.

ثم إنه ليست لنا سنة تتبعها في اعتبار التحول إلى الإسلام مسلما منا، له ما لنا وعليه ما علينا في أخوة الدين إلا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وقد كان عليه السلام يقبل الرجعة إلى الإسلام بعد الردة، والإخلاص بعد النفاق، ولم يكن ينظر إلى من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وأن القرآن حق، والأخرة حق، وأن جميع ما فرض الله في كتابه واجب الأداء، وما منعه يجب عنه الانتهاء، إلا نظرة المسلم للمسلم، ولم يكن يفرق بين المسلمين في الإسلام، إلا أن يطلع الله على ما كن شخص من نفاق، أو قامت له على ذلك شواهد قاطعة. وكتب السنة شاهدة بذلك. فكيف لا نقنع من الناس بما قنع صلى الله عليه وسلم منهم؟ وكيف نطالبهم بأكثر مما طالبهم به؟ وهو صاحب الشريعة، وإليه المرد عند النزاع؟

فهذا الدرزي الذي اعترف بما كان عليه، وجاء الآن طائعا من نفسه يشهد أنه على الدين الحق، وأنه ينبذ كل دين يخالفه، يعد مسلما حقا. ومن لم يقبل منه ذلك يخشى أن ييؤ بها، نعوذ بالله! فليتنق الله المسلمون، وليرجعوا إلى حكم الله وحكم رسوله، ولا يكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم، والله ينقذهم مما صاروا إليه، وهو يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

أما اعتبار الراجع إلى العقيدة الصحيحة مسلما فلا يحتاج إلى أن يكون ذلك من طريق رسمية، بل يكفي أن يعلم الله عنه ذلك. ثم في جريان أحكام المسلمين عليه لا يحتاج إلا إلى أن يعرف الناس منه ذلك ويشتهر أمره بين من يعرفونه. والله أعلم (٣٩٠).

التبني وفقر الأبناء والأمهات

٣١ - (السؤال)

سئل (٣٩١) بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة في ٣ ذي القعدة سنة ١٣١٩ مرة ٣، مضمونها: أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبة مصلحة الصحة رقمية أول يناير الماضي، ثمة ١ المختصة بالاستفهام عما إذا كان يجوز شرعا تسليم الطفلة سيدة

بنت سارة التى وجدت بالمستشفى لعدم قدرة والدتها على تربيته وطلاتها من زوجها، هى ومن يماثلها، لمن يرغبون استلامهم لتربيتهم بطرفهم أسوة بالأطفال اللقطاء؟ تفاد النظارة بما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك . وطيه سبع ورقات .

(الجواب)

واقعة السؤال ليست مما يختص بباب الحضانة وحده، بل هى واقعة تشتمل مع ذلك على المحافظة على حياة الطفل، لعدم الوسائل للإنفاق عليه . فلينظر فى حال الأم، فإن كانت قادرة على حضانة بنتها والإنفاق عليها، والأب عاجز عن ذلك، وجب على الأم أن تحضن بنتها، ولا يجوز تسليمها لغيرها . وإن كانت الأم عاجزة عن التفريغ للحضانة والإنفاق، ألزم الأب بأن ينفق عليها، وأن يكل حضانتها لمن يلى الأم فى استحقاق الحضانة إن أبت الأم أن تحضنها . وإن كان الأب عاجزا عن الإنفاق وإعطاء أجر الحضانة، ولا فائدة من إجباره على ذلك، ووجد من يكفل تربيتها، وكان أبواها راضيين بتسليمها إليه، جاز ذلك حفظا لحياتها . والله أعلم (٣٩٢) . طيه الأوراق عدد ٧ .

٣٢- (السؤال)

سئل (٣٩٣) بإفادة من نظارة الحفانية، مؤرخة فى ١٧ الحجة سنة ١٣١٩ ثمرة ٩ مضمونها: أن حضرة مدير الصحة العمومية رام بإفادته ثمرة ٢٩، ضمن عشر الورقات طيه، معرفة ما إذا كان يجوز شرعا تسليم الأطفال الذين ليس لأهاليهم مقدرة على تربيتهم لمن يرغبون استلامهم لتربيتهم بطرفهم، بصرف النظر عن قبول أبيهم، للسبب الذى أوضحه حضرته؟ فالأمل الإفادة بما يرى .

(الجواب)

قد اطلعت على هذا الرقيم، وعلى ما جاء فى إفادة حضرة مدير الصحة،

المرفقة بهذا، من الاستفهام عما إذا كان يجوز تسليم الأطفال الذين ليس لأهاليهم قدرة على تربيتهن لمن يرغبون استلامهم، بصرف النظر عن قبول أبويهم، نظرا لما أوراه حضرته من أنه بعد تسليم الطفل «للإسبيلية» لعدم القدرة على تلك التربية، يصعب معرفة أبويه لأخذ قولهما في الرضاء بالتسليم للغير. فرأيت أن لا مانع في هذه الحالة من تسليمه لثقة قادر على حفظه. والله أعلم. وطيه الأوراق عدد ١٠.

حاشية: ويراعى في الثقة القادر أن يكون مسلما. والله أعلم (٣٩٤).

**فتاوى فى الأوقاف
والميراث والمشكلات المالية**

٣٣ - (السؤال)

سأل الشيخ أمين أبو يوسف، من الزقازيق، في: امرأة تدعى أنها مستحقة في أوقاف أهلية، وتستند في ثبوت نسبها للمواقف واستحقاقها في جزء من ريع تلك الأوقاف على ما جاء في تقرير النظر الصادر من إحدى المحاكم الشرعية من قول نظار الوقف المشتركين في النظر أن المعروف أن هذه المرأة من المستحقين .
فهل يجوز القضاء لها على المنكرين من المستحقين بمجرد ما جاء في ذلك التقرير؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

لا يجوز القضاء باستحقاق هذه المرأة حال إنكاره بناء على ما جاء في ذلك التقرير، بل لابد من إثباته بالطريق الشرعي . والله أعلم (٣٩٥) .

٣٤ - (السؤال)

سأل عبد العزيز أفندي العطار، بمصر، في: مستحقين لريع وقف وناظرة عليه مستحقة فيه، تصادقوا جميعاً على أن ناظرة الوقف وشقيقها يستحقان في هذا الريع تسعة قراريط، وبنات أخيها الأربعة أحد عشر قيراطاً بالسوية، وابن ابن أخيها أربعة قراريط . ومضى على هذا التصديق مدة . والآن تريد هذه الناظرة محاسبتهم على حساب شرط الواقف، وهم يريدون العمل بهذه المصادقة . فهل تكون هذه المصادقة صحيحة، ويعمل بها، ما دام هؤلاء المتصادقون موجودين، ولو خالفت كتاب الواقف، وعلى الناظرة العمل بها؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

نعم، هذه المصادقة صحيحة، ويعمل بها في استحقاق ريع هذا الوقف في حق هؤلاء المتصادقين، إذ هي لإقرار، وهو حجة قاصرة عليهم فيؤاخذون بها في حق أنفسهم ما داموا أحياء، ولو خالفت كتاب الواقف. وعلى النافذة العمل في قسمة ذلك الربيع بينهم على حساب تلك المصادقة. والله أعلم (٣٩٦).

٣٥- (السؤال)

سأل سعيد الطيب الرافعي، في: واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته، ثم من بعده فعلى بنتيه: فلانة وفلانة، وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد، ذكورا وإناثا، بينهم جميعا على الفريضة الشرعية، للذكر منهم مثل حظ الأنثيين، ثم من بعدهم فعلى أولادهم كذلك، ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك، ثم على أولاد أولادهم كما هنالك، ثم على أنسألهم وأعقابهم كذلك، للذكر منهم مثل حظ الأنثيين. على أن من مات منهم جميعا عن ولد أو ولد أو نسل أو عقب، عاد نصيبه لأصل غلة الوقف، ويقسم على مستحقى الوقف المتناولين لها. ومن مات منهم قبل أن يستحق شيئا في هذا الوقف وترك ولدا أو ولد أو نسل أو عقبا، قام ولده أو ولد ولده أو نسله أو عقبه مقامه في الدرجة والاستحقاق، واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حيا. . إلى آخر ما شرط.

ثم انقضى جميع أولاد الواقف أهل الطبقة الأولى، فهل - والحال ما ذكر - تنقض القسمة، وتوزع غلة الوقف على أولادهم على الفريضة الشرعية؟ أو تعود حصة كل من أولاد الواقف على أولاده؟ وهل من مات من أهل الطبقة الثانية قبل أن يستحق شيئا من هذا الوقف يقوم ولده مقامه، ويستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا، عملاً بشرط الواقف؟ وهل من مات من أهل الطبقة الثانية بعد الاستحقاق قبل انقراض الطبقة الأولى وعاد نصيبه لأولاده، يحرم أولاده بعد انقراض الطبقة الأولى ونقض القسمة؟ أو يبقون يتناولون نصيب أبيهم كما كانوا؟ عملاً بالظاهر من غرض الواقف، أو كيف الحكم الشرعي في جميع ذلك كله؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

نعم، تنقض قسمة ريع هذا الوقف بانقراض آخر طبقة أولاد الواقف موتاً، ويقسم الريع على أهل الطبقة التي تلى طبقتهم أحياء أو أمواتاً، بالفريضة الشرعية، حسب شرط الواقف، فما خص الحى منهم أخذه، وما خص الميت وله أولاد أو أولاد أولاد أخذه أولاده أو أولاد أولاده، بالتفاضل. ثم إذا قسم الريع على أهل الطبقة الثانية التي تلى طبقة أولاده المذكورين على هذا الوجه، انتقل نصيب من مات منهم عن ولد أو ولد إلى ولد أو ولدته أو ولدته. الخ. إلى أن تنقضى الطبقة الثانية فتتقضى القسمة أيضاً، وهكذا يعمل في باقى الطبقات.

ومن مات من أهل الطبقة الثانية أو التي تليها قبل الاستحقاق وترك فرعاً وارثاً أو أكثر، قام فرعه الوارث مقامه في الاستحقاق، واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً حسب ما شرط أيضاً. وبعد نقض القسمة لريع الوقف يقسم على من في الطبقة التي تلى طبقة أولاد الواقف، أحياء وأمواتاً، ويشارك أولاد من مات قبل الاستحقاق أولاد من مات بعد الاستحقاق قبل نقض القسمة، عملاً بفرض الواقف وشرطه من أن صلة الفرع صلة لأصله. وشرط الواقف استحقاق ولد من مات قبل الاستحقاق وقيامه مقام أصله، إنما هو لدفع توهم حرمان ولد من مات قبل الاستحقاق، فالنص عليه لا يقصد به الواقف حرمان ولد من مات بعد الاستحقاق قبل نقض القسمة، لدخولهم في أول كلام الواقف نصاً ولعقده صلته بصلة أصولهم. وحيث، فلا يعول على ما في هامش (الحامدية) لما علمت من مخالفته لغرض الواقف وقصده. والله أعلم (٣٩٧).

٣٦ - (السؤال)

سئل (٣٩٨) بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة في ١٢ رجب سنة ١٣١٨ هـ ثمة ٣٨١٨ مضمونها: إنه لوفاة من يدعى عرفان بك أحمد، نجل المرحوم كلثان هاشم، كريمة المرحوم أحمد طاهر باشا، وأحد مستحقى وقف الباشا المشار إليه، بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٠٠ م، عقيماً، كما وردت بذلك مكاتبة محافظة مصر المؤرخة ٢٦ شهره، ثمة ٢٠٩، وتطلب مستحقى الوقف توزيع استحقاق المتوفى على مستحقيه

حسب شرط الإيقاف ، قد أفتى من حضرة مفتى أفندى الديوان بأن نصيب المتوفى المذكور يتول لمن فى طبقته من الأحياء حال وفاته ، بما فيهم أربعة أنفار أولاد الأحياء من الطبقة الأولى بالسوية بينهم ، ذكورا وإناثا ، عملا بقول الواقف : (فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلاقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم) .

وحيث إن حضرة كرم بك طاهر أحد مستحقى الوقف أورى (٣٩٩) ، ضمن مكاتبته ، بعدم أحقية الأربعة المذكورين ، وهم أولاد كل من حضرات حسين بك طاهر والستات ربيعة هانم وحميدة هانم من أهل الطبقة الأولى فى نصيب المتوفى المذكور ، لعدم سبق دخولهم فى هذا الوقف ، كما جاءت بذلك مكاتبته قسم أول أوقاف مرفوق رقيم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠ مرة ١٦٨٦ ، فبناء عليه اقتضى ترقيمه لفضيلتكم بأمل أنه بعد الاطلاع على الأوراق مرفوقة وقدرها عدد ١٢ بحافظة بما فيها الشجرة المعمولة ببيان مستحقى الوقف المرقوم ودرجاتهم وصورة ووقيته والفتيا المعطية من مفتى الديوان ، نفاذ عما يتول إليهم هذا النصيب .

(الجواب)

قد اطلعت على رقيم عزتكم هذا المؤرخ فى ١٢ رجب سنة ١٣١٨ وعلى ما معه من الأوراق ، فرأيت أن الواقف رتب فى الموقوف عليهم ، وقال : طبقة بعد طبقة ، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها ، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره . وشرط أن مات منهم عن غير ذرية ولا إخوة ولا أخوات ينتقل نصيبه لأقرب الطبقات إلى هذا المتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم . وحيث إن عرفان بك أحد المستحقين فى هذا الوقف مات عقيما ، وليس له إخوة ولا أخوات ، فينتقل نصيبه من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم عملا بذلك الشرط ، بما فى ذلك أولاد الأحياء الأربعة المذكورون ، لأنهم من أقرب طبقة الميت أيضا وإن كانوا محجوبين الآن عن الاستحقاق بسبب الترتيب فى عبارة الواقف بين الأصل وفرعه . فهم وإن كانوا محجوبين عن أنصباء أصولهم بهم . إلا أنهم من أهل الوقف الموقوف عليهم ، فيستحقون فى هذا النصيب ، وتكون قسمته عليهم وعلى باقى أهل طبقته ، ذكورا وإناثا ، بالسوية ، لعدم اشتراط التفاضل فى جانبهم . والله أعلم . والأوراق عدد ١٢ بحافظة طيه (٤٠٠) .

٢٧- (السؤال)

سأل الشيخ أحمد محمد المراكشي، في: واقف شرط في وقفه البدء من ريعه بعمارته، ولو صرف في ذلك جميع غلته. وإن أعيان الوقف الآن متخرية ومحتاجة إلى العمارة، والناظر عليه ممتنع من دفع شيء من ريعه إلى المستحقين حتى يجرى العمارة، فهل لا يجبر على الدفع لهم؟

(الجواب)

ليس للناظر دفع شيء من ريع الوقف للمستحقين مع احتياجه إلى التعمير، لأنه مقدم على الدفع لهم. والله سبحانه وتعالى أعلم^(٤٠١).

٢٨- (السؤال)

سأل الشيخ محمد عز العرب، في: ناظر مؤقت على وقف يستحق فيه، أقام وكيله عنه حال ذلك النظر، ثم صادقه المستحقون على أنه أرشدهم ويستحق النظر بالشرط، وفصلت جهة الاختصاص باستحقاقه للنظر وحده طبقاً لشرط الواقف. وبعد ذلك اجر وكيله الذي وكله عنه أيام نظره المؤقت عينا من أعيان الوقف وأجاز هو عمله ورضى به، فهل تصرف الوكيل في ذلك نافذ؟ أو يحتاج إلى توكيل جديد لا تكفي الإجازة؟
أفيدوا الجواب.

(الجواب)

هذه الإجازة نافذة، لأن الناظر أجازها بعد أن انتهى النظر إليه شرعا، ولا يحتاج نفاذها إلى توكيل جديد. والله أعلم^(٤٠٢).

٣٩- (السؤال)

سأل محمد موسى، من الإبراهيمية، بأنه رهن أطيانا لآخر، ثم بعد الرهن وقفها، وقد حل الآن أجل مبلغ الرهن، وصاحبه يطالب به، فهل يجوز بيع تلك الأطيان لأجل سداد الدين الذى صار رهنا عليه؟
أفيدوا الجواب .

(الجواب)

صرح فى (الإسعاف) وغيره بأنه لو وقف الموهون بعد تسليمه صح، وأجبره القاضى على دفع ما عليه إن كان موسرا، وإن كان معسرا أبطل الوقف، وباعه فيما عليه، كما نقله فى (رد المحتار). وعليه، فإن كان الواقف فى هذه الحادثة معسرا، باع القاضى من الأعيان الموقوفة ما يفى بدين المرتهن، فإن بقى شىء منها فهو على وقفه، والله أعلم (٤٠٣).

٤٠- (السؤال)

سئل (٤٠٤) بإفادة من حضرة قاضى مديرية الشرقية، مؤرخة فى ٢٩ رجب سنة ١٣١٨هـ، ثمة ٧١٤ مضمونها: أن المرحوم السيد باشا أباطة وقف حال حياته جملة أطيان بمديرية الشرقية على نفسه أيام حياته، ثم من بعده على أولاده، الذين عينهم بكتاب وقفه، وخص كلا بجهة مخصوصة، ثم من بعد كل منهم على ذريته ونسله وعقبه، ذكروا وإناثا، بالفريضة الشرعية. وشرط النظر على ذلك لنفسه أيام حياته، ثم من بعده يكون كل واحد من أولاده الموقوف عليهم ناظرا على وقفه، ثم بعد كل منهم يكون النظر للأرشد فالأرشد من ذريته ونسله وعقبه. وشرط لنفسه ولأولاده الموقوف عليهم والأرشد فالأرشد من ذريتهم ممن يكون ناظرا بعد أصله: الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان متى شاء يفعل ذلك، ويكرره كلما بدا له فعله شرعا.

وقد فهم بعض من زعم أنه ناظر أن الشروط المذكورة تبيح له إخراج المستحقين، وضم حقوقهم إليه، وفعلًا أخرجهم وأخذ استحقاقهم لنفسه سنين عديدة.

وقد فهم القاضى المذكور أنه ليس للناظر إخراج المستحقين وأخذ استحقاقهم لنفسه شرعاً. وعرض القاضى المذكور ذلك على حضرة الأستاذ المفتى شفاهاً، وأقره على عدم الجواز، وفهم من سيادته أن سماحة قاضى مصر استفتاه عن حادثة كهذه للست بهية هانم، وأفتاه بعدم الجواز. ولكون من زعم أنه ناظر وأخرج المستحقين وجعل استحقاقهم لنفسه تحصل على فتاوى من بعض العلماء تساعده على ما فعله، كإخباره للقاضى المذكور لم يزل متردداً على المحكمة لإقامته ناظراً الآن بسبب صلحه مع من أخرجهم، وأنهم سيصادقونه على أرشديته واستحقاقه للنظر، وأورى ذلك القاضى أن هناك قصراً من المستحقين، ويخشى أنه لو قرره ناظراً يخرجهم ويجعل استحقاقهم لنفسه كما فعل عليه بإفادته منه عما إذا كان ذلك يمنع من إقامته ناظراً ولو صادقه البالغ من المستحقين على أرشديته واستحقاق النظر أم لا؟ ورغب إرسال صورة الفتيا المذكورة للعمل بمقتضاها فى الحال والاستقبال.

(الجواب)

متى ثبتت الأرشدية، وتحقق استحقاقه للنظر بالشروط، فلا مانع من تقريره فيه وتمكينه منه، على أنه لا يخرج المستحقين أو جماعة منهم ويعطى نفسه ما هو لهم، لأنه لا يملك ذلك. فيمكنكم أن تمكنوه من النظر وتضعوا فى صيغة التمكين شرط أن لا يخرج أحداً من المستحقين ليجعل نصيبه لنفسه. والله أعلم (٤٠٥).

٤١- (السؤال)

سأل عبد العظيم أفندى سليم، فى: رجل وقف أوقافاً على نفسه مدة حياته، ثم على من عينه فى كتاب وقفه، وشروطاً منها: أن النظر على ذلك لنفسه مدة حياته، ثم من بعده لزوجته، ثم من بعدها لإحدى بنتيه، ثم من بعدها لابنته الأخرى، ثم من بعدها للأرشد من المستحقين. ومنها أنه شرط الشروط العشرة

لنفسه مدة حياته، وشرطها أيضاً من بعده لزوجته مدة حياتها، ثم من بعدها لابنته الكبيرة، وسماها، وأختها، وسماها، مدة حياتهما. فهل بعد وفاة الوافق وزوجته الكبيرة، لا يكون لابنته الصغيرة الإدخال والإخراج والاستبدال وغير ذلك من باقى الشروط؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حيث شرط الوافق الشروط العشرة لابنته وأختها، اللتين سماهما مدة حياتهما، فقد اشتركتا معا فيما شرطه لهما الوافق من الشروط المذكورة. وحيث ماتت إحدى البننتين ولم يجعل الوافق ذلك لغيرها بعد موتها، فلا تملك البنت الثانية العمل بتلك الشروط على سبيل الانفراد. وإن كان الوافق قد أباح النظر لكل منهما مستقلة، فقد يكون من غرضه ألا تكون الشروط العشرة لما فيها من الخطارة إلا لهما معا مدة حياتهما. والله أعلم (٤٠٦).

٤٢ - (السؤال)

سأل حضرة يعقوب بك جبرى، فى: ناظر وقف أجر عينا من أعيانه مدة ثلاث سنوات، وقبل انتهائها أجر تلك العين مدة ثانية قدرها ثلاث سنوات أيضاً، والحال أن الوافق شرط فى وقفه ألا يؤجر وقفه أكثر من سنة، وهاتان الإجارتان بدون إذن القاضى. وقد تنازل الناظر عن مبلغ أجرة المدة الثانية لصاحب دين عليه، وكل من الإجاريتين لغير ضرورة، فهل لا يكون كل منهما صحيحاً، لمخالفته لشرط الوافق، وعدم إذن القاضى، وعدم الضرورة؟ وهل للمستحقين الرجوع على الناظر بما يخصهم فى مبلغ أجرة المدة الثانية التى تنازل عنها، ويكون ضامناً؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

يراعى شرط الوافق فى إجارة وقفه، فإن عين مدة الإجارة اتبع شرطه، وليس للناظر مخالفته، وإن كانت الإجارة أكثر من تلك المدة أنفع للوقف وأهله يرفع

الناظر الأمر إلى القاضى ليؤجره المدة التى يراها أصلح للوقف . وقالوا: لا يجوز لغير حاجة إجارة دار الوقف أو أرضه إجارة طويلة ولو يعقود . فالإجارة فى حادثنا غير صحيحة، لمخالفتها لشرط الواقف، ولم يأذن بها القاضى، ولم تقض بها ضرورة . أما التنازل عن الأجرة للدائن فلا يصح بحال، لأن الناظر ليس له أن يفى دينه من ريع الوقف، وإنما ريع الوقف يقسم بين المستحقين على حساب شرط الواقف . فللمستحقين فى كل حال مطالبة الناظر بما يستحقونه من مبلغ أجرة أعيان الوقف، ويرجعون به على الناظر لو فرض صحة الإجارة، لأن الناظر ضامن فى هذه الحالة حتماً . والله أعلم (٤٠٧) .

٤٢ - (السؤال)

سئل (٤٠٨) بإفادة من حضرة إبراهيم بيك مختار، مؤرخة فى ٥ شعبان سنة ١٣١٨ هـ مضمونها: أن واقفا وقف وفقاً قال فيه: وأما الثلثان، الستة عشر قيراطاً، باقى ذلك تصرف لعتقاء حضرة المشهد الواقف المومى إليه الموجودين الآن، هم: المصونة كلفدان، والمصونة كلبياظ البيضة الجركسية الجنس كلتاهما، والمصونة زينب، والمصونة فاطمة والمصونة تشريف الحبشية كل منهن، والأستى زهرة، والأستى زينب، والأستى سمود، والأستى فكشة السمره كل منهن، وسرور آغا، وفروج، وحبيب الحبشى كل منهم، وقاسم آغا الأسمر، ومن سيحدثه الله سبحانه وتعالى لحضرة المشهد الواقف المومى إليه من العتقاء، ذكورا وإناثا، سودا وبيضاً وجبوشا، والست زهرة السمره معتوقة حضرة المرحوم محمد سعيد باشا المشار إليه المعروفة الآن بزوجة المكرم على آغا الملاطيدلى، والمكرم الأستى عبد المتعال منصور، المعروف بتابع حضرة المشهد الواقف المومى إليه، ابن المرحوم الحاج منصور بن المرحوم الحاج سليمان، والمكرم محمد حسن جدارة الفراض بطرف حضرة المشهد الواقف المومى إليه، ابن المرحوم حسن جدارة ابن المرحوم محمد جدارة .

بحيث إن لكل نفر من عتقائه البيض والحبوش، ذكورا وإناثا، والأستى عبد المتعال ومحمد حسن جدارة والست زهرة السمره، المعروفة بزوجة المكرم على

آغا، المذكورين، ما عدا فرج وحبيب المذكورين، نصيبين اثنين، ولكل من عتقائه السمر وفرج وحبيب المذكورين نصيب واحد، يتفعون بذلك جميعا على الوجه المسطور. ثم من بعد كل من سرور آغا وقاسم آغا، محتوقى الواقف المومى إليه المذكورين، تكون حصتهم من ذلك لعتقائه، بيضا وسودا وجوشا، ذكورا وإناثا بالسوية بينهم. ومن بعد كل من باقى عتقائه سرور آغا وقاسم آغا المذكورين فلاولادهم ثم لأولاد أولادهم ثم لذريتهم ثم لنسلهم ثم لعقبهم، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم، طبقة بعد طبقة، ونسلا بعد نسل، وجيلا بعد جيل، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، يستقل به الواحد منهم إذا انفرد، ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع. على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد(٤٠٩) أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل. فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك، ينتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه فى ذلك. فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات، فلاقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم، وعلى من مات الموقوف عليهم قبل دخوله فى هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه فى الدرجة والاستحقاق منه واستحق ما كان أصله يستحقه أن لو كان الأصل المتوفى حيا باقيا لا استحق ذلك، يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين. فإذا انقرضوا جميعا بأثرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين، يصرف ذلك للفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيشما وجدوا، يجرى الحال (فى ذلك)(٤١٠) كذلك (وجودا)(٤١١) وعدما، تعذرا وإمكانا، أبد الأبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين.

وأورى بذلك الإفادة أن ما ذكر هو صورة الشرط المدون بكتاب وقف أبعادية المرحوم خليل آغا باستحقاق عتقاه وغيرهم وما يلزم اتباعه فيمن يتوفى منهم على مقتضى ما ذكر فيه.

وحيث إنه قد توفى واحد من الطبقة الثانية وقد يوجد اثنان من الطبقة الأولى

وإناث من الطبقة الثانية والثالثة والرابعة ، فماذا يكون فى تقسيم حصّة المتوفى وإحالة هذه ؟ نرجو الجواب ولكم الثواب .

(الجواب)

قد اطلعت على هذه الصورة ، فرأيت أن الواقف بعد أن ذكر الترتيب بين الأصل وفرعه بقوله : «الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها ، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره» ، شرط أن من يموت من عتقى قاسم آغا وغيرهم ممن ذكرهم لا عن ولد ولا ولد ولد ولا أسفل ولا إخوة ولا أخوات ينتقل نصيبه من ذلك لأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم .

وعلى ذلك ، يكون نصيب من مات من أهل الطبقة الثانية التى هى طبقة عتقى قاسم آغا المذكور وغيرهم لا عن ولد ولا ولد ولد ولا أسفل ولا إخوة ولا أخوات لمن فى طبقتهم من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم وهم أهل الطبقة الثانية جميعا بالسوية عملاً بشرط الواقف ، لأن من طبقتهم من الموقوف عليهم أقرب الطبقات إليه ، وإن كان فيهم من هو محجوب الآن عن الاستحقاق بسبب ما ذكره الواقف أولاً من الترتيب بين الأصل وفرعه ، لأنه وإن كان محجوباً عن نصيب أصله به إلا أنه من أهل الوقف الموقوف عليهم ، فيستحق فى ذلك النصيب ، أما من فى الطبقة الأولى والثالثة والرابعة فلا يستحقون شيئاً فيه .

وهكذا الحكم فى كل ما يماثل ذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم (٤١٢) .

٤٤ - (السؤال)

سأل عبد الفتاح إبراهيم ، من نامول ، قليوبية ، فى : رجل أنشأ وقفه على زوجته ، ثم من بعدها على أولادها ، ذكورا وإناثا ، بالسوية ، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أولاد أولادهم ، ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم ، طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل . الطبقة العليا

تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره . ويستقل به الواحد منهم إذا انفرد، ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع . . إلى أن قال : إلى حين انقراضهم أجمعين يكون ذلك وقفا على كل من أولاده من غير زوجته المذكورة وأقارب زوجته، الأقرب فالأقرب، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم مدة حياتهم، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده، ثم على أولاد أولاده، ثم على أولاد أولادهم، وذريتهم ونسلهم وعقبهم، على النص والترتيب المشروحين أعلاه إلى حين انقراضهم أجمعين يكون ذلك وقفا على كل من . . الخ .

فماتت الزوجة الموقوف عليها عن ابنتها من الواقف، فاستحققت ربع الوقف المشروط لها من بعد أمها، ثم ماتت تلك البنت، من غير عقب، عن أخى أمها شقيقها، أى أخى زوجة الواقف، وعن ولدى أخيها من أبيها فقط، أى ولدى ابن الواقف من غير زوجته . فهل، والحالة ما ذكر، يقسم ربع الوقف بينهم أثلاثا، الثلث لأخى الزوجة، والثلثان لولدى ابن الواقف، بدليل قول الواقف بالسوية بينهم؟ أم كيف الجواب؟

(الجواب)

يقسم ربع هذا الوقف على أخ زوجة الواقف، الذى هو خال البنت المذكورة، ولدى أخيها من أبيها المذكورين سوية بينهم، أثلاثا، لقول الواقف، بعد قوله : إلى حين انقراضهم أجمعين : (ويكون ذلك وقفا على كل من أولاده من غير زوجته وأقارب زوجته، الأقرب فالأقرب، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده . . الخ) .

وولدا أخ البنت من أبيها معتبران من أولاد أولاد الواقف، وخال البنت من أقارب زوجته، فينتقل الوقف إليهم بعد موت البنت بلا عقب . وبعد جميعهم فى طبقة واحدة بالنسبة للاستحقاق بعد الانتقال، فيقسم الربع عليهم بالسوية أثلاثا، ثم تجرى سائر الشروط على أعقاب كل منهم والحال ما ذكر فى السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم (٤١٣) .

٤٥ - (السؤال)

سأل حسين بك رمزي، من الفيوم، في: واقفة وقفت وقفها على نفسها أيام حياتها، ثم من بعدها على زوجها وعلى ذريته، إن رزقه الله منها شيئاً، وذرية أخيه، على السوية بينهم، ذكرهم كأنثاهم، ثم من بعدهم على أولادهم، وأولاد أولادهم، ونسلهم، وعقبهم، إلى آخر ما بيته في كتاب وقفها من الموقوف عليهم. وشرطت شروطاً منها: أن النظر لنفسها في حياتها، ثم من بعدها لزوجها، ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذريته وأخيه، ثم من بعدهم لمن بيته في كتاب وقفها. وشرطت أن يكون لها في كتاب وقفها الشروط العشرة في الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والبدل والاستبدال والإسقاط لمن شاءت، تفعل ذلك وتكرره، ثم من بعد وفاتها تكون الشروط المذكورة لزوجها دون غيره من أهل وقفها. ثم أخرجت في حياتها من وقفها ذرية أخ زوجها وأولادهم وأولاد أولادهم، ثم أدخلت غيرهم مكانهم. فهل إخراجها هذا للذرية أخ زوجها وأولادهم وأولاد أولادهم يعد إخراجاً لهم من الاستحقاق والنظر معاً؟ أو من الاستحقاق فقط، مع بقاء حق النظر لهم متى توافرت فيهم الشروط المعتبرة فيمن يستحقه، لعدم تعرضها في ذلك الإخراج لتغيير النظر أو شرطه؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأن التولية في الواقف خارجة عن حكم سائر الشرائط، لأن له فيها التغيير والتبديل كلما بدا له من غير شرط في عقدة الواقف، وليست مما يدخل في الشروط العشرة التي اعتيد اشتراطها للواقف أو لمن يشترطها له، وأنه لو شرط لنفسه في أصل الوقف استبداله والزيادة والنقصان ونحو ذلك جاز له أن يفعل ما شرطه لنفسه وقت العقد.

وصرحوا بأن شرط التغيير والتبديل راجع إلى مصاريف الوقف، وكذا الزيادة والنقصان الإدخال والإخراج، ولا يدخل فيه شرط النظر، كما سبق.

وحيث شرطت الواقفة في حادثتنا النظر لنفسها في حياتها، ثم من بعدها لزوجها، ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذريته وأخيه وغيرهم، على الوجه الذى بينته، وشرطت أن يكون لها فى وقفها الشروط العشرة فى الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والبدل والاستبدال والإسقاط، ثم أخرجت من وقفها ذرية أخ زوجها وأولادهم وأولاد أولادهم، وأدخلت غيرهم مكانهم، جاز كل من الإخراج والإدخال المذكورين بالنسبة لمصاريف الوقف، لا بالنسبة للنظر، فيكون الحق فى هذا النظر باقياً للأرشد من ذرية الأخ المذكور وغيرهم، على ما شرطته الواقفة، حيث لم تنص على إخراجهم منه، ولم يقع منها تغيير فيه ولا تبديل. والله أعلم (٤١٤).

٤٦- (السؤال)

سأل محمد فريد، نجل المرحوم رشوان باشا، فيمن وقف أطيانا زراعية على من عينهم وقت صدور هذا الوقف، وجعل لك منهم نصيباً على الشيوع. ومات الواقف، والمستحقون بعضهم بالغ والبعض قاصر. والوصى على القصر ناظرة الوقف. وقد اتفقت هذه الناظرة مع المستحقين البالغ على تسليم بعض الأراضى الموقوفة يديرونها كيف شاءوا ويستقلون بريعتها، وتدير هى البعض الآخر لنفسها ولبن فى وصايتها من المستحقين. واستمر العمل على ذلك، ثم طلبت ناظرة الوقف نقض هذا العمل، وأن تدير هى جميع الأراضى الوقف، بما لها من النظر استقلالاً، وتقسم الربيع على المستحقين بحسب استحقاقهم. فامتنع بعض المستحقين البالغ المتفقين معها من تسليمها ما بأيديهم من الأراضى؛ زاعمين أنها قسمة لا يصح الرجوع فيها إلا بالتراضى. فهل هذا الاتفاق الذى استمر عليه العمل المدة المذكورة يعد (٤١٥) قسمة إفراز، وتكون صحيحة، أم لا؟ وإن لم تكن صحيحة تجاب الناظرة لطلب نقضها ذلك، ولها ولاية التصرف فى جميع الموقوف بطريق نظرها الشرعى دون باقى المستحقين؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

المصرح به في كتب المذهب أن الوقف لا يقسم بين مستحقيه قسمة إفراد، بل قسمة حفظ وعمارة، وهي المهيأة، إن رضى الكل بها. ولئن أبى منهم بعد ذلك إبطالها، لأنها غير لازمة. وعلى ذلك، فللناظر في حادثتنا إبطال القسمة المذكورة، وأخذ ما بيد البالغ المذكورين من بعض الأراضى الموقوفة وصرف غلتها مع غلة باقى الوقف على جميع المستحقين بحسب شرط الواقف، لأن ولاية التصرف فى ذلك لها دون غيرها من المستحقين. والله سبحانه وتعالى أعلم^(٤١٦).

٤٧ - (السؤال)

سأل عثمان عبد الله، ناظر وقف مصطفى عبد الوهاب، المعروف بوقف الملاح، بإسكندرية، فى: رجل أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته، ثم من بعده على أولاده لصلبه، ذكورا وإناثا، بالفريضة، ثم من بعدهم على أولادهم، ثم على أولاد أولادهم، ثم وثم، طبقة بعد طبقة. الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها، على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه، فإن لم يترك ولدا ولا ولد ولد ولا أسفل فنصيبه من ذلك لمن هو فى درجته وذوى طبقته، فإن لم يكن فى درجته وذوى طبقته أحد فلبقية المستحقين معه فى الوقف والمشاركين له فى الاستحقاق. ومن مات منهم قبل دخوله فى هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه، وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك فرعا وارثا وعقبا، قام مقامه فى الدرجة والاستحقاق، واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا باقيا. كل ذلك مع مراعاة الفريضة الشرعية، وحجب الأصل لفرعه، إلى آخر ما ذكره الواقف.

ومن جملة مستحقى هذا الوقف رجل وامرأة من الطبقة الخامسة. ومات الرجل المذكور عن خمسة من الأولاد مرزوقين له من المرأة المذكورة. وبعد موته استحقوا نصيبه، ثم مات منهم أربعة عن أولاد استحقوا ما كان يستحقه آبائهم. ثم ماتت

المرأة المذكورة، مع وجود جماعة من المستحقين في طبقتها، عن ولدها الباقي من الخمسة المذكورين فقط، فهل ينتقل له نصيبها دون أولاد إخوانه، عملاً بقول الواقف المذكور؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

بموت المرأة المذكورة عن ابنها المذكور ينتقل نصيبها إليه خاصة، عملاً بشرط الواقف، على ما في السؤال. والله أعلم (٤١٧).

٤٨- (السؤال)

سئل (٤١٨) بإفادة من عموم الأوقاف، مؤرخة في ٢٥ شعبان سنة ١٣١٨، ثمة ٤٤٤٦، مضمونها: أن المرحوم خليل أغا أمين باش أغاى والدة المغفور له الخديو الأسبق، وقف في حياته عقاراً بمصر ومكتبتين، أحدهما يعرف: بالتركي، والثاني: بالعربي، وأنشأ ذلك على أن يصرف من ريعه بعد وفاته على المكتبتين المذكورين، وعلى خيرات عينها بحجة وقفه المسطرة في محكمة مصر الشرعية، المؤرخة في ١٨ شوال سنة ١٢٨٦ هـ. ثم بعد ذلك بنى مدرسة بخط الشهيد الحسيني، وسماها بالمدرسة الحسينية، وهي المشهورة الآن بمدرسة خليل أغا، ونقل إليها التلامذة الذين كانوا بالمكتبتين المذكورين، وصرف عليها من ريع الوقف المذكور، ثم في سنة ١٢٩٠ وقف أطيافاً بجهاً وجعلها على نفسه، ثم على خيرات، وعلى أن يصرف من ريعها مبالغ عينها على التلامذة الذين يوجدون بالمدرسة الحسينية المذكورة وعلى الخوجات وغير ذلك مما عينه الواقف المذكور. وأشار إلى المدرسة المذكورة في جملة مواضع في حجة وقف الأطياف المذكورة المسطرة من محكمة الغربية المؤرخة في ١٥ صفر سنة ١٢٩١ ثم مات الواقف المذكور وأحد النظائر الذي آل له النظر على الوقف المذكور جعل الشبايك التي كانت بالمدرسة المذكورة من جهتها البحرية والغربية حوانيت أجراها واستغل ريعها. ثم فتح باباً من الجهة البحرية وباباً من الجهة الغربية وجعل بهما سلماً

يوصل إلى الدور الثاني الذى كان من منافع المدرسة المذكورة، وجعله مساكن أجراها واستغل ريعها . فهل ما يستغل الآن من الحوانيت والمساكن المذكورة يكون مصرفه على المدرسة المذكورة خاصة، ولا يضم لغلة الوقف؟ وإذا احتاجت تلك المدرسة لذلك الدور الثاني يغلق الباب الموصل إليه لانتفاع المدرسة به، كما كان زمن الواقف، حيث إنه كان من منافعها فى زمنه؟ أو يبقى مستغلا للمدرسة خاصة دون باقى الوقف؟؟ ولذا اقتضى ترقيمه لفضيلتكم وإبعائه عن يد ناقله حضرة السيد محمد الدنف، مندوب شرعى الديوان، للإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك الإجراء على مقتضاه . أفندم .

(الجواب)

أما إعادة الدور الثاني إلى المدرسة كما كان فى زمن الواقف، فلا مانع منه إن احتاجت المدرسة فى الغاية المقصودة منها للواقف، وهى التعليم . وأما ما حدث فى أسفل المدرسة من الحوانيت، فإن كانت المدرسة فى غنى عنها، ولا حاجة للتلازمة إليها حال إقامتهم فيها، كما يظهر من مكاتبة سعادتكم، فريعتها يكون لها، ويصرف على التعليم، كما قصد الواقف، وذلك لأن الواقف بنى المدرسة، وأشار إليها فى كثير من كتب وقفه، فقد عرفها مصرفا للوقف من حيث هى مدرسة . وعرفت كذلك وقفا فى حياته ثم بعد وفاته إلى اليوم، فإذا هى بجميع أجزائها للتعليم لا للاستغلال الذى يوزع على المستحقين . فإذا استغنى التعليم عن بعض الأجزاء، كالشبابيك المذكورة، وكانت مصلحة الوقف فى استغلالها، واستغلت، كانت غلتها ناشئة عما هو للتعليم، فتصرف فيما يحتاج إليه التعليم أولا، وإنما ترد إلى أصل الغلة إذا لم يحتج التعليم إليها . وحالتها فى ذلك كحالة ما يؤخذ على التلامذة من المصاريف إن كان أولياؤهم يقدرون عليها، فإنها تصرف فيما قصده الواقف من المدرسة . والعمدة فى ذلك كله غرض الواقف من جعلها مدرسة بجميع أجزائها، فتبقى كذلك، ويعود كل شئ يحصل منها إلى المعنى الذى تضمنه كونها مدرسة، وهو التعليم . والله أعلم (٤١٩) .

٤٩- (السؤال)

سأل الشيخ يوسف صالح محمد الأزهرى، فى: رجل أنشأ وقفه على ولده، وسماه، ثم على وله وأولاد ولده ونسلهم، الذكور دون الإناث، الدرجة العليا تحجب الطبقة السفلى، بحيث يحجب الشخص فرعه، وأن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه، الذكور دون الإناث. فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد انتقل نصيبه لمن هو فى درجته، يجرى الأمر كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين. فإذا انقرضوا، وخلت بقاع الأرض منهم يكون وقفا على الإناث من ذرية الواقف، إناث الظهور دون البطون. فإذا انقرض أولاد الظهور كان ذلك وقفا على أولاد البطون، فإن أبادهم الموت كان ذلك وقفا على عتقى الواقف المذكور وذريته، الذكور والإناث، وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع.

ثم مات رجل عن أولاد أولاد ولد الواقف، ولم يعقب ذرية، ولم يوجد أحد فى درجته، بل الموجود فى الدرجة التى تلى درجته، أبناء أخيه لأبيه وبنات أخيه لأبيه، وأحد الابنين يتنمى إلى الواقف بجهة أبيه وجهة أمه، فما الحكم فى نصيب الميت الذى لم يعقب ولم يكن فى درجته أحد، وفقط الموجود فى الطبقة التى تلى طبقته: أبناء الأخ لأبيه وبناته، ولم يكن فى الطبقة النازلة إلا أولادهم؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأن الواقف إذا شرط انتقال نصيب الميت لأهل درجته، ولم يوجد فيها أحد، لا يختص بنصيبه أحد دون أحد، بل يسقط سهمه، وتقسم الغلة بتمامها على المستحقين بقدر أنصبتهم، كأن هذا المتوفى لم يوجد فيهم. وهو نص فى مسألتنا، فيقسم نصيب الرجل المتوفى المذكور، لا عن عقب، ولا أحد فى درجته، على المستحقين بحسب أنصبتهم كما ذكر والله أعلم (٤٢٠).

٥٠- (السؤال)

سأل الشيخ درويش على الرافعي، في: رجل وقف أرضاً وبها بناء وأشجار، ومن ضمن البناء حدائق ثابتة، وذلك مثل الوابور الثابت ولو ازمه بالأرض المذكورة، ولكن عند وقف الواقف للأرض لم يذكر المبانى ولم يخرجها من الوقف، فهل تكون تلك المبانى خارجة عن الوقف؟ أو داخله تبعاً للأرض؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

البناء، وغيره من الأشياء الثابتة تدخل في وقف الأرض تبعاً لها، وإن لم تذكر في صفة الوقف تصريحاً، كما ذكر ذلك علماؤنا. فالأبنية وما يتصل بها، والوابور الثابت في حادتنا هذه داخلة في الوقف. والله أعلم (٤٢١).

٥١- (السؤال)

سئل (٤٢٢) بإفادة من عموم الأوقاف، مؤرخة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠، نمرة ٤٥٨٢ مضمونها: أنه موقوف من قبل المرحومة الست عمتاز قادر، والدة حسين بك ١٠٠ فدان بناحية صرد غربية، على المرحوم الشيخ محمد عيد، ومن بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده إلخ، على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف المحرر من محكمة مصر الكبرى الشرعية وصادر أصله في غاية ذى الحجة سنة ١٢٧٢ ونقله في ٧ المحرم سنة ١٢٨٦.

ول وفاة محمد عيد عن ولديه حسن راقم والست زينب، ووفاة حسن راقم عن أولاده ستة هم: محمد وحسن وزينب وحميصة وأمينة وسكينة، ووفاة سكينة عن أولادها محمد وعبد العزيز وتوحيدة، ووفاة أمينة عن غير ذرية، ووفاة زينب بنت محمد عيد عن أولادها أربعة، هم: خديجة ونبوية وسكينة ومحمد عبده، ووفاة

سكينة- بنت عبد رب النبي غراب ، التى هى من أولاد زينب بنت محمد عيد- فى يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ عن زوجها وأولادها أربع ، هم : محمد عباس وثلاث بنات هن : وسيلة ونظيرة وشفيقة . مطلوب إعطاء الإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى استحقاق سكينة المذكورة الوقفى والإرثى .

(الجواب)

قد اطلعت على هذا الرقيم ، وعلى ما معه من الأوراق ، فرأيت أن الواقع صرح فى كتاب وقفه فى جانب الشيخ محمد عيد ومن معه من الموقوف عليهم : بأن ما هو لكل منهم يكون لمن بعده وقفا على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أولاد أولاد أولادهم ، ثم على ذريتهم ، ثم على عقبهم ، طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل إلى انقراضهم أجمعين .

ومقتضاه ترتيب استحقاق جملة البطن الأسفل على انقراض جملة البطن الأعلى ، فإذا انقرضت بطن من البطون يكون الوقف منحصرًا فى البطن الذى يليه ، ويستحق جميع الوقف جميع البطن الذى يلي البطن المنقرض . فإذا مات أحد من البطن الأعلى لا يتقل نصيبه لولده الذى هو فى البطن الأسفل مادام واحد فى البطن الأعلى ، وهكذا ، عملا بترتيب الطبقات . وعلى ذلك ، لا يكون نصيب سكينة بنت زينب من هذا الوقف لأولادها ، بل تعتبر كأن لم تكن ، ويكون الربيع جميعه لمن فى طبقتها ، لانحصار هذا الربيع فى هذا الطبقة . وأما استحقاقها الذى يورث عنها ، فيقسم بين ورثتها على فرائض الله تعالى ، لزوجها الربيع ، فرضا ، وباقيه لأولادها ، بالفريضة الشرعية بينهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين . والله أعلم (٤٢٣) .

٥٢- (السؤال)

سأل محمد بيك يوسف ، المحامى ، فى : أطيان موقوفة وقفا أهليا قدرها ثلاثمائة فدان تقريبا ، مؤلفة من قطع صغيرة كثيرة لا تقل عن ألف قطعة متفرقة وبعيدة بعضها عن بعض . ولهذه الأحوال ريعها قليل . ويوجد الآن من يشتريها

بشمن زائد عن قيمتها، ويمكن لناظر الوقف أن يشتري أطيافا بدلها قطعة واحدة، أكثر من تلك القطع ريعا وأحسن صقعا. فهل يجوز شرعا، والحالة هذه، لناظر الوقف أن يعمل هذا الاستبدال، وإن نهى الواقف عن الاستبدال في كتاب وقفه؟ أفيديو الجواب.

(الجواب)

تفرق أجزاء الأرض الموقوفة، وبعدها بين قطعها - كما هو مذكور في السؤال - مما يوجد النقص في قيمتها وريعها لا محالة، بل قد يؤدي إلى خرابها. والمصلحة للوقف في أن يستبدل بها أرض متضامة الأجزاء، تسهل إدارتها ويتيسر استغلالها بما هو أقل كلفة. فإذا وجد الناظر ما هو أحسن صقعا وأوفر ريعا - كما ذكر في السؤال - جاز الاستبدال، كما رجح جماعة من الفقهاء.

وأما الاستبدال بالنقود على نية شراء أرض بدل الموقوفة أجود منها تربة وأحسن صقعا وأوفر ريعا فلا مانع منه، ولا يصح أن يكون موضعا للنزاع إلا إذا خشى عليها الضياع بطمع النظار في أكلها. ولهذا يجوز الاستبدال بالنقود على النحو الذي ذكرنا، بإذن القاضي، على شرط أن تكون النقود في أمن من تصرف الناظر فيها إلا بشراء أرض البدل على الشرط السابق، بأن توضع في خزانة المحكمة أو في أي مأمن يراه القاضي حافظاً للنقود من امتداد يد الناظر حتى توجد الأرض البدل وتدفع فيها. والله أعلم (٤٢٤).

٥٢- (السؤال)

سئل (٤٢٥) بإفادة من عموم الأوقاف مؤرخة في ٢٣ رمضان سنة ١٣١٨، بتمرة ١٦٨، مضمونها: أنه معين بكتاب وقفي المرحومين الحاج ألاس آغا ومعقته بنبه قادن والدة عباس باشا الأول، الصادر من محكمة مديرية الجيزة بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٢٨٩ صرف مبلغ ثمانية عشر جنيها مصريا في كل سنة للشيوخ محمد

البغدادى، المعروف بإمام سراى المعتقة، مدة حياته، ثم من بعده يصرف ذلك لأولاده، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم، ثم لأولاد أولاده، ثم لأولاد أولادهم، ذكورا وإناثا، بالسوية، ثم لذريته، ونسلهم، وعقبهم. . الخ.

ولوفاة المذكور عن أولاده: محمود ومحمد وزهرة، صار إعطاء مرتبه هذا، بعد وفاته، إليهم بالسوية. ثم توفى الآن ولده محمود فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٠ عن زوجته وأولاده منها ثلاثة قصر: فاطمة وزهرة ونبيهة وأخويه شقيقه: محمد وزهرة، وحيث إنه مقتضى العلم بمن يثول إليه نصيب المتوفى المذكور فى هذا المرتب بالتطبيق لشروط الإيقاف الواضح على أحد الخمس ورقات طيه، فترجو الاطلاع عليها والإفادة بما يقتضيه المنهج الشرعى فى ذلك.

(الجواب)

قد اطلعت على هذا الرقيم وعلى ما معه من الأوراق، فرأيت فى صورة الشروط أن الواقف شرط فى الوقفين المذكورين شروطا منها أن يصرف من ريع ذلك بعد وفاته فى كل سنة ثمانية عشر جنيها مصريا للشيخ محمد بغدادى، مدة حياته، ثم من بعده يصرف ذلك لأولاده، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم، ثم لأولاد أولاده، ثم لأولاد أولاد أولادهم، ذكورا وإناثا، سوية، ثم لذريتهم ونسلهم وعقبهم، على النص والترتيب المشروحين، إلى حين انقراضهم.

ومن جملة النص والترتيب المذكورين اللذين صرح بهما الواقف فى جانب من عينهم أولا من الموقوف عليهم، أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل، وحيث مات محمود، أحد أولاد الشيخ محمد بغدادى، المذكور عن بناته: فاطمة وزهرة ونبيهة، المذكورات، فينتقل نصيبه من ذلك إليهن سوية بينهن أثلاثا، عملا بما يقتضيه كلام الواقف، ولا مدخل لزوجه وشقيقه فى ذلك النصيب. والله أعلم. وطيه الأوراق كما وردت (٤٢٦).

٥٤- (السؤال)

سأل سيد عبد الله، من سواهج، في : حانوت جار في وقف مؤجر من قبل ناظره لشخص مدة معلومة بأجر المثل، ولم تنقض مدة إجارته، فزاد آخر النظار في أجرة الحانوت المذكور زيادة فاحشة، من قبيل التعنت والإضرار بالمستأجر، فأجرها له الناظر المذكور ستين بعقد واحد قبل انتهاء مدة الإجارة الأولى، بالأجرة الفاحشة المذكورة، بغير ضرورة، وبدون إذن من قاض شرعى ولا بشرط الواقف. ويريد المستأجر الأول البقاء في ذلك الحانوت، مع دفع أجر المثل الذى أجر به أولا إن كانت لا تعتبر زيادة الإضرار المذكورة، وكانت الإجارة الثانية لاغية، أو مع دفع تلك الزيادة إن كانت معتبرة شرعا، نرجو الإفادة عن الحكم الشرعى فى ذلك .

(الجواب)

صرحوا بأنه لا يجوز لغير اضطراب إجارة دار الوقف أو أرضه إجارة طويلة ولو بعقود مترادفة، فإن وجدت حاجة إلى ذلك، كعمارة الوقف، بأن تخرب ولم يكن له ريع يعمر به، جاز لهذه الضرورة إجارتها مدة طويلة، بإذن القاضى .

وصرحوا بأن المتولى إذا أجر حوانيت الوقف إجارة مضافة، وقد أهمل الواقف بيان المدة، فتكون هذه الإجارة فاسدة .

وصرحوا بأن الناظر إذا أجر دار الوقف مدة معلومة، ثم زاد آخر فى أثنائها زيادة معتبرة فى أجزائها فتعرض الزيادة على المستأجر الأول، فإن قبلها فهو الأحق بها .

وصرحوا بأن الزيادة إن كانت إضرارا وتعتا لم تقبل .

ومما ذكر يتبين أن الإجارة الثانية، فى حادثة السؤال، فاسدة . وللناظر إبقاء المستأجر الأول فى ذلك الحانوت بأجرة المثل مطلقا، سواء الأجرة الأولى إن كانت الزيادة المذكورة إضرارا وتعتا، أو الأجرة الثانية إن لم تكن تلك الزيادة كذلك، وقبلها . والله أعلم (٤٢٧) .

٥٥- (السؤال)

سأل مرقص فهمي، بمصر، في: ناظر وقف أجر أعيانه بصفته ناظر وقف، وهي أطيان، إلى المستحقين ولشخص ذمی آخر بعقود مختلفة بطريقة الشيوخ، لكل من المستحقين قدر معين من الأفدنة، لمدة ثلاث سنوات. واقتسم المستأجرون الأطيان قسمة زراعية، ووضع كل منهم يده على قدره المعين بمقتضى عقده، فهل تكون العقود صحيحة، وقد دفع الذمی للناظر جزءاً من الأجرة مقدماً، ومات الناظر وحل محله ناظر آخر أجر الأعيان لمستأجرين آخرين، ولم يدفع للذمی ما عجله من الأجرة؟ فهل يصح له هذا التأخير؟ وهل للذمی حق الرجوع على الناظر الجديد بالأجرة المعجلة التي قبضها منه وصرفها في شئون الوقف؟ وهل إذا أجر الناظر على الشيوخ أعياناً من الوقف، وكان القسمة الزراعية بين المستأجرين ممكنة تكون الإجارة صحيحة؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

المصرح به في كتب المذهب أن إجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسدة، كما عليه الفتوى، وأنه لا يجوز، لغير حاجة، إجارة أرض الوقف إجارة طويلة، ولو بعقود متوالية. وعلى ذلك، فتأجير الناظر الأول على الشيوخ بعقود مختلفة - على ما في السؤال - فاسد شرعاً. ولهذا الذمی أن يرجع بما دفعه معجلاً من الأجرة في تركة الناظر الأول، وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة الناظر الثاني، متى تحقق أن مورثهم قبض ذلك وصرفه في شئون الوقف. وحيث إن الإجارة تفسد بالشيوخ، فليس للناظر الجديد أن يؤجر شائناً من الوقف وإن كانت القسمة الزراعية ممكنة. والله أعلم (٤٢٨).

٥٦- (السؤال)

سؤال مقدم من سعادة حسين باشا واصف، محافظة عموم القنال، والست أسماء حلیم، محرر على ورقة فتوى شرعية تمغة صورته:

مرسل لفضيلتكم الأوراق المتعلقة بالقرار الصادر فى شأن وقفية المرحوم إبراهيم باشا حلیم بتاريخ ١٤ ذى الحجة سنة ١٣١٤ من حضرة الفاضل الشيخ حسونة النواوى، شيخ الجامع الأزهر سابقا، لإطلاع فضيلتكم عليه والنظر فيما إذا كان هذا القرار صريحا فى أن السبب فى بطلان حجة الوقف المذكور هو عدم صحة الأحكام المشتملة عليها تلك الحجة بالنسبة لفساد الدعوى والشهادات من جهة الشكل فقط؟ أو أن السبب هو بطلان الوقف فى حد ذاته وتزوير الدعوى والشهادات؟ وعمّا إذا كان يمكن إعادة الدعوى لإثبات الوقف المذكور أمام المحاكم الشرعية بصورة أخرى صحيحة الشكل؟ أو أن ذلك كان ممتنعا بمقتضى هذا القرار؟

نؤمل التكرم بإفادتنا عن ذلك . أفندم .

(وصورة القرار المذكور):

بالإطلاع على مكاتبة نظارة الحقانية ثمرة ١٨ وعلى صورة الحجة الشرعية المرفقة بها، الصادرة من محكمة بور سعيد بتاريخ ٤ شوال سنة ١٣١٤ ثمرة ٣٠ المشمولة بختم المحكمة المذكورة، وعلى باقى الأوراق المرفقة بهذه المكاتبة الواردة لهذا الظرف، ظهر أن الأحكام التى تضمنتها تلك الصورة غير صحيحة شرعا لوجوه، منها .

أولا: أن فى كثير من الحدود المذكورة بل من الدعوى والشهادة نقصا وخللا .

ثانيا: أن توكيل المدعى عليه عن كريمة المتوفى المدعى عليها لم يتصل به علم القاضى الذى صدر منه الحكم، ولم يثبت لديه بالطريق الشرعى .

ثالثا: أن شهود وضع يد المدعى عليها على الأتيان والعقار لم يشهدوا عن معاينة لذلك، ولم يحكم به القاضى أيضاً .

رابعا: أن القاضى حكم بصدور الوقف فى حال حياته على كريمة وزوجتيه وعتقاه والجهات التى عينها، مع أن المذكور بالدعوى والشهادة أن الواقف أنشأ وقفه حال حياته على نفسه أولا ثم من بعده على من ذكر، وهو خلاف المحكوم به المذكور .

خامساً: أن وكيل المدعى عليها أنكر صدور الوقف على الوجه الذى ادعاه المدعى وجحدّه جحداً كلياً، فبطل الحكم لها فيما تستحقه، ومتى بطل فى البعض بطل فى الباقى .

سادساً: أنه حكم بالوقف قبل الحكم بالنظر، مع أن اللازم شرعاً هو العكس .

سابعاً: أنه حكم بالزوجية، مع كون المدعى عليه ليس خصماً فى إثباتها، لأن دعوى الزوجية بعد الوفاة من قبيل دعوى الوراثة، فيلزم أن تكون فى وجه خصم شرعى فى إثبات ذلك، والخصم فى إثبات دعوى الوقف على الوجه المسطور بالصورة المرفوعة لا يصلح خصماً لإثبات الإرث فى وجهه، لأن دعوى الوقف على وجه ما ذكر لا يتوقف إثباتها على إثبات الزوجية، فضلاً عن كون المتوفى غير متوطن بدائرة تلك المحكمة كما هو ظاهر من الدعوى والشهادة، فالحكم من قاضيهما بذلك غير نافذ شرعاً. والله أعلم.

(الجواب)

قد اطلعت على هذا السؤال، وعلى ما معه من صورة القرار، فظهر لى فيه أن غاية ما يفيد أنه الأشكال التى وردت عليها الدعوى والشهادة هى التى أوجبت بطلان الحكم بالوقف للأسباب المبينة بذلك القرار، وأنه كان يمكن إعادة الدعوى ثانياً بالوقف وسماعها متى كانت مستوفاة للشرائط المعتبرة شرعاً، لأن القرار المذكور لا يمنع مع ذلك، وليس فيه شيء يدل على تزوير الدعوى أو الشهادات. والله أعلم (٤٢٩).

٥٧- (السؤال)

سأل إسماعيل أحمد أباطة، من الشرقية، فى: واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته، ثم من بعد يكون ذلك وقفاً على نجله مدة حياته إلى حين انتقاله يكون ذلك وقفاً على ذريته ونسله وعقبه، ذكوراً وإناثاً، على الوجه الذى عينه. وشرط

الواقف المذكور أن النظر على ذلك والتولى عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لنجله المسمى إليه مدة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذريته ونسله وعقبه، طبقة بعد طبقة، ثم لرجل أمين صالح يقرره الحاكم الشرعى بمديرية الشرقية . وشرط الواقف المذكور أيضا أن له ولنجله المسمى إليه والأرشد من ذريته ممن يكون ناظراً فى الوقف بعد أصله ، الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإبدال والاستبدال متى شاء ، يفعل ذلك كلما بدا له فعله ، المرة بعد المرة ، وغير ذلك مما شرطه الواقف المذكور .

فهل إذا آل النظر للأرشد فالأرشد من تلك الذرية ، وأراد من يشول إليه النظر حرمان جميع المستحقين سواء من الوقف وإدخال نفسه بدلهم وحصر جميع الوقف فيه بما له من شرطى الإدخال والإخراج وغيرهما من الشروط المذكورة ، لا يكون له ذلك شرعاً؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

ظاهر قول الواقف أن له ولنجله والأرشد فالأرشد من ذريته ، ممن يكون ناظراً، الإدخال والإخراج . . الخ . . يفيد أن لكل منهم أن يفعل ذلك متى شاء بهواه ولو بدون رعاية مصلحة . وهذا الظاهر لا يمكن إرادته بالنسبة لإخراج غيره وإدخال نفسه بدله ، لأنه لا يصح إرادة ذلك للواقف ، لأنه أراد بوقفه إصلاح شأن ذريته لا إفساده . وعلى ذلك ، لا يسوغ لمن يكون ناظراً أن يحرم غيره ويعطى نفسه ، لأن الإعطاء يستلزم معطى له ، والإنسان لا يعطى نفسه ، لما فى (الإسعاف) من أنه لو قال : أرضى هذه صدقة موقوفة ، على أن للقيم أن يعطى غلتها لمن شاء من الناس ، جاز له أن يصرفها إلى الفقراء والأغنياء ولو من ولده أو ولد الواقف . ولو قال : جعلتها للأغنياء يطل الوقف . ولو جعلها لنفسه لا يجوز ، والوقف ومشيتته بحالهما ، لأن الإعطاء يستلزم معطى له ، والإنسان لا يعطى نفسه . والله سبحانه وتعالى أعلم (٤٣٠) .

٥٨- (السؤال)

سأل ناظر وقف سليم باشا أتوزير، بإفادة مؤرخة فى ١٧ شوال سنة ١٣١٨ غرة ١٩ مضمونها: أن الواقف المذكور شرط بأن يبدأ من ريع الوقف بعمارته، وبأطيان الوقف عزب بها محلات للسكن تخربت ويخشى من هدمها لو تركت ولم يعلم إن كان هذا الشرط يسرى عليها فى العمارة أم لا؟ ورغب الإفادة عن ذلك حيث إنها لم تذكر بحجة الإيقاف.

(الجواب)

المصرح به فى كتب المذهب أنه لو قال: أرضى هذه صدقة لله عز وجل أبداً، ولم يزد، تصوير وقفاً، ويدخل فيه ما فيها من البناء. وعلى ذلك تكون العزب المذكورة داخلية فى الوقف، تسرى عليها شروطه. وعلى الناظر عمارة محلات السكن المتخربة فيها من ريع الوقف المذكور، حيث تحقق احتياجها للعمارة^(٤٣١).

٥٩- (السؤال)

سأل حضرة الشيخ عبد الله حسين القاضى، الشهير بالعرين، من علماء دمنهور البحيرة، فى: رجل يملك أماكن ذكرها فى كتاب وقفه لها وحددها، وقال فيه: وقفت جميع هذه الأماكن على نفسى مدة حياتى، ثم تكون الدار الفلانية وقفاً على ولدى سليمان من غير شريك له فيها، ثم من بعده تكون وقفاً على ذريته، الظهور دون أولاد البطون، بالفريضة الشرعية، للذكر مثل حظ الأنثيين، وبقية أماكن المذكورة تكون وقفاً على ولدى سليمان المذكور وأختيه بنى: الحرمة عديلة والحرمة بهانة، للذكر مثل حظ الأنثيين، فإذا مات سليمان المذكور من غير عقب كانت الدار الموقوفة عليه المذكورة مع ما يخصه فى بقية الأماكن المذكورة لأختيه المذكورتين، فإذا ماتت الأختان المذكورتان مع وجود أخيهما المذكور يرجع نصيبهما له. ولا شيء لعقبهما مع وجود الأخ وذريته. فإن لم يكن له ذرية، كان الوقف على أولاد البطون من ذرية الأختين المذكورتين، على النص والترتيب المشروطين أعلاه.

ثم مات الواقف عن أولاده الثلاثة، ثم توفى ولده سليمان من غير عقب، فأل الواقف كله لأخته. ثم توفيت عديلة عن ولدها إبراهيم، ثم توفى إبراهيم عن ثلاثة أولاد: محمد و خليل وعديلة. ثم توفيت بهانة عن ولدين: حفيظة وسلومة، وعن أولاد ابن لها. ثم توفيت سلومة من غير عقب. ثم توفيت حفيظة عن خمسة أولاد إناث. فما الحكم الشرعي فيمن ذكروا؟.

(الجواب)

قول الواقف: فإن لم يكن له ذرية، كان الوقف على أولاد البطون من ذرية الأختين، على النص والترتيب المشروحين، يفيد: أن غرضه أنه بعد موت الأختين وموت أخيهما، ولا ذرية له، يكون الوقف على من يوجد من أولاد البطون من ذرية الأختين، وإن اختلفت طبقاتهم بالفريضة الشرعية عملاً بقوله: على النص والترتيب المشروحين، وهما اللذان ذكرهما أولاً بقوله: ثم تكون الدار وقفاً على ولدى سليمان، ثم من بعده تكون وقفاً على ذريته بالفريضة الشرعية. وحيث ماتت الأختان، ومات أخوهما سليمان، ولا ذرية له، فيكون الوقف حينئذ لمن كان موجوداً بعدهم من أولاد البطون من ذرية الأختين على اختلاف طبقاتهم.

والذى يظهر من السؤال، أن الموجود من أولاد البطون المذكور هم: محمد و خليل وعديلة أولاد إبراهيم بن عديلة، واحدة الأختين، وأولاد حفيظة بنت بهانة، ثانية الأختين، وأولاد ابن حفيظة المذكورة، فيشتركون جميعاً في ريع الوقف بالفريضة الشرعية بينهم، حيث كانوا موجودين عند موت الإخوة. ومن كان موجوداً من أولاد البطون من هؤلاء الذين قلنا باشتراكهم ومات، يعتبر كأن لم يكن، ويعود نصيبه لأصل الغلة لسكوت الواقف عنه، فتكون الغلة بتمامها لمن ذكر. والله أعلم (٤٣٧).

٦٠- (السؤال)

سألت الحرمة: فطومة بنت عوض أحمد الشقري، بمصر، في: امرأة تملك عشرين قيراطاً وجزأين من أحد عشر جزءاً من قيراط في منزل، وقفتهم على نفسها

أيام حياتها، ثم من بعدها على الوجه الذى عينته، وشرطت النظر على ذلك لها مدة حياتها، ثم من بعدها يكون النظر على العشرة قراريط لابن ابنها الذى سمته، وجعلت ريعها له، ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده وذريته ونسله وعقبه من كل طبقة مستحقة لذلك. وعند أيلولة ذلك لمسجد الحسين فلناظره وقتئذ، ويكون النظر على العشرة قراريط والجزأين لمعتقتها التى سمتها، وجعلت لها ستة قراريط من ذلك، ثم للأرشد فالأرشد من أولادها وذريتهم وعقبهم إلى انقراضهم. وعند أيلولة الستة قراريط لضريح السيدة زينب فلناظرها وقتئذ، وسكنت عن النظر على الأربعة قراريط والجزأين.

وقد ماتت الواقفة، وماتت المعتقة ولم تعقب، وآلت الستة قراريط لضريح السيدة زينب. ولهذه الواقفة بنت ابن أبيها، فهل يكون لها النظر على الأربعة قراريط والجزأين؟ حيث كانت من أقارب الواقفة، وإن لم يكن ذلك موقوفا عليها، ولا يولى النظر أحد من الأجانب ما دام أحد من أقارب الواقف صالحا للنظر؟ خصوصا وأن هذه الحصة وقفتها الواقفة على ثمن خوص وريحان وخبز قرصة يوضع ذلك ويفرق على تربة الواقفة، وتلك البنت هى الجارية صرف ذلك على التربة المذكورة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حيث سكت الواقفة عمن يكون ناظرا على الأربعة القراريط والجزأين فللقاضى توليه الناظر عليها، ومتى كانت بنت ابن الأب المذكورة صالحة للنظر على ذلك فعليه توليتها، وإن كانت تلك الحصة غير موقوفة عليها، لما فى (الإسعاف) من أنه لا يجعله من الأجانب ما دام يجد من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك. والله أعلم (٤٣٣).

٦١- (السؤال)

سأل الشيخ سيد عبد اللطيف، فى: واقف شرط فى وقفه النظر لاثنتين. وقد وكل أحدهما الثانى فيما يتعلق به من شئون الوقف. وبما لهذا الثانى من ذلك النظر

وتلك الوكالة أجر أرضاً من أعيان الوقف لآخر مدة معلومة بعقد شرعى شرط فيه عليه أن يزرع كل سنة من مدة الإيجار نصف تلك الأرض المؤجرة قطناً، ولم يبين فى هذا العقد أن النصف الذى يزرعه فى هذه السنة قطناً لا يزرعه كذلك فى السنة المقبلة، بل أطلق ولم يقيد. ثم طلب المستأجر من ذلك الناظر الوكيل المؤجر بأن يأذن له بزرع جميع تلك الأرض أول سنة من سنَى الإيجار قطناً، بعلّة أنها بكر لم تزرع قطناً فى العام السابق على تأجيرها، بشرط أنه لا ضرر فى ذلك عليها، وأنه لا يحصل منه زرعها قطناً فى السنة الثانية. وبعد هذا الطلب، تم الأمر على أن أذن الناظر المؤجر المذكور ذلك المستأجر بأن يزرع العشر فى جميع تلك الأرض قطناً زائداً على النصف المشروط زرعه أولاً قطناً، بشرط أن هذا العشر الزائد يخصم زرعاً من النصف الذى يستحق زرعاً قطناً فى السنة الثانية، وبشرط أن كل قطعة تزرع قطناً فى سنة من مدة الإيجار لا تزرع قطناً فى السنة التى بعدها. وقبل ذلك منه المستأجر المذكور، فهل ما أجراه الناظر المؤجر من الإذن بما ذكر على هذين الشرطين اللذين قيد بأحدهما الإطلاق السابق فى عقد الإيجار تقييداً مفيداً نظراً لما رآه وتحققه من المصلحة وعدم الضرر فى ذلك يكون معمولاً به، ولا مؤاخذه به عليه؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

نعم، يعمل بهذا الإذن على الوجه المذكور، ولا مؤاخذه به على الناظر الوكيل المؤجر، حيث تحقق أنه لا ضرر يعود به على الأرض، وأن المصلحة فيه، خصوصاً وقد دل أحد شرطيه على تقييد ما أطلقه أولاً، وهو تقييد مفيد. والله أعلم (٤٣٤).

٦٢ - (السؤال)

سأل عبد الوهاب أفندى وهبى، وكيل ناظرة وقف المرحوم خليل أغا، فى: واقف وقف وقفاً من ضمنه مكان نص عليه فى كتاب وقفه بقوله: فأما المكان المذكور يكون وقفاً على معتوقاته التسع، وسماهن، ومن سيحدثه الله له من العتقاء

الإناث، يتفجع بالسكنى فى المكان المذكور كل من معتوقاته التسع المذكورات ومن سيحدثه الله تعالى من العتقاء الإناث، على الدوام، مدة حياة كل منهن، ما دمن عزبات . وكل من تزوجت منهن سقط حقها من السكنى فى المكان المذكور، فإن تأيمت عاد حقها فى السكنى، وهكذا كلما تزوجت وتأيمت يجرى الحال فى ذلك كذلك، وتستقل بالسكنى فى المكان المذكور الواحدة منهن إذا انفردت ويشارك فيه الاثنان فيما فوقهما عند الاجتماع (يتبادلن) (٤٣٥) ذلك بينهن كذلك إلى انقراضهن . . إلى آخر ما نص عليه .

وقد استقل بالسكنى فى هذا المكان واحدة ممن حدث من العتقاء الإناث بسبب تأييمها، وسكن معها ولدها إبراهيم وزوجته وبتتها زينب وزوجها، وما زالوا مستمرين على السكنى معها فى هذا المكان، فهل لهم الحق فى السكنى معها حال كون الواقف لم يشترط السكنى إلا لمعتوقاته؟ وأن الواحدة منهن تستقل بالسكنى إذا انفردت وكانت غير متأيمة، ولم يشترط السكنى لأولاد واحدة منهن ولا لزوجات أبائهن ولا لأزواج بناتهن؟ أم ليس لهم الحق فى ذلك؟ وإذا لم يكن لهم ذلك الحق يلزم الناظر على هذا الوقف منعهم عن السكنى فى ذلك المكان لعدم شرط الواقف السكنى لهم فيه؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

من المقرر شرعا أن شرط الواقف كنص الشارع، فى أنه يتبع ويجب العمل به . فشرط الواقف السكنى فى ذلك المكان لكل من هؤلاء المعتقات التسع ومن يحدث له من العتائق الإناث على الدوام ما دمن عزبات، وأنه إذا تزوجت واحدة منهن سقط حقها فى السكنى، وإن تأيمت عاد لها حقها فى السكنى، وإن الواحدة منهن تستقل بالسكنى فى المكان المذكور إذا انفردت . لا ريب بعبء العمل بهذا الشرط فيمن سماهن الواقف ما دمن موصوفات بالتأيم وفيمن يحدث له من العتائق الإناث ما دمن على هذا الوجه، ولا يتناول غيرهن بالنسبة للحصر والتعيين والتقييد فى كلامه .

وحيث انفردت هذه المعتقة الحادثة واستقلت بالسكنى فى ذلك المكان لتأيمها

بناء على ذلك الشرط ، فيقتصر هذا الاستقلال عليها ولا يشمل غيرها ، إذ شموله لغيرها خروج عن غرض الواقف الذى دل عليه ذلك الشرط دلالة ظاهرة . وقد قلنا : إنه كنص الشارع فى وجوب العمل به ، واتباعه ليس إلا فى قصر السكنى على تلك المعتقة المستقلة ، فليس لغيرها ، من ابنا وزوجته وبناتها وزوجها ، حق السكنى فى ذلك المكان وإلا لزم العدول عن غرض الواقف . وقد قلنا : إن مراعاة غرضه واجبة ، فعلى الناظر منع هذا الابن مع زوجته وتلك البنت مع زوجها من السكنى فى ذلك المكان ، عملا بشرط الواقف .

أما قولهم : «إذا كان الموقوف عليهم ذكورا وإنانا ، فإن كانت الدار ذات حجر ومقاصير ، وكان لكل واحد منهم حجرة يسكنها يعلق عليه بابها ، فلكل واحد من الذكور أن يسكن أهله وحشمه وجميع من معه ، ولكل ابنة منهم أن تسكن زوجها معها فى الحجرة التى هى فيها . وإن لم يكن لها حجر ، وكانت دارا واحدة لم يستقم أن تقسم بينهم ولا تقع فيها مهابة ، فسكنها لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم » . فمحل فى الموقوف عليهم أنفسهم إذا أرادوا أن يسكنوا معهم من هو تابع لهم لا يمكن انفصاله عنهم بحكم ضرورة المعيشة ، كما نراه فى صريح عبارتهم ، وفيما إذا أطلق الواقف ولم يقيد ذلك بشرط .

والابن والبنت المذكوران لم يكونا ممن أباح الواقف لهم السكنى ، وإنما الموقوف عليها ههنا هى تلك المعتقة ، وقد نص الواقف على أنه لا يجوز لها أن تسكن زوجها معها ، بل متى تزوجت سقط حقها فى السكنى ، فيجب أن يكون الأمر على ما شرط . فإذا رجع لها الحق التأيم لم يجز لها أن تسكن معها إلا ما هو من قبيل الحشم وما لا بد منه كبناتها وأبنائها القاصرين الذين فى حضانتها ، ومتى تجاوزوا سن الحضانة سقط حقهم فى السكنى ووجب أن يخرجوا من دار أمهم إلى دار من استحق حضانتهم . فإن كانوا من الفقر بحيث لا يجدون ما يسكنون فيه ، جاز أن يسكنوا معها على طريق التبعية إلى أن يتزوج الإناث ويبلغ الذكور راشدين . فإذا تزوج الإناث لا يسوغ سكناهن ، وإذا تأيمن لا يسكن كذلك ، لأنهم بمجرد تزويجهم خرجوا عن أن يكن تابعات لوالدتهن التى لها الحق فى السكنى . وكذلك الأولاد الذكور إذا بلغوا راشدين لا يكون لوالدتهن حق فى إسكانهم معها ، سواء تزوجوا أو لم يتزوجوا ، عملا بصريح ذلك الشرط .

وأما تصریحهم بجواز الإعارة دون الإجارة، فقد عللوه بأن الإعارة لا توجب حقاً للمستقر، بل المستقر بمنزلة ضيف إضافة، بخلاف الإجارة. وعلى هذا، فلا يكون لهذه المعققة المستحقة للسكنى أن تسكن أولادها معها على سبيل الدوام وتطالب به كأنه حق منحه من قبل الواقف، لأن ذلك مما يخالف حكم الإعارة. والله أعلم (٤٣٦).

٦٣- (السؤال)

سأل عثمان بك خالد، فى: إنسان وقف وقفاً على الجامع الأزهر وتكية المرحوم عباس باشا الأول، وجعل النظر على الوقف لمن يكون شيخاً على الجامع ولمن يكون شيخاً على التكية. ووزع الواقف الربيع، فجعل للجامع الأزهر ١٤ (ط) وللتكية ١٠ (ط) شائعاً (٤٣٧). واتفق أن معتدياً اعتدى على أرض الوقف وغصب منها مقداراً معلوماً، فرفعت الدعوى من شيخ التكية، وهو أحد الناظرين على هذا المختصب يطالبه برد ما اغتصب وريعه للوقف كله. فهل تصح هذه الدعوى من ذلك الناظر منفرداً، أو لابد من رفعها من الناظرين معاً؟ خصوصاً إذا لاحظنا أن تصرف هذا الناظر الذى رفع الدعوى يعود بمحض الفائدة على الوقف كله؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأن الناظرين كالوصيين، لا ينفرد أحدهما بالتصرف بدون إذن الآخر أو إجازته إلا فيما استثنى، ومن جملة الخصومة، فينفرد بها أحدهما. وعلى ذلك، تصح دعوى الخصومة المذكورة من أحد الناظرين المذكورين بانفراده متى كانت الخصومة فى منفعة الوقف، وكانت الأدلة التى يقيمها الناظر للمخاصم مما يفيد غلبة الظن بأن القضاء يكون فى مصلحة الوقف. والله أعلم (٤٣٨).

٦٤- (السؤال)

سأل عبد الوهاب أفندى وهبى، وكيل نظارة وقف المرحوم خليل أغا، بإفادة

مؤرخة في ٢٥ شعبان سنة ١٣١٩ مضمونها: أن هذا الواقف شرط أن يصرف في أجرة خمسة عشر نفرا من حملة كتاب الله يقرءون في كل شهر ثلاث ختمات، كل خمسة منهم يقرءون ختمة، وعين مكانها وزمانها، وأن يصرف ما تدعو الضرورة لصرفه عليهم من ثمن مأكّل ومشرب وبن قهوة وغير ذلك، برأيه حسيما يؤدي إليه اجتهداه، وأن يصرف على أجرة خمسة أنفار من حملة كتاب الله وفي سائر لوازمهم من مأكّل ومشرب وبن قهوة وغير ذلك، برأيه حسيما يؤدي إليه اجتهداه، يقرءون في كل سنة ثلاثا وعشرين ختمة، وعين زمانها ولم يعين مكانها. ورغب السائل الإفادة عما إذا كان يسوغ لناظر الواقف حصول قراءة الثلاث والعشرين ختمة المذكورة بواسطة الخمسة الأنفار المذكورين في منزله، حيث لم يعين الواقف مكان قراءتها؟

(الجواب)

على الناظر العمل بما شرطه الواقف من قراءة خمسة أشخاص ثلاثاً وعشرين ختمة على الوجه الذي عينه الواقف، في أي مكان، سواء كان في منزله أو غيره، إذ غرض الواقف إنما هو قراءة هذه الختمات. وحيث لم يعين مكان القراءة، فعلى الناظر إقراؤها بمنزله أو بغيره، فإن في قراءتها مطلقا موافاة غرض الواقف، وهو المطلوب. والله أعلم (٤٣٩).

٦٥- (السؤال)

سأل الشيخ محمد الصادق السنوسي، في: واقف وقف أطيانا بأرض مصر على أن يصرف ريعها لتسعة وثلاثين رجلاً من فقراء المدينة المنورة القيمين بها، المشتغلين بطلب العلم الشرعي، على الوجه الذي عينه. وشرط النظر على ذلك لنفسه، ثم من بعده للشيخ محمد الصادق، أحد المهاجرين إلى المدينة المنورة، ثم من بعده لرجل من أهل الفقه من مستحقى الوقف المذكور ينتخب منهم، بالصفة التي ذكرها الواقف. ثم مات الواقف، وآل النظر للشيخ محمد الصادق، فنظر في

شئون الوقف ومصالحه، وعين بالمدينة، حال وجوده بها تسعة وثلاثين رجلا، وهم المذكورون، وصرف لهم .

ونظرا لكون الأطيان الموقوفة المذكورة بأرض مصر، والنظر في مصالحها واستغلال ريعها يقتضى الإقامة بمصر، وكونها محل توطن الناظر، عاد إليها ذلك الناظر لتعاطيه النظر في شئون الوقف . وفى أثناء غيابه بها، صدر إعلام شرعى بعزله من محكمة المدينة المنورة، هذا نصه :

«هذه حجة شرعية، وثيقة تحررت مرعية، صدرت بمجلس الشريعة المطهرة، بمحكمة المدينة المنورة، بين يدى سيدنا البحر الهمام، محرر القضايا والأحكام، مولانا الحاكم الشرعى الحنفى، عامله الله تعالى بلطفه الخفى، الواضع اسمه وختمه الكريمين أعلاه، دام فضله ومجده وعلاه، مضمونها :

هو أنه لما طال النزاع بين أهل العلم وطلبة العلوم، وبين الشيخ محمد الصادق ابن الحاج أحمد السنوسى المغربى، الناظر المقام من قبل المرحوم الشيخ أحمد البابى الحلبي، المقيم بمحروسة مصر القاهرة على تعيين تسعة وثلاثين نفرا من المشتغلين بطلب العلوم الشرعية بالمسجد الشريف النبوى من الأفاقيين^(٤٤٠)، وجلب حاصلات وغلات الموقوف على ذلك بديار مصر المحروسة وتوزيعه على الأشخاص المستحقين فى كل شهر . وفى أثناء المنازعة المذكورة، فر الناظر محمد الصادق المذكور، ولم يعين وكيلًا من قبله فى إجراء الخيرات المذكورة، وتعطل إجراء معاش المستحقين لعدم وجود الناظر المذكور وعدم وجود وكيل من قبله . فرافع بعض أهل العلم من الموظفين مع والد الناظر، وهو الحاج أحمد السنوسى، على أنه وكيل من قبل ابنه الشيخ محمد الصادق، المذكور، فى صرف المعاش المذكور، فأجابه بأنه ليس بوكيل . فبقى أمر الخيرات المذكورة معطلاً، فرفعت الحادثة إلى مقام إفتاء المدينة المنورة، فصدر الجواب من مقام الإفتاء المشار إليه بما صورته .

أسأل الله المولى الكريم ذا الطول، التوفيق والإعانة فى الفعل والقول، حيث تبين لدى مولانا الحاكم الشرعى، وفقه الله تعالى، أن وظيفة الوقف شاغرة، فعليه أن يقيم ناظرا يصحبه دفتر أسماء المستحقين ويوقفه على مضمون شرط الواقف،

لينظر في أمور الوقف وحسابه، وقلدر المقبوض، ويتطلب واردات الوقف ويجمعها ويعطى من كان مستحقاً طبق شرط الواقف. إذ الحاكم الشرعى ولى من لا ولاية له، ويملك ولاية الوقوف بوجه الشرعى، ففى (تنقيح الحامدية): سئل فى ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه، وتعطلت مصالح الوقف، لعدم ناظر يباشره، فهل للقاضى إقامة قيم على الوقف بغية ناظره إلى أن يقدم؟ ويسوغ للقيم التصرف السابق للمقام هو مقامه؟.. أجاب: نعم. والمسألة من (الخيرات من الوقف) عن (الإسعاف) أ.هـ.

والحالة هذه، والله سبحانه وتعالى ولى الهداية، وبه العصمة والحماية^(٤٤١)... الفقير إلى عفوريه القدير: عثمان بن عبد السلام الداغستاني، مفتى المدينة المنورة، الحنفى، عفى عنه.

فبناء على ذلك، قدم جماعة من الأشخاص المعينين استدعاء لمقام الشرع الشريف الأنور يطلبون عزل الناظر المذكور بالكلية، وإقامة جناب المحترم الفاضل المدرس بالحرم الشريف النبوى السيد الشيخ مصطفى صقر، ابن المرحوم السيد محمد صقر، ناظراً على الخيرات المذكورة، لما فيه من الكفاءة واللياقة والديانة والأهلية لذلك. فبعد تحقيق فرار الناظر المذكور لدى مولانا الحاكم الشرعى، والاطلاع على الفتوى الشرعية المذكورة، لم يجد بداً من إقامة ناظر على الوقف المذكور بموجب الفتوى الشرعية المذكورة. فاستخير بمن له مناسبة بالشيخ مصطفى صقر، المذكور، وهم جناب المحترمين الأفاضل من المستحقين وغيرهم، وهم حضرة الشيخ خليل أفندى الخربوطى، المدرس بالحرم الشريف النبوى ابن إبراهيم، وجناب الفاضل المدرس بالحرم الشريف النبوى محمد بن محمد كمال الدين الأحميسى، وجناب الفاضل المدرس بالحرم الشريف النبوى الشيخ محمد أحمد بابا الشنقيطى، وجناب المدرس بالحرم الشريف النبوى الشيخ محمد بن أحمد العمرى، وجناب المحترم السيد محمد أفندى هاشم بن حسين أفندى هاشم، والشيخ محمد سعيد النجارى، ابن عبد السيد، فأخبروا بكفاءة ولياقة وأهلية جناب الشيخ مصطفى صقر، المولماً إليه، وأنه من جملة المستحقين. فعزل مولانا الحاكم الشرعى، المشار إليه، الناظر محمد الصادق، المذكور، عن النظارة على

وقف وخيرات المرحوم أحمد البايى المذكور، عزلاً عن النظارة بالكلية، لظهور خيانتة . وأقام ونصب مولانا الحاكم الشرعى جناب المحترم الفاضل السيد الشيخ مصطفى صقر، المذكور، ناظراً ومتولياً على وقف وخيرات المرحوم الشيخ أحمد البايى الحلبي، المذكور، لتحقق أهليته، وأمره بالقيام على ذلك بالديانة والأمانة، وتولى الله تعالى، وإجراء العمل بمقتضى شرط الواقف أحمد البايى، المذكور، عزلاً وتولية كلاهما صحيح شرعى، صدر عن أهله، ووقع فى محله، موافقاً للشرع الشريف. وقبل النظارة المذكورة، والتزم القيام على الوقف والخيرات المذكورة جناب السيد الشيخ مصطفى صقر، الموماً إليه، وما وقع صار بالطلب كتبه وتسجيله .

تحريراً فى غاية شهر ذى الحجة الحرام سنة ١٣١٨ .

فهل، مع كون مصر القاهرة محل توطن الناظر، وكون الأقطان الموقوفة بالقطر المصرى، وكون ذلك الناظر لم تثبت عليه خيانة بحكم قضائى غير هذا الإعلام، ولم يحصل منه تقصير فى العمل بما شرطه الواقف، وكونه ناظراً بالشرط من قبل الواقف، وكون غيابه عن المدينة إنما هو للنظر فى مصالح الوقف، وكون المدينة ليست محل توطنه، يسوغ لقاضى المدينة عزله عن النظر المشروط له من قبل الواقف، بناء على ما ذكر بهذا الإعلام؟ أو لا يسوغ؟ وإذا كان لا يسوغ، فلا يعتبر عزله إياه، خصوصاً وأنه ليس فى دائرة ولايته، ويكون باقياً فى النظر ويتصرف فى الوقف على حسب شروط واقفه، ولا تعتبر إقامة الناظر الثانى المذكور؟ ويكون ذلك الإعلام غير معمول به شرعاً، بحيث لا يكون حجة للناظر الثانى؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

حيث كان الناظر بالشرط متوطناً بمصر القاهرة، وكانت الأقطان الموقوفة بالقطر المصرى، فلا يسوغ لقاضى المدينة عزل ذلك الناظر من النظر عن هذا الوقف، لأن هذا الناظر، بالنظر لمحل توطنه عند تعيينه ناظراً من قبل الواقف وبعده، خارج عن

دائرة ولاية قاضى المدينة، فليس له عزله لخروجه عن دائرة ولايته. وعلى تسليم أنه فى تلك الدائرة، فلا يجوز له عزله بلا خيانة، فقد صرح فى (الملتقى) و (الآشياء) وغيرهما من كتب المذهب بأنه لا يجوز للقاضى عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة، فلو عزله القاضى وولى غيره لا يصير ذلك الغير ناظراً. أ. هـ.

فمزل قاضى المدينة لذلك الناظر بناء على غيابه عن المدينة، واعتباره ذلك خيانة غير صحيح مطلقاً، سواء كان هذا الناظر فى دائرة ولايته أم لا. فإنه لو كان فى دائرة ولايته وغاب عنها إلى محل الأطيان الموقوفة للنظر فى مصالحها واستغلال ريعها وصرفه للمستحقين، لا يعد ذلك خيانة يبنى عليها عزله من النظر، فهو باق فى النظر الذى شرطه الواقف على حسب شرطه، ولا يعتبر عزله من النظر بناء على ما ذكر بهذا الإعلام. كما أنه لا يعتبر نظر الناظر الثانى الذى نصبه قاضى المدينة ناظراً لعدم صحة نصبه، فلا حق له فى النظر، ولا يكون هذا الإعلام حجة له فى ذلك، بل الحق فيه للناظر الأول الذى اتصل به اختيار الواقف، ولم يثبت ما يوجب عزله، والله سبحانه وتعالى أعلم (٤٤٢).

٦٦- (السؤال)

سئل (٤٤٣) بإفادة من حضرة الشيخ إبراهيم الظواهري، شيخ الجامع الأحمدى، مؤرخة فى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٢ عمرة ٢ مضمونها: إنه بعد تشريف الورقة طيه، المنقولة بالحرف الواحد من وقفية المرحوم شاكربيك، بأنوار المطالعة تعلم مع العلم بأن الست فطومة، الموقوف عليها الستة القراريط، توفيت ولم تعقب أصلاً. يرجو التكرم بإفادته عن مصرف الستة القراريط الموقوفة عليها، هل تصرف للعلماء بعد موتها، لشدة فقرهم؟

(وصورة الورقة المذكورة):

«فالخصصة التى قدرها ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً، على الشيوع الشرعى فى ذلك، تكون وقفاً مصروفًا ريعه إلى حرمة المصونة الست فطومة، بنت المرحوم الشيخ حسن سعودى، تنتفع بذلك وبما شاءت من سكنى وإسكان وغلة واستغلال بسائر الانتفاعات الشرعية الوقفية أبداً ما عاشت إلى حين وفاتها، يكون

ذلك وقفا مصروفاً ريعه لمن يحدثه الله لها من الأولاد، ذكورا وإناثا، للذكر منهم مثل حظ الأنثيين، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده، ثم على أولاد أولادهم، ثم على أولاد أولاد أولادهم، ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم، طبقة بعد طبقة ونسلًا بعد نسل، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها، بحيث يحجب كل فرعه دون فرع غيره. يستقل به الواحد منهم إذا انفرد، ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع. على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم، يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين.

والحصة التي قدرها اثنا عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً على الشيوخ الشرعى في كامل المنزل المذكور يكون وقفاً مصروفاً ريعه على عتقائه، وهم: خورشيد الأبيض الجركسى ابن عبد الله، والأسطى عائشة السوداء بنت عبد الله، والأسطى زعفران السودان بنت عبد الله، على ما بين فيه، ما هو لخورشيد المذكور أربعة قرايط من ذلك، وما هو للأسطى صباح والأسطى عائشة المذكورتين، ستة قرايط من ذلك، مناصفة بينهما، وما هو للأسطى زعفران المذكورة (٤٤٤) قيراطان اثنان باقى ذلك، يتفقون بذلك إلى حين انقراضهم أجمعين. ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده، ذكورا وإناثا، إلى حين انقراضهم أجمعين. يكون ذلك وقفاً مصروفاً ريعه إلى العلماء المدرسين بالجامع الأحمدى وإلى العواجز والعميان بمسجد سيدى أحمد البدوى، ما هو إلى العلماء المدرسين ثلاثة أرباع ذلك وما هو إلى العواجز والعميان الربع باقى ذلك، فإن تعذر الصبر على طائفة من ذلك انتقل نصيبها للآخرى، وإن تعذر الصبر على الجميع يكون ذلك وقفاً مصروفاً ريعه للفقراء والمساكين المسلمين أينما كانوا وحيشما وجدوا.

(الاجواب)

بالاطلاع على ما هو مسطور بالورقة المرفقة بهذا الرقيم، ظهر أن قول الواقف بعد ذكر شرائط وقف الحصة التي قدرها اثنا عشر قيراطاً: «إلى حين انقراضهم أجمعين يكون ذلك وقفاً مصروفاً ريعه إلى العلماء».. الخ.. لا يمكن أن يعلق فيه

الجار والمجورور - أعى: إلى حين انقراضهم - بىكون التى بعده، بل هو غاية لىكون وقفا مصروفا رىعه على عتقائه التى فى أول الشروط، لأن الانقراض غاية لاستحقاق العتقاء وذراىهم. فإذن لابد أن يكون قوله: «لىكون ذلك وقفا»، المذكور بعد الانقراض، كلاما مبتدأ مستأنفا أفاد: أنه بعد انقراض كل من السلسلتى فى الحصتى، يتقل رىع الوقف إلى العلماء ومن معهم على حسب شرطه. والإشارة فى لفظ «ذلك» تضم كلا من السلسلتى على حكمه، على معنى أن يكون ذلك بوقف الأول عند انقراض مستحقىه مصروفا رىعه إلى العلماء. . الخ. . وذلك الوقف الثانى عند انقراض مستحقىه مصروفا رىعه إلى العلماء. . الخ. . وضم أمرىن على معنى التوزىع الذى هو معنى «أو» على الحقيقة فى إشارة واحدة معروفة فى اللغة، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (البقرة: آية ١١١) فالواو التى هى ضمىر معرفة احتوت على فرىقین معا، وإن كان المعنى على التعرىف، أى قالت اليهود: لن ىدخل الجنة إلا من كان هودا، وقالت النصارى: لن ىدخلها إلا من كانوا نصارى.

وكما يفهم ذلك المعنى على حسب المعروف فى اللغة، يفهم على حسب المؤلف فى العرف أيضا، وعلى فرض وجود من ىنازع فى ذلك ىقال: إن الواقف حذف من الأول بدلالة الثانى، وهو معروف فى اللغة والعرف كذلك.

وعلى هذا يكون نصىب فطومة، إذا لم يكن لها أولاد، راجعا إلى العلماء ومن معهم مباشرة. والله أعلم (٤٤٥).

٦٧ - (السؤال)

سأل الشىخ حسين البشلاوى، من بشلة، بمركز مىت غمر، دقهلىة، فى: أطفىان موقوفة على جماعة قسموها بىنهم مهابأة لىتصرف كل منهم فى نصىبه بالزرع وغيره بن فىهم الناظر على تلك الأطفىان، لكونه مستحقا فىها، وقد أجر هذا الناظر حصة فى الوقف مدة ثلاث سنىن قبض أجرتها مقدما وثلاث سنىن أخرى قبض أجرتها مقدما، وثلاث سنىن أخرى قبض أجرتها مقدما، والمستأجر فى الكل واحد. وفى

أثناء ذلك مات الناظر المؤجر المذكور، وتولى بعده على الوقف ناظر آخر، واستمر المستأجر واضعاً يده على الحصة المذكورة إلى أن انتهت مدة إجارته المذكورة. ونظراً لأيلولة حصة الناظر المؤجر الميت المذكور، بعد موته، لبنته، ورضائها بتلك القسمة، وإقرار الناظر الذى تولى بعد أبيها على هذه القسمة، وعلى أن يؤجر كل من المستحقين نصيبه فى الوقف، بمن فيهم البنت المذكورة، قد أجرت هذه البنت نصيبها للمستأجر الأول مدة ثلاث سنين بعقد واحد بأجرة المثل قبضتها معجلاً. واستمر المستأجر واضعاً يده على حصتها بحق الإجارة. وعند نهاية هذا العقد، أجرت نصيبها المذكور بعقد ثان مدة ثلاث سنين بأجرة المثل، قبضتها مقدماً من المستأجر، ووضع يده على ذلك النصيب وتصرف فيه بحق الإجارة، بمشاهدة الناظر وعدم منازعته فى ذلك. وبعد مضى مدة من مدة العقد الثانى أجرت هذه البنت للمستأجر نصيبها المذكور مدة ثلاث سنين أخرى بعقد ثالث، بأجرة المثل، قبضتها منه معجلاً. ونحن الآن فى مدة العقد الثانى، وقد قامت الآن هذه المؤجرة تريد فسخ العقد الثانى والثالث المذكورين، وتطالب المستأجر بالأجرة عن المدد التى أجرها أبوها أولاً، مع ثبوت قبضه لها معجلاً، حين كان ناظراً قبل موته، ومضى مدة من وقت موته إلى الآن. فهل والحالة هذه، يكون لها ذلك؟ أو ليس لها ذلك؟

(الجواب)

لا حق للبنت المؤجرة المذكورة فى المطالبة بالأجرة التى تعجلها أبوها، الذى كان ناظراً، عن مدد الإجارة الصادرة منه، لأن ذمة المستأجر برئت منها بتعجيلها. كما أنه لا حق لها ولا للناظر الذى تولى بعد أبيها فى فسخ العقد الثانى الذى صدر منها بتأجير نصيبها بأجرة المثل التى قبضتها معجلاً ومضى منه مدة تصرف فيها المستأجر بماله من حق الانتفاع بالإجارة بمشاهدة الناظر المذكور. أما العقد الثالث، فإن جددته بعد انتهاء العقد الثانى، وكان الناظر مقراً عليه، صح، وإلا فلا. والله أعلم (٤٤٦).

٦٨- (السؤال)

سأل محمد أفندي رشدى ، رئيس قلم مدنى وتجارى محكمة الزقازيق الأهلية ، فى : أماكن موقوفة كانت قائمة على أرض وقف ، وتخربت بمرور الزمان ، وصارت عديمة المنفعة ، ولا غلة ولا ريع لوقفها لكى يمكن أن تعمر منه كلها أو بعضها . فناظرة الوقف ، التى هى إحدى مستحققيه ، أعطت إلى رجل بالإيجار إلى طول الزمان النصف فى أرض الأماكن المذكورة ، وعينت عليه دفع الإيجار سنويا بقيمة معينة هى أجر المثل ، واستلمت منه قيمة أجرة أربعين سنة مقدما ، وباعت له النصف فيما وجد من الانتقاض على أرض الأماكن المذكورة ، وأذنته بالبناء والتعلى ، على أن كل ما بناه وجده يكون ملكا مطلقا له ، مع حق القرار له فى ذلك .

وبناء على ذلك ، بنى هذا الرجل أماكن على الأرض المذكورة ، وصارت ذات غلة وريع . ثم تولت ناظرة أخرى على الوقف قامت تعارض فى ذلك بأن شرط الواقف لا يقتضى التأجير أزيد من سنة ، فهل ما ذكر يعد تحكيرا؟ ولناظرة الوقف ولاية هذا العمل بنفسها بدون إذن القاضى ، حيث إن حكم التحكير غير التأجير؟ وما بناه هذا الرجل بمقتضى ذلك الإذن يكون ملكا له ، مع حق القرار ، يتصرف فيه بأنواع التصرفات مادام قائما بأجر المثل؟ ولا حق لهذه الناظرة الحالية فى تلك المعارضة؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

صرحوا بأنه إذا تعطل الانتفاع بالأرض الموقوفة جاز تحكيرها بأجر المثل ، وإن الاحتكار عقد إجارة يقصد به استبقاء الأرض الموقوفة مقررة للبناء والتعلى أو للغرس أو لأحدهما ، وإن البناء الذى يبنيه المحتكر بإذن القاضى أو الناظر فى الأرض للمحتكرة يكون ملكا له ، وبه يثبت له حق القرار ، وعليه أجر المثل المقرر على الأرض .

والطريقة التى جرت عليها الناظرة ، فى حادثة السؤال هى بعينها طريقة التحكير وإعطاء حق القرار لمدة طويلة ، بدلالة الإذن منها بالبناء والتعلى على الطريقة

المعروفة في الأحكار . فما بناء هذا الرجل ، بإذن الناظرة ، صار حقه وملكه يتصرف فيه بالبيع ونحوه من التصرفات الجائزة ، وبه ثبت له حق القرار ، وعليه أجر المثل ما دام ذلك البناء ، ولا حق للناظرة الحالية في المعارضة في ذلك بناء على شرط الواقف المذكور ، لأن ما جرت عليه الناظرة الأولى هو بعينه طريقة التحكير ، كما قلنا . والله أعلم (٤٤٧) .

٦٩- (السؤال)

سئل (٤٤٨) بإفادة من حضرة شيخ الجامع الأزهر ، مؤرخة في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣١٩ ، غرة ١٩٦ ، فيما إذا كان لوقف ناظران ، واستأجر أحدهما أطيان الوقف برضاء صاحبه ، وإذن من سماحة قاضى محكمة مصر الكبرى الشرعية ، وبعد تمام عقد الإجارة المذكورة اشترط المستأجر على نفسه أن يحافظ على الأطيان وحدودها ومساقبها ومراويها من تعدى الغير عليها ، بحيث إذا تعدى أحد على شيء من ذلك يكون ملزوماً بالدفاع والمرافعة عنه أمام جهة الاختصاص ، ولا يكون له حق في مطالبة الناظر المؤجر بشيء على الإطلاق في نظير ما ينشأ عن ذلك . وإنه إن لزم للوابور الذى بتلك الأطيان تصليحات في مدة الإجارة تكون مصاريفها من طرفه خاصة . فهل لو صرف شيئاً في سبيل ما ذكر يكون له حق الرجوع به على الوقف ، مع الشروط المذكورة ، وعدم الإذن له بذلك الصرف من الناظر المؤجر؟ أم لا؟

(الجواب)

ليس لأحد الناظرين أن ينفرد بالتصرف دون الآخر ، على قول أبى حنيفة ومحمد ، وهو الذى عليه العمل ، إلا إذا كان أحدهما وكيلاً عن الآخر أو مأذوناً من قبله .

والحادثة المستثول عنها ليس فيها شيء من ذلك ، وعلى هذا فليس للناظر المستأجر أن ينفرد بالصرف بدون وكالة أو إذن من الناظر الثانى ، فإذا صرف شيئاً في سبيل ما ذكر بالسؤال بدون تلك الوكالة أو ذلك الإذن كان متبرعاً بما صرف ، وليس

له أن يرجع به على الوقف، خصوصاً مع اشتراطه ذلك على نفسه. والله أعلم (٤٤٩).

٧٠- (السؤال)

سؤال مرسل من قبل حضرة حمودة أفندي عبده، المحامي، مضمونه: أن المرحوم عباس باشا الأول وقف ستمائة فدان بناحية كفر ششتا على كل من زوجات المرحوم السيد محمد أسعد البغدادي، وهن: ليلي وزهرة وأسمهان، وعلى بنته حافظة، وعلى أولاد أخويه عبد الحميد وعبد الوهاب، بالسوية. ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده. ثم على أولاد أولاده، ثم على أولاد أولادهم، ثم على نسلهم وعقبهم، طبقة بعد طبقة ونسل بعد نسل وجيلاً بعد جيل، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى بنفسها دون غيرها، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره. ويستقل به الواحد منهم إذا انفرد، ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع. على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق. فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات، فلأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم، يتداولون ذلك بينهم إلى انقراضهم.

ثم توفيت إحدى الزوجات، وهى الست أسمهان، عقيماً وليس لها إخوة ولا أخوات مشاركون لها في الدرجة والاستحقاق، وانقرضوا جميعاً، ولا توجد طبقة أقرب للمتوفاة المذكورة سوى بنتى حافظة المشاركة للمتوفاة في الدرجة والاستحقاق، وهما مريم وزينب، فهل يثول حصة أسمهان المذكورة لهما، عملاً بالشرط؟ أم لا؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قول الواقف: فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات، فلأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم يقتضى أنه يموت أسمهان، إحدى الزوجات،

عقيماً وليس لها إخوة ولا أخوات مشاركون، ينتقل نصيبها لأقرب الطبقات إليها، وهو من في درجتها من باقي الزوجات، وحافضة، البنت وأولاد الأخوين، فإذا كانوا انقرضوا جميعاً - على ما في السؤال - ولا أولاد لهم سوى بنتى حافضة كانتا موصوفتين بأنهما أقرب الطبقات لأسمهان، فينتقل نصيبها إليهما مناصفة حيث لم يكن في طبقتها سواهما. والله أعلم (٤٥٠).

٧١ - (السؤال)

سئل (٤٥١) بإفادة من حضرة شيخ الجامع الأزهر، مؤرخة في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣١٩ مرة ٢٦١ مضمونها: إذا استأجر أحد ناظرى الوقف أطيان الوقف برضاء صاحبه، وإذن القاضى مدة معينة، وشرط على نفسه أن يسلم الأطيان المؤجرة فى نهاية المدة، وإن تأخر عن التسليم، فى حال عدم تجديد الإيجار إليه مدة أخرى، يحسب عليه الإيجار ضعف ونصف أصله لمدة سنة علاوة على مدة العقد، وإنه لو خالف أى شرط من شروط عقد الإيجار أو تأخر عن سداد أى قسط من أقساطه كان لصاحبه المؤجر الحق فى فسخ العقد بدون احتياج لاتخاذ وسائل قانونية، وعندها يصير إشهار مزاد تأجير الأطيان، فإن أجرت بأقل من الجرة التى استأجر يحسب الفرق عليه، ويكون مكلفاً بتسليم الأطيان إلى المستأجر الجديد.

فهل إذا انتهت مدة التأجير المتفق عليها، وكان المستأجر خالف شروط العقد، وتأخر عن سداد أقساط الإيجار، ورفعت عليه قضايا من المؤجر بسبب ذلك، ويقام الأطيان فى يده يضر بالوقف، ولم يوافق على التأجير لغيره بأجرة أكثر مما استأجر، تعنتاً منه، وتأجيرها لذلك الغير مصلحة للوقف، يجوز لصاحبه أن ينفرد بالتأجير، نظراً لما تقدم، بإذن القاضى؟؟

(الجواب)

إذا امتنع أحد الناظرين من التأجير تعنتاً، وكان التأجير مصلحة للوقف، فيرفع الناظر الثانى الأمر للقاضى ليطلق له التصرف، وحينئذ يسوغ له الانفراد بالتأجير. والله أعلم (٤٥٢).

٧٢- (السؤال)

سأل محرم عبد الظاهر خورشيد، فى: رجل كان مستحقاً فى وقف والده، ومات، وآل نصيبه من بعده لأولاده، عملاً بشرط الواقف. وبعد أن مات ظهر عليه ديون أراد أربابها الحجز على نصيبه فى الوقف الذى آل من بعده لأولاده، فهل يجوز لهم ذلك شرعاً؟ أو لا يجوز ويكون الحق فى النصيب المذكور لأولاد الميت المديون، لانتقاله لهم بشرط الواقف ولا يعتبرون ذلك تركة عن أبيهم المديون حتى يحصل الحجز عليه من أرباب الديون؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

هذا النصيب خاص بهؤلاء الأولاد بانتقاله إليهم بموت أبيهم، حيث شرط الواقف ذلك، ولا يعتبر تركة مورثة لهم عن أبيهم، فلا يصح الحجز عليه من قبل أرباب تلك الديون، لأن ديونهم إنما تتعلق بتركة الميت، وليس هذا النصيب تركة، فلا يرد الحجز عليه، بل هو استحقاق وقفى خص الواقف به من عينه، وهم الأولاد المذكورون بعد موت أبيهم، فلا يصح الحجز على حصصهم، كما قلنا. والله أعلم (٤٥٣).

٧٣- (السؤال)

سأل محمد أبو سن، فى: رجل اسمه الحاج درويش أبو سن، بنى مسجداً بإسكندرية للعارف بالله سيدى عبد الرحمن الأعرج. وبنى للمسجد المذكور مطهرة وأماكن عليها حال حياته. ثم مات، فجاء شقيقه محمد بيك أبو سن ووقف على المسجد المذكور جملة عقارات، وصار ناظراً عليها وعلى المسجد المذكور وما يتبعه من تلك الأماكن التى كان يستغلها حال حياته لجهة المسجد المرقوم، حيث كانت معلومة للكافة بأنها وقف للمسجد المذكور على وجه الشهرة، ولم يشتهر أنها مملوكة للباني ولا لغيره، بل المعلوم أنها وقف من جملة ملحقات المسجد المذكور. وكان الناظر المذكور قد أسكن بعض أقاربه بها مدة إلى أن توفى وتوفيت الساكنة عن

ورثة تصرفوا فى تلك الأبنية بالبيع بمقتضى عقود عرفية سنة ١٣٠٢ حال كون مورثهم ليست وارثة لبانى المسجد شرعاً . ثم لما تقرر أحد أولاد محمد بيك أبو سن ناظرًا على وقف والده والمسجد المذكور بعد بلوغه ، تنازع مع واضع اليد بالمحكمة الأهلية ، فصدر حكمها بأنه قبل الفصل فى الموضوع يكلف الناظر بأن يقدم فتوى شرعية من فضيلة مفتى الديار المصرية بما يقتضيه الحكم الشرعى فى هذا البناء ، إن كان بإنشائه على مطهرة المسجد من قبل الواقف يلحق بوقف المسجد المذكور ، ولو لم يصرح بذلك فى كتاب وقفه حتى مات ؟

فهل يكون الحكم كذلك ، والحال ما ذكر بهذا السؤال ؟ وقد جرى عرف الناس أجمع أن من بنى مسجدًا وجعل له مطهرة ولو احق فوقها يكون ذلك تابعًا للمسجد بعد الإذن بالصلاة فيه ، أم كيف الحكم؟؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

متى كان نظار الوقف السابقون يستغلون هذه الأماكن للمسجد باعتبارها وقفًا ، ومضت الشهرة والسماع عند الكافة بأنها وقف ، ولم تعرف بأنها ملك ، وتحقق كل ذلك ، وجب أن تعتبر وقفًا ، لأن تعلق الوقف بالعين يثبت بالشهرة والسماع عند تحققهما ، ولا قيمة حيثئذ للعقود التى فى أيدي المدعى عليهم ، لأنه ليس للبائعين ملك صحيح فى تلك الأعيان بعد مضى الشهرة والسماع وتحققتهما . والله أعلم (٤٥٤) .

٧٤ - (السؤال)

سئل (٤٥٥) بإفادة من مديرية الجيزة ، مؤرخة فى ٦ ذى الحجة سنة ١٣١٩ نمرة ٥٤٠ ، مضمونها : أن من ضمن صور العقود الواردة من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ نمرة ١٥٨ صورة عقد مسجلة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ نمرة ١٧٠٤٣ تشتمل على مبيع (٣ فدان) من السيد مصطفى الأصيلى إلى السيد حسن مصطفى ، بناحية برطيق ، التابعة مديرية هنا . وبإجراء التحريات

اللازمة لنقل التكليف، تبين أن تلك الأطنان وقف . وحيث يقتضى أخذ رأى حضرتكم فى جواز تنفيذ هذا البيع ونقل التكليف باسم المشتري من عدمه اقتضى ترقيمه بأمل النظر والإفادة .

(الجواب)

من المقرر أن بيع الوقف لا يجوز ، وإن الواقف لو شرط بيعه فى عقدة الوقف كان ذلك الشرط باطلاً ، بخلاف ما إذا شرط استبداله أو استبدله القاضى للمصلحة فإن الاستبدال يكون صحيحاً . وعلى هذا ، فلا يجوز بيع هذه الأطنان ، حيث كانت وقفاً ، ولم يثبت خروجها من الوقف بطريق الاستبدال ولا نقل التكليف باسم المشتري . والله أعلم (٤٥٦) .

٧٥ - (السؤال)

سأل حضرة عثمان بيك خالد ، فى : وقف نص واقفه على أنه وقفه على مصالح التكية ومهماتهما ، فهل صرف شيء من إيراد ذلك الوقف فى سبيل التعليم للدرأويش فرائض الدين وعقائد التوحيد ومكارم الأخلاق والسيرة النبوية ، ليكونوا من ذوى الإمام بالواجبات الدينية والمحاسن الشرعية ، يدخل فى مصالح التكية؟ أفيديو الجواب .

(الجواب)

من المعلوم أن التكايا إنما هى للمريدين والمرشدين والذكر والعبادة ، بالعلم والعمل ، ولا حياة للعمل بدون علم ، ولا علم بدون تعلم ، فتعليم الدين ووسائله من أهم مقاصد واقفى التكايا والواقفين عليها ، فيدخل فى مصالح التكايا حتماً ، ولهذا يسوغ لمن له ولاية التصرف فى التكية المستول عنها صرف ما تدعو الحال لصرفه من ريع وقفها فى سبيل التعليم المذكور لمن يعلم هؤلاء الدراويش ما يتعلق بأمر دينهم ، لدخول ذلك فى المصالح التى نص عليها الواقف . والله أعلم (٤٥٧) .

٧٦- (السؤال)

سأل مأمور دائرة دولتلو البرنس خديجة هانم أفندى، شقيقة الجناب العالى، فى : رجل وقف وقفاً شرط فيه أن يصرف من ريعه قدر معلوم لكاتب نظير قيامه بكتابة محصولات الزراعة وتحصيل الأجر، وغير ذلك. ثم رأى الناظر عليه احتياج الوقف لأعمال كتابية تكون بطرفه، لكونه مقيماً بمصر. ولنص الوقف على أن كاتب الزراعة يقيم بجهة أطيان الوقف، التى هى بعيدة عن محل إقامة الناظر، فهل للناظر أن يتخذ كاتباً له، بأجرة المثل، للأعمال الضرورية الكتابية لمصلحة الوقف، حيث كان هذا العمل لا يعمل مثل الناظر؟ وله أن يصرف له تلك الأجرة التى يفرضها له من ريع الوقف، حيث إن ذلك أجرة على العمل، وليس بإحداث وظيفة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قالوا: لا يكلف الناظر من العمل بنفسه إلا مثل ما يفعله أمثاله، ولا ينبغي له أن يقصر عنه. ولو نازعه أهل الوقف، وقالوا للحاكم: إن الواقف إنما جعل هذا فى مقابلة العمل، وهو لا يعمل شيئاً، لا يكلفه الحاكم فى العمل ما لا يفعله الناظر. وإن للناظر أن يستأجر من يعمل فى أمور الوقف عملاً ضرورياً فى مصالحه، ككاتب يكتب أمور الوقف على قدر عمله الضرورى، بدون جعل ذلك وظيفة مقررة بمرتب مستمر، حيث لم يشترط الواقف ذلك.

وحيث شرط الواقف فى الحادثة المستول عنها أن يصرف ما عينه لكاتب نظير قيامه بكتابة محصولات وتحصيل الأجر وغير ذلك، وقد دعت الضرورة لكاتب آخر يعمل عملاً لا يعمل مثل الناظر، فللناظر على هذا الوقف أن يستأجره للعمل فيما دعت الضرورة إليه، ويصرف له الأجرة من ريع الوقف على قدر عمله، بدون أن يجعل ذلك وظيفة مقررة. والله أعلم (٤٥٨).

٧٧- (السؤال)

سئل (٤٥٩) بإفادة من مديرية الجيزة، مؤرخة فى ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ نمرة ٥٦٠ مضمونها: أنه ورد لها من محكمة مصر المختلطة صورة عقد مسجل فى يولية سنة

١٩٠١ تحت غمرة ٨٧٨٧ يشتمل بيع ثلاثة أفدنة بناحية البساتين من الشيخ محمد الليثي، من تكليفه، إلى حسين عبد الوهاب ومحمد عبد الوهاب، مناصفة. ومن التحريات التي جرت، تبين أن هذا القدر عشوري بحوض الأبعادية ضمن قطعة غمرة ٣ قدرها ٢٧ فدان وزيادة، ووارد ذلك بتكليف البائع، ووقف المرحوم الأستاذ الشيخ محمد الأنباي، وأن البائع يملك النصف، على الشيوخ، في الأطيان المكلفة، وحيث إن المديرية ترغب معرفة جواز نقل تكليف ٣ الفدان باسمي المشتريين، مع أنها من ضمن أطيان مملوك نصفها وموقوف نصفها على الشيوخ. كما ذكر - من عدمه؟ فالأمل الإفادة بما يرى في ذلك.

(الجواب)

بالاطلاع على رقيم عزتكم المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ غمرة ٥٦٠، المرفق بهذا، تبين أن محمد الليثي يملك النصف مشاعا في الأطيان المكلفة باسمه، ووقف الأستاذ المرحوم الشيخ محمد الأنباي، وأنه باع أفدنة ثلاثة من تكليفه إلى حسين عبد الوهاب ومحمد عبد الوهاب، مناصفة، بمقتضى العقد المسجل المنوه عنه بذلك الرقيم، وترغبون معرفة جواز نقل تكليف الأفدنة المباعة باسم المشتريين، من عدم جوازه.

وأفيد عزتكم أنه متى كانت هذه الأفدنة المباعة من تكليف البائع، أي من النصف المملوك له، المكلف باسمه، صح البيع، وساغ نقل التكليف باسم المشتريين وعند إرادة قسمة الوقف من الملك تكون القسمة بين الناظر على النصف الموقوف وبين أحمد الليثي، البائع، وحسين عبد الوهاب ومحمد عبد الوهاب، المشتريين، باعتبارهم أرباب النصف المملوك. والله أعلم^(٤٦٠).

٧٨ - (السؤال)

سئل^(٤٦١) بإفادة من عموم الأوقاف، مؤرخة في ٥ إبريل سنة ١٩٠٢ غمرة ٩٤٦، مضمونها: أن من ضمن المستحقين في وقف الحاج عاشور أبي علفة، بإسكندرية، الجاري إدارته بالديوان، كل من محمود محمد الشيمي، وأخيه حسن، ولدى صالحه، أخت الواقف. وقد مات الأول عن بنتيه: فاطمة وفؤادة،

والثانى عن أشقائه : سليم ، ومنوسه ، وزنوبه . وصدرت فتوى من مفتى إسكندرية تضمنت عدم انتقال حصّة محمود لبنتيه ، بناء على قول الواقف : « ثم من بعد أولادها ينتقل نصيبها إلى أولاد الذكور من أولادها » . . المفيد عدم انتقال نصيب أحد من الأولاد لأولاد الأولاد إلا بعد وفاة الأولاد جميعهم ، وانتقال نصيب حسن الذى مات عقيما لمن فى درجته .

ويتحوّل أوراق ذلك ، بما فيها الفتوى ، على حضرة مفتى الديوان لإبداء رأيه ، افتي بأنه بوفاة محمود عن بنتيه : فاطمة وفؤادة ينتقل نصيبه لهما ، عملا بقول الواقف : « يتداولون ذلك بينهم » ، والناسخ لما قبله ، وبوفاة حسن عقيما يرجع نصيبه لإخوته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق .

ولوجود خلاف بين هاتين الفتوتين نرجو النظر فى ذلك ، والإرادة بما يرى ، ليكون هو المرجع فى العمل .

(الجواب)

قول الواقف : « يتداولون ذلك بينهم كذلك أبدا ما عاشوا ، طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل ، يحجب كل أصل منهم ما تناسل من نفسه دون من تناسل من غيره بحيث يحجب الأب ولده دون ولد أخيه » إلى آخره ، عام ، فقد انتظم جميع الموقوف عليهم ، وهو بمثابة البيان والتفصيل للبعدية المذكورة أولا فى كلامه . فقوله : « ومن بعد وفاة الحاجة سالحة ، أخت الواقف ، تنتقل حصتها من ذلك إلى أولادها ، الذكور والإناث ، بالفريضة الشرعية بينهم ، ثم من بعد أولادها ينتقل نصيبها إلى أولاد الذكور من أولادها » . . وإن كان يقتضى بظاهره أن نصيبها لا ينتقل إلى أولاد الذكور من أولادها إلا بعد أولادها ، إلا أنه باعتبار ذلك البيان الذى جاء فى عبارة التداول صار غير ملاحظ بانفراده ، بل يلاحظ مع ذلك البيان المقتضى أخذ الفرع نصيب أصله .

وعلى هذا ، فموت محمود بن سالحة عن بنتيه فاطمة وفؤادة ينتقل نصيبه لهما ، عملا بما ذكر . وموت أخيه حسن عقيما ، انتقل نصيبه لإخوته وأخواته المشاركين له ، عملا بقول الواقف : « وكل من مات من الموقوف عليهم ولم يترك

ولدا ولا ولد ولد ولا أسفل انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في قسمهم المبين لهم من غلة الوقف».

وبهذا يعلم أن ما أفتى به حضرة مفتى الديوان، من انتقال نصيب محمود لبيته، ونصيب حسن لإخوته وأخواته المشاركين، مطابق لكلام الواقف. غاية الأمر أنه لا نسخ في كلامه، وإنما هو بيان بعد إيهام وتفصيل بعد إجمال. والله أعلم (٤٦٢).

وطيه الأوراق (عدد٤).

٧٩ - (السؤال)

سأل يوسف بيك ذهني، في: وقف أهلي له جماعة مستحقون، ومن ضمنهم ناظره الشرعى. وبرأى المستحقين ورضائهم، أناب الناظر عنه أحدهم في تحصيل الإيجارات وبيع المحصولات وقبض الثمن والدفع للمستحقين وتقديم حساب ذلك سنوياً.

وما زال هذا النائب قائماً بذلك، بمشاهدة المستحقين المقيمين معه في جهة الوقف لغاية سنة ١٩٠١، وفيها قبض ثمن المحصولات والإيجارات ودفع لبعض المستحقين شيئاً من استحقاقهم فيها، ودفع الأموال الميرية عنها. وبعد ذلك مات، قبل تقديم حسابها. وانتقل نصيبه في الوقف لباقي المستحقين، بحسب شرط الواقف. وضاع مال الوقف الباقي من المال الذى قبضه من ثمن المحصولات والإيجارات لعدم وجوده عنده حين موته، وعدم معرفة ما صنع به، وعدم وجود تركة له. فبعض المستحقين أقر ذلك الضياع، والبعض أنكره ويريد مطالبة الناظر به. فهل دعوى الناظر ضياع ذلك يصدق فيها، لكونه أميناً؟ ولا حق لمن أنكر من المستحقين في مطالبته بشيء من ذلك؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

المعروف في كتب الفقه أن الوصى يصدق يمينه، وأن الوصى وناظر الوقف أخوان، فالناظر يصدق يمينه. وقد قال فى (العقود) نقلاً عن (البحر) من شتى

القضاء ما نصه: «نائب الناظر كالناظر في قبول قوله، فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفريقه على المستحقين، وأنكروا، فالقول له، كالأصيل، لكن مع اليمين». أ. هـ.

وذلك كله صريح في أن القول للناظر المذكور في ضياع مال الوقف، بيمينه، وحينئذ فلا عبرة بإنكار المستحقين، ولا حق لهم في مطالبة بذلك. والله أعلم (٤٦٣).

٨٠- (السؤال)

سأل عبد الوهاب بيك الشنواني، في: أخوين وأخت وقفوا وقفهم على أنفسهم أيام حياتهم، ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده، ثم وثم، طبقة بعد طبقة، العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها. على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل... إلخ... وإذا مات أحد الواقفين المذكورين من غير عقب يكون وقفه لما هو معين له من العقار وقفا على الآخر منهم، ثم من بعد كل منهم على أولاده، ثم على ذريته ونسله وعقبه بالسوية، على النص والترتيب المقروض.

ومات أحد الأخوين عن ولد، وانتقل نصيبه إليه، ومات ثانيهما عقيما، وكان موجودا حين موته أخته المذكورة، فهل يكون وقفه وقفا عليها؟ وبعد موتها ينتقل ما وقفته هي حال حياتها وما صار وقفا عليها من قبل أخيها، بعد موته عقيما، لأولادها ونسلها وعقبها، بالسوية، على النص والترتيب المشروحين، كما هو معين بحجة الوقف المذكور؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حيث نص هؤلاء الواقفون على أنه إذا مات أحدهم من غير عقب يكون وقفه لما هو معين له من العقار وقفا على الآخر منهم، ثم من بعد كل منهم على أولاده، على الوجه الذي عينوه. وقد مات أحدهم عن ولد، وانتقل إليه نصيبه، عملا بقولهم أولا: «ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده» ومات

ثانيهم عقيما، وكان موجودا حين موته أخته، الواقعة المذكورة، فلا ريب يكون العقار الذى وقفه وقفا عليها، عملا بقولهم: «إذا مات أحدهم عن غير عقب يكون وقفه لما هو معين له من المقار وقفا على الآخر منهم».

ولا شك أن الأخت المذكورة فى هذه الحالة أخرى بالنسبة لذلك الذى مات عقيما لعدم وجود سواها منهم حين موته. وبعد موتها يتقل ما وقفته هى حال حياتها وصار وقفا عليها بعد موت أخيها العقيم المذكور لأولادها وذريتها ونسلها وعقبها، على النص والترتيب المذكورين فى كلامهن. والله أعلم^(٤٦٤).

٨١- (السؤال)

سأل الشيخ سيد عبد اللطيف، فى: وقف مشمول بنظر ناظرين، بمقتضى كتاب الوقف وإعلامين شرعيين صدرا لهما بذلك النظر فى محكمة مصر الشرعية. وفى شروط الواقف أن يصرف من ريع الوقف قدر عينه لأشخاص من طلبة العلم بجهة المدينة، بين عددهم وصفتهم، وفوض تعيينهم لأحد الناظرين المقيم بالمدينة المنورة المسمى بالشيخ محمد الصادق، فخالف هذا الناظر المفوض إليه ذلك ما شرطه الواقف بالنظر لهؤلاء الأشخاص، وخان فى عمله أيضا وثبتت خيانتة لدى قاضى المدينة، وعزله عن ذلك النظر بناء على ثبوت الخيانة عليه، وعين بدله ناظرا آخر يسمى الشيخ مصطفى صقر، أحد علماء المدينة، ليكون مع الناظر الثانى.

وقد كان هذا الناظر الثانى، المقيم بمصر، الذى هو السيد عبد اللطيف، أرسل مبلغا بواسطة مالية الحكومة المصرية إلى المدينة لصرفه حسب شرط الواقف بالإنفاق وكيله مع ثانى الناظرين، وجرى صرفه من يد وكيل السيد عبد اللطيف الشرعى بالاتحاد مع الناظر الثانى، فجاء ذلك الناظر المعزول، الذى هو الشيخ محمد الصادق، يطالب الناظر الثانى، الذى هو السيد عبد اللطيف، بالمبلغ الذى أرسله بواسطة مالية الحكومة المصرية لصرفه على وجه ما ذكر، متعللا بأنه هو الذى أخذ المبلغ وصرفه بمعرفته، فهل لا حق له فى تلك المطالبة، حيث إن السيد عبد اللطيف، الناظر الثانى، أرسل ذلك المبلغ بواسطة المالية لصرفه بالإنفاق وكيله مع الناظر الثانى، خصوصا وأن محمد الصادق، الذى يتعلل بما ذكر معزول من النظر

لثبوت الخيانة عليه، وقد تعين بدله ناظر آخر بمقتضى إعلام شرعى صادر من قاضى المدينة المنورة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

نعم، لاحق لذلك الناظر المعزول فى تلك المطالبة لانقطاع ولاية تصرفه بعزله بسبب الخيانة الثابتة، فلا عبرة بتعلله بما ذكر، لأن الذى له ولاية التصرف هو الناظر الذى تعين بدله، والناظر الثانى المقيم بمصر. فما صنعه هذا الناظر الثانى، الذى هو الشيخ سيد عبد اللطيف، من إرسال ذلك المبلغ إلى المدينة لصرفه كشرط الواقف باتحاد وكيله مع الناظر الثانى المعين المذكور لم يخرج عن تلك الولاية الثابتة لهما بطريق نظرهما، بخلاف ذلك الناظر المعزول، فإنه لا ولاية له، كما ذكر. ولو فرض أن هذا الناظر الذى عزل بقى ناظرا ولم يعزل، وأرسل الشيخ عبد اللطيف ذلك المبلغ بواسطة المالية لتوزيعه على الطريقة التى ذكرت فقد برئ الشيخ سيد المذكور من هذا المبلغ، ولم يبق للناظر الآخر حق مطالبته به متى تحقق ذلك. والله أعلم (٤٦٥).

٨٢- (السؤال)

سأل الشيخ مراد إسماعيل زايد، من طلبة العلم بالأزهر، فى: امرأة وقفت وقفها على نفسها أيام حياتها، ثم من بعدها على أخويها لأبيها، ثم من بعد كل منهما على أولاده ثم على أولاد أولاده، ثم على أولاد أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم، مع مشاركة عتقاء الواقعة، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم، ثم من بعد كل منهم على أولاده، ثم على أولاد أولاده، ثم على أولاد أولاد أولادهم، طبقة بعد طبقة إلى انقراضهم، يكون ذلك مضافا إلى خيرات عيبتها.

ثم ماتت عن أخويها لأبيها: أيوب ومصطفى، ولم يوجد لها عتقاء حين موتها، ثم مات أيوب عن بنته زهرة، ثم مات مصطفى عن أولاد أولاده محمد وخديجة وعبد الرحمن، هم: على وعبد السلام وزنوبة، أولاد محمد من زوجته زهرة، وأحمد ومحمد وفاطمة، أولاده من زوجة أخرى وزبيدة بنت خديجة، ومحمد بن

عبد الرحمن، ثم مات أحمد بن محمد عقيما، ثم مات أخوه على عقيما، ثم مات أخوه عبد السلام عقيما، ثم مات أخوه محمد عقيما، فما استحقاق كل من الموجودين؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قول الواقعة، بعد استحقاق أخويها أيوب ومصطفى: «ثم من بعد كل منهما على أولاده، ثم على أولاد أولاده، ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم، مع مشاركة عتقاء الواقعة ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم» إلى آخره. . . يقتضى أن للزيرة الأخوين من بعدهما النصف، وللعتقاء كذلك النصف الثانى، كما يفيد التعبير بالمشاركة، ويكون نصيب كل من الأخوين بمنزلة وقف مستقل، كما يقتضيه قوله: «ثم من بعد كل منهما على أولاده».

فتختص ذرية أيوب بربع الوقف، باعتباره وقفا مستقلا خاصا بهم، وتختص ذرية مصطفى بربع الوقف باعتباره وقفا مستقلا خاصا بهم كذلك، فيكون لزهرة، بعد موت أبيها أيوب الربع، ويكون لعلى وعبد السلام وزنوبة وأحمد ومحمد وفاطمة وزبيدة ومحمد، أولاد مصطفى، الربع الثانى، سوية بينهم. وبعد موت زهرة، بنت أيوب، ينتقل الربع الذى كان بيدها لأولادها من زوجها محمد بن مصطفى، المذكور، وهم: على وعبد السلام وزنوبة، سوية بينهم. وموت كل من أبنائها على وعبد السلام، المذكورين، عقيما، وسكوت الواقعة عن نصيب من مات عقيما، يرجع نصيبه لأصل الغلة، ويعتبر كل منهما كأن لم يكن، ويقسم الربع حيثئذ على الموجود من المستحقين، والموجود منهم بعد موتهما: أختهم زنوبة، فينحصر فيها استحقاق ربع جميع الربع الذى كان لأماها زهرة، باعتبار أنها ماتت عنها فقط، واعتبار أن أخويها المذكورين لم يكونا. وكذلك يرجع نصيب أخويها المذكورين ونصيب كل من أخويهما لأبيهما المذكور، وهما: أحمد ومحمد، اللذان ماتا عقيمين فى الربع الثانى المذكور لأصل الغلة، ويعتبر كل منهم كأنه لم يكن. ويقسم الربع حيثئذ على الموجودين من المستحقين، والموجود منهم بعد موتهم: زنوبة وفطومة، بنتا محمد بن مصطفى، وزبيدة، بنت خديجة بنت مصطفى،

ومحمد بن عبد الرحمن بن مصطفى، سوية بينهم أرباعاً، فيكون لزنوبة المذكورة من الربع الثانى قيراط واحد ونصف قيراط، زائداً على الربع الأول الذى انحصر استحقاقه فيها، ويكون لفاطمة بنت محمد وزبيدة بنت خديجة ومحمد بن عبد الرحمن، المذكورين، أربعة قرايط ونصف قيراط، سوية بينهم أثلاثاً، باقى الربع الثانى الذى هو شطر النصف للمختص بلرية الأخوين.

أما النصف الثانى الذى جعلته الواقفة للعتقاء، فإنه بموتها عن غير عتقاء يكون للفقراء، لأنه حيثئذ من قبيل منقطع الوسط، ومصرفه الفقراء. والله أعلم (٤٦٦).

٨٣- (السؤال)

سألت حرم المرحوم حسين باشا الدرملى، فى: واقفة أنشأت وقفها على نفسها مدة حياتها، ثم من بعدها على من سيحدثه الله لها من الأولاد، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم، ثم من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك على أولاده، ثم على أولاد أولاده، ثم على أولاد أولادهم، ثم على ذريتهم، ثم على نسليهم وعقبهم، ذكورا وإناثا، بالسوية بينهم طبقة بعد طبقة، العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره. يستقل به الواحد إذا انفرد، ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع. على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل لأولاد الظهور إن كان منهم، فإن لم يكن فلاولاد البطون، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق، فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلاقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم، يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى انقراضهم. يكون من ذلك ثلاثمائة وخمسون فدانا وقفا على زوجها حسين بيك الدراملى، ثم من بعده على ذريته ونسله وعقبه، طبقة بعد طبقة، إلى حين انقراضهم. فإذا انقرضوا تكون الثلاثمائة وخمسون فدانا المذكورة وقفا يصرف ريعها على مقام ومسجد السيدة فاطمة النبوية، رضى الله عنها، الكائن ضريحها بمصر بخط الدرب الأحمر بالعطفة التى تجاه الحارة المعروفة بزرع النوى. ومن ذلك عشرة أفدنة بعد

الثلاثمائة وخمسين فداناً المذكورة وقفاً على تابعتها أمانة، ثم من بعدها على أولادها وأولاد أولادها ونسلها وعقبها إلى حين انقراضهم.

ومن ذلك عشرة أفدنة وقفاً على تابعتها زينب ونسلها وعقبها إلى حين انقراضهم. ومن ذلك ثمانون فداناً وقفاً على جواريتها وماليكها، الموجود منهم ومن سيوجد، بالسوية بينهم، ثم من بعدهم على نسلهم وعقبهم إلى انقراضهم.

وجعلت مآل ذلك لجهة بر لا تنقطع. وشرطت شروطاً منها ما يتعلق بالنظر، وأنه إذا انتقل النظر على ذلك لزوجها حسين بيك، المذكور، يصرف من ذلك لمستحقه من العتقاء والمرأتين المذكورتين، ويتداولون بينهم ذلك بحسب طبقاتهم على النص والترتيب السابقين أعلاه إلى حين انقراضهم أجمعين.

فهل إذا مات أحد من ذرية حسين باشا الدرملی أو أحد العتقاء أو إحدى المرأتين عن أولاد ينتقل نصيبه إلى أولاده، مع وجود أهل طبقته؟ أو مات لا عن أولاد، وله إخوة وأخوات مشاركون، ينتقل نصيبه إليهم؟ وإذا لم يكن له إخوة ولا أخوات ينتقل لأهل طبقته؟؟ أو كيف الحكم؟؟

(الجواب)

قول الواقعة، في شرط كل من الأوقاف التي تكون بعد انقراض الذرية: «ثم من بعده - أي حسين باشا - يكون وقفاً على ذريته ونسله وعقبه، طبقة بعد طبقة» إلى آخره. . . ثم من بعدها، أي أمانة، تكون العشرة أفدنة وقفاً على أولادها وأولاد أولادها ونسلها وعقبها إلى حين انقراضهم. . إلخ. . . ثم من بعدهم، أي الجوارى والماليك، على نسلهم وعقبهم إلى حين انقراضهم.

قولها ذلك، على هذه الطريقة، بعدما بينت ترتيب الطبقات فيما سبق، وإن العليا تحجب السفلى من نفسها دون غيرها، وإن نصيب كل ينتقل إلى ولده أو ولد ولده، يدل على أنها سكنت عن تفصيل الترتيب اعتماداً على ما سبق من ذكره، يؤيد ذلك أنها لم تذكر الطبقات إلا فيما هو وقف على حسين بيك، ثم جاءت في المرأتين والعتقاء وذكرت ترتيب النسل بالواو للاختصار بعد ذكر

الترتيب، ثم خافت ألا يفهم ذلك حق الفهم لاشتباه الموسوسين في مثله، فصرحت في آخر شرط النظر بقولها: يصرف من ذلك لمستحقه من العتقاء والمرأتين المذكورتين ويتداولون بينهما ذلك بحسب طبقاتهم، على النص والترتيب السابقين أعلاه إلى حين انقراضهم أجمعين، فإن هذا البيان لا يمكن أن يعود إلى النظر، لأن شرط النظر انتهى إلى حسين بك ووقف، ولا يمكن أن يكون ذلك إنشاء لحق التصرف لحسين بيك، فإن الحق له بمقتضى شرط النظر، وإنما هو بيان لما أجمل في طريق الاستحقاق عند إنشاء الوقف، ولذلك خصت بالذكر المرأتين والعتقاء لظنها أن الالتباس فيهما أقوى، حيث أهملت ترتيب الطبقات في أعقابهم بالمرّة، وعلى ذلك يراعى في انتقال الأنصبة من الأصول إلى الفروع ما نصت عليه الواقفة من الترتيب في ذريتها بلا فرق. والله أعلم (٤٦٧).

٨٤- (السؤال)

سألت الست بيهانة، ناظرة وقف المرحوم محمد حافظ بيك، من أعضاء مجلس مصر سابقاً، في: أن هذا الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته، ثم من بعده يكون وقفاً على من سيحدثه الله له من الذرية، الذكور والإناث بالسوية، ثم على أولادهم وعلى أولاد أولادهم، وذريتهم ونسلهم وعقبهم، طبقة بعد طبقة، العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره. يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع. على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق، فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلمن يوجد في طبقته، فإن لم يكن له أحد في طبقته فلا تقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم، يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى انقراضهم، فإن لم يعقب الواقف ذرية يكون ذلك وقفاً على الوجه الآتي:

عند ذلك (٣٠٠ فدن) جملة قطع على زوجته أسماء، و (١١٥ فدن) جملة قطع على حسن القرملى، و (١٥ فدن) جملة قطع على مصالح ومهمات تربة الواقف، و (١٤٤ فدن) على عتقائه: عثمان وجلفدان ولدها يوسف وإسماعيل ومناكشة وأمنة وفاطمة وحليمة وفضيلة وعائشة وبلال وعبد الله، على الشيوخ بينهم، وعين لكل منهم قدرا من ذلك. و (٥٠ فدن) جملة قطع على الست جاويش وبناتها بيهانة، سوية، ثم من بعدهم يكون الموقوف على كل منهم وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم على النص والترتيب المشروحين فى ذرية الواقف، إلى انقراضهم، ما عدا أسماء زوجة الواقف فإنه من بعد وفاتها يكون الموقوف عليها وقفا على الوجه الآتى: فمن ذلك (١٠٠ فدن) على حسن القرملى يضم له على استحقاقه الموقوف عليه، و (٥٠ فدن) على جاويش، يضم لها على استحقاقها الموقوف عليها، و (٥٠ فدن) على بيهانة، يضم لها على استحقاقها الموقوف عليها، و (١٠٠ فدن) باقى ذلك، منها (٤٠ فدن) على مرجان وسعيد وسليم وفاطمة الصغيرة، عتقاء الواقف بالسوية، و (١٥ فدن) على مصالح تربة أسماء، و (٤٥ فدن) باقى ذلك على العتقاء المذكورين جميعهم، لكل منهم وما يخصه على حسب استحقاقه الموقوف عليه ويضم له عليه، ثم من بعد كل منهم على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم، على النص والترتيب المشروحين أعلاه.

وإذا كان حسن أفندى القرملى، المذكور، لم يعقب ذرية يتقل نصيبه من ذلك على زوجته الست جاويش، المذكورة، يضم على نصيبها، فإن لم تعقب جاويش وابنتها بيهانة ذرية، وكان حسن القرملى المذكور حيا، يتقل نصيبهما من ذلك جميعه إليه، ويضم على نصيبه المذكور، يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى انقراضهم، فإن انقضوا يكون ذلك وقفا على عتقاء الواقف وعتقاء حرمه وأخيه وزوجة أخيه وابنتها، بالسوية، ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم إلى انقراضهم، يكون ذلك وقفا على جهة ير لا تنقطع.

ثم مات الواقف عن غير أولاد ولا ذرية، ومات بعده حسن القرملى عن غير أولاد ولا ذرية، ثم ماتت جاويش زوجة حسن القرملى عن بنتها بيهانة، ثم مات عبد الله وأمنة ومناكشة عن غير أولاد ولا إخوة ولا أخوات يشاركونهم، ثم مات

بلال عن أولاده سالم وخديجة وجلسن، ثم مات عثمان ومرجان وسعيد وسليم وفاطمة عن غير أولاد، ولم يكن لهم إخوة ولا أخوات مشاركون، ثم ماتت أسماء زوجة الواقف عن غير أولاد، ولم يكن لها إخوة ولا أخوات مشاركون، فما يخص كل واحد من المستحقين الموجودين الآن؟ ولم ينتقل نصيب أسماء المذكورة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

بموت الواقف عن غير أولاد ولا ذرية انحصر ريع الوقف في زوجته أسماء وحسن القرملی وتربة الواقف وعتقائه: عثمان وجلفدان وابنها يوسف ومناكشة وأمنة وفاطمة وحليمة وفضيلة وعائشة وبلال وعبد الله، وفي جاویش وبيهانة المذكورين، كل منهم بحسب ما عينه له الواقف.

وبموت حسن القرملی عقيما انتقل نصيبه لزوجته جاویش، عملاً بقول الواقف: وإذا كان حسن أفندى القرملی، المذكور، لم يعقب ذرية ينتقل نصيبه من ذلك إلى زوجته الست جاویش.

وبموت جاویش انتقل ما هو موقوف عليها وما آل إليها من زوجها حسن القرملی لبيته بيهانة، عملاً بقول الواقف: ثم من بعدهم يكون الموقوف على كل منهم على أولاده.

وبموت كل من عبد الله وأمنة ومناكشة عقيما وليس له إخوة ولا أخوات مشاركون انتقل ما هو له للموجودين في طبقته، بالسوية بينهم، وهم: أسماء، الزوجة، وعثمان وجلفدان ويوسف وفاطمة وحليمة وفضيلة وعائشة وبلال وبيهانة، المذكورون، بالسوية، عملاً بقول الواقف في جانبهم: على النص والترتيب المشروحين في ذرية الواقف، ومن جملتها: أن من مات عن غير أولاد ولا إخوة ولا أخوات مشاركين انتقل نصيبه من ذلك لمن يوجد في طبقته.

وبموت بلال انتقل الموقوف عليه وما آل له من عبد الله وأمنة ومناكشة لأولاده: سالمة وخديجة وجلسن، سوية بينهم.

وبموت عثمان، عقيما وليس له إخوة ولا أخوات مشاركون، انتقل ما هو موقوف عليه وما آل من عبد الله وأمنة ومناكشة للموجودين في طبقته، وهم: أسماء، الزوجة، وجلفدان ويوسف وفاطمة وحليمة وفضيلة وعائشة وبيهانة، بالسوية بينهم.

أما مرجان وسعيد وسليم وفاطمة الصغيرة، عتقاء الواقف، الذين ذكر في السؤال موتهم مع عثمان، المذكور، فيعتبرون كأنهم لم يكونوا، لأنه لا شيء لهم إلا بعد موت أسماء، الزوجة، وهي كانت موجودة حين موتهم، فلا شيء بيدهم في ذلك الحين.

وبموت أسماء، المذكورة، تأخذ بيهانة من الموقوف عليها ما عينة لها الواقف بعد موتها، أما ما جعله الواقف منه بعد موتها لحسن القرملى وجاويش ومرجان وسعيد وسليم وفاطمة الصغيرة، الذين ماتوا في حياتها لا عن عقب، قبل الاستحقاق، فيصرفه ناظر الوقف للفقراء، لأن الواقف لم يبين في شرطه من يصرف إليه نصيب أحدهم إذا مات قبل الاستحقاق عن غير عقب. وما هو موقوف منه على مصالح تربة أسماء المذكورة، يصرف في ذلك ما شرط، وباقية، وهو الذي شرط الواقف صرفه على العتقاء المذكورين جميعهم لكل منهم ما يخصه على حسب استحقاقه، يؤخذ منه ما يخص العتقاء الأربعة الذين كانوا من أهل الموقوف على أسماء، المذكورة، بعد موتها، وماتوا في حياتها لا عن عقب كما ذكر، ويصرف للفقراء ويؤخذ منه أيضا ما يخص من مات من العتقاء ممن في طبقة أسماء المذكورة، ويصرف للفقراء، وذلك لموتهم في حياتها قبل الاستحقاق لا عن عقب، وكون الواقف لم يبين في شرطه مصرف أنصبتهم إذا ماتوا قبل الاستحقاق وباقية يكون للموجود من العتقاء الذين في طبقة أسماء، المذكورة، لكل منهم ما يخصه على حسب استحقاقه كما شرط الواقف.

هذا بالنسبة للموقوف على أسماء، المذكورة، بعينه، أما ما آل لها من عبد الله وأمنة ومناكشة وعثمان، الذين ماتوا من أهل طبقتها، فإنه بموتها عن غير أولاد ولا ذرية ولا إخوة ولا أخوات مشاركين يتقل للموجودين في طبقتها، وهم جلفدان ويوسف وفاطمة وحليمة وفضيلة وعائشة وبيهانة، بالسوية بينهم، عملاً بما صرح

به الواقف من أن مات عن غير أولاد ولا إخوة ولا أخوات مشاركين انتقل نصيبه من ذلك لمن يوجد في طبقته، كما ذكر . والله أعلم (٤٦٨).

٨٥ - (السؤال)

سئل (٤٦٩) في وقف مشمول بنظر حضرة حسين بيك محرم، أنشأه الواقف على نفسه مدة حياته، ثم من بعده يصرف ريعه على خيرات عينها، وعلى ما يلزم للعمارة والمروة. وما فضل عن ذلك يصرف لأولاد الواقف، الذكور والإناث، بالسوية، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده، ثم على أولاد أولاده، ثم على أولاد أولاد أولادهم، وذريتهم ونسلهم، طبقة بعد طبقة، العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها، بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره. يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع. على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل. فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل، انتقل نصيبه من ذلك لإخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق. فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات، فلأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم. وكل من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد (ولد) (٤٧٠) أو أسفل، قام ولده أو ولد ولده، وإن سفل، مقامه في الدرجة والاستحقاق، واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا، يتداولون ذلك بينهم إلى انقراضهم. فإذا انقراضوا، يصرف المذكور على عتقاء الواقف وعتقاء أولاده، ذكورا وإناثا، البيض والذكور الأغوات السود، بالسوية. وكل من مات من العتقاء الأغوات السود ينتقل استحقاقه من ذلك للعتقاء البيض، ذكورا وإناثا، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده، ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم، طبقة بعد طبقة، على النص والترتيب المشروحين. إلى آخر ما عينه الواقف بكتاب وقفه، وجعل ماله لجهة بر لا تنقطع.

ثم مات الواقف وأولاده وذريته وعتقاؤه وذريتهم، ولم يبق منهم سوى معتقه الأبيض الأمير أيوب، فأنحصر فيه فضل ذلك الربيع. ثم مات المعتق المذكور عن أولاده الثلاثة: محمد وزهرة وعائشة. ولعائشة ولدان: حفيظة وسليم، ثم مات

سليم قبل أمه عائشة، عقيما. وحفيظة ولدان: زينب وحسين، ثم ماتت عنهما قبل والدتها عائشة. ثم مات حسين بن حفيظة عن ابنه أحمد. ثم مات محمد جليبي ابن المعتق المذكور، عقيما، عن أخته: زهرة وعائشة. ثم ماتت أخته عائشة عن بنت بنتها زينب وعن ابن ابن بنتها أحمد. ولزهرة المذكورة ولدان: مصطفى الصاوي وحفيظة الدواخلية. وخلف مصطفى، المذكور، قبل دخوله في الوقف أولاده الخمسة: حسن وعائشة وفاطمة الصغيرة وفاطمة الكبيرة وصلوحة. ثم مات حسن قبل أبيه مصطفى عن ولده علي. ثم مات مصطفى الصاوي عن أولاده الأربعة الباقين بعد موت ابنه حسن، وعن علي ابن ابنه حسن، المذكور. ثم ماتت زهرة بنت المعتق، المذكور، عن بنتها حفيظة الدواخلية وعن أولاد ابنها مصطفى الصاوي الأربعة: عائشة وفاطمة الصغيرة وفاطمة الكبيرة وصلوحة، وعن علي ابن ابنه حسن. ثم ماتت حفيظة الدواخلية، عقيمة. ثم ماتت فاطمة الصغيرة عن أولادها الأربعة: نبيهة ومحمود وعبد العزيز ومصطفى. ثم ماتت عائشة بنت مصطفى الصاوي عن ابنها محمد أمين، ثم مات محمد أمين، عقيما. ثم مات مصطفى بن فاطمة الصغيرة، عقيما، عن إخوته محمود وعبد العزيز ونبيهة. ولزينب بنت حفيظة بنت عائشة بنت المعتق، المذكور، أولاد خمسة: محمد حافظ وعلي حافظ ونبوية وفاطمة وإلى حافظ. ثم مات وإلى حافظ في حياة أمه زينب عن بنته عزيزة، ثم ماتت نبيهة بنت فاطمة الصغيرة عن أولادها الخمسة: فاطمة وأمينة وأحمد ومصطفى وعزيزة، ثم مات أحمد بن حسين، عقيما، ثم ماتت نبوية بنت زينب عن أولادها: عائشة وأحمد وزكية، ثم ماتت زينب عن أولادها محمد حافظ وفاطمة.

فكيف يقسم فاضل الربع المذكور على الموجودين من نسل المعتق المذكور؟؟
أفيدوا الجواب.

(الجواب)

القاعدة في مثل هذا الوقف الذي ينشأ على مثل تلك الشروط ألا يحرم أحد من أهله إلا بأن يكون محجوبا بأصله، بأن يكون أصله المستحق حيا يتناول نصيبه من

الوقف . فإذا مات الأصل المستحق حلت جميع فروعه ، التى لم يكن لها حاجب سواء ، محله . فإن لم يكن أصل الفرع قد استحق ، ومات فى حالته هذه ، لم يبق حاجب لذلك الفرع إلا أصله الأعلى المستحق ، فإذا مات ذلك الأصل الأعلى تساوت فى الاستحقاق جميع فروعه التى لم يكن لها حاجب سواء أسفل منه ، فيستحق ابن الابن مع الابن الذى هو عمه ؛ كما استحق أولاد مصطفى الصاوى فى هذه الحادثة مع عمتهم حفيفة الدواخلية فى نصيب جدتهم زهرة عند موتها ، لأنه لم يكن لهم حاجب سواها ، لموت مصطفى الصاوى الذى كان يحجب أولاده ؛ وكما استحق أحمد بن حسين مع عمته زينب فى نصيب جدتها وأم جدته عائشة عند موتها ، لأنه لم يكن لهما حاجب سواها . أما زينب فلأن والدتها كانت ماتت قبل موت جدتها ، وأما أحمد فلأن والده وجدته مات كلاهما قبل موت أم جدته ، وهى عائشة المذكورة ، فلا أصل يحجبه سواها فينال ما كان يأخذه أبوه حسين لو كان حيا ، عملاً بقول الواقف : إن الطبقة العليا إنما تحجب من نفسها دون غيرها ، وكل من مات قبل دخوله . . الخ . . فزينب لا تحجب أحمد فى شيء من نصيب حفيفة بنت عائشة ، الذى كانت تستحقه لو كانت حية . هذا فيما يتعلق بحجب الحرمان .

أما ترتيب الطبقات فى ذاتها ، مع قطع النظر عن كل فرع مع أصله ، وهى الطبقات التى يعنون بها كل واحد من المستحقين ، بحيث يقال : فلان فى الطبقة الأولى من هذا الوقف أو الثانية أو الثالثة ، فيظهر اعتبارها فى حجب النقصان عندما تنتهى الطبقة وتنقضى القسمة ويقسم الربيع على الطبقة التى تليها ، فقد ينقص نصيب الولد بعد أبيه وقد يزيد وينقص نصيب غيره . وكما يظهر ترتيب الطبقات فى نقض القسمة يظهر فى اعتباره بقية الشروط ، كما لو جعل النظر باعتبار الأرشد من الطبقة العليا . وكما لو شرط أن من يموت عقيماً وليس له إخوة ولا أخوات يتنقل نصيبه إلى أقرب الطبقات ، فإن أقرب الطبقات تكون هى الطبقة التى هو فيها باعتبار منزلته من النسب إلى الواقف ، فابن الابن يعتبر فى الطبقة الثانية وإن كان يأخذ نصيب الابن ، وابن ابن الابن يعتبر فى الثالثة وإن كان يأخذ نصيب الابن ، وهكذا . فأحمد فى هذه الواقعة ، الذى يشارك عمته زينب فى نصيب حفيفة بنت عائشة الذى كان يؤول إليها من والدتها عائشة لو كانت حية ، إذا مات عقيماً وليس

له إخوة ولا أخوات يرجع نصيبه إلى أقرب طبقة إليه، وهى الطبقة التى هو فيها بمقتضى ترتيب النسب، وهى خامس طبقة من الأمير أيوب بحيث يعتبر الأمير أولها، ولا يرجع إلى أهل الطبقة الثالثة، التى هى طبقة جدته حفيظة ومصطفى الصاوى، وإن كان عند الاستحقاق قد نال حظا عما كانت تستحقه بمقتضى قول الواقف: وكل من مات قبل دخوله . . الخ.

ولا يصح أن يقال: إن قول الواقف فيمن مات قبل الاستحقاق «قام ولده أو ولد ولده مقامه فى الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا باقيا»، يقضى بتغيير طبقة من مات أصله قبل الاستحقاق بالمرّة، حيث قال: «قام مقامه فى الدرجة»، والدرجة هى الطبقة. فأحمد، فى مثالنا، الذى كان فى طبقة خامسة بمقتضى ترتيب النسب قد صار فى طبقة ثالثة بمقتضى الشرط، وبذلك انعدمت طبقته الأصلية التى ولد فيها وصارت جميع أحكامه هى أحكام الطبقة الثالثة، فهو يستحق نصيب من يموت فيها عقيماً وليس له إخوة ولا أخوات، وإذا مات هو عقيماً استحق نصيبه من فى تلك الطبقة الثالثة، لأنها أقرب طبقة إليه، بعد ما جعله الواقف منها، وهى الطبقة التى يعبرون عنها بالجمعية . . لا يصح أن يقال ذلك:

أولاً: لأن قول الواقف: «طبقة بعد طبقة» بعد قوله: «وذريتهم ونسلهم» قبل أن يذكر شرط من مات قبل الاستحقاق لا يمكن لأحد أن يفهم منه إلا طبقات الترتيب فى النسب. وكذلك قوله فى العتقاء: «طبقة بعد طبقة، على النص والترتيب» وشرطه فيمن مات قبل الاستحقاق أن يقوم ولده مقامه إنما هو تصريح بما يدفع وهم حرمان من يموت أصله قبل الاستحقاق الذى نشأ من قول الواقفين: انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولد ولده. فإنه قد يعطى أن الولد لا يستحق عن والده إلا ما حازه والده بالفعل، كما ذكره كثير من العلماء، فيدفعه الواقف بقوله: «وكل من مات» إلخ. . حتى ينص على أن المراد من النصيب ليس هو النصيب الفعلى، وإنما هو النصيب المقدر بمقتضى تقسيم الواقف فى ذاته، استحقه الأصل بالفعل أم لم يستحقه. والواقف فى هذا التصريح لم يغير شيئاً من ترتيب الطبقات النسبية، بل حققه وقرره، فإنه جعل ترتيب الأبناء بعد الآباء عاماً فيما قبل الاستحقاق وبعده. ولا ينافى ذلك قول الواقف: «قام مقامه فى الدرجة»، والدرجة هى الطبقة،

والقيام مقامه فى الطبقة أن تعدم طبقة والده من الترتيب وتنشأ طبقته هو مكانها، لأن قول الواقف ذلك لم يقصد منه ما ذكرت، بل قصد ما عطف عليه، وهو الاستحقاق، وتسمية القيام مقامه فى الاستحقاق درجة، على طريق المجاز، أمر معروف، والقرينة قائمة عليه، لقوله بعد ذلك: «واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حياً» . الخ . . مع أن ذلك يغنى عنه قوله: «فى الدرجة والاستحقاق» . . فهذا الإيضاح كله لبيان المراد من معنى الدرجة، فالوالد الذى يستحق نصيب والده أوجده بسبب موت أصله وإنما يستحقه وهو فى درجته النسبية لم يخرج عنها إلا بنص أصرح من تلك النصوص التى تذكر فى مثل هذا الوقف .

وثانياً: لأنه لا يعقل أن يكون من قصد الواقف فى مثل هذا الوقف أن يفضل من مات أصله قبل الدخول فى الوقف على من استحق أصله بالفعل، وإنما أراد المساواة فى الاستحقاق بين من مات أصله ومن لم يمّت أصله قبل الدخول، ولو اعترت تلك الدرجة الجعلية طبقة حقيقية انعدمت بها طبقة الأصل الميت قبل الدخول لكان من مات أصله أرفع طبقة ممن لم يمّت أصله، ونال من الحقوق ما يناله أهل الطبقات العليا التى ارتفع إليها بهذا الشرط وامتناز بها عمن تلقوا أنصباؤهم عن أصولهم بعد الاستحقاق، وهو ما لا يعقله إلا من لا يعقل، فإنه لا غرض للواقف بتعلق بذلك البتة، وتوجيه لا يميل إليه إلا من فقد رأيه .

ولو سلم أن عموم قوله: «واستحق ما كان يستحقه لو كان حياً» يشمل ما ينحل عن بعض من فى طبقة أبيه وليس له ذرية ولا إخوة ولا أخوات، كما رجحه كثير من الفقهاء، لم يجز أن يقضى ذلك بإعدام الطبقة الأصلية وإحداث أخرى مكانها فى هذا الفرع وفروعه خاصة، وإنما يكون ذلك آتياً من نص جديد استثنى به هذا الفرع من عموم الطبقات التى بنى عليها الواقف وقفه لتحقيق معنى الاستحقاق، ولكن يبقى حكم الطبقات النسبية على ما هو عليه، وإذا أطلق لفظها لا ينصرف إلا إليه، فإذا قيل: أقرب الطبقات، كان المراد الأقرب من تلك الطبقات التى بنى عليها الوقف، لا الطبقات التى تجوز فيها واستثنى أهلها لعارض غرض طرأ على الواقف فى موضع خاص لتوفير الاستحقاق على بعض الأشخاص حتى كأن أصولهم استحقوا ما استحقوا وأفضوا بجمعه إليهم . على أننا لو سلمنا أن تلك الدرجة أصبحت طبقة جعلية حقيقية، وكانت منزلتها فى كلام الواقف منزلة سائر الطبقات

النسبية فى الاعتبار ودخلت فى اللفظ المطلق الوارد فى قوله : أقرب الطبقات ، لكأن تلك الطبقة الجعلية أيضا خارجة من الاستحقاق ، لا يستحق أهلها شيئا من نصيب من يموت عقيما ، وذلك أن معنى الأقرب ما لا يفضل شىء فى القرب ولا يساويه ، ومن ولد فى الدرجة الخامسة قبل الاستحقاق فقد تحققت له درجته النسبية حتما لوجود أصله ، فإذا مات أصله قبل الاستحقاق تجددت له درجة أخرى هى الجعلية . ومن المعلوم أن الطبقة التى له بالذات هى أقرب إليه من الطبقة التى له بالعرض ، ولا يقول أحد بمساواتها لها ، فتكون أقرب الطبقات هى الطبقة الأصلية النسبية . وزد على ذلك أن الطبقة التى يتنازل نصيبه فيها لو انقرضت نقضت القسمة بموت آخر مستحق فيها ، وإن كان صاحب الدرجة الجعلية حيا ، فهو إذا غير معدود من تلك الطبقة حقيقة ، ولو كان له ولد لكان ولده فى الطبقة السادسة قطعاً استحق مع أهلها ، إلا أن يستثنى بشرط كما استثنى أبوه ، فإذا الطبقة القربى التى تدانيها الطبقة الخامسة التى هى أقرب الطبقات النسبية إليه .

وعلى هذا ، ينحصر فاضل ربع ذلك الوقف بموت الأمير أيوب فى أولاده الثلاثة : محمد جلى وزهرة وعائشة ، سوية بينهم ، ويعتبر سليم الصغير ، الذى مات عقيما فى حياة أمه عائشة ، كأن لم يكن ، وبموت حفيظة بنت عائشة ، قبل الدخول فى الاستحقاق قام ولداها حسين وزينب مقامها فى الدرجة والاستحقاق ، وكذلك بموت ابنها حسين قبل دخوله واستحقاقه قام ابنه أحمد مقامه فى ذلك ، وبموت محمد جلى ، عقيما ، انتقل نصيبه من ذلك - وهو الثلث - لأخته زهرة وعائشة ، مناصفة بينهما ، لأن أحمد قام مقام والده حسين بمجرد موته وقد كان حسين قام هو وأخته زينب مقام والدتهما حفيظة بمجرد موتها ، وبموت مصطفى الصاوى فى حياة أمه زهرة ، قبل دخوله واستحقاقه ، قام بناته عائشة وفاطمة الصغيرة وفاطمة الكبيرة وصلوحة وعلى ، ابن ابنه حسن الذى مات فى حياة أبيه ، مقامه فى الدرجة والاستحقاق . وبموت زهرة المذكورة ، وهى آخر طبقتهما انقراضا ، تنقض القسمة ، ويقسم ذلك الفاضل على أهل الطبقة التى تلى طبقتهما ، أحياء وأمواتا ، فما أصاب الأحياء أخذه وما أصاب الأموات كان لأولادهم ، ومن مات من الأولاد قبل الدخول والاستحقاق قام ولده مقامه .

وأهل هذه الطبقة هم ولداها : مصطفى الصاوى وحفيظة الدواخلية وحفيظة ابنة

عائشة، فيشتركون في ذلك الفاضل بالسوية، ونصيب مصطفى الصاوى، الذى مات قبل الدخول والاستحقاق. - وهو الثالث - تأخذه بناته عائشة وفاطمة الصغيرة وفاطمة الكبيرة وصلوحة وعلى، ابن ابنه حسن، لقيامه مقام أبيه، سوية بينهم أخماساً. ونصيب حفيظة بنت عائشة - وهو الثالث - يأخذه بنتها زينب وأحمد ابن ابنها حسين، لقيامه مقام أبيه، مناصفة بينهما، وموت حفيظة الدواخلية، عقيماً، وهى آخر طبقتها الأصلية انقراضاً، تنقض القسمة، ويقسم فاضل الربيع على أهل الطبقة التى تلى طبقتها، أحياء وأمواتاً، فما أصاب الأحياء أخذوه وأما ما أصاب الأموات كان لأولادهم.

وأهل هذه الطبقة الذين يقسم عليهم سبعة، وهم حسن وعائشة وفاطمة الصغيرة وفاطمة الكبيرة وصلوحة، أولاد مصطفى الصاوى، وزينب وحسين، ولدا حفيظة، فيصيب كلا منهم سبع ذلك الربيع ثلاثة قراريط وثلاثة أسباع قيراط. والسبع الذى أصاب حسن، الميت، يكون لابنه على، وكذلك السبع الذى أصاب حسين، الميت، يكون لابنه أحمد، وموت فاطمة الصغيرة انتقل نصيبها من ذلك - وهو السبع - لأولادها: محمود وعبد العزيز ومصطفى ونبيهة، سوية بينهم، لكل واحد منهم ستة أسباع قيراط، وموت أختها عائشة انتقل نصيبها من ذلك - وهو السبع - لابنها محمد أمين، وموت ابنها محمد أمين، عقيماً، وليس له إخوة ولا أخوات مشاركون، انتقل نصيبه من ذلك - وهو السبع - إلى أقرب الطبقات إليه، وهو من معه فى طبقته الذين هم على. بن حسن بن مصطفى، ومحمود وعبد العزيز ومصطفى ونبيهة، أولاد فاطمة الصغيرة، ومحمد حافظ والى حافظ وعلى حافظ ونبوية وفاطمة، أولاد زينب، وأحمد بن حسين، بالسوية بينهم، لكل واحد منهم سبعان اثنان من قيراط وجزآن اثنان من أحد عشر جزءاً من سبع قيراط. وموت مصطفى بن فاطمة الصغيرة، عقيماً، انتقل ما آل له من أمه، المذكورة، وهو ستة أسباع قيراط، وما آل له من محمد أمين، وهو سبعان اثنان من قيراط وجزآن اثنان من أحد عشر جزءاً من سبع قيراط، لإخوته محمود وعبد العزيز ونبيهة، سوية بينهم، فيكمل لهم بذلك أربعة قراريط وأربعة أسباع قيراط وثمانية أجزاء من أحد عشر جزءاً من سبع قيراط، والى حافظ بن زينب، انتقل ما آل له من محمد أمين - وهو سبعان اثنان من قيراط وجزآن اثنان من أحد عشر جزءاً من سبع قيراط -

لبنته عزيزة . وبموت نبيهة ، بنت فاطمة الصغيرة ، انتقل ما آل لها من أمها وما آل لها من محمد أمين وما آل لها من أخيها مصطفى - وهو قيراط واحد وثلاثة أسباع قيراط وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من سبع قيراط - لأولادها أحمد مصطفى وفاطمة وأمينة وعزيزة ، بالسوية بينهم . وبموت أحمد حسين ، عقيما ، وليس له إخوة ولا أخوات مشاركون ، انتقل ما آل له عند نقض القسمة بموت حفيظة الدواخلية وهو ثلاثة قراريط وثلاثة أسباع قيراط - وما آل له من محمد أمين - وهو سبعان اثنان من قيراط وجزءان اثنان من أحد عشر جزءا من سبع قيراط - إلى أقرب الطبقات إليه ، وهو من معه في طبقته الأصلية الذين هم محمد حافظ وعلى حافظ وفاطمة ونبيهة ، أولاد عمته زينب ، ومحمود وعبد العزيز ، ابنا فاطمة الصغيرة ، وعلى بن حسن بن مصطفى الصاوي ، باعتباره في طبقته الأصلية ، سوية بينهم ، لكل واحد منهم ثلاثة أسباع قيراط وثمانية أجزاء من أحد عشر جزءا من سبع قيراط وسبع جزء من أحد عشر جزءا من سبع قيراط . وبموت نبيهة بنت زينب انتقل ما آل لها من محمد أمين - وهو سبعان اثنان من قيراط وجزءان اثنان من أحد عشر جزءا من سبع قيراط - وما آل لها من أحمد بن حسين - وهو ثلاثة أسباع قيراط وثمانية أجزاء من أحد عشر جزءا من سبع قيراط وسبع جزء من أحد عشر جزءا من سبع قيراط - لأولادها أحمد وعائشة وزكية ، بالسوية بينهم ، لكل واحد منهم سبع قيراط وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من سبع قيراط وخمسة أسباع جزء من أحد عشر جزءا من سبع قيراط . وبموت زينب انتقل ما آل لها عند نقض القسمة بموت حفيظة الدواخلية - وهو ثلاثة قراريط وثلاثة أسباع قيراط - لأولادها محمد حافظ وعلى حافظ ، بالسوية بينهم .

إذا علم ذلك يعلم أن فاضل الربيع المذكور قد انحصر الآن في صلوة وفاطمة الكبيرة ، بنتي مصطفى الصاوي ، وعلى بن حسن بن مصطفى الصاوي ، ومحمود وعبد العزيز ، ابني فاطمة الصغيرة بنت مصطفى الصاوي وأحمد مصطفى وفاطمة وأمينة وعزيزة ، أولاد نبيهة بنت فاطمة الصغيرة بنت مصطفى الصاوي ، ومحمد حافظ وعلى حافظ وفاطمة ، أولاد زينب ، وأحمد وزكية وعائشة ، أولاد نبيهة بنت زينب ، وعزيزة بنت والي حافظ بن زينب .

ما هو لصلوة وفاطمة الكبيرة ستة قراريط وستة أسباع قيراط ، مناصفة بينهما .

وما هو لعلی بن حسن أربعة قراریط وسبع قیراط وعشرة أجزاء من سبع قیراط وسبع جزء من أحد عشر جزءاً من سبع قیراط . وما هو لمحمود وعبد العزیز أربعة قراریط وسبع قیراط وثلاثة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سبع قیراط وسبعان اثنان من جزء من أحد عشر جزءاً من سبع قیراط ، مناصفة بينهما . وما هو لأحمد ومصطفی وأمينة وعزیزة ، أولاد نبيهة ، قیراط واحد وثلاثة أسباع قیراط وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سبع قیراط ، بالسوية بينهم ، وما هو لمحمد حافظ وعلى حافظ وفاطمة ، أولاد زینب ، خمسة قراریط وستة أسباع قیراط وثمانية أجزاء من أحد عشر جزءاً من سبع قیراط وثلاثة أسباع جزء من أحد عشر جزءاً من سبع قیراط ، بالسوية بينهم . وما هو لعزیزة بنت والی حافظ بن زینب سبعان اثنان من قیراط وجزآن اثنان من أحد عشر جزءاً من سبع قیراط ، باقی فاضل الربیع المذكور . والله أعلم .

هذا وقد جرینا فی التقسیم علی أن أولاد والی حافظ ونبوة ، ولدی زینب ، لم یقوموا مقام أصلهم عند وفاة جدتهم زینب ، لأن الأصلین كانا قد استحقا شیئاً من الوقف عن من مات عقیماً فی طبقتهما ، والشرط أن ولد من مات قبل الاستحقاق یقوم مقامه إذا كان الموت قبل استحقاق شیء من الوقف . وظاهر الشرط أن استحقاق شیء ما ، قل أو کثر ، یمنع من قیام الفرع مقام الأصل الذی یموت بعد استحقاقه ذلك الشیء ، ولا قرينة توجب غلبة الظن بتقیید الاستحقاق بکونه عن الأصل المستحق بالفعل . والله أعلم (٤٧١) .

٨٦- (السؤال)

سأل حضرة حمودة بیک عبده ، فی : واقف وقف أطیانه علی أولاده ، ثم من بعدهم علی ذریتهم . وشرط النظر من بعد للأرشد فالأرشد من أولاده ، وإن الناظر يبدأ بإصلاح الأطیان وتعمیر وترمیم الدوارین والطاحونة وغرس بدل الأشجار الثالفة ، ولو صرف فی ذلك جمیع غلته ، وإذا احتاج الحوش الذی بقراة السيدة نفیسة للعمارة فی عمره . وشرط أن یصرف من ریع الوقف بعد وفاته مبلغ (٤٧٢) ٤٥٠ فی قراءة قرآن وثمن خوص وریحان وخبیز یوزع علی الفقراء فی آیام المواسم بالحوش المذكور .

ثم عقب وفاة الواقف لم يعين عليه ناظر ، بل اجتمع المستحقون ووكّلوا أحدهم في إدارة أعمال الوقف بمقتضى توكيل صدر منهم إليه . وبعد أن أدار الوكيل الأطيان مدة اثنتي عشرة سنة ، تولى أحدهم النظر بمقتضى إعلام شرعى صدر له من القاضى الشرعى . ولما استلم هذا الناظر أوراق الوقف من الوكيل رأى أن للوقف مبلغا قدرة (٤٧٣) ١٠٠٨٤ في ذمة حسين أفندى مصطفى المنشاوى ، أحد المستحقين ، الذى كان مستأجرا لأعيان الوقف ولم يطالبه به الوكيل فى سنة ١٩٠٠ قبطية . وقد تحصل هذا الوكيل على إقرار من أغلب المستحقين بتاريخ ٢٥ إبريل سنة ١٩٠١ بالتنازل عن المطالبة بهذا المبلغ ، فهل هذا التنازل يمنع الناظر من المطالبة بمبلغ الدين المذكور للوقف ؟ مع ملاحظة أن الوقف محتاج للعمارة ، وقد قدرها الخبير بمبلغ ٢٠٠ ج تقريبا ، وملاحظة أنه يوجد مبلغ ٤٥٠ جنيها للخيرات سنويا ورأى الناظر أيضا فى حساب الوكيل المقدم منه أنه قد خصم من ريع الوقف فى مدة وكالته مبلغ ٣٤ ج وكسور قيمة عجز وشرافى (٤٧٤) فى الأطيان من سنة ١٨٨٧ أفريقية ، ثم . تحقق أنه لم يحصل عجز ولا شرافى فى الأطيان ، ويعتبر هذا المبلغ ديناً فى ذمة الوكيل للوقف ، وتحصل الوكيل المذكور على تنازل عن ذلك المبلغ من المستحقين مؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ، فهل هذا التنازل يمنع الناظر من المطالبة بهذا المبلغ ؟ مع احتياج الوقف للعمارة ، وملاحظة المبلغ المخصص صرفه فى الخوش المذكور ؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

مقتضى شرط الواقف أن يبدأ من ريعه وقفه بإصلاحه وتعميره وترميمه ، وأن يصرف منه ما عينه فى القراءة وغيرها من الخيرات . ومنه يعلم أن لا حق للمستحقين إلا بعد هذه العمارة وما شرط الصرف له من الخيرات ، فمتى كان الاحتياج لذلك قائما حال التنازل لم يصح ذلك التنازل ، وكان للناظر مطالبة المدينون المستحق بذلك المبلغ . أما إذا كان الاحتياج المذكور قد حدث بعد التنازل ، وثبت تاريخ التنازل بدليل صحيح ، وكان مستوفيا شرائط صحة الإبراء ، سرى على المتنازلين فى حق أنصبتهم ، دون من لم يتنازل من باقى المستحقين ، ويكون للناظر أن يطالب ذلك المدينون بما يخص باقى المستحقين الذين لم يتنازلوا ، كما أن له أن

يطالب الوكيل بالمبلغ الذي يقال إنه قيمة عجز وشراقى فى الأطنان، حيث تحقق أن ذلك لم يحصل، لأنه حيثئذ يكون عليه دين للوقف، ولا يفيد التنازل عنه عند ذلك الاحتياج، وإلا سرى على المتنازلين دون غيرهم، كما ذكر . والله أعلم^(٤٧٥).

٨٧- (السؤال)

سئل^(٤٧٦) بإفادة من مدير أوقاف خديوية مؤرخة فى ٢٦ مايو ١٩٠٢ نمرة ٢٠ مضمونها : أنه بعد أن جاءت من حضر تكم الفتوى للمصلحة بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٣١٩ نمرة ٣١٧ بانتقال نصيب أحمد مجد الدين، الذى مات عقيما، من مستحقى وقف المرحومة برنجى قادن، إلى من فى طبقته من أولاد أولاد العتقاء، للذكر مثل حظ الأنثيين، بناءً على أن الواقعة بنت القسم فى وقفها على التفاضل بين الذكر والأنثى وبينت أن ذلك فى جميع الطبقات، بالصفة التى أشرتم إليها، ووزعت المصلحة نصيب هذا الميت على من آل إليهم، بالصفة المنصوص عنها فى تلك الفتوى، مات منهم المدعوة نفيسة بنت رجب أحمد ابن الست فلكسو عن والديها وجديها وأخيها، فتخابرت المصلحة مع مفتى ديوان الأوقاف بالاستفهام عمن تتول إليهم حصتها بعد الوفاة؟ وأعطيت منه الفتوى فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٢ بأيلولة نصيبها لأخيها وأختيها، بالسوية بينهم، إذ لا نص فى شرط الإيقاف على التفاضل فى جانب الإخوة . . لآخر ما ذكر بالفتوى .

وحيث إن ما أفتى به جاء مغايرا لما قررموه فى الفتوى السابقة عن اضطراد حكم تفاضل القسم فى جميع الطبقات، فالمصلحة تعيد أخذ رأى حضر تكم فيما يجب العمل به مما يتنفذ معه الغرض المقصود من شرط الواقعة .

وعليه تحرر هذا . وطيه الأوراق عدد ٤ بأمل الإفادة بما يرى .

(الجواب)

صرحوا بأنه إذا وقف على أولاده، ثم على أولادهم، ثم وثم، على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم شرط أن من مات عقيما فنصيبه لأهل درجته .

فإذا مات أحدهم عقيماً، وفي درجته ذكور وإناث، يوزع نصيب المتوفى بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن ترك الواقف التصريح بذلك، ولا يقسم على السوية، لأنه إنما يقسم بالسوية لو لم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولاً في قسمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم، ومن جملة ذلك قسمة نصيب المتوفى عقيماً على أهل درجته، فينسحب الشرط عليه وإن لم يصرح به فيه، لأن قوله: على أن . . الخ تفصيل لما أجمله أولاً من قوله: على أولادى . . إلخ.

وقالوا: إن هذا كلام فى غاية الحسن، واستشهدوا له بشواهد قاطعة، كما فى (العقود).

والحادثة المستول عنها لا تخرج عن هذا المعنى، لأن الواقفة بعد أن رتب فى الموقوف عليهم من العتقاء وذرائعهم بقولها: «طبقة بعد طبقة»، قالت: «لذكر مثل حظ الأنثيين»، ثم شرطت أن (من مات) (٤٧٧) عقيماً منهم انتقل نصيبه من ذلك لعتقائه وذريعتهم . . إلخ . . فمن يموت عقيماً ولم يكن له عتقاء وله إخوة وأخوات يكون نصيبه لهن، للذكر مثل حظ الأنثيين، كما شرطته (الواقفة). وعلى هذا تجرى قسمة (٤٧٨) ربع الوقف لانسحاب الشرط عليه، وفهم القسمة على غير هذا الوجه، فى مثل هذا الموقف، خروج على الفقه والعربية والعرف.

وبذلك يعلم أن نصيب نفيسة، المتوفاة لا عن عقب ولا عتقاء، يكون لأخيها وأختيها، بالفريضة الشرعية بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، كما يقتضيه شرط الواقفة، ويشهد به الفقه واللغة العربية والعرف. والله أعلم (٤٧٩). وطيه الأوراق عدد ٤.

٨٨- (السؤال)

سأل الشيخ حسين على ضيف، من سوق السلاح، تبع قسم الدرب الأحمر، بمصر، فى: رجل وقف عقاره وعقار زوجته، بتوكيله عنها: على نفس زوجته، ثم على بنتها، ثم على أولادها، ثم على أولاد بنتها، إلى انقراضهم. يكون وقفاً على كل من أولاده من غير زوجته المذكورة وعلى كل من أقارب زوجته، موكلته

المذكورة، الأقرب فالأقرب، ذكوراً وإناثاً، بالسوية بينهم، ثم على أولادهم، إلى حين انقراضهم. ثم على عتقاء أولاده وعتقاء أقارب زوجته، الأقرب فالأقرب، ذكوراً وإناثاً، بالسوية بينهم، ثم على أولادهم، إلى انقراضهم.

وشرط على أن من مات، قبل دخوله في الوقف، وترك ولداً أو ولد ولد قام مقام أبيه في الدرجة والاستحقاق، واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان الأصل حياً باقياً، يتداولون ذلك إلى حين انقراضهم.

وكان للزوجة أبوان، وللزوج الواقف ولدان من غير زوجته المذكورة، ومات كل من أبوي الزوجة وابن الزوج، قبل الدخول في الوقف، وتركاً أولاداً، ذكوراً وإناثاً، ثم ماتت الزوجة الموقوفة عليها عن بنت، ثم ماتت البنت عقيماً، والموجود حين موتها أولاد ابني الزوج الواقف، ذكوراً وإناثاً، وإخوة الزوجة، ذكوراً وإناثاً، أشقاء ولأب.

فما كيفية قسمة ريع الوقف على أولاد الابنين والإخوة والأخوات الأشقاء ولأب؟ وإذا كان الشقيق واحداً يختص بنصف الريع ولا يشاركه فيه الإخوة والأخوات لأب؟ عملاً بقول الواقف: الأقرب فالأقرب؟ أو ما هو الحكم؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

اعتبر الإمام في الوصية للأقارب والوقف عليهم الأقرب فالأقرب، واعتبر فيهم المحرمة مع الرحم، وخالفه أصحابه فيهما واكتفيا فيهم بالرحم بلا محرمة، وسوا بين الأقرب والأبعد منهم، واتفقوا على أن لفظ الأقارب ونحوه يكون للابنتين فصاعداً، إلا إذا ذكر معه الأقرب فالأقرب، فإنه لا يعتبر الجميع، اتفاقاً، لأن الأقرب اسم فرد يدخل فيه المحرم وغيره، لكن يقدم الأقرب لصريح الشرط.

والأقرب في حادثتنا هو الأخ الشقيق، لأن الأقرب أفعل تفضيل، ومعناه الأقوى في القرابة. ولا شك في أن الأقوى قرابة هو الشقيق، فينفرد بالنصف، ولا ينافي ذلك ما ذكره في الفرائض من الفرق بين درجة القرابة وقوة القرابة، وأنه قد

يراد فى الأقرب ذو الدرجة القريبى، كالأخ مع ابن الأخ مثلاً، لأن ذلك اصطلاح خاص لا ينظر إليه فيما مرجعه العرف والاستعمال العام، فالمراد بالأقرب هنا وفيما يماثل ما نحن فيه من هو أشد صلة بالموقوف عليه من سواه، وأشد الإخوة صلة به الأخ الشقيق قطعاً، فهو وحده الذى يستحق مقاسمة أولاد الابنين . والله أعلم (٤٨٠).

٨٩- (السؤال)

سألت الست نور فير، ناظرة وقف المرحوم حسن بك الجداوى، المقيمة بشارع الإسماعيلية، بالناصرية، بقسم السيدة زينب، فى : أمير وقف أماكن له بوقفييتين، إحداهما تاريخها ١٨ صفر سنة ١٢٠٢ والثانية فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٠٢ وجعل ريع كل منهما على نفسه أيام حياته، ثم من بعده على زوجته وأولاده وذريتهم، على الترتيب الذى عينه، فإذا انقرضوا كان وقفاً على عتقاء الواقف وعتقاء زوجته وأولادهم وذريتهم . فإذا انقرضوا كان وقفاً على عتقاء الواقف وعتقاء عتقاء زوجته وأولادهم وذريتهم، الطبقة العليا تحجب السفلى من نفسها دون غيرها، ويعدهم يكون على مسجد سيدنا الحسين، رضى الله عنه .

ثم وقف أماكن أخرى فى وقفية ثالثة بعد مضى مدة، تاريخها ٢٨ شعبان سنة ١٢٠٥ على نفسه، ثم من بعده على مستولذته وذريته، ثم من بعدهم يكون الوقف لعتقاء الواقف وأولادهم وذريتهم، ثم من بعدهم لعتقاء عتقاء الواقف وعتقاء أولاده، ثم من بعدهم لأولاد عتقاء عتقاء الواقف وأولاد عتقاء ذريته، ثم على ذريتهم، ويعدهم على مسجد وضريح سيدى أحمد البدوى .

وقد انقرض الموقوف عليهم ما عدا اثنين : أحدهما : معتقة معتق الواقف، والثانية : معتقة معتقة زوجة الواقف، وهما المستحقان لريع الوقفين الأولين بالسوية بينهما . ولكن ديوان عموم الأوقاف كان واضع اليد على أعيان الوقف، رفعت دعوى من وكيلهما ضده بمحكمة مصر الكبرى الشرعية بناء على كتاب الوقف الأول المؤرخ ١٨ صفر سنة ١٣٠٢ لاشتماله استحقاق الاثنين المذكورين، وقد أصدرت المحكمة حكماً شرعياً فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٠٦، باستحقاق

معتقة معتق الواقف نصف ريع فاضل الوقف، وباستحقاقها للنظر على كامل الوقف. وبناء على ذلك وضعت يدها على أماكن الثلاث وقفيات، ولوفاتها وابنتها فالناظرة، وهى الست نورفير تعطى إلى على أفندى فوزى ولد ابنة معتقة معتقة زوجة الواقف نصف ريع فاضل الوقفين الأولين. وبعد مضي مدة على ذلك، أراد على أفندى فوزى مشاركة الناظرة فى ريع الوقف الثالث السابق ذكره قياسا على الوقفين، مع أن الواقف لم يجعل فيه حقا لعتقاء عتقاء زوجته ولا لأولادهم، وهى تمنعه من ذلك، فهل لها حق فى المنع؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حيث قصر الواقف وقفه الثالث على من عينهم، ولم ينص على استحقاق الزوجة عتقاتها ولا عتقاء عتقاتها ولا ذرية عتقاء العتقاء، فلا مدخل حيثئذ لعل أفندى فوزى ابن بنت معتقة معتقة الزوجة فى هذا الوقف بالمرة، بل يختص به الموقوف عليهم على ما شرط. والله أعلم (٤٨١).

٩٠- (السؤال)

سئل (٤٨٢) بإفادة من سعادة مدير أوقاف خديوية مؤرخة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠ ٣ مرة مضمونها: أن الست خديجة برنجى قادم وقفت ما تمتلك من الأطنان على نفسها مدة حياتها، ومن بعدها على كل من عنبر آغا ومحبوب آغا معتقى إبراهيم باشا، وعلى معاتيقها التى أوضحت أسماءهم بحجة الإيقاف، ولوفاة عنبر آغا عن أربعة عتقاء آل نصيبه إليهم، ولوفاة ثلاثة منهم أعطى نصيبهن إلى (حوش قدم) (٤٨٣) المعتقة الرابعة الموجودة على قيد الحياة الآن. وإن بعض (٤٨٤) المستحقين أوردوا فى عريضة قدموها للمصلحة بأن شرط الإيقاف يقضى بأيلولة نصيب الثلاثة المتوفين إلى العتقى الأصليين، لا للمعتقة الرابعة، كما تقرر بالفتوى المعطاة من الشيخ حسن الطرابلسى، مفتى الأوقاف سابقا، ورغبوا إحالة الفصل فى هذه المادة على فضيلتكم، وهاهى ذى الفتيا والعريضة مرسلتان (٤٨٥) مع هذا للاطلاع عليهما

والإفادة عن اليوم الذى يستحسن لنظر هذه المسألة لإبعاث^(٤٨٦) حجة الإيفاف
لنظرها وإعادتها مع الإفادة بما يرى . وقد بعثت الوقفية مع مندوب من طرف
حضرتة .

(الجواب)

هذا الوقف سبق الإفتاء منا بديوان الأوقاف بشأن بعض مستحققيه بعد طلب
ذلك ، وإرسال الأوراق المشتمة على ما ذكرته الواقفة بكتاب وقفها من أنها وقتت
وقفها على نفسها أيام حياتها ، ثم من بعدها على عنبر أغا ومحبوب أغا عتقى
المرحوم إبراهيم باشا ، وعلى عتقاها الموجودين حين صدور هذا الوقف منها الذين
عيتهم ، وعلى من سيحدثه الله لها من العتقى ، ذكورا وإناثا ، بالسوية بينهم ، ثم
من بعد كل منهم تكون حصته من ذلك وقفا على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم
على أولاد أولاده ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم على ذريته ونسله وعقبه ، للذكر
مثل حظ الأنثيين ، طبقة بعد طبقة ، العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون
غيرها ، على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك
لعتقه وذريتهم ، كما ذكر . فإن لم يكن له عتقى فلاخوته وإخوانه المشاركين له فى
الدرجة والاستحقاق . فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلمن يوجد فى طبقته ، فإن
لم يكن له أحد فى طبقته فلاقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف يتداولون
ذلك إلى حين انقراضهم^(٤٨٧) ، فإذا انقرضوا يكون ذلك وقفا على عتقاهم ثم
لذريتهم^(٤٨٨) وذرية ذريتهم على الوجه المشروح . فإن لم يكن لهم عتقاء ولا
لذريتهم ، فلاقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف إلى آخر ما نصت عليه
الواقفة . وحيث كان الحال ما ذكر ، ينقل نصيب عنبر أغا الموقوف عليه مباشرة
المذكور بعد موته عقيما لعتقاه ، عملاً بقول الواقفة : فإن لم يكن له ولد إلى آخره
ينقل نصيبه من ذلك لعتقاه . أما قولها ، بعد ذلك : فإن لم يكن له عتقى إلى آخره ،
فهو استمرار فى الكلام على من مات من أولئك الموقوف عليهم المذكورين ،
وذرايرهم^(٤٨٩) لا يدخل فيه عتقاهم وذرايرهم ، وإلا لقالت : فإن لم يكن لهم
عتقاء ، وقد بينت حكمهم بعد انقراض الموقوف عليهم وذرايرهم بقولها : فإذا

انقرضوا يكون ذلك وقفاً على عتقاهم، إلى آخره. وعلى ذلك فنصيب من يموت من عتقاء الموقوف عليه مباشرة كعتقاء عنبر آغا الثلاثة الذين ماتوا مسكوت عنهم لم تتعرض الواقعة في كلامها قبل انقراض الموقوف عليهم وذرايعهم لانتقاله لمن في درجته. ومتى كان مسكوتاً عنه يعود لأصل الغلة لا محالة ولا تنقل لطبقة من يموت خاصة، بل يضم إلى مجموع الربع ويوزع معه على جميع المستحقين بحسب أنصبتهم. والله أعلم (٤٩٠).

وطيه الفتيا والعريضة المذكورتان، وكذلك الوقفية التي اطلعنا عليها ووجدنا ما فيها مطابقاً لما ذكر.

٩١- (السؤال)

سئل (٤٩١) بإفادة من عموم حسابات المالية، مؤرخة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠م ثمرة ١٧٥ مضمونها: أنه بعد الاطلاع على الإعلام الشرعي الصادر من محكمة حلفا الشرعية بتاريخ غرة محرم سنة ١٣١٦ ثمرة ٥ بتوكيل على حسين عن خليل بن عواض والمرأة أشادي بنت عمر في قبض واستلام ما يخصهما في تركة مورثهما عمر بن عواض، يفاد عما إذا كان مستوفياً الشرائط الشرعية؟ ويجوز صرف حقوقهما إليه بمقتضاه؟ أم لا؟.

(الجواب)

قد اطلعت على الإعلام المذكور، فوجدت أن ما فيه من التوكيل معتبر، وعليه فلا مانع من صرف حقوق الموكلين إلى الوكيل متى قبل الوكالة عنهما. وطيه: الإعلام (٤٩٢).

٩٢- (السؤال)

سأل الحاج يونس العدوي، ببولاق، في: امرأة ماتت وتركت حلياً، وورثتها: زوجها، وأولاد إخوتها الأشقاء الذكور. وقد أراد هؤلاء الأولاد أخذ نصف ما

تركته، بدعوى أنه ملك خالص لها، وزوجها يقول: إن هذا الحلى ملك له، وأنه أعطاه لها للترزين به، وليس بتركة عنها، ويريد منعهم من الميراث فيه بتلك الدعوى. وليس لأحد الطرفين بينة تشهد له بدعواه، فما الحكم الشرعى فى ذلك؟

(الجواب)

صرح علماؤنا بأنه إذا مات أحد الزوجين، ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت، فعلى قول أبى حنيفة ومحمد: ما يصلح للرجل فهو للرجل إن كان حيا، ولورثته إن كان ميتا. وما صلح للنساء فهو للمرأة، إن كانت حية، ولورثتها إن كانت ميتة. وبذلك يعلم أن هذا الحلى لورثة المرأة المذكورة، لأنه مما يصلح للنساء، والقول فى ذلك قولهم، ويحلفون على العلم بأن ذلك الحلى ليس ملكا للزوج المذكور، وهذا حيث لا بينة عنده تثبت ملكيته لذلك، كما فى هذه الحادثة. والله أعلم (٤٩٣).

٩٣- (السؤال)

سأل الشيخ عبد الكريم جوده، خطيب مسجد الشيخ الجوهري، بمصر، فى: رجل مات عن ابن وبنت، وترك لهما أرضا، بعضها فيه بناء، والبعض الآخر خال من البناء، ثم مات الابن عن أولاده القصر، ولم يكن عليهم وصى مختار ولا وصى من قبل القاضى. وللبنت المذكورة ابن بنى فى الأرض الخالية بناء فى حياة أمه، ثم ماتت أمه المذكورة، وبلغ الأولاد القصر رشدهم فقاسمهم ابن البنت فى الأرض البتية قبل موت مورثهم وأخذ كل نصيبه، وأولاد الابن المذكورون لم يعلموا بأن من جملة المخلف عن جدتهم، أب أبيهم، الجزء الذى بنى فيه ابن البنت المذكورة. وقد مضى على البناء الذى أحدثه ابن البنت نحو من اثنتين وعشرين سنة. فهل إذا علم أولاد الابن بعد بلوغهم بعشر سنين أن القطعة التى أحدث فيها ابن البنت البناء المذكور هى من جملة المخلف عن جدتهم، أب أبيهم، يكون لهم أن يقاسموا ابن البنت بقدر نصيب أبيهم فى الأرض من غير أن يغرموا لابن البنت البانى شيئا مما كلف به البناء، ويكون متبرعا به، حيث لم يكن بإذن معتبر، ولم

يكن مضطرا فيه، والأرض التي بنى فيها قابلة للقسمة ويكون للقصر بعد بلوغهم
رشدهم أن يحاسبوا ابن البنت على قيمة ما يخصهم في أجرة الجهة التي بنى فيها
البناء المذكور؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

متى ثبت أن قطعة الأرض التي بنى فيها ابن البنت المذكور مملوكة للجد، وأنه
مات عن ابنه وبنته، وماتت بنته عن ابنها، وابنه عن أولاده القصر، وأن ابن البنت
المذكور بنى في تلك القطعة المشتركة بينه وبين أولاد خاله المذكورين، وثبت عذرهم
وعدم تمكنهم من طلب حقهم في القطعة المذكورة وطلب الأجرة بسبب قصورهم،
ولا وصى لهم يطلب ذلك، كان لهم بعد بلوغهم رشدهم طلب نصيبهم في القطعة
المذكورة ورفع يد ابن عمتهم المذكور عنه، كما أن لهم طلب أجرته على حسب أجر
المثل من وقت وضع يده عليه لحين بلوغهم رشدهم، لأن دار اليتيم كدار الوقف في
وجوب أجر المثل على الشريك. أما البناء، فإن لم يرض الأولاد المذكورون ببقائه
في الأرض، فتقسم القطعة جميعها بينهم وبين الباني، فإن وقع البناء في نصيبه بقى
له، وإن وقع في نصيبهم فلهم طلب قلعه، ويقلع، فإن نقصت الأرض بذلك القلع
ضمن الباني قيمة النقص. هذا ما اختاره كثير من العلماء. ولا يتوهم أن في ذلك
مع إلزامه بدفع الأجرة مدة القصور جمعا بين الأجر والضمان، والقاعدة ألا يجمع
بينهما، لأن ذلك في غير مال الوقف واليتيم، كما سبق، على أن هذا إنما يأتي فيما
لو طلب الأولاد حقوقهم بمجرد بلوغهم، أما فيما لو مضى عليهم في ذلك سنوات
فلا يأتي هذا، لأن الأجر قد انقطع تلك المدة، فضمن النقص قد جاء على غير
أجر، وإنما لازم الأجر أيام اليتيم والقصور للاستعمال في تلك المدة، وهو يوجب
على الشريك أجر المثل إن كان المستعمل مال اليتيم، كما بينا. والله أعلم (٤٩٤).

٩٤- (السؤال)

سأل محمود حسن أبو الكارم، من صندوقا، بمركز بنى مزار، في: امرأة ماتت
عن تسعة إخوة لأب، ذكورا وإناثا، منهم سبعة من أم وإثنان من أم أخرى، ثم مات

رجل من السبعة عن بنتيه وأمه وإخوته الأشقاء، ذكورا وإناثا، وغير الأشقاء، وهو أخ وأخت، وهما شقيقان لبعضهما. ثم ماتت والدته السبعة بعد وفاة أحدهم المذكور عن أولادها الستة، ذكورا وإناثا. ثم ماتت امرأة من الأم الأخرى عن ابنها وأخيها الشقيق وإخوتها غير الأشقاء، ذكورا وإناثا. فمن يرث ومن لا يرث؟ وما نصيب كل وارث؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

موت المرأة المذكورة عن إخوتها لأبيها، الذكور والإناث، المذكورين، تقسم تركتها بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين. ثم يموت رجل من السبعة الأشقاء المذكورين عن بنتيه وأمه وإخوته الستة الأشقاء والاثنتين غير الأشقاء، يكون لأمه من تركته السدس فرضا، ولبنتيه الثلثان كذلك، والباقي لإخوته الأشقاء، للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لأخويه غير الأشقاء. ثم يموت أم السبعة الأشقاء المذكورين، بعد موت أحدهم، عن أولادها الستة الذكور والإناث تقسم تركتها بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين. ثم يموت المرأة، التي هي من الأم الأخرى، عن ابنها وأخيها الشقيق تكون تركتها لابنها، ولا شيء لأخيها الشقيق ولا لإخوتها لأبيها، لحجب الكل بابنها المذكور. والله أعلم (٤٩٥).

٩٥- (السؤال)

سأل سلامة عطا سعد، من كفر حسن سعد، قليوبية، فى: رجل مات عن والدته وزوجته وبنته منها القاصرة التي عمرها سنة تقريبا، وبنتين من غيرها، وأخوين شقيقين. وقد صالحت الزوجة أم البنت القاصرة أم الميت مع الأخوين الشقيقين على أن تأخذ أم البنت من تركته ستة أفدنة لها وبنتها القاصرة المذكورة، والحال أن الزوجة أم البنت لم تكن وصية على بنتها. فهل وقع الصلح صحيحا عنها وعن بنتها القاصرة المذكورة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

الصلح الصادر من هذه الزوجة في حق بنتها القاصرة المذكورة لا ينفذ، حيث لم تكن وصية عليها. فإن كان لها وصى أو ولي يجيز ذلك كان هذا الصلح موقوفاً على إجازتهن فإن أجازته نفذ، وإن رده بطل. ومع صدوره من تلك الزوجة، وعدم وجود من يملك الإجازة يكون ما خص هذه القاصرة بالفرض الشرعى من تركة أبيها المتوفى باقياً لها على حاله، لا يسرى عليه ذلك الصلح، لبطلانه، كما يستفاد من كلام علمائنا. والله سبحانه وتعالى أعلم (٤٩٦).

٩٦- (السؤال)

سأل حسن أحمد عسري، في: رجل مات عن زوجته: خضرة، وأمه: فاطمة، وأولاده لصلبه: علي ومحمد وأمانة، ثم توفيت أمه فاطمة عن ولديها: عمر وأحمد، ثم توفي عمر عن شقيقه أحمد، ثم توفي أحمد عن زوجته زينب وأولاده حسن ويوسف وشلباية. وتركه المتوفى الأول باقية إلى الآن بدون قسم. فما هو نصيب كل وارث؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

يموت الرجل المذكور عن ورثته المذكورين يكون لزوجته من تركته الثمن فرضاً، ولأمه السدس كذلك، ولأولاده الباقي، تعصيباً، للذكر مثل حظ الأنثيين. ثم يموت أمه فاطمة المذكورة عن ابنيها عمر وأحمد المذكورين تكون تركتها لها سوية، تعصيباً، ثم يموت عمر عن شقيقه أحمد تكون تركته له خاصة. ثم يموت أحمد عن ورثته المذكورين يكون لزوجته من تركته الثمن، فرضاً، والباقي لأولاده، تعصيباً، للذكر مثل حظ الأنثيين، والله أعلم (٤٩٧).

٩٧- (السؤال)

سأل عبد العزيز أفندي عزت، في: امرأة ماتت عن زوج وأختين شقيقتين، وتركت منقولات، فما يخص كلا منهما؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

للزوج المذكور النصف، عائلاً، عشرة قرايط وسبعان اثنان من قيراط من التركة المذكورة، وللشقيقتين المذكورتين الثلثان، عائلاً، مناصفة بينهما، ثلاثة عشر قيراطاً وخمسة اسباع قيراط، باقى تلك التركة، والله أعلم (٤٩٨).

٩٨- (السؤال)

سأل عرفات سرحان، من نهطاي، بمركز زفتى، فى: رجل يدعى محمد متولى سرحان، غائب عن وطنه غيبة منقطعة بالأقطار السودانية، ولا يدري مكانه ولا حياته ولا موته من مدة ثمانى عشرة سنة. وله ممتلكات خصوصية، وأخرى تركت له عن أخيه لأمه عبد الرحمن موسى خفاجى المتوفى عن ورثته الشرعيين، وهم: محمد متولى سرحان، الغائب المذكور، وعرفات، وأبو الليل، إخوة المتوفى لأم فقط. ولم يكن له وريثة غيرهم خلاف والذتهم، التى هى أم المتوفى، وأخت شقيقة. وعرفات، أخو الغائب، هو أرشد إخوته والوكيل على أملاكه والمنوط بحفظ تركته بمقتضى توكيل بيده من مجلس حسبى مركز زفتى، وهو واضع اليد على أملاك الغائب المذكور الخصوصية بأمر المجلس المذكور. وأما ما يستحقه الغائب مع باقى إخوته لأم والدته وأخته الشقيقة فيما ترك لهم عن مورثهم عبد الرحمن موسى المذكور، فإنه تحت يد إخوته لأبيه الغير الوارثين له، ولا يمكن الورثة الحصول على حقوقهم وحقوق الغائب إلا بواسطة للمحاكم الأهلية. وقد رفعت الدعوى ضده منهم، فهل للقاضى الحق فى نزع ما يخص الغائب تحت يد واضعى اليد على حقوق جميع الورثة ويسلم للمقيم هو وما ينتج منه إلى أن يظهر موته أو حياته، ما دام أنه قد ظهرت خيانة واضعى اليد المذكورين باستيلائهم على حقوق الأحياء أيضاً وتعنتهم فى تسليمها لهم حتى أدى الأمر إلى المخاصمة؟. أفيدوا الجواب.

(الجواب)

تركة الميت عبد الرحمن موسى، المذكور: تأخذ أخته الشقيقة منها النصف، اثنا عشر قيراطاً، وتأخذ أمه السدس، أربعة قرايط، وإخوته لأمه يأخذون الثلث،

ثمانية قراريط . كل ذلك على سبيل الفرض ، ولا شيء للإخوة للأب ، لاستفراق الفروض التركة ، وهم إنما يستحقون بالتعصيب فيما يبقى بعد الفروض ، وهنا لم يبق بعد الفروض شيء ، فهم أجنب بالنسبة لهذه التركة ولا حق لهم في أن يضعوا أيديهم على شيء من أنصباء الورثة . وحيث ظهرت خيانتهم باستيلائهم على أنصباء الورثة الحاضرين مع نصيب الغائب ، فللقاضي الحق في نزع جميع ما تحت أيديهم من التركة ، ويتسلم كل ما يستحقه ، وتسليم نصيب الغائب إلى القيم المنصوب من قبل المجلس الحسبي ليحفظه وديعة إلى أن يظهر حال الغائب ، والله أعلم (٤٩٩) .

٩٩- (السؤال)

سأل عبد الوهاب أفندي زكي ، باشمهندس مديرية البحيرة ، في : بنت ماتت عن عماتها وبنت أختها شقيقتها وخالها وأولاد عمها ، أخ أبيها لأم ، أربعة إناث وذكر ، وخلفت تركة . فمن الوارث ؟ وما نصيبه ؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

حيث ماتت البنت المذكورة عن ذكر لا غير ، فتكون تركتها كلها لبنت أختها الشقيقة المذكورة ، ولا شيء منها لعمتها وخالها وأولاد عمها ، أخ أبيها لأم ، المذكورين لأن بنت الأخت من الصف الثالث من ذوى الأرحام ، والعمة والخال وأولاد العم ، أخ الأب لأم ، من الصف الرابع منهم ، والصف الثالث مقدم في الميراث على الصف الرابع بجميع أقسامه على ما عليه الفتوى ، كما نصوا عليه . والله أعلم (٥٠٠) .

١٠٠- (السؤال)

سأل رضوان يوسف ، من ديروط أم نخلة ، بمديرية أسبوط ، في : رجل اشترى أمة وتسرى بها ، وخلف منها ولدين ، ثم مات عنها وعنهما وعن أولاد من غيرها ،

وترك تركة، فادعى أحد الولدين أنها تستحق إرث زوجة من هذه التركة، فهل تستحق ذلك؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

لا شيء من هذه التركة لأم الولد المذكورة التي لم ينجز سيدها عتقها حال حياته، وعتقت بموته، حيث لم تكن زوجة بعقد النكاح، بل تكون هذه التركة ميراثاً لأولاده المذكورين كل منهم بقدر نصيبه الشرعي، حيث لا وارث له سواهم . والله أعلم^(٥٠١).

١٠١- (السؤال)

سأل فرجاني عبد القادر بركات، في رجل مات عن زوجاته الثلاثة وسبعة أولاد ذكور وثلاث بنات، وترك ما يورث عنه شرعاً، فما هو نصيب كل منهم؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

لهؤلاء الزوجات الثلاث الثمن فرضاً، ثلاثة قيراط، سوية بينهن أثلاثاً، وللأولاد العشرة المذكورين واحد وعشرون قيراطاً بالفريضة الشرعية بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكون لكل ابن من الأبناء السبعة قيراطان اثنان وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من قيراط، ولكل بنت من البنات الثلاث قيراط واحد وجزء من أحد عشر جزءاً من قيراط . والله أعلم^(٥٠٢).

١٠٢- (السؤال)

رفع سؤال من محمد أحمد سعد، من الشام، لحضرة الشيخ محمد صالح،

مفتى الشام صورته :

ما قولكم فيما إذا مات زيد عن بنته منيرة، وعن ابني أخيه العصبى هما : محمد وحسين، وخلف تركة معلومة من الذهب، فصالح البنت ابني الأخ المذكورين على طريق التخارج من التركة المذكورة على مبلغ معلوم من النقود الذهب هو أقل من نصيبها فيها، فهل يكون الصلح المذكور غير جائز، حيث كان الحال ما ذكر؟؟

وأجاب عليه حضرة المفتى المذكور بقوله : الحمد لله وحده . نعم يكون الصلح المذكور غير جائز، حيث كان الحال ما ذكر، كما فى (فتاوى الأنقروى) و (تنقيح الفتاوى الحامدية) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(الجواب)

جواب مفتى الشام على السؤال صحيح، منطبق على الحكم الشرعى .

١٠٣- (السؤال)

سأل متولى عطية فى : امرأة ماتت عن زوجها، الذى عقد عليها ولم يدخل بها، وعن أمها وأختها شقيقتها، وأختها لأبيها، وأختها لأمها، فهل جميعهم يرثون؟ وما نصيب كل منهم؟ . . أفيلوا الجواب .

(الجواب)

يخص الزوج بماتركته زوجته المتوفاة المذكورة النصف، فرضا عائلا، ثمانية قرايط، ويخص الأخت الشقيقة كذلك النصف، فرضا عائلا، ثمانية قرايط، ويخص الأختين لأب السدس، فرضا عائلا، تكملة الثلثين، قيراطان اثنان وثلثان اثنان من قيراط، ويخص الأخت لأم السدس فرضا عائلا، قيراطان اثنان وثلثان اثنان من قيراط، ويخص الأم السدس فرضا عائلا، قيراطان اثنان وثلثان من

قيراط، باقى الأربعة والعشرين قيراطاً. والله أعلم (٥٠٣).

١٠٤- (السؤال)

سئل (٥٠٤) بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة فى ٩ شعبان سنة ١٣١٩ غمرة ١٢ مضمونها: أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبة المالية غمرة ٢٥٩. (٥٠٥) المطلوب بها النظر فى الإعلام الشرعى الصادر من محكمة رئيسكى التابعة لولاية قونية بوفاة علانية لى رمضان آغا خليل، المرتب له معاش شهريا ٢ ج كان محولاً صرفه له من محافظة دمياط، وانحصار إرثه فى أشخاص مخصوصة لم تكن فيهم زوجته، تفاد الحقانية عما طلبته المالية.

وطيه سبع ورقات بما فيها الإعلام وترجمته.

(الجواب)

بالاطلاع على ترجمة الإعلام المذكور ظهر منها أن دعوى المدعية تضمنت انحصار ميراث تركة المتوفى فيها، بصفتها أخته لأبويه، وفى ابنى أخيه، وفى زوجته، وأنه لم يكن أحد يستحق هذا الميراث خلافهم. وظهر منها أيضا أن شهادة الشاهدين تضمنت التزكية، ولم يوجد بالشهادة ما يدل على وجود زوجة للمتوفى، فلم يشملها ذلك الحكم. وعلى هذا، يمكن الأخذ بذلك الإعلام بعد صرف النظر عما فى شكله فيما عدا الزوجة. أما الزوجة، فإن ثبت أنها زوجته بطريق شرعى استحققت ميراث زوجة فى تركة زوجها، وإن لم يثبت شاركت المدعية فى نصيبها، مع مراعاة أن النسبة بينه وبين أنصباء الباقين مؤاخذه لها بإقرارها فى دعاها بزوجيتها. والله أعلم.

طيه سبع ورقات (٥٠٦).

١٠٥- (السؤال)

إلحاقاً بما هو مقيد بهذه المضبطة (٥٠٧) بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣١٩ غمرة ٣٣٦ فتاوى صحيفة ١٣٧: وردت إفادة من إدارة عموم الحسابات المصرية مؤرخة فى أول

ديسمبر سنة ١٩٠١ غمرة ٥١٣١ مضمونها: أن الشيخ محمد محمود، وكيل ورثة المرحوم حامد أفندي زكى، حضر اليوم للمالية، وقدم لها حكما من محكمة مركز الزقازيق الشرعية مؤرخا في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠١ بوفاة شقيقه مورثه وانحصار إرثه في ورثته، فيعد اطلاق قضيلتكم عليه ووجودها مستوفيا الشرائط الشرعية يعاد مع الأوراق، والعدد خمسة، لإجراء اللازم في صرف المبلغ المستحق للورثة.

(الجواب)

بالاطلاع على صورة الحكم الصادر من محكمة مركز الزقازيق الشرعية المحررة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠١ بوفاة المرحوم حامد أفندي زكى عن والدته وإخوته أشقائه، وانحصار إرثه فيهم على الوجه المسطور بتلك الصورة، وجد هذا الحكم كافيا في ثبوت الوفاة والوراثة. ويسوغ للشيخ محمد محمود جبر، أحد الأشقاء، والوكيل عن البلّغ، والوصى على القاصرين أخذ المبلغ المعلق أمانات باسم ذلك المورث لنفسه وموكليه ومحجورية القاصرين. وطيه الأوراق عدد ٥ (٥٠٨).

١٠٦ - (السؤال)

سأل عبد الحميد أفندي فهمي، بدائرة الأميرة زينب هانم، في: رجل مات عن زوجته وابنه وبنتيه. ثم ماتت إحدى البنتين عن زوجها وأمها وأبنيها. ثم مات أحد الابنين عن جدته لأمه وأخيه وأبيه. ثم ماتت الجدة عن أمها وابنها وبنتها وزوجها. فما نصيب كل واحد؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

يموت هذا الرجل عن زوجته وابنه وبنتيه، تقسم تركته بينهم على فرائض الله تعالى: لزوجته الثمن، فرضا، ولابنه وبنتيه الباقي، تعصيبا، للذكر مثل حظ الأنثيين. ويموت واحدة البنتين عن زوجها وأمها وابنها، يخص زوجها في تركتها

الربع، فرضاً، ويخص أمها السدس، كذلك، يخص ابنها الباقي تعصيباً، مناصفة بينهما. ويموت أحد هذين الابنين عن: جدته، أم أمه، وأبيه وأخيه، يكون لجدته المذكورة في تركته السدس، فرضاً، وياقيها لأبيه، تعصيباً، ولا شيء لأخيه، لحجبه بالأب. ويموت تلك الجدة عن: أمها وزوجها وابنها وبنتها يكون لأمها في تركتها السدس، فرضاً، ولزوجها الربع، كذلك، والباقي لابنها وبنتها، تعصيباً، للذكر مثل حظ الأنثيين. والله سبحانه وتعالى أعلم^(٥٠٩).

١٠٧- (السؤال)

سأل محمد أفندي شكرى، من أرباب المعاشات، بالعباسية، فى: غلام مات عن أم وأخ لأم وأخ شقيق وأخوين لأب، فمن يرث منهم؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

الذى يرث هذا الغلام المتوفى: أمه وأخوه لأمه وأخوه شقيقه. للأم السدس، فرضاً وللأخ للأم السدس، كذلك، والباقي، تعصيباً، للأخ الشقيق. أما أخواه لأبيه فلا يرثان لحجبهما بالأخ الشقيق. والله أعلم^(٥١٠).

١٠٨- (السؤال)

سئل^(٥١١) بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة فى ٨ شوال سنة ١٣١٩ غمرة ٢ مضمونها: أن النائب العمومى خاطبها فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠١ غمرة ٣٥١٥ بفحص ثلاثة إعلانات أرسلها مع خطابه، وإبداء الرأى فيما إذا كان يمكن التحويل عليها قانوناً، ولا يترتب عليها فيما بعد نزاع نظراً لكونها محررة على شكل دعوى غير حقيقية بعد شهادة شهود. وإن هذا الرأى لازم لقلم كتاب محكمة مصر المختلطة ليتسنى له معرفة ما إذا كانت هذه الإعلانات كافية، بحيث يمكنه بمقتضاها أن يصرف إلى ورثة السيد رضوان الحفناوى، بناء على طلبهم، مبلغ ١٧٦١ ج و١٥١ مليماً قيمة تحويل على مدين بما خصهم حسب درجة دينهم فى توزيع ثمن

ناتج من بيع ملك له . ورغبت النظارة الاطلاع على تلك الإعلانات وإفادتها بما يرى بالنسبة لما يطلبه قلم الكتاب المذكور .

(الجواب)

بالاطلاع على الأوراق المرسلة مع رقيم سعادتك المورخ ٨ شوال سنة ١٣١٩ ثمة ٢ ، تبين من صورة الإعلام الشرعى للمحرر من محكمة مصر الكبرى الشرعية فى ١٩ صفر سنة ١٣٠٩ صدور الحكم للسيد محمد أفندى الحفناوى ، ابن السيد حسن ، بوكالته عن زنوبة بنت يوسف أفندى ابن عبد الرحيم ، ومحمد أفندى الحفناوى ، ونفوسة وزنوبة ، أولاد السيد رضوان الحفناوى ، الوكالة العامة . والحكم بوفاة السيد رضوان الحفناوى ، المذكور ، عن : أمه زنوبة ، المذكورة وزوجته عديلة بنت أحمد بيك فؤاد ، وأولاده الستة : حسن وعزيزة ومنيرة ، القصر ، ومحمد أفندى الحفناوى ونفوسة وزنوبة ، البالغ ، وبوراثتهم له ، وانحصار إرثهم فيه ، على الوجه المسطور بذلك الإعلام .

وظهر من صورة الإعلام الشرعى للمحرر من هذه المحكمة فى ٩ جمادى الأولى سنة ١٣١٢ أنه حكم للسيد أحمد الحفناوى ، ابن السيد حسن ، بوكالته عن أخويه محمد أفندى الحفناوى وألست بنبا ، ولدى السيد حسن الحفناوى ، فيما نص عليه هذان الموكلان ، وأنه حكم له ولوكليه بوفاة أمهم زنوبة بنت يوسف آغا ، ابن عبد الرحيم ، عنهم وبوراثتهم لها ، وانحصار إرثها فيهم على وجه ما ذكر بالإعلام المذكور .

وعلم من الإعلام الشرعى المحرر من المحكمة المذكورة فى ٢٨ صفر سنة ١٣١٩ أن السيد أحمد الحفناوى ، الوصى الشرعى على القصر أولاد المرحوم محمد أفندى الحفناوى بمقتضى إعلام شرعى محرر من هذه المحكمة فى ١٢ رجب سنة ١٣١٧ حضر وذكر أن أخاه شقيقه محمد أفندى الحفناوى ، ابن السيد حسن ، توفى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٩ ، وهو متوطن بمصر ، عن ورثته الشرعيين ، وهم : زوجته الست نظلة وأولاده الستة : أحمد ومحمد وحسن وزينب ونفيسة ، القصر ، المشمولات بوصايته بمقتضى الإعلام المذكور ، وألست فاطمة البالغة ، من غير شريك شهادة الشهود . ولم يحكم بوفاته وانحصار إرثه فى هؤلاء الورثة .

وعلى ذلك، فالإعلامان المذكوران أولاً وثانياً كافيان، بالنظر لما تضمنناه من الأحكام فى ثبوت وفاة السيد رضوان الحفناوى عن أمه زنوبة وزوجته عديلة وأولاده الستة، ووفاة زنوبة الأم عن أولادها السيد أحمد الحفناوى ومحمد أفندى الحفناوى والست بنبا، وانحصار إرثها فيهم، وكالة السيد أحمد الحفناوى عن شقيقته بنبا.

أما وفاة شقيقه محمد أفندى الحفناوى، الذى كان وكيلاً عن أمه زنوبة وعن أولاد السيد رضوان الحفناوى البالغ، فلا يكفى فى ثبوتها مجرد حضوره بالمحكمة وذكره أن شقيقه المذكور مات عن ورثته الذين ذكرهم، بل لابد من حكم شرعى بوفاة عن ورثته وانحصار إرثه فيهم.

وبعد ذلك، وظهور أن أولاد السيد رضوان الحفناوى، الذين كانوا قاصرين وقت تحرير الإعلام الأول، صاروا الآن بالغين رشدين أو وجود وصى عليهم، إن كانوا قاصرين إلى الآن، وتحقق أن السيد أحمد الحفناوى ما زال وصياً على أولاد أخيه محمد أفندى الحفناوى بمقتضى الإعلام الشرعى المحرر فى ١٢ رجب المذكور، يسوغ صرف ما يخص الورثة البالغ فى هذا البالغ لهم أو لوكلاتهم وصرف ما يخص القاصرين لأوصيائهم حيث كان ذلك حقاً لهم، ولا مانع. والله أعلم.

وطيه صورتان والإعلام والترقيم. أفندم (٥١٢).

١٠٩ = (السؤال)

سأل حسين بدوى الحباك، بمصر بقسم الجمالية، فى : امرأة ماتت عن ولدى أخيها شقيقها، ذكر وأنثى، وتركت تركة، فهل تكون التركة جميعها لابن أخيها الذكر دون الأنثى، حيث لا وارث لها (٥١٣) سواهما؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

من المقرر شرعاً أن ابن الأخ للأبوين أو لأب عاصب بنفسه، وأن بنت الأخ لأبوين أو لأب من ذوى الأرحام، وأن توريث العاصب مقدم على توريث ذوى

الأرحام . وعلى ذلك يختص بجميع تركة المرأة المذكورة ابن أخيها المذكور دون بنت أخيها المذكورة . والله أعلم (٥١٤) .

١١٠ - (السؤال)

سئل (٥١٥) بإفادة من نظارة الحقانية، مؤرخة في ٣ ذى القعدة سنة ١٣١٩ مرة ٤ مضمونها : أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبة قسم قضايا الداخلية رقيمة ٤ يناير الماضى نمرة ٢١ والأوراق المرفقة بها التى من ضمنها إعلام شرعى صادر من ولاية بيروت بشبوت وراثه محمد دمر وأخيه محمود للحرمة بهية الشامية التى بعد أن ادعت حرمة تسمى طرفه بنت إسماعيل حقى وراثتها لها دون سواها رجعت عن ذلك مصادقة لمن ثبتت وراثتهما لهذه المتوفاة، وحصلت المطاعنة بعد فى أمر وراثتهما لها ممن يدعى إبراهيم سلامة، تفاد الحقانية بما يرى فى هذا الإعلام، مع ما توضح بتلك المكاتبة . وطيه الأوراق عدد ٩ .

(الجواب)

قد اطلعت على هذا الرقيم وعلى ما معه من الأوراق، فرأيت أن الإعلام الشرعى الصادر من مدينة بيروت بالحكم بشبوت انحصار إرث بهية الشامية فى شقيقها محمد دمر ومحمود يمكن الأخذ به بعد صرف النظر عما فى شكله فى اعتبار ذلك الحكم . وكذلك الإعلام الصادر من محكمة مديرية الغربية فى شأن ذلك التوريث، وإن كان عاريا عن الحكم ذلك، إلا أنه يمكن الأخذ به بالنظر لما ذكر فيه من التصديق على ذلك من الحرمة طرفه بنت إسماعيل حقى التى كانت أنهت بأنها بنت أخت المتوفاة . على أنه لو ثبت أنها بنت أختها، كما أنهت، فلا حظ لها فى الميراث، لأنها من ذوى الأرحام، وهم لا يرثون مع ذى سهم ولا عصبة . والشقيقان المذكوران عصابان بأنفسهما، فلا ميراث لها معهما، بل هما اللذان يحوزان جميع التركة لا نفرا دهما وعدم وجود وارث سواهما . أما مجرد الطعن فى ذلك من إبراهيم سلامة، المذكور، على الوجه المسطور بالأوراق، فلا يعتد به شرعا، والله أعلم (٥١٦) .

١١١ - (السؤال)

سأل طه على النجار، بجهة الإمام الشافعي، بمصر، في: رجل مات عن زوجته وولدى أخته شقيقته، ذكر وأثنى، فما يخص كلا منهم؟

(الجواب)

من المقرر شرعا أن ذوى الأرحام يأخذون ما بقى بعد فرض أحد الزوجين، لعدم الرد عليهما، فتأخذ الزوجة من هذه التركة الربع، فرضا، ستة قراريط، والباقي بعد فرضها، وهو النصف والربع، يأخذه ولدا الأخت الشقيقة اللذان هما من ذوى الأرحام، للذكر مثل حظ الأنثيين، لعدم الرد على الزوجة. والله أعلم (٥١٧).

١١٢ - (السؤال)

سأل أحمد محمد القلعاوي الفقي، في: رجل مات عن زوجته وبنته وابنى ابن عمه الشقيق وبنتى عمين، فمن يرث منهم؟

(الجواب)

ترث الزوجة الثمن، فرضا، ثلاثة قراريط، وترث البنت النصف، فرضا، اثني عشر قيراطا. ويرث الباقي، تعصيبا، ابنا ابن العم الشقيق مناصفة بينهما، ولا شيء لبنتى العمين لأنهما من ذوى الأرحام. والله أعلم (٥١٨).

١١٣ - (السؤال)

سئل (٥١٩) بإفادة من نظارة الحقلانية مؤرخة في ١٠ القعدة سنة ١٣١٩ مرة ٥

تتضمن أن قسم قضايا الداخلية بعث لها مكاتبة بخصوص استعلام إدارة عموم الحسابات منه عما يراه في تركة الست حسن قمر هاتم الجركسية، نظراً لكون ظرافات السودانية أبرزت تنازلاً من المتوفاة، حال حياتها، عن متروكاتها إليها وإلى شخص آخر مسجلاً بالمحكمة المختلطة. وقد أورى القسم أنه، قانوناً، لا يجوز للموروث التصرف بطريق التنازل أو الإيهاب إلا عن ثلث ماله فقط، والمتنازلة توفيت عن غير وارث، ومثلها تتول ممتلكاته للحكومة. ولعدم علم القسم بأن كانت الحكومة يحق لها الطعن في ذلك التنازل أم لا، رام الاستفتاء عن ذلك شرعاً، وعليه لزم ترقيمه - والأوراق طيه عدد ٧ - بأمل الإفادة عن الحكم الشرعى في ذلك لمخابرة القسم كطلبه.

(الجواب)

اطلعت على رقيم سعادتك المؤرخ في ١٠ القعدة سنة ١٣١٩ ثمرة ٥ وعلى ما معه من الأوراق، فظهر لى أن التنازل الذى صدر من الست حسن قمر هاتم، على الوجه المسطور بالإشهاد المحرر منها بالأوراق، من قبيل الوصية، لتصريحها فى هذا الإشهاد بأن تنازلها عما عينته من الأصناف وما بقى بعده إنما هو بعد وفاتها. والوصية على هذا الوجه صحيحة، وإن كانت بصيغة التنازل حيث لا وارث. فقد صرح علماؤنا بصحة الوصية بكل المال عند عدم الورثة، لعدم المزاحم. وبذلك يملك المتنازل لهما ما تنازلت عنه الست المذكورة بعد وفاتها دون غيرهما، متى تحقق عدم الوارث، وأنها ماتت مصرة على ذلك. والله أعلم^(٥٢٠). وطيه الأوراق عدد ٨.

١١٤ - (السؤال)

سئل^(٥٢١) بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة في ١٥ القعدة سنة ١٣١٩ ثمرة ٦ مضمونها: أن جناب النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة بلغ الحقانية بالمكاتبة ثمرة ٢٣٦ - فرنساوية العبارة - طلب جناب باشكاتب محكمة مصر المختلطة معرفة ما إذا كان الإعلام الشرعى الصادر بثبوت وفاة صبره إسماعيل وورثة الست فاطمة

وزيد إسماعيل له يعتمد عليه أم لا؟ وعليه، ها هو ذا الإعلام والمكاتبه مرسلان طيه لإفاده الحقانية عما طلب الباشكاتب الموما إليه .

(الجاب)

بناءً على رقيم سعادتك المورخ في ١٥ القعدة سنة ١٣١٩ غرة ٦ ، قد اطلعت على الإعلام الشرعى المحرر من محكمة أم درمان في ٢٢ الحجة سنة ١٣١٦ فرأيت محكوما فيه بوفاة صبره بن إسماعيل ، عن زوجته فاطمة بنت النوريك وابنه محمود ، المروزق له من أم ولده عطا منه وانحصار إرثه فيهما بدون مشارك لهما في ذلك ، ووفاة محمود ، الابن المذكور ، عن عمه زيد ، شقيق والده المذكور ، وانحصار إرثه فيه بدون مشارك له في ذلك ، وبأن يسلم المدعى عليه للمدعى ما أقر به من مثل الدين الذى اقترضه من المتوفى الأول . ووجدت هذا الحكم صحيحا مستوفى الشرائط اللازمة ، فيعتمد عليه بالنظر لما ذكر . والله أعلم (٥٢٢).

طيه الأوراق عدد ٣ .

١١٥ - (السؤال)

سأل الشيخ عبد الله رشدى ، فى : رجل مات عن زوجته وبنته وأخ شقيق وأخ وأخت من أب وأختين من أم ، فمن يرث؟ ومن لا يرث؟؟ أفيدوا الجواب .

(الجاب)

ترث هذه الزوجة الثمن ، فرضاً ، ثلاثة قراريط ، وترث البنت المذكورة النصف ، فرضاً ، اثنى عشر قيراطاً ، ويرث الأخ الشقيق الباقي ، وهو الربع والثمن ، تسعة قراريط ، تعصيباً . ولا شىء للأخوين لأب ، لحجبهما بالأخ الشقيق ، كما أنه لا شىء للأختين لأم ، لحجبهما بالفرع الوارث وهو البنت . والله أعلم (٥٢٣).

١١٦ - (السؤال)

سأل إسماعيل أفندى حافظ ، صاحب مطبعة الموسوعات ، فى : رجل توفى عن زوجته وبنتيه وأخت شقيقة وأخ لأم وأولاد أختين لأب ، فمن الوارث منهم؟ وما

(الجواب)

ترث زوجة هذا الرجل المتوفى الثمن، فرضا، ثلاثة قراريط، وترث بنتاه الثلثين، فرضا، ستة قراريط، مناصفة بينهما، والباقي، وهو خمسة قراريط، لأخته شقيقته، تعصبا بسبب كونها عصبة مع البنتين، ولا شيء للأخ لأم لحجبه بالضرع الوارث وهو البنتان، كما أنه لا شيء لأولاد الأختين لأب، لأنهم من ذوى الأرحام، وهم لا يرثون مع ذى سهم يرد عليه ولا عصبة... والله أعلم (٥٢٤).

١١٧ - (السؤال)

سأل السيد عمران، من الطود، بحيرة، فى: رجل مات عن أمه وعمته شقيقة أبيه، وبنتى أختيه الشقيقتين وعم شقيق مفقود من نحو خمس عشرة سنة تقريبا، ولم يدر مكانه ولا حياته من موته. ثم ماتت العمة المذكورة عن أولادها، ذكورا وإناثا، وأخيها المفقود المذكور، ثم ماتت الأم عن بنتى بنتيها والمفقود المذكور، فمن يرث؟ ومن لا يرث؟

(الجواب)

لهذه الأم من تركة ابنها المتوفى الثلث، فرضا، ثمانية قراريط، والباقي يوقف للعم المفقود إلى أن يتبين حاله، فإن ظهر حيا علم أنه كان مستحقا، وإن لم يظهر حيا، بأن ثبت موته قبل موت هذا الابن المتوفى يرد على الأم.
وعلى كل حال، فلا شيء للعممة وبنتى الأختين، لأنهن من ذوى الأرحام، وهم لا يرثون مع العم العاصب إن ظهر حيا ولا مع الرد على الأم إن لم تظهر حياته.
ثم بموت هذه العمة عن تركة تكون لأولادها، للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يوقف منها شيء لأخيها المفقود، ظهرت حياته أو لم تظهر، لحجبه على فرض حياته بالذكور من أولادها.
وكذا بموت الأم المذكورة تكون تركتها لبنتى بنتيها مناصفة، ولا يوقف منها شيء

لذلك المفقود، حيث كان لا مدخل له في ميراثها بحال من الأحوال . والله أعلم (٥٢٥).

١١٨ - (السؤال)

مسئل (٥٢٦) بإفادة من نظارة الحقانية، مؤرخة في ٥ مارس سنة ١٩٠٢ نمرة ٧ مضمونها : أن ينظر في السؤال المرفق بها، الوارد للحقانية من المالية بالبوصة المؤرخة ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢ ويفاد.

(الجواب)

بناء على رقيم سعادتك المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٠٢ نمرة ٧، قد اطلعت على السؤال الوارد للحقانية من المالية ببوصة مؤرخة في ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢ فرأيت يتضمن ثلاث مناسخات :

الأولى : إن أحمد عمر السيد مات عن أمه زهرة وأختيه شقيقة فاطمة وشقيقة وأخته لأبيه نبيهة وأعمامه إخوة والده من أبيه شعراوى وعدوى ونجدة من غير شريك .

والذى يرث فى هذه الصورة هو زهرة الأم بحق السدس ، فرضا ، والشقيقتان بحق الثلثين ، فرضا ، مناصفة ، والباقى لشعراوى وعدوى ، العمين ، تعصيبا ، مناصفة . ولا شىء للأخت للأب ، لسقوطها بأخذ الشقيقتين تمام فرضهما ، كما أنه لا شىء لنجدة ، العمة ، لأنها من ذوى الأرحام .

الثانية : إن زهرة الأم ماتت عن بنتها فاطمة وشقيقة وأولاد أخيها شقيقها السيد أحمد وعلى وعبد السلام وحسين ، من غير شريك .

والذى يخص البنيتين من تركتها الثلثان ، فرضا مناصفة ، والباقى لأولاد الأخ المذكورين ، تعصيبا ، بالسوية بينهم .

الثالثة : إن شقيقة المذكورة ماتت عن أختها شقيقتها وأختها لأبيها المذكورتين .

ونصيب الشقيقة النصف ، فرضا ، ونصيب الأخت للأب السدس ، تكملة

لثلاثين، والباقي يرد عليهما بحسب أنصباتهما .

ومن ذلك يتبين أنه ليس في هذه المناسحات أولاد العم الذين استفهم بذلك السؤال عن ميراثهم، ولا يفهم معنى لما ذكر في السؤال من عبارة: «فهل أولاد العم المذكورون يرثون في المتوفى أولا، وثالثا؟» .

فإن كان لذلك معنى مقصود فليبين حتى يعرف . وطيه ثلاث أوراق (٥٢٧) .

١١٩ - (السؤال)

إلحاقاً بما هو مقيد بهذه المضبطة (٥٢٨) بتاريخ ٢٩ القعدة سنة ١٣١٩ عمرة ٤٣٥ ص ١٧٧، وردت إفادة من إدارة خزانة المالية مؤرخة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ عمرة ٣٨٣ مضمونها: أنه ورد لها مع إفادة الحقانية الرقيمة ٢٤ الجاري عمرة ٧٨ الفتوى العطاة من هذا الطرف في من يرث ومن لا يرث من ورثة أحمد عمر السيد ووالدته زهرة وأخته شقيقة . وأن المتوفاة المذكورة آخرها، وإن كان قيل بأن واريثها أختها شقيقتها وأختها من أبيها إلا أن لها أعماما ثلاثة: ذكرين وأنثى، وأخوات والدها من أبيه، فمن يرث منهم ومن لا يرث؟ ومرغوب الإفادة عن ذلك .

(الجواب)

عملت من رقيم عزتكم المؤرخ في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ عمرة ٣٨٣ أن شقيقة المتوفاة آخرها من ورثة المرحوم أحمد عمر ووالدته زهرة كانت وفاتها عن أختها شقيقتها وأختها من أبيها وعميها وعمتها إخوة والدها من أبيه، وأن الغرض بيان من يرث منهم ومن لا يرث .

وأفيد عزتكم أن الوارث في هذه الصورة: الأخت الشقيقة والأخت للأب والعمان . ونصيب الأخت الشقيقة من التركة النصف، فرضا، ونصيب الأخت لأب السدس، تكملة الثلاثين، والثالث الباقي للعمين، تعصيا مناصفة بينهما، ولا شيء للعمة، لأنها من ذوى الأرحام . والله أعلم (٥٢٩) .

١٢٠- (السؤال)

سألت الحرمة زينب بنت محمد عبد الدايم، من كوم الشيخ سلامة، فى: رجل مات عن ابنيه وبناته الأربع، وترك ما يورث عنه شرعاً، ثم ماتت إحدى البنات الأربع عن أخويها المذكورين وعن أخواتها الثلاث، وترك ما يورث عنها شرعاً، ثم مات أحد الابنين عن زوجته وابنه وبناته الثلاث، ثم مات ابن الابن المذكور عن أمه وأخواته الثلاث، فمن يرث؟ ومن لا يرث؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

يموت الرجل المذكور تقسم تركته على أولاده المذكورين، للذكر مثل حظ الأنثيين. ويموت واحدة من البنات عن أخويها وأخواتها تقسم تركتها بينهم، للذكر مثل حظ الأنثيين، ويموت (٥٣٠) أحد الابنين يكون لزوجته من تركته الثمن، فرضاً، ولأولاده الباقي تعصيباً، للذكر مثل حظ الأنثيين، ويموت ابن الابن يكون لأمه من تركته السدس، فرضاً، ولشقيقاته الثلاث فرضاً والباقي يرد عليهن بحسب أنصباتهن. والله أعلم (٥٣١).

١٢١- (السؤال)

سألت الست لطيفة هانم بنت مظهر باشا، فى: امرأة ماتت عن أختيها لأبيها الست لطيفة هانم والست خديجة وأولاد أخيها شقيقها وهم سعيد وفاطمة وحفيظة وأميته، من غير شريك، فمن يرث؟ ومن لا يرث؟ وما نصيب الوارث منهم فى تركة المتوفاة المذكورة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

الوارث لهذه المرأة المتوفاة أختها لأبيها: الست لطيفة هانم والست خديجة وسعيد ابن أخيها شقيقها دون غيرهم، والذي يخص هاتين الأختين من تركتها الثلثان، فرضاً، مناصفة بينهما، والثلث الباقي يحوزه سعيد ابن الأخ الشقيق،

تعصيبا . ولا شيء لفاطمة وحفيظة وأمينة بنات الأخ الشقيق ، لأنهن من ذوى الأرحام ، وتوريث أخيهن سعيد العاصب مقدم عليهن . والله أعلم (٥٣٢) .

١٢٢ - (السؤال)

سألت الحرمة هاجر بنت حسن أبو عائشة ، من الرقة ، بمديرية الجيزة ، فى : رجل مات عن زوجته وولد وخمس إناث ، فما يكون لكل منهم فى الميراث ؟

(الجواب)

يموت هذا الرجل عن زوجته وأولاده المذكورين تقسم تركته بينهم على فرائض الله تعالى ، لزوجته الثمن ، فرضا ، ثلاثة قراريط ، ولأولاده الباقي ، تعصيبا ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، والله أعلم (٥٣٣) .

١٢٣ - (السؤال)

سئل (٥٣٤) بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٠٢ مرة ٨ مضمونها النظر فى السؤال المرفق بها ، الوارد للحقانية من المالية بالبوصة المؤرخة فى ٦ مارس سنة ١٩٠٢ ، والإفادة بما يرى .

(الجواب)

بناء على رقيم سعادتك المؤرخ فى ٢٤ مارس سنة ١٩٠٢ مرة ٨ ، قد اطلعت على السؤال الوارد للحقانية من المالية بالبوصة المؤرخة فى ٦ مارس المذكور ، فرأيت يتضمن ما قيل يوم وفاة أحمد ندى القباني ، من أن الوارث له زوجته وبنته وأخته لأبيه وبنات بنته وابن أخيه ، ويتضمن أيضا طلب معرفة من يرث ومن لا يرث منهم ؟

وأفيد سعادتك أن الوارث لهذا المتوفى : زوجته وبنته وأخته لأبيه ، فتقسم تركته بينهم على فرائض الله تعالى ، للزوجة الثمن ، فرضا ، ثلاثة قراريط ، وللبنات

النصف، فرضاً، اثنا عشر قيراطاً، وللأخت للأب الباقي، تعصياً، ولا شيء لابن الأخ المذكور سواء كان ابن أخ لأبوين أو لأب، لحجبه بالأخت المذكورة، أو كان ابن أخ لأم، لأنه من ذوى الأرحام، وكذلك لا شيء لبنت البنت، لأنها أيضاً من ذوى الأرحام، وهم لا يرثون مع العصبة بأنواعها. والله أعلم (٥٣٥).

وطيه ثلاث أوراق.

١٢٤ - (السؤال)

سأل أحمد حسنين، المجاور بالأزهر، فى: امرأة ماتت عن أولاد أخيها شقيقها، وهم أربعة، واحد ذكر وثلاث إناث، وعن بنت أخيها شقيقها الثانى، وخلفت ما يورث عنها شرعاً، فمن الوارث منهم؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

الوارث لهذه المرأة المتوفاة ابن أخيها شقيقها المذكور، فيحوز جميع تركتها، لأنه عاصب بنفسه، والعاصب بنفسه يحوز جميع المال عند الانفراد، ولا شيء للإناث بنات شقيقها المذكور، كما أنه لا شيء أيضاً لبنت شقيقها الثانى، لأنهن من ذوى الأرحام. والله أعلم (٥٣٦).

١٢٥ - (السؤال)

سأل حمودة بيك عبده، المحامى، فى: رجل يونانى ذمى كان مقيماً بمصر، ثم سافر لبلاد إيطاليا مريضاً للتداوى، فتوفى بها، وله أخ يونانى ذمى مقيم بمصر جاء يطلب ميراثه، فهل يمنع اختلاف الدار التى مات بها أخوه حقه فى الميراث؟

(الجواب)

موت أحد الأخوين بالجهة التى سافر إليها للتداوى لا يمنع أخاه المقيم بمصر من

١٢٦- (السؤال)

رفع سؤال من عبد العليم الببلاوى إلى حضرة مفتى مديرية أسيوط ، يتضمن أن بنتا صغيرة ماتت عن أمها وجدها لأبيها وشقيقها ، واستفهم منه عما إذا كان للشقيق شئ؟ أو يحجب بالجد؟ وطلب منه الجواب .

وأجاب عليه بقوله : يموت البنت المذكورة يكون لأمها ثلث تركتها والباقي لجدها ، ولا شئ لأخيها ، لأنه محجوب بالجد على مذهب الإمام الأعظم المفتى به . والله أعلم .

وطلب من سيادة الأستاذ الأعظم مفتى الديار المصرية التصديق على هذه الفتوى .

(الجواب)

ما أفتى به حضرة مفتى مديرية أسيوط ، على الوجه المسطور ، مطابق للفقهاء ، موافق للصواب ، فيجب اتباعه والعمل به . والله أعلم (٥٣٨) .

١٢٧- (السؤال)

سئل (٥٣٩) بإفادة من نظارة الحقانية ، مؤرخة فى ٥ إبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ١٠ مضمونها : ان نظارة المالية رغبت بإفادتها نمرة ٦٢ فى مادة وفاة علانية لى رمضان آغا خليل وثبوت وارثة ورثته السابق الاطلاع على الإعلام الصادر عن ذلك من محكمة رتسكى الذى لم يذكر فيه وجود زوجة للمتوفى لصذور إعلام شرعى من محكمة دمياط بتاريخ ٢٦ القعدة سنة ١٣١٩ نمرة ٢٥ بثبوت زوجية صديقة هانم الجركسية للمتوفى ، وأنه بعد النظر فى ذلك الإعلام والأوراق المرفقة به وقدرها (عدد ١٩) يفاد بما يرى .

(الجواب)

اطلعت على رقيم سعادتك المؤرخ فى ٥ إبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ١٠ وعلى ما معه من الأوراق المختصة بوفاة علانية لى رمضان آغا خليل ووارثة ورثته ، فرأيت أن

الحكم الذى تضمنه الإعلام الأول الصادر من محكمة رتسكى لم يشمل الزوجة ، لأن الشهادة التى ذكرت بذلك الإعلام قاصرة على وفاة المتوفى عن أخته لأبويه وابنى أخيه ، وقد حكم بوراثتهم بناء على تلك الشهادة .

وقد قلنا فيما كتبناه أولا فى هذه المسألة : إنه إن ثبت أنها زوجة بطريق شرعى استحققت ميراث زوجة فى تركة زوجها المتوفى ، وإن لم يثبت أنها زوجة شاركت أخته لأبويه التى ادعت انحصار ميراثه فيها وفى ابنى أخيه وزوجته فى نصيبها ، مع مراعاة النسبة بينه وبين أنصباء الباقين مؤاخذه لها بإقرارها فى دعواها بزوجيتها .

أما الإعلام الثانى الصادر من محكمة دمياط فقد تضمن أن الزوجة المذكورة أشهدت على نفسها بوفاة زوجها وانحصار إرثه فيها ، بصفتها زوجة له ، وفى شقيقة وفى ابنى أخيه . وهذا الإشهاد لا يكفى فى ثبوت زوجيتها إذا نازعها فى الزوجية ابنا الأخ ، بل لابد حينئذ من ثبوتها بحكم شرعى . أما إذا لم ينازعها فى زوجيتها ، بأن أقر بها كما أقرت الأخت الشقيقة ، كانت زوجيتها ثابتة بناء على ذلك الإقرار ، والله أعلم (٥٤٠) .

ومعه الأوراق عدد ٢٠ .

١٢٨ - (السؤال)

سأل أحمد محمد الجزولى ، فى : رجل يدعى محمد بيك الجزولى . . . (٥٤١) له أولاد قصر ، أقام على بعضهم ، حال حياته ، وصيا مختارا بعد وفاته ، ثم بعد إقامته لهذا الوصى أقام أيضا ، حال حياته ، وصيا مختارا بعد وفاته على جميع هؤلاء الأولاد القصر . وبعد وفاته ، أثبت كل من الوصيين وصايته على الانفراد بسند شرعى فى محكمة شرعية فى يده . وللموصى دين على شخص مقيم بالجهة المقيم بها أحد هذين الوصيين ، الذى هو وصى على جميع القصر ، ويريد هذا الوصى أن يأخذ الدين من هذا الشخص ، حفظا لحق هؤلاء القصر . ولو تأخر عن أخذه ربما يطرأ شئ على المدين يضيع به هذا الدين ، فهل للموصى على جميع الأولاد ، المقيم بجهة المدين ، أن ينفرد بقبض الدين المذكور ويحفظه لهؤلاء القصر فرارا عما عساه يطرأ ؟ وعلى المدين تسليم ذلك الدين له بانفراده ؟

(الجواب)

صرح علماؤنا بانفراد أحد الوصيين بالتصرف ، لو كان إيضاؤه إلى كل منهما متعاقبا ، على قول أبي يوسف . قال أبو الليث : وهو الأصح ، وبه تأخذ ، وعليه جرى في (الإسعاف) حيث قال : لو أوصى إلى رجلين يجوز انفرادهما بالتصرف عند أبي يوسف . وعلى ذلك يجوز لهذا الوصي أن ينفرد بقبض الدين المذكور بلا رأى الآخر ، لا سيما إذا خاف عليه الضياع لو تأخر أخذه .

على أنه في مثل هذه الصورة ، لا مجال للاختلاف في الانفراد ، لأنه متى خيف على الدين الضياع فلا شك في جواز الانفراد بقبضه بلا خلاف ، وعلى المدين المذكور دفعه لذلك الوصي بانفراده ، حفظاً لحق هؤلاء القصر حيث كان موروثاً لهم . والله سبحانه وتعالى أعلم (٥٤٢) .

١٢٩ - (السؤال)

سئل (٥٤٣) بإفادة من محافظة مصر مؤرخة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ، مرة ٣٠٠٥ مضمونها : أن شخصا أقام آخر ، في حياته ، وصيا مختارا من قبله على أولاده القصر ، ثم توفي مصرا على ذلك ، وقبل الوصي ذلك في حياته وبعد وفاته . ومن ضمن ورثة الموصى المذكور حمل مستكن ، فهل عند انفصاله تشمل الوصاية المختارة المذكور ؟ أو يعين وصى شرعى عليه ؟ يفاد .

(الجواب)

الوصاية المختارة على هؤلاء الأولاد لا تشمل الحمل المستكن ، لعدم النص عليه فيها ، فيصح أن يقام وصى عليه . وأستحسن أن يقام هذا الوصي المختار وصيا على الولد الذى كان حملا ، لأن والد الأولاد المذكورين قد اختاره عليهم ، فله فيه الثقة بأمانته في القيام بمصالح أولاده ، فلو أقيم على الولد الجديد كان ذلك أوفى بغرضه . والله أعلم (٥٤٤) .

١٢٠ - (السؤال)

سأل عبد الرزاق الشرييني، في: رجل اشترى لولده الصغير الفقير الذي لا مال له شيئا غير واجب عليه، يعنى أطيانا، وتقد الثمن من ماله، وقصد الرجوع بذلك وقت البيع، وأشهد على قصده. ثم رجع فى ذلك وأشهد على رجوعه، فهل رجوع الصحيح؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حيث أشهد الأب بالرجوع على الابن ورجع فرجوعه صحيح، بناء على ما صرح به علماؤنا من أن الأب لو اشترى لولده الصغيرة دارا أو عبدا وقصد بذلك الرجوع رجع إن أشهد. والله أعلم (٥٤٥).

١٢١ - (السؤال)

سألت الست جلييلة البارودية، فى: امرأة مستحقة فى وقف يبلغ إيراده سنويا ثلاثة آلاف جنيه. وليس لهذا الوقف مستحق إلا هى وأختها، ولا عائلة لها. وهذا غير ما لها من الأملاك الطائلة. فاستولت وحدها على ريع الوقف والمالك، وأسرفت حتى رهنّت الوقف على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه صرفته فى عمل عرس لها. ثم لما تزوجت ملكت زوجها زمام الوقف، فأجره بالغين الفاحش لرجل رومى ثلاث سنوات، لم تنقض للآن. ولذلك، عزلت من النظر، وتولى غيرها. وما زالت للآن تستولى على ريع الوقف بالتواطؤ مع المستأجر الرومى، وتصرف غلته هى وزوجها فيما لا يجوز شرعا برضاها وعلمها وإذنها إضرارا بأختها، وليس عندها من المبالغ التى استلمتها - على كثرتها - شىء. فهل بذلك تصير سفيهة يجب الحجر عليها؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بترجيح قول صاحبين بصحة الحجر على الحر المكلف بسبب السفه، وعليه الفتوى، كما فى (الحانية) وفى (القهستانى): أنه المختار. وقالوا: إن السفه

هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل، كالتبذير والإسراف في النفقة، وأن يتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضاً، كدفع المال إلى المغنين واللعايبين، ونحو ذلك. وعلى ذلك، فالأعمال التي صدرت من هذه المرأة، على ما في السؤال، تعد سفهاً يجب الحجر عليها بسبه. والله أعلم (٥٤٦).

١٣٢ - (السؤال)

سأل حماد بن حماد الدويري، في: وصى من قبل القاضي على قاصرين، وللوصى مشرف ضامن له، وعلى مورث القاصرين دين لرجل في حال حياته، وحكم به القاضي بعد وفاته على الوصى، وتصرف الوصى ببيع ثمانية عشر قيراطاً وسدس من ضمن عقار القاصرين بأكثر من القيمة لعدم وجود منقولات أصلاً، ولعدم وجود نقود تفي بالدين الذي على التركة، ووفى الوصى بثمانين ديناراً من العقار الدين المذكور، ثم رد البيع بتكليف المجلس الحسبي الوصى والمشتريين بذلك لعدم إذنه، مع سبق علمه بحكم القاضي على الوصى بالدين الذي على التركة. ولم يكن عند الوصى نقود يدفعها في ثمن البيع الذي يرد، فأذن الوصى بعد الرد المشرف وأمره أن يدفع ثمن البيع الذي رد بشرط أن يرجع على التركة. ودفع المشرف على هذا الشرط بحضور الشهود بناحية الدوير، مركز أبي تيج، بمديرية أسيوط سنة ١٩٠٠. فهل يصح رد البيع والحالة هذه؟ وللمشرف أن يرجع بما دفعه على التركة؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

متى تم نقض البيع بالرد، وتحقق أمر الوصى للمشرف بذلك الدفع، على أن يرجع بما يدفعه في التركة، نظراً لسداد دين الميت الذي حكم به القاضي من ثمن البيع، كان للمشرف الرجوع بما دفعه. والله أعلم (٥٤٧).

١٣٣ - (السؤال)

سأل حسن سيد الخرزاتي، بمصر، في: رجل مات وله ديون على أشخاص

بعضها بسندات مضى عليها حين وفاته نحو الخمس عشرة سنة، وبعضها نحو الخمسين سنة، وبعضها لم يعلم صاحبه أصلاً . وفي حال حياته، أقام وصياً مختاراً على أولاد القصر . وبعد وفاته، قبض هذا الوصى ما تيسر له قبضه من بعض الأشخاص المذكورين، وتعذر عليه أخذ الباقي بسبب مضى المدة الطويلة على تلك السندات، فضلاً عن عدم معرفة أربابها، فهل لا يضمن هذا الوصى لما بقي من الديون؟ وإذا بلغ أحد القصر لا يكون له حق في مطالبة بما يخصه فيما هلك من تلك الديون؟ وإذا أنفق الوصى على القاصر من ماله نفقة المثل في مدة تحتمله، ولا يكذبه الظاهر فيها، يقبل قوله فيما أنفقه بيمينه ولا يجبر على البيان والتفصيل؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

من المقرر شرعاً أن الوصى لا يضمن ما هلك من الديون، وأنه يقبل قوله بيمينه في قدر الإنفاق حيث كان نفقة المثل في مدة تحتمله، ولا يكذبه الظاهر . وأنه إذا كبر الصغار وطلبوا أن يحاسبوا وصيهم، كان للقاضي ولهم مطالبة بالحساب، لكن لا يجبر على بيان المصروف وجزئياته جزئية لو امتنع، إن عرف بالأمانة .

ومما ذكر، يعلم أن الوصى في حادثتنا لا يضمن ما هلك من تلك الديون، وليس للصغير إذا بلغ أن يطالبه بما يخصه في ذلك الذي هلك، ويقبل قوله بيمينه فيما أنفقه عليه نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر، ولا يجبر على بيانه وتفصيله، ولو امتنع، حيث كان معروفاً بالأمانة . والله أعلم (٥٤٨).

١٢٤ - (السؤال)

سأل حضرة إبراهيم بيك توفيق، قاضى محكمة شبين الجزئية، في: رجل أصابه شلل في جسمه ولسانه منعه ذلك من التصرف في ماله وحجر عليه بسبب ذلك، وأقيم عليه قيم، فهل يجوز لذلك القيم أن يستدين على المحجور عليه بدون إذن الحاكم؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

صرح علماؤنا بأن المحجور عليه كالصغير، وأن القيم كالوصى، وقالوا: إذا أراد الوصى الاستدانة على الصغير جاز له ذلك إن كان القاضى أمره به، وإلا فالمختار أن يرفع الأمر إلى القاضى فيأمره به، وهذا هو الأحوط. وعلى ذلك فليس للقيم فى حادثنا أن يستدين على المحجور عليه بدون أمر القاضى. والله أعلم (٥٤٩).

١٢٥ - (السؤال)

سأل حضرة محمود بك أبو النصر فى: رجل رهن لآخر أرضا زراعية وحرر له بذلك عقدا رسميا أمام إحدى المحاكم الشرعية بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٢٩٩ فى نظير مبلغ معلوم اعترف الراهن باستلامه نقدا وعدا. واعترف المرتهن باستلام الأقطان المرهونة فى مقابلته. ونص فى العقد على أن الأقطان صارت مرهونة ومحبوسة تحت يد المرتهن لحين سداد مبلغ الدين، لا يجوز للراهن التصرف فيها ما دام عليه درهم واحد من الدين. وأن المرتهن يقوم بدفع أموال الأقطان بالجهة المبرى كل سنة حسب ضريبة الناحية. وأن المتعاقدين اتفقا على أنه عند سداد مبلغ الدين إلى المرتهن يسلم الأقطان إلى الراهن. ومن المعلوم، أن الراهن ما سلم العين حبسا تحت يد المرتهن إلا ليتففع هذا بها لنفسه، كما يدل عليه قوله فى العقد: ويقوم بدفع الأموال، وكما هو مقتضى العرف. فهل للراهن بعد مضى نحو عشرين سنة الحق فى طلب رد الأقطان إليه، مع كونه لم يدفع شيئا من الدين، بحجة أن حبس الأرض تحت يد المرتهن والانتفاع بها أثناء المدة المذكورة يستهلك به الدين بتمامه، باعتبار قيمة الإيجار، وأن الدين لم تشتتر له فائدة بعقد الرهن؟ أو يعد غير محق فى طلبه، لأن استغلال الأقطان وحبسها تحت يد المرتهن حق ثابت له حتى يؤدى الراهن مبلغ الرهن، كما تفيد عبارات العقد السالفة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قالوا: للدائن طلب دينه من راهنه وله حبسه به وإن كان الرهن فى يده، لأن الحبس جزاء مطلقه . كما أن له حبس رهنه بعد الفسخ للمعقد حتى يقبض دينه أو يبرئه ، لأن الرهن لا يطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا ما بقى الرهن فى يد المرتهن والدين فى ذمة الراهن .

وقالوا: إنه لا يكلف من اقتضى بعض دينه أو أبرأ من بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين أو يبرئها اعتبارا بحبس المبيع .

ومن ذلك يعلم أنه ليس للراهن ، فى حادثتنا ، طلب رد الرهن إليه ما دام الدين فى ذمته ولم يبرئه المرتهن . أما انتفاع المرتهن بالرهن أثناء المدة المذكورة فإنه لا يضمه ولا يسقط به شيء من دينه ، حيث أباحه الراهن له ، على ما فى السؤال ، كما نص عليه علماؤنا . والله أعلم (٥٥٠) .

١٣٦ - (السؤال)

سأل عثمان بشير ، من وادى حلفا ، فى : رجل واصل يده على أطيان مكلفة باسمه مدة تسع وخمسين سنة ، يتصرف فيها بالزرع وغيره ، ثم قام الآن رجل يدعى عليه بأنها ملكه بطريق الميراث عن جده ، مع أنه فى هذه المدة حاضر ومشاهد لتصرفه ، ولم يدع بذلك ، مع عدم مانع يمنعه من الدعوى ، فهل تسمع دعواه المذكورة ؟

(الجواب)

حيث كان ذلك الرجل المدعى حاضرا مشاهدا لتصرف واضع اليد تلك المدة ، ولم يدع عليه هذه الدعوى ، مع التمكن منها وعدم العذر فى عدم إقامتها ، فلا تسمع دعواه المذكورة ، ولا تنزع تلك الأطيان من يد واضع اليد بدون وجه شرعى . والله أعلم (٥٥١) .

١٣٧ - (السؤال)

سأل حسن على يوسف، فى : من أسلم فى مكيل أو موزون، معلوم القندر والجنس والنوع والصفة، مع بيان الأجل، وقبض رأس المال وهو الثمن فى المجلس، واستوفى السلم^(٥٥٢) شرائطه الشرعية، ولكن كان رأس المال، وهو الشيء الذى وقع عليه عقد السلم، أقل من قيمة المسلم فيه، وهو المبيع، بكثير، وقت العقد ووقت حلول الأجل، فهل يكون العقد صحيحا؟ ويكون المسلم إليه، وهو البائع، ملزما بتسليم المسلم فيه، وهو المبيع، وقت حلول الأجل، مهما قل مقدار الثمن الذى وقع العقد عليه، ولا فرق بين أن يكون المتعاقدان تعاقدًا بأنفسهما أو بوكيلهما؟ سواء أكان الوكيل مسلما أو ذميا؟ بعد مراعاة شروط السلم وما لا بد منه فيه؟ . . أفيدوا الجواب .

(الجواب)

لا ريب فى صحة عقد ذلك السلم، حيث استوفى شرائطه الشرعية، وعلى المسلم إليه تسليم المسلم فيه وقت حلول أجله ولو كان الثمن الذى وقع عليه العقد أقل من قيمة المسلم فيه وقت العقد أو حلول الأجل مهما قل . ولا فرق فى ذلك بين أن يكون العقد بأنفسهما أو بوكيلهما، مسلما كان الوكيل أو ذميا . والله أعلم^(٥٥٣).

١٣٨ - (السؤال)

سأل على محمد الدويرى، فى : رجل اشترى دارا فيها نخيل مشترك مع الأرض بينه وبين آخرين، ثم إن أحد شركائه فى النخيل باع نصيبه فيه لآخر من باقى الشركاء، فاشترى الآخر للقرار، فلما بلغ البيع مشتري الدار طلب الشفعة فى هذا النصيب الذى اشترى للقرار تبعا للشفعة فى الأرض التى قام عليها النخيل، فهل يصح له هذا الطلب، ويكون له الشفعة فى النخيل تبعا للأرض التى قام عليها؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

إذا اشترى أحد الشركاء فى النخيل بعضه، مع اشتراط البقاء فى الأرض والقرار، يدخل ما قام عليه ذلك الجزء من الأرض فى البيع، ويكون لمشتري الدار، الشريك فى الأرض التى قام النخيل على بعضها، الشفعة فى النخيل تبعاً للأرض، فإذا استوفى طلب الشفعة شروطه كان له الأخذ بها، والله أعلم (٥٥٤).

١٣٩ - (السؤال)

سأل سيد أفندى السبكي، فى: رجل مات عن زوجة وعن أولاد منها قاصرين وأولاد من غيرها بالغين، ثم أقام القاضى الزوجة المذكورة وصياً على أولادها القاصرين. وبعد ذلك قام أحد الورثة البالغين يدعى عليها وعلى باقى الورثة بأن أباه المتوفى حال حياته أوصى إلى أولاده باثنى عشر فدناً مما تركه ميراثاً عنه لورثته، وأن المدعى عليهن معارضات له فى صدور الوصية المذكورة من الموصى المذكور لأولاده، وموته مصراً عليها، وبما له من الولاية الشرعية على أولاده الموصى لهم يطالب الوصى المذكور وباقى المدعى عليهن بعدم معارضتهن له ولأولاده فى ذلك، فاعترف المدعى عليهن بصدور الوصية، وموته مصراً عليها، ما عدا الوصى المذكورة فإنها دفعت دعوى المدعى بأن الموصى بعد أن أوصى رجع، ومات غير مصر على وصيته، ومنعه من الكتابة بالرجوع مرضه الذى كان فيه ووجود «ختمه» مع ابنه المدعى. وكان كلما دخل عليه شخص يعود فى مرضه يخبره برجوعه عن الوصية، وأن ابنه لم يمكنه من الختم حتى يكتب بذلك ورقة. فالمحكمة الشرعية لم تلتفت إلى هذا الدفع، وقررت بمنعها من معارضتها للمدعى فى صدور الوصية المذكورة لأولاده المذكورين، وأمرت المدعى عليهن، بما فيهن الوصى المذكورة بترك التعرض فى الأقطان الموصى بها لأولاد المدعى المذكور، معاملة لهن بإقرارهن، وتحرر بذلك إعلام شرعى من المحكمة العليا الشرعية بمصر مؤرخ فى ٢٥ شعبان سنة ١٣١٥. فهل - والحال ما ذكر - يكون اعتراف الوصى المذكورة بذلك، والحكم عليها باعترافها سارياً على محجوريها القاصرين؟ ويؤخذ من أنصباهم فى الأقطان المتروكة لهم إرثاً كما يؤخذ من

أنصاء غيرهم البالغين، مع أن قرار هذه المحكمة صدر بمنع هاته الزوجة من تلك المعارضة بصفتها وارثة لا وصية؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

من المقرر أن الإقرار حجة قاصرة على المقر، فلا يتعداه إلى غيره. فالإقرار بتلك الوصية من هذه الزوجة التي تقرر منعها من المعارضة بصفتها وارثة يكون قاصراً عليها، لا يتعدى إلى محجوريها القاصرين، فتعامل به بالنسبة لنصيبها دون نصيبهم. على أنها لو أقرت بصفتها وصية، لا يصح إقرارها، لما صرحوا به من أنه لا يصح إقرار الوصى بدين على الميت، ولا بشيء من تركته أنه لفلان، إلا أن يكون المقر وارثاً فيصح في حصته، كما في (التنوير من الوصايا). والله أعلم (٥٥٥).

١٤٠- (السؤال)

سأل شريف بيبك عمر، بصهرجت الكبرى، دقهلية، في: رجل كان وصياً مختاراً على أخيه القاصر، وموروثهما ترك لهما عقاراً تركه عنه لهما ولباقي ورثته، وهذا الوصى حال وصايته على أخيه القاصر كان له مال خاص يتجر فيه، وقد ثمة هذا المال بسبب تلك التجارة وتوظف في الحكومة بمرتب عال لا يقل عن الأربعين جنيهاً شهرياً، واستمر موظفاً بهذا المرتب مدة طويلة، وصارت له ثروة، وكان تحت يده ما يخص القاصر المشمول بوصايته المذكورة في ريع ذلك العقار الموروث ليتصرف فيه بالإتفاق عليه منه بحسب ماله، وقد اشترى ذلك الوصى من أمواله الخاصة أملاكاً وأطياناً لنفسه خاصة لا مدخل لمال ذلك القاصر فيها بوجه من الوجوه، لأنه عبارة عن حصة في ريع ذلك العقار الموروث. وكانت تلك الحصة تحفظ تحت يد وصيه للإتفاق عليه منها حال وجوده معه في بيته في معيشة واحدة. فهل - والحالة هذه - لا يكون لذلك الأخ لمحجور حق في الأملاك والأطيان التي اشتراها الوصى المذكور من ماله لنفسه خاصة؟ وإذا طلب ذلك المحجور للمحاسبة عن حقوقه لا يكون له إلا طلب للمحاسبة عن ريع حصته في ذلك العقار الموروث الذي أنفق عليه منه؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حيث كان لهذا الوصى مال خاص به ، وقد ثما هذا المال وازداد بالتجارة وغيرها إلى أن صارت له به ثروة ، واشترى من ذلك المال الأملاك والأطيان المذكورة لنفسه خاصة ، فلا ريب يكون له ذلك الذى اشتراه من الأملاك والأطيان خاصة ، لا حق لذلك المحجور فيه ، لنفى الشركة بينهما فى المال والكسب . ولو طلب ذلك المحجور المحاسبة على ماله كان له طلبها ، غير أنها تكون قاصرة على ما وصل ليد الوصى من ماله ، وهو ريع حصته الموروثة فقط ، حيث لا مال له غير ذلك الريع . والله سبحانه وتعالى أعلم (٥٥٦).

١٤١ - (السؤال)

سأل جناب الخوaja جبرائيل يوسف دبانه ، فى : بيع جعل فيه الخيار للمشتري فى دفع الثمن بعد مدة معينة ، وهى خمس سنوات ، على أن يدفع عربونا للبائع ، ثم إذا اختار رد المبيع ترك العربون الذى دفعه ، ثم باع المشتري جزءا من العين المبيعة لآخر وأخذ منه عربونا ، على شرط أن له الخيار فى فسخ البيع ورد العربون إذا هو لم يتمم عقده مع البائع الأول .

هل تصبح الشفعة لمن له حق طلبها من المشتري الثانى ، لو كان البيع صحيحا لازما؟ وهل يجب على طالب الشفعة أن يطلبها بمجرد سماعه بعقد هذا البيع ، مع بقاء شرط الخيار للبائع ، فإذا لم يطلب الشفعة سقط حقه فيها؟ أو لا يلزم طلب الشفعة إلا بعد سقوط الخيار ولزوم البيع فيكون حقه فى طلب الشفعة محفوظا باقيا إلى أن يصير البيع لازما؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

شرط الخيار فى مدة الخمس السنوات فى دفع الثمن وإمضاء البيع أو رد المبيع وترك العربون مما يفسد البيع ، فيكون البيع الأول فاسدا . ولما كان البيع الثانى قد شرط فيه المشتري الأول أن له الخيار فى إنفاذه إن أمضى العقد الأول الذى شرط

لنفسه الخيار فيه مدة خمس سنوات وعدم إنفاذه إن لم يمضه ، فهذا العقد يكون فاسدا أيضا ، وعقد البيع إذا كان فاسدا لا يكسب حق الشفعة لمن له الحق لو كان البيع صحيحا ، ولا يثبت حق الشفعة إلا إذا زال الفساد ووجد ما يقتضى لزوم العقد وامتناع التفاسخ .

وعلى هذا ، فإذا كان الحال فى هذه الواقعة أن الفساد قد زال ، ولم يبق خيار للبائع الثانى فى فسخ العقد ، جاز طلب الشفعة بعد سقوط خيار البائع ، ولا يجوز قبلها . ولا شك أن حق الشفعين فى طلب الشفعة يبقى محفوظا له إلى أن يلزم البيع ويطلب الخيار فيه . والله أعلم (٥٥٧) .

١٤٢ - (السؤال)

سأل خليل أفندى أحمد سليمان ، المقاول ، من مصر ، فى : رجل مسلم عاقل حر شديد محسن للتصرف ، أقر بدين فى مجلس قضاء شرعى عن نفسه وبوكالته وكالة عامة عن إخوته وأقاربه ، وعمل بالإقرار المذكور إسهاد شرعى بحكمة السودان ، ثم بعد ذلك عاد المقر فأنكر الدين ، فهل يعول على إنكاره ؟ أم لا ؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

قالوا : الوكيل العام يملك الإقرار على الموكل بالديون ، ولا تختص صحة الإقرار بمجلس القاضى ، لأن ذلك إنما هو فى الوكيل بالخصومة ، وعلى ذلك فإن قرار الوكيل العام فى هذه الحادثة عن نفسه وبوكالته المذكورة بذلك الدين يسرى عليه وعلى موكله ، ولا يصح رجوعه عنه بإنكاره المذكور ، فلا يعول على إنكاره شرعا . والله أعلم (٥٥٨) .

١٤٣ - (السؤال)

سأل عبد الجواد الداعور الخليلى ، فى : رجل مات وادعى ابن أخيه بعد موته بعشرة أيام لدى رئيس المجلس الحسى بمصر وعضويه : الشرعى والتجارى ، ونائب قاضى مصر ، الوصاية المختارة على ابنه المعتوه وتركته ، ولم يثبت ما ادعاه ، فأقام

نائب القاضى بالمجلس المذكور قيما على ابنه المعتوه ووصيا على تركته . وتحرر بذلك إعلام شرعى من محكمة مصر الكبرى . فهل هذه الوصاية والقوامة معول عليهما؟ ولا تعتبر الوصاية المختارة المذكورة ، حيث لم تثبت شرعا؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

حيث لم تثبت تلك الوصاية المختارة ، فلا يعتبر مدعيها وصيا مختارا ، وتكون ولاية التصرف فى مال الابن المعتوه لذلك القيم الذى نصبه النائب الشرعى قيما عليه ووصيا على تركه أبيه المتوفى ، لأن تنصيبه من قبل النائب الشرعى يعطيه تلك الولاية ، دون مدعى الوصاية المختارة المذكورة ، لعدم ثبوتها بالطريق الشرعى . والله أعلم (٥٥٩) .

١٤٤ - (السؤال)

سأل عبد التواب زغلول ، فى : قيم وضع يده على أطيان محجورة ، وهى خالية من الزرع ، فاقترض مالا بدون إذن الحاكم الشرعى وصرفه فى مصالح محجوره الشرعية ، من نفقة وكسوة ومسكن له وعلى زوجته وأولاده ، فيما ذكر ، وفى تربية أولاده ، من أجره معلم وغيرها ، وفى طرق استغلال تلك الأرض ، حيث كان لا مال لمحجوره وقتئذ ، ولا يمكن استغلال تلك الأرض إلا بما صرفه القيم عليها من مال القرض المذكور ، بما عاد على المحجور عليه بالمصلحة . وذكر القيم المذكور فى الصك أنه اقترضه بصفته قيما لصرفه فى شئون محجوره . وبعد صرف مال القرض ، على الوجه المبين ، مات القيم المذكور قبل سداد مال القرض . فهل مال القرض الذى صرف كما ذكر يقضى من مال المحجور عليه ، حيث كان صرفه عليه وعلى من تجب عليه نفقتهم؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

صرحوا بأن القيم كالوصى والمحجور كالصغير ، وصرحوا بعدم رجوع الوصى قضاء بما أنفق على اليتيم من ماله بدون أن يشهد أنه أنفق عليه ليرجع به فى ماله ،

وأن ذلك هو الراجح، ومشى عليه صاحب (التنوير). وصرحوا بأن المختار أنه ليس للوصى أن يستدين على الصغير إلا بأمر القاضى، على الأحوط، وعلى ذلك فلا رجوع لورثة القيم فى هذه الحادثة بما أنفقهم مورثهم، بدو إشهاد بالرجوع به فى مال محجوره، وليس للمقترض أن يرجع بما أقرضه للقيم فى مال ذلك المحجور، حيث كان هذا القرض بدون إذن القاضى. والله أعلم (٥٦٠).

١٤٥ - (السؤال)

سأل زيدان مؤمن، من المقطعية، فى: امرأة لها حصة فى دار مشاعة بينها وبين ابن أخيها وأختها، ولم تقسم الدار بينهم إلى الآن، ثم فى حال صحتها وهبت حصتها المجهولة فى الدار المذكورة إلى ابن بنتها، والحال أن الدار المذكورة قابلة للقسمة. فهل، والحال هذه، تكون الهبة باطلة؟ وتكون هذه الحصة لورثتها؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قالوا: الموهوب إذا كان مشاعا فيما يقسم لا تصح الهبة فيه. وعلى ذلك فالهبة، المحدث عنها بالسؤال، غير صحيحة، حيث كانت الدار قابلة للقسمة، وتكون الحصة الموهوبة مورثة عن الواهبة بعد موتها لورثتها. والله أعلم (٥٦١).

١٤٦ - (السؤال)

سأل محمود أفندى بسيونى، المحامى بأسىوط، فى: جلة حاضنة لأولاد بنتها المتوفاة، وترك لهم والدهم مالا تحت يد جدتهم المذكورة. فأراد والدهم أخذ أولاده منها، وأخذهم بالفعل. ثم ادعت جدتهم المذكورة بمبلغ على والدهم نظير ما أنفقته على أولاده من مالها الخاص بها، زاعمة أن هذا الإنفاق منها عليهم بإذن والدهم ورضاه، وتريد مطالبته بذلك، فهل تجاب لذلك، أو لا؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأن نفقة الصغير على أبيه إذا لم يكن له مال، وفي ماله إذا كان له مال، وأن ولاية التصرف في مال الصغير لأبيه، وأن فعل المأذون ينفذ على الآذن. وعلى هذا فإذا ثبت أن الأب في هذه الحادثة آذن لهذه الجدة الحاضنة بالإتفاق على أولاده الصغار كان لها الرجوع بما أنفقته عليهم حيث كان نفقة المثل، ولم يكذبها الظاهر فيه، في مالهم بمقتضى إذن أبيهم بذلك لها، لأنه هو الذي له ولاية التصرف فيه، وقد تقرر أن فعل المأذون ينفذ على الآذن. أما إذا كان إتفاقها عليهم بدون إذن ممن يملكه، وهو أبوه، كانت متبرعة بما أنفقته. والله أعلم^(٥٦٢).

١٤٧ - (السؤال)

سأل عوض الله أنيس على، بهندسة السكة الحديد، بطنطا، في: رجل اسمه على خميس، من ناحية كفر أبو شعبة، بمديرية بنى سويف، صدر له حكم من مجلس بنى سويف الملغى بتاريخ ٢٠ القعدة سنة ١٣٠٢ بإلزام محمد عبد الهادى زهير بأن يدفع له مبلغ ٤٩٤٠ ج و ١٦ مليما وقد بقى هذا الحكم بلا تنفيذ حتى ألغى المجلس، لإفلاس المحكوم عليه، ثم افتتحت المحاكم الأهلية بالوجه القبلى، وفي ٥ ربيع الأول سنة ١٣١٩، أعلن هذا الحكم للمحكوم عليه لأجل تنفيذه، فعارض المحكوم عليه بسقوط حكم المجلس الملغى لمرور مدة تزيد على خمس عشرة سنة، وبأن منع القاضى من سماع الدعوى بعد مرور الزمن نتيجة سقوط الحق، وبأن القول بعدم سقوط الحق بتقادم الزمان هو أن صاحبه لو تمكن من الحصول عليه بدون واسطة القضاء لحل له أخذه ديانة، فهل يوجد بأحكام الشريعة نص يسقط الحكم بمرور الزمن؟ وهل ما قيل موافق للشريعة؟ أفتونا فى هذه الحادثة.

(الجواب)

من هذا السؤال يظهر أن المحكوم عليه لا يزال مقرا بهذا المبلغ الذى حكم به

عليه ، غاية الأمر أنه يعارض بسقوط الحكم بالنظر لما ذكر . والذي يقتضيه الحكم الشرعى أنه مع الإقرار به يلزمه ، لأن الإقرار حجة معتبرة ، يعامل به المقر ولو طال الزمن ، ما دام لم يأخذ صاحب الحق حقه ، لأن الحق لا يسقط بتقادم الزمان ولا بعدم أخذه مع التمكن ، فلا عبرة بما عرض به المحكوم عليه . والله أعلم (٥٦٣) .

١٤٨ - (السؤال)

سأل مصطفى أفندى عزت ، فى : شاب غير محصن أصيب فى بصره من منذ ستين ، وتعطل عن العمل ، وحرم من كسب عيشه بيده ، وهو فقير ، ومن الأشراف ، واضطر إلى الاقتراض دفعا لضروريات الحياة ، وله والد يدخل فى عداد أهل الثروة واليسار والاقتدار ، فهل يلزم بالنفقة عليه ؟ وأداء ديونه ؟ وتزويجه إكمالاً لدينه ؟ وبالنفقة على زوجته وعياله ؟؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

متى كان الابن كبيراً فقيراً عاجزاً عن الكسب ، بأن كان ذا عاهة تمنعه عن الكسب ، أو كان من أبناء الأشراف ولا يستأجره الناس ، فنفقته على أبيه . وحيث إن بهذا الشاب عاهة تمنعه عن الكسب من وجوه كثيرة ، وما ييسر للأعمى أن يصنعه لا يليق بمثله مع يسار أبيه ، لأنه حينئذ يعد من القسم الثانى ، فعلى والده أن ينفق عليه ، وليس عليه شيء مما سوى ذلك . والله أعلم (٥٦٤) .

١٤٩ - (السؤال)

سأل محمد أفندى عفيفى ، فى : أرض موات أعطتها الحكومة لأحد الأفراد ، على سبيل التملك ، ووضع يده عليها ، وأحيائها ، وتصرف فيها بالزرع ونحوه ، فهل يعد ذلك هبة تعتبر سبباً للملك ؟ أو لا يعد ؟ ويكون إحيائها والتصرف فيها

كما ذكر هو سبب الملك، بحيث لو عارض فيها معارض، والحال ما ذكر، يمنع من معارضته؟؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

من المقرر شرعا إن إحياء الموات يعطى حق الملكية لمحييه . وعليه يكون سبب الملك هو الإحياء، فيملك هذه الأرض من أحيائها ووضع يده عليها وتصرف فيها، بعد أن أعطته الحكومة إياها، ولا حق لأحد في معارضته فيها، والحال ما ذكر، وليس ذلك من قبيل الهبة، كما لا يخفى . والله أعلم (٥٦٥) .

فتاوى فى
الأسرة ومشكلاتها

١٥٠ - (السؤال)

سئل (٥٦٦) بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٣١٨ غمرة ١٩ مضمونها: إنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبه نظارة الداخلية غمرة ١٥٣ المختص بتضرر بعض زوجات المحكوم عليهم من عدم إنفاق أزواجهن عليهن أو إطلاق عصمهن، وتعذر الأسباب التى تمكن القاضى الشرعى من الفصل فى ذلك بين الزوجة والزوج لوجودها فى مكان غير الذى فيه الزوج . وما طلبته النظارة المشار إليها من استفتاء فضيلتكم عن الطريقة التى يفصل بها فى الأمر شرعا لحسم شكوى تلك النسوة، إجابة لطلب سعادة مفتش عموم السجون بإفادة غمرة ١١٣ .

(الجواب)

اطلعت على ما حررت سعادتكم فيما يختص بما ورد من نظارة الداخلية من الاستفهام عن الوجه الشرعى فى إزالة ما يشكو منه النساء اللاتى حكم على أزواجهن بمدد طويلة بقضونها فى السجن أو الأشغال الشاقة، مع تركهن بلا نفقة ولا عائل لهن ولا لأولادهن منهم .

واطلعت على وجوه الضرورة المحتممة للبحث عن طريقة للفصل فى تلك الشكايات التى بينها جناب مفتش عموم السجون فيما كتبه لنظارة الداخلية .

هذه مسألة من عدة مسائل من قبيلها كثرت فيها الشكوى وعمت بها البلوى، ونظارة الحفانية لا يمر عليها زمن طويل حتى يصلها من جميع أطراف القطر المصرى

ما يستحشها للنظر فى مخلص مما يلحق النساء المعوزات من الضرر فى دينهن ومعيشتهن والفساد الذى يعرض لأولادهن وما ينشئون عليه من ردى الأخلاق وسبى الأعمال ، وما يعقب هذه الحال من القلق والاضطراب فى حال الأمة بتمامها ، كما أشار إلى ذلك مفتش عموم البوليس فى كلامه عن مسألته .

ولهذا رأيت أن أبحث فى هذه المسائل جميعا . . وهى :

المسألة الأولى : مسألة المسجونين التى جاءت برقيم سعادتك .

الثانية : مسألة عجز الزوج عن النفقة على زوجته أو امتناعه عن الإنفاق عليها عناداً ، كما يحصل من أغلب أفراد الطبقة السفلى من الأهالى وكثير من أفراد الطبقة الوسطى والعليا .

الثالثة : مسألة الغائب الذى ينقطع خبره أو تبعد غيبته ولا يترك لزوجته وأولاده شيئاً من المال ، أو يترك مالا لكن لا تصل إليه يدها ، أو تحتاج زوجته بمقتضى الطبيعة البشرية إلى الخلاص من حالتها ، خصوصاً إن كانت شابة ، ويندرج فى هذه المسألة ما يعرف بمسألة المفقود .

الرابعة : مسألة الزوج الذى يضار زوجته ويعتتها فى المعاشرة حتى لا يكون سبيل لمعيشة الزوجين معا .

جميع هذه المسائل فى درجة واحدة من الحاجة إلى النظر ، وكثيراً ما ترد على الأسئلة من كل جانب للاستفتاء عما يقتضيه الشرع فيها .

وقد سئلت من مدة أيام عن امرأة وارتدت لسوء معاشره زوجها ، ولا هو يطلقها ولا هو يحسن عشرتها ولا هو يدعها تعيش عند أهلها ، وعن أخرى على عزم الرد عن دينها لإكراهها على معاشره قاتل أبيها ، ولها قضية فى محكمة مديرية الدقهلية .

وقد ورد على أثناء كتابة هذه السطور شكوى من امرأة عجز زوجها عن النفقة أرسلها مع هذه الأوراق .

أما الشكوى من نساء الغائبين والعاجزين عن النفقة فعندى منها كثير - وأرسلت بعضها للنظارة ، وللنظارة علم بكثير من ذلك .

الذى شوهه بالعيان، ولم تبق فيه ريبة لمرتاب، أن النساء فى أية حالة من الحالات الأربع التى عددنا مسائلها يلجأن، بحكم الضرورة، إلى الفحش وارتكاب ما يخالف أحكام كل دين وأدب أو يهلكن، ولا سبيل لإنقاذهن من المهلكتين إلا التطلق على أزواجهن، وذلك ما قضت به حالة الناس من فساد الاعتقاد وسوء الخلق. وكل ما يلتبس وراء التطلق فهو خيال لا يمكن تحقيقه. فالاضطرار إلى التطلق على الزوج فى الأحوال المذكورة، أو اعتباره فى حكم الميت إن كان مفقودا عما لا ينكره إلا جاهل بأحوال المسلمين اليوم أو مكابر ينسى عقله وإحساسه، ولا اعتداد بواحد منهما.

متى تحققت الضرورة وجب مراعاتها بنص الكتاب والسنة وإجماع الأئمة والأمة. ولا حاجة لسرد النصوص على ذلك، لأنه معلوم من الدين بالضرورة. ومراعاة حكم الضرورة لا يعد اجتهادا، لأن الاجتهاد إنما يكون له مجال فى الأمل ذى الوجوه، أما ما قضت به الضرورة فهو من قبيل المحسوس، لا مجال للنظر فيه، حتى يكون فيه اجتهاد.

وقد صرح الفقهاء عند الكلام على الحكم بالرجوع: أن محل الخطر فيها إذا لم تقض به الضرورة، فإن قضت به ساغ للقاضى، بلا استئذان من ولاة، أن يحكم به، فقد كان يصح للقضاة المقلدين المذهب أبى حنيفة أن يحكموا بالضرورة عند ظهورها، بعد التحقق منها، ولا يكونون قد خرجوا بذلك على مذهب أبى حنيفة، ولكنهم يتخرجون ذلك.

ومذهب بعض المفتين، غفلة منه عن حقيقة الدين، إلى أنه لا يجوز الإفتاء ولا الحكم بما تقضى به الضرورة من التطلق على الزوج، وأساء إلى دينه بالتشريع على من يفتى أو يحكم بذلك، وهو لا يشعر بأنه يستبيح ارتكاب القبائح باسم الدين. ثم، قد صرح الفقهاء فى مسألة المفقود بجواز الإفتاء بمذهب مالك للضرورة، ولا ضرورة أظهر مما نحن فيه الآن.

للفقهاء من الحنفية خلاف فى الحكم بمذهب الغير، وهل ينفذ؟ أو لا ينفذ؟ وأكثرهم على أنه ينفذ، وأفتى بكل من القولين، ولهم فى توجيه نفاذه أدلة مقبولة. وقال صاحب (فتح القدير) عند البحث فى نفاذ الحكم بمذهب الغير وعدم نفاذه، ما

معناه: يحل الإقدام على الحكم بمذهب الغير، لأن القاضي مأمور بالمشاورة، وقد تقع على خلاف رأيه. وقال قبل هذا بقليل: إن المقلد إنما ولاء ليحكم بمذهب أبي حنيفة مثلاً، فلا تمكن المخالفة، فيكون معزولاً بالنسبة إلى ذلك الحكم. وقد تبين من كلامهم وعلل أحكامهم أن الخلاف إنما هو في الحكم الذي يصدر من القاضي بمذهب غيره، إن كان مجتهداً، أو على خلاف ما حدده من ولاء إن كان مقلداً، ولم تكن هناك ضرورة ملجئة، أما إذا كان الحكم بناء على أمر من ولي القاضي أو مراعاة لضرورة عند تحققها فلا خلاف في صحته ونفاذه.

والذي تطلبه نظارة الحقانية الآن إنما هو طريقة شرعية للخلاص من انتهاك حرمت الدين، أو التخليص من الهلكة، على أن يصدر بتلك الطريقة أمر الجنب العالي الخديوى الذى يولى القضاة، فتصبح مما لا خلاف فيه.

أما أن ذلك يجوز للجنب العالي الخديوى فهو مما لا ريب فيه، فإنه هو الحاكم الذى يولى القضاة وهو ينشر لهم المنشورات بالطرق التى يتبعونها والمذهب الذى يحكمون به، وهو وحده الذى يسوغ له ذلك بمقتضى الأحكام الفقهية، غاية ما فى الأمر أن الحكومة يمكنها أن تخص الحكم فى هذه المسائل بما عدا محكمة مصر الشرعية، حيث عرضت الشبهة فى أن التولية فيها ليست خاصة بالجنب الخديوى، بل يشترك فيها أمر الجنب السلطانى، ثم تبيح لمن فى دائرة محكمة مصر الشرعية أن يرفعوا قضاياها التى من هذا القبيل إلى قضاة القليوبية والجيزة، ولا شئ فى ذلك، لا شرعاً ولا سياسة، ولا شك أن سماحة قاضى مصر لا يعارض فى ذلك ما دام الأمر بعيداً عنه، وما دام لم يسأل رأيه فيه.

لأسباب التى بيتهها أرى أنه يجب الرجوع إلى ما جاء فى مذهب مالك من أحكام النفقات والغائبين والمفقودين والمسجونين والمضارين لأزواجهن. وقد استخرجت من فقه المالكية ما تمس إليه الضرورة فى ديارنا، وضممته إحدى عشرة مادة، وكتبت إلى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة المالكية أسأله: هل يوافق على ما رأيت؟ فكتب إلى ما يفيد أن رأيه موافق لرأى، وأنه يرى الحالة الحاضرة من الخطب الجسيم الذى يجب النظر فيه للخروج منه.

وإنى أرسل إلى سعادتكم هذا المشروع، مع تصديق صاحب الفضيلة شيخ

الجامع الأزهر، ليرفع إلى جناب الخديو، ليصدر أمره الكريم بمقتضاه، بناء على إفتاء فضيلة شيخ الجامع الأزهر ومفتى المالكية وإفتاء مفتى الديار المصرية وموافقة نظارة الحقانية فقط، بدون إرساله إلى شورى القوانين، لعدم الضرورة إلى ذلك فى الأحكام الشرعية.

أما تخصيص المحاكم بالحكم بمقتضى المشروع المذكور، وهل يستأنف الحكم أو لا يستأنف؟ وأمام أى للمحاكم يكون استئنافه؟ فذلك يوضع له مشروع آخر يصدق عليه مجلس النظار ويؤخذ فيه رأى شورى القوانين، لأنه من الأحكام الوضعية. وإذا رأت النظارة أن أشترك معها فى وضعه فذلك لها. والله أعلم.

وطيه الأوراق عدد ٦ بما فيها المشروع. وصورته:

المعجز عن النفقة:

١- إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته، فإن كان له مال ظاهر، ولم يقل إنه معسر أو موسر، ولكن أصر على عدم الإنفاق، طلق عليه القاضى فى الحال. وإن ادعى المعجز، فإن لم يثبت طلق عليه حالا، وإن أثبت الإعسار أمهله مدة لا تزيد على شهر، فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك.

٢- إن كان الزوج مريضاً أو مسجوناً وامتنع عن الإنفاق على زوجته أمهله القاضى مدة يرجى فيها الشفاء أو الخلاص من السجن، فإن طال مدة المرض أو السجن، بحيث يخشى الضرر أو الفتنة، طلق عليه القاضى.

٣- إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة، ولم يترك نفقة لزوجته، أعذر إليه القاضى بالطرق المعروفة، وضرب له أجلاً، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضى بعد مضى الأجل. فإن كان بعيد الغيبة، على مسيرة عشرة أيام فأكثر للراكب، أو كان مجهول المحل، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضى.

٤- إذا كان للزوج الغائب مال أو دين فى ذمة أحد أو وديعة فى يد آخر، كان للزوجة حق طلب فرض النفقة من ذلك المال أو الدين، ولها أن تقيم البيعة على من ينكر الدين أو الوديعة، ويقضى لها بطلبها بلا كفيل، وذلك بعد أن تحلف

أنها مستحقة للنفقة على الغائب وأنه لم يترك لها مالا ولم يقيم عنه وكيلًا في الإنفاق عليها . ثم الغائب على حجته بعد عودته .

٥ - تطليق القاضى لعدم الإنفاق يقع رجعيًا ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستعد للإنفاق فى أثناء العدة ، فإن لم يثبت إيساره أو لم يستعد للإنفاق لم تصبح الرجعة .

٦ - من فقد فى بلاد المسلمين وانقطع خبره عن زوجته ، كان لها أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية مع بيان الجهة التى تعرف أو تظن أنه سار إليها أو يمكن أن يوجد فيها ، وعلى ناظر الحقانية عند ذلك أن يبحث عنه فى مظنات وجوده بطرق النشر للحكام ورجال البوليس . وبعد العجز عن خبره يضرب لها أجل أربع سنين ، فإذا انتهت تعتد الزوجة عدة وفاة أربعة أشهر وعشرا بدون حاجة إلى قضاء قاضى ، ويحل لها بعد ذلك أن تتزوج بغيره .

٧ - إذا جاء المفقود ، أو تبين أنه حى ، وكان ذلك قبل تمتع الزوج الثانى بها ، غير عالم بحياته ، كانت الزوجة للمفقود ، ولو بعد العقد مطلقا ، أو بعد التمتع فى حال ما لو كان الزوج الثانى عالماً بحياة المفقود . فإن ظهر أن المفقود مات فى العدة أو بعدها ، قبل العقد على الزوج الثانى أو بعده ، ورثته ، ما لم يكن تمتع بها الثانى غير عالم بحياة الأول ، فإن مات بعد تمتعه وهو غير عالم بحياة الزوج الأول لم ترث .

٨ - من فقد فى معترك بين المسلمين بعضهم مع بعض ، وثبت أنه حضر القتال جاز لزوجته أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية ، وبعد البحث عنه ، وعدم العثور عليه ، تعتد الزوجة بدون مدة ، ثم لها أن تتزوج بعد العدة ، ويورث ماله بمجرد العجز عن خبره ، فإن لم يثبت إلا أنه سار مع الجيش فقط كان حكمه ما فى المادتين السابقتين .

٩ - لزوجة المفقود فى حرب بين المسلمين وغيرهم أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية ، وبعد البحث عنه يضرب لها أجل سنة ، فإذا انقضت اعتدت وحل لها الزواج بعد العدة ، ويورث ماله بعد انقضاء السنة . ومحل ضرب الأجل لاعتداد زوجة المفقود إذا كان فى ماله ما تنفق منه الزوجة أو لم تخش على نفسها الفتنة ، وإلا رفعت الأمر إلى القاضى ليطلق عليه متى ثبت له صحة دعواها .

سوء المعاشرة:

١٠ - إذا اشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انقطاعه بينهما بطريقة من الطرق المنصوص عليها في كتاب الله تعالى، رفع الأمر إلى قاضى المركز، وعليه عند ذلك أن يعين حكيمين عدلين، أحدهما من أقارب الزوج والثانى من أقارب الزوجة، والأفضل أن يكونا جارين، فإن تعذر العدول من الأقارب فإنه يعينهما من الأجانب، وأن يعث بهما إلى الزوجين، فإن أصلحاهما فيها، وإلا حكما بالطلاق ورفع الأمر إليه، وعند ذلك عليه أن يقضى بما حكما به، ويقع التطلاق في هذه الحالة طلقة واحدة بائنة، ولا يجوز للحكيمين الزيادة عليها.

١١ - للزوجة أن تطلب من القاضى التطلاق على الزوج إذا كان يصلها منه ضرر، والضرر هو ما لا يجوز شرعا كالهجر بغير سبب شرعى والضرب والسب بدون سبب شرعى. وعلى الزوجة أن تثبت كل ذلك بالطرق الشرعية (٥٦٧).

١٥١ - (السؤال)

سئل (٥٦٨) بإفادة من سعادة إبراهيم باشا حسن، مؤرخة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٠، بدون ثمة، مضمونها: أنه لمناسبة ضرورة تأهل نجله على بك رامز إبراهيم بألمانيا، اقتضى القانون هناك، ضمن الشروط، أن يحضر شهادة من فضيلتكم مؤداها أن زواجه القانونى بألمانيا يعتبر مقبولا بمصر، وحيث إن ذلك جائز فى الشرع الشريف، يرجى التكرم بإعطاء الشهادة المطلوبة للاعتماد.

(الجواب)

يجوز أن يتزوج المسلم التابع للدولة العلية بمسيحية، فى ألمانيا أو غيرها من بلاد أوروبا. ويعتبر هذا الزواج مقبولا بمصر، متى كان العقد بحضور شاهدين، ولو ذميّين، وذلك لأن زواج المسلم بالمسيحية جائز شرعا فى أى بلد كان متى استوفيت

الشروط اللازمة لصحة العقد، لأن المسيحية من أهل الكتاب، وقد أحل للمسلمين أن يتزوجوا بالكنائيات. والله أعلم (٥٦٩).

١٥٢ - (السؤال)

سأل على سليمان أباطة، من ناحية طاهرة، شرقية، فى: رجل أجرى عقد زواجه على امرأة فى بلدة الزقازيق، ودخل بها فى بلدة ناحية طاهرة، شرقية. وبعد أن عاشها معاشرة الأزواج مدة، طلقها، وقد رزقت منه بولد سنة ثلاث سنوات تقريبا. وفى أثناء العدة انتقلت به إلى مصر، وأقامت معه فيها نحو أسبوع أو أكثر، ثم انتقلت به من مصر إلى نجع حمادى بمديرية قنا، وكل ذلك بدون إذن أبيه، وما زالت مقيمة به بنجع حمادى إلى الآن، وما زال أبوه مقيما ببلدة طاهرة المذكورة، وبذلك لا يمكنه أن ينظر إلى ولده كل يوم بناحية نجع حمادى ويسيت فى بلده طاهرة، لما بينهما من المسافة البعيدة. فهل، والحالة هذه، ليس لها الانتقال بذلك الولد من ناحية طاهرة، وإقامتها به فى ناحية نجع حمادى؟ وعليها أن تعود به إلى جهة يمكن للأب أن يرى ابنه فيها ويعود إلى بلده فى يوم، حتى لا يضيع على الأب حق رؤيته كل يوم لولده؟ وإن أبت ذلك العود، يجبرها الحاكم على ذلك؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرح علماؤنا بأن البلدة التى قصدتها، إذا لم تكن بلدتها، أو كانت بلدتها لكن لم يقع التزوج فيها، فليس لها السفر بالولد، وللأب أن يمنعها من السفر به إليها. وهذا إذا كان بين البلدين - مصرين كانا أو قريتين - تفاوت، بحيث لا يمكن للأب أن يطالع ولده ويبيت فى بيته. وحيث خرجت هذه الأم بولدها المذكور من ناحية طاهرة، وسافرت به، وانتهى حالها على أن أقامت به فى ناحية نجع حمادى، التى ليست ببلدتها، ولم يقع التزوج فيها، وكان بينهما مسافة بعيدة، ولا يتأتى بسببها أن ينظر الأب ولده ويبيت فى بيته فى يوم واحد، فعليها أن تعود به إلى بلدة يمكن

للوالد أن يرى ولده فيها ويرجع إلى محل إقامته في يوم واحد، وإن امتنعت تجبر على ذلك، حفظا لحق الأب المذكور. والله أعلم (٥٧٠).

١٥٣ - (السؤال)

سألت الست خديجة بنت مصطفى أغا الجرولى، فى : امرأة ماتت وترك أطفالاً لم يبلغوا سن الحضانة، ولأبيهم أم خالية من الأزواج والأشغال، ولأهم المتوفاة أم كذلك خالية من الأزواج والأشغال، فهل يكون حق حضانتهم لأم الأب أو لأم الأم المتوفاة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

الحق فى حضانة هؤلاء الأولاد لأم أهم المذكورة، حيث كانت صالحة لها قادرة عليها، دون أم أبيهم المذكورة. والله سبحانه وتعالى أعلم (٥٧١).

١٥٤ - (السؤال)

سألت الحرمة هانم بنت حسن عدس، فى : امرأة تزوج بها رجل، فرزقت منه بتين وغلاما، ثم طلقها ثلاثا، فمكثت فى بيت والدتها عامين، وطلبت زوجها لدى ولى الأمر لتجعل عليه نفقة وأجرة حضانة لأولاده منها الصغار المذكورين، فتحصلت على تقرير عليه بذلك من محكمة شرعية. ولم يدفع لها الزوج شيئا مدة أربع سنين تقريبا من وقت هذا التقرير. وفى هذه المدة تزوجت بغيره، وصارت حضانة أولادها لوالدتها، ومكثت مع هذا الرجل الذى تزوجت به سنة تقريبا، ثم افترقا. ولما علم زوجها الأول أنها تريد أن تطالبه بالفرض الماضى، رأى أن يعيدها لعصمته ثانيا، فاحتال عليها حتى أعادها لعصمته، ولم يوافقا بعضهما، وافترقا ثانيا، فهل لها حق فى طلب النفقة المقررة سابقا وأجرة الحضانة؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

للمرأة المذكورة في السؤال أن تطلب من زوجها ما قدر لها من أجره الحضانة في المدة الماضية من يوم التقدير، بلا نزاع. أما المقدّر من نفقة الأولاد، فقد قيل: إذا لم تؤمر المرأة بالاستدانة، تسقط النفقة بمضي أكثر من شهر. وقال الزيلعي: لا تسقط نفقة الأولاد متى قدرت بالرضا أو القضاء، وإن طال الزمن، ورجح الأول بعضهم، ورجح الثاني بعض آخر، وأفتى به ثقة المفتين، وهو الموافق للعدل، خصوصاً في هذه الأزمان التي عمت فيها مماثلة الرجال لنسائهم في الوفاء بالنفقات، فلا تزال المرأة تطلب وهو يمتثلها حتى تمضي الشهور، بل الأعوام. فلو أخذ بالقول الأول أصبحت أحكام القضاة وما يجري بين أيديهم مما لا أثر له، وعد ذلك كله لغوا. فالقول الثاني هو الذي يجب أن يكون عليه العمل، فلا تسقط نفقة الأولاد في المدة الماضية.

أما أجره الحضانة التي للأُم المطالبة بها فهي عن المدة الماضية كذلك، إلا في الوقت الذي كانت فيه زوجة لغيره، فإنها لم تكن حاضنة، وفي الوقت الذي رجعت فيه لوالد الأولاد، فإنها في هذه الحالة مكلفة بالقيام على الأولاد بلا أجر. وأما الجدة فلها أن تطلب بأجره الحضانة مدة إقامة الأولاد تحت حضانتها، لأن تقدير الأجرة أمام القاضي كان إلزاماً للزوج بأن يدفع الأجرة المقدرة لمن يحضن الأولاد، فيتعدى ذلك إلى الجدة بالضرورة. على أن أجره الحضانة كأجرة الرضاع تلزم بدون عقد، كما صرحوا به. والله أعلم (٥٧٢).

١٥٥ - (السؤال)

سأل سلامة محمد بدر، من شبين القناطر، قليوبية، في: شخص وله ولد بالغ، وهو معه في معيشة واحدة، فخطب والده بنتاً بكرًا من وليها، فأجابه بشرط أن يكون الوالد ملزماً بجميع ما يلزم لها من نفقة وكسوة ومسكن في المستقبل، فقبل ذلك الشرط والتزمه، وزوجها لابنه على ذلك. ودفع الوالد مقدم الصداق، ودخل ابنه بها وأقام معها، وقد امتنع والده من النفقة عليها، فهل يلزم

بها عملاً بذلك الشرط ، حيث كان موسراً وابنه فقيراً غير قادر على كسب ما يفي بنفقتها؟ أفيدوا الجواب .

(الجواب)

صرحوا بأن الأب لا يطالب بمهر زوجة ابنه ونفقتها إلا أن يضمن ، وحملوا ضمان النفقة على ما إذا كانت بعد الفرض أو التراضي . وقالوا : إن الحمل على ذلك متعين . وعليه فضمان الأب لنفقة زوجة ابنه المذكور غير صحيح ، حيث كان ذلك قبل الفرض أو التراضي ، فلا تلزمه نفقتها بناء على التزامه المذكور لعدم صحته ، كما ذكر . ومتى كان الزوج فقيراً ليس عنده قدر النفقة لزوجته يستدين عليه بأمر القاضى ، كما نصوا عليه . والله سبحانه وتعالى أعلم (٥٧٣) .

١٥٦ - (السؤال)

سئل (٥٧٤) بإفادة من نظارة الحربية مؤرخة فى ٩ إبريل سنة ١٩٠٣م مرة ٣٦٥ سايرة ، مضمونها : أنه ورد فى آخر المادة ١٩ من قانون القرعة العسكرية الصادر عليه الأمر العالى بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢م ما نصه :

«وعند تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص الغائب غياباً شرعياً كأنه ميت» ، وحيث إن بعض أنصار القرعة حاصل الإدعاء منهم بغياب آبائهم وإخوتهم ، وجار إثبات غيابهم بإعلامات فى المحاكم الشرعية ، مع اختلاف مدة الغياب من ستين وثلاث وأكثر ، وأن نص ذيل تلك المادة يستدعى معرفة مدة العياب التى يمكن تطبيقها عليه . والمرجو الإفادة عن ذلك .

(الجواب)

ما ذكر فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فيما يتعلق بالمرأة التى غاب عنها زوجها وهو :

«أو غاب زوجها غياباً شرعياً ، أو تركها ولا يعلم مقره» .

يدل على أن الغرض من الغياب الشرعى غيبة أخرى غير غيبة المفقود، وإن كانت غيبة المفقود تعد غيابا شرعيا أيضا. فهذا النص يشمل الغيبة التي تترتب عليها أحكام شرعية وتعد غيبة صحيحة، سواء غيبة مفقود أو غيبة أخرى معتبرة شرعا. وغيبة المفقود هي غيبة من لا يعرف مكانه ولا يعلم موته ولا حياته، وهو ما ذكر في الفقرة الثالثة في عبارة «أو تركها ولا يعرف مقره».

ومتى كانت حالة الغائب كذلك عدت غيبته شرعية، سواء طال مدة الغيبة أو قصرت.

وأشكال الغيبة الشرعية: ما يسمى غيبة منقطعة، وهي أن يكون الغائب في مكان لا يمكن الوصول إليه، وإن كان ذلك المكان معلوما، كمن يكون في الهند أو المغرب الأقصى بالنسبة إلى المصريين، فإن مثل هذا الغائب لا يمكن أن ينفع من يتصل به من الزوجة وذى القرابة بشيء، إذا لم يثبت ثبوتا كافيا أنه يرسل إلى ذى قرابته بأى طريق من الطرق ما يعينه فى معيشته، وهذا النوع من الغيبة تشمله تلك المادة، بدليل ما جاء فى الفقرة الثالثة، كما قلنا. ويعتبر صاحبها فى حكم المفقود، ويكون بالنسبة إلى قانون القرعة بمنزلة الميت بدون مدة.

وهناك نوع ثالث من الغيبة، وهو ما كان الغائب فيه من البلد على مسافة ثلاثة أيام بلياليها، بالسير المتوسط، وهذا النوع لا تشمله المادة التاسعة عشرة. والله أعلم (٥٧٥).

١٥٧ - (السؤال)

سال محمد على، من خلفا، فى: رجل عقد على امرأة، ثم ماتت قبل الدخول، فهل له أن يتزوج بنتها؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

لا تحرم البنت إلا بالبناء بالأم، وحيث إن الأم ماتت قبل الدخول، فيسوغ لمن كان عاقدا عليها أن يتزوج ببنتها. والله أعلم (٥٧٦).

١٥٨ - (السؤال)

سألت السيدة تريال هانم، زوجة المرحوم محمد بيك أنور، محافظ دمياط سابقاً، فى: أنه جعلها حال حياته وصية على أولاده وتركته بعد موته، وحرر بذلك وصية فى ١٤ يناير سنة ١٩٠٢، ومات بعد ذلك عنها وعن باقى ورثته الكبار والصغار، وصدق على هذه الوصية مجلس حسبى دمياط وقاضيهامفتيها، وصارت معتمدة.

وكان هذا الموصى، حال حياته، قد وضع فى بنك «الكريدى ليونيه» بمصر مبلغاً ودبعة، وتريد هذه الوصية قبض هذا المبلغ من البنك المذكور، فهل لها ذلك شرعاً؟ وإن كان للمتوفى ديون على الناس يجوز لها قبضها كذلك؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأن للموصى قبض ودبعة الموصى من المودع، وأن الرجل إذا مات عن صغار وكبار، وللصغار وصى، وللميت ديون على الناس يكون قبض دينه للموصى، لا للورثة، وعلى ذلك يكون لهذه الوصية قبض المبلغ المذكور من ذلك البنك، حيث إن موصيها قد وضعه حال حياته ودبعة به، كما أن لها قبض دينه الذى على الناس. والله أعلم (٥٧٧).

١٥٩ - (السؤال)

سأل محمد محمد المنشاوى، بدرب المحرقى، بقسم الدرب الأحمر، فى: رجل متزوج بامرأة أحضرته أمام القاضى الشرعى وطلبت منه أن يفرض لها عليه نفقه كل يوم، فأجاب طلبها، وفرض لها عليه النفقة. ثم أقامت فى بيت أهلها نحو سنة، وادعى عليها زوجها التشوز، وأثبت عليها باعترافها به لدى القاضى، وحكم به. فهل هذا الحكم يسقط حقها فى النفقة الماضية المتجمدة لها؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأن النفقة المفروضة تسقط بالنشوز، بمعنى أنه إذا كان للزوجة على زوجها نفقة أشهر مفروضة، ثم نشزت، سقطت تلك الأشهر الماضية. هذا إذا لم يأمرها القاضي بالاستدانة، أما إذا أمرها واستدانت عليه فإنها لا تسقط.

ومن هذا يتبين أن نشوز هذه المرأة بعد فرض تلك النفقة، وقد ثبت عليها باعتبارها، وحكم به، يسقط نفقة المدة الماضية، حيث لم تكن مستدانة، فلا حق لها في المطالبة بتلك النفقة الماضية. والله أعلم (٥٧٨).

١٦٠ - (السؤال)

سأل حسن أفندي ندى، بمركز نوى، فى: رجل طلق زوجته، وهو مرزوق منها بولدين صغيرين، وكان قرر على نفسه نفقة لهما بالسوية، وكانا فى حضانة أمهما، ولها وكيل شرعى فى قبض ما تقرر من النفقة لهما. ثم إن هذه الأم تزوجت بأجنبى منهما، وبذلك سقطت حضانتها، وكان الوكيل يقبض من والد الصغيرين نفقتهما شهريا، وأحدهما بلغ من العمر سبع سنين وسلمه الوكيل إلى أبيه، وأخذ الوكيل الولد الثانى الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين عنده، وكنتم أمر زواج موكلته على والده، وصار يأخذ النفقة على زعم بقاء الحضانة مدة. والصغير المذكور ليس له من قبل أمه سوى جدة متزوجة ومشتغلة بشئون زوجها وأولادها، ومقيمة بمكان يبعد عن محل الأب بمسافة القصر، وله جدة من قبل أبيه خالية من الأزواج، وأهل للحضانة. فهل ما قبضه الوكيل من الوالد المذكور من تاريخ عقد زواج الأم يجوز للوالد الرجوع به عليه؟ حيث لم يكن الصغير فى حضانة أمه؟ والوكيل قد نكتم الزواج؟ وهل تنتقل الحضانة من أم الصغير إلى جدته من قبل أبيه؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قالوا: إن الأم إذا تزوجت بأجنبى ينتقل حقها فى الحضانة إلى أمها، وإن علت، فإن لم تكن، أو كانت ليست أهلا للحضانة، تنتقل إلى أم الأب، وإن علت.

وحيث تزوجت أم الصغير بأجنبي، وليس من قبلها سوى جدة ليست أهلاً للحضانة فتنتقل حضانتها إلى جدته التي من قبل أبيه، إن كانت أهلاً لها.

أما ما دفعه الأب للوكيل من نفقة ابنه هذا الصغير، حال سقوط حضانة أمه بذلك الزواج، لينفقه عليه فلا حق له في الرجوع به عليه، لأن نفقة الابن الصغير واجبة على أبيه، وهذا الأب إنما دفع ما دفعه لذلك الوكيل نظير نفقة ابنه الصغير، فلا مدخل للحضانة فيه، فلا رجوع له به عليه متى تحقق الإنفاق. والله أعلم (٥٧٩).

١٦١ - (السؤال)

سأل الشيخ محمد طموم، بالأزهر، في: رجل تزوج امرأة، وقد ضمن لها أبوه نفقتها وكفلها له بكتابة لها بذلك. وقد دخل بها هذا الزوج، ثم امتنع من الإنفاق عليها لفقره، فهل، والحالة هذه، يكون ذلك الأب ملزماً بتلك النفقة؟ معاملة له بكفالاته وضمائنه؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

المصرح به في كتب المذهب أنه لو كفل لها رجل بالنفقة أبداً ما دامت الزوجية جاز، بناء على أن صحة الكفالة بها مستثناة من شرط كون المكفول به ديناً صحيحاً، وقالوا: إن ذلك كقوله لامرأة الغير: كفلت لك بالنفقة أبداً، فإنه تلزمه النفقة أبداً ما دامت في نكاحه، كما في (رد المحتار) وغيره) ومن هذا يتبين أن ذلك الأب تلزمه نفقة زوجة ابنه المذكورة ما دامت الزوجية، فلن مثل هذه الكفالة لا يراد به إلا التأييد. والله أعلم (٥٨٠).

١٦٢ - (السؤال)

سأل محمد بدر، من ناحية الكردى، بمرکز دكرنس، دقهلية، في: رجل مع

والديه، ثم نيته و (مقصده) (٥٨١) أخذ زوجته وخروجه من عند والده. ثم بلغ سن الاقتراع، وصار طلبه، وكانت معه والدته إلى جهة طلبه، فقالت له: إنني أريد أن أدفع لك «البدل» (٥٨٢) نقدا لجهة الحكومة، لعدم اقتراعتك، بشرط أن تخلف لى بالطلاق الثلاث من زوجتك أنك لا تفارقنا وتعيش مع زوجتك وتتركنا. فقال لها: على الطلاق الثلاث أنى لا أفارقكما وأعاشر زوجتى خارجا عنكما. ومقصده: إن دفعت والدته «البدل» عنه. فعوفى فى «القرز»، بلا بدل، فهل يدين فى قصده المذكور؟ وإذا انفصل عن والده بعد ذلك مع زوجته لا يقع عليه الطلاق الثلاث، وتكون زوجته على عصمته؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

حال هذه المرأة مع ابنها المذكور دالة على أن حلف ابنها بالطلاق الثلاث المذكور على عدم الخروج بزوجه وترك والده مقيد بما إذا دفعت «البدلية» عنه لجهة الحكومة، فإذا لم تدفعها، وخرج بزوجه وترك والده لا يقع ذلك الطلاق.

وأما قولهم: إن الأيمان مبنية على الألفاظ، لا على المقاصد، فذلك فى غير مثل حادثتنا. أما حادثتنا، وما يجرى مجراها، فهى من قبيل ما حذف فيه بعض الكلام للدلالة عليه بالقرينة الظاهرة التى لا شبهة فيها، فقوله: (على الطلاق الثلاث أنى لا أفارقكما. إلخ)، بعد طلب والدته اليمين، مما ذكر فيه المعلق وترك المعلق عليه لتقدمه، كحذف الفعل فى جواب القائل: من جاء؟ فنقول: زيد، أى: جاء زيد، فلا تتم الجملة إلا بالمحذوف فى الحقيقة. والله أعلم (٥٨٣).

١٦٣ - (السؤال)

سأل الزنقلى أحمد شريف، من ناحية الميديم، بمركز فاقوس، شرقية، فى: رجل تشاجر مع زوجته، فقالت له: أبرأتك من صداقتى ونفقة عدتى، فقال لها: إن صحت براءتك فروحى طالق. فمزقت ملابسها ولطمت وجهها وقبضت بطوق زوجها، وقالت له: كملها! فقال لها: كيف أكملها؟! فقالت له: بالثلاث، فقال

لها: طيب، بالثلاث. فعندها عرفهما مأذون الناحية بأن الطلاق واقع ثلاثاً لا لتحامه ببعضه. فما هو الحكم في ذلك؟

(الجواب)

لا يقع الطلاق المعلق على صحة البراءة في الحادثة المذكورة على هذا الوجه، لأنهم نصوا على أنها إذا ضمت نفقة العدة المستقبلية إلى الصداق ومؤخره وأبرأته منهما، وعلق زوجها الطلاق على صحة براءتها، لا يقع.

وقولها: بالثلاث، بعد أن مزقت ثيابها ولطمت وجهها وقبضت بطوق زوجها وقالت له: كملها، وقولها: بالثلاث، لا يلحق ما قبله، للفاصل غير الضروري. ولو فرض اللحق والاتصال بقوله: روي طالق، الأول، لا يقع أيضاً، لأن الوقوع بالعدد إذا قرن به وقد علق على صحة البراءة، وقد علمت عدم صحتها. والله أعلم (٥٨٤).

١٦٤ - (السؤال)

سئل (٥٨٥) من الشيخ راضي وسيم، من الغربية، في: رجل سرق خرجه للعمدة بلده كان موضوعاً بباب المسجد، بأجرى العمدة البحث عليه، فخاف السارق أن يصل البحث إليه، فالتجأ إلى ذي مروءة، وترجاه أن يأخذه ويوصله إلى صاحبه، ولا يخبره به إذا سأله عن السارق. فقبل رجاءه، وتوجه بالخروج إلى العمدة، وأعطاه آياه، فسأله: من الأخذ لهذا الخرج؟ فقال: أنا، لكن لا بقصد السرقة، فقال له: تعلم حين أخذته من باب المسجد أنه خرجي؟ قال: لا، لأنه لم يعلم بذلك وقت أخذه من باب المسجد، فاستحلفه على ذلك بالطلاق الثلاث، فحلف أنه لا يعلم حين أخذه من باب المسجد أنه للعمدة، فهلا يقع عليه الطلاق؟

ثم مررت على والد العمدة، وهو بباب البيت، ولم يسألني عن شيء، غير أنه قال لي: هل حلفت؟ قلت: نعم، وانصرفت.

والآن، ادعى والد العمدة أنه سأل الخالف بعد ما تقدم: هل كان حلفك أنك لا

تعلم أنه خرج العمدة قبل أخذك له من باب المسجد ويَعده؟ وأنه قال: نعم. لا بينة له على ذلك، فهلا يقع على الخالف الطلاق بهذا الحلف ولا يعول على هذه الدعوى؟ أفيدونا.

(الجواب)

حلفه على أنه لا يعلم، وقت أخذ الخرج من باب المسجد، أنه للعمدة لا يقع به عليه شيء، لصدقه في هذا الحلف، لأن علمه بأنه للعمدة لم يحصل إلا بإخبار السارق له بعد الأخذ من باب المسجد، فلا علم له حال الأخذ من باب المسجد، فلا يحث في يمينه، خصوصاً وتحليف صاحب الخرج له إنما هو تحليف له في الحقيقة على أنه لم يسرق الخرج، فحلفه بالطلاق أنه لا يعلم بأنه له وقت أخذه من باب المسجد هو حلف على أنه ليس بسارق الخرج، وهو في الحقيقة غير سارق له، فلا يحث في يمينه كما قلنا. والله أعلم^(٥٨٦).

١٦٥ - (السؤال)

سئل^(٥٨٧) بإفادة من قاضى محكمة مركز هيا الشرعية مؤرخة فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٠، بدون غمرة، غير رسمى، مضمونها: أن امرأة تزوجت برجل على أن عصمتها بيدها، تطلق نفسها متى شاءت، وقبل الزوج بقوله: قبلت نكاحها على أن أمرها^(٥٨٨) بيدها تطلق نفسها متى شاءت. ثم تنازعت مع زوجها نزاعاً استوجب أن قالت لزوجها: طلقتك، فهل قولها لزوجها هذا: طلقتك، لا يعد طلاقاً، لأنها لم تقل: طلق نفسك منك؟ وإذا كان طلاقاً فهل له أن يراجعها؟ وإذا راجعها فهل لا يعود لها حكم الأمر باليد، كما هو المعروف في كتب الفقه من أن ألفاظ الشرط كلها ينحل بها اليمين إذا وجد الشرط مرة ما عدا «كلما» المقتضية للتكرار؟ وهل من حيلة توجب إبطال الأمر من يدها إذا لم يكن هذا الطلاق واقعاً؟ وورغب الإفادة بما يقتضيه الوجه الشرعى. وأرسل الوثيقة.

(الجواب)

مقتضى ما وجد في وثيقة الزواج من تعليق الزوج زوجته عصمتها صحيح، وقد شرطت الزوجة أن يكون لها الطلاق متى شاءت، فلا تملك الطلاق إلا مرة واحدة، لأن الشرط يقع بمرة واحدة، ولا يتكرر إلا إذا كان بلفظ «كلما»، لأنها لعموم الأفعال أما قولها له: طلقتك، فلا يقع به الطلاق، لأن محل الطلاق هو الزوجة لا الزوج، وحيث لم يقع طلاق فهي باقية على شرطها، ولا حيلة في إبطاله بوجه شرعى. هذا ما ذكره علماؤنا. والله أعلم.

وطيه الوثيقة (٥٨٩).

١٦٦ - (السؤال)

سأل محمد الخلوji، من الشبول، دقهلية، فى: امرأة بكر بالغ قالت لأبيها الرشيد، بحضرة شهود: وكلتك فى تزويجى بفلان البالغ الرشيد، بصدائق ثلاثين «بتو» ذهاباً، حالة ومؤجلة، وتكون عصمتى بيدك. فقبل منها الوكالة، وزوجها للرجل المذكور بقوله له: زوجتك بتى فلانة البكر البالغ بإذنها لى فى العقد على صدائق ثلاثين «بتو» ذهاباً حالة ومؤجلة، وعصمتها بيدى. فقبل الزوج منه الزواج لنفسه بقوله: قبلت منك زواجها لنفسى، على الصدائق المذكور، وعصمتها بيدك. وكان ذلك بحضرة شهود، والزواج أسمى. فهل يصح هذا العقد؟ وللأب أن يطلقها متى شاء؟ ومتى كيفية الطلاق إن أراد؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قالوا: إذا بدأت المرأة بالإيجاب، وكان فيه شرط أن تكون عصمتها بيدها، وقبل الزوج النكاح على ذلك الشرط، صح النكاح، ولزم الشرط، بخلاف ما إذا أوجب الزوج مع الشرط، وقبلت المرأة، فإن الشرط يلغو حيثئذ، وقالوا: إن بطلان الشرط فى الصورة الثانية مبناه أن الزوج قد ملك العصمة قبل العقد، فإذا قبلت الزوجة مع

ذكر الشرط كأنها أعطت تلك العصمة لنفسها عند تمام العقد، وهي لا تملك ذلك بالضرورة، بخلاف ما إذا بدأت، وأجاب الزوج بالشرط، فإن الشرط يكون قد وقع بعد تمام العقد، ويكون الزوج قد ملكها ما يملكه حقيقة، فيلزم.

وما صدر من الوكيل في هذه الحادثة كأنه صادر عن نفس الزوجة، لأن الوكيل سفير ومعبر، وقد أوجب أولاً مع الشرط، وقبل الزوج معه، فيلزم. وقول الوكيل: وعصمتها بيدي، وقول الزوج: وعصمتها بيدك، بمنزلة قول كل منهما: على أن تكون عصمتها بيد فلان. فالعقد صحيح، والشرط لازم.

ثم قالوا: إذا قال الزوج لزوجته: عصمتك بيدك، أو: اختارى لنفسك، ولم يقل: تطلقى نفسك متى شئت، أو: كلما شئت، ونحو ذلك، صح التفويض. واقتصر الحق لها في التطلق على مجلسه، فإذا انقضى للمجلس لم يكن لها أن تطلق نفسها. ومقتضى تعليلهم السابق في مثل حادثتنا أن تملك العصمة حصل بعد العقد، فيكون حكمه حكم التفويض الذي ذكروه، وعلى ذلك فلا يكون لوالد الزوجة في حادثتنا أن يطلق زوجته متى شاء بعد انقضاء مجلس العقد، لأن كلا من الزوج والوالد لم يقل: يطلقها متى شاء، ولم نطلع على كلام لهم في مثل حادثتنا، ولكن لو أعطينا الشرط الواقع في العقد حكم التفويض الواقع بعده، بناء على ما يفهم من كلامهم، لأصبح الشرط لغوا. ولكان ذلك مخالفاً لمقصد المتعاقدين بالضرورة، فإن الزوجة إنما شرطت تملك العصمة لوالدها لأجل أن تتخلص من مضايقة زوجها بعد الدخول أو قبله لو عرض شقاق بينهما، والزواج قبل ذلك على أن يكون حل العصمة بإرادة الوالد في مستقبل الزمان إذا عن له ذلك، لا أن يكون له ذلك في مجلس العقد، حتى يلزم بنصف الصداق قبل انصرافه منه بدون أن يتمتع بشيء، بل يكون هذا بمنزلة أن تقول الزوجة: وكلتك في أن تعقد نكاحي، ولك أن تطلقني في الحال. ويقول الزوج: قبلت ذلك، ولك أن تفصم عصمتها قبل قيامنا من المجلس. وهو من الهزء بمكان، ولا يمكن أن يتوجه إليه قصد عاقل.

وقد جاء في كلامهم، في حكم حادثة أخرى ما يسترشد به على الحكم في حادثتنا وذلك أنهم قالوا: إذا خافت الزوجة عند نكاح المحلل ألا يطلقها، فالحيلة أن تقول: زوجت نفسى منك على أن تكون عصمتى بيدي، فتتخلص بهذا من

تعتن الزوج الجديد، ولم يقيدوا صحة ذلك لها بأن تقول: أطلق نفسي متى شئت. وجاء في عبارات بعضهم التقييد بكلمة شاءت. فالذى أطلق العبارة راعى بلا ريب أن مجرد الاشتراط كاف في أن تملك عصمتها إلى ما بعد الدخول حتى يتم الحل بدون أن تقول: متى شئت أو كلما شئت. وهذا هو الذى أذهب إليه في حادثتنا.

أولا: لأن عدم ذكر هذا القيد، وهو يطلقها متى شاء، ليس بشيء، لأن الشرط نفسه لا تكون له فائدة تفعل إلا معه، فهو إنما ترك لأنه مفهوم بالبديهة والتعارف الذى لا يرتاب فيه.

وثانيا: لأن النكاح وقع مقيدا به، فكان كلا منهما قال: إن النكاح باق ما بقى الشرط، فلا نكاح بدونه، فالشرط دائم بدوام النكاح، وذلك يساوى التصريح بالتطبيق متى شاء.

وثالثا: لأن قولهم: إن الشرط قد وقع بعد النكاح لا يقتضى التسوية بين هذه الحالة وحالة التفويض التى ذكروها، لأن التفويض إذا ذكر استقلالا كان ذلك ابتداء قصدا للفراق بعد مرور الزمن على النكاح، كأن الزوج عن له أن يطلق فأراد أن يكون الطلاق بيد زوجته حتى لا يكون مباشرا له، وهذا أمر متعارف عليه عند الناس، صورة من صور الطلاق غير أنها معلقة على إرادة شخص آخر. ولا ريب فى أن هذا يتحدد بالمجلس ما لم يصرح بلفظ يدل على امتداده إلى أكثر من ذلك. أما فى حادثتنا فالبعدية تقديرية كأنها مسألة من مسائل الاقتضاء، فإنه لما قال: قبلت، وعصمتها بيك، فقد وقع تمام العقد مع الشرط، لكن يقدر أن النكاح تم، ثم كان التملك، فالشرط وقع فى ضمن العقد، فيكون له حكم العقد قصورا وامتدادا، ولا يمكن أن يعطى حكم التفويض المستقل، وهذا هو الذى يمكن أن تصان به الأحكام الشرعية عن العبث، فيكون لوالد الزوجة أن يطلقها متى شاء مرة واحدة، ولا يتكرر. وأما صيغة الطلاق فهى أن يقول: طلقها وأبنتها، مثلا، من ألفاظ الطلاق المعروفة. وأما كون الزوج أميا، فهو يؤيد ما ذهبنا إليه، لأنه لا ينهم من شرط تملك العصمة إلا أن يكون للوالد طلاقها متى شاء بالضرورة. والله أعلم (٥٩٠).

١٦٢- (السؤال)

سأل الشيخ محمود عبد المجيد أحمد محمود، من الرحمانية، في: رجل بلغ من السن ستين سنة، واشتد غضبه من ولده إلى أن صار بحالة يتكلم بما يفهم وما لا يفهم، وألقى الأكل جميعه على الأرض، وكسر الأواني بالإلقاء والضرب بالعصا، وفي هذه الحالة قال أيضا: لو طالت يدي ولدي لهلكته، وقال: زوجتي فلانة بنت فلان طالق ثلاثا، وهي بنت فلان آخر. فهل طلاقه في هذه الحالة واقع؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

قال في (رد المحتار) من كتاب الطلاق (٥٩١). . . بعد كلام يتعلق بالمدحوش الذي لا تعتبر أقواله - مانصه: «والذي يظهر لي أن كلا من المدحوش والغضبان لا يلزم فيه أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول، بل يكتفى فيه بغلبة الهذيان واختلاط الجدل بالهزل، كما هو المقتى به في السكران، على ما مر، ولا ينافيه تعريف المدحوش بلذهاب العقل، فإن الجنون فنون، ولذا فسر في (البحر) باختلال العقل، وأدخل فيه العته والبرسام والإغماء والدهش. ويؤيد ما قلنا قول بعضهم: العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا، والجنون ضده. وأيضا فإن بعض المجانين يعرف ما يقول ويريده ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه (٥٩٢) عاقل، ثم يظهر منه في مجلسه ما ينافيه. فإذا كان لجنون حقيقة قد يعرف ما يقول، ويقصده، ففيه بالأولى. فالذي ينبغى التعميل عليه في المدحوش ونحوه إناطة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته. فكذا يقال فيمن اختل عقله لكبر أو لمرض أو لمصيبة فاجأته، فما دام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله، وإن كان يعلمها ويريدها، لأن هذه المعرفة والإرادة غير معتبرة، لعدم حصولها عن إدراك صحيح، كما لا تعتبر في الصبي العاقل. . . إلى آخر ما ذكر في هذا المقام.

ومنه يعلم أنه إن صح ما قيل في السؤال من أن الرجل كان يتكلم بما يفهم وما لا يفهم، وأنه ظهرت منه أفعال من عجز عن ضبط إرادته وإدراكه، كان حكمه حكم من ذكره في (رد المحتار) ولا يقع عليه الطلاق. والله أعلم (٥٩٣).

١٦٨ - (السؤال)

سأل مصطفى القباني الدمشقي، في: إذا كان لزيد دين على عمرو وعده بدفعه يوم كذا، فقال صاحب الدين: قل: إن لم أدفع لك في الوقت المذكور فكل امرأة تدخل في نكاحي طالق ثلاثا، بغير تورية، بل على نيتي. فأجابه بقوله: إن لم أدفع لك في الوقت المذكور، فكل امرأة تدخل في عقد نكاحي طالق ثلاثا، على نيتك. فجاء الوقت ولم يدفع له. قامت زوجته السابق نكاحها على اليمين المذكور تدعى دخولها في اليمين، وأنها بانّت منه بينونة كبرى، فعارضها الزوج بأنها لا تدخل بهذه الصيغة، فأجابت قائلة: حيث سلخ النية عن نفسه وأحالها إلى زيد، المحلف صاحب الدين، فصار الاعتبار لنيته، وتطلب من الحاكم الشرعي سؤال زيد المذكور عما نواه، فهل إذا سأله وأجاب بأنه نواه في هذا اليمين تبين بينونة كبرى؟؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

المعتبر في مثل حادثة السؤال نية الخالف المذكور، لما نصوا عليه من أنه في التحليف بطلاق وعتاق تعتبر نية الخالف مطلقا، ظلما أو مظلوما، ديانة وقضاء، إن لم تخالف الظاهر، فإن خالفته اعتبرت ديانة فقط. ونية الخالف كل امرأة ينكحها في المستقبل، وعدم دخول زوجته التي سبق نكاحها على اليمين لم تخالف الظاهر، لأن الظاهر من قوله: تدخل في عقد نكاحي، الدخول في المستقبل، وقول الدائن المحلف له: بغير تورية، بل على نيتي، وقول الخالف في الحلف: على نيتك، مخاطباً به المحلف، لا يفيد شيئا، فإن إفادة المضارع للمستقبل لا تورية فيها، فهو صادق في أنه حلف بلا تورية، وقوله: على نيتك لا يؤثر شيئا كذلك، لأن المعتبر في نيته ما كان يصح أن ينوي في ذلك اللفظ، وهو لا يصدق في الماضي، فقد حلف على نيته التي يصح أن تكون من اللفظ، فلو أراد يميناً أشمل لكان قد حلفه بغير هذه الصورة. على أنه لا شيء من هذه الألفاظ يزيل اختصاص النية بالخالف في التحليف بطلاق وعتاق، فتكون نية الخالف باقية على هذا الاعتبار. وحيث لم يجعل يمينه شاملا لزوجته التي سبق نكاحها عليه، ولم ينوها

بلفظه، لا يقع عليها شيء من الطلاق، لا قضاء ولا ديانة. نعم، تبقى اليمين منعقدة، فكل امرأة ينشئ العقد عليها في المستقبل تكون طالقاً ثلاثاً، حتى زوجته المذكورة لو أنشأ عليها نكاحاً في المستقبل تكون كذلك. والله أعلم (٥٩٤).

١٦٩ - (السؤال)

سأل عبد القادر أفندي عمر، بالأموال الغير مقررة بالمالية، في: رجل تشاجر مع زوجته فقال لها: إن خرجت باكراً تكوني طالقة، فقالت له: سأفعل ذلك، فقال لها: تكوينين على ذمة نفسك. ثم فعلت الخروج للحلوف عليه باكراً، فراجعها من غير عقد، بقوله: راجعت زوجتي إلى عصمتي، وهو حنفى المذهب، ولم يقلد من يرى صحة الرجعة، واشتهر ذلك بأن صار معروف بين الناس، وعاشرها مدة تزيد على ستة شهور حاضت فيها ثلاث حيض وزيادة، ثم تشاجر مع خالها فقال مخاطباً له: بنت أختك تكون طالقة بالثلاث. فهل تنقضى العدة مع المعاشرة حيث كان الطلاق مشهوراً ولا يلحقه الطلاق الثلاث حيث كان بعد انقضاء عدتها منه، ويكون له الآن العقد عليها بمهر جديد وحضرة شاهدين برضاها؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

إن قصد بقوله تكوينين على ذمة نفسك التنجيز وقع به طلاق بائن، ولا يبطل به تعليق الأول، فإذا خرجت وقع الطلاق الصريح المعلق ولحق الطلقة المنجزة وهي: تكوينين على ذمة نفسك، وإن قصد التعليق، كما في الأول، وخرجت، وقع عليه الطلقتان. وعلى كل حال فلن إحداهما وهي: تكوينين على ذمة نفسك، بآنية لا تصح الرجعة المذكورة فيها. وحيث أوقع الطلاق الثلاث بعد انقضاء العدة بالمعاشرة، مع شهرة الطلاق السابق واعتراف الزوجين به، تكون الزوجة أجنبية منه، لا يلحقها الطلاق الثلاث المذكور، ويكون له العقد عليها برضاها ومهر جديد وحضرة شاهدين، وبعد ذلك يملك عليها طلاقاً واحدة لا غير والحال ما ذكر. والله أعلم (٥٩٥).

١٧٠ - (السؤال)

سأل الشيخ حسن داود، شيخ رواق الصعايدة بالأزهر، فى: رجل تزوج بنتا قاصرة من أبيها وليها بمهر سماه، وقسطه عن كل شهر جزءا معلوما، وقال: إن تأخرت فى دفع قسط شهر تكون زوجتى فلانة، التى هى البنت المذكورة، خالصة ولم تكن لى على ذمة. فهل إذا تأخر فى قسط أى شهر من شهور التقسيط تبين منه زوجته؟ ولا تحل له إلا بعقد ومهر جديدين؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

نعم، إذا تأخر الزوج فى قسط من الأقساط ولم يدفعه فى وقته المحدد له تقع عليه طلاقه بائنة، ولا تحل له بعد ذلك إلا بعقد ومهر جديدين، على القواعد الشرعية. والله أعلم^(٥٩٦).

١٧١ - (السؤال)

سأل محمد خليل حمزة، فى: رجل أراد أن يتزوج أخت رجل آخر، فتكلم معه فى زواجها، فامتنع بالنسبة لكون زوجة الخاطب بينها وبين المخطوبة قرابة، فقال الخاطب: وأيمان المسلمين إن لم أتزوج بفلانة، المخطوبة، تكون زوجتى محرمة على مثل أمى وأختى.

فهل يقع بأيمان المسلمين شىء؟ أو لا يقع؟ ويلزمه ظهار؟ أو لا؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

لا يقع بأيمان المسلمين شىء على هذا الرجل، لأنه قسم، وجاء لغوا فى التعليق. وإنما يقع عليه بقوله: إن لم أتزوج بفلانة تكون زوجتى محرمة على مثل أمى وأختى، طلاق بائن عند اليأس من التزوج بها بموته أو موتها. والله سبحانه وتعالى أعلم^(٥٩٧).

١٧٢ - (السؤال)

سأل محمد أحمد، من سفای، تبع مديرية المنيا، فى: رجل قال لزوجته: أنت طالق ثلاثا، غير باقية على ذمتى ما لم أتزوج حسب مرغوبى، فهل تطلق منه؟ أو لا تطلق؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

لا تقع هذه اليمين على ذلك الحالف إلا باليأس من تزوجه حسب مرغوبه، ولا يتحقق اليأس إلا بآخر جزء من حياته. وذلك، لأن هذا الاستعمال فى لسان مثل الحالف يعين معنى الشرط، كأنه قال: أنت طالق ثلاثا إن لم أتزوج، أو: إن لم أتزوج حسب مرغوبى فأنت طالق ثلاثا. ومثل هذا اليمين لا يحنث حالفها إلا باليأس، كما ذكرنا. وعلى ذلك، فزوجته المحلوف عليها لا يقع عليها ذلك الطلاق، بل هى باقية على عصمته إلى حين ذلك اليأس. والله سبحانه وتعالى أعلم (٥٩٨).

١٧٣ - (السؤال)

سأل عبد النبى محبوب، من الجيزة، فى: رجل حلف بالطلاق الثلاث أن أخته لا تزوج بفلان، فزوجها والدها بفلان المحلوف عليه. ثم سافر الحالف إلى العسكرية واستعلم عنه فلم تعلم حياته ولا موته. فهل، والحالة هذه، يسوغ لزوجة الحالف أن تتزوج بغيره، لتحققها وقوع الطلاق المذكور، ولحصول الحلف المذكور منه على يد بيته تشهد بذلك؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

من هذا السؤال، يعلم وقوع الطلاق على الحالف بزواج أخته بفلان الذى حلف على عدم زواجها. فإذا كانت الواقعة هكذا، وثبت الحلف ووقوع المحلوف عليه، فلا شك يجوز لزوجة الحالف أن تتزوج بغيره. والله أعلم (٥٩٩).

١٧٤ - (السؤال)

سأل محمود أفندي فهمي، صاحب البزار المصري، في: رجل قال لزوجته: إن خرجت باكرا تكوني طالقة، فأجابته بقوله: سأخرج، فقال لها: تكونين على ذمة نفسك، ثم خرجت باكرا، فراجعها إلى عصمتها بدون عقد، مع كونه حفي المذهب، بدون أن يقلد من يرى صحة الرجعة. واشتهر ذلك وصار معروفا بين الناس، وبعد ذلك عاشرها مدة حاضت فيها زيادة عن ثلاث حيض، ثم حصل بينه وبين خالها نزاع فخاطبه بقوله: بنت أختك تكون طالقة بالثلاث. فهل العدة تنقضي مع المعاشرة، حيث كان الطلاق مشهورا، ولا يلحق الطلاق الثلاث لكونه بعد انقضاء العدة، ويكون للزوج العقد عليها بمهر جديد بحضرة شاهدين برضاها؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

أما قوله: تكوني على ذمة نفسك، فإن قصد به التنجيز وقع به طلاق بائن، ولا يبطل به تعليق الأول، فإذا خرجت وقع الطلاق الصريح المعلق ولحق الطلقة المنجزة التي هي: تكوني على ذمة نفسك، وإن قصد به التعليق، كما في الأول، وخرجت وقع عليه الطلقتان. وعلى كل حال فإحدهما، وهي: تكوني على ذمة نفسك، بائنة لا تصح الرجعة فيها، ويباقي الطلاق الثلاث بعد انقضاء العدة مع المعاشرة وشهرة الطلاق السابق واعترافه به هو والزوجة تكون هذه الزوجة أجنبية منه لا يلحقها الطلاق الثلاث المذكور، ويسوغ له العقد عليها بمهر جديد برضاها وحضرة شاهدين، يملك عليها بعد ذلك طلقة واحدة. والله أعلم^(٦٠٠).

١٧٥ - (السؤال)

سأل سليمان الفيومي، المجاور بالأزهر، في: رجل قال لزوجته: بعد كلام وقع بينهما إن تكلمت بهذا الكلام وعدت إليه تكوني خالصة. فتكلمت بكلام غيره، فقال لها: إن تكلمت أيضا بهذا الكلام تكوني خالصة تسعين خلاصا. ثم تكلمت

بالأول أولا وبالثاني ثانيا، بدون تراخ بينهما، فهل يقع اليمين الثاني؟ أو لا؟ وإذا وقع يلزمه مؤخر الصداق؟ أو لا؟ أفيدوا الجواب.

(الجواب)

صرحوا بأنه لو قال لها: إن دخلت الدار فأنت بائن، ثم قال: إن كلمت زيدا فأنت بائن. ثم دخلت وبانت، ثم كلمت يقع مرة أخرى، كما في (رد المحتار) نقلا عن «الذخيرة». وعلى هذا يقع على الخالف في هذه الحادثة طلقان بائتان بكلامها الكلام الأول والثاني، لأن الثاني وإن كان بائنا معلقا إلا أنه يلحق البائن الأول المعلق، لوجود التعليق الثاني قبل وجود شرط الأول، كما هنا. وبذلك يحل للزوجة مؤخر صداقها، لأنه يحل بأحد الأجلين: الطلاق البائن أو الموت، وقد وجد الأول.

وأما قوله: تسعين خلاصا، فلا أثر له، لأنه عند وقوع الشرط بمنزلة قوله: أنت على حرام ألف مرة، وقد قالوا: إنه لا يقع به إلا واحدة، فالذي يقع بوقوع التعليق الثاني طلقة واحدة بائنة. ويسوغ للزوج، والحال ما ذكر، العقد عليها في العدة وبعدها، برضاها وحضرة شاهدين بمهر جديد، ويملك عليها بعد ذلك طلقة واحدة إن لم يسبق منه طلاقها قبل هاتين الطلقتين. والله أعلم (٦٠١).

١٧٦- (السؤال)

سأل محمود صالح الدباغ، بمصر، في: رجل أصله من مدينة حلب بالديار الشامية، وتوطن بمصر، وتزوج منها بامرأة دخل بها وعاش بها. وفي أثناء المعاشرة عزم على التوجه إلى بلده، وقبل قيامه من مصر حضر خطاب لأخيه المقيم بمصر ذكر فيه، أنني لما توجهت إلى بلدي وجدت والدتي مريضة ومنعنتي عن الرجوع لمصر، وأن والد زوجتي زينب لم يأتمن عليها، ولرغبته في طلاقها تلفظت بقولي: زينب زوجتي طالق ثلاثا، وأرجوك إرسال هذا الجواب إلى والدها. وهذا الجواب محرر بخط الزوج، وإمضائه. وجعله محررا من حلب، مع أن تحريره بمصر.

فهل ، والحال هذه ، يقع عليه الطلاق الثلاث؟ وإن كان يقول : إن الجواب كتبه من غير أن يتلفظ بما كتب؟ وكان قد حلف قبل تحرير الجواب وقبل سفره يمينا قاتلا : على الحرام بالثلاث متى نزلت البحر تكون زينب محرمة ، ناويا وقوع الطلاق ، وناويا بنزوله في البحر السباحة ، ولم ينزل بقصد السباحة . . أفيدوا الجواب .

(الجواب)

متى كان هذا الرجل مقرا بأن الخطأ خطه ، وقع عليه الطلاق الثلاث ، لأنه بمنزلة الخطاب ، فلا تحل له زوجته من بعد حتى تنكح زوجا غيره . ولا أثر مع ذلك لليمين المعلق على نزول البحر ، لأن وقوعه ، وإن كان قد حصل بذلك النزول ، إلا أن هذا الوقوع كان عند عدم محلية طلاق بحصول الطلاق الثلاث المذكور قبله . والله أعلم (٦٠٢) .

**فتاویٰ فی
القصاص (القود)**

١٧٧ - (السؤال)

سئل (٦٠٣) بإفادة من رئيس جلسة الجنايات الكبرى بمحكمة استئناف مصر، مؤرخة في ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٠ غمرة ١٠١٠ مضمونها: أن المحكمة قررت إرسال أوراق قضية النيابة العمومية غمرة ١٢٧٠ ضد محمود مكاوي ومن معه لأخذ رأى حضرتكم فيها. ولذا ها هي الأوراق مرسلّة مع هذا، وبالاتّهاء تفاد المحكمة قبل يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٠٠ للنظر.

(الجواب)

اطلعت على القضية المذكورة في رقيمكم هذا، ولم أر مساعدا للحكم بالإعدام على واحد من المتهمين، لأنّه لا يوجد دليل يوجب الجزم بأن أحدهما بعينه هو القاتل والآخر شريك. فإن كان يراد الحكم عليهما معا فذلك ليس مذهب أبى حنيفة، بل مذهب مالك في التأبين على القتل. والله أعلم (٦٠٤).

١٧٨ - (السؤال)

سئل (٦٠٥) بإفادة من محكمة مصر الابتدائية الأهلية مؤرخة في ٢٨ شعبان سنة ١٣١٨، غمرة ٨٣٠ مضمونها: إنه في يوم الأربعاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠ قررت محكمة الجنايات إحالة أوراق القضية غمرة ١٥٦ جنايات مركز طوخ سنة ١٩٠٠ المتهم فيها طه رشدي مع آخرين بقتل حسن إبراهيم الجنائى، عمدا مع سبق الإصرار والترصد، على فضيلتكم، وعليه فما هي ذى الأوراق مرسلّة مع هذا رجاء إفادة المحكمة برأى فضيلتكم قبل يوم الأربعاء ٢ يناير سنة ١٩٠١.

(الجواب)

اطلعت على أوراق القضية نمرة ١٥٦ جنایات، المتهم فيها طه رشدى، ومن معه، بقتل حسن إبراهيم الجنائى، عمدا مع سبق الإصرار والترصد. وقد رأيت أن فعل القتل غير ثابت قطعاً على طه رشدى، وغاية ما يظن أنه اشترك مع الآخرين وحضر الجنایة معهم، فلا يجوز الحكم عليه بالإعدام. ولو دقق النظر فى شهادة شهود الإثبات لصعب الأخذ بها بالنسبة إليه حتى فى ثبوت الاشتراك.

وأما الباكون، فالذى يمكن أن يؤخذ من شهادة على داود هو أن فرج محمد خليفة هو الذى قبض على عنق القتيل، فيكون هو القاتل، لو صحت تلك الشهادة. ولكن يوجد فى الشهادات ما يزعم اليقين بثبوت الجنایة على الوجه الذى انسقت إليه التهم. وغاية ما يمكن أن يحصل منها هو غلبة الظن بوقوعها من المتهمين الثلاثة، وغلبة الظن لا تسوغ الحكم بالقتل على أحد خشية أن يظهر خطأ الحكم بعد تنفيذه فلا يمكن تداركه. فالذى أراه أن يحكم على الثلاثة بالعقوبة التى تلى عقوبة القتل، لا غير هذا، إن صحت المرافعة وانطبقت على الأصول المرعية. وطيه أوراق القضية، مع إفادة عزتكم نمرة ٨٣٠ (٦٠٦).

١٧٩ - (السؤال)

سئل (٦٠٧) بإفادة من رئيس جلسة الجنایات الكبرى بمحكمة الاستئناف الأهلية، مؤرخة فى ٢٦ رمضان سنة ١٣١٨ نمرة ١٦٠ مضمونها: أنه مرسل معها قضية النيابة العمومية نمرة ١٩١٠ المتهم فيها عبد النبى حسن محمود بقتل شقيقه حسن محمود، عمدا مع سبق الإصرار، فيما بعد الاطلاع عليها وإبداء رأى فيها ترسل للمحكمة فى مدة ثمانية أيام من تاريخه.

(الجواب)

اطلعت على أوراق القضية نمرة ١٩١٠ المتهم فيها عبد النبى حسن محمود بقتل شقيقه حسن محمود، عمدا مع سبق الإصرار.

والذى ظهر من كلام المتهم أنه القاتل قطعاً، وكلامه فى أن القتل كان خطأ ظاهراً
البطلان، لأن جميع القرائن والشواهد تكذبه. وسوابق النزاع بينه وبين أخيه،
ومقاطعة أخيه له لا تسمح بتصديقه فى أنه سلمه البندقية. فهو قاتل عمداً، أما
الإصرار فدليله أنه لم يبت بالبيت، على عادته، فقد كان يترقب حركات أخيه
المقتول إلى أن نام، وهو يعرف أن نومه ثقيل، كما جاء فى كلامه، ثم فعل فعلته،
فهو يستحق العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٨، ولا مانع من الحكم بها عليه إذا
توافرت شرائط الدعوى والمرافعة على الوجه المشروع^(٦٠٨).

١٨٠ - (السؤال)

سئل^(٦٠٩) بإفادة من محكمة مصر الابتدائية الأهلية مؤرخة فى ٨ شوال سنة
١٣١٨ ٥٠ مضمونها: أن محكمة الجنايات قررت يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٠١
إحالة أوراق قضية الجنايات غمرة ١٤٨ بولاق سنة ١٩٠٠ المتهم فيها فاطمة بنت
محمد بقتل زوجها حسنين عبده، عمداً مع سبق الإصرار، على فضيلتكم، لإبداء
الرأى فيها. وعليه ها هي ذى مرسله رجاء الإفادة بالرأى فيها قبل يوم ١٠ فبراير
سنة ١٩٠١ المحدد للفصل فيها.

(الجواب)

اطعلت على أوراق القضية غمرة ١٤٨ التهمة فيها فاطمة بنت محمد، بقتل
زوجها حسنين عبده، عمداً، فرأيت أن التهمة ثابتة عليها، وعقاب ما فعلته هو
الإعدام. وطيه أوراق القضية^(٦١٠).

١٨١ - (السؤال)

سئل^(٦١١) بإفادة من رئيس جلسة الجنايات الكبرى بمحكمة استئناف مصر
الأهلية مؤرخة فى ٩ شوال سنة ١٣١٨ ٣٠٧ مضمونها: أنه مرسل معها قضية

النيابة العمومية مرة ١٧٩٩ سنة ١٩٠٠ ضد السيد على سليمان، المتهم بقتل والدته زنوبة وأخيه عباس، بواسطة وضع مواد سمية زرنيفية في الطعام في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٠، للاطلاع عليها وإبداء الرأي فيها وردها للمحكمة في مدة أسبوع من تاريخه.

(الجواب)

اطلعت على هذه القضية المتهم فيها السيد على سليمان بقتل والدته زنوبة وأخيه عباس، فرأيت أن هذا المتهم معترف بما صنع وأفضى إلى موت من مات، وأنه يستحق عقوبة جنائنه متى استوفت الدعوى والمرافعة الشرائط المعتمدة. وطيه أوراق القضية كما وردت (٦١٢).

١٨٢ - (السؤال)

سأل سعادة رئيس دائرة الجنايات الكبرى بمحكمة الاستئناف الأهلية بإفادة مؤرخة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠١ مرة ٣٩٥٨ مضمونها: أنه مرسل معها أوراق قضية النيابة مرة ١٦١١ سنة ١٩٠١ المتهم فيها بخيت محمود بقتل ابنه إبراهيم بخيت، عمدا مع سبق الإصرار، لإعطاء الرأي فيها وإعادتها قبل يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٠١ المحدد لصدور الحكم فيها.

(الجواب)

اطلعت على أوراق القضية مرة ١٦١١ سنة ١٩٠١ أما ثبوت التهمة على بخيت محمود في قتل ابنه فلا كلام فيه. وأما الاقتصاص منه بقتل ولده فغير جائز عند الحنفية، لأن الفروع لا يقتص بهم من أصولهم، فلا يقتص من الوالد إذا قتل ولده، ولكن يجوز أن يقتص الوالد بولده عند المالكية، بشرط أن يقصد الوالد بالضربة إزهاق روح الولد، كأن يرمى عنقه بالسيف أو يضجعه فيذبحه. ومن ذلك حادثة

نجيب محمود. ومذهب الحاكم هو مذهب الخنفية، كما هو معلوم، فهو الذى يتبع، فإذا استوفيت شرائط المرافعة الشرعية وجب أن يعدل عن عقوبة الإعدام إلى العقوبات التى تليها. والله أعلم^(٦١٣).

١٨٣ - (السؤال)

سئل^(٦١٤) بإفادة من رئيس جلسة الجنايات بمحكمة الاستئناف بمصر مؤرخة فى ٦ شوال سنة ١٦١٣١٩ يناير سنة ١٩٠٢ عمرة ١٦١ مضمونها: أنه مرسل معه قضية النيابة عمرة ١٨٥٢ سنة ١٩٠١ المتهم فيها إبراهيم عبيد، بقتل أحمد جاد الله عمدا، لإبداء الرأى فيها حسب أحكام الشريعة، وإعادتها قبل يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ المحدد لصدور الحكم فيها.

(الجواب)

اطلعت على القضية المذكورة، المتهم فيها إبراهيم عبيد، بقتل أحمد جاد، ومتى صحت المرافعة وانطبقت على الأصول الشرعية، جاز الحكم على الجانى بعقوبة الجناية. والله أعلم^(٦١٥).

١٨٤ - (السؤال)

سئل^(٦١٦) بإفادة من رئيس دائرة الجنايات الكبرى، مؤرخة فى إبريل سنة ١٩٠٢، عمرة ١٤٨١ مضمونها: أن دائرة الجنايات الكبرى قررت فى قضية النيابة العمومية عمرة ٢٣٠٩ الواردة جدول المحكمة بنمرة ١٦٣ سنة ١٩٠٢ المتهم فيها عبد المعطى السيد زهرة بقتل البنت زينب بنت فضل الله السودانى، عمدا بواسطة الخنق، بإرسال أوراقها لفصيلتكم لإبداء الرأى. فما هى مرسله بأمل إعادتها قبل يوم ٢٤ إبريل سنة ١٩٠٢ المحدد لنطق الحكم.

(الجواب)

اطلعت على القضية الواردة في جدول المحكمة تحت نمرة ١٦٣ سنة ١٩٠٢ التي يتهم فيها عبد المعطى السيد زهرة بقتل زينب بنت فضل الله السوداني ، عمدا بواسطة الخنق في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠١ وقد رأيت أن الأدلة قائمة على أنه القاتل عمدا لا محالة . أما القصاص في مثل هذه الواقعة ففيه خلاف . فمذهب الإمام أن القتل بالخنق والتغريق مثلا لا قود فيه ، ومذهب صاحبيه أن فيه القود كالقتل بآلة جارحة ، كما هو مذهب غير الحنفية أيضا ، وهو الذي أرجحه ، لإطلاق القصاص في قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (البقرة : آية ١٧٩) وقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ (البقرة : آية ١٧٨) . إلى آخر الآية ، وإطلاق السنة في ذلك أيضا ، وما رواه ابن أبي شيبه في قوله عليه الصلاة والسلام : «قتيل السوط والعصا شبه عمد فيه مائة من الإبل» لم يبلغ من الصحة ما يصح الرجوع إليه ، على أنه محمول على الضرب للتأديب ونحوه بغير قصد القتل . فالذى ينطبق على الشريعة الغراء هو القصاص في مثل هذه الحادثة بعد أن تتوافر سائر الشروط في دعوى طلب القصاص ؛ فمتى توافرت وصحت الدعوى والمرافعة شرعا جاز الحكم على القاتل المتهم في هذه القضية بعقوبة جانيته . والله أعلم (١١٧) طيه القضية المذكورة .

الهوامش

- (١) الوقائع المصرية. العدد ٩٤٢ في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠م (١٤ من ذى القعدة سنة ١٢٩٧هـ).
- (٢) هي حكومة رياض باشا، وكان يشغل فيها منصب نظارة (وزارة) الداخلية إلى جانب رئاسته للنظار. والخديو المشار إليه هنا هو الخديو توفيق.
- (٣) أكتوبر سنة ١٨٨٠م.
- (٤) الوقائع المصرية. العدد ٩٦٩ في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٠م (٢٢ من ذى الحجة سنة ١٢٩٧هـ).
- (٥) لعل المراد الغرامات والجزاءات التي تختلق لتحصيلها الأسباب، وما زال الريف المصرى يستخدم حتى الآن كلمة «التجريم» مصدراً يعبر به عن فعل السلطة هنا.
- (٦) السلم: من معانيه السلف، وهو المراد هنا، وهو نوع من أنواع البيوع فى الفقه الإسلامى معروف بهذا الاسم.
- (٧) أى معتمدين، لا شيء لديهم، قد التصقت أكتهم بالتراب.
- (٨) أى قلة الماء الذى يروى الأرض.
- (٩) الوقائع المصرية. العدد ٩٨٨ في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠م (١٦ من المحرم سنة ١٢٩٨هـ).
- (١٠) الوقائع المصرية. العدد ١٠٢٤ في ٢٩ يناير سنة ١٨٨١م (٢٨ من صفر سنة ١٢٩٨هـ).
- (١١) الوقائع المصرية. العدد ٩٥٨ في ٢٧ من ذى الحجة سنة ١٢٩٧هـ (٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٠م).
- (١٢) ركابة أسلوب السطور المتقدمة راجعة إلى أنها من المكاتبات الديوانية لذلك العصر، كان الأستاذ الإمام ينشرها فى الجريدة الرسمية. كالمعتاد من قبل عمله بها. ثم يأخذ فى التعليق عليها بقلمه وأسلوبه، وهو الأمر الذى استحدثه فى «الوقائع» عندما أشرف عليها.
- (١٣) الوقائع المصرية: العدد ٩٨٤ في ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٠م (١١ من المحرم سنة ١٢٩٨هـ).
- (١٤) كوميرة: - أكرم را- من قرى مركز إمبابة.
- (١٥) مفردتها «زكينة» وهى الجوال الكبير.
- (١٦) من قرى محافظة الجيزة، وتدخل الآن فى الإطار الجغرافى للقاهرة الكبرى.
- (١٧) هنا ينتهى نص الرسالة «الديوانية» الولودة، ويبدأ تعليق الأستاذ الإمام.
- (١٨) الوقائع المصرية: العدد ٩٩٥ في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٠م (٢٤ من المحرم سنة ١٢٧٨هـ).
- (١٩) الوقائع المصرية: العدد ١٠١٢ في ١٥ من يناير سنة ١٨٨١م (١٤ من صفر ١٢٩٨هـ).
- (٢٠) الوقائع المصرية: العدد ١٠١٧ في ٢٠ من يناير سنة ١٨٨١م (١٩ من صفر ١٢٨٩هـ).
- (٢١) نوع من الأثل يمتاز بصلاية خشبه، فظل جمرات ناره متقدة زمناً طويلاً.
- (٢٢) جمع «ندوة» وهى الآلة تصيب الزرع.

- (٢٣) الوقائع المصرية: العدد ١٠٣٣ فى ٩ من فبراير سنة ١٨٨١م (١٠ من ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ).
- (٢٤) الإشارة هنا إلى الخديو إسماعيل، ورهنة أرض الدائرة السنية.
- (٢٥) الوقائع المصرية. عدد ١٠٤٨ فبراير سنة ١٨٨١م (٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ).
- (٢٦) الوقائع المصرية. العدد ١٠٣٨ فى ربيع الآخر سنة ١٢٩٨هـ (١٥ فبراير سنة ١٨٨١م).
- (٢٧) الإشارة إلى مقال عن إبطال هذه البدعة فى العدد ١٠٣٥ فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ.
- (٢٨) تقطع.
- (٢٩) الوقائع المصرية. العدد ١٠٧٨ فى ٣ إبريل سنة ١٨٨١م (٤ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨هـ).
- (٣٠) الوقائع المصرية. عدد ١٠٤١ فى ١٩ فبراير سنة ١٨٨١م. (٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ). والمقال بلا عنوان. فقط كتب عليه عنوان القسم «قسم غير رسمى».
- (٣١) الوقائع المصرية. عدد ١٠٤٣ فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨١م (٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ).
- (٣٢) الوقائع المصرية. العدد ١٠٥٥ فى ٧ مارس سنة ١٨٨١م (٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ).
- (٣٣) نزا عليها.
- (٣٤) ورد هذا الفصل فى كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين، وهو من الفصول التى حققنا نسبتها إلى الأستاذ الإمام. (تحرير المرأة) ص ١١٩-١٢٨.
- (٣٥) الوقائع المصرية. العدد ١٠٥٦ فى ٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٨هـ (٨ مارس سنة ١٨٨١م).
- (٣٦) أى يجرى القرعة لتحديد من تصحبه منهن فى سفره.
- (٣٧) الفحل: من لا عيب فى فرائده الجنسية. والعنيت: هو العاجز عن الجماع لمرض يصيبه. وللجبوب هو مقطوع عضو التناسل.
- (٣٨) التى فقدت زوجها.
- (٣٩) أى كثيرًا.
- (٤٠) ورد هذا الفصل فى كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين، وهو من الموضوعات التى حققنا نسبتها للأستاذ الإمام. (تحرير المرأة) ص ١٢٨-١٣٦.
- (٤١) نشر (المنار) هذه الفتاوى للأستاذ الإمام فى الجزء الأول من المجلد الثامن والعشرين الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٢٧م ٢٩ شعبان سنة ١٣٤٥هـ. وقال الشيخ رشيد رضا فى التقديم لها: «وجدت بين أوراق شيخنا الأستاذ الإمام الفتاوى الآتية، فأحببت نشرها لتصلى الحكومة المصرية لتقييد إباحة التعدد، وكثرة الكلام فيه» ص ٢٩-٣٥.
- (٤٢) فى هامش (المنار) نجد هنا تعليقًا لا ندرى أهو للإمام أم للشيخ رشيد رضا، ولم ينسب إلى (المنار) كما هى عادة الشيخ رشيد، وكما فعل فى نفس الموضوع عندما ميز تعليقاته بنسبتها إلى (المنار). ونص التعليق: «هذا هو النصوص فى فقه المذاهب المشهورة. ولكن قالوا بأن ما يجب للزوجة يستحب للسرية». وفى كتب الحنابلة قول بأنه يجب على السيد أن يحصن مملوكه بالزواج بشرطه».
- (٤٣) الوقائع المصرية. عدد ١٠٥٩ فى ١٢ مارس سنة ١٨٨١م (١٢ ربيع الآخر سنة ١٢٩٨هـ).
- (٤٤) الوقائع المصرية. عدد ١١١٦ فى ١٩ مايو سنة ١٨٨١م (٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨هـ).
- (٤٥) المتثير: النيار.
- (٤٦) ورد هذا الموضوع فى كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين، وهو من النصوص التى نراها من إنشاء الأستاذ الإمام. (تحرير المرأة) ص ١١٦-١١٨.

- (٤٧) أى باطل .
- (٤٨) تاريخ الطبرى جزء سادس صحيفة ٣١١٦ .
- (٤٩) جاء هذا الفصل فى كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين ، وهو من الفصول التى حققنا نسبتها إلى الأستاذ الإمام . (تحرير المرأة ، ص ٥٧ - ٧٠ طبعة سنة ١٩٢٨ م) .
- (٥٠) صحيفة ٢٣٦ جزء ١ (أقواس النصوص المقتبسة وتوثيقها للأستاذ الإمام) .
- (٥١) صحيفة ١٠٩ ، ١٠٤ ، جزء ٢ .
- (٥٢) صحيفة ٦٩ ، جزء ٣ .
- (٥٣) صحيفة ٢٩ .
- (٥٤) أى انفراد .
- (٥٥) صحيفة ٢٦١ من كتاب حسن الأسوة .
- (٥٦) من معانيها : عورة .
- (٥٧) صحيفة ٣٢٣ جزء خامس .
- (٥٨) صحيفة ٤٢٣ جزء خامس .
- (٥٩) أى جلد ، والأدم باطن الجلد مما يلى اللحم ، وقيل ظاهره الذى ينبت فيه الشعر (لسان العرب) مادة «أدم» .
- (٦٠) صحيفة ٢٧١٦ تاريخ الطبرى جزء خامس .
- (٦١) ورد هذا الفصل فى كتاب (تحرير المرأة) لقاسم أمين ، وهو من الكتابات التى حققنا نسبتها للأستاذ الإمام . (تحرير المرأة) ص ١٣٦ - ١٥٩ .
- (٦٢) صحيفة ٥٧٢ جزء ٢ .
- (٦٣) صحيفة ١٩٥ جزء ٢ .
- (٦٤) صحيفة : ١٦ .
- (٦٥) صحيفة ٥٧٦ «جزء ثانى» .
- (٦٦) صحيفة ١٩٠ «جزء ثانى» .
- (٦٧) صحيفة ١٩١ «جزء ثانى» .
- (٦٨) فى ٤ ربيع الآخر سنة ١٣١٨ هـ (١٩٠٠ م) كتب الأستاذ الإمام هذه المواد الإحدى عشرة يعالج بها قضية عدم إنفاق الزوج على زوجته بسبب ما يعتره من ظروف منها الحكم عليه بالسجن . . وكانت الحكومة قد استغته فى هذا الحكم . . ولقد أيد شيخ الجامع الأزهر الشيخ سليم البشرى رأى الأستاذ الإمام هذا بخطاب مؤرخ فى ٦ ربيع الآخر سنة ١٣١٨ هـ . ونشر هذه المواد قاسم أمين فى كتابه (المرأة الجديدة) ص ٢١٩ - ٢٢٢ طبعة القاهرة سنة ١٩١١ م . (أما نص السؤال ، وتشخيص المشكلة فهو مع هذه المواد - فى هذا الجزء ص ٦٦٣ - ٦٦٩) .
- (٦٩) الوقائع المصرية . عدد ١٠٨٩ فى ١٦ إبريل سنة ١٨٨١ م (١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ هـ) .
- (٧٠) الوقائع المصرية . العدد ١١٠٥ فى ٧ مايو سنة ١٨٨١ م . (جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨ هـ) .
- (٧١) الأسل جمع أسلة ، وهو النبات الدقيق الأغصان الطويلة ، ويطلق على كل ما هو رهيف حديد .
- (٧٢) الكسكس ، يفتح الكاف والحاء هو سواد منابت الشعر خلقة بدون الكُحُل الصناعى (الإثمد) والآخر يضبط بضم الكاف وسكون الحاء .

- (٧٣) الجوارش نوع من الحلوى، والمراد هنا ما ضمن منها أنواع اللخدرات.
- (٧٤) الوقائع المصرية. عدد ١١١١ فى ١٤ مايو سنة ١٨٨١م (١٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨هـ). والمقال غير وارد فى (قسم غير رسمى)، ولكنه افتتاحية العدد، ولقد أثبتناه هنا لإشارة وردت إليه فى مقال (عادات المتأخر).
- (٧٥) الوقائع المصرية. عدد ١٥٣٣ فى ٨ يونيو سنة ١٨٨١م (١١ رجب سنة ١٢٩٨هـ).
- (٧٦) الوقائع المصرية. عدد ١١١٩ فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨١م (٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨هـ).
- (٧٧) الوقائع المصرية. عدد ١١٣٠ فى ٥ يونيو سنة ١٨٨١م (٨ رجب سنة ١٢٩٨هـ).
- (٧٨) الضمار من يزعم كشف الغيب بالرمل والودع. إلخ. إلخ.
- (٧٩) الوقائع المصرية. عدد ١٢٠٢ فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨١م (١٠ شوال سنة ١٢٩٨هـ).
- (٨٠) الوقائع المصرية. عدد ١٣٠٩ فى ١٦ يناير سنة ١٨٨٢م (٢٦ صفر سنة ١٢٩٩هـ). والمقال وارد فى (قسم غير رسمى) بدون عنوان.
- (٨١) الوقائع المصرية. عدد ٣٠ ديسمبر ١٨٨١م (٢٨ محرم سنة ١٢٩٩هـ).
- (٨٢) (ثمرات الفنون) البيروتية. . ثم نشرت بالمجلد الرابع من المنار، وهى من مقالاته التى كتبها أثناء إقامته ببيروت.
- (٨٣) تتخذها وكرا ومقاما لها، وعشا تسكن إليه.
- (٨٤) من معانيها: غداوة، خبيثة، فاسدة.
- (٨٥) حارسا وحافظا.
- (٨٦) أذلت.
- (٨٧) قدره لنا.
- (٨٨) الجرب.
- (٨٩) حاجة.
- (٩٠) الأيهم: المصاب فى عقله.
- (٩١) الإقبال عليهم بما بينهم.
- (٩٢) مرادفة للضغينة.
- (٩٣) الأصلح هو الشديد الصمم، لا يسمع البتة. والصماليخ مفرد صملاخ وصملوخ، ويطلق على الوسخ المستكن داخل خرق الأذن.
- (٩٤) مفردا إهاب، وهو الجلد، وخاصة ما لم يلبغ منه، والمراد ثياب الغفلة ومواطنها.
- (٩٥) (المنار). للمجلدان: السادس والسابع، وهى فصول كتبها الأستاذ الإمام فى سياحته بهذه البلاد أثناء عودته من رحلته إلى الجزائر وتونس.
- (٩٦) حاضرة صقلية فى ظل الحكم العربى لها، استولى عليها العرب سنة ٨٣١م بواسطة جيش العرب الأغلبية الأفريقيين، وازدهرت فيها حضارتهم التى لا تزال آثارها بها حتى الآن، وتنطق (بلرم) و(بالرمو) و(بالرم).
- (٩٧) إحدى مدن صقلية، سقطت بيد النورماندين سنة ١٠٦٠م، وتبع سقوطها سقوط «بلرم» سنة ١٠٧١م.
- (٩٨) وتنطق كذلك «روجار» و«روجر». وهناك «روجر» الأول (المتوفى سنة ١١٠١م)، و«روجر»

الثاني . والثاني هو الذي كان ولوعا بالمحافظة على آثار العرب في الجزيرة، وكان حكمه في النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي.

(٩٩) صحيفة، صفحة، ورقة . . وليس المراد هنا ما تتعارف عليه من لفظ «جريدة» الآن.

(١٠٠) كاتبدرأية.

(١٠١) مفرد سدة، وهم القائمون على خدمة بيوت العبادة.

(١٠٢) صقلية.

(١٠٣) الدائق كلمة فارسية تطلق على عملة قيمتها سلس درهم.

(١٠٤) بالقرب من «عين شمس» بضواحي القاهرة، والأستاذ الإمام كان من سكان «عين شمس».

(١٠٥) بالقلعة، بالقاهرة، حتى مجاور لقر مسجن القاهرة السابق «قره ميدان».

(١٠٦) من معانيها: المسرعون.

(١٠٧) التبولي والبيومي من صلحاء القاهرة ذوى المزارات.

(١٠٨) ما تمطط وسال من أنفه وفيه.

(١٠٩) اتباع أبي الحسن الأشعري (المتوفى سنة ٢٣٤هـ)، وهم جمهور كبير في عامة المسلمين. يقولون بمذهب متوسط في «الجبر»، ويخالقون مدرسة المعتزلة: كما يختلفون مع مدرسة «أصحاب الحديث» ومدرسة «أهل الظاهر» . . وهم يقولون إن علة الحسن والقيح في الأشياء والأفعال هو الأمر بها والنهي عنها، وليس كونها حسنة في ذاتها أو قبيحة في ذاتها، يدرك العقل فيها الحسن أو القبح دون النص الثقل. ويختلفون في ذلك مع المعتزلة أهل العدل والتوحيد.

(١١٠) من معانيها: الدرع، والشخص الشديد من كل شيء.

(١١١) وصف للدرع إذا كان أبيض أملس.

(١١٢) طاقته وإمكانه.

(١١٣) صاحب كتاب (بهجة المشتاق في بيان حكم زكاة أموال الأوراق) . . وهو مطبوع بالقاهرة سنة

١٣٢٩هـ.

(١١٤) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة). انظر تعليقات ص ١٨٤.

(١١٥) كون الأستاذ الإمام لهذا الغرض لجنة متفرعة عن (الجمعية الخيرية الإسلامية) التي كان يرأسها. . وكان يطوف بنفسه أنحاء البلاد لجمع الإعانات، قاصداً تربية وجدان الأمة على التضامن عند المحن. . ولقد نشر مقاله هذا في «المؤيد» بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٠٢م.

(١١٦) في سنة ١٨٩٩م، عهدت الحكومة إلى الأستاذ الإمام بالتفتيش على المحاكم الشرعية لتقرير ما يلزم لها من أوجه الإصلاح الضروري. وبعد رحلة قام بها إلى محاكم الوجهين البحري والقلي الشريعة، وبعد دراسة متأنية لأوضاعها وما يكتنفها من ظروف وملازمات، كتب هذا التقرير إلى ناظر الحقائق في نوفمبر سنة ١٨٩٩م. . وكان الأستاذ الإمام قد صاحب معه في رحلته هذه الشيخ أحمد إدريس، أحد قضاة محكمة مصر الشرعية.

(١١٧) هذا الحديث رد به الأستاذ الإمام على قاضي مصر- التركي- «يحيى أفندي» الذي عارض في اجتماع «مجلس شورى القوانين» إصلاح القضاء الشرعي بحجة أن الشرع لا يحتاج إلى إصلاح، وأن أحكام هذه المحاكم هي بالشرع. فرد عليه الأستاذ الإمام في اجتماع المجلس بهذه الكلمة التي ختمها بمقترحات خمسة اتفق عليها المجلس في نهاية النقاش.

(١١٨) كان ذلك في سنة ١٨٩٩م (١٣١٧هـ) عندما قرر الإنجليز عزل قاضى مصر التركى «جمال الدين أفندى»، وهو المعين من قبل السلطان العثمانى. ويعد وزير الخارجية الإنجليزى بريقة إلى اللورد كرومر بذلك، ويتعين قاض مصرى بدلاً من التركى. وفى الوقت الذى كان فيه كرومر فى طريقه للقاء الخديوى، ومجلس النظار منعقد فى انتظار نتيجة هذا اللقاء، نصح البعض الخديوى بالهجوم إلى استشارة الأستاذ الإمام، لمل لديه للخروج من هذه الأزمة. فدعى الأستاذ الإمام لمقابلة الخديوى بالإسكندرية، ولفيه فى رأس التين، ودار بينهما هذا الحوار. . وتمت الأمور حسبما أشار الأستاذ الإمام.

(١١٩) أعد الأستاذ الإمام هذا المشروع وقدمه إلى «مجلس الأوقاف الأعلى»، فوافق عليه سنة ١٩٠٤م. (١٢٠) كانت نية الأستاذ الإمام قد انصرفت إلى كتابة ترجمة ذاتية لحياته، استجابة لاقتراح أحد الأجانب من عارفى فضله وقيمته، ولكن الظروف لم تمكنه إلا من كتابة مقدمة هذا الكتاب وجزء من الفصل الأول. ومطالب هذه الترجمة والسيرة هو الكاتب الإنجليزى الحر «ويلفرد بلنت» أحد الذين ناصروا القضية المصرية ضد الاحتلال الإنجليزى ودافعوا عن العربيين.

(١٢١) هو الشيخ محمد رشيد رضا.

(١٢٢) أى منذ أن دالت دولة الفراعنة، وتعاقب على مصر الفتح من الفرس والرومان والعرب. . إلخ. . وفى هذه الإشارة بيان لراى الأستاذ الإمام فى تقييم الأنظمة التى تعاقبت على مصر منذ ذلك التاريخ القديم.

(١٢٣) أى أواسط القرن التاسع عشر. وذلك تحديداً من الأستاذ الإمام للتاريخ الذى كتب فيه سيرته هذه على وجه التقريب، فلقد حدث ذلك فى بدايات هذا القرن. وإذا كان معنى بالقرن الهجرى لا الميلادى فإن منتصف القرن الثالث عشر الهجرى يوافق سنة ١٨٣٤م.

(١٢٤) ١١٦٢-١٢٣١م. والإشارة هنا إلى كتابه (الإفادة والاعتبار فى الأمور المشاهدة والحوادث المعانية بأرض مصر)، وهو على صفحته من أجود الكتب التى صنف فى وصف مصر وطبوغرافيتها فى العصور الوسطى.

(١٢٥) إلى هنا ينتهى القدر من (السيرة) الذى ألجز كتابته الأستاذ الإمام بناء على طلب الكاتب الإنكليزى «بلنت».

(١٢٦) كتب الأستاذ الإمام هذا الفصل فى آخريات حياته فى شكل ترجمة موجزة لحياته، طلبها منه الشيخ رشيد رضا ليعطيها لأحد الأجانب بعد طلبه لها.

(١٢٧) سنة ١٨٦٢م.

(١٢٨) أسافيا: ألفبار.

(١٢٩) الرمضاء: شدة الحر. والأرض والحجارة حميت من شدة الحر.

(١٣٠) هجرية (١٨٦٩م) وهى الزيارة القصيرة الأولى لمصر، وكان فى طريقه إلى الحجاز، ثم عاد بعد ذلك ليقسم بمصر من سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٧٩م.

(١٣١) هجرية، مارس سنة ١٨٧١م.

(١٣٢) لم يسجل لنا الشيخ رشيد رضا من هذه الترجمة للموجزة سوى هذا القدر من هذا الفصل. وفى مكان آخر ذكر لنا قطعة بقلم الأستاذ الإمام يحكى فيها تعلمه اللغة الفرنسية. ونحن مستبثتها فى سيرته لصلتها بهذا الموضوع.

- (١٣٣) من مكتوب خص به الأستاذ الشيخ رشيد رضا .
- (١٣٤) الإشارة للشيخ «درويش» .
- (١٣٥) هذه الأبيات أنشدتها الأستاذ الإمام قبيل وفاته ، وهو على فراش المرض ، وهي مع القصيدة التي كتبها عن أحداث الثورة العراقية من سجنه عقب فشلها ، كل ما له من شعر .
- (١٣٦) كتبها الأستاذ الإمام في تقديمه لشرح وتحقيق (نهج البلاغة) .
- (١٣٧) يتيمة الدهر في محاسن العصر لأبي منصور الثعالبي (٣٥٠-٤٢٩هـ) .
- (١٣٨) الميفض .
- (١٣٩) وعاء يستعمل في حفظ الأشياء .
- (١٤٠) مجادلتى .
- (١٤١) تعب .
- (١٤٢) الدابة أهلها السفر .
- (١٤٣) من تعليقات الأستاذ الإمام على قول الإمام على في (نهج البلاغة) مخاطباً عثمان بقوله : «وما ابن أبى قحافة ولا ابن الخطاب بأولى بعمل الحق منك ، وأنت أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وشيعة رجم منهما» انظر تعليقات (نهج البلاغة) ص ١٨٩ .
- (١٤٤) المصدر السابق ص ٢٠٩ .
- (١٤٥) كتب الأستاذ الإمام هذه الترجمة لأستاذه في حياته كمقدمة لترجمة رسالة الرد على الدهريين ، كما تشهد بذلك بعض عباراتها (وهو قد ترجمها أثناء إقامته ببغروت متقياً بعد مغادرته باريس) . . . ولكن الظروف السياسية جعلته يرغب عن إعادة نشرها وتقديمها للناس . . . وعندما توفي الأفغانى أرادت (القطف) التهرب من الكتابة عنه بحجة عدم وجود ترجمة له ، وطلبت من الإمام الترجمة له ، فتهرب بدوره ، ولم يحلها على هذه الترجمة التي كتبها الأول عن الثاني ، وكذلك في كل الطباعات المصرية لرسالة الرد على الدهريين . . . في كل هذه الآثار لم ترد هذه الترجمة منسوبة للإمام . . . والمصدر الذي حفظها هو (الجامعة) الجزء الثالث من السنة الخامسة ، أول أغسطس سنة ١٩٠٦م (١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٤هـ) ص ١٢٢-١٢٩ . وانظر كذلك الجزء نفسه ص ١٤٦ ، ١٤٧ . وإن تكن هناك مصادر كثيرة قد استفادت من مادتها أو اقتبست منها ولكن دون نسبتها لكانتها .
- (١٤٦) ١٨٣٨م .
- (١٤٧) هجرية سنة ١٨٦٣-١٨٦٤م .
- (١٤٨) هجرية سنة ١٨٦٨م .
- (١٤٩) هجرية سنة ١٨٧٠م .
- (١٥٠) هجرية (٢٣ مارس سنة ١٨٧١م) .
- (١٥١) هجرية سبتمبر سنة ١٨٧٩م .
- (١٥٢) تقطع هذه العبارة بأن الأستاذ الإمام كتب هذه الترجمة ليقدم بها ترجمته العربية لرسالة الرد على الدهريين . . . وهو قد ترجمها وهو في المنفى بعد فشل الثورة العراقية .
- (١٥٣) أى مكنت وهذات .
- (١٥٤) هنا تنتهى ترجمة الإمام لأستاذه جمال الدين . . . وعندما مات الأفغانى سنة ١٨٩٧م ، حالت

السياسة وعلاقة الشيخ محمد عبده بالإنجليز في مصر بينه وبين أن يرثي أستاذه . وهو موقف يحسب عليه . . ولكنه دون كلمة في مذكرة له نقلها عنه الشيخ رشيد رضا قال فيها : «والذي أعطانى حياة يشاركتي فيها «على» و«محروس» . (وهما أخواه) ، والسيد جمال الدين أعطانى حياة أشارك بها محمدا وإبراهيم وموسى وعيسى والأولياء والقديسين . ما رثيته بالشعر لأننى لست بشاعر ، وما رثيته بالنثر لأننى لست الآن بنائر . رثيته بالوجدان والشعور ، لأننى إنسان أشعر وأفكر» . انظر مقدمة الجزء الأول من تاريخ الأستاذ الإمام ص : ط .

(١٥٥) نشرت (المنار) هذه الترجمة في العدد ٢٠ من سنتها السابعة ، الصادر في ١٦ شوال ١٣٢٢ هـ ٢٣ ديسمبر ١٩٠٤ م ، بمناسبة وفاة البارودي . وقالت في التقديم لها : إنها «ترجمته عن صحيفة كانت عنده يقال بأن الشيخ محمد عبده كتبها معه سنة ١٢٩٨ هـ . وقد أجرت (المنار) بعض الحذف للأسماء الأعجمية الواردة في نسب البارودي . . وما أشارت للمجلة إلى حذفه أثبتناه نحن هنا حتى يقترب نصنا من الأصل الذي كتب بقلم الأستاذ الإمام . وكما يشهد من نهاية هذه الترجمة ، فإن تاريخ كتابتها هو الفترة الأولى للأحداث العرابية .

(١٥٦) هجرية سنة ١٨٣٩ م .

(١٥٧) هجرية سنة ١٨٥٠ م .

(١٥٨) هجرية سنة ١٨٥٥ م .

(١٥٩) هجرية سنة ١٨٦٢ م .

(١٦٠) هجرية سنة ١٨٦٣ م .

(١٦١) أى شهر جمادى .

(١٦٢) هجرية سنة ١٨٦٤ م .

(١٦٣) هجرية سنة ١٨٦٦ م .

(١٦٤) هجرية سنة ١٨٦٧ م .

(١٦٥) هجرية سنة ١٨٧٣ م .

(١٦٦) هجرية سنة ١٨٧٨ م .

(١٦٧) هجرية سنة ١٨٨٠ م .

(١٦٨) هجرية سنة ١٨٨١ م .

(١٦٩) إلى هنا تنتهى الترجمة المنسوبة للأستاذ الإمام ، وهذه النهاية تقطع بأن زمن كتابتها إنما هو الفترة التى بدأت فيها الأحداث العرابية ، وقيل أن يترك البارودي نظارة الجهادية إلى رئاسة النظار .

(١٧٠) فى العدد ٩٤ من جريدة (السياسة الأسبوعية) الصادر فى ٢٤ / ١٢ / ١٩٢٧ م كتب الأستاذ محمد الههياوى دراسة عن الشيخ على اللبثى ، وفى العدد ٩٧ من الجريدة الصادر فى ١٤ من يناير سنة ١٩٢٨ م بحث حفيد الشيخ اللبثى الأستاذ على محمد الشعرانى ، برد على مقال الههياوى ، تناول فيه حياة اللبثى وتاريخه وآثاره ، وضمن مقاله كلمة كتبها الشيخ محمد عبده عن اللبثى بعد وفاته بأعوام . . وذيل الشعرانى مقاله بملحوظة قال فيها . إن مراجع مقاله هذا «هى مذكرات ومكتبة محمد بك على سعودى» صهر الشيخ على اللبثى . . وما أثبتناه هنا هو كلام الشيخ محمد عبده .

(١٧١) تتعلق هذه الرسالة بفكر الأستاذ الإمام الخاص بالتقريب بين الأديان السماوية ، ذلك الفكر الذى تجسد فى جمعية أقامها لهذا الغرض فى أثناء إقامته ببيروت .

(١٧٢) تتطلع إليه وتنتظر .

(١٧٣) ورقة .

(١٧٤) ترجمه «مرزا باقر» بتكليف من الأستاذ الإمام وراجعة الأستاذ الإمام .

(١٧٥) نشر في جريدة (ثمرات الفنون) الليرونية .

(١٧٦) هي رسالة جوابية، أرسلها الإمام رداً على خطاب من القس الإنجليزي .

(١٧٧) الإشارة إلى سعي الأوروبيين إلى تحرير العبيد وإلغاء الرق .

(١٧٨) الإشارة إلى تحرير المرأة، ووقوف الأوروبيين ضد تعدد الزوجات .

(١٧٩) كتبها الأستاذ الإمام من مصر إلى الفيلسوف والأديب والمصلح الروسي، عندما ثارت ضده وضد

تعاليمه الكنيسة الروسية وحكمت عليه «بالحرمان» . . والأستاذ الإمام يشير بالملح والثناء، في

الرسالة إلى الموقف «الثالث» لتولسوى من المشكلة الاجتماعية وعلاقة الأغنياء بالفقراء .

(١٨٠) أرسلها من مصر إلى سلطان المغرب العربي مولاي عبد العزيز .

(١٨١) وهي التي تكونت سنة ١٨٩٩ م .

(١٨٢) وكان يشغل إلى جانب منصب قاضي القضاة منصب التدريس بجامعة القرويين بمدينة فاس .

(١٨٣) أحد علماء مدينة «حيدر آباد الدكن» بالهند، وصاحب الرسالة الشهيرة إلى الأفغان حول

«الدهريين» للمحدثين، تلك الرسالة التي أجاب عنها الأفغاني بكتابه «الرد على الدهريين» . .

(١٨٤) تابع الأفغاني .

(١٨٥) هي رسالة الرد على الدهريين .

(١٨٦) وهو المختار من كلام الإمام على بن أبي طالب، جمعه الشريف الرضي، وحققه وشرحه الإمام

محمد عبده .

(١٨٧) هي رسالة جوابية، كتبها الأستاذ الإمام من مصر، عندما تولى منصب الافتاء، يرد بها على التهمة

بالمُنصب، ويصف حاله والملابسات المحيطة به يومئذ .

(١٨٨) أي: ليسوا من الشر ولا من الخير في شيء .

(١٨٩) اللقطة: الجلية، والصوت ذو الحركة والاضطراب، وهي وصف كذلك لعي اللسان وحجسته .

(١٩٠) كتبها إليه في تقريره تعريبه للجزء الأول من رواية (البؤساء) عن اللغة الفرنسية، وكان حافظ قد

أهداه إلى الأستاذ الإمام، محدثاً إياه عن أسباب اهتمامه بهذا الكتاب، ومن بينها اشتراك مع بطل

الرواية في البؤس الذي يجمعهما .

(١٩١) العرف: الرائحة، والزكية منها غالباً .

(١٩٢) من خطاب بعث به الأستاذ الإمام من أوروبا إلى الشيخ رشيد رضا .

(١٩٣) شارك في دائرة المعارف - القديمة - . . ورسالة الأستاذ الإمام هذه قرئت في حفل بالقاهرة أقامه

الأدباء والمثقفون السوريون تكريماً للبيستاني بمناسبة إتمامه ترجمة الإلياذة .

(١٩٤) من معانيها: مشابقتها .

(١٩٥) الإشارة إلى الحندي عباس حلمي .

(١٩٦) وكان تلميذاً للأستاذ الإمام، ونجلاً لصديقه «حسن باشا عبد الرزاق»، وهي جواب عن أبيات من

الشعر كتبها الشيخ مصطفى في صباه .

(١٩٧) كتبها الأستاذ الإمام إلى تلميذه وصديقه حفني بك ناصيف (١٢٧٣ - ١٣٣٨ هـ - ١٨٦٠ - ١٩١٩ م)

- جوابا على إحدى رسائله. ولقد نقلها الدكتور على شلش عن مجلة (الهلال) عدد فبراير سنة ١٩٣٣م - انظر كتابه (سلسلة الأعمال المجهولة - محمد عبده) ص ٦٧ .
- (١٩٨) هذا التاريخ الهجري يوافق أول فبراير سنة ١٨٩٨م .
- (١٩٩) من خطاب بعث به من مصيف «رأس البر» إلى الشيخ رشيد رضا .
- (٢٠٠) بعث بها الأستاذ الإمام مدحا لأحد المؤلفين ، وتقريظاً لكتاب ألفه .
- (٢٠١) أحبوه وألقوه .
- (٢٠٢) من رسالة بعث بها من «المنصورة» إلى الشيخ رشيد رضا .
- (٢٠٣) من أدباء العصر وبلغائه ، ومن الشعراء الذين أذكى شعرهم روح النضال القومي العربي ضد العثمانيين . . وكانت قصيدته التي مطلعها :
تنهوا واستيقروا أيها العرب فقد طما الخطب حتى غاصت الركب
تطبع في منشورات وتوزعها الجمعيات السرية القومية العربية في ولايات الشام العربية الخاضعة لحكم آل عثمان أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن . وهذه الرسالة كتبها الأستاذ الإمام إلى اليازجي وهو في بيروت .
- (٢٠٤) كتبها إليه من مصر ، بعد عودته من المنفى ، وهي مؤرخة في ١٥ صفر سنة ١٣٠٦هـ .
- (٢٠٥) كتبها الأستاذ الإمام من مصر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦هـ (سنة ١٨٨٩م) .
- (٢٠٦) الإشارة إلى الشيخ خليل اليازجي ، شقيق الشيخ إبراهيم ، وكان مريضا .
- (٢٠٧) الإشارة إلى المصاحب التي يلقاها نشاط الشيخ إبراهيم اليازجي في سبيل نهضة الأمة .
- (٢٠٨) بعث بها الإمام معزيا الشيخ إبراهيم اليازجي في وفاة أخيه الشيخ خليل اليازجي . والرسالة مكتوبة من سوريا .
- (٢٠٩) يتنمر ، ويفض ، ويقهر ، ويظلم . . الخ .
- (٢١٠) مطمئنة .
- (٢١١) أفشيه .
- (٢١٢) كتبها الأستاذ الإمام من مصر بعد عودته من إحدى رحلاته .
- (٢١٣) سنة ١٨٩٢م .
- (٢١٤) بعث بها الأستاذ الإمام من منفاه بيروت إلى أحد طرفاء عصره الدمشقيين : الشيخ عبد المجيد الحفائي وهي نموذج يجسد جانبا طريفا من جوانب حياة الأستاذ الإمام .
- (٢١٥) أحد الظرفاء المعاصرين للأستاذ الإمام ، كان سريع الحفظ ، كثيره ، وصاحب هزل ودعابة ومبالغات .
- (٢١٦) هي (ثمرات الفنون) البيروتية ، كان يرأس تحريرها عبد القادر القباني ، وحرر فيها الأستاذ الإمام أثناء مقامه ببيروت .
- (٢١٧) كلمة محذوفة خروج الوصف فيها عن ما هو مألوف مما ينشر على الجمهور ١١
- (٢١٨) كلمات محذوفة لخروج معانيها عن المؤلف نشره على الجمهور ١١
- (٢١٩) هنا سنجع ، ومفردات غريبة يجري استعمالها في مثل هذا المقام .
- (٢٢٠) القائد الجزائري الذي هزمه الفرنسيون سنة ١٨٤٨م ، بعد أن قاوم احتلالهم للجزائر سبعة عشر عاما ، وعاش في دمشق بعد ذلك .

- (٢٢١) أرسلها الأستاذ الإمام من مفاه بيروت إلى الشيخ عبد المجيد الحاتني بدمشق.
- (٢٢٢) كتبها الأستاذ الإمام من مصر إلى أحد علماء سوريا.
- (٢٢٣) وهي من الرسائل الإخوانية، التي بعث بها إلى كرم أكرم وفادته.
- (٢٢٤) هي رسالة جوابية، يظهر فيها أسلوب الأستاذ الإمام عندما يستخدم السجع الكثير، ويكثر من المحسنات اللفظية.
- (٢٢٥) من معانيه: الكسر، والقطع التي تكسرت من الشيء، وأيضاً حجارة الذهب وقطع الفضة.
- (٢٢٦) كتبها من مصر إلى أحد علماء سوريا، جواباً عن رسالة منه.
- (٢٢٧) كتبها بمصر إلى أحد أصدقائه.
- (٢٢٨) كتبها بمصر، بعد مراسلات عاتية، وفيها يبرأ من هفوة في حق هذا الصديق.
- (٢٢٩) أحمد الهاشمي كتاب [جواهر الأدب] ص ٨٩ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٣م.
- (٢٣٠) كتبها الأستاذ الإمام من مصر إلى «محمد بك نجيب بكار»، جواباً عن رسالة منه.
- (٢٣١) أرسلها إلى الأستاذ محمد بك صالح عند ترقيته إلى منصب قاض من الدرجة الثالثة.
- (٢٣٢) كتبها الأستاذ الإمام، معزيا أبني الأمير عبد القادر الجزائري في وفاة والدهما. وهي مكتوبة من سوريا.
- (٢٣٣) بعث بها من سوريا إلى صديق له من رجالات مصر، معزيا في وفاة عقبلته.
- (٢٣٤) أي بقاياها.
- (٢٣٥) كتبها من سوريا، معزيا أحد أصدقائه في وفاة كريمة.
- (٢٣٦) كتبها الأستاذ الإمام من سوريا، جواباً على رسالة تعزية. ولعل ذلك كان في وفاة زوجته، فلقد توفيت وهو في مفاه هناك.
- (٢٣٧) اختلطت.
- (٢٣٨) أصابني بالصداع.
- (٢٣٩) شقني، أو غيبي.
- (٢٤٠) كتب الأستاذ هذه الرسالة إلى الشيخ علي الليثي في ٩ صفر سنة ١٣٠٨ هـ (سبتمبر سنة ١٨٩٠م). وقد وجدها المرحوم خير الدين الزركلي بين أوراق الشيخ علي الليثي، ونشرها مصورة في المستدرك الثاني على قاموسه (الأعلام) طبعة بيروت، الثالثة.
- (٢٤١) شرح الأستاذ الإمام مقامات أبي الفضل بلبع الزمان الهملاني، وحققها بمقابلة نصها على عدة نسخ محفوظة ومطبوعة، وأثبت على المتن شروحات تزيد على أضعافه حجماً. وكان فراغه من هذا الشرح والتحقيق في ١٦ رمضان سنة ١٣٠٦ هـ (سنة ١٨٨٩م). . . والطبعة التي رجعتنا إليها هي طبعة المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت سنة ١٩٢٤. انظر ص ١-٨، وهامش ص ٣.
- ص ٢٦٤.
- (٢٤٢) شراسة.
- (٢٤٣) سوء الخلق.
- (٢٤٤) حدة اللسان في الفصاحة.
- (٢٤٥) اللامع البياض.
- (٢٤٦) الأسمر.

- (٢٤٧) مختص.
- (٢٤٨) خواطر السوء تسلك في النفس مسالك القضاء.
- (٢٤٩) الاضطراب.
- (٢٥٠) هيجان الفتنة.
- (٢٥١) كالحه.
- (٢٥٢) نشر الأستاذ الإمام هذه المقالة في مجلة (ثمرات الفنون) البيروتية، أثناء مقامه هناك منفياً، وذلك بالعدد ٥٨٧ الصادر في ٢٦ رمضان سنة ١٣٠٣ هـ (سنة ١٨٨٦ م).
- (٢٥٣) المراد النداء المخصوص المتفق عليه بين الناس للحرب والغزو والتضامن في الملمات.
- (٢٥٤) المراد مقدم اللحية.
- (٢٥٥) هو القميص، وكل ما يلبس.
- (٢٥٦) كتب الأستاذ الإمام هذه المقدمة لشرحه وتحقيقه لكتاب البصائر النصيرية في علم المنطق، وهو من تصنيف الشيخ عمر بن مهلاّن الساوى. انظر للطبعة الأولى من هذا الكتاب (بولاق سنة ١٣١٦ هـ - سنة ١٨٩٨ م) ص ٢.
- (٢٥٧) سنة ١٨٨٧ م. قبل عودة الأستاذ الإمام من المنفى.
- (٢٥٨) هذه الكلمة «فرط» بها الأستاذ الإمام كتاب (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجاني، عندما طبع - بسعيه وجهده - ونشرتها (المنار) في الجزء الرابع من سنتها الخامسة (١٦ صفر سنة ١٣٢٠ هـ - ٢٤ مايو سنة ١٩٠٢ م) ص ١٥٤.
- (٢٥٩) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية). انظر ص ١٣.
- (٢٦٠) المصدر السابق. تعليقات ص ١٥.
- (٢٦١) هو جزء من الماهية يميز النوع كالتألق بالنسبة للإنسان، وينقسم إلى قريب وبعيد. انظر المعجم الفلسفى، مادة «فصل».
- (٢٦٢) هو الكلى الذاتى الذى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو. المصدر السابق، مادة «نوع».
- (٢٦٣) هو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو من حيث هو كذلك. المصدر السابق، مادة «جنس».
- (٢٦٤) من تعليقات الإمام على (البصائر النصيرية)، ص ٤١.
- (٢٦٥) المصدر السابق. تعليقات ص ٤٣.
- (٢٦٦) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية). انظر ص ١٧٣.
- (٢٦٧) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية). وهو تعليق على قول المؤلف: «... ولا يتحقق رفع الشئ فى الذهن دون وجوده فى الذهن، فكل عدم لا يتحقق فى الذهن ولا يتحدد إلا بالوجود، بأن يؤخذ الوجود جزءاً من حد العدم». ص ٥٠.
- (٢٦٨) المصدر السابق، تعليقات ص ٥٧.
- (٢٦٩) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية)، انظر ص ٦٩.
- (٢٧٠) المصدر السابق. تعليقات ص ٦٤.
- (٢٧١) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية). انظر ص ١١٦.

- (٢٧٢) المصدر السابق . تعليقات ص ١١٦ .
- (٢٧٣) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية) . انظر ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٢٧٤) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية) . انظر ص ١٢٨ - ١٣١ .
- (٢٧٥) الحسن بن أبي الحسن البصري .
- (٢٧٦) من تعليقات الأستاذ الإمام في (نهج البلاغة) على قول الإمام على متحدناً عن خلق الفضاء : «ثم أنشأ سبحانه خلق الأجواء، وخلق الأرجاء» . ص ٢٦ . انظر ص ٢٦ .
- (٢٧٧) عاش في الفترة من ٦٢٤ حتى ٥٥٠ ق.م . تقريباً ، وقال إن الماء هو المادة الأولى التي صدرت عنها الكائنات وإليها تعود ، وهو محدود ضمن الحكماء السبعة ، وأول من حاول تفسير الكون ، وأقدم فلاسفة هذا الوجود . انظر «قصة الفلسفة اليونانية» تصنيف أحمد أمين وزكي نجيب محمود . طبعه دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٥ . ص ١٩ - ٢٢ .
- (٢٧٨) من تعليقات الأستاذ على (البصائر النصيرية) . انظر ص ١٣٣ .
- (٢٧٩) المصدر السابق . تعليقات ص ١٣٣ ، ١٣٤ . وهو يعلق هنا على القول الشائع في كتب المناطقة بأن التماسح يحرك عند المضغ فكاه الأعلى فقط .
- (٢٨٠) عالم مصري اشتهر بكتابه (حياة الحيوان) توفي سنة ١٤٠٥ م .
- (٢٨١) من تعليقات الأستاذ الإمام على (البصائر النصيرية) . انظر ص ١٦٤ .
- (٢٨٢) المصدر السابق . تعليقات ص ١٨٥ .
- (٢٨٣) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٢٥ .
- (٢٨٤) المصدر السابق ، تعليقا على قول الإمام على : «ومن جزاه «لئله» فقد جهله ، ومن جهله فقد أشار إليه» . انظر ص ٢٥ .
- (٢٨٥) المصدر السابق ، ص ٢٥ .
- (٢٨٦) المصدر السابق ، ص ٧٥ .
- (٢٨٧) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٢٧ .
- (٢٨٨) المصدر السابق . ص ٧٦ .
- (٢٨٩) ذكر «بلنت» هذا الرأي للأستاذ الإمام في مذكراته عن يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٣ م بلندن . انظر (كوكب الشرق) في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ م . ويذكر بلنت أن الأستاذ الإمام كان يعترف بوجود الجن والملائكة .
- (٢٩٠) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٢٩ .
- (٢٩١) المصدر السابق . ص ٢٩ .
- (٢٩٢) ذكر «بلنت» رأى الأستاذ الإمام هذا في مذكراته عن يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٣ م بلندن . انظر كوكب الشرق في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ م .
- (٢٩٣) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٢٠٧ .
- (٢٩٤) المصدر السابق ص ٢١٠ .
- (٢٩٥) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) عن الله سبحانه : إنه «يتشعره المشاعر عرف أن لا مشعر له ، ويمضاه بين الأمور عرف أن لا ضد له ، ويقارنته بين الأشياء عرف أن لا قرين له» . انظر ص ٢١٩ .

- (٢٩٦) من تعليقات الأستاذ الإمام في (نهج البلاغة). انظر ص ٢٢١.
- (٢٩٧) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة). انظر ص ٢٢٤.
- (٢٩٨) أى على بن أبى طالب.
- (٢٩٩) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة). انظر ص ٢٣٣.
- (٣٠٠) السلطة القاهرة الخارقة للعادة دائما التى تفتح الكنوز وتسخر الطير والوحوش والقوى المختلفة فى الوجود.
- (٣٠١) المصدر السابق. ص ٨١.
- (٣٠٢) هو أبو حذيفة وأصل بن عطاء (٨٠-١٣١هـ-٦٩٩-٧٤٩م) أخذ القول بخلق الإنسان لأفعاله عن «معبد الجهني»، والقول بتنزيه الله عن الصفات عن «الجهنم بن صفوان». وهو أول من نظم التيار الفكري الإسلامى المقاتل بالعدل (الحرية) والوحيد (التنزيه) فى مدرسة فكرية واحدة ومتميزة هى مدرسة المعتزلة. له مؤلفات كثيرة لم يصل إلينا منها شيء. انظر (النية والأمل فى شرح كتاب الملل والنحل) لابن المرتضى، طبعة الهند ص ١٧-٢٠.
- (٣٠٣) هو الحسن بن أبى الحسن البصرى (٣٠-١١٠هـ) واسم أبيه «يسار»، نشأ فى بيت النبوة، لأن أمه «خيرة» كانت مولاة «لأم سلمة» إحدى زوجات الرسول عليه الصلاة والسلام. وكان الحسن إمام عصره. اتفق معه المعتزلة فى العدل والتوحيد، واختلفوا معه فى الموقف من مرتكب الكبيرة، فسماه هو «منافقا»، وسموه هم «فاسقا» وحكموا بخلوده فى النار وجعلوه فى منزلة بين منزلتى الكفر والإيمان.
- (٣٠٤) هو أبو الحسن على بن إسماعيل بن أبى بشر الأشعري (٢٦٠-٣٢٤هـ-٨٧٣-٩٣٥م) كان معتزليا، ثم خرج عليهم بعد أربعين عاماً من القول بمذهبهم، ورام موقفا وسطا بين الجبر الخالص وبين القول بالحرية الإنسانية والاختيار، فقال بنظرية «الكسب» الذى يقع من الإنسان عند خلق الله بالفعل فيه.
- (٣٠٥) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة)، ص ٨٠.
- (٣٠٦) من تعليقات الأستاذ الإمام على قول الإمام على رضى الله عنه فى (نهج البلاغة): «إن قضاء الله فى الفعل الإنسانى ليس لازما، وقدره ليس حائما. انظر فى هذا الكتاب ص ٣٧٥.
- (٣٠٧) كان الشيخ رشيد رضا بصحبة الأستاذ الإمام فى الطريق من الأزهر إلى محطة السكة الحديد، فاشتري الأستاذ الإمام «سكوتش» من شارع الموسيقى وأخذ فى أكله، فدار بينهما هذا الحوار الطريف.
- (٣٠٨) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة). انظر ص ٢٠٥.
- (٣٠٩) المصدر السابق ص ٢٢٣، وهو تعليق على قول الإمام على بأننا مقدمون على وقت «يكون المعطى (بفتح الطاء) أعظم أجراً من المعطى (بكسر الطاء)».
- (٣١٠) المصدر السابق. ص ٢٢٤.
- (٣١١) من تعليقات الأستاذ الإمام على خطبة الإمام على فى الناس، عندما أرادوا بيعته بالخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان. انظر (نهج البلاغة). ص ١١٥.
- (٣١٢) المصدر السابق ص ١٢٤.
- (٣١٣) المصدر السابق ص ١٤٣.

- (٣١٤) من تعليقات الأستاذ الإمام على مقدمة الشريف الرضى لنهج البلاغة . انظر ص ٢١ .
- (٣١٥) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٣٥ .
- (٣١٦) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٤٠ .
- (٣١٧) من معانيه : ذكر النحل وأميرها ، والغرة ووجه الفرس ، وطائر صغير ، والرئيس الكبير ... والمراد هنا أن جمل عائشة كان الشارة والرمز الذى التقف من حوله أنصارها فى الموقعة .
- (٣١٨) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٦٥ .
- (٣١٩) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٧١ .
- (٣٢٠) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٦٢ .
- (٣٢١) العاقبة ، والهزيمة فى القتال .
- (٣٢٢) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٦٧ .
- (٣٢٣) المصدر السابق . ص ٧٤ . والتعليق على قول الإمام على لأصحابه : « لا تقاتلوا الخوارج بعدى ، فليس من طلب الحق فأخطأه ، كمن طلب الباطل فأدركه » .
- (٣٢٤) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٤٨ .
- (٣٢٥) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٥٠ .
- (٣٢٦) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٥٦ .
- (٣٢٧) مكان قريب من الكوفة .
- (٣٢٨) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٧٨ .
- (٣٢٩) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٥١ .
- (٣٣٠) اليهودج ، والمرأة ما دامت فى اليهودج ، أو المرأة عموماً .
- (٣٣١) من تعليقات الأستاذ الإمام على (نهج البلاغة) . انظر ص ٥٣ .
- (٣٣٢) السجل الثانى من سجلات مفسطة دار الإفتاء المصرية . ص ١ .
- (٣٣٣) تشغل فتاوى الشيخ حسونة النواوى السجل الأول من مفسطة دار الإفتاء المصرية .
- (٣٣٤) انظر المنار مجلد ١٩ جزء ٩ ص ٥٢٧ - ٥٢٩ عدد ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٣٣٥ - ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧م .
- (٣٣٥) انظرها فى الجزء الأول من هذه الأعمال . وتاريخها ٩ محرم سنة ١٣٢٢ هـ . وتقع فى السجل الثالث ص ٤٤ ، ٤٧ .
- (٣٣٦) انظرها فى الجزء الثالث من هذه الأعمال . وتاريخها ٢٥ شوال سنة ١٣١٧ هـ . وتقع فى السجل الثانى ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٣٣٧) انظر مضمونها فى الجزء الثالث من هذه الأعمال . أما نصها الحرفى فانظره تحت رقم ٧ فى الفتاوى التى تقدم لها .
- (٣٣٨) انظرها فى الجزء الثانى من هذه الأعمال . ولقد أعدنا نشرها هنا ، لأن ما نشر منها قبل ذلك ليس نصها الكامل .
- (٣٣٩) عدد أسطر الصفحة فى هذه السجلات ٣٠ سطراً ، ومتوسط كلمات السطر ٣٠ كلمة .
- (٣٤٠) كانت قضايا القصاص عندما تعرض على الشيخ حسونة النواوى غالباً ما يضمن جوابه عبارة التقليدية التى تقول : «والذى يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك ، أنه متى ثبت القتل عمداً بالطريق

- الشرعى فلولى الجناية القصاص شرعاً . والله أعلم . انظر السجل الأول من سجلات دار الإفتاء
ص ١٣٨ فتوى رقم ٢٦٥ ، وص ١٤٧ فتوى رقم ٢٧٨ ، وص ٨ فتوى رقم ١٤ .
(٣٤١) أى الأستاذ الإمام .
- (٣٤٢) هذه هي الفتوى رقم ١ فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء - وهو السجل الأول للأستاذ
الإمام - وتقع فى ص ١ من هذا السجل .
- (٣٤٣) رقم هذه الفتوى فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ٤٥٧ ، وتقع فى نهاية النهر الأيمن من
الصفحة ٨٠ من هذا السجل . ثم يبدأ النهر الأيسر من الصفحة ٨٠ بمساحة بيضاء مكتوب بها
عبارة : (فضيلة الشيخ البكرى) ثم تتوالى فتاوى من خلف الأستاذ الإمام فى منصب الإفتاء ،
وتاريخ أول فتوى له ١٨ رمضان سنة ١٣٢٣ هـ أى بعد وفاة الإمام بأربعة أشهر وعشرة أيام .
(٣٤٤) انظر الفتوى رقم ٣٣ .
- (٣٤٥) انظر الفتاوى ٣ ، ٤ ، ٥ .
- (٣٤٦) انظر الفتوى ٦ .
- (٣٤٧) انظر الفتاوى ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
- (٣٤٨) نشرنا هذه الفتوى فى الجزء الأول من هذه الأعمال وانظر كذلك الفتوى الترنسفالية رقم ٧ .
- (٣٤٩) انظر الفتوى ١٩ .
- (٣٥٠) انظر الفتوى ١٠ .
- (٣٥١) لابن عابدين أيضا : (المعقود الدرية فى قول الواقف على الفرائض الشرعية) طبع سنة ١٣٠١ هـ .
- (٣٥٢) انظر فى كل ذلك (كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون) لحاجى خليفة و (ذيل كشف الظنون)
المسمى (إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون) لإسماعيل باشا البغدادي ، و (هدية العارفين
فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) لإسماعيل باشا البغدادي . تحقيق محمد شرف الدين بالتقاي
ورفعت يملكه الكليسى . طبعة إستانبول سنة ١٩٥١ م .
- وكذلك (معجم المطبوعات العربية والعربية) ليوسف إليان سركيس .
وكذلك (الأعلام) لخير الدين الزركلى . طبعة بيروت . الثالثة .
- (٣٥٣) تاريخ هذه الفتوى ١٠ صفر سنة ١٣١٩ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء
٣٢٦ ، وتقع فى ص ١٣٣ من هذا السجل .
- (٣٥٤) تاريخ هذه الفتوى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء
١٠٧ ، وتقع فى ص ١٨ ، ١٩ .
- (٣٥٥) تاريخ هذه الفتوى ٤ صفر سنة ١٣٢١ هـ . ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء
١٣٧ ، وتقع فى ص ٢٣ .
- (٣٥٦) بضم العين وكسر الباء مشددة .
- (٣٥٧) فى الأصل : من .
- (٣٥٨) تاريخ هذه الفتوى ٩ رمضان سنة ١٣٢٢ هـ . ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء
٣٧١ ، وتقع فى النهريين الأيمن والأيسر من ص ٦٤ .
- (٣٥٩) تاريخ هذه الفتوى ٦ شعبان سنة ١٣٢١ هـ . ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء
١٩٠ وتقع فى النهر الأيسر من ص ٣١ .

- (٣٦٠) تاريخ هذه الفتوى ٨ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٤٤، وتقع في ص ١٧٩، ١٨٠.
- (٣٦١) تاريخ هذه الفتوى ٧ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٣، وتقع في ص ١٠٤، ١٠٥.
- (٣٦٢) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٦٣) تاريخ هذه الفتوى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها في السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ١٣، وتقع في النهر الأسير من ص ٢.
- (٣٦٤) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٦٥) أحد علماء مذهب أبى حنيفة.
- (٣٦٦) تاريخ هذه الفتوى ٢٢ ربيع أول سنة ١٣٢٢ هـ. ورقمها في السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ٣١١، وتقع في النهر الأسير من ص ٥٤ والنهر الأيمن من ص ٥٥.
- (٣٦٧) تاريخ هذه الفتوى ٣ ذى الحجة سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها في السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ١٠٦، وتقع في النهر الأسير من ص ١٨.
- (٣٦٨) تاريخ هذه الفتوى ١٤ رجب سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٦، وتقع في ص ٩٨.
- (٣٦٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٥٢، وتقع في ص ١٨٢.
- (٣٧٠) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٧١) تاريخ هذه الفتوى ١٧ محرم سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٦٨، وتقع في ص ١٨٨.
- (٣٧٢) تاريخ هذه الفتوى ٦ محرم سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٦٤، وتقع في ص ١٨٥، ١٨٦.
- (٣٧٣) تاريخ هذه الفتوى ١٨ صفر سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٨٠، وتقع في ص ١٩٥.
- (٣٧٤) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٧٥) تاريخ هذه الفتوى ١٢ صفر سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٧٨، وتقع في ص ١٩٤.
- (٣٧٦) تاريخ هذه الفتوى ٤ صفر سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٣٨، وتقع في ص ٢٣.
- (٣٧٧) تاريخ هذه الفتوى ١٦ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦٨، وتقع في ص ١١٤.
- (٣٧٨) تاريخ هذه الفتوى ٤ رمضان سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٠٦، وتقع في النهر الأيمن من ص ٣٤.

- (٣٧٩) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٨٠) تاريخ هذه الفتوى ٦ ذى الحجة سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ١١١، وتقع فى النهر الأسير من ص ١٩.
- (٣٨١) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٨٢) تاريخ هذه الفتوى ٢٥ محرم سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ١٣١، وتقع فى ص ٢٢.
- (٣٨٣) تاريخ هذه الفتوى ٢٤ رجب سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٣١، وتقع فى ص ٩٩.
- (٣٨٤) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ٢٩، وتقع فى النهر الأيمن من ص ٥.
- (٣٨٥) تاريخ هذه الفتوى ١٦ محرم سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها فى السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ١٢٤، وتقع فى النهر الأيمن من ص ٢١.
- (٣٨٦) تاريخ هذه الفتوى ١٨ صفر سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ١٤٤، وتقع فى ص ٢٤.
- (٣٨٧) تاريخ هذه الفتوى ١٩ صفر سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٨١، وتقع فى ص ١٩٥، ١٩٦.
- (٣٨٨) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٨٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٢٨، وتقع فى ص ١٧٥، ١٧٦.
- (٣٩٠) تاريخ هذه الفتوى ١٦ صفر سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٧٩، وتقع فى ص ١٩٤، ١٩٥.
- (٣٩١) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٩٢) تاريخ هذه الفتوى ٨ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤١٦، وتقع فى ص ١٧٢، ١٧٣.
- (٣٩٣) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٩٤) تاريخ هذه الفتوى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٥٠، وتقع فى ص ١٨١.
- (٣٩٥) تاريخ إجابة هذا السؤال ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣١٨ هـ. وهى تقع فى ص ٩٤ من السجل رقم ٢ من سجلات دار الإفتاء. ورقمها فى السلسل فى هذا السجل ٢١٥.
- (٣٩٦) تاريخ هذه الفتوى نهاية جمادى الآخرة سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها فى السجل الثانى لدار الإفتاء ٢١٧.
- (٣٩٧) تاريخ هذه الفتوى ١٤ رجب سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٢٣.
- (٣٩٨) أى الأستاذ الإمام.
- (٣٩٩) أى أظهر.

- (٤٠٠) تاريخ هذه الفتوى ١٤ رجب سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٤.
- (٤٠١) تاريخ هذه الفتوى ٢ صفر سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٣٦ وتقع في ص ٢٣.
- (٤٠٢) تاريخ هذه الفتوى ١٦ صفر سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٤٢، وتقع في ص ٢٤.
- (٤٠٣) تاريخ هذه الفتوى ١٨ صفر سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٤٣، وتقع في ص ٢٤.
- (٤٠٤) أي الأستاذ الإمام.
- (٤٠٥) تاريخ هذه الفتوى ٢ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٣٦، وتقع في ص ١٠١، ١٠٢.
- (٤٠٦) تاريخ هذه الفتوى ٢ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٣٧، وتقع في ص ١٠٢.
- (٤٠٧) تاريخ هذه الفتوى ٤ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٣٨، وتقع في ص ١٠١، ١٠٢.
- (٤٠٨) أي الأستاذ الإمام.
- (٤٠٩) في الأصل: ولدا.
- (٤١٠) في الأصل: فيذلك.
- (٤١١) في الأصل: وجون.
- (٤١٢) تاريخ هذه الفتوى ٧ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤١، وتقع في ص ١٠٣، ١٠٤.
- (٤١٣) تاريخ هذه الفتوى ٩ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٢، وتقع في ص ١٠٤.
- (٤١٤) تاريخ هذه الفتوى ١٣ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٤، وتقع في ص ١٠٥، ١٠٦.
- (٤١٥) في الأصل: تعد.
- (٤١٦) تاريخ هذه الفتوى ٢٠ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٧، وتقع في ص ١٠٦، ١٠٧.
- (٤١٧) تاريخ هذه الفتوى ٢٠ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٨، وتقع في ص ١٠٧.
- (٤١٨) أي الأستاذ الإمام.
- (٤١٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٩، وتقع في ص ١٠٧، ١٠٨.
- (٤٢٠) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥٠، وتقع في ص ١٠٨.

- (٤٢١) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥٢، وتقع في ص ١٠٨.
- (٤٢٢) أى الأستاذ الإمام.
- (٤٢٣) تاريخ هذه الفتوى ١٩ رمضان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥٦، وتقع في ص ١٠٩، ١١٠.
- (٤٢٤) تاريخ هذه الفتوى ٢١ رمضان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥٧، وتقع في ص ١١٠.
- (٤٢٥) أى الأستاذ الإمام.
- (٤٢٦) تاريخ هذه الفتوى ٢٥ رمضان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥٨، وتقع في ص ١١٠.
- (٤٢٧) تاريخ هذه الفتوى ١٣ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦١، وتقع في ص ١١١، ١١٢.
- (٤٢٨) تاريخ هذه الفتوى ١٣ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦٢، وتقع في ص ١١٢.
- (٤٢٩) تاريخ هذه الفتوى ١٤ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦٦، وتقع في ص ١١٣.
- (٤٣٠) تاريخ هذه الفتوى ١٥ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦٧، وتقع في ص ١١٣، ١١٤.
- (٤٣١) تاريخ هذه الفتوى ٢٣ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧٠، وتقع في ص ١١٤.
- (٤٣٢) تاريخ هذه الفتوى ٢٤ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧٣، وتقع في ص ١١٥.
- (٤٣٣) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧٤، وتقع في ص ١١٦.
- (٤٣٤) تاريخ هذه الفتوى ١٤ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٣٩٦، وتقع في ص ١٦٥.
- (٤٣٥) بالأصل: تبدأ أولى.
- (٤٣٦) تاريخ هذه الفتوى ٢٥ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٣٩٨، وتقع في ص ١٦٥، ١٦٦.
- (٤٣٧) رمز الطاء (ط) يعنى القيراط، وهو جزء من أربعة وعشرين جزءاً من القدان.
- (٤٣٨) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٠، وتقع في ص ١٦٦.
- (٤٣٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٢، وتقع في ص ١٦٧.
- (٤٤٠) أى الوافدين إلى المدينة المنورة من الآفاق والأقاليم والأوطان الأخرى.

- (٤٤١) كلمة في الأصل رسمها هكذا: غته .
- (٤٤٢) تاريخ هذه الفتوى ٢٢ رمضان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٧ ، وتقع في ص ١٦٨ ، ١٦٩ .
- (٤٤٣) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٤٤) في الأصل : المذكور .
- (٤٤٥) تاريخ هذه الفتوى ١٥ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١٣ ، وتقع في ص ١٧١ ، ١٧٢ .
- (٤٤٦) تاريخ هذه الفتوى ٩ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١٩ ، وتقع في ص ١٧٣ .
- (٤٤٧) تاريخ هذه الفتوى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٢ ، وتقع في ص ١٧٤ .
- (٤٤٨) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٤٩) تاريخ هذه الفتوى ١٨ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٦ ، وتقع في ص ١٧٥ .
- (٤٥٠) تاريخ هذه الفتوى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣١ ، وتقع في ص ١٧٦ .
- (٤٥١) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٥٢) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣٣ ، وتقع في ص ١٧٧ .
- (٤٥٣) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣٨ ، وتقع في ص ١٧٨ .
- (٤٥٤) تاريخ هذه الفتوى غاية ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣٩ ، وتقع في ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
- (٤٥٥) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٥٦) تاريخ هذه الفتوى ٨ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٤٣ ، وتقع في ص ١٧٩ .
- (٤٥٧) تاريخ هذه الفتوى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٤٧ ، وتقع في ص ١٨٠ .
- (٤٥٨) تاريخ هذه الفتوى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٤٨ ، وتقع في ص ١٨٠ ، ١٨١ .
- (٤٥٩) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٦٠) تاريخ هذه الفتوى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٤٩ ، وتقع في ص ١٨١ .

- (٤٦١) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٦٢) تاريخ هذه الفتوى ٣ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٥٩ ، وتقع فى ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
- (٤٦٣) تاريخ هذه الفتوى ٣ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦٠ ، وتقع فى ص ١٨٤ .
- (٤٦٤) تاريخ هذه الفتوى ٥ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦١ ، وتقع فى ص ١٨٤ ، ١٨٥ .
- (٤٦٥) تاريخ هذه الفتوى ٥ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦٢ ، وتقع فى ص ١٨٥ .
- (٤٦٦) تاريخ هذه الفتوى ٦ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦٥ ، وتقع فى ص ١٨٦ .
- (٤٦٧) تاريخ هذه الفتوى ٦ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦٦ ، وتقع فى ص ١٨٦ ، ١٨٧ .
- (٤٦٨) تاريخ هذه الفتوى ٢٤ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦٩ ، وتقع فى ص ١٨٨ ، ١٨٩ .
- (٤٦٩) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٧٠) غير موجودة فى الأصل ، والسياق يقتضى إضافتها .
- (٤٧١) تاريخ هذه الفتوى ٢٧ محرم سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٧٠ ، وتقع فى ص ١٨٩ ، ١٩٢ .
- (٤٧٢) أى مبلغ أربعمائة وخمسين قرشاً .
- (٤٧٣) أى عشرة آلاف وأربعة وثمانون جنيهاً .
- (٤٧٤) الشرائق هو الجفاف الشديد فى الأرض لتعذر مياه الري .
- (٤٧٥) تاريخ هذه الفتوى ١١ صفر سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٧٧ ، وتقع فى ص ١٩٤ .
- (٤٧٦) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٧٧) مكانها خرم فى السجلات .
- (٤٧٨) مكانها خرم فى السجلات .
- (٤٧٩) تاريخ هذه الفتوى ١٩ صفر سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٨٢ ، وتقع فى ص ١٩٦ ، ١٩٧ .
- (٤٨٠) تاريخ هذه الفتوى ٢٠ صفر سنة ١٣٢٠ هـ . ورقمها فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٨٣ ، وتقع فى ص ١٩٧ .
- (٤٨١) رقم هذه الفتوى فى السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٨٤ ، وتقع فى ص ١٩٧ ، ١٩٨ .
- (٤٨٢) أى الأستاذ الإمام .
- (٤٨٣) هكذا بالأصل .
- (٤٨٤) فى الأصل : بعد .

- (٤٨٥) في الأصل : مرسلتان .
- (٤٨٦) هكلنا بالأصل .
- (٤٨٧) في الأصل : انقراضهم .
- (٤٨٨) في الأصل : لزيتهم .
- (٤٨٩) في الأصل : دارهم .
- (٤٩٠) تاريخ هذه الفتوى غاية شوال سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧٨ ، وتقع في ص ١١٧ ، ١١٨ .
- (٤٩١) أي الأستاذ الإمام
- (٤٩٢) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢١٦ ، وتقع في ص ٩٤ .
- (٤٩٣) تاريخ هذه الفتوى غاية - أي نهاية - جمادى الآخرة سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢١٨ ، وتقع في ص ٩٥ .
- (٤٩٤) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ رجب سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٣٣ ، وتقع في ص ٩٩ ، ١٠٠ .
- (٤٩٥) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ رجب سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٣٥ ، وتقع في ص ١٠١ .
- (٤٩٦) تاريخ هذه الفتوى ٥ شعبان سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٠ ، وتقع في ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
- (٤٩٧) تاريخ هذه الفتوى ٣ رمضان سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥٤ ، وتقع في ص ١٠٩ .
- (٤٩٨) تاريخ هذه الفتوى ١٧ رمضان سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥٥ ، وتقع في ص ١٠٩ .
- (٤٩٩) تاريخ هذه الفتوى ١٢ شوال سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦٠ ، وتقع في ص ١١١ .
- (٥٠٠) تاريخ هذه الفتوى ١٩ شوال سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦٩ ، وتقع في ص ١١٤ .
- (٥٠١) تاريخ هذه الفتوى غاية شوال سنة ١٣١٨ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧٧ ، وتقع في ص ١١٧ .
- (٥٠٢) تاريخ هذه الفتوى غرة صفر سنة ١٣٢١ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٣٥ ، وتقع في ص ٢٣ .
- (٥٠٣) تاريخ هذه الفتوى ١٢ صفر سنة ١٣٢١ هـ . ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٤١ ، وتقع في ص ٢٤ .
- (٥٠٤) أي الأستاذ الإمام .
- (٥٠٥) كلمة بالأصل رسمها هكلنا : غاسبه .

- (٥٠٦) تاريخ هذه الفتوى ١٢ شعبان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٣٩٣، وتقع في ص ١٦٤.
- (٥٠٧) أى سجل دار الإفتاء.
- (٥٠٨) تاريخ هذه الفتوى ٢٥ شعبان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٣٩٩، وتقع في ص ١٦٦.
- (٥٠٩) تاريخ هذه الفتوى ٦ شوال سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٨، وتقع في ص ١٦٩، ١٧٠.
- (٥١٠) تاريخ هذه الفتوى ١٠ شوال سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١٠، وتقع في ص ١٧٠.
- (٥١١) أى الأستاذ الإمام.
- (٥١٢) تاريخ هذه الفتوى ١٠ شوال سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١١، وتقع في ص ١٧٠، ١٧١.
- (٥١٣) في الأصل: له
- (٥١٤) تاريخ هذه الفتوى ١٢ شوال سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١٢، وتقع في ص ١٧١.
- (٥١٥) أى الأستاذ الإمام.
- (٥١٦) تاريخ هذه الفتوى ٨ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١٧، وتقع في ص ١٧٣.
- (٥١٧) تاريخ هذه الفتوى ١١ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٠، وتقع في ص ١٧٤.
- (٥١٨) تاريخ هذه الفتوى ١١ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢١، وتقع في ص ١٧٤.
- (٥١٩) أى الأستاذ الإمام.
- (٥٢٠) تاريخ هذه الفتوى ١٧ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٤، وتقع في ص ١٧٤، ١٧٥.
- (٥٢١) أى الأستاذ الإمام.
- (٥٢٢) تاريخ هذه الفتوى ١٧ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٥، وتقع في ص ١٧٥.
- (٥٢٣) تاريخ هذه الفتوى ٢١ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٧، وتقع في ص ١٧٥.
- (٥٢٤) تاريخ هذه الفتوى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣٠، وتقع في ص ١٧٦.
- (٥٢٥) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣٤، وتقع في ص ١٧٧.
- (٥٢٦) أى الأستاذ الإمام.

- (٥٢٧) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٣٥، وتقع فى ص ١٧٧، ١٧٨.
- (٥٢٨) أى سجل دار الإفتاء.
- (٥٢٩) تاريخ هذا الإلحاق والرد عليه ١٩ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٤٦، وتقع فى ص ١٨٠.
- (٥٣٠) كلمة «ويجوز» مكررة فى الأصل.
- (٥٣١) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٣٧، وتقع فى ص ١٧٨.
- (٥٣٢) تاريخ هذه الفتوى غرة ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٤٠، وتقع فى ص ١٧٩.
- (٥٣٣) تاريخ هذه الفتوى غرة ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٤١، وتقع فى ص ١٧٩.
- (٥٣٤) أى الأستاذ الإمام.
- (٥٣٥) تاريخ هذه الفتوى ١٦ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٤٥، وتقع فى ص ١٨٠.
- (٥٣٦) تاريخ هذه الفتوى ١٩ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٥٧، وتقع فى ص ١٨٣.
- (٥٣٧) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٥٨، وتقع فى ص ١٨٣.
- (٥٣٨) تاريخ هذه الفتوى ٩ صفر سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٧٤، وتقع فى ص ١٩٣.
- (٥٣٩) أى الأستاذ الإمام.
- (٥٤٠) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٥٤، وتقع فى ص ١٨٢، ١٨٣.
- (٥٤١) كلمة بالأصل رسمها هكذا: التلب.
- (٥٤٢) تاريخ هذه الفتوى غرة رجب الحرام سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢١٩، وتقع فى ص ٩٥.
- (٥٤٣) أى الأستاذ الإمام.
- (٥٤٤) تاريخ هذه الفتوى ٢١ رجب سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٢٩، وتقع فى ص ٩٨، ٩٩.
- (٥٤٥) تاريخ هذه الفتوى ٢٥ رجب سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٣٠، وتقع فى ص ٩٩.
- (٥٤٦) تاريخ هذه الفتوى ٥ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٣٩، وتقع فى ص ١٠٢.

- (٥٤٧) تاريخ هذه الفتوى ١٦ شعبان سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٦، وتقع في ص ١٠٦.
- (٥٤٨) تاريخ هذه الفتوى ١٣ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٦٣، وتقع في ص ١١٢.
- (٥٤٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٣ شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧١، وتقع في ص ١١٥.
- (٥٥٠) تاريخ هذه الفتوى غاية شوال سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧٦، وتقع في ص ١١٦، ١١٧.
- (٥٥١) تاريخ هذه الفتوى ٤ صفر سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٣٩، وتقع في ص ٢٣، ٢٤.
- (٥٥٢) السلم: هو بيع شيء موصوف، مؤجل في الذمة، بغير جنسه، وله شروط ذكرتها كتب الفقه.
- (٥٥٣) تاريخ هذه الفتوى ٢ ذى القعدة سنة ١٣٢١ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٨، وتقع في ص ٣٨.
- (٥٥٤) تاريخ هذه الفتوى ١٣ شعبان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٣٩٤، وتقع في ص ١٦٤.
- (٥٥٥) تاريخ هذه الفتوى ٢٦ شعبان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠١، وتقع في ص ١٦٦، ١٦٧.
- (٥٥٦) تاريخ هذه الفتوى ٣ رمضان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٣، وتقع في ص ١٦٧.
- (٥٥٧) تاريخ هذه الفتوى ١٢ رمضان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٥، وتقع في ص ١٦٨.
- (٥٥٨) تاريخ هذه الفتوى ١٩ رمضان سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٦، وتقع في ص ١٦٨.
- (٥٥٩) تاريخ هذه الفتوى ١٩ شوال سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١٤، وتقع في ص ١٧٢.
- (٥٦٠) تاريخ هذه الفتوى ١٩ شوال سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤١٥، وتقع في ص ١٧٢.
- (٥٦١) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣٦، وتقع في ص ١٧٨.
- (٥٦٢) تاريخ هذه الفتوى ٦ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٤٢، وتقع في ص ١٧٩.
- (٥٦٣) تاريخ هذه الفتوى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٥١، وتقع في ص ١٨١، ١٨٢.
- (٥٦٤) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٥٥، وتقع في ص ١٨٣.

(٥١٥) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ محرم سنة ١٣٢٠ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٧٢، وتقع في ص ١٩٢.

(٥٦٦) أى الأستاذ الإمام.

(٥٦٧) تاريخ وضع الأستاذ الإمام لهذا المشروع ٥ ربيع الآخر سنة ١٣١٨ هـ. ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ١٧٨، ويقع في ص ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩. ويعد تصديق شيخ الأزهر عليه. وصورته: «صورة تصديق حضرة شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة المالكية:

بعد حمد الله تعالى، والصلاة والسلام على نبيه. أقول: ما سطر بعاليه من المسائل الإحدى عشرة هي نصوص المالكية، وعليها العمل، وبها الفتوى. سيما إذا دعت إليها الضرورة كما في زماننا هذا، فالعمل بها أوجب والله أعلم».

وبعد نص التصديق هذا عبارة: «وقد ورد هذا المشروع مصدقاً عليه من حضرته بإفادة مؤرخة في ٦ ربيع آخر سنة ١٣١٨ غرة/ ٥٢٨ سائرة بعد إرساله لحضرته بإفادة مؤرخة في ٤ منه غرة/ ٥١٩. وشيخ الأزهر المشار إليه هو المرحوم الشيخ سليم البشري.

(٥٦٨) أى الأستاذ الإمام.

(٥٦٩) تاريخ هذه الفتوى ٧ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢١، وتقع في ص ٩٥، ٩٦.

(٥٧٠) تاريخ هذه الفتوى ١٠ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٢، وتقع في ص ٩٦.

(٥٧١) تاريخ هذه الفتوى ١٨ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٧، وتقع في ص ٩٨.

(٥٧٢) تاريخ هذه الفتوى ٢٧ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٢، وتقع في ص ٩٩.

(٥٧٣) تاريخ هذه الفتوى ٢٣ شوال سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧١، وتقع في ص ١١٥.

(٥٧٤) أى الأستاذ الإمام.

(٥٧٥) تاريخ هذه الفتوى ١٧ محرم سنة ١٣٢١ هـ، ورقمها في السجل الثالث من سجلات دار الإفتاء ١٢٥، وتقع في النهرين الأيمن والأيسر في ص ٢١.

(٥٧٦) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٥٦، وتقع في ص ١٨٣.

(٥٧٧) تاريخ هذه الفتوى ١٠ محرم سنة ١٣٢٠ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٧٦، وتقع في ص ١٩٣.

(٥٧٨) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ محرم سنة ١٣٢٠ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٧١، وتقع في ص ١٩٢.

(٥٧٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٩ محرم سنة ١٣٢٠ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٧٣، وتقع في ص ١٩٣.

- (٥٨٠) تاريخ هذه الفتوى سنة ١٣٢٠هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٧٥، وتقع في ص ١٩٣ .
- (٥٨١) في الأصل : ومعتاده .
- (٥٨٢) مبلغ من المال كان يدفع بعصر قنيمًا - قبل سنة ١٩٥٢م - كمعرض عن الخدمة العسكرية في الجيش .
- (٥٨٣) تاريخ هذه الفتوى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢١٤، وتقع في ص ٩٤ .
- (٥٨٤) تاريخ هذه الفتوى ٧ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٠، وتقع في ص ٩٥ .
- (٥٨٥) أي الأستاذ الإمام .
- (٥٨٦) تاريخ هذه الفتوى ١٤ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٥، وتقع في ص ٩٧، ٩٨ .
- (٥٨٧) أي الأستاذ الإمام .
- (٥٨٨) في الأصل : أمرها .
- (٥٨٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٠ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٢٨، وتقع في ص ٩٨ .
- (٥٩٠) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ رجب سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٣٤، وتقع في ص ١٠٠، ١٠١ .
- (٥٩١) كلمة في الأصل رسمها هكذا : يَحْثَا .
- (٥٩٢) في الأصل : بأن .
- (٥٩٣) تاريخ هذه الفتوى ١٥ شعبان سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٤٥، وتقع في ص ١٠٦ .
- (٥٩٤) تاريخ هذه الفتوى ٢٧ شعبان سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٥١، وتقع في ص ١٠٨ .
- (٥٩٥) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ شوال سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٢٧٥، وتقع في ص ١١٦ .
- (٥٩٦) تاريخ هذه الفتوى ١٣ شعبان سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٣٩٥، وتقع في ص ١٦٤ .
- (٥٩٧) تاريخ هذه الفتوى ٧ رمضان سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٠٣، وتقع في ص ١٦٧ .
- (٥٩٨) تاريخ هذه الفتوى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٢، وتقع في ص ١٧٤ .
- (٥٩٩) تاريخ هذه الفتوى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٢٨، وتقع في ص ١٧٦ .
- (٦٠٠) تاريخ هذه الفتوى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثاني من سجلات دار الإفتاء ٤٣٢، وتقع في ص ١٧٦، ١٧٧ .

- (٦٠١) تاريخ هذه الفتوى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٥٣، وتقع فى ص ١٨٢ .
- (٦٠٢) تاريخ هذه الفتوى ٦ محرم سنة ١٣٢٠ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦٣، وتقع فى ص ١٨٥ .
- (٦٠٣) أى الأستاذ الإمام .
- (٦٠٤) تاريخ هذه الفتوى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢١٣، وتقع فى ص ٩٣، ٩٤ .
- (٦٠٥) أى الأستاذ الإمام .
- (٦٠٦) تاريخ هذه الفتوى ٣ رمضان سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٥٣، وتقع فى ص ١٠٩ .
- (٦٠٧) أى الأستاذ الإمام .
- (٦٠٨) تاريخ هذه الفتوى ٣ شوال سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٥٩، وتقع فى ص ١١١ .
- (٦٠٩) أى الأستاذ الإمام .
- (٦١٠) تاريخ هذه القضية ١٤ شوال سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٦٤، وتقع فى ص ١١١ .
- (٦١١) أى الأستاذ الإمام .
- (٦١٢) تاريخ هذه الفتوى ١٤ شوال سنة ١٣١٨ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٢٦٥، وتقع فى ص ١١٣ .
- (٦١٣) تاريخ هذه الفتوى ٢٣ شعبان سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٣٩٧، وتقع فى ص ١٦٥ .
- (٦١٤) أى الأستاذ الإمام .
- (٦١٥) تاريخ هذه الفتوى ٨ شوال سنة ١٣١٩ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٠٩، وتقع فى ص ١٧٠ .
- (٦١٦) أى الأستاذ الإمام .
- (٦١٧) تاريخ هذه الفتوى ٧ محرم سنة ١٣٢٠ هـ، ورقمها في السجل الثانى من سجلات دار الإفتاء ٤٦٧، وتقع فى ص ١٨٧ .

فهرس تحليلى للموضوعات

الكتابات الاجتماعية

- ٥ حكومتنا والجمعيات الخيرية (الوقائع المصرية فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م).
حب الفقر أوسفه الفلاح (الوقائع المصرية فى ٢٥ نوفمبر و ١٨ ديسمبر
سنة ١٨٨٠ م و ٢٩ يناير سنة ١٨٨١ م)..... ٨
إبطال البدع من نظارة الأوقاف العمومية (الوقائع المصرية فى ٣٠ نوفمبر
سنة ١٨٨٠ م)..... ٢٠
وخامة الرشوة (الوقائع المصرية فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م)..... ٢٤
العفة ولوازمها (الوقائع المصرية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٠ م)..... ٢٧
ما أكثر القول وما أقل العمل (الوقائع المصرية فى ١٥ يناير سنة ١٨٨١ م). ٣٢
التمدن (الوقائع المصرية فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨١ م)..... ٣٧
منتدياتنا العمومية وأحاديثها (الوقائع المصرية فى ٩ فبراير
سنة ١٨٨١ م)..... ٤١
تخصيص لما يوجب التعميم (الوقائع المصرية فى فبراير سنة ١٨٨١ م). ٤٧
بطلان الدوسة (الوقائع المصرية فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨١ م)..... ٥١
الدوسة (الوقائع المصرية فى ٣ إبريل سنة ١٨٨١ م)..... ٥٤
المعرفة فى المجتمع (الوقائع المصرية فى ١٩ فبراير سنة ١٨٨١ م)..... ٥٨
الأدب الوهمى (الوقائع المصرية فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨١ م)..... ٦٢

٦٦	حاجة الإنسان إلى الزواج (الوقائع المصرية فى ٧ مارس سنة ١٨٨١ م) ..
٧٠	الزواج
	حكم الشريعة فى تعدد الزوجات (الوقائع المصرية فى ٨ مارس
٧٦	سنة ١٨٨١ م)
٨٢	تعدد الزوجات
٨٨	فنوى فى تعدد الزوجات
٩٣	فوائد المصاهرة (الوقائع المصرية فى ١٢ مارس سنة ١٨٨١ م)
٩٧	عوائد الأفراح (الوقائع المصرية فى ١٩ مايو سنة ١٨٨١ م)
١٠٢	المرأة فى صدر الإسلام
١٠٤	حجاب النساء من الجهة الدينية
١١٢	الطلاق
١٢٥	الإنفاق على الزوجة والتطليق على الزوج
١٢٨	الحشيش (الوقائع المصرية فى ١٦ إبريل سنة ١٨٨١ م)
١٣٣	وضع الشئ فى غير محله (الوقائع المصرية فى ٧ مايو سنة ١٨٨١ م)
١٣٧	الصياح خلف الجنائز (الوقائع المصرية فى ١٤ مايو سنة ١٨٨١ م)
١٣٩	عادات المآتم (الوقائع المصرية فى ٨ يونيو سنة ١٨٨١ م)
١٤٤	التعلق (الوقائع المصرية فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨١ م)
	فسحة التمثال عند مركز ضبطية العاصمة (الوقائع المصرية
١٤٩	فى ٥ يونيو سنة ١٨٨١ م)
١٥٣	انتقاد فى غير موضعه (الوقائع المصرية فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ م)
١٥٥	الخرافات (الوقائع المصرية فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ م)
١٥٨	لجنة إعانة الحجاج (الوقائع المصرية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ م)
١٦١	الانتقاد (ثمرات الفنون)

رحلة فى صقلية (رحلة سياحية تناول فيها عديدا من موضوعات

١٦٧ (الفكر والأدب)
١٦٩ بلرم - صقلية
١٧٤ كنيسة موريال، وتساهل العرب، وأين هم اليوم؟
١٧٦ دير الكبوشيين، ومدرستهم، ومقبرتهم فى «بلرم»
١٨١ المكتبة العمومية ودار المحفوظات
١٨٤ حاجة السائح إلى معرفة اللغات وأيهما أنفع؟
١٨٩ مسينا ومقبرتها
١٩٢ صخب الصقليين، وتسولهم، وكسلهم
١٩٤ رثاء الصقليين، ووساختهم، ومقابلتهم بالمصريين
١٩٨ دور الآثار وبساتين النبات
٢٠٠ الصور والتماثيل، وفوائدها، وحكمها
٢٠٤ الرسم
٢٠٥ أميرة وأمير من الأسرة الحديوية
٢٠٨ إعانة منكوبى حريق ميت غمر
٢١٠ منشور
٢١١ إصلاح القضاء
٢١٣ تقرير إصلاح المحاكم الشرعية
٢١٤ مقدمة - الحاجة إلى المحاكم الشرعية
٢١٧ أماكن المحاكم
٢٢١ الكنية
٢٢٣ القضاة
٢٢٨ الحجاب
٢٢٨ الأعمال الكتابية

٢٣٠ ما يكفل السرعة فى العمل
٢٣١ الدفـــــــــــــــــتر
٢٣٣ ما يتعلق بالعقود الواردة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الشرعية
٢٣٧ الدفتر خانات
٢٣٨ الأعمال الحسابية
٢٣٩ تقييد القاضى فى كل ما يرد إليه
٢٤٠ تشكيل المحكمة
٢٤٢ اختصاص المحاكم الشرعية مادة ومكانا
٢٤٥ المرافعات
٢٥٠ التوكيل فى المخاصمات
٢٥٣ الجلسات
٢٥٥ حضور الخصوم
٢٥٦ المرافعة
٢٦١ ما تبطل به الدعوى بدون سؤال الخصم
٢٦٣ الشهادات والأدلة
٢٦٧ الدفع وما يتبعه من المعارضة فى الحكم على الغائب
٢٧١ الأحكام
٢٧٣ ما لا تُسمع فيه الدعوى
٢٧٤ التنفيذ
٢٨٠ الحبس
٢٨٢ التفتيش
٢٨٤ المحامون أمام المحاكم الشرعية
٢٨٦ مأذونو عقود الزواج
٢٨٩ اللائحة ، أو اللوائح

٢٩١ فى إصلاح القضاء الشرعى
٢٩٤ حديث بين كرومر والإمام (فى شأن من شئون القضاء)
٢٩٥ حوار بين الخديو والإمام (حول القاضى التركى لمصر)
٢٩٧ إصلاح الأوقاف
٢٩٩ مشروع ترتيب المساجد
٣٠٧ نسراجم
٣٠٩ سيرتى - مقدمة
٣١٢ غاية فى ثلاثة أهداف
٣١٥ الفصل الأول : أهلى
٣١٩ الأنساب فى الإسلام
٣٢٢ الفصل الثانى : النشأة والتربية وطلب العلم
٣٢٩ الامتحان فى الأزهر
٣٣٠ تعلمى الفرنسية
٣٣٢ وداع
٣٣٣ الشريف الرضى
٣٣٧ قرابة عثمان وأبى بكر وعمر من النبى
٣٣٧ نوف بن فضالة وجعدة بن هبيرة
٣٣٨ ترجمة جمال الدين الأفغانى
٣٤٨ محمود سامى البارودى
٣٥١ الحوادث العرباية
٣٥٢ الشيخ على الليثى
٣٥٥ رسائل فكرية وإخوانية
٣٥٧ رسالة إلى القس إسحق طيلر
٣٥٩ رسالة ثانية إلى القس إسحق طيلر

٣٦١	رسالة إلى تولستوى
٣٦٣	رسالة ثانية إلى تولستوى
٣٦٤	رسالة إلى سلطان المغرب
٣٦٦	رسالة إلى قاضى قضاة فاس
٣٦٨	رسالة إلى أحد العلماء
٣٧٠	رسالة إلى أحد علماء الشام
٣٧٣	رسالة إلى مناضل سورى (الأستاذ عبد الحميد الزهراوى)
٣٧٣	كلمات
٣٧٤	رسالة إلى حافظ إبراهيم
٣٧٥	كلمات
٣٧٦	رسالة إلى سليمان البستاني
٣٧٨	رسالة إلى الشيخ مصطفى عبد الرازق
٣٧٩	رسالة إلى حفى ناصف
٣٨٠	كلمات
٣٨١	رسالة إلى كاتب
٣٨٢	خمس رسائل إلى الشيخ إبراهيم اليازجى
٣٨٥	رسالتان إلى الشيخ عبد المجيد الحفانى
٣٨٨	رسالة إلى أحد العلماء
٣٨٩	رسالة إلى أحد الكرماء
٣٩٠	رسالة إلى أحد الأصدقاء
٣٩٢	ثلاث رسائل إلى بعض الأصدقاء
٣٩٤	رسالة فى الشكر، إلى صديق
٣٩٥	رسالة جوابية
٣٩٥	تهنئة بالترقية

٣٩٦	ثلاث رسائل فى التعزية
٣٩٩	رسالة جوابية (فى التعزية)
٤٠٠	رسالة إلى الشيخ على الليثى
٤٠٣	مقدمات وتعليقات
٤٠٥	مقدمة رسالة الواردات
٤٠٦	مقدمة شرح مقامات الهمذانى
٤٠٩	تقديم نهج البلاغة
٤١٣	كتب المغازى وأحاديث القصاصين
٤١٨	مقدمة البصائر النصيرية
٤١٩	كتاب أسرار البلاغة
٤٢٠	بماذا صار الحيوان إنساناً؟
٤٢١	الجنس والنوع والفصل
٤٢٢	الماهيات : حقيقة واعتبارية
٤٢٣	التعريف باللوازم
٤٢٤	سبل الحد
٤٢٦	العدم
٤٢٧	مادة القضية
٤٢٨	الدائم والقضايا
٤٢٩	فى الحكم الكلى
٤٣٠	الخلق والغريزة
٤٣١	القياس المركب
٤٣٢	قياس يخجل الخصم
٤٣٥	مكان القسمة من القياس
٤٤١	الفضاء

٤٤٢ الاستقراء والتجربة
٤٤٣ حركة فك التمساح
٤٤٤ موضوع علم الموسيقى
٤٤٥ مغالطات
٤٤٦ حقيقة التوحيد
٤٤٧ نفى الجهة عن الله
٤٤٧ صفات الله مثل ذاته
٤٤٨ أقسام الملائكة
٤٤٩ الوحدة بين الله وغيره
٤٥٠ الملائكة والجن
٤٥٠ الرسالات والفطرة
٤٥١ الهبوط والتكليف والاختيار
٤٥١ الحياة الآخرة
٤٥٢ الله والمكان
٤٥٢ تأثير الكواكب
٤٥٣ المشعر
٤٥٤ كلام الله
٤٥٤ مزية العقل
٤٥٥ سلطة الأنبياء
٤٥٥ شكل الأرض
٤٥٦ تراثنا فى العقائد
٤٥٦ الفلك والتنجيم
٤٥٧ القضاء والقدر
٤٥٧ عالم التصوف وعالم الواقع

٤٥٨ الأكل فى الطريق العام
٤٥٨ الفيلسوف
٤٥٩ النظام والائتلاف
٤٥٩ الفقير والغنى
٤٦٠ الهجرة من دار الحرب
٤٦٠ على والفتنة
٤٦١ صاحب الزنج
٤٦١ نهاية الحجاج بن يوسف
٤٦٢ خلق الإمام على
٤٦٣ شرح بيت من الشعر لبشار بن برد
٤٦٤ الشورى بعد عمر
٤٦٦ موقعة الجمل
٤٦٧ الإمارة
٤٦٧ على يوجودفع الحرب
٤٦٨ التحكيم والخروج
٤٦٩ الخريت بن راشد
٤٧٠ الخوارج بعد على
٤٧٠ الأشعث بن قيس
٤٧١ بسر بن أبى أرطاة
٤٧٢ الضحاك بن قيس
٤٧٣ محمد بن أبى بكر
٤٧٣ علقمة بن فراس
٤٧٤ أخو غمامد
٤٧٤ كلمات

٤٧٥	ملحق الفتاوى
٤٧٧	تمهيد
٤٩٣	فتاوى التجديد والإصلاح الدينى
٤٩٥	فى التأمين والأرباح
٤٩٧	فى الجنسية والقومية
٥٠٠	زى الكتائبين وذبائحهم
٥٠٢	الاعتراض على قانون ظالم
٥٠٤	تحديد أوائل الشهور العربية
٥٠٥	بدع طرأت على الإسلام
٥١٢	استقلال المرأة الاقتصادى
٥١٣	ولاية المرأة الأم
٥١٤	سقوط ولاية الأب المأجور
٥١٥	شق بطن الميتة حاملا
٥١٥	أهل الكتاب يستفتون الإمام
٥٢٢	العودة لدين الحق
٥٢٣	التبني وفقر الآباء والأمهات
٥٢٧	فتاوى فى الأوقاف والميراث والمشكلات المالية
٦٥١	فتاوى فى الأسرة ومشكلاتها
٦٨٣	فتاوى فى القصاص (القود)
٦٩١	الهوامش
٧٢١	الفهرس

رقم الإيداع ٢١٥٨٦ / ٢٠٠٥
الترقيم الدولي 6 - 1460 - 09 - 977 I.S.B.N.

